حرب الجزائر
ملف وشهادات



تصوير
أحمد ياسين

تأليف

باتريك إفينو　　جون بلانشايس

ترجمة

بن داود سلامنية

الجزء الأوّل

@Ahmedyassin90

تصوير
أحمد ياسين

حرب الجزائر
ملف وشهادات

جميع الحقوق محفوظـة
طبعة
1434 هـ / 2013 م

عنـوان الكتاب: **حرب الجزائر**
ملف وشهادات
تـــأليـــف : **باتريك إفينو و جون بلانشايس**
ترجمة: **بن داوود سلامنية**
الحـجـم: **23.5 - 15.5**
رقـم الإيـداع القانـوني: **2013-120**
ردمك: ISBN **978-9931-376-13-2**

دار الوعي
للطباعة والنشر والتوزيع
حي محمد برناسي- قطعة 85 **- رويبة - الجزائر**
الهاتف: 15 47 85 021 / الفاكس: 021.85.47.10
البريد الإلكتروني: administration@darelwaai.com
الموقع الالكتروني: www.darelwaai.com

حرب الجزائر
ملف وشهادات

جمع وتقديم

باتريك إيفينو و جون بلانشايس

ترجمة

بن داوود سلامنية

الجزء الأول

تصوير
أحمد ياسين

@Ahmedyassin90

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

مقدمة المترجم

قد يتساءل القارئ الكريم عن صيغة هذا العنوان!!، غير أن تقاليد الترجمة حتمت علينا اللجوء إلى هذه القيمة الحرفية احتراما منا لمعايير الترجمة المتبعة.

هذا الكتاب الذي يعكس الجهد المشترك بين عمل الصحفي وتقنيات المؤرخ يقوم بسرد كل مراحل ثورة الجزائر المجيدة بعين الآخر وتحاليله حسب منظوره، مما لا شك فيه أن هذه النظرة تختلف اختلافا واضحا في فهمها وأهدافها وتصوراتها.

غير أن الأخذ بالرأي الآخر- حتى وإن كان طرفا مباشرا في القضية، أو له وجهة نظر مغايرة – له كذلك دلالاته وميزاته التاريخية والإيديولوجية، قد يتحكم فيها البعد الإنساني أو الأخلاقي أو الاقتصادي للبشرية.

فعلى القارئ الكريم أن يأخذ بعين الاعتبار مثل هذه الظروف التي أحاطت بتأليف هذا الكتاب – ومحاولتنا نقله كما هو قدر المستطاع- وأن يعكس تلك الظروف على المجتمع الجزائري لتكتمل في تصوره الصورة الكاملة أو الشاملة لثورتنا العظيمة.

بقلم المترجم

بن داوود سلامنية

حرب الجزائر

ملف وشهادات مجموعة ومقدمة من طرف "باتريك ايفتو" و"جون بلانشايس"

كانت حرب الجزائر طويلة ومؤلمة إذ أنّها حرباً استعمارية بين الفرنسيين والجزائريين، لم تشمل العسكريين فقط بل انخرط في هذه الحرب الشرسة المدنيون من الطرفين، لقد تركت في نفوس وذاكرة الشعبين جراحا من الصعب نسيانها أو تعمتيها، حتى إن مجرد ذكرها اليوم يفتح الباب على مصراعيه لنقاش حاد، وجدال صاخب ومتعصب.

إن كان بعض من شهد هذه الحرب الضروس قد تكلم عنها بصوت عال، فإن الكثير من أمثالهم التزموا الصمت رافضين بذلك إيقاظ واستحضار تلك الذكريات الأليمة.

ثلاثون سنة قد مرت على انتهاء تلك الحرب، أي مقدار جيل كاملٍ إلا أنّ الستار لم يرفع عن ذلك الصمت الذي لا يزال يخيم عليها، إن الجزائريين لا يزالون في حالة تأمل لتلك الفترة الزمنية التي عاشوها، والصغار منهم -ممن لم يعايشوا هذه الحرب - يرغبون في كسب المعرفة، وفهم أسباب ذلك الصمت - الذي ركن إليه والتزمه أولياؤهم- عن هذه الحرب، لهذه الأسباب وغيرها قام كل من "باتريك إيفنو" وهو مؤرخ، و"جون بلانشايس" الصحفي بجمع هذا الكتاب علّهم يجيبون عن بعض التساؤلات.

هذا الكتاب لا يُقرأ فقط كمحطة زمنية عابرة لحرب الجزائر، ومقدماتها (نشأة الحركة الوطنية)، وانعكاساتها على الوقت الحاضر، بل كذلك كوقائع لذاكرة جريدة "لوموند"، التي كانت شاهدة هي الأخرى على حدوثها وتطوراتها، فهذا الكتاب مكون في لحمته التاريخية من مقالات سبق لها وأن صدرت في اليومية كمعلومة أولوية مستقاة من قلب وقالب الحدث، وفي بعض الأحيان بشيء من التحليل والاستنباط، تُرافِق هذه الكتابات وثائق رسمية خاصة بتلك الفترة الزمنية كخطابات الجنرال "ديغول" في بيان «أصحاب الواحد والعشرين» وشهادات حية سجلت في صيف عام 1988 على لسان من صنعوا ذلك التاريخ من الجانب الجزائري والفرنسي.

يتضمن هذا الكتاب ترتيبا دقيقا لتسلسل الأحداث التاريخية، كما دُعِّم بفهرس للمراجع، وقائمة شرح لمعاني بعض الكلمات و«ملحقا» (INDEX) يعتبر مفتاحا مميزاً يوضع في أيدي شريحة عريضة من القراء.

تتضمن السلسة العناوين التالية:

بول بالطة = الإسلام في العالم

كلاربري = الصحة في العالم الثالث

إبدوي بلينال وألان رولات = أثر لوبان

إبدوي بلينال وألان وولات = الموت بأوفيا، المنعطف الكاليدوني.

إبريك رولو = الفلسطينيون

جون مارك تيولاير = قضية ما بعد الحرب.

باتريك إيفينو، وجون بلانشايس = حرب الجزائر(ملفات وشهادات)

منشورات لافونيك

منشورات لاديكوفارت وجريدة لوموند، باريس 1989

منشورات لافونيك ـ الجزائر ـ 1990

* * *

تنبيه

كل أسبوع - تقريباً - تصدر بفرنسا أو بالجزائر كتب تتناول حرب الجزائر.

تقام بانتظام أعيادُ ميلاد وتتبعها انتقادات، وهي تعيد إلى ذاكرتنا تلك الحرب القريبة جداً والبعيدة جداً -في آن واحد- والتي تمليها علينا الذاكرةُ الجماعية والتاريخُ معاً.

إن الكتاب الذي بين أيديكم ما هو إلاّ نقطة تقاطع الذاكرة مع التاريخ، من الجانب التاريخي فهو يتكون من مقالات كانت قد صدرت في جريدة "لوموند"، وقد متواجدة في قلب الحدث في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى بعد حدوثه، وترافقه وثائق خاصة بتلك الفترة الزمنية، إلى جانب شهادات حية دونت خلال صيف 1988 أدلى بها من صنعوا تلك الثورة بالفعل.

إن هذا الكتاب هو ثمرة عمل ثنائي ما بين صحفي ومؤرخ؛ حيث يمكن أن يقرأ كسند تاريخي لحرب الجزائر، ويمكن كذلك تناوله في صيغة وقائع لمجموعة أخبار قامت جريدة "لوموند" بتحويلها إلى أرض الواقع، وذلك لأنها كانت شاهدة على تلك الأحداث.

نشكر كل الأشخاص الذين ساهموا بشهاداتهم الحية، ونحن نعلم كم كانت تلك الفترة المفجعة عصيبة ومؤلمة لهم.

ولا يسعنا كذلك إلا أن نشكر جزيل الشكر كل من ساعدنا في إعداد هذا الكتاب، وخاصة السيد "دانيال جونكا" الذي كان صاحب هذه الفكرة القيمة، وكذلك السيدين "فرنسوَا لوكي" و"جاك غراك" والشكر موصولا كذلك إلى مسؤولة التوثيق بجريدة "لوموند" لمساهمتها الفعالة ودعمها المادي والمعنوي، والتنويع المميز للجريدة بمناسبة هذا المشروع.

* * *

مقدمة

مرت أكثر من سبع سنوات حتى تُنْتَزَع الجزائرُ من مخالب فرنسا، هذه السنوات كانت كافية لإقناع الرأي العام بأن الجزائر ليست قطعة من تراب فرنسا، وأنّ أهلها ليسوا ثانويين، اكتفوا خلال قرن من الزمن بمطالب محتشمة، باستثناء بعض التمردات التي لم تكن فرنسا الرسمية تسمح بها.

وها هي الآن حشود من الفرنسيين ـ كانوا عن عدم وعي يدعمون حكوماتهم المتتالية ـ يعترفون أخيراً - اعتماداً على الحل «الديغولي» -أن هيمنة فرنسا على الجزائر قد انتهت.

إن حرب الجزائر قد حُسمت في ساحة الميدان، فقد انتهت بانسحاب الطرف القوي في الجولة الأخيرة من المعركة؛ لأنه لم يفهم بعدُ لماذا قام بهذه الحرب.

لقد اندلعت ثورة أول نوفمبر 1954 عقب انتهاء الحرب الهند الصينية ببضعة أسابيع فقط، فلم تترك أي فرصة للتفكير ولا للتخمين، إنّ مظاهرات الشمال القسنطيني سنة 1945م حملت في طياتها تحذيرا شديدا للمستعمر، إلا أنّها لم تكشف عن أهدافها ونواياها بصفة صريحة.

إن "بيار منداس فرانس" (piere mendes france) فور خروجه من مفاوضات جنيف (Genève) -والتي انهت وجودنا المسلح بآسيا-

كان يواجه تهمة «التهاون تجاه المصلحة الفرنسية» -التي لفقتها له مجموعة من اليمين- ولم يكن قد تجاوز بعدُ محنةَ تهمة سابقة - وهي ضربه تقاليد اليسار المتمثلة في «فرنسا المستعمرة» و «وفرنسا المهذبة» و«فرنسا الإدماجية» في الصميم - فهؤلاء كمعظم رجال السياسة لا يعرفون الجزائر بصفة جيدة.

إن وزير الداخلية "فرانسوا ميتيران" بصفته رجل إصلاح كان يرى عيوب النظام الاستعماري، وكانت له رغبة في تصحيحها لكنه كان ـ كباقي الفرنسيين أو معظمهم ـ يحلم بامتداد فرنسا إلى ما وراء البحر الأبيض المتوسط، كان بإمكانهم تحقيق هذا الحلم وذلك بتحقيق المساواة الحقيقية بين الشعوب والأمم.

لقد ساهمت الجيوش الفرنسية سنة 1945 في فوز قوات الحلفاء بنسبة كبيرة وذلك بدعم الجزائريين لها، فقد كانت الجزائر قاعدة خلفية لفرنسا وخزانا بشريا لدعم جيشها، وعلى هذا الأساس كانت الجيوش الفرنسية تعتبر نفسها أنّها في ساحتها وحديقتها، داخل ذلك «الحرم» تلقى الاحترام بعيداً عن حظيرة البلد الأم، الذي تناسى أمرهم، كان على فرنسا أن تغادر الهند الصينية، وكان بإمكانها أن تكتفي بهذا الإنسحاب، دون أن تمتد هذه المغادرة إلى أماكن أخر.

تلك العملية – أي تحقيق المساواة الحقيقية بين الشعوب- كانت ستجنبها إرسال أسطولها بعيداً عن أرض الوطن حيث الحروب التي قامت بها في مناطق في أقاصي العالم.

بسبب فشل الحكام غير المقتنعين بجدوى هذه الحرب جعلت الرأي العام الفرنسي يتجاهلها، لأنه كان منشغلاً بالدرجة الأولى بإعادة بناء بلد تحطم عن آخره، وهو الأمر الذي أدى بفرنسا الرسمية آنذاك

إلى أن تعتبر نفسها الأمين الوحيد للدفاع عن «القيم الوطنية» ومن بينها الدفاع عن التراب الوطني بالدرجة الأولى.

تلك المفاهيم الضيقة والمختزلة فُسّرت آنذاك على أنها سحرية ورائعة، ربما لو أوكل الأمر لمن هم أكثر اقتناعاً بتلك الفكرة لكان كما يقولون، لكن الواقع كان شيئاً آخر تماماً، وأصبحت فرنسا الرسمية الحاكمة وحيدة أو ما يشبه ذلك في ميدان الحرب مهجورة، إلا إذا قدرنا أنه لم تكن مطلقاً قد استعملت وشغلت من طرف الإدارة، حيث كانت هي الوحيدة التي تتكفل بشؤون الجزائريين باستعمالها لسياسة المزج بين العنف والأبوة الصادقة.

أمام حكومة باريس أقسم قادة الجيش على أن لا يدخروا جهداً في حل مشاكل الشعوب، وهو القسم نفسه الذي جاء على لسان الكثير من العسكريين؛ حيث كان في حقيقة الأمر هو المخرج الذي يبحث عنه دعاة الجزائر الفرنسية في تفسيرهم للخطابات الرسمية، وحتى يتحقق لهم ذلك اختار الضباط التمرد على السلطة، أما الآخرون فقد اختاروا هذا النهج، حيث اعترفوا أنهم أرغموا على إذلال الشعوب، وحسب رأي هؤلاء لا يمكن تبرير إذلال الشعوب بغية الفوز بالمعركة.

إن الأقدام السوداء ـ وهم في معظمهم من شريحة الفقراء ـ كانوا أقل شأناً من المستعمرين لأنهم هم كذلك مستعمرون، كان استعمارهم مرتبطاً بمصالح كبار التجار الذين كانوا يوظفونهم طيلة الحرب كيدٍ عاملةٍ لمصلحتهم الشخصية، كبار الإقطاعيين هؤلاء نصبوا أنفسهم على أنهم يمثلون الطبقة الكادحة من وهران إلى باب الواد، وصغار المزارعين في البلد، غير أنهم لم يقوموا بالدفاع عن مصالح هذه الطبقة

ومزاياها الاقتصادية.

إن مُنْتَخَبِيهم الذين يحضون بمصالح استراتيجية في الحقل السياسي الوطني أثـروا كثيراً على حياتهم وبالتالي على القرارات الحكومية في هذا الميدان حيث لم يراعوا عامـل العودة، وعارضوا بصفة غير مباشرة إقامـة نهضـة صـناعية ترفـع مـن مسـتوى معيشـة العمال.

إن الفقر المدقع الذي يجتاح الشعوب المسـلمة لـيس بـالضرورة بسـبب تواجـد الاستعمار الغربي على أرض الجزائر، رغم أن المستوى المعيشي لهـذه الشـعوب المسـلمة يعتبر جد منخفض بالنسبة لأمثالهم المتواجدين على الضفة الشمالية للمتوسط.

إن الجزائري الذي تربطه بالمستعمر ـ أحياناً ـ علاقات صداقة لا يمثل في الواقـع سوى يدٍ عاملة غير مكلفة، وأما مطالبه ـ حتى تلك ـ المشروعة والبسيطة جـداً فإنهـا تعتبر خطراً على النظام الاستعماري.

إن حجم المسلمين يمثل في الواقع نسبة ثمانية أسهم من تسعة (8/9) من الكثافـة السكانية للبلد.

إن احتجاجات الوطنيين لن تهدأ، وستتسبب في إشعال بعض النيران هنا وهنـاك؛ لإن الشيء الذي يشغل بـال العـدد الكبـير مـن المـواطنين بالدرجـة الأولى هـو الوضـع المزري والفقر المدقع الذي تتسم به حياتهم اليومية.

مـن المعلـوم أن الجزائـر قـد تـأثرت بالمجاعـة عنـد انـدلاع الحـرب والفترة الزمنية التي تلتها مباشرة، كـان الفـلاح في البـوادي المعزولـة، وفي المنـاطق الداخليـة مـن الـوطن لا يـرتبط بمحيطـه الخـارجي إلا بواسـطة

الحروب أو عن طريق بعض إخوته أو أبنائه الـذين انخرطـوا سـواء بـإرادتهم أو رغـماً عنهم بصفة أو بأخرى في صفوف الجيش الفرنسي مـن أجـل المشـاركة في الحـروب؛ ولم يسبق لهذا المجند وأن رأى أوروبياً واحداً طوال حياته قبل ذلك.

إن الشـعب الجزائـري كـان تحـت الـتصرف المبـاشر للقـادة الفرنسـيين، وصـغار الإداريين الذين لم يتوانوا لحظة واحـدة عـلى إجبـار الجزائـريين أن يـدفعوا لهـم شـتى الأموال والغنائم من أجل حصولهم على مجرد وثيقة إدارية، أو موافقـة عـلى أمـر مـا، فالشعب الجزائري لا يرى صورة فرنسا إلا من خلال بروقراطية البقشيش التي تدير بها حياته اليومية.

كانت اليد العاملة تتكون من عدد قليل من العمال، والقلة القليلة منهم مؤهلـة ومتخصصة كما رأيناه، أما البرجوازية فكانت ضعيفة وغير مؤثرة على اعتبار أنهـا دائمـاً تقف على مسافة بعيدة مـن المسـؤوليات الكـبرى والقضـايا الهامـة للـبلاد، وهـو شيء مؤسف، ويتميز بشيء من المرارة.

إن الإمكانيات البشرية التي كانت تحت تصرف انتفاضة التوسان (la toussaint) في عام (1954م) ضعيفة جداً وذلك بسبب ما كان عليه الشعب من ضعف في التمدرس رغم الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة من طـرف الحـاكم العـام نـايجيلان (naegelen) والذي يفتقد إلى إطارات ذات كفاءة وخبرة.

فباريس أيام حكم غي مولي وبعد ذلك تحـت حكـم ديغـول كانـت تشتكي من عدم وجود أذان صاغية عنـد أولئـك المخـاطَبِين الـذين كانـت

تبحث عنهم لحثهم على انتهاج مسلك «القوة الثالثة» أو التفاوض.

ولتحقيق هذا الهدف كان عليهم أن يتلقوا تكويناً خاصاً لهذا الغرض، وهو ما لم يحصل باستثناء القلة القليلة منهم فقط، فلا التعليم ولا العمل السياسي أو النقابي كان متوافراً لدى تلك القلعة الصلبة القوية التي تتمحض عنها طبقة مسلمة حاكمة ومسيرة حقيقية، إن أحد العوامل الكارثية للثورة كان يكمن في نقص النضج السياسي لدى مجموعة كبيرة من إطارات المقاومة.

إنه لمن الأمر المسلم به أن الحكومات المتعاقبة من الجانب الفرنسي قد لاقت صعوبة كبيرة وذلك في عدم تمكنها -تحت لواء الجمهوية الخامسة - من تحديد خطة سياسية حقيقية وواضحة؛ وديغول نفسه لم يفلح في إيجاد صيغة ناجعة لإنهاء الحرب، والتي من شأنها أن تجنب قرابة مليون شخص من الأوروبيين النزوح نحو فرنسا، إلى جانب مقتل آلاف الحركى.

فحرب الجزائر في هذه الحال قد بدأت تحت شعار القمع والإصلاحات مع منداس فرانس، واستمرت تحت حكم جاك سوستال باستبدال الإصلاحات واللجوء إلى القمع الوحشي.

عندما أرادت جبهة التحرير الوطني أن تنتفض ضد مجزرة فليبنيل (سكيكدة حالياً) في محاولة منها للتصدي لما كانت تعتقد أنه يشكل خطراً على وجودها (أي: وجود فرنسا بالجزائر) فقد انحصرت عندها سياسة فرنسا في خرافة الاندماجية (liuitefrtion) حيث يعتقد جميع الناس اليوم أن تلك السياسة لم تكن إلا مجرد وهم، حتى ولو افترضنا

أنها حازت على موافقة الجزائريين في وقتها، فإنها كانت لا محالة قد تؤدي إلى دولة فرنسية تفتقد إلى توازناتها الديموغرافية، على اعتبار أن النمو الديموغرافي بالجزائر كان أقوى بكثير عما كان عليه بفرنسا، إلى جانب أن الجزائري كان غير مؤهل لمسؤوليات ومتطلبات المواطنة الفرنسية، وفرنسا الرسمية نفسها تعتقد أن الفوارق الكبيرة الموجودة ما بين الشعبين ستؤدي حتماً إلى إيجاد قانون خاص بالمواطن الجزائري، وهو ما من شأنه أن يدفعه إلى البحث عن التحرر والاستقلال.

غي مولي الذي كان يؤمن أو يحاول إظهار النهضة الفرنسية بالجزائر كان يرغب في سحق حركة «المتمردين» بتكثيفه لعدد الجيوش التي كان يقودها ماسو، والذي استحوذ على صلاحيات ومسؤوليات كان من المفترض أن تبقى بحوزة السلطات المدنية.

إن ثلاثية «وقف الحرب، والانتخابات، والمفاوضات» ـ التي كانت تعتبر ميثاق أو شعار سياسة باريس، والذي رفع عالياً أمام منظمة الأمم المتحدة، وردد كثيراً أمام الرأي العام العالمي ـ كانت تقتضي أن لا يلجأ المستعمر إلى أساليب الضغط للتأثير على مستقبل الجزائر؛ لأن إجراء انتخابات تحت مراقبة الجيش كانت نتائجها معلومة قبل إجرائها.

وجدت بين الأمتين (الجماعتين) روابط وعلاقات إنسانية، سرعان ما انهارت بصفة تدريجية وتلاشت تحت ضغط التوترات المتبادلة؛ ذلك لأن الأوروبيين كانوا عموماً يسكنون بالمدن، أما المسلمون فكانوا في غالبيتهم من أهل القرى والأرياف، مما جعل «الجزائر العميقة» محل تناطح وصراع من طرف القوات المتقاتلة فيما بينها، فكانوا غالباً ما يدفعون ثمن تلك الحروب، وتلاقت المجموعتان وجهاً لوجه في

ساحة المعركة وفي قلب الحرب، مشتركتان في شيء واحد هو الشعور بالخوف من الخصم.

برزت جبهة التحرير الوطني في خضم المعركة؛ حيث كانت وليدة تلك الحركة المقاومة التي استطاعت أن تلف حولها كل الحركات الأخرى المقاومة: إما بالرضا أو بالقوة- باستثناء مجموعة أو فصيلة صغيرة من الحركة الوطنية الجزائرية المتواجدة خصوصاً بفرنسا- وذلك لتحافظ في أرض المعركة على أبجديات المقاومة، وتسيير الحروب رغم ما عرفته من خلافات، وما ذرفته من دموع ودماء عند فقدانها لبعض رفقاء الميدان وشهداء الوطن والقضية الجزائرية.

في ذلك الوقت لم يكن ديغول متواجداً بلندن ولا حتى حلفائه الذين خاضو الحرب وربحوها بدله وفي مكانه، بل كان يتواجد أصدقاء له، وقد كان مجبراً على ألا يبوح بأسمائهم.

بهذه الكيفية لفضت الجمهورية الرابعة أنفاسها، وهي متيقنة أن هذه الحرب قد قضت عليها لعدم قدرتها على تجرع فكرة خسارتها للجزائر وسط تشتت أحزابها السياسية، وهو ما أسقط عنها قناع فرنسا القوة العظمى.

وصل ديغول إلى تحقيق هذه الفكرة (انفصال فرنسا عن الجزائر) لأنه لا أحد يمكنه أن يشك في أن عودته إلى الحكم تسببت في التفريط أو عدم الاهتمام بالمصالح الفرنسية أثناء الحرب التي قادها ضدها الجزائريون، فلا الرجال الذين جاؤوا به ليكون على رأس السلطة من أجل إنقاذ «الجزائر الفرنسية» ولا الجيش الديغولي الرديء الذي أعطى

الضوء الأخضر من أجل إحداث تغيير داخل النظام كانت لهم فكرة تخالف أو تعاكس ما حصل.

إن «الأمير المشتبه فيه» كان يبدو أنه يعطيهم الحق ويساند أطروحتهم، غير أنه عند تعرضه لمواجهة الواقعية بالخطب والوعود اضطر إلى البوح بالحقائق ـــ الواحدة تلو الأخرى ــ ومن بينها حقائق خاصة به، أما الوزير الأول السيد "ميشال دوبري" الذي كان يقف إلى جانبه فقد استمر - على غرار آخرين -في مواصلة تلك السياسة الداعية إلى الاندماج بناء على قناعته.

إن الغموض الذي يشوب النور المنبعث من خطابات الجنرال لا يتناقض بتاتاً مع ما سمي آنذاك بفكرة «الفرنسة» (lafraucisation).

كان الجنرال يود التخلص من الجزائر بقطع الحبل الذي يربط فرنسا بتلك العربة الثقيلة إن لزم الأمر؛ لأن القضية الجزائرية فرضت على فرنسا ضرورة الوضوح في تبرير موقفها على الساحة السياسية الدولية، وكذلك السعي إلى شراء صمت بعض حلفائها، الشيء الذي أدى بها إلى فقدان بعض من بريقها وهيمنتها على الساحة السياسية الدولية.

إن الماكيافيلية الديغولية كانت تعتمد على إمكانات ومعطيات متناقضة لتفسير اضطرابها وحيرتها من أمرها تجاه القضية الجزائرية، وفي هذا المجال يمكننا أن نعتبر مخطط قسنطينة (le plande cous tatine) الذي أسس لإعادة بعث الاقتصاد الجزائري معتمدا على إنشاء قاعدة صناعية ثقيلة وقوية لم تكن في واقع الأمر إلا مجرد هدية القطيعة

أو الوداع.

كان ديغول يبحث عن التفاوض، ومن أجل ذلك كان عليه أن يعمل على إضعاف الخصم، وبفرضه لمخطط شال (plan challe) استطاع أن يتفوق على خصمه على أرض الميدان؛ حيث قام بتشجيع الجيش الفرنسي على القتال والفوز بالمعارك التي يخوضها فكانت الجيوش الفرنسية تخوض تلك المعارك وهي متيقنة أنها ستفتح لها الطريق والمجال لتنشئ «الجزائر الفرنسية» التي طالما كانت تبحث عنها.

في الوقت الذي أصيب فيه الجيش الفرنسي بضربة قوية اضطرتهم إلى قطع الصلة عن قضية «سي صالح» قام مقاومو الداخل في الحكومة المؤقتة ـ المقيمة خارج الجزائر ـــ بإبداء امتعاضهم وحيرتهم تجاه ضعف مقاومته.

سياسة باريس نبذت من طرف أوروبيي الجزائر، فور علمهم بمحتواها إلى درجة أنها بعثت في نفوسهم فكرة التمرد ضدها، وهي الفكرة التي كانت سائدة عند بعض قادة الجيش، الذين صدموا بأن وظيفة الوصاية التي كانوا يفرضونها على الأمة، أو على الأقل يحلمون بها قد سلبت منهم لتذهب إلى تدعيم صلاحيات الحاكم السابق لفرنسا الحرة، ذلك لأن الفرنسيين المقيمين بفرنسا قد ألقوا بمصيرهم ومصير الجزائر بين يدي هذا الرجل، نتيجة لهذه القناعة أصبح وجود الجيوش الفرنسية بأرض الجزائر شيئا غير مرغوب فيه ولا يطاق تحمله من أولئك الجنود أنفسهم، ومن عائلاتهم، ولم يبق في ساحة المعركة

وأرض الميدان سوى المتشددين من الدعاة إلى الجزائر الفرنسية وهم ينتفضون بأسلحتهم ضد النظام وقائده، لكن جهودهم لم تبدد حيث قاموا بتخويف الرأي العام الفرنسي بدل من إقناعه، على عكس ما وقع بأرض الجزائر حيث كانت الجالية الأوروبية تساند دعاة هذه الفكرة «وجنودها الخاسرين» الذين كانوا يؤطرونها.

كانت التنازلات تلو التنازلات إلى أن انتهى "ديغول" إلى الأخذ بتلك المبادرات بعيداً عن الأوهام التي جاءت على لسان الخصم لكن داخل المؤسسة العسكرية.

أصبح هناك جو من عدم الثقة بين الطرفين، كثير من المواجهات وكثير من التوعود جاءت على لسان المنظمة العسكرية (oas) تمخضت عنها تلك العداوة الموجودة بين الطائفتين والتي دفعت بالحرب إلى تلك النهاية الكارثية والدراماتيكية؛ حيث غادر المستعمر الأراضي الجزائرية في جو مشحون سادته الحرائق، والتفجيرات، والاغتيالات، في أوساط مليون نسمة من الفرنسيين.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جهتها لم تقم بأي مجهود ما لتجنب هذا الوضع الخطير، فقد على الأقل قادرة على مراقبة حركة القوات الداخلية غير المنظمة، إن فقدانها السيطرة على الوضع واستتباب الأمن أدى بها إلى خرق اتفاقيات إيفيان، والتي لم يمض على توقيعها إلا بضعة أيام فقط بسبب تعرض مساعدي الجيش الفرنسي المقيمين بالجزائر والذين ـ لم ينج منهم سوى فئة قليلة ـــ تم إبعادهم إلى الأراضي الفرنسية بالرغم من وجود معارضة شديدة لهذا القرار.

لم تتمكن الجمهورية الجزائرية من أن تجد استقرارها حيث استلم "ابن بلة" الحكم خلفاً لـ "ابن خدة" قبل أن يطيح به "بومدين" في شهر جوان من سنة 1965م، وفي أواخر سنة 1978م خلفه - بعد موته - العقيد "الشاذلي بن جديد" الذي ورث حزباً واحداً ووحيداً، هرماً ومغلقاً عن محيطه إلى جانب وضعية اقتصادية على حافة الانهيار، فكانت كارثة أحداث أكتوبر سنة 1988م التي أثبتت أن سير النظام نحو الاستقرار والديمقراطية لا يزال يحتاج إلى ترتيبات جدية ومبادرة قوية.

استطاع "ديغول" أن يمحو من ذاكرة العالم صورة الأخطاء الفرنسية باعتماده على قدراته الإعلامية الهائلة وذلك بتحويله لخروج فرنسا من الجزائر إلى فوز شخصي وفردي؛ إلا أن حرب الجزائر لم تنته إلا بعد حلول سنة 1968م عندما غاب الخطاب الديغولي عن الساحة السياسية ولم يؤثر على ذهنية وذاكرة الأجيال الجديدة ولا على ذاكرة الحرب العالمية الثانية، ولا حتى على الفترة الاستعمارية التي سبقتها.

إن الأقدام السوداء عملوا من أجل وطنهم الأم (فرنسا) ما لم يكن يعلم به معظم الفرنسيين في مجال مبادرة إيجاد فكرة المؤسسة، وكذا التضامن العائلي أين تمتعوا بجمال الحياة المشمسة قبل أن يتذوقوا مرارة مغادرة ذلك الوطن الجميل والغني، وبرجوعهم إلى البلد الأم في فترة النمو الاقتصادي والشغل الكامل استطاعوا أن يندمجوا خاصة الشباب منهم في محيطهم الجديد دون صعوبة ودون عناء.

إن حرب الجزائر تمثل آخر القطيعات الكبرى للماضي الاستعماري، ولو أن عواقبها لا تزال قائمة إلى يومنا هذا، بينما نعتبر أن الحلم الإمبراطوري وولع الإستحواذ على أراضي وأقاليم أخرى قد

اندثر وإلى الأبد، أما اليوم فالمعارك تدور رحاها في الميدان الاقتصادي وبـداخل الإقلـيم الأوروبي؛ حيث أنّ معظم دول القارة العجوز كانت مهتمة بتطـوير قـدراتها الصـناعية في الوقت الذي كانت فيه فرنسا منشغلة بالحروب في قارتي آسيا وإفريقيا.

جون بلانشايس

* * *

نشأة الحركة الوطنية الجزائرية

بغض النظر عن محاولة فرنسا الرد على حادثة الضرب بالمروحة الذي تعرض له القنصل دوفال على يد الداي حسين، فإن غزو الجزائر في سنة (1830م) يفسر كذلك برغبة شارل العاشر في تثبيت عرشه بإنجازه لهذه العملية، وعليه فقد تواصل غزو فرنسا للجزائر مدة أربعين سنة أخرى ابتداء من هذا التاريخ دون هدف يذكر، سوى القمع الهمجي ردا على محاولات الثوار في الدفاع عن أرضهم ووطنهم، فحكام فرنسا آنذاك كانوا مترددين بين عملية الاندماج الصريح والبسيط للجزائريين من أجل إخضاعهم للقوانين الفرنسية، أو فرض سيطرتهم وحمايتهم على إقليم مستقل تابع للسلطة الفرنسية بسبب عدم اطلاعهم على حقيقة الوضعية الجزائرية.

وشيئاً فشيئاً أصبحت الجزائر مستعمرة لمجموعة شعوب أوروبية أخذت تتكاثر مع مرور الأيام والسنين؛ حيث قفز عددهم من 110000 في سنة 1850م إلى 200000 في عام 1870م، ثم إلى 750000 في سنة 1914 إلى أن اجتمعت فيها عدة جنسيات فرنسية وإيطالية، وإسبانية ومالطية، ثم انظم إليها اليهود الذين كانوا في الجزائر ليكوِّنوا تلك المستعمرة الموحدة التي عرفت فيما بعد بشعب الأقدام السوداء، وبمجرد تجنيسهم الأوتوماتيكي أصبح الجميع فرنسيين وهم فخورون بذلك، لكنهم يدعون كذلك أنهم جزائريون من أجل الحصول على استقلالية أكثر تجاه السلطة الفرنسية بالنسبة لبعضهم ومن أجل الوطن الأصلي بالنسبة للبعض الآخر.

بعد تجريد السكان من مساحات كبيرة من أراضيهم، وصناعاتهم التقليدية، أصبحوا فقراء مرغمين على الخضوع للقانون المفروض عليهم.

ورغم فرنسة بعض المسلمين إلا أن الطائفتين عاشتا منفصلتين عن بعضهما البعض باستثناء فترتي الحربين العالميتين اللتين دفعتا خلالهما دماءهما المشتركة دفاعاً عن الدولة الفرنسية.

كان مرور القوات الأمريكية ونزولها بالتراب الجزائري ـ إلى جانب المقاومة ضد النازية أثناء الحرب العالمية الثانية ــ يعتبر مؤشراً حقيقياً لانزعاج الجزائريين من أوضاعهم المتدنية، فرغم منع الحركة الوطنية الجزائرية الملتفة حول أفكار مصالي الحاج وحزب الشعب الجزائري، والمتابعات القضائية التي لحقت بأعضائها إلا أنّها واصلت النضال دون انقطاع أو تردد.

اقترح فرحات عباس ـ الذي كان أقل راديكالية من هؤلاء من خلال مطلبه الموثق في «بيان الشعب الجزائري» ـ إصلاحات سياسية ومدنية واجتماعية عميقة، بينما حاول بعض الأوروبيين والشيوعيين التابعين للحزب الشيوعي الجزائري، وقليل من اليهود تغيير الوضع الذي كان ــ حسبها ـ مجحفاً في حق مجموعات معينة من سكان الجزائر.

لكن مظاهرات 8 ماي 1945م التي شهدتها مدينة سطيف، وعملية القمع الدموية التي لحقتها، والتزوير المنظم الذي حصل خلال الجمعية الجزائرية سنة 1948م كل ذلك أعاق التطور السلمي للوضع العام بالجزائر، وعجل ــ في آخر المطاف ــ بولادة تلك الحركة الوطنية التي لا تعترف بحل آخر للأزمة سوى الثورة المسلحة ضد المستعمر الغاشم.

نجمة مصالي الحاج المجيدة[1]

ظهرت الحركة الوطنية الجزائرية لأول مرة في صيغتها الثورية في فرنسا بين الحربين العالميتين.

إن الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وإن كانت قد بدأت في عام 1905م نظراً لارتفاع أجرة اليد العاملة بفرنسا حيث كانت ضعف ما يتقاضاه العامل بالجزائر، إلا أنها لم تكن محل اهتمام الجزائريين قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، والذين تفطنوا لهذا الوضع أعربوا عن فرحتهم في أكثر من مرة، كما جاء بقلم صحفي جريدة «لوبوتي مارسيي» (le petit marseillais) حيث كتب يقول: «إن الأرباح التي كان يجنيها حوالي 10000 جزائري قدم إلى فرنسا من منطقة القبائل اعتبرت وكأنها مطر من ذهب ينزل على جبال جرجرة....».

مقابل هذا كان المعمرون بأرض الجزائر يتساءلون ـ وهذا أمر طبيعي ـ إن كان سكان منطقة القبائل قادرين على إعادة شراء أراضيهم التي صودرت وانتزعت منهم من طرف المستعمر.

وفي السياق ذاته صوت البرلمان الفرنسي بتاريخ 15 جويلية 1914م على قانون يمنع سفر العمال الجزائريين إلى فرنسا، رغم ذلك ونظراً للطلب المتزايد على اليد العاملة بعد الحرب العالمية الأولى ازداد عدد العمال المتوجهين نحو فرنسا؛ حيث ارتفع من 7000 في سنة 1914م

---

(1) شارل روبير آيرون، 30 نوفمبر سنة 1980م.

إلى 20000 في عام 1915م ثم إلى 30000 في عـام 1916م، وأخـيراً إلى 35000 في سـنة 1917م، وهو الأمر الذي دفع وزارة الحرب إلى الشروع في توظيف العمال، وأمـام ضـعف عـدد المنخرطين اضطرت الوزارة في عـام 1916م أن تجـبر الجزائـريين عـلى الالتحـاق بصـفوف الجيوش الفرنسة حيث تم توظيـف مـا بـين 80000 إلى 90000 عامـل بالصـيغة الإداريـة الرسمية، لكن معظمهم لم يبقوا بفرنسا إلا فترة قصيرة من الـزمن لتزامنهـا مـع مرحلـة الهدنة ثم شرعوا في الرجوع إلى الجزائر مجدداً؛ حيـث لم يبـق مـن هـؤلاء سـوى 68000 عامل مقيم بفرنسا، لكن إذا علمنا أن الحكومـة قامـت مبـاشرة بتجنيـد مـا يربـو عـن 173000 جزائري فإنه يظهر لنا أن نسبة كبيرة مـن الشـباب الجزائـري تـتراوح أعمارهـم بين عشرين وأربعين سنة في عام 1918م قد تركوا الجزائر وتوجهـوا نحـو فرنسـا، ومنـذ ذلك الحين و إلى يومنا هذا أصبحت فرنسا مصدراً لحركتهم الدؤوبة والمتواصلة.

على العموم استقبل الجزائريون في ظروف حسنة، وحتى مصالي الحـاج ـــ الـذي يعتبر رجلاً كثير الانفعال ــ كان يقر بذلك حيث كتب في مذكراته يقول: «كنـا مرتـاحين لتصرفات السكان معنا والتي كانت طيبة إلى حد ما، فكانت معاكسة تمامـاً لمـا يتصـف به المعمرون الفرنسيون بالجزائر، والشعب الفرنسي عموماً في علاقاتهم معنا».

تلك المعاملة جعلت العمال الجزائريين يرغبون في الرجوع إلى فرنسا بحثاً عن العمـل، وهو ما حصل بالفعل؛ فبعد الحرب العالمية الأولى؛أي: في سنة 1920م غادر الجزائر مـا يربـو عـن 21000 شـخص نحـو فرنسـا ليرتفـع هـذا العـدد إلى 44000 في عـام 1922م وبعـدها إلى

71000 عام 1924م.

وأثناء الزحف نحو القارة العجوز واجهت الإدارة الفرنسية نقداً لاذعاً من طرف المعمرين الفرنسيين المقيمين بالأراضي الجزائرية الذين اشتكوا فقدانهم اليد العاملة التي كانوا يعتمدون عليها محلياً» «ومع أن مردودها كان رديئاً إلا أنها كانت صالحة؛ للاستغلال محلياً؛ أي: بالجزائر فقط» حسب أقوالهم.

في سنة 1924م تقرر منع الهجرة نحو فرنسا مجدداً وفي سنة 1927 أعيد حوالي ثلاثة آلاف عاطل عن العمل نحو الجزائر، وبداية من عام 1928م أصبح المهاجرون يرغمون على دفع مسبق لكفالة الرجوع وبعض المصاريف قبل الشروع في الذهاب نحو فرنسا رغم الاحتجاجات التي قام بها أساقفة الجزائر، ولكن لم يستطع أي شيء أن يمنع الهجرة نحو فرنسا، وحتى أزمة سنوات الثلاثينات، وصعود مؤشر البطالة بأوروبا لم ينالا من عزيمة المهاجرين.

كانت الوفود الجزائرية في البداية متكونة ـ شبه حصرياً ـ من شباب يقيمون بفرنسا شهوراً معدودة قبل ثم يعوضون بآخرين، وهكذا، غير أن العمال ـ وبعد مضي فترة زمنية تمتد من ثمانية أشهر إلى ثمانية عشر شهراً ـ لا يعودون إلى الوطن، ويقيمون بفرنسا، ومنهم من يثبت إقامته بزواجه من فرنسية، وذلك ما أثر على أخلاقهم ولو بصفة سطحية.

كان تمركز الجزائريين ـ بالدرجة الأولى ـ بمنطقة باريس والتي كان يقيم فيها نصف عددهم في الثلاثينات من القرن نفسه، وكانت تجمعاتهم تقوم على مبدأ العشائر والدواوير التي كانوا ينحدرون منها

ليسكنوا بهذا الحي أو ذاك بالضاحية الباريسية، ونظراً لأنهم يفتقدون لتكوين مهني معين كانوا يوظفون كعمال مبتدئين وبسطاء بكبرى المؤسسات للصناعات المعدنية والكيماوية حيث لا يمكنهم الارتقاء إلى المناصب المؤهلة والتي تتيح فرص التدرج المهني.

كان أرباب المؤسسات والمصانع يخشون كثيراً تحركاتهم، ولكنهم يثمنون اعتدالهم وانضباطهم في أماكن عملهم.

يقول المثل القبائلي«كن بائعاً جوالاً ولا تكن فلاحاً» ولذلك نجد أن المنحدرين من منطقة القبائل الكبرى بالجزائر كانوا يعملون بفرنسا كباعة متجولين يبيعون المواد الفلاحية والغذائية وغيرها.

كانوا يعملون بجد ويترقون في درجات الحياة الاجتماعية حتى أصبحوا «تجاراً أحراراً ومعتمدين لدى الحكومة» وأصحاب فنادق ومقاهي.

إن المكانة الاجتماعية للمقهى والفنادق هامة جداً في تاريخ مهاجري شمال إفريقيا حيث بإمكانها أن تحل محل البلدة أو القرية وكذلك السوق والجماعة.

إن أصحاب المقاهي هم الذين كانوا يوفرون لبعض مواطنيهم فرص عمل ويعطونهم قروضاً مالية وإرشادات ضرورية جعلت منهم ممثلين - للرأي العام - لأهل البلد.

إن المراقبة التي فرضت على المقاهي وسائقي سيارات الأجرة (طاكسي) كانت أحد العوامل الخفية التي ساهمت في إنجاح الأهداف السياسية لنجم شمال إفريقيا بمنطقة باريس.

إن الهجرة وإن كانت قصيرة المدة أو كانت هدفاً لتحقيق كسب

مادي لكي يكون «الجيب ساخناً» ـ كما يعبر عنه بالعامية ـــ فهـي في الوقـت نفسـه - وعلى العموم - أمر صعب ومؤلم جداً.

تأثر الجزائريون الموجودون بفرنسا بكثير من العوامـل منهـا: منـاخ فرنسـا الـذي ينعدم فيه ضـوء الشـمس تقريبـاً، ومحـيط المـدن الصـناعية وطريقـة العمـل، وكـانوا يخافون من مراقبة الشرطة لتحركاتهم، ويعانون من سوء معاملة الفرنسيين لهم، حتـى إن سـكان بـاريس كـانوا لا يرضـون عـن ذلـك الأسـلوب الـذي يعامـل بـه الفرنسـيون الجزائريين، وقد كان الباريسيون من قبلُ لا يبالون بمشاكل الحياة التي يعيشها العـرب في المساكن القصديرية بالضاحية الحمراء.

كتب صحفي من جريدة «لوفيغارو» معلقاً على حيـاة هـؤلاء المهـاجرين؛ حيـث قال:«أين هؤلاء المهاجرون المساكين؟! فهم عرضة للبرد الشـديد، وأيـنما وجـدوا تتمثـل لك من منظرهم صورة الإجرام في حق البشرية، والجريمة الكـبرى هـي إسـكان هـؤلاء المساكين في أكواخ تعاف الكلاب أن تأوي إليها».

وقبل أن يختم الصحفي كلامه قال: «يوجد بيننا حوالي ثمـانين إلى مائـة ألـف إفريقي، فكان يجب علينا أن نرشدهم ونساعدهم ، لا أن نسيء إليهم».

إن هؤلاء لا يعرفون من حضارتنا إلا «الشرطة» وإنك تراهم يبكون بمجـرد أن تذكر أمامهم اسم بلدهم، وذلك لما يعانونه من حرمان وقسوة في حياتهم.

إن الشيوعيين الذين لم نتكلم عنهم ـ أبدوا منذ سنة 1921م اهتمامـاً بشريحة هـؤلاء العـمال المسـتعمرين الـذين كـانوا يعتـبرون رمـزاً للطبقـة

الكادحة، وأيضاً بداية للثورة؛ حيث تم بباريس سنة 1926م وتحت رعاية كومينتارن (komintern) إنشاء أول حركة سياسية ذات اتجاه وطني وثوري وهي: «نجم شمال إفريقيا».

إن المسؤولين الفرنسيين ـ وبينهم جزائري يحمل الجنسية الفرنسية منذ شهر مايو من سنة 1911م يدعى حاج علي عبد القادر ـ كانوا قد كلفوا في بادئ الأمر؛ أي: في شهر مارس من سنة 1926م بإنشاء منظمة جماهيرية مستقلة عن الحزب الشيوعي، لكنها تخضع في تسييرها لمجموعة من الشيوعيين.

تتمثل مهام هذه المنظمة في التكفل ـ على أرض الميدان ـ بنضال دول شمال إفريقيا؛ أي: دول المغرب العربي الثلاث من أجل استرجاع استقلالها.

إن المجموعة الشيوعية لأول لجنة مركزية كانت تضم خمسة جزائريين من بينهم حاج علي، وجيلالي، ومصالي، وهم كلهم أعضاء دائمون بالحزب، بينما تولى المفكر التونسي «الدستوري» شادلي بن خير الله رئاسة الحزب إلى غاية إبعاده وطرده في أواخر عام 1927م.

بالرغم من اتخاذ تدابير الحيطة والحذر فقد تسربت كلمة السر، وهي: «البحث عن استقلال هذه الدول الثلاث منذ جانفي 1927م خلال الاجتماعات العامة، وكلف مصالي الحاج بصفته الأمين العام لحزب نجم شمال إفريقيا من طرف صديقه حاج علي بحضور مؤتمر الشعوب المقهورة والمستعمرة الذي أقيم بمدينة بروكسال في فبراير 1927م من أجل تقديم المطالب الجزائرية وبرنامج حزب نجم شمال إفريقيا».

وكانت هذه المطالب هي نفسها المطالب التي صدرت من طرف اللجنة الاستعمارية للحزي الشيوعي الفرنسي.

طالب مصالي الحاج ــ في تدخله ــ بالاستقلال الكامل والتام للجزائر، مؤكداً على انسحاب القوات الفرنسية المستعمرة، وإنشاء مجلس تأسيسي منتخب عن طريق الاقتراع العام، وتعيين حكومة وطنية ثورية.

إن الأراضي والغابات والمعادن التي استولت عليها الدولة الفرنسية، والممتلكات الكبيرة الفلاحية التابعة للإقطاعيين المسلمين والمعمرين الفرنسيين والأوربيين، والشركات الرأسمالية ستعاد إلى سلطة الدولة الجزائرية التي ستتكفل فيما بعد بإعادة هذه الأراضي لمالكيها الحقيقيين الذين سلبت منهم.

هذا المشروع الوطني والثوري بقي عبر الزمن ــ باستثناء بعض التغييرات التكتيكية الخفيفة ــ هو مجمل المطالب التي دافعت عنها الأحزاب، بدءاً بنجم شمال إفريقيا (ena) مروراً بحزب الشعب الجزائري (ppa) وحركة انتصار الحريات والديمقراطية (mtld) وصولاً إلى حزب جبهة التحرير الوطني (fln).

فلا داعي للتأكيد على الراديكالية الأصلية، ولا حتى على الطابع الماركسي اللينينى لهذه المطالب.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن قضية استقلال الجزائر قد رفعها ودعمها مجموعة من المهاجرين التونسيين خلال مؤتمر الجنسيات بـ(لوزان) سويسرا في عام 1916م.

وفي شهر ماي من سنة 1919م قام الأمير خالد بتقديم طلب إلى الرئيس ويلسن يحثه فيه على إرسال ممثلين جزائريين يتم «اختيارهم بكل حرية» من أجل أن «يقرروا في شأن مستقبل المنطقة تحت راية ووصاية مجتمع الأمم».

لم يكن أحد يتصور يومها أن تنشأ بالمغرب هيئات وطنية ثورية تعتمد على برامج دقيقة تتمثل في مطالب فورية وبعيدة المدى تخص ميادين السياسة والاقتصاد.

ويبقى حزب نجم شمال إفريقيا ـ رغم حله من طرف الحكومة الفرنسية بتاريخ 20سبتمبر 1929م ـ منظمة سياسية ظهرت إلى الوجود من صلب الحزب الشيوعي الفرنسي، ولو أنه منذ 1928م ظهرت هناك حركة احتجاجية لجزائريين، حيث لم يقبلوا بوصاية الشيوعيين على منظمتهم إلى جانب آخرين أرادوا «أن يتحرر تنظيمهم السياسي من رقابة هذا الحزب الفرنسي، كان من بين هؤلاء مصالي الحاج؛ الذي عزل وفصل ـ دون أي تفسير ـ من منصبه كعضو دائم بالحزب، إلا أن ذلك لم يمنعه من أن يكون فاعلاً داخل حزب نجم شمال إفريقيا وأحسن خطبائه على الإطلاق.

أصبح حزب نجم شمال إفريقيا يستقطب كثيراً من محبيه والمتعاطفين معه الذين كانوا يحضرون مهرجاناته وملتقياته الكثيرة والمتعددة، حيث كان يُشرح برنامجه، ولو أنه هو وجريدة «الاقدام» -الناطقة بلسانه - لم يعمرا طويلاً.

وإن كانت التجمعات الأولى التي نظمها حزب شمال إفريقيا في

فترة 1926م ــ 1927م لم تلفت انتباه واهتمام سوى حوالي مائة شخص، إلا ملتقياته التي أقيمت في عام 1929م كانت تجلب إليها ما بين ألف إلى ألفي شخص من عمال شمال إفريقيا.

بعد حل حزب نجم شمال إفريقيا تشتت أعضاؤه، أما الشيوعيون: فقد اعترفوا أنهم أخطؤوا العنوان حيث تحولوا من «مساندين وداعمين للحزب وأفكاره إلى متجاهلين له تماماً» وقد حاولوا إعادة بعثه من جديد على الساحة السياسية مع الرقابة الصارمة لأعماله وتطوراته.

وفي أكتوبر من سنة 1930م أنشأ مصالي الحاج صحبة حاج علي جريدة جديدة ناطقة باللغة الفرنسية سميت بـ «الأمة» نسبة إلى الأمة الإسلامية؛ لاحتواء اهتمامات محبيها والمتعاطفين معها.

إن النجمة الجديدة ــ التي أصبح محركها ومنعشها أولئك الذين وصفوا أنفسهم بكل فخر بـ «الإسلاميين الوطنيين» ــ لم تتوان في اتخاذ الإسلام شعاراً لها.

مصالي الحاج الذي انغمس في الفكر الديني «الدرقاوي» كان دائماً يدعو شعوب شمال إفريقيا إلى الكفاح من أجل استقلالهم وعقيدتهم، وفي الوقت نفسه كان يدين التمثيليات المفروضة على الجزائريين داخل البرلمان الفرنسي التي يقترحها عليهم «أولئك المرتدون».

كانت جريدة الأمة تحتفل بـ «الفجر الجديد» و«نهضة الإسلام» في الوقت الذي كانت تنتقد فيه تلك المناورات الحقيقية أو الوهمية للإمبريالية.

إن إعادة إنعاش حزب نجم شمال إفريقيا المجيد ــ كما كانوا يدعونه ــ أذهل السلطات الاستعمارية والشيوعيين.

هؤلاء الذين اتهموهم بـ «الديماغوجيين» وبأنهم يلعبون على أوتار الصوفية والإسلاماوية والعداء للديانة اليهودية، طالبوا بحبس قادة نجم شمال إفريقيا.

في هذه الفترة اعتقل مصالي الحاج بسبب إعادة إحياء جمعية محظورة قانوناً، وقد حكم عليه ــ بعد بضعة أيام ــ بسنة سجنا على خلفية تهمة: «ابتزاز السلطات العسكرية ودفعها للعصيان لتحقيق هدف الوشاية الفوضوية؟!...».

وهل كان مصير شمعة نجم شمال إفريقيا الأفول بعد كل ما حصل؟

بالطبع لا؛ لأن مصالي الحاج تعامل بذكاء مع الحظر الموجود وانضم إلى الجبهة الشعبية التي كانت في حالة تكوين؛ حيث شارك بتاريخ 14 جويلية 1935 قرابة ثلاثة آلاف جزائري في حفل استعراض بباريس نظمه التجمع الشعبي وهم يرفعون عالياً رايات حزب نجم شمال إفريقيا؛ ليرتفع عددهم إلى الضعف بعد عام واحد من ذلك التاريخ حسب تقديرات محافظة الشرطة؛ أي: يوم 14 جويلية 1936م.

* * *

ما هو حزب الشعب الجزائري وما هو برنامجه السياسي ومدى تأثيره؟

بتاريخ 11 مارس -إثر اجتماع «أصدقاء الأمة» - نظم بفانيتر بالضاحية الباريسية مؤتمر؛ وعنه انبثق حزب الشعب الجزائري.

هذا الخبر السار انتشر فوراً داخل الأوساط الجزائرية، وعلق عليه كل واحد منهم حسب طريقته الخاصة، وكل تعليقاتهم اتسمت بكثير من الترحاب والفرحة، هذا النبأ السعيد انتقل بسرعة البرق إلى الضفة الأخرى من المتوسط؛ حيث استقبل الأمر بترحاب واستحسان كبيرين من قبل الشعب الجزائري، وخاصة فئة الشباب منه.

مهام حزب الشعب الجزائري على المدى القصير تتمحور حول النضال من أجل تحسين الوضع المادي والمعيشي للجزائريين، وبذل ما في وسعه لتحقيق كل مطالب الشعب الجزائري؛ وأنه لن يتهاون في الدفاع عن مصالحه؛ كما أنه لن يدخر جهداً من أجل تنوير الرأي العام حول حقيقة القضية الجزائرية، وإمكانية البحث عن الطرق والسبل الكفيلة بحلها بصفة عادلة في انسجام تام مع ماضيها وعاداتها وتقاليدها ومستقبلها.

إن حزب الشعب الجزائري سيطلب من كل أفراد الشعب مهما كانت توجهاتهم الانخراط في صفوفه والالتفاف حول برنامجه؛ كما

سيقوم بتوعيته وفق الأفكار والبرامج التي يحملها ويتبناها.

إن حزب الشعب الجزائري سيدافع عن كل الشعب الجزائري ــ أبناء الوطن الواحد ـ دون استثناء وسيعمل جاهداً على فرض المساواة بين جميع أفراد الشعب دون اعتبار مكانتهم أو صفتهم أو ديانتهم، وأن تكون لهم حقوق وحريات متساوية، كما تجب عليهم واجبات نحو وطنهم؛ فلا مجال لسياسة الإدماج أو التفرقة بل المجال مفتوح للشعب كي يتحرر ويحرر نفسه من المستعمر.

إن حزب الشعب الجزائري يرفض أن يوصف بأنه صاحب سياسة إدماجية؛ لأنها مخالفة لعادات وتقاليد الشعب الجزائري وماضيه المجيد، ولاتفاقية 5 جويلية 1830 التي تقر وتؤكد بصفة مطلقة على احترام التقاليد والعادات الإسلامية، وحرية التجارة والملكية.

يعمل حزب الشعب الجزائري على التحرير الكامل للتراب الجزائري دون اللجوء إلى الانفصال عن فرنسا لرفضه لسياسة الإدماج.

إن تحرير الجزائر سيتم على يد أبنائها إلى جانب تلك المساعدة والمساهمة التي سيقوم بها الشعب الفرنسي؛ حيث سينضم الشعبان إلى بعضهما البعض ويعملان معاً من أجل تحقيق الهناء والرفاهية والأمن لبلديهما.

ستتحرر الجزائر نتيجة لهذه العوامل وستتمتع بكل الحريات والديمقراطية التي ستكتسبها من خلال برنامجها ونضالها السياسي، حتى تتحصل على استقلالها على الصعيد الإداري والسياسي

والاقتصادي والداخلي وتأخذ بكل حرية مكانها داخل النظام الأمني الجماعي الفرنسي بحوض البحر الأبيض المتوسط.

عندما تتحرر الجزائر ستكون ذلك الصديق والحليف لفرنسا؛ لأن المصالح المشتركة بين البلدين لا تقوم إلا على مبدأ المحبة والمشاركة الصريحة الصادقة والوفية من طرف الجميع.

إن مهام وأهداف حزب الشعب الجزائري لن تقتصر على النضال العرقي أو الطبقي، وتجاه الأطياف الأخرى التي تعيش على أرض وطننا سنشد أخوياً على أيديهم دون النظر إلى عرقهم وديانتهم، وأما الشرط الوحيد المطلوب منهم هو اتحاد الجميع، ومشاركة الجميع في القيادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لوطننا.....

كان مصالي الحاج قبل أن تعفو عنه حكومة ساروت (saraut) في حالة فرار وقد لجأ إلى جونيف بالقرب من الأمير شكيب أرسلان زعيم الأمة العربية، ثم قرر العودة إلى فرنسا وهو كله عزم على أن ينال - من حكومة ليون بلوم (lèon blum) - الحريات والإصلاحات الفورية التي ناضل من أجلها.

كان مصالي الحاج قد تفاجأ من تنكر الشيوعيين لقضية المستعمرة الجزائرية، كما كان يخشى من وقوع المؤتمر الإسلامي المنعقد بمدينة الجزائر في فخ الإغراء بالمنصب من طرف الوزير فيبولات (violette) الذي يتبنى السياسة الاندماجية.

اضطر بعد ذلك مصالي الحاج إلى التخلي عن الحذر التكتيكي، فتنقل إلى مدينة الجزائر ليعلن بصوت عال وواضح مطالبته باستقلال

الجزائر وإدانته لسياسة المؤتمر الإسلامي، وخلال جولة خاطفة استطاع أن يوقد جـذوة «الوطنية الثورية» بالجزائر.

وما كان على حكومة الجبهة الشعبية إلا أن تضرب بيـد مـن حديـد؛ حيـث قـام مجلس الوزراء بتاريخ 26 جانفي 1937 بحل حزب نجم شمال إفريقيا ثانية بعد أن كان الإجراء الأول المتخذ في حقه سنة 1929م قد ألغي في الشكل من طرف العدالة.

وفي مارس من عام 1937م انتفض مصالي الحاج فأنشأ حزباً قانونيـاً سـمي بحـزب الشـعب الجزائـري (ppa) ولكـن هـذا الحـزب كـان محـل هجـوم شرس مـن طـرف الشيوعيين، كـان الـبعض يـدعي أن (ppa) يسـاوي (ppf)[1]، كـان أعـداؤه في الـداخل علماء الدين الإسلامي، وفي الخارج الإدارة الاستعمارية، وقد أطلق عليهم مصالي الحـاج اسم «الائتلاف المقدس» مما صعب من عملية انتشاره التلقائي بفرنسا والجزائر، ورغـم اعتقـال قيادتـه إلا أن الحـزب نجـح في مهامـه؛ حيـث انـتشر سريعـاً وسـط المجتمـع الجزائري بدءاً من شهر أوت من عام 1937م.

وفي بداية عام 1938 أصبح حزب الشعب الجزائري يضم في صفوفه ما لا يقل عـن ألفين وخمس مائة مناضل، متوزعين على ضفتي المتوسط، وبهذا تكون الحركة الوطنيـة الجزائرية التي ظهرت بفرنسا في حالة منغلقة على نفسها داخل الجدران الفرنسـية قـد استطاعت أن تكسر القيد وتنتقل إلى الضفة المقابلة للمتوسط.

---

(1) ppf هو الحزب الشعبي الفرنسي، وهو حزب فاشي أسـس عـلى يـد الشـيوعي جـاك دوريـو (jaque doriot).

إن حزب الشعب الجزائري قد نجح باعتماده على إستراتيجيته الحكيمة في المكان الذي حييت فيه إستراتيجية كومينترن (komintern) آمال فرنسا وفشلت.

ولم تمض إلا أعوام قليلة حتى أصبح بالجزائر أول حـزب مسـلم مـن حيـث عـدد مناضليه، وأكثرهم شعبية في أوساط الشباب.

* * *

الرسول المبعد

في شهر سبتمبر من سنة 1939م تم حضر حـزب الشـعب الجزائـري، وحكـم عـلى مصالي الحاج بعد ذلك؛ أي: في عـام 1941 بـالأعمال الشـاقة لمـدة طويلـة جـداً، حينئـذ اختزلت حياته في هجرة مطولة تتخللها زيارات قصيرة إلى الجزائر حتـى عشـية انـدلاع ثورة أول نوفمبر 1954.

وفي عام 1946 ساعدته حكومـة التحريـر عـلى الإقامـة ببوزريعـة بأعـالي الجزائـر العاصمة في الوقت الذي انتخب فيه خمسة من أعوانه كنواب بالمجلس الوطني.

اسم الحزب الجديد الذي اختاره كبديل لحزب الشعب الجزائـري المحضـور هـو: الحركـة مـن أجـل انتصـار الحريـات الديمقراطيـة (MTLD) وهـي التسـمية الجديـدة والبديلة التي لم تخدع أحداً من خصـومه، ففـي القـرى والمـداشر اسـتمر البـدويون في تعلقهم بحزب الشعب الجزائري المعروف بحزب الضعفاء والمقصيين، حتى إن الأوضاع العامة والأسلوب السياسي بقي نفسه؛ فالعمال مشحونون بتقوى مفرطة وغاضبين مـن أحـوالهم، والحالـة النفسـية للجزائـريين كانـت مترديـة بشـكل كبـير؛ جـراء الأوضـاع الاجتماعية والسياسية، وكذلك جراء تلك الإصلاحات الشجاعة ذات الطابع الخاص التي جاء بها فرحات عباس.

رغم كل هذا نتسـاءل لمـاذا هـذا؟ مصـالي الحـاج الـذي كـان المؤسـس

والـزعيم في آن واحـد، والنـاطق الرسـمي لحـزب الحركـة مـن أجـل انتصـار الحريـات الديمقراطية (MTLD) والذي يعتبر رمز الحركة الوطنية الثورية غداة الحرب الجزائريـة، والذي استشهد باسمه وفي سبيل الأهداف النبيلة التي كان يدعو إليها آلاف الجزائريين في مجزرة خراطة في ماي 1945 قبل أن يتظاهر آلاف الجزائريين بالشـانز إليـزي في عـام 1952 كإشارة إلى أنها كانت محركاً للثورة. لماذا إذن لم يكن هذا القائـد الفـذ والمقـاوم - على الأقل اسماً فقـط- موجـوداً مـن بـين مـن فجـروا الثـورة الجزائريـة في أول نـوفمبر 1954م؟!

للإجابة عن هذا السؤال وهذا الإقصاء المحير نكتفي بسببين اثنين وهما:

السبب الأول: وهو خارج عن نطاقه ولا مسؤولية لـه فيـه؛ فقـد كانـت الشرطـة الفرنسية تراقب تحركات الزعيم لمدة تزيد عن خمسة عشر سـنة، ثـم سُجن في سِـجن الجزائر، ثم فرضت عليه الإقامة الجبرية بعين صالح، ومنها إلى برازافيل ومن لامبـاز إلى نيوز ومن برى كامت روبير إلى بوزريعة إلى الجزيرة الجميلة (belle ile) كان يمكنه أن يستقبل ضيوفه بمنفاه، وأكـثر الـذين كـانوا يزورونـه كـانوا مـن أتباعـه المخلصـين لـه، ومحبيه فقد كانوا يأتونه بمعلومات عن الوضع السائد بفرنسا والجزائر والعالم كله مـع تفسيرات وتوجيهات محددة ومفيدة؛ لأنه كان معزولاً عن الشعب والعالم الخارجي.

أما السبب الثاني: فيرجع إليه شخصياً؛ حيث إن هذا الرجل الـذي اسـتطاع في سـن مبكـرة مـن عمـره أن يجنـد الحشـود بالضـاحية الباريسية وبالجزائر، ويـؤثر عـلى ضـمائرهم؛ لأنـه كـان هـو المؤسـس

والمسير للأحزاب التي أنشأها وجلب إليها مناضلين يؤمنون بالأهداف التي أنشئت من أجلها، وخاصة مصير القضية الجزائرية، وهو ما جعل منه -في كبره- مترفعاً ومتكبراً، يظن أنه وصل إلى درجة العصمة عن الخطإ، وهذا ما أوهمه به وزينه له أولئك الذين التفوا حوله من المتدينين، كما أن اعتقالاته العديدة والمتكررة منعته من أن يعرف عن قرب مفهوم الإخفاق والرسوب في الحياة اليومية، وهي العوامل التي تجعل الزعماء يعرفون حدود عظمتهم وكفاءاتهم، والدليل على ذلك أنه قبل اختبار عام 1954 بقليل تم التشكيك في زعامة القائد حيث تعامل المناضلون مع أفكاره بشيء من العنف فمعظم أعضاء اللجنة المركزية لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية (mtld) انتفضوا سنة 1953 ضد الاتجاه الكنائسي للحركة مطالبين بتطبيق «الديمقراطية الجماعية».

ومع اشتعال فتيل الخلاف بين الزعيم (القائد) المتذمر و«المركزيين» المنتفضين ضد هذا الوضع، قامت مجموعة من المناضلين تمثل الإطارات بإنشاء المنظمة السرية (os) -تحضيرا للمواجهة المباشرة- حيث أنشئت من دون موافقة مصالي الحاج، وقد انبثق عنها اللجنة الثورية للوحدة والعمل (crua) والتي ذابت داخل ما هو معروف بحزب جبهة التحرير الوطني (FLN) الذي فجر ثورة أول نوفمبر 1954م بعد أن قام بلم شمل كل أطياف الحركة الوطنية بميدان المعركة.

كان مصالي الحاج يعارض هذه الفكرة وهذا الأسلوب الذي اتخذ دون مشورته، وقد تداول على زيارته مبعوثون من اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) من أجل حثه على استعمال شخصيته ومنزلته

القوية والمحترمة في ميدان المعركة مـن أجـل تشـجيعها عـلى تحقيـق أهـدافها، ولكـن الزعيم رفض كل هذه المبادرات وفضل الصمت الذي كان يمليـه عليـه كبريـاؤه بقولـه: «إنها مبادرة مجنونة انتحارية مآلها الفشل....» وهو ما تنبأ به في تلـك الفـترة أصـدقاء فرحات عباس والشيوعيون.

وفي شهر ديسمبر 1954 أنشأ مصالي الحاج حزباً جديداً أطلـق عليـه اسـم الحركـة الوطنية الجزائرية (MHA) وتتمحور أفكاره حول هدفين اثنـين هـما: النيـل مـن حـزب جبهة التحرير الوطني -الذي ظهر إلى الساحة السياسية مـن دون أن تكـون لـه يـد أو مشاركة في ذلك-، ولكي يضمن لنفسه كقائد كبير وقديم دخولاً مستقلاً في قلب المعركة.

لكن حزب الحركة الوطنيـة الجزائريـة (MHA) لقـي عـلى أرض الميـدان مطـاردة شديدة وعنيفة من طرف جبهـة التحريـر الـوطني (FLN) اعـتماداً عـلى مبـدإ الوحـدة الثورية مما دفعه أو اضطره إلى طلب حماية مشبوهة ومشكوك في أمرها.

لم تعتقـل الشرطـة مناضـليه؛ بـل عملـت عـلى إغـرائهم وأخـذ كـل المعلومـات التي تفيدها أو تبحث عنها مـنهم ، وبعـض مـن رفقـاء الـدرب المعروفـون بمـوالاتهم لمصالي الحاج مثل الجـنرال بلـونيس عـلى وجـه الخصـوص وجـدوا أنفسـهم مضـطرين إلى التعامل بصـفة مبـاشرة مـع الجـيش الفـرنسي مـما دنـس سـمعة الحركـة الوطنيـة الجزائرية وأنقـص كثـيراً مـن قيمتهـا في أعـين الـوطنيين الجزائـريين، لـذلك قـام فصـيل من حزب جبهة التحرير الوطني بمجـزرة في حـق مـواطنين مـن بلـدة ملـوزة، وهـو مـا

أكد في الأخير قناعتهم تجاه حزب هذا الضابط.

ولما حاول حزب الحركة الوطنية الجزائرية إقناع حزب جبهة التحرير الوطني في سنة 1961 كي يكون في صفه وإلى جانبه في مفاوضات إفيان على أساس أنه هو أيضاً يحق له التفاوض، أجابه هذا الأخير أنه أصبح لا يمثل إلا القلة القليلة من العمال المهاجرين بفرنسا وبلجيكا، وأن مساهمته الحقيقية في الثورة شبه منعدمة، وهكذا تحقق استقلال الجزائر من دون أن يكون للزعيم والقائد مصالي الحاج ذراع في هذا الإنجاز الكبير، حتى إنه لم يكن لصوته أي صدى في كل ما حصل.

لم يكن لتحرير وطنه ـ الذي كان حلم حياته ـــ أن يغير شيئاً من نمط حياته اليومية بعد أن أفرج عنه رسمياً فور التوقيع على اتفاقية إيفيان؛ حيث فضل هذا القائد المسن أن يعيش بقوفير غير بعيد عن شانتيني (chantilly) وهو المكان الذي كانت الحكومة الفرنسية قد أرغمته لسنين طويلة على الإقامة الجبرية فيه، داخل قصر صغير متواضع المظهر والقيمة، فعاش بهذا المكان كَرَبِّ أسرة محاط بزوجته من منطقة الألزاس شرق فرنسا، وبعض العشرات من المخلصين والأوفياء له ممن نجوا من حملة التطهير التي شنها ضدهم حزب جبهة التحرير الوطني انتقاماً من مصالي الحاج وحزبه ومن معه من أعوانه.

في سنة 1965 طلب مصالي الحاج الجنسية الجزائرية وتحصل عليها، وما عدا هذا فإن السلطات الجزائرية قد همشته لحد نسيانه، وبقي على الحال نفسه إلى غاية وفاته بفرنسا بتاريخ 3 جوان 1974م.

فرحات عباس الرجل الوطني القومي والمعارض(*)

لا شيء كان يشير بأن فرحات عباس سيكون له دور في الثورة وهو ابن ذلك القايد الثري والغني؛ لأنه شب على المرح وتميز بالعيش السعيد؛ حيث اختار أن يندمج وهو صغير السن في الثقافة الفرنسية بزواجه من فرنسية من منطقة الألزاس، لقد كان ينعم بالعيش الحسن ممتهنا حرفة الصيدلة بمدينة صغيرة بالريف الفرنسي، ولا شيء كان يدعوه للقيام أو المشاركة في الثورة سوى أنه عزم أن يثور للشعب الجزائري ضد النظام الاستعماري.

هذا البرجوازي المحبوب، فضل أن يخوض مقاومة ـــ غير محسوم أمرها ـــ على أن ينعم بدخل تجارته والتمتع بالجلوس في أسطح مقاهي مدينة سطيف، لا لشيء سوى لأنه كان ديمقراطياً لا يسمح بأن يفرض المستعمر الفرنسي نظام التمييز على إخوانه المواطنين الجزائريين، ولأنه كان وطنياً يرفض بشدة أن يعيش وطنه دون علم يرفرف عالياً في سمائه.

ولد فرحات عباس في عام 1899 بآفير أحد الدواوير القريبة من الطاهير إحدى دوائر منطقة جيجل التي تعد من أجمل المدن الجزائرية

(*) جون لاكوتر، 24 ديسمبر 1985.

لموقعها الساحلي الخلاب، تربى في أسرة ميسورة الحال، وتابع دراسته العليا بجامعة الجزائر حيث عين رئيساً لجمعية الطلبة المسلمين.

إن الهيبة والمكانة اللتين كان يتمتع بهما مكنتاه من الكتابة في عدة مجلات تحت اسمه المستعار كمال بن سراجس (kamal aben cerajes) إلى أن قام بجمع كل مساهماته في كتاب تحت عنوان «الشباب الجزائري» وهكذا انتشرت سمعة ذلك الوطني المثقف.

إن الصيدلية التي أنشأها بسطيف سنة 1933م سرعان ما تحولت إلى ملتقى سياسي المصغر.

"السيد عباس" هكذا كان كل الناس ينادونه، كما تعودوا قبل ذلك ينادونه «السيد تيري» .

انتخب بعد ذلك مستشاراً بالبلدية، ثم مستشاراً عاماً ثم مندوباً مالياً بالجزائر، وهي الترقية المثالية التي كان يحلم بها كل الأغنياء الإندماجيون بالجزائر.

في سنة 1936م أنشأ فرحات عباس جريدة خاصة أطلق عليها اسم «الوفاق» ، نشر فيها مقالته الشهيرة: «أنا لا أموت من أجل موطن الجزائر؛ لأن هذا الموطن غير موجود....

«إنني قد سألت التاريخ وسألت كذلك الأحياء والأموات وزرت المقابر ولم أجد من هؤلاء من تكلم إلي، لا نبني فوق الرياح، أعتقد أننا قد ابتعدنا بصفة نهائية عن كل تلك الأوهام، حتى نربط بصفة مباشرة ودائمة مستقبلنا بما أنجزته فرنسا بهذا الوطن... فلا أحد في الحقيقة يؤمن بوطنيتنا وقوميتنا وما نقوم بالدفاع عنه، ومطلبنا من وراء

هذه الكلمة هو مجرد تحررنا الاقتصادي والسياسي، ومن دون تحـرر الأهـالي لا وجـود لجزائر فرنسية دائمة».

هذا النص وخاصة الجملة الأخيرة منه التي قليلاً ما ذكرت - حيث أضفت بصـفة خاصة البعد الذي كان يتوخاه بوصفه لمناخ فترة معينة من الزمن - لم تلـق ردود فعـل كبيرة، سواء لهذه الكلمة أو هذا التوجه إلا ما كان من طرف جمعية العلماء المسلمين، وعلى الخصوص على لسان زعيمها الروحي عبد الحميد بن باديس الذي رد عليه بهـذه العبارة التـي لا تقـل شـأناً وجـمالاً وإقناعـاً: «الإسـلام ديننـا والعربيـة لغتنـا والجزائـر وطننا».

إنّ ظهور الجبهة الشعبية كـاد أن يكـون فرصـة لـه، لكـن مشروع بلـوم فيـولات (blum violette) الـذي كـان مـن المحتمـل أن يـؤدي بالإصـلاحيين إلى فـتح مبـادرات جديدة من خلال منح صـفة المواطنـة الفرنسـية للمسـلمين، قـد تـم الـتخلي عنـه ثـم إلغاءها تحت ضغط المستعمرين.

في سنة 1939 جند فرحات عباس الذي كان يعتبر نفسه مواطناً بكل ما تحملـه الكلمة من معاني في صفوف الجـيش لأداء الخدمـة الصـحية (الخدمـة العسـكرية) وعند انتهائه من هذه الفترة التدريبية في عام 1940 عاد مجدداً إلى مدينة سـطيف، ولما نـزل الأهـالي بتـاريخ 8 نـوفمبر 1942 بـالجزائر كـان فرحـات عبـاس يظـن أنـه مسموح له أن يتصل بتلك القوى من أجل البحث عن بداية تحرير الجزائـر، وبعـد مجموعة مـن المحادثـات قـد أجـداها مـع روبـرت مـورفي (Robert murphy) ـــ ممثل الرئيس روز فيلت (ros velt) ــ لجأ فرحـات عبـاس صـحبة أحمـد بومنجـل

بتاريخ 10 فيبراير 1943م إلى صياغة ونشر «بيان الشعب الجزائري» المشهور.

لكن إشهاره لتكملة البيان ـ ثلاثة أشهر ـــ بعد ذلك، والتي كانت تحث على استقلالية برنامج فيبراير والتحضير لحركة «إضراب المنتخبين» هي التي عجلت بوضع صيدلي مدينة سطيف تحت الإقامة الجبرية بالصحراء الجزائرية.

ولم تمض إلا أسابيع قليلة حتى قام الجنرال ديغول بإلقاء خطابٍ بقسنطينة ذكر فيه مشروع بلوم فيولات، وأنه سيمنح المواطنة الفرنسية لكثير من المسلمين.

هذه المبادرة ربما كانت ستفرح فرحات عباس كثيراً قبل سنتين من ذلك، أما الآن فإنها لا تثير اهتمامه، إذ لم تعد لها قيمة كبيرة.

ولما قامت لجنة الجزائر في مارس 1944 بنشر المرسوم الذي يعطي الحق للمسلمين في التمتع بحقوقهم الانتخابية أجابها فرحات عباس بإنشاء رابطة "أحباب البيان والحرية".

بتاريخ 8 ماي 1945 وهو يوم هدنة بأوروبا قُتل عشرات الأوروبيين بمنطقة سطيف تحت هتافات «تحيا الحرية»، ردة الفعل التي قادها المعمرون بالتنسيق مع الجيش الفرنسي كانت قاسية جداً؛ حيث استشهد خلالها ما يقارب - على ما أظن - عشرة آلاف مسلم، وفي مساء اليوم نفسه ألقي القبض على فرحات عباس بمدينة الجزائر؛ حيث ذهب ليهنئ الحاكم العام على فوز الأهالي.

في واقع الأمر كان صاحب «البيان» بعيداً عن الانفجار الذي وقع، ولذلك أطلق سراحه لينشئ مباشرة صحبة أحمد بومنجل والدكتور سعدان، وأحمد فرانسيس ـ وهم كلهم من جيرا نديي نسبة إلى نهر

فرنسي يسمى (la gironde) ـ حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) وهو الحزب الذي عمل طِوال ثماني سنوات كاملة على تحسين صورة البرجوازية الجزائرية ومن ثَمَّ نشرها ليتمكن من وضعها على سكة المطالبة بالتحرر.

* * *

مجزرة سطيف(*)

في الثامن من مايو 1945م استسلمت ألمانيا النازية من دون شروط بعد أن انتصر عليها الحلفاء، وفي اليوم نفسه اجتمع حوالي عشرة آلاف متظاهر بمدينة سطيف بالشرق الجزائري.

إن حزب الشعب الجزائري (PPA) بقيادة مصالي الحاج هو من أوقد نار هذه الفتنة في بلد يعاني من المجاعة وسوء التغذية، مما أدى بهؤلاء المتظاهرين إلى إخلاء بعض المناطق من سكانها الأوروبيين، وبالموازاة مع هذا فقد سجلت وحدات القناصين داخل صفوفها خسائر كبيرة بفرنسا وإيطاليا دون أن ينال المسلمون حقوقهم كبقية شعوب العالم.

كانت الكشافة الإسلامية تتقدم الموكب ويتبعها النساء وهن يطلقن الزغاريد ويرفعن عالياً لافتات كتب عليها: «أطلقوا سراح مصالي»، «نريد أن نكون كلنا سواسية» ، «الاستقلال».

واصطدمت حشود المواطنين في هيجانها بقوات الأمن المكونة من عشرين دركياً لتنطلق بعد ذلك مناوشات ومواجهات، أسفرت عن قتل رئيس المندوبية الخاصة وسبعة وعشرين أوروبياً، فيما جرح ثمانية وأربعون.

وفي اليوم نفسه وتحت النداء إلى «الجهاد» (الحرب المقدسة) قام

(*) جون بلانشايس في 9 مايو 1985.

المتظاهرون بعمليات تخريب وسرقة لأملاك الغير في منطقتي القبائل الصغرى وقسنطينة.

عاش الأوروبيون لمدة أسبوع كامل العزلة الكاملة، وضرب وعذب أفراد عائلاتهم، فيما عرفت مداشر الجزائريين ومدنهم المجازر والتعذيب إلى جانب بتر أعضاء بعض الضحايا، وفي المجموع ارتفع عدد القتلى إلى مائة وتسعة أشخاص.

إثر ذلك الاعتداء نظم الأوروبيون أنفسهم للدفاع والثأر لموتاهم، فقام الجيش - تحت قيادة الجنرال دوفال (duval) قائد مقاطعة قسنطينة- بمساعدة القوات البحرية من الجهة الساحلية؛ وذلك بفسح المجال للطيران من أجل قصف كل المنطقة، في عملية قمع دون شفقة ولا رحمة نالت موافقة الحكومة.

قامت الفرقة الأجنبية للجيش الفرنسي المكونة من قناصين سينيغاليين وحتى من وحدات لقناصين جزائريين بتمشيط المنطقة فحرقوا المداشر، وقتلوا أهلها واستمرت العملية إلى غاية يوم 26 مايو من السنة نفسها.

ما هو العدد الإجمالي لضحايا هذه العملية؟

إن إذاعة القاهرة سرعان ما تقدمت برقم 45000 ضحية، وهو الرقم نفسه الذي يتردد على ألسنة الجزائريين اليوم، الرقم الرسمي حدد آنذاك في حدود ألفي ضحية، بينما المؤرخون الفرنسيون يعتقدون أنه يتراوح ما بين 6000 و15000، وهذا في غياب إحصاءات دقيقة.

لم تعلن فرنسا الحجم الحقيقي للكارثة إلا بصفة تدريجية من أجل التقليل من هول مأساتها وهي لا تزال تحتفل بالنصر.

إن الجنرال "دوفال" الذي كان يعتقد أن لجوءه إلى عملية الضرب السريع والقوي جنب انتشار الحركة إلى مناطق أخرى من الوطن، لقد راح يكتب في تقريره لمسؤوليه محذرا: «لقد منحتكم عشر سنين من السلم والأمن، واليوم ـ يضيف المقرر ـ الكل يجب أن يتغير في الجزائر» ليردف: «هناك شيء مؤكد: لم يعد من الممكن أن تقام السيادة الفرنسية حصرياً على مبدأ القوة».

بعد انتخاب فرحات عباس في جوان 1946 التحق بالجمعية العامة ليقود هجوماً ساخناً وشرساً – رغم كونه مقتضبا - ضد النظام الاستعماري؛ حيث استطاع بتاريخي 22 و 23 أوت من سنة 1946م أن يطرح بقوة وتأثير كبيرين مشكل تحرر الجمهورية الجزائرية بقوله: «سادتي؛ لقد مرت فترة مائة وستة عشر سنة ونحن ننتظر حلول هذه الساعة... نحن الشعوب المستضعفة صبرنا كثيراً ونحن نستمع إليكم، ألم يحن الوقت لكي تصغوا بدوركم إلينا؟!».

إلا أن هذه المناقشة لم تذهب بعيداً حيث بعد ثلاثة أشهر من ذلك أطيح بمنتخبي أحباب البيان من خلال اقتراع جديد، بعد تذمر فرحات عباس من الوضع اختار موقفاً مضاداً لقانون 1947.

إن تكثيف عمليات تزوير الانتخابات التي لجأ إليها القائمون على الحكومة الاستعمارية في محاولة لسد الطريق أمام بروز الحركة الوطنية

على الساحة السياسية هو الشيء الذي دفعه لينتقل من الإصلاح إلى الثورة.

إن اندلاع ثورة أول نوفمبر قد فاجأه؛ كما قد حير وأربك مصالي الحاج والشيوعيين.

إن منعه من إلقاء خطابه على مسامع أعضاء الجمعية العامة كان بمثابة تحذير من طرف الحاكم العام ضد «سلم المقابر».

بتاريخ 22 أفريل 1956 زار فرحات عباس القاهرة حيث أجرى - إلى جانب بعض من إخوانه من «الجبهة» - لقاء صحفياً وهو المعروف عنه تواضعه وإصلاحاته وملازمة بيته، وبعد محطة القاهرة، انتابه الشعور بالغربة فأقام بمونتريو (montireus) ثم بتونس ثم بالرباط، حيث اعتزل وقلل من لقاآته، وبما أنه يتميز بالحكمة في تقديم مقترحاته وآرائه لأصدقائه الثوريين، أسندت إليه مهام ترؤس لجنة التنسيق والتنفيذ للإدارة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني (CCE).

وفي سبتمبر من عام 1958 قررت جبهة التحرير الوطني بصفة مفاجئة تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية واختارت فرحات عباس رئيساً لها، ولم يلبث النائب السابق لمدينة سطيف أن ارتقى إلى هذا المنصب حتى قام الجنرال ديغول ـــ العائد من جديد إلى سدة الحكم في الفاتح جوان من نفس السنة ـــ بتوجيه نداءه لـ «سلام الشجعان» أو «سلام البواسل».

وبتصديه لرئيس الحكومة رافضا السياسة التي كان ينتهجها تجاه الجزائر – وهو عمل لم يسبقه إليه أحد حتى من الثوريين – دشن

فرحات عباس توليه منصبه الجديد، قبل أن يضيف: «لا يجب الإساءة إلى المقاومين لكن يجب أن نتحاور».

وفي ديسمبر 1960م أقدم المتظاهرون على اجتياح شوارع الجزائر العاصمة وهم يهتفون باسم فرحات عباس، مقدمين على تأجيج البلد والدفع بها نحو الاستقلال.

تقلبٌ جديد في فصول التاريخ، أريد أن لا يكون صيدلي مدينة سطيف هو المفاوض لباريس، وإنما ذهب شرف ذلك إلى زميله في الحرفة والمهنة نفسها، ففي يوم من أيام صيف عام 1961 - بينما كانت المفاوضات الأولى لإيفيان قد عرفت انقطاعاً أو انسداداً - أزيح فرحات عباس من رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

هل كان ذلك العزل هو الرد المناسب للاعتراف بما قام به هذا الرجل الفذ من مجهودات، تقديراً له لكفاءته وخبرته؟!. لقد أصبح نائبا عن مدينة الجزائر المستقلة، قبل أن يغادر البرلمان ويستقيل منه، وسط ضجة كبيرة في احتجاج قوي منه ضد الطابع المتسلط لدستور 1963م، الذي قدم من أجل المصادقة عليه من طرف الجمعية العامة.

في عام 1964م اعتقل من طرف نظام أحمد بن بلة ووضع من جديد تحت الإقامة الجبرية، تكرارا لما حصل له في عام 1943م، قبل أن يقوم نظام هواري بومدين بإخلاء سبيله في شهر جوان من عام 1965.

ومنذ ذلك التاريخ عاش فرحات عباس حياة محترمة بمدينة سطيف إلى أن وافته المنية في عام 1985.

الوثيقة

بيان للشعب الجزائري

منذ الثامن من نوفمبر الماضي والجزائر تحت احتلال القوات الإنكليزية الأمريكية.

هذا الاحتلال الذي عزلها عن فرنسا ولّد عند فرنسيي الجزائر رغبة حقيقية في الحكم، وها نحن نرى أن الجمهوريين والديغوليين والملكيين والإسرائيليين، وكل مجموعة تحاول من جهتها أن تثمن تعاملاتها في أعين الأهالي ومن أجل عن الدفاع عن مصالح ومآرب شخصية.

أمام هذا الوضع المضطرب تناسى - إلى حد بعيد - كلُ هؤلاء وجود ثمانية ملايين ونصف مليون من أهالي هذا البلد (INDIGINS) بينما تقف الجزائر المسلمة ـ ولو أنها غير مبالية بهذه المزاحمة ـــ حَذِرة تنتظر بصبر مصيرها.

فمنذ حروب الإمبراطورية الثانية كان الجنود المسلمون الجزائريون حاضرين في كل ميادين المعارك، خصوصا في المواطن التي كانت فيها فرنسا بحاجة للدفاع عن نفسها؛ منذ نشأة الإمبراطورية الاستعمارية إلى الدفاع عن الحريات المهددة، ومن طونكين (TONKIN) إلى شارلوروا

(CHARLEROI) كانت بطولة وشجاعة محاربينا أسطورية.

لقد ظننا أن المستعمر مستعد لإعادة النظر في المسألة الجزائرية لما عاشه من مآسي عام 1940م، غير أنّه لا هزيمته سنة 1918، ولا انتصاره بعد ذلك، أرغماه على التفكير جيداً في هذا الموضوع، وعلى عكس ذلك فإن المستعمر الأوروبي برمته فسر نظام "فيشي" (VICHY) والترتيبات الجديدة التي جاء بها المارشال "بيتان" (PÈTAIN) على أنها تعبير عميق ومثالي لمحاولة إشباع غريزة هيمنته.

كانت هذه المُستعمِرة تستقبل الضباط الألمان التابعين للجان الهدنة وتقوم بتحريضهم ضد المسلمين الذين كانت تعتبرهم كشيوعيين وثوار خطيرين.

وبعد نزول الحلفاء بالأراضي الجزائرية في يوم الثامن من نوفمبر من عام 1942م قام هؤلاء المستعمرون الذين يتنكرون لكل مواقفهم ــ لغرض تثبيت واقعهم الاستيطاني ــ بإعادة الكرة تجاه حلفائهم الانكليز والأمريكيين بتكرارهم للأكذوبة نفسها، وهذه المرة قيل عن المسلمين إنهم يتعاملون مع الألمان، وأنهم وحوش، وأنهم لصوص وأنهم منحطون ومنتكسون.

هذه الدعاية الماكرة كونت لدى حلفاء فرنسا قناعة بأن العامل الجزائري غير مؤهل أو لا يستحق أن يتقاضى مرتباً شهرياً عادياً.

هل يمكن بعد كل هذا أن تكون القضية الجزائرية ــ ونحن نستسمحكم على هذا التكرار ــ عرقية ودينية وأن معاملة الإهانة التي تطال الجزائر ستمتد إلى كل طبقات وشرائح المجتمع؟!.

[...] إن الكتلتين الأوروبية والمسلمة بقيتا منفصلتين عن بعضهما

البعض، من دون أي روح مشتركة؛ هذا قوي بمزاياه ومكانتـه الاجتماعيـة، وذاك مهـدد من طرف مشكل ديمغرافي كان هـو الـذي افتعلـه وطموحـه في الظفـر بمكـان مشـمس طالب به طويلاً لكنه لم يستجب له [...].

سياسياً وأخلاقياً لا يحق لهـذا الاسـتعمار أن يوجـد أو ينـتج مجتمعـين مختلفـين يكون أحدهما غريباً عن الآخر.

فرفضه الدؤوب مَنْحَ الجزائريين المسلمين حق التجوال بالأحياء الفرنسية هـو مـا قطع الشك باليقين من أن مبـادرة أصـحاب السياسـة الاندماجيـة ــ التـي كانـت مـن المفروض أن تشمل أصحاب الأرض المغتصبة ــ مـن غـير الممكـن الوصـول إليهـا لأنهـا وسيلة خطيرة بيد المستعمر ولخدمة مصالحه.

إن ذلك العهد الذي كان فيه المسلم الجزائري يطالب بشيء آخر عدا أنه جزائري ومسلم قد ولى [...].

اقتصادياً: إن الاستعمار اليوم متـيقن مـن أنـه غـير قـادر عـلى تحسـين المسـتوى المعيشي من خلال عجزه عن حل تلك المشاكل الكبرى التي كان يعد بإيجاد الحلول لها، لو كانت الجزائر مسيرة بحكمة وأمورهـا تسـير بجديـة ومجهـزة بكيفيـة حسـنة، فإنـه باستطاعتها أن تؤمن العيش لما لا يقل عن عشريـن مليـون نسـمة، وهـو العـدد الـذي بمقـدورها أن تـوفر لـه العـيش الكـريم والأمـن الاجتماعـي المطلـوب والمرغـوب فيـه، وبصفتها سجينة لوضع اسـتعماري بـائس فإنهـا اليـوم غـير قـادرة عـلى ضـمان العـيش

والتعليم واللباس والمأوى والصحة العمومية لنصف عدد سكانها الحاليين.

تجهيزها الحالي: وهو ما أُنْجِزَ لضمان العيش السعيد لمجموعة من الناس يمثلون طبقة اجتماعية معينة لا يكفي العدد الإجمالي لسكانها، ويبقى سطحياً وغير كاف لسد حاجيات الجزائريين ما دام أن الجزائر لا تسيرها حكومة ناشئة من أعماق شعبها كي تعمل على تحقيق مطالبه، إن الحقيقة التاريخية موجودة هنا وفي أماكن أخرى.

إن الرئيس "روزفيلت" كان قد أكد في التصريح الذي أدلى به أمام الحلفاء على أن تنظيم العالم الجديد يعتمد أساساً على ضمان حقوق كل الشعوب واحترامها، الصغيرة منها والكبيرة.

وبالإعتماد على هذا التصريح فإن الشعب الجزائري يطالب اليوم وذلك - لأجل دفع اللبس أو الخلاف الذي من شأنه أن يحول بينه وبين الأهداف التي سطرها لنفسه لتفادي بعض الأطماع التي قد تظهر للوجود - ما يلي:

أ ــ إدانة وإلغاء الاستعمار؛ أي: استغلال شعب من طرف شعب آخر و إلحاقه به، إن هذا الاستعمار ما هو إلا شكل من أشكال العبودية الفردية التي ظهرت في العصور الوسطى، وهي اليوم أحد الأسباب الرئيسية في تلك المزاحمات والنزاعات الدولية الموجودة بين القوى الكبرى في العالم.

ب ــ تطبيق حق تقرير المصير على كل الدول الصغيرة والكبيرة منها.

جـ ــ وضع دستور خاص بالجزائر يتضمن:

1 ـ الحرية والمساواة المطلقة بين كافة السكان من دون اعتبارات عرقية أو دينية.

2 ـ القضاء على الملكية الإقطاعية واستبدالها بإصلاحات زراعية تضمن حق التمتع والرفاهية لكل الطبقات الكادحة العاملة بقطاع الزراعة.

3 ـ الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية وبنفس مستواها.

4 ـ حرية الصحافة وحق التجمع.

5 ـ ضمان التعليم المجاني والضروري لكل الأطفال بجنسيهما.

6 ـ حرية الاعتقاد، والعبادة مضمونة لكل المواطنين، وتطبيق مبدأ الفصل بين كل الديانات والدولة.

د) المشاركة الفورية والفعلية للمسلمين الجزائريين في تشكيل حكومة بلدهم كما تقرر ذلك بين فخامة الملك البريطاني والجنرال كاترو في سوريا وبين حكومة المارشال بيتان (PETAIN) والألمان في تونس.

هذه الحكومة هي الوحيدة التي يمكن أن تحقق في جو من الوحدة التامة مشاركة الشعب الجزائري في الصراع المشترك.

هـ) إطلاق سراح كل المحكوم عليهم والمعتقلين السياسيين بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية.

إن تحقيق هذه النقاط الخمسة كفيل لوحده بتشكيل اللحمة

المطلوبة بين جزائر المسلمين وتلك الجزائر التي تصارع من أجل انتصار الحقوق والحريات في مشاركتها الكاملة والصريحة التي تدعو إليها فرنسا [...].

إن الشعب الجزائري الذي يعرف جيداً مصير الوعود التي منحت له أثناء فترة العدوان التي عاشها يتطلع لأن يضمن مستقبلاً محفوفاً بإنجازات ملموسة وفورية، إنه مستعد ليقوم بكل التضحيات، وما على السلطات المسؤولة إلا الرضى بحريته.

فرحات عباس

حرر بالجزائر في

10 فبراير 1943م.

شهادات من حزب الشعب الجزائر (PPA) إلى حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)

بن يوسف بن خدة[1]:

متى انخرطتم في صفوف حزب الشعب الجزائري؟

قبل اندلاع الثورة كنا مجموعة صغيرة من الطلبة بثانوية ابن الرشد (Averroès) بمدينة البليدة؛ حيث كانت تسمى آنذاك بالثانوية الاستعمارية. آه، لم يكن عددنا كبيراً حيث كانت المجموعة تضم سعد

(1) أجري هذا الحوار بتاريخ 12 جويلية 1988م. وبن يوسف بن خدة هو من مواليد عام 1920، كان مناضلاً وهو لا يزال طالباً حيث انخرط وهو شاب في صفوف (PPA - MTLD) وبعد انفصاله عن مصالي الحاج نظم في سنة 1954 التيار «الوسطي» اعتقل في نوفمبر 1954م، وبعد ذلك التحق بحزب جبهة التحرير الوطني بصفته عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)، كان مسؤولاً سياسياً بالمنطقة المستقلة بالجزائر العاصمة، انتقل بعد ذلك إلى تونس في مارس 1957م، شغل منصب وزير بأول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية؛ ليصبح بعد ذلك رئيساً لهذه الحكومة المؤقتة من أوت 1961 إلى جويلية 1962م.

دحلب، ومحمد لمين دباغين، الذي لعب دوراً رئيسياً في صفوف حزب الشعب الجزائري خلال الفترة ما بين 1940 إلى 1945م، كنا حسب إمكاناتنا القليلة جداً نتتبع الأحداث، وخاصة تطورات أوضاع المقاومة الوطنية عبر الجريدة التي كانت تصلنا مباشرة من باريس، المعروفة باسم «الأمة» التي كانت لسان حزب نجم شمال إفريقيا والذي سبق نشأة حزب الشعب الجزائري.

التحق زملاء آخرون وقتها بالمقاومة نذكر من بين هؤلاء عبان رمضان، وأمحمد بازيد، بعد ذلك وقعت الحرب ـ العالمية الثانية ـــ وفي عام 1942 كان نزول الحلفاء بأراضي شمال إفريقيا، وهم يحملون تلك الأفكار زادت من عزيمتنا في شعورنا بالوطنية، كنا نعتقد أن القانون والنظام الاستعماريين ماضيين في التجذر بالجزائر.

كانت فترتي الأولى التي قضيتها في السجن في عام 1943م في هذه الفترة صدر نداء التعبئة الذي أمر به الجنرال "جيرو" (Giraud) الذي تلاه الجنرال ديغول على رأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، حينها لم نكن نرغب في التضحية من أجل قضية غريبة عنا، ولذلك رفضنا الامتثال للتجنيد من أجل الحرب تحت الراية الفرنسية، وهو الأمر الذي أدى إلى اعتقالنا.

كنا حوالي عشرة شبان بالبليدة؛ ليلتحق بنا بعد ذلك "محمد لمين دباغين" و"أحمد مزرلة" من قيادة حزب الشعب الجزائري حيث قضينا عدة شهور في السجن.

هل كانت هذه المرحلة دافعة للحركة الوطنية بالجزائر للتعبير عن نفسها بكل قوة؟

نعم؛ لأنه منذ سنة 1943م تبلورت فكرة تجمع المسلمين تحت لواء حزب «أحباب البيان والحرية» لزعيمه "فرحات عباس"، والذي التف حوله كل من حزب الشعب الجزائري، وجمعية العلماء المسلمين، وقدماء الاندماجيين الذين تحولوا إلى الحركة الوطنية.

وأنتم هل كنتم مناضلاً بحزب حركة الانتصار للحريات والديمقراطية (MTLD)؟

واصلتُ النضال غداة الحرب ـ الحرب الثانية ــ داخل صفوف حزب الشعب الجزائري؛ حيث أنشأنا جريدة صغيرة سرية أطلق عليها «الحركة الجزائرية»، وكان على رأسها "عيسات إيدير" الذي شغل فيما بعد منصب أمينا عاما للاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) إلى جانب "عبد الملك تمام"، مسؤولنا آنذاك كان يدعى "حسين لحول"، أما جريدة «الحركة الجزائرية» فقد ظهرت إلى الوجود في عام 1944 تحت قيادة "محمد طالب".

وفي سنة 1946م ظهرت إلى الوجود «الحركة من أجل انتصار الحريات والديمقراطية» وهي تمثل الذراع الشرعي لـ«حزب الشعب الجزائري»، ففي سنة 1946 وجدت نفسي على رأس فريق التحرير لـ «الجزائر الحرة» اللسان الناطق لحزب «الحركة من أجل انتصار الحريات والديمقراطية». وفي سنة 1951م عينت أميناً عاماً لـ (PPA - MTLD).

كيف كانت تجري الأمور بينكم وبين مصالي الحاج ؟

مصالي الحاج شخصية رائعة وهو الأب الروحي والحقيقي لحركة المقاومة الوطنية من أجل استقلال الجزائر، كنا نود أن نعمل سوياً في إطار مجموعة واحدة وموحدة لكن للأسف اعتقل في عام 1952م، وحول إلى فرنسا ليرغم على العيش في الإقامة الجبرية بمدينة نيور (NIORT)، بمنطقة دو سافر، وهذا ما أعاق عملنا داخل الحزب؛ لأننا كنا في كل مرة نلجأ إليه ليساهم بآرائه، وهذا كان يؤدي إلى الدخول في أزمات.

أنا لن أتكلم لكم عن الجزئيات؛ لأن صلب الأزمة كان يرجع إلى تلك السلطات اللامتناهية التي كان يبحث عنها مصالي الحاج لبسط سيطرته على الحزب، وهذا ما رفضته اللجنة المركزية للحزب الموجودة بالجزائر، والتي كانت مع إنشاء قيادة جماعية وتوافقية لإدارة هياكل هذا الحزب، أما مصالي الحاج فكان صاحب كاريزمة وشخصية كبيرة مثل بورقيبة في تونس، والذي انتهى به المطاف لأن يصبح ضحية مجده؛ لأنه كان لا يقبل الرأي المخالف الذي يدلي به معارضوه بداخل الحزب.

وعلى إثر هذا سميتم «بالمركزيين» ؟

كلمة «المركزيين» تعني: أصحاب أطروحة داخل اللجنة المركزية للحزب مضادة للمصاليين، كانت لنا رؤية خاصة في النظر إلى الأشياء

بحيث كنا نود أن نعالج ونناقش المسائل بصفة ديمقراطية قبل أن اتخاذ أي قرار، فالقرارات كانت تؤخذ بالإجماع ولا يتولاها شخص واحد بعينه، وعلى الأقلية أن تقبل بهذه الأمور وتقوم بتطبيق هذه القرارات.

وهذا لم يرضِ مصالي الحاج؟

وللأسف!

وهل بقيتم بالجزائر؟

نعم؛ بقيت بالجزائر، حيث كان لنا موعد مع اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954م، واعتقلت آنذاك بمعية السيد "عبد الرحمن كيوان".

وكيف حصل كل ذلك؟

كنت أخشى أن أعذب من جديد بعد ما شاهدته من تعذيب في عام 1943م.

ولحسن حظي لم أتعرض لمثل هذه العمليات الشنيعة، كنت محل بحثٍ، حيث صدر الأمر بالقبض علي عن محكمة الجزائر، ولم أمر عبر مصالح الشرطة، ووضعت مباشرة تحت النظام السري لمدة ثلاثة أشهر بالسجن المدني سركاجي.

وهل أوقفت الشرطة كل من كانت أسماؤهم موجودة بالقوائم؟

في فترة ما بين نوفمبر وديسمبر 1954م اعتقل ما لا يقل عن ألفي

شخص، ومعظمهم كانوا مناضلين في صفوف (PPA - MTLD).

وهل شاركتم في اندلاع حرب أول نوفمبر؟

لا؛ المعارضة المتكونة من مصالي الحاج واللجنة المركزية كانت قد اختارت نهجاً ثالثاً، وهو اختيار اللجنة الثورية للوحدة والحركة (CRUA) وهي التي اتخذت مبادرة الانتفاضة العامة.

كنا داخل اللجنة المركزية نود إرجاء العملية لبضعة أشهر حتى يتسنى لنا التهيئة التامة للمنظمة، وذلك بتعيين قيادة لها، وإنجاز أرضية عمل لوحدة وطنية.

في شهر مايو من سنة 1955 تم إخلاء سبيلنا لأنه لم تكن لنا أية صلة باندلاع عملية التمرد على الحكم.

* * *

عبد الرحمن كيوان[1]:

أنا من مواليد القصبة بالجزائر العاصمة، بالشارع الذي كان يسمى مارنغو (marengo) بأحد الأحياء الشعبية، أما أبي فكان تاجراً، كنا ندرس بشكل جماعي مع الفرنسيين بالمدرسة التابعة للبلدية، غير أن الفرق في المعاملة بين هاتين الفئتين؛ كان مبنياً على اعتبارات عرقية.

أنا أتذكر جيداً أن الأمريكيين عند نزولهم بالجزائر في نوفمبر 1942م ضمن مجموعة الحلفاء كانوا يرفعون شعارات ويقومون بدعايات تحت عنوان «جئناكم لنحمل لكم الحرية» لصالح من هذه الحرية؟!

انخرطت في صفوف حزب الشعب الجزائري (PPA) ــ الذي كان محظوراً فكان ينشط بصفة سرية ــ كبقية الشباب؛ لأن هذا الحزب كان يقاوم من أجل استقلال الجزائر، كنت أناضل داخل الحزب بصفتي مسؤولاً عن طلبة الثانويات الذين تجمعوا داخل جمعية الطلبة المسلمين للثانويات والإكماليات الجزائرية (AMLA)، وبعدها أصبحت مسؤولاً عن فرع الطلبة الجامعيين، وجمعية الطلبة المسلمين بشمال

(1) أجري هذا الحوار بتاريخ 16 جويلية من عام 1988 بالجزائر العاصمة، وعبد الرحمن كيوان من مواليد 1925م، ناضل وهو لا يزال طالباً قبل أن يصبح عضواً بقيادة الحركة من أجل انتصار الحريات والديمقراطية، كما أنه كان يشغل مهنة محام، وكان أحد المدافعين عن المواطنين بعد انتخابه عضواً بالمجلس البلدي للجزائر العاصمة سنة 1953م، استقال من منصبه هذا ليلتحق بحزب جبهة التحرير الوطني (FLN) في سنة 1955م.

إفريقيا (AEMAN)، وبصفتي هذه حصل لي وأن شاركت في المؤتمر الأول للطلبة العرب الذي انعقدت أشغاله بباريس سنة 1974، ثم شاركت كذلك في مؤتمر الطلبة المغاربة الذي أقيم عام 1951 بتونس.

إن المظاهرات التي تبعتها مجازر في صفوف الجزائريين في شهر مايو 1945 لم تثبت ـ فحسب ـ بأن الحوار مع الفرنسيس أصبح مستحيلاً، بل حتى إن حل الأزمة القائمة لن يكون سوى باسترجاع الجزائر لاستقلالها.

عاد مصالي الحاج إلى الجزائر في عام 1946 بعد أن كان منفياً ببرازافيل (brazzaville) ليصبح ـ بتلك العودة ـ حزب الشعب الجزائري أقوى بكثير مما كان عليه، فيما أنشئت في السنة نفسها (1946م) الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) بعد أن دخل الحزب وشارك في انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية.

كان مصالي الحاج من الدعاة إلى هذه المشاركة، من أجل التشهير والترويج لبرنامج الحزب فيما يخص استقلال الجزائر، حيث تحصل على خمسة مقاعد.

وفي أكتوبر من سنة 1947 تحصلت قوائم «الجماعة» على نسبة كبيرة في الانتخابات البلدية عبر كامل بلديات الوطن، وبما أن الفرنسيين كانوا يحوزون مسبقاً على ثلثي المقاعد بقيت الأغلبية لهم والحكم في أياديهم، ورغم تظلمات النظام لهم أكد منتخبونا عزمهم على تحرير الشعب الجزائري، وإقامة مجلس شورى بلدي بكل بلديات الوطن، ولما كان الفرنسيون يرددون نشيدهم الوطني أجابهم منتخبونا بالنشيد الوطني «فداء الجزائر».

في أفريل 1948م ترشحتُ لانتخابات الجمعية الجزائرية التي

زُورت من طرف الحاكم الفرنسي الجنرال "نايجلين" (naegelen) وأثبتت النتائج التي أعلن عنها نجاحي لكنها ألغيت بعد يومين فقط من صدورها.

إن الاعتقالات، والتعذيب، والفضائح التي رافقت هذه الانتخابات حدث بشكل واضح ذلك الطريق المسدود الذي آلت إليه سياسة «الجزائر الفرنسية» المنتهجة آنذاك.

تأسست المنظمة الخاصة (os) في سنة 1947، وبعد هذه الانتخابات اجتمعت اللجنة المركزية لهذه المنظمة بـ «زدين» بولاية عين الدفلى في شهر ديسمبر من عام 1948، وقررت دعم صفوفها، ووضع لجنة لإدارة المنظمة تحت مسؤولية قائد أركانها وهو أحمد بن بلة.

ابتدأت بمجلسها الوطني في سنة 1949، وفي سنة 1450 اكتشفت المنظمة السرية من طرف مصالح الأمن الفرنسية، لتنطلق بعد ذلك سلسلة من الاعتقالات، والتعذيب، والقمع بصفة متسارعة من شرق البلاد إلى غربها.

بصفتي محام لدى المجلس منذ سنة 1947م كنت ممن أسس هيئة الدفاع لصالح المعتقلين السياسيين بأمر من قيادة الحزب، حيث كنت أشرح لهم موقف هذا الأخير على أساس أنها «مؤامرة استعمارية» ضد المنظمة السرية (OS)، التي كنت أنكر في تدخلاتي ومرافعاتي وجودها؛ لأن إمكانات الحزب في التصدي كانت ضعيفة جداً هذا من جهة، ومن جهة أخرى دفاعنا عن المتهمين كان يتطلب منا تلك الهجومات المعاكسة، التي من شأنها أن تكشف ضمن المرافعات وحشية التعذيب الذي كان يقوم به المستعمر.

ارتفع حجم القمع في الفترة ما بين 1951 ــ 1952، الشيء الذي دفع بالحزب إلى الشروع في التفكير في مستقبل الحركة، مع استمراره في النضال ضد كل أشكال القمع التي كان يتعرض لها الشعب الجزائري، لكن ما العمل؟ السريون يجب أن يبقوا في السرية، وما العمل بعد ذلك؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات قررت اللجنة الوطنية أن تجتمع لعقد مؤتمر لها في جويلية من سنة (1952م)، إلا أن مصالي الحاج الذي كان قد قام بجولة عبر التراب الجزائري تم نفيه في شهر مايو من نفس السنة إلى مدينة نيور (niort) الفرنسية، رغم ذلك تم انعقاد المؤتمر الثاني للحزب في شهر أفريل من عام 1953م بمدينة الجزائر بدون حضور "مصالي الحاج"، الذي أوفد ناطقه الرسمي مولاي "مرباح" لينوب عنه، ومن بين النقاط التي تمت مناقشتها والاتفاق عليها هي: أن نخوض مباشرة في المسائل ذات الطابع الإيديولوجي والعقائدي، وأن يقتحم الحزب الساحة السياسية، بعد إعادة هيكلته، واتفقنا على التحضير لجلسات خاصة بالفكر السياسي وبرنامج عام، يكونان منسجمين، فيما انتخب المؤتمر لجنة كان مصالي الحاج عضواً فيها وهي التي كونت اللجنة المركزية للحزب، والتي بدورها عينت السيد "بن يوسف بن خدة" أميناً عاماً لها، وتضم كذلك لجنة إدارة وأمانة تضم كل من بن خدة، ولحول والعبد الضعيف. «عبد الرحمن كيوان».

كيف حصل الانشقاق داخل «الحركة من أجل انتصار الحريات والديمقراطية (MTLD) »؟

المشكل كان في طريقة إدارة الحزب؛ أي: اصطدام السلطات

الخاصة بالقيادة الجماعية، وقناعتي الخاصة أن بعض الفرنسيين المحسوبين على «اليسار المتطرف» الذين كانوا يتداولون على زيارة مصالي الحاج بصفة منظمة في منفاه بمدينة «نيور» هم الذين كانوا وراء تشجيع اندلاع الحرب.

أما فيما يخص اندلاع ثورة أول نوفمبر فأوضح لكم لقد كنا بطبيعة الحال على علم بذلك عن طريق المناضلين الذين كانوا يحضرون لها.

إن اللجنة المركزية طلبت من اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) ــ وهي نفسها الهيئة التي ولد من رحمها حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) ــ بإرجاء تفجير الثورة المسلحة لفترة شهرين أو ثلاثة، من أجل تنظيمها على أحسن حال ممكن، ولكن العملية كانت وشيكة وكل شيء مجهز، ولهذا استبعد تأخيرها إلى تاريخ آخر.

تشتيت الحزب كانت له ـ في النهاية ــ انعكاسات إيجابية جداً لأنها أدت إلى تحرير القوات الثورية الكامنة للحزب وظهور حزب جبهة التحرير الوطني (FLN).

وستلاحظون أنه بالرغم من المعاناة التي عاناها الشعب الجزائري والتضحيات الجسيمة التي قدمها وما تعرض له من ظلم وعذاب ـ يعجز اللسان عن وصفهما ــ من طرف المستعمر الفرنسي الغاشم إلا أن ذلك لم يؤد به إلى إبداء انفعالاته المعبرة عن كراهيته للفرنسيين غداة استقلال الجزائر، مما يوحي بوضوح وبكل قناعة أن ما كان يهم الشعب الجزائري ــ بالدرجة الأولى ــ هو أن يتخلص بكل الطرق من الهيمنة التي فرضها عليه المستعمر، ويصبح مستقلاً وحراً، ويتحكم في مصيره حسب ما تمليه عليه إرادته وتطلعاته العميقة.

رابح بيطاط[1]

كيف تصبح وطنياً؟

إن تفسير معنى الوطني يتجسد في شعور الإنسان بأنه جزء لا يتجزأ من جماعة أوطائفة أو أمة، تقيم فوق تراب جغرافي معين، وتتميز بوحدة تاريخية ولغوية ودينية، وهي الفكرة التي سطرها التاريخ الجزائري منذ 1830 إلى غاية اندلاع حرب التحرير في سنة 1954، فهذه هي الفكرة الصحيحة للوطنية التي تسكن قلوب وأعماق الجزائريين عبر التاريخ والزمن، وهذا الشعور بالذات ينتابني دوماً كلما ذهبت بعيداً في أعماق التاريخ ليذكرني بأيام طفولتي؛ لأنه كدمي يسري بداخل عروقي، إنني من أبناء البيئة القروية والبادية وقد رأيته بأم عيني عاماً تلو الآخر ـــ إبان الفترة الاستعمارية للجزائر ـــ أن الأراضي التي ورثناها أباً عن جد قد تقلصت مساحتها، إلى درجة أنها أصبحت غير كافية لإعالتنا، فمن

(1) تم هذا الحوار بالجزائر العاصمة بتاريخ 12 جويلية من سنة 1988 ورابح بيطاط من مواليد 1926 كان عضواً بحزب الشعب الجزائري والمنظمة السرية حيث شارك وهو في السرية في اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRVA) ويعتبر أحد مؤسسي حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) بصفة مسؤول منظمة الجزائر الديمقراطية، ألقي عليه القبض سنة 1955 ولم يطلق سراحه إلا في سنة 1962 بعد توليه لمناصب وزارية متعددة تولى رئاسة المجلس الشعبي الوطني في عام 1977 فيما كان قد ترأس الجزائر بصفة مؤقتة أي رئاسة الجمهورية الجزائرية بعد وفاة بومدين في ديسمبر 1978م.

فترة الصبا كنت أعلم جيداً أن هذه الأرض أرضنا، وأن المستعمر جاء خصيصاً ليستحوذ عليها ويُقصينا منها، وكل ما له صلة بحياتنا اليومية يرمز بقوة إلى هذه الحقيقة التي لا يستطيع أحد إخفاءها.

وهذا الأمر طبيعي جداً؛ لأن تنظيم مجتمعنا، ونمط حياتنا، ولغتنا، وأعيادنا الدينية، وألبستنا كلها مختلفة تماماً عن تلك التي تخص الفرسيين، فرغم صغر سني كنت أدرك جيداً هذه الفروقات، وأنها لم تؤثر في نفسيتي أو تنال من شخصيتي لتصيبها بالعقدة السفلية.

لم يكن وضعي مقارباً لوضع المستعمر لكن ليس عندي إحساس بالدونية، وهذا الفرق كنت أعمل على إظهاره بعد مرور فترة من الزمن التي قضيتها في أقسام المدرسة؛ حيث اضطررت إلى الاستغناء عن الدراسة في سن الخامسة عشر لإعانة أبي على إعالة العائلة.

حياتي المهنية كانت منظمة من طرف الفرنسيين ولصالح الفرسيين فقط هذا ما أقنعني بوجوب المقاومة ضد هذا الوضع المجحف في حق الجزائريين، ففقرنا وصعوبة معيشتنا كانت لا تطاق أمام ذلك الرخاء والسخاء اللذين كان ـ بالمقابل ـ يتمتع بهما الأوروبيون، وفي سن السابعة عشر ناضلتُ في صفوف حزب الشعب الجزائري، الذي كان منتشراً بشكل واسع داخل كافة شرائح المجتمع؛ حيث كان شعوري وطموحي يتناسقان مع الشعارات التي كان يرفعها وكذا الأهداف التي كان يصبو إليها.

اختياري كان محسوماً يجب أن أنضم إلى كل الجزائريين الذين لم ولن يقبلوا بالعيش فوق أرض بلدهم وهي تحت مظلة وهيمنة

المستعمرين الأجانب.

إن الأحداث الأليمة التي حدثت في «مايو 1945» وما تبعها من قمع عنيف ودموي للمظاهرات السلمية، التي قامت بتنظيمها جميع الأحزاب السياسية كحزب الشعب الجزائري (PPA) وحزب اتحاد الديمقراطية والبيان الجزائري (UDMA) من أجل الاحتفال بانتصار الحلفاء على الفاشية من جهة ــ وهو الانتصار الذي ساهم فيه الجزائريون بكل ما يملكونه من إمكانات ــ والتعبير من جهة أخرى على رغبة الجزائريين في أن يعيشوا أحراراً في وطنهم، بعيداً عن هاجس الاستعمار الفرنسي..

هذه الأحداث أثرت بعمق في نفسية ذلك الجيل الذي أنتمي إليه، كان سني لا يتجاوز العشرين ربيعاً في عام 1945 وكنت مقتنعاً بأن بعض الفرنسيين لا يتعاملون معنا إلا على أساس أننا أشخاص من الدرجة الثانية، كما كنت أدرك جيداً أن مبادئهم وديمقراطيتهم ما هي إلا عملية ذر الرماد في عيون الجزائريين لفرض إرادتهم ووجهة نظرهم.

هناك قناعة أخرى: وهي أن الخيار الوحيد الذي بقي أمامنا من أجل استرجاع كرامتنا وحريتنا كان العمل المسلح؛ إذ أنه قد انعدمت الحلول السياسية بتاتاً، وهذه القناعة تعتبر حسب رأيي فرضية حتمية لا مفر منها.

من جانب الأقدام السوداء

إن صعود فكرة الحركة الوطنية الجزائرية لم تكن محل استيعاب من طرف معظم سكان الجزائر ذوي الأصل الأوروبي، فبالرغم من وجود مجموعة من العادات والتقاليد بين فئة الرجال ـ على وجه الخصوص ـ التي كانت تعتمد في بعض المناطق على علاقات إنسانية قد ترقى إلى الأخوة، نعتقد أن كل الأمور كانت توحي ــ ومن جانب المستعمر ـ على أن تعيش طائفتا المسلمين والأوروبيين منفصلتين.

وعلى وجه الخصوص في المدن فكل طائفة لها حيها الخاص، ومكان استراحتها وتجوالها، حتى إن المقاهي التي كانوا يجلسون فيها كانت مختلفة عن بعضها.

أما في مجال العمل فإن الحرف المربحة والنبيلة كانت دائماً من نصيب الأوروبيين، حيث كانت الترقية لهذه المناصب تعتمد على الجانب العرقي، حتى وإن كان معظم الأقدام السوداء لا يحسبون على الطبقة الغنية للمجتمع؛ حيث كانوا يشغلون مناصب عمل متواضعة جداً كإداريين، وعمال، وتجار، وحرفيين، فإن ظروف معيشتهم المتواضعة كانت أحسن بكثير من تلك الأكواخ القصديرية التي كانت تأوي الجزائريين بمعضم المدن وضواحيها، إلاّ أن بعض الأوروبيين لم يتوقفوا آنذاك عن المطالبة بالعدل والعدالة والمساواة بين المجموعتين.

كان شيوعيو الحزب الشيوعي الجزائري (PCA) يطالبون بمساواة

المسـلمين مـع الأوروبيـين في علاقـاتهم وأمـام القـانون، في الوقـت الـذي أنشـئت فيـه بالجزائر العاصمة سنة 1952 جمعيـة الشـبيبة الجزائريـة مـن أجـل العمـل الاجتماعـي (AJAAS)، بمبادرة من طرف بعض الشـباب المسـيحيين والمسـلمين، مـن أجـل تحسـين الأوضاع المعيشية لسكان البيوت القصديرية، التي كانت تحاصر مدينة الجزائر، كانـت الأغلبية الساحقة للأقدام السوداء لا تبالي بهذا الأمر؛ حيث كانوا يتجاهلون غبن الأهالي إلى أن فاجاتهم الحرب بشدتها وقوتها.

* * *

شعب الأقدام السوداء[1]

في أواخر الخمسينات كـان عـدد الأوروبيـين يقـاربون المليـون نسـمة، في الوقـت الذي كان فيه العدد الإجمالي لسكان الجزائر يتجاوز بقليل التسعة ملايين، أمـا الجاليـة الأوروبية فقد كانت متكونة من أصول مختلفة فقبـل الاحـتلال الفـرنسي كـان يعـيش بالجزائر: الإسبان الذين كان يصل عددهم إلى 35.000 فرداً مقابل 59958 فرنسي في عـام 1949، إلى جانب مالطيين، وإيطـاليين، ويهـود قـد تـم طـردهم مـن إسـبانيا والبرتغـال، يعتقد المؤرخون أنهم كانوا محاربين في صـفوف الجيـوش البربريـة للكاهنـة قبـل غـزو العرب.

في عام 1830 جُند كل المهاجرين المتواجـدين بفرنسـا في صـفوف الجـيش الفـرنسي وساروا تحت مظلته نحـو الجزائـر، قامـت الجمهوريـة الفرنسـية الثانيـة بإرسـال بعـض هؤلاء نحو مستعمراتها التي توجد وراء البحار من أجل التخلص مـن الأفـراد الخطـيرين جداً، وذلك بعد أيام جوان 1848 خاصة لما قام لويس نابليون بونوبـارت انقلابـه النـاجح في ديسمبر 1851م تم إرسال ما لا يقل عن عشرة آلاف جمهوري نحـو الجزائـر، حتـى إن نفس المصير كان ينتظر «البلديين» (les communards) لما رفضوا الالتحـاق بكاليـدونيا الجديدة في عام 1871 وكذلك معاهدة فرانكفور التي انتزعت من فرنسا منطقة الألـزاس

(1) جوبلانشايس، يومي 15 و 16 جوان 1986م.

وجزءً من اللورين لتضمها إلى ألمانيا كان لها أثر مباشر على ترحيل ما لا يقل عن خمسة آلاف من سكان الألزاس إلى الضفة الجنوبية من المتوسط بحثاً عن استغلال أراضٍ جديدة.

إن تيار الهجرة الإسبانية لم يتوقف في تلك الفترة الزمنية بل ازداد اتساعاً بعد خسارة وهزيمة الجمهوريين أمام فرانكو، في الوقت نفسه لم يتوان الجنوب الغربي الفرنسي من إمداد الجزائر بالمزارعين.

هذه المجموعة المتباينة والمختلفة كانت تحكمها قوانين غير مكتوبة، وحسب الممثل "روجي هانا" (roger hanin): «أعلى القفة يتكون من الألزاسيين والمنحدرين من البلديين، ثم يأتي بعد هؤلاء السيسيليون ثم المالطيون والإسبان ثم اليهود وأخيراً العرب في أسفل السافلين».

في علاقات هؤلاء مع فرنسا بلدهم الأم ينتابهم شعور الانتماء القوي والعاطفي، وكان هذا الأمر يترجم بمشاركتهم القوية في المعارك وتعرضهم للخسائر بالبوادي الفرنسية الإيطالية، والفرنسية في عامي 1943 و 1944م.

بالإضافة إلى هذه الاختلافات في الأصول كانت ــ بطبيعة الحال ــ اختلافات الطبقات الاجتماعية التي ينتمي إليها هؤلاء المتمثلة في الإقطاعيين من كبار المستعمرين، إلى جانب العمال من المعمرين البسطاء، ورغم القوة الكبيرة التي كان يتميز بها الأولون على الصعيد السياسي والاقتصادي إلا أن عددهم كان ضئيلا جداً.

في عام 1930م تم إحصاء 25517 مستعمرة قلالية أو زوبية

لينخفض هذا العدد إلى 22000 سنة 1954 بينما تم انتشار هـؤلاء المعمـرين عـلى النحـو التالي:

ـــ 8202 معمر يستغلون مساحة أقل من هكتارين.

ـــ 10970 معمر يستغلون مساحة تتراوح من هكتارين إلى مائة هكتار.

ـــ 6200 معمر ؛ أي: أقل مـن 5% مـن عـدد الأوروبيـين يمتلكـون أكـثر مـن مئـة هكتار.

إلى جانب هؤلاء كان يوجد كذلك معمرون يمتلكون أموالاً طائلة، كانـت توفرهـا لهم تجارة الأسلحة البحرية والحبوب والكحول والحَلْفاء.

لكن على العموم شعب الأقدام السوداء كانت إمكاناتـه متواضـعة، وقريبـة مـن تلك التي تتميز بها الطبقة الفقيرة من المجتمع الجزائري.

فطبقتهم الاجتماعية كانت تعد قريبة من طبقة الجزائريين، إلى درجة أنهم كانوا غير متعلقين بالمراتب الاجتماعية التي من شأنها أن تبعدهم كثيراً عن «العرب».

وكانت علاقة الأقـدام السـوداء بـالعرب علاقـة مضـطربة بـل مـن الصـعب جـداً أن يفهمهـا مــن ولــد بــأرض الجزائــر، حيــث كانــت هــذه العلاقــات تتســم تــارة بالحميميــة والطيبــة، وتــارة أخـرى تتصـف بالحـذر والشـكوك في النوايـا، عـلى غـرار بعض الانطباعات والتفاعلات المشـتركة، وذلـك مـا سـاعد عـلى ظهـور كراهيـة ممزجـة ببعض الخوف تجاه الآخر، وإن لم تقض نهائياً عـلى بعـض المحبـة والصـحبة الموجـودة

بين المجموعتين في حياتهما اليومية العادية، بقيت الأمور على هذا النحو إلى أن تفاقم الوضع عام 1962م، حيث تبين للأقدام السوداء أنه قد غرر بهم، وأن مغادرة أراضيهم بالجزائر، والشمس الساطعة بهذا البلد الطيب صار أمراً لا رجعة فيه، ولا مفر منه.

والأسباب التي أدت إلى هذا الوضع تكمن في شخصية ديغول أولاً، ومن هم ضده ومع أطروحة الجزائر الفرنسية، بالإضافة إلى المنظمة العسكرية السرية ثانياً".

فما كان عليهم إلا أن يفروا وسط انفجارات القنابل والنيران التي كانت تلتهم ممتلكاتهم، وتراهم مكدسين فوق بعضهم البعض بأرصفة الموانئ والمطارات، بعد أن فقدوا كل ما كانوا يمتلكونه ليتجهوا نحو الأراضي الفرنسية، والتي لم يسبق لكثير منهم أن زارها من قبل.

* * *

قضايا المعاني وترجمتها[1]

إن سكان الجزائر كانوا منقسمين إبان الوجود الاستعماري إلى مجموعتين منفصلتين، وهما:

ـــ الفرنسيون.

ـــ والعرب.

وترجع أسباب ذلك على وجه الخصوص إلى عامل اللغة الأم وإلى بعض المظاهر كالتربة، والبنية الجسمانية، واللباس، وهذه الأشياء تجعل الفرق بينهما جلياً وواضحاً للعيان، فمن السهل أن تفرق بين الحرفي المالطي، والمحامي القبائلي الأصل، لكن هذه الترتيبات السهلة كثيراً ما كانت تصطدم بحقيقة الشعوب، وإرادة الإدارة الاستعمارية التي كانت كثيراً ما ترغب في تفرقة الجزائريين عملاً بمبدأ سياسة «فرق تسد»، والنتيجة أن تسميات كثيرة كانت متداولة ومستعملة في آن واحد.

خلال الفترة الأولى من الاستعمار كانت هناك تفرقة بين «المستعمرين» و«أبناء الذين صدر في حقهم قانون الإنديجينا» (indijenat) وهو قانون خاص بالأهالي، لكن سرعان ما تنكر

(1) باتريك إيفنوا، مارس 1989.

الفرنسيون لتسمية المستعمر التي غالباً ما كان يصاحبها صفة الكبير (gros colons) وهي التسمية التي كانوا يرفضونها رفضاً قاطعاً.

وأما التجنيس الجماعي ليهود الجزائر عملاً بمراسيم كريميو (cremieux) في عام 1870 ودمجهم داخل المجموعة الفرنسية لـ «أهل البلد» فهو ما كان سابقاً يسمى بمجموعة «يهود الجزائر».

وبما أنه كان يصعب على المستعمر تسمية الجزائريين بـ «الجزائريين» لأن تلك التسمية قد تدفعهم إلى الاعتراف بحقهم في بلدهم، وهذا الأمر نفسه كان يهتف به أبناء المعمرين الفرنسيين..

تقرر على مستوى هرم السلطة تسميتهم بـ «المسلمين»، ومن هنا ظهر «القانون القرآني» أي: الديني الذي فرق بين السكان الذين استعمرتهم فرنسا، إلا أن هذه التسمية "مسلم" سرعان ما شكلت مشاكل عديدة ومتعددة؛ حيث كثرت التساؤلات حول مدى قبول هذه التفرقة الدينية داخل جمهورية لائكية منفصلة تماماً عن الكنائس، وهي لا تعترف لا بالمسيحية ولا باليهودية، فكيف إذن يمكن لهؤلاء اطلاق اسم المسلمين على الجزائريين وهم لا يقبلون بالقوانين الدينية؟

وهكذا ظهرت إلى الوجود مجموعة مختلطة مكونة من «الفرنسيين المسلمين» التي كانت قليلة العدد في البداية، قبل أن يصبح حجمها في تزايد مستمر مع التجنيد الكثيف الذي حصل في صفوف الحركى، ومع ذلك بقي التعامل بكلمة «مسلم» عوضاً عن كلمة «عربي»، وذلك ما أعطى للشعب الجزائري الوحدة والتلاحم بالرغم من أن المستعمر كان يرغب في المواجهة المستمرة بين قبائل الأمازيغ والعرب.

أما بالنسبة لسكان الجزائر غير العرب فإن مشكلهم كان يكمن في منحهم اسما يرمز لوحدتهم، ف ببساطة لا يكفي أن نقول عنهم إنهم

«فرنسيون» وانتهى الأمر؛ لأن من بين هؤلاء الأوروبيين المقيمين بالأراضي الجزائرية كان يوجد الإسبانيون والإيطاليون الذين حافظوا على الجنسية الأصلية، وفرنسا كانت تريد تمييزهم عن ذوي الأصول الفرنسية الحقيقية أو عن فرنسيي البلد الأم، وعلى هذا الأساس سموا بـ «الأوروبيين»، وهي الكلمة التي تعيدهم إلى أصولهم الجغرافية في مقارنتهم ومواجهتهم بلأفارقة، بالرغم من أن فرنسيي الجزائر كانوا يعتبرون أنفسهم أفارقة وجزائريين، فهم أوروبيون، وبذلك يبرز هذا التناقض الظاهري اللغوي والتاريخي.

وفي الأخير انتصرت تسمية «الأقدام السوداء» وأصبحت هي المتداولة في الخمسينات.

في الوقت الذي كانت فيه هذه الكلمة تدل في بداية القرن العشرين، على خصوم «عرب الجزائر» اضطر الطرفان إلى خوض حرب بينهما دامت ثماني سنوات كاملة كي يستطيع «الجزائريون» و«الأقدام السوداء» استعادة - كل واحد منهما - لتسميته الأصلية.

* * *

الشيوعيون والوطنية[1]

وهل من المعقول لأوروبيي الجزائر أن يكشفوا عن انتمائهم إلى «الاشتراكية الدولية» في الوقت الذي تُدين فيه هذه المنظمة الاستعمار؟ إن «الأقدام السوداء» ــ الذين غادروا الفرقة الفرنسية للمنظمة الدولية للعمال (sfio) ليوافقوا على «الكومينيترن» (komintern) وأطروحات لينين ــ كانوا غير مدركين أن هذه الاعتقادات والاختيارات لا تتلاءم تماماً مع وضعيتهم كمستعمرين حتى وإن كانوا معلمين مثل: س . أ . جوليان، أو: م. غيون، وهما من الطبقة الكادحة بباب الواد وبالبحرية بوهران، فإنه لم يخطر ببالهما أنهما في نفس درجة المعمرين والإقطاعيين الكبار، إنهما كذلك ممن يضطهد الشعب الجزائري في نظر أهالي هذا البلد، وكيف لهم وهم يناضلون من أجل إقامة مجتمع اشتراكي أن يكونوا في الوقت نفسه بعيدين كل هذا البعد عن الأوضاع السيئة جداً، والانشغالات المصيرية لكل العرب، بل إنهم مقتنعون ـ قالوا ذلك صراحة في إطار تحقيق قام به بعض المسؤولين ــ بـ «وجوب المقاومة الصارمة، لكل الميول الوطنية ــ التي يمثلها أقلية من أهل البلد

(1) دانيال جونكة (10 سبتمبر 1976م) فيما يتعلق بكتاب إيمانويل سيفان (emauel sivan): «الشيوعيون والوطنية في الجزائر ما بين 1920 و 1962» المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية.

ـ المزعومة من أجل إفشالها والقضاء عليها بكل الطرق في أعين إخوانهم في الدين... ».

إن معادلة: الوطنية الجزائرية = التعصب الإسلامي = الإقطاعية والبربرية هي فكرة راسخة في الأذهان.

«إن تحليلاً كهذا يتنافى مع الأفكار التي بنيت عليها المنظمة الدولية للشيوعية التي تدعو الأحزاب التي تنتمي إلى الثلاثية الدولية بأن تدعم ـ بالأفعال لا بالأقوال ـ كل حركة تحررية ضد المستعمرين وطرد كل المستعمرين الإمبرياليين من البلد... ».

ومن أجل التنصل من هذه الإزدواجية في الخطاب والتوجهات عمل القائمون على السياسة النظرية داخل الحزب الشيوعي الجزائري والحزب الشيوعي الفرنسي على إعادة صياغة مفاهيم وقيم النقاش لسنوات طويلة جداً.

كانت الحجج والبراهين تستعمل وتختفي بسرعة، بينما كان شيوعيو الجزائر يحاولون ـ في بداية الأمر ـ حل المشكلة بقولهم: قضية أهل البلد هي من اختصاص الاتحاديات المحلية.

إنهم يزعمون كذلك أن الأقلية هي التي من شأنها أن تبعث بالثورة الناجحة بالبلدان الإمبريالية وهي التي ستحرر المستعمرات.

إن تلك النقاشات الداخلية لن تمنع الشيوعيين من تحقيق التغلغل داخل الطائفة الأوروبية المتواجدة بالجزائر والتوصل إلى نتائج انتخابية رائعة.

لكن منذ 1925م وبعد إدانة الحزب الشيوعي الفرنسي لحرب الريف التي قام بها الشباب الشيوعيون -ضمن حركة نضالية- أذابت كل الشكوك والغموض.

وإثر ذلك قدم كثير من المناضلين استقالتهم، ومعظم الذين بقوا في صفوف الحركة لم يؤيدوا تلك الشعارات ولا القناعات التي تدعو إلى إضعاف الاستعمار أو محو أثره.

ومنذ تلك الأزمة أدرك الشيوعيون وجوب تحمل مسؤوليتهم في الاحتواء الكامل للمذهب اللينيني (doctrine le hineste) وحينئذ لا شيء يعترض طريقهم في اختراق أوساط المسلمين.

تمت هذه العملية في الفترة ما بين 1935م و 1937م بواسطة المبعوث الخاص للحزب الشيوعي الفرنسي جون شايمطرون (jean chaintron) المدعو بارثال (barthel) الذي كان مكلفاً بتنظيم المقاومة ضد الفاشية بالجزائر، والذي قرر أن يهاجم كل ما يمس بمصالح المستعمر داخل الأوساط المسلمة، فتوصل إلى إقناع قيادة الحزب الشيوعي الفرنسي بحتمية استقلالية شيوعيي الجزائر، وذلك ما أدى إلى الميلاد الرسمي للحزب الشيوعي الجزائري عام 1936م، وإن بقي هذا المولود الجديد تحت وصاية ورقابة الحزب الشيوعي الفرنسي (PCF).

لقي الشيوعيون أنفسهم أمام عقبتين؛ حيث كان يجب عليهم أن يوفقوا بين حفاظهم على الوعاء الانتخابي الأوروبي من جهة، والشروع في إصلاحات اجتماعية ومحاربة الفاشية من جهة أخرى.

كان نجاحهم قد تجسد على أرض الواقع بين 1943م و 1946م

ومن أجل الحصول على أصوات المسلمين كان عليهم أن يساندوا مطالب الجزائريين التي تهدف إلى استقلال بلدهم.

وفي عام 1946م أدى بهم الالتزام بالسير في هذا المسلك إلى المشاركة في الجبهة الجزائرية من أجل الدفاع عن الحريات واحترام الحركات الوطنية في عام 1951م.

لكن هؤلاء الشيوعيون لم يكونوا راضين بصفة عامة عن تصرفات الحزب الشيوعي الجزائري (PCA):

أولاً: لأنه كان دائماً منحازاً لأصوله الرومية؛ أي: الأوربيين، وكذلك بسبب خروجه عن طاعة الحزب الشيوعي الفرنسي.

وثانياً: لأنه ظل يدافع عن مفهوم خاطئ للأمة الجزائرية والتي كانت بعيدة كل البعد عما كانوا يرونه أو يعتمدونه، حتى إنه في فبراير 1936 كان طوراز (thorez) قد طرح فكرة: «الأمة الجزائرية في مرحلة تكوين» خلال تلك الجولة التي قادته إلى الجزائر، فكانت هذه الأمة قائمة على مزيج من فئات كبيرة ومتفرقة تتكون من العرب والبربر واليهود والفرنسيين حسب انتماءاتهم الدينية وأصولهم العرقية، فكان هذا التحليل مخالفاً تماماً لما ذهبت إليه أطروحات جمعية العلماء المسلمين، ومناضلو حزب الشعب الجزائري (PPA) الذين كانوا يرون أن كيان الأمة الجزائرية يعود في الأصل إلى ما قبل الغزو الاستعماري والاحتلال الفرنسي على وجه الخصوص، حيث رفضه وقاومه؛ لأنه كان غريباً عنه ومفروضاً عليه بالقوة.

لقد كان الشيوعيون من دعاة الشرعية واحترام القوانين، وكانوا

حذرين من عواقب «المغامرة» في اللجوء إلى المقاومة المسلحة، ولذلك فإن اندلاع ثورة أول نوفمبر من سنة 1954م قد فاجأهم كثيراً؛ لأنه قد أظهر «عدم جدوى» سياستهم التي كانت تهدف فقط إلى الفوز بالانتخابات، وفرض موقف الشرعية القانونية التي كانت موجودة آنذاك، وبذلك دخل الشيوعيون في مأزق حيث رفضتهم الطائفة الأوروبية على أساس أنهم خونة، وتخلى عنهم ـــ من جهة أخرى ـــ المسلمون وشيوعيو الجزائر، خاصة بعد هزيمة «المقاومة الحمراء». قبل أن ينضموا إلى صفوف جبهة التحرير الوطني التي اشترطت الإنخراط بصفة انفرادية، وكثير منهم ضحوا بأنفسهم في مغامرات ومهام انتحارية وغامضة.

إنه لمن المجحف أن نخطئ في حق الثورة من خلال هذه الأربعين سنة التي مرت من عمرها، والتي كثيراً ما اتسمت بالغموض، والتردد والأخطاء التقديرية فأكثر مناضليي الجزائر كانوا قد بدأوا حياتهم النضالية بانخراطهم في سن مبكرة داخل صفوف الحزب الشيوعي حيث تدربوا وتحصلوا على تكوينهم السياسي القاعدي قبل أن يغادروا هذا التنظيم، فبموجب حركاتهم وكتاباتهم استطاع رجال أمثال: فارناند إيتان واضع القنابل والذي نفذ في حقه حكم الإعدام، والملازم مايو الذي قتل في قلب المعركة، وهانري آلاغ الصحفي والكاتب صاحب رائعة «القضية» أن يساهموا في ميلاد جزائر حرة ومستقلة بعد أن ضحوا بالنفس والنفيس.

* * *

شهادات الشيوعيين والليبيراليين تجاه الجزائر

جون دريش (jean dresch): «لماذا الوطنية الجزائرية»؟

إنك شيوعي ومتخصص في جغرافية المغرب العربي، كيف تحلل وضعية الجزائر الاستعمارية؟

إنني قديم جداً في الحزب، ذهبت إلى المغرب في عام 1928م حيث كان الحزب الشيوعي ممنوعاً، إلى أن أنشأت بنفسي حزبَ شيوعيِّي المغرب عام 1936م أما بالجزائر: فكان الحزب الشيوعي الجزائري (PCA) قريباً جداً من الحزب الشيوعي الفرنسي وهو أقدم من حزبنا.

إن المغرب كان فرصة بالنسبة لي كي أكتشف كيف كان المستعمر يفرض على الدول الضعيفة أن تعيش في تخلف مستمر، وعند وصولي إلى ميناء الدار البيضاء ــ وهي بناية جميلة وتحفة تقنية عالية شيدها المستعمر الفرنسي ــ وقعت عينايا على طفل صغير في حالة صحية خطيرة، كان يرتدي ثياباً رثة وكان لا يستطيع مقاومة الذباب الذي كان يغزو عينيه، لقد تعلمت درساً من ذلك المنظر وتلك الأوضاع التي

عايشها.

أنا متخصص في علم الجغرافيا المادي وأتجول كثيراً عبر التراب الوطني كوني أعيش داخل هذا الوطن ووسط مواطنيه، ولقد سبق لي أن قضيت خمسة وعشرين شهراً بالأطلس الأعلى بين "الشلوح" حيث كانوا يعتبرونني أخاً لهم.

إن مجال التواصل في المغرب والجزائر سهل جداً، باستثناء مناطق المستعمرات الفلاحية، وإن المساعدات القانونية للشرق كانت موجودة دائماً.

متى ذهبتم إلى الجزائر؟

كنت متواجداً بالمغرب من سنة 1931م إلى سنة 1941م حيث كنت أشتغل في قطاع التعليم بالثانوية المسلمة بالرباط بقصر السلطان حيث قمت بتأهيل أول دفعة تلاميذ مغاربة إلى مسابقة الباكالوريا، وحينها قيل لي: «لا تكترث بأمر هؤلاء؛ فإنهم لا يفقهون شيئاً».

والنتيجة أنه نجح في هذه المسابقة خمسة تلاميذ من مجموع ستة، لقد شاركت في الحرب عام 1936م كملازم للقناصين المغاربة، ثم تمت إقالتي في سنة 1941م صحبة الشيوعيين واليهود والماركسيين (france wasaos) كنت وقتها قد انتهيت من كتابة رسالة دكتوراه في مادة الجغرافيا بجامعة الرباط؛ حيث كانت هذه المادة - الجغرافيا - تعتبر أحد المكونات الثقافية للنظام الاستعماري، وهي في حد ذاتها من شأنها أن تقضي على من لا يضعها في الحسبان في تحليل الموضوع الذي تعتمده رسالة بحثه.

انتقلت بعد الحرب إلى الجزائر، وكان هذا البلد على نفس عدد سكان المغرب، ونفس الثقافة، ونفس مفاهيم الحياة اليومية، وكذلك نفس المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي إذا قورن بجاره المغرب رغم الفرق الشاسع الذي كان موجوداً بين «المستعمرة الجزائرية» و «الملكية المحمية» التي تحدها غرباً وجنوباً.

إن سكان المغرب -وكذلك الجزائر سنة 1830م - كانوا منظمين في شكل قبائل معظمها من أصول بربرية (40% من سكان المغرب يسكنون المناطق الجبلية) حيث تم استعمالهم من طرف الحاكم الذي كان يحمي المغرب من المواجهة بين «العرب» - أو «المعربين» - الذين يسكنون البوادي وبين المدن.

والبرغم من الاختلاف الموجود بين الجزائر والمغرب في نوعية الاستعمار القائم بكل منهما وشكل إدارته، فإنهما قد تعرضتا ـ إلى غاية الحرب العالمية الثانية ـــ إلى نفس نمط وأشكال الاستغلال الاستعماري وهي: إسكان مواطنين من أصل فرنسي (أو فرانكوفوني) على أراضيهما، وتطوير الزراعة لتكمل تلك الموجودة بفرنسا، وجهود قليلة جداً في مجال الصناعة، والتهيئة العمرانية السريعة من أجل تهجير السكان المقيمين بالأرياف، وتطوير قطاع خدماتي جديد، وإهانة الثقافة العربية الإسلامية التي من المفروض أن تحترم.

لماذا كتبتم مقال: «الحدث الوطني الجزائري» في جريدة الفكرة في جويلية سنة 1956م؟[1].

في سنة 1948م عينت بجامعة السربون لتدريس جغرافيا شمال إفريقيا، وكان الحاكم العام للجزائر هو الذي يقرر ميزانيتها، فرفض حينها أن يدفع مرتباً شهرياً لأستاذٍ جامعيّ لم يخصص من جهده وفكره ما يشيد به ويمدح به المستعمر.

كنت ألقي دروساً خاصة بالمغرب العربي، فأدركت أن الحزب الشيوعي لم تكن تتوفر لديه أفكار كافية عن الجزائر، فأردت حينها أن أدلي برأيي حول الموضوع مع التحفظ من إبداء أفكاري ومشاعري التي اكتسبتها طيلة تلك الإقامة الطويلة.

إن الأحداث ــ وخاصة تلك التي أدت إلى اندلاع حرب التحرير ــ هي التي أثارت فيَّ الرغبة في شرح تلك الأفكار والمواقف، وأعتقد أن الأمر يتعلق بمهام الباحث والمعلم.

فقمت إذن بطرح الأسئلة: «لماذا هذه الوطنية الجزائرية»؟.

(1) أجري هذا الحوار في يوم 17 جوان 1988م وجون دريش من مواليد سنة 1905م وهو متخصص في علم الجغرافيا متحصل على شهادات عالية في التاريخ والجغرافيا؛ حيث يدرس بجامعة السوربون في اختصاص الجغرافيا المادية للمغرب العربي.

أيرجع هذا للتعلق والتشبث بأرض الأجداد؟ أم أن للإسلام ومعاني الأخلاق والمجتمع والسياسة شأن في ذلك؟

الإجابة على هذا تكمن في: أن القرآن الكريم يختلف تماماً عن التوراة والإنجيل؛ لأنه يسيطر على التركيبة الاجتماعية وتنظيمها من الناحية القانونية والسياسية للمجتمعات الإسلامية على أساس أنها ليست طوائف دولية وأخوية فحسب، بل لأنها أمة واحدة و موحدة، ولهذا الغرض فإن المقال الذي نشر في جريدة الفكرة (la pensei) كان يهدف إلى شرح هذه الأفكار للقارئ قبل نشوب تلك الحرب التي شنها ثوراز (thorez) على «الأمة الجزائرية في حالة تكوين» ليتناولها طبعاً بالدراسة والمناقشة.

* * *

شُيُوعِيٌّ الشيوعِيَةِ في الجزائر[1]

كنتم عضواً بالحزب الشيوعي الفرنسي بعد إطلاق سراحكم؟

التحقت ـ وأنا عضو بالحزب الشيوعي الفرنسي ـ بالجزائر في أواخر سنة 1945 وسجلت انخراطي في صفوف الحزب الشيوعي الجزائري حيث عينت من الهيئة العليا للحزب، وكنت إذ ذاك لا أزال ذلك الطالب المدرس الذي يعمل بالجزائر والذي لم يسعفه الحظ في أن يقوم بزيارة البلد.

وكيف كانت أحوال الحزب الشيوعي الجزائري؟

الحزب الشيوعي الجزائري كان حزباً مختلطاً، يوجد به أقلية من المسلمين وأغلبية من الأوروبيين - الذين يقطنون بالأحياء الشعبية- إلى جانب نسبة كبيرة من اليهود، فبالنسبة لي كان التغرب كبيراً وواضحاً.

أما في سنة 1946م فقد حصل منعطف في تاريخ الحزب الشيوعي

---

(1) جرى هذا الحوار في يوم 14 جوان 1988م (A – M . F.) من مواليد عام 1925م وكان منخرطاً في صفوف المقاومة، وهو عضو في الحزب الشيوعي الفرنسي، ثم انتقل إلى الجزائر ليدرس بها من سنة 1945م إلى 1949م إنه يرغب في ألا يظهر اسمه بكامله من أجل السرية.

الجزائري؛ فبعد ميلاده سنة 1936م - وكذا التصريح الخاص بميلاده -كان هناك تجاذب بين جهتين، جهة: «فرنسا حرة، قوية وسعيدة» ومن جهة أخرى: «جزائر حرة، قوية وسعيدة».

لم يكن هناك مشروع لاستقلال الجزائر في عام 1936م، ولكن شرع التفكير في هذا الأمر لاحقا. (انظر إلى طوريز: في خضم المزيج بين عشرين جنسا بشريا، هناك أمة جزائرية في حالة تكوين).

وفي سنة 1946م نشر الحزب الشيوعي الجزائري بياناً يطالب من خلاله بإنشاء جمهورية جزائرية ذات علاقات مع فرنسا، ويقترح البيان مراحل للتعاون معها، غير أنه يبدو أن الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن على دراية كافية بما يحدث؛ حيث فوجئ بميلاد الحركة الوطنية في الوقت الذي اقترح فيه البيان.

وفي سنة 1947م حصل منعطف آخر مع تقرير أجدانوف (jdanov) والرؤية المانيشية للعالم؛ حيث فرض على كل المراكز القيادية أن تلتحق بالصف المقام من طرف المركز القيادي السوفياتي؛ ليقف الجميع ضد العدو الواحد: الإمبريالية الأمريكية، وهذا كان يشكل عائقاً بالنسبة للجزائر، فالواقع آنذاك كان يفرض على الحزب الشيوعي الجزائري أن يلتحق بالسياسة المنتهجة من طرف موسكو ويقاوم «الإمبريالية الفرنسية» التي تعتبر «خادماً للإمبريالية الأمريكية» وماذا كانت تعني هذه الفكرة بالنسبة للجزائريين الذين كانوا يواجهون الاستعمار الفرنسي فقط لا غير؟!

كل هذا كان مصحوباً في سنة 1948م بمعركة قوية ضد الاستعمار

من أجل المطالبة بإصلاح زراعي، وكذلك مبادرة التقارب بين بعض الطوائف الوطنية والدينية، لكن دون أن تتخطى المراحل الهامة أو تلجأ إلى التمرد المسلح.

وكيف كانت الوضعية السياسية بالجزائر؟

كان للحزب الشيوعي الجزائري تأثير كبير في الأوساط الشعبية بالجزائر وبغرب الوطن (حيث يتواجد عدد كبير من الجمهوريين الإسبان) وكذلك بالمناطق المنجمية، بينما كان حركة تواجده ضعيف نسبياً بمنطقة قسنطينة وداخل المناطق الريفية بصفة عامة.

إن الاعتقاد الديني كان قوياً جداً في حياة المسلم المتعلق بدينه تعلقاً شديداً، وذلك ما كان يشكل عائقا أمام الحزب الشيوعي الجزائري، كما أنّ حزب الاتحاد الديمقراطي والبيان الجزائري (UDMA)، وحزب الحركة من أجل انتصار الحريات والديمقراطية كان لهما تأثير قوي؛ لأنهما وطنيان ومعاديان للشيوعية.

كان السكان الأوروبيون بالجزائر - في معظمهم - شديدي التأثر بحكومة فيشي (vichy) والثورة الوطنية.

إن المذهب المعادي لليهودية والسياسة المنتهجة من طرف حكومة فيشي مهد لهؤلاء الأرض الخصبة للتغلغل وإسماع صوتهم بعيداً.

إن اليسار غير الشيوعي والذي يقرأ صدى الجزائر (le journal lècho dalger) كان منقسما في اعتباراته السياسية، والمنتهجة تجاه المسلمين، بحكم أنها كانت بعيدة كل البعد عن الواقع الجزائري ففي

الوقت الذي كانت هذه الشريحة من المجتمع تحتقر الشعب الجزائري وتضعه في آخر درجات المجتمع؛ حيث كانت تعتقد أن سلّم البشرية يصنف فرنسيي «فرنسا» في أعلى الهرم، ثم يليه مباشرة الجنس المختلط، ثم الإسبان، ثم المالطيون، ثم اليهود، وأخيراً وفي ذيل الترتيب العرب.

إن الأقدام السوداء كانت تجهل حجم المشكل الاقتصادي والاجتماعي، وما كان على الحاكم العام إلا أن ينضم إلى تفكير كبار الإقطاعيين والمستعمرين الذين كانوا يمثلون القلة القليلة الراغبة في اعتلاء أصحابها سدة الحكم من أجل الدفاع عن مصالحها الخاصة.

في هذا الوقت كانت "البرقية" (la depêche) من اليمين، و"صدى الجزائر" (lècho dalger) الراديكالية هي التي تصنع الحدث والرأي العام، هاتان الصحيفتان أضرتا كثيراً بالمجتمع الفرنسي، وخاصة عندما أظهرتا قضية: «البيض الصغار» (les blanes) الذين استطاعوا أن يقنعوا الجميع ـ وخاصة الوطنيين المتشديدين من العرب أن الخيار منحصر بين الحقيبة والتابوت.

إن نشوب الحرب العالمية الثانية (1939م – 1945م) أجبر المستعمر أن يجند اثني عشرة دفعة من الجنود انطلاقاً من الأراضي الجزائرية، وهذا ما صقل ذلك الشعور الخاص بالأقدام السوداء تجاه الجزائر، في الوقت الذي كانت فيه فكرة السياسة الاندماجية هي السائدة في كل أرجاء المنطقة، لكن في واقع الأمر كانت هذه السياسة فكرة منحصرة في أذهان الوسط النخبوي فقط، أما الباقي فكان المجال مفتوحاً على مصراعيه لإبراز التمييز العنصري على كل أشكاله، بدءاً بنمط التقسيم العمراني، مروراً بالمخالطة والعلاقات بين الناس، وانتهاء أو وصولاً

إلى قضية التمدرس.

تلك هي الفوارق التي كانت قائمة آنذاك بين الطائفتين مع وجود بعض الألفاظ الخاصة بفئة معينة.

بصورة وجيزة كانت هذه هي الانطباعات التي لا زلت أحتفظ بها من زيارتي للجزائر والتي انتهت في أواخر عام 1948م.

وما هو موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من حرب الجزائر؟

في نوفمبر 1954م سادت الحيرة والاندهاش؛ حيث كان الجميع ينتقد ـ ولو بصفة غير مباشرة ـ تلك الأعمال الإرهابية المنفردة وغير المسؤولة إلى جانب قناعتهم بحق الشعب الجزائري في المطالبة باستقلاله.

إن انتخابات عام 1956م أجريت حول شعار السلم في الجزائر؛ حيث صوت الحزب الشيوعي الفرنسي في شهر مارس من سنة 1956م لصالح هذا الشعار بمنح «غي مولى» سلطات خاصة من تمكينه من تحقيق هذا السلم، أما على أرض الواقع فإن الحكومة (حكومة الجبهة الجمهورية) قد واصلت الحرب بعد أن انحنت أمام مطالب متطرفي الجزائر.

شرع حينئذ الحزب الشيوعي الفرنسي في تطوير حركة شعبية واسعة النطاق تمحورت حول مفهوم السلم بالجزائر، وهو الشيء الذي جند الناس أكثر فأكثر خاصة بعد إرسال مجموعة من هؤلاء إلى عين المكان.

هذه التصرفات كانت سبباً في عمليات القمع التي سمح بها؛ حيث لم تخف شكوك الحركة الوطنية العربية تجاهه وحتى تجاه الحزب الشيوعي الجزائري الذي اضطر أن ينشط في السرية منذ سنة 1956م.

المبادرة الليبيرالية لجاك شوفاليي[1]

فيما يتعلق بمشاركتنا في تسيير شؤون مدينة الجزائر، والتي كان جاك شوفاليي يشغل منصب بلديتها يجب أن أوضح أن حزبنا هو الذي قرر أن ندخل مغامرة الانتخابات البلدية لسنة 1953م، فقد كان من واجبنا أن نأخذ بعين الاعتبار حاجيات المواطنين ومشاكلهم (كالقضاء على البطالة، والأكواخ القصديرية، وإنشاء قنوات صرف المياه وتطوير رقعة التمدرس... وغيرها) والتي كان على المنتخبين الجدد أن يقوموا بمعالجتها على الصعيد التقني البحت حسب الإمكانات المتاحة.

قبل عملية الانتخابات حصل هناك اجتماع بين جاك شوفاليي(وهذا بطلب منه شخصياً) ـ والذي كان يتصدر قائمة مترشحي الدرجة الأولى بإقامة مصطفى بن نونيش وهو صناعي ومناضل بحزب الشعب الجزائري ــ وممثلين اثنين من قيادة الحزب، وهما: مزرنة، والعبد الضعيف؛ حيث كنا نتصدر قائمة مترشحي الدرجة الثانية.

كان شوفاليي ينوي البحث عن قاعدة اتفاق بين المنتخبين الجدد للدرجة الأولى والثانية؛ لأنه في المجالس السابقة للبلدية كان الفرنسيون يمثلون الأغلبية ولا يفوضون السلطة للمنتخبين الوطنيين مما جعل هؤلاء في صف المعارضة، وعليه قررنا أنه إذا حصل بيننا اتفاق

(1) جرى الحوار مع عبد الرحمن كيوان بتاريخ 16 جويلية 1988م.

فإنه لن يتعدى الجانب التقني لإدراة مصالح المواطنين، كما أرغمنا على عدم طرح المشاكل السياسية على مستوى البلدية.

وعند ما تطرقنا للنشيد الوطني الذي يقام قبيل تنصيب المجلس وعدنا شوفاليي بأن لا يرفع النشيد الوطني الفرنسي في مثل هذه الاحتفالات أو الترسيمات الرسمية، وكذلك نحن طمأناه بأننا لن نسمعهم بدورنا النشيد الوطني الجزائري (قسماً ...).

على إثر الانتخابات التي أقيمت في الجزائر صوّت علي بالقبول -على لائحتنا- كما جرى ذلك عبر كل بلديات الوطن.

بمدينتي سكيكدة والبليدة على وجه الخصوص، عرضت علينا مجموعة من منتخبين فرنسيين العمل سوياً وبصفة مشتركة، فيما يخص إدارة شؤون البلدية، غير أن جهود هؤلاء كانت مركزة على بلدية العاصمة.

لقد كان شوفاليي في فترة 1950م ـ 1951م مدعوماً من طرف صناعي كبير وقوي يدعى بلاشات (blachatte) ذا أفكار «ليبرالية» -مختلفة عن الأسلوب الاستعماري الكلاسيكي- والذي كان يقترح الانفتاح على الشعوب المسلمة.

كنا في ميدان الصحافة ضد هذا الأسلوب السياسي الجديد الذي حاربناه على أساس أنه «نيو كولونيالي» (nèo - colonialiste).

كان شوفاليي ـ بصفته متدينا كاثوليكيا ـ يؤمن بالقيم الأخلاقية، فكان بطبيعة الحال يحلم بجزائر فرنسية يكون فيها للجزائريين مشاركة أكبر في الحياة السياسية، لكن هذه السياسة الجديدة كانت غير واقعية؛ لأنها لا تملك دراية كافية بالمعطيات الأساسية لتاريخ وطموحات

الشعب الجزائري، كـما أن طرحهاجـاء متـأخرا، فـتظلمات الشـعب الجزائـري تفاقمـت ودماءه قد أريقت.

بعد تقرير وقف إطلاق النار، لعب جاك شوفاليي دوراً هاماً في إيقـاف عمليـات التخريب والاغتيالات التي كانت تتم على يد المنظمة العسكرية السرية، وبعد استرجاع الجزائر لسيادتها ونيلها استقلالها ساهم جاك شوفاليي ـ إلى جانب المهندس المعـماري بويون (pouillon) ـ في إنجاز مشاريع سياحية بالجمهوريـة الفتيـة التـي كـان يحبهـا ويعتبرها موطناً له.

@Ahmedyassin06

حالة المستعمرة

من بداية الحرب العالمية الثانية إلى غاية انتفاضة 1954 واندلاع ثورة التحرير لم تعرف الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر أي تحسن يذكر.

فبالرغم من وجود بعض المحاولات في مجال الإصلاح إلا أنها لم تدم طويلاً، كما أن الدرس الذي جاءت به مظاهرات ماي 1945م لم يُستوعب جيداً لا من طرف الحكام الفرنسيين، ولا من طرف الإداريين المحليين.

إن ظاهرة التخلف بقيت متواصلة في معظم أرجاء القطر الوطني؛ حيث كان النمو الديموغرافي السريع لا يساعد على تحسين الوضع، ووجود قطاع حديث خاص بالجالية الأوروبية عمق كثيراً من الشرخ الموجود بين الطائفتين مما ساعد على الانتشار القوي لظاهرة "الوطنية".

في بداية سنة 1955م قام فيليب ميناي (philippe minay) المبعوث الخاص لجريدة لوموند (le monde) برسم صورة واضحة عن الأوضاع السائدة بالجزائر.

حالة الجزائر[1]

مضت أربعة أشهر منذ اندلاع الثورة بالجزائر، وللمرة الأولى منذ الوجود الاستعماري بالجزائر لم نشهد عمليات قمع كبيرة رغم بعض التجاوزات التي حصلت في السابق، نلاحظ أن هذا التصرف جاء بأمر من حكومة باريس حتى وإن تحسر عليه معظم أوروبيي هذا البلد وشدهم الحنين إلى تلك المجازر القديمة؛ حيث كانوا يفتخرون -على سبيل المثال - بتصرف أمريكا الشمالية تجاه الهنود لتبرير موقفهم وهم يجهلون تماماً قيمة التسامح الموجود عند العرب؛ لفهم لا يعتبرون القتل الجماعي جريمة شنعاء، كما لا يعتبرون أن إزالته أو محاربته تساهم في تطوير البشرية.

المستويات المعيشية

إن الفقر يعتبر من الظواهر المستقرة في الجزائر، وإن المواطن الفرنسي الذي يزور الجزائر لأول مرة يتعجب من الفرنسيين الذين يعيشون في الجزائر، وهم يرون يومياً عدة مشاهد من المتسولين، والبيوت القصديرية والأكواخ، والطرق الضيقة التي تغص بالمارة وهم يمشون حفاة وسط الغبار الذي تثيره أقدامهم، دون أن يتأثروا بذلك.

إن الاقتصاد الجزائري يختلف كثيراً عن الاقتصاد الفرنسي واقتصاد

(1) فيليب ميناي، أيام: 24، 25، 26، 27، 28، وثلاثين من نوفمبر 1955م.

الدول الغربية عموماً، لكن خصوصياته متواجدة تقريباً في نصف الكرة الأرضية، إنهما نظامان اقتصاديان يتواجدان جنباً إلى جنب في بلد واحد دون أي احتاك أو تواصل فيما بينهما.

وقد أتى الأوروبيون بحرف تعتمد على التطور التقني للعلم وكذلك التقسيم العلمي للعمل والتبادلات النقدية، يصل عددهم في الجزائر إلى مليون نسمة.

وقد اندمج حوالي ثمانمائة ألف مسلم داخل هذا النظام للعمل المتطور، وهم مجتمعون لا يمثلون سوى خمس عدد السكان الإجمالي، لكنهم بوسعهم أن يسيطروا على تشغيل كل الجهة أو المنطقة الحديثة للوطن، والتي نراها بصفة واضحة كقطاعات الصناعة، والتجارة والنقل والمهن الحرة والنبيلة والفلاحة بقطاعها الزراعي الموجه للتصدير مثل: (العنب والحمضيات والخضر....) إلى جانب الإدراة بطبيعة الحال.

ليس هناك شك في أن القدرة الشرائية - للدخل المتوسط - ضعيفة مقارنة بما هو عند الفرنسيين.

على العموم؛ الأشخاص ذوو الأصول الأوروبية هم الذين يشغلون المناصب العليا، وهو ما نعكس إيجاباً على مستوى معيشتهم الذي يفوق بكثير معدل الدخل الإجمالي رغم بعض الاستثناءات التي تحصل في صفوف المسلمين البارزين.

أما الآخرون ــ وعددهم يفوق بكثير سبعة ملايين ــ فهم لا يزالون يعيشون حياة البؤس؛ كما كان الحال عليه من قبل في حلقة مغلقة، فمعظم ما ينتجونه من مواد تستهلك داخل العائلية التي يفوق عدد

أفرادها العدد الموجود عند الأسر الأوروبية.

بعض المواد كالقماش والسكر والشاي هي التي يتم شراؤها وبكميات كبيرة.

بعض التقديرات الموثوق في صحتها تصرح بأن الدخل الأدنى للشخص الواحد في العام الواحد يصل إلى خمسة وعشرين ألف فرنك فرنسي[1].

أما المرتب الشهري للعمال في القطاع الفلاحي منذ بداية أفريل 1955م فكان يتراوح بين 340 إلى 427 فرنك فرنسي، وذلك حسب المناطق.

يجب أن نوضح في هذا الصدد أن من تتاح له فرصة العمل مدة ثلاث مائة يوم خلال السنة الواحدة يعتبر من المحظوظين رغم ضعف المرتبات الرسمية، وفي غياب الرقابة المنظمة جداً فإنه ـ بالمقابل ـ يتحصل عمال المزارع على بعض السلع.

لا توجد فرص عمل للجميع؛ حيث يقدر عدد العاطلين عن العمل بحوالي مليون شخص، منهم ثمانمائة ألف بالقرى والبوادي ومائة ألف من سكان البيوت القصديرية والقصبة بالمدن، أما العدد المتبقي فهو يتجول بالمدن فرنسية بحثاً عن العمل بسبب مستواه المهني والثقافي المتدني، ومؤهلاته الضعيفة جداً في أغلب الأحوال.

إن مستوى البطالة يتفاقم بصفة عامة نظراً للنمو السكاني المرتفع

(1) الأمر هنا يتعلق بالفرنك الفرنسي لعام 1955م؛ حيث كان يساوي حوالي 8.5 سنتيماً في سنة 1989م.

الذي يبلغ مستويات قياسية من عام لآخر خاصة بمناطق المستعمرات؛ لأن المستعمر قد قلص كثيراً من عدد العمال الذين يتم تشغيلهم في أعمال الصيانة، ونظافة المنازل، وترقية مستوى العيش بها، وهي نفس الأعمال التي لم تصبح ضرورية في الموسم الزراعي الحالي.

أكثر من نصف سكان الجزائر كانوا يعيشون جحيم تلك الحياة البائسة، حيث كانت تأويهم أكواخ تقليدية مصنوعة من عروق الأشجار والطين، وبفنائها أطفال صغار نصف عراة وسط أفراخ الدجاج وعلى أرض مليئة بالأوحال في فصل الشتاء، وغبار التراب الذي تثيره الرياح في فصل الصيف؛ ووسائل نقلهم هي البغال والحمير عبر طرق ضيقة ومسالك وعرة.

وقد تقع عيناك على نساء وهن يحملن على ظهورهن قليلاً من الماء المجلوب من عمق المنحدرات الأرضية، وهي مثقلة بتلك الأحمال المعلقة بأعناقهن وجباههن بواسطة حبل من صوف لين.

توجد ببعض القرى والمدن على طول الطرق مدارس وغرف خاصة بخدمة الهاتف مبنية بناء جيداً ، ولكنها لا تعدو أن تكون استثناء إذا ما قوبلت بالوضع المتدهور السائد في البلاد.

* * *

الديموغرافية

إن نسبة المواليد قد ارتفعت نوعاً ما، أما الوفيات فقد انخفض معدلها بكثير، وهذا الإنجاز المزدوج يعكس حقيقة التطور الصحي والعناية الطبية بالشعب، وكذلك التقيد بالنظافة، ويرجع الفضل في ذلك إلى ما ساهم به الفرنسيون على أرض الجزائر.

والنتيجة المتحصل عليها هي الارتفاع النسبي في عدد السكان حيث ارتفعت النسبة من 2% منذ عام 1950م إلى أن وصلت في الوقت الحالي إلى 26%؛ أي: ما يقارب ولادة مائتين وخمسين ألف طفل سنوياً، وهذه النسبة تعادل نسبة النمو في فرنسا التي يعتبر تعدادها خمسة أضعاف عدد سكان الجزائر.

هذا الفائض الديموغرافي الذي ارتفعت وتيرته إلى هذا المستوى في الوقت الحالي يشكل مصدر كل النقاشات الرسمية نظرا لتأثيره على اقتصاد البلد، وخاصة على المستوى المعيشي لمواطنيه، وهو وإن لم يكن السبب الحصري أو الرئيسي في تدني المستوى المعيشي إلا أنه يشكل عنصراً هاماً، غير أن هذا السبب بمفرده غير كاف في الاقناع لأنه في المقابل نجد المستوى المعيشي الفرنسي يفوق ما هو متعلق بمسلمي الجزائر بعشرة أضعاف كاملة، مع أنهم اكثر عددا.

يمكن القول - بعد كل هذا - إن المشكل الديموغرافي بالجزائر كان يمكن أن يكون أخف بكثير مما عليه الحال اليوم لو كان نموه

العادي مثلاً لا يتعدى نسبة %01 في كل عام.

كما أن عملية الإنجاب الاصطناعي ـــ وإن كانت تتصادم مع بعض المفاهيم الدينية التي تقلص من نجاعتها ـ فإنها من شأنها أن تشكل عاملاً أساسياً في ارتفاع المستوى المعيشي خلال السنوات المقبلة.

* * *

ضعف الاستثمارات

قبل التطرق إلى مشاكل الاستثمار والعصرنة والتنمية الاقتصادية، نعتقد أنـه مـن الضروري «فك رهن» الجانب المالي للقضية.

إن القضية ليست مجرد كلمات أو شعارات جوفاء كما أفادنا بـه القـائم عـلى إحدى البلديات المختلطة بمنطقـة القبائـل التـي كـان يتـابع بهـا إنجـاز بعـض الطـرق والمدارس وكانت الأشغال مستمرة بها إلى غاية بداية القـرن، وعـلى هـذا الأسـاس فـإن الجزائر كانت ممونة مـن ميزانيـة مسـتقلة تصـوت عليهـا منـدوبيات ماليـة مصـدرها الضرائب المحلية.

إن أموال الجزائر كانت تدار وفقا لآراء جمعية المشاركين من أجل إبقـاء مسـتوى الضرائب المدفوعة منخفضاً جداً، وهي أولى الانشغالات القائمة آنذاك.

أما فيما يتعلق بالنفقات الخاصة بالتجهيز: فإنها قد تناقصت إلى مستوى معقول حيث إن الانجازات التي تسمح بالتطوير الفلاحي الكبير هي وحدها التي بقيت تمـون بشكل عادي ومستمر خلال تلك الفترة الزمنية.

بعد التحرر أصبح التـدخل الفـرنسي في مجـال تجهيـز الجزائـر أكـثر وجوداً وكثافة، ولكن هـل كـان ذلـك إلى حـد تـدارك مـا تخلـف في هـذا المجال طيلة فترة نصف قرن خلـت؟ وأيـن نحـن الآن مـن هـذه القضـايا

المالية؟

كانت ميزانية الجزائر إلى غاية عام 1948م يعتبرونها «أجمل ميزانية في العالم كله»!! فليس لها أن تفتخر بأي شيء؛ لأن مداخيلها ضئيلة جداً، ومصاريفها أقل بكثير من حجم المداخيل؛ فالمصالح العامة ما هي إلا نواة فقط.

كانت شبكة الطرق مهترئة وغير متناسقة، وتجهيز المنشآت القاعدية للتعليم لا يتعدى نسبة 10% من الطلب وغيرها، تلك هي الصورة الكاريثية لهذه الوضعية البائسة التي لم تكن إيجابية إلا بالنظر إلى جانبها المالي الضيق.

إن الجهود المتواصلة المبذولة منذ سنين من طرف فرنسا المركزية رغم النزوح الكبير لسكان محليين من أصول أوروبية تطلبت إنجاز مدارس ومستشفيات عديدة أدت بشكل واضح إلى التفاقم السريع لمستوى النفقات مما أدى إلى رصد مبالغ هامة لمواجهة هذا الطلب في تحديد ميزانيته.

وبطبيعة الحال فإن التطور الاقتصادي والمداخيل الضريبية المتعلقة بهذه الحركية لم تكن في نفس الوتيرة المطلوبة منها، وهل كان لفرنسا أن تساهم أكثر فأكثر في تحديد وتكوين ميزانية الجزائر؟

إن نوعية الضرائب السائدة بالجزائر هي تقريباً نفس الموجودة بفرنسا، ولكن نسبتها منخفضة بمعدل الثلث.

إن التفسيرات والمبررات التي ذهبت إليها المنظمات الاقتصادية والمنتجون في شرح هذه الفوارق تعتمد على نسبة التطور المنخفضة

للجزائر وهذا ما يطرح الإشكال؛ حيث فلو أخذنا على سبيل المثال نفس المدخول المصرح به، ونفس العلاوات العائلية بين فرنسيي الجزائر وفرنسيي فرنسا نجد أن الأول لا يخضع للضريبة التدريجية إلا فيما يخص ثلثي ما يتقاضاه من أجرة شهرية، هل يرجع ذلك إلى تطبيق المبدأ الذي يفرض على ذوي الدخل الضعيف تناول الخمور، حتى وإن كانوا من المسلمين؟! وهم الذين يحرم عليهم ذلك شرعاً بالقرآن والسنة النبوية، لأن الباستيس (pastis) والأنيزات (anzette) المشهورة أقل ضريبة في الجزائر، وهل ارتفاع مستوى أسعار التبغ وخاصة السجائر التي لا يستهلكها الأوروبيون بإمكانها أن تشكل انعكاسات وخيمة هي الأخرى؟!

* * *

الصناعة

إن عدد العمال الجزائريين متساو بالجزائر وفرنسا؛ حيث يصل إلى حدود مائتي ألف عامل بكل ضفة للبحر الأبيض المتوسط.

يعمل بالجزائر ثلاث أرباع هؤلاء العمال بمؤسسات الأشغال العمومية والبناء، أما العدد المتبقي؛ أي: ما يقارب الخمسين ألف عامل فهم متفرقون بين المناجم والصناعات الخفيفة والتحويلية.

إن المصانع التي أنشئت أثناء الحرب ـ أي: خلال السنوات العشر الماضية والتي كانت قد اعتُمِدت في المخطط الخاص بالتصنيع ـ لا توفر سوى 15.000 إلى 20.000 منصب عمل.

إن إنجاز كل هذه المناصب للشغل تطلب استثماراً في مجال البنايات، ومجموعة من الآلات وصل حجمها المالي إلى مليوني فرنك فرنسي، وفي نفس الوقت يوجد ما يقارب مليون شخص دون عمل.

إن المقاربة بين هذه الأرقام القليلة توضح جلياً أن المراهنة على تنمية القطاع الصناعي ليس هو الحل الأنجع الذي يجب الاعتماد عليه من أجل التطور الاقتصادي للجزائر.

فرص العمل الموجودة محدودة جداً؛ لأن الجزائر التي تحوي تسعة ملايين نسمة لا تتوفر إلا على مليوني زبون فقط، وإن هؤلاء الزبائن منتشرون على أكثر من ألف كيلومتر من تلمسان إلى بونة (عنابة)

وهما المدينتان اللتان تقعان على نفس المسافة من مارسيليا حيث النقل البحري للبضائع أقل تكلفة بكثير من النقل البري.

إن السلع التي تأتي من فرنسا لا تخضع لحقوق الجمركة بالنظر إلى أن هذه الحقوق موحدة بين البلدين.

على صعيد آخر يجب الإشارة إلى أنه عندما اكتشفت آبار المحروقات بباطن أرض الجزائر لم توفر ـ بالضرورة هذه الاكتشافات ـ فرص العمل لصالح العمال الجزائريين، وبقي الحال كما كان عليه أيام فترة التنقيب والأبحاث المكثفة التي استغرقت سنوات عديدة، أما فيما يخص عوائد وفوائد هذه الطاقة وانعكاساتها على ميزانية البلد المنتج: فإن المليارات القليلة التي تحصلت عليها يمثل ما تحصل عليه جزيرة واحدة من بلدان الخليج العربي.

يبقى الحجم ضئيلاً جداً ولا يمكنه تغطية النفقات العمومية، ولا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تكون على المدى القصير بديلاً لتمويل الاقتصاد الجزائري.

فيما يخص الحالة الجزائرية ـــ والتي نحن بصدد دراستها ـ نعتقد على العموم أن مداخيل البترول المحتمل جنيها في المستقبل القريب جراء المنشآت القاعدية الصناعية المقرر إنجازها بالصحراء غير قادرة على توفير العيش لمجموعة معتبرة من سكان شمال إفريقيا.

هذه الحقائق لا يمكنها بأي شكل من الأشكال أن تنال من قيمة الانعكاسات الإيجابية المرتقب الحصول عليها من خلال الدراسات المستمرة في تلك المناطق من البلاد، وإن كانت من المفارقات أن

تعتقد أن نجاحها سيعود بفائدة أكثر على فرنسا ومجموعة منطقـة الفرنـك (la zone frane) **مقابل ما ستتحصل عليه الجزائر بصفتها البلد المنتج المباشر لهذا الخام.**

* * *

الفلاحة

على عكس ما هو الحال عليه بفرنسا فإن النزوح الريفي نحو المدينة لا يعود بأي فائدة على البوادي والأرياف؛ وبتوفيره اليد العاملة للمناطق الحضرية يكون قد شكل ظاهرة سلبية تتمثل في ترك الأرض التي هي مصدر غذاء الإنسانية فتصبح ضعيفة وغير قادرة على توفير العيش لمواطنيها، ولهذه الأسباب فإن المبادرة الكريمة لمحاربة البيوت القصديرية تعتبر مهمة طويلة المدى وعقيمة؛ لأن كل ما أنجز بالمدن سيكون له صدىً بالأرياف، وذلك سيساهم مباشرة في غزو المدن وضواحيها دون الحصول على منصب عمل وبالتالي إنشاء مجمعات بيوت قصديرية جديدة.

يجب أخذ الحيطة والحذر حتى لا نقع في فخ بعض الكليشيات التي يعلمها الجميع، على اعتبار أن الإقطاعي الغني من المستعمرين يستحوذ على كل الأراضي الخصبة التي غصبها من أهالي البلد وسكانه، بينما العربي يحرث أرضاً ضعيفة وفقيرة جداً لا يكفي منتوجها لسد رمقه.

يوجد في هذا التحليل جزء كبير من الحقيقة ولكن الوصف السليم للوضعية يقتضي إدخال عدد كبير من الصيغ داخل نفس الموضوع لفهم وتقصي كل الحقيقة.

هل من الضروري أن نذكر أن للأوروبيين مصالح كبرى بقطاع

الزراعة، وأنهم هم المهيمنون سياسياً واقتصادياً حتى ولو كانوا يشكلون الأقلية القليلة للمجتمع؟ بالمقابل فإن معظم سكان الجزائر من أصول أوروبية يشتغلون تجاراً وعمالاً وموظفين وإداريين، أو يمتهنون وظائف ليبرالية.

على الصعيد الفلاحي ـ على وجه الخصوص ـــ يجب أن نوضح أن كثيراً من الأراضي الخصبة الحالية لم تكن سوى مستنقعات قبل أن يستولي عليها الفرنسيون، كما أن كبار ملاّك هذه الأراضي يستخدمون عدداً لا يستهان به من العمال المسلمين، وأن المستعمرين ليسوا بفقراء حيث يعملون على انفراد بممتلكاتهم، وبعد مضي عشر سنوات استطاع بعض المسلمين الجزائريين استعادة أراضيهم بشرائها من الأوروبيين الذين استولو عليها، كما استطاع بعض أصحاب قطاعات الزراعة المحظوظة أن يتحصلوا عل امتيازات على شكل إعانات من أجل تحسين الإنتاج وتطوير تربية المواشي.

ويمكن حصر أصناف المزارعين ـ مع تعددهم ـــ في فئتين من الفلاحين أولاهما تعتمد على آليات إنتاج ومقاييس عمل عصرية موجهة ـ على وجه الخصوص ـــ نحو التصدير ولا تدفع بمواردها إلا في حالة منح الأجور للعمال الذين تقوم بتوظيفهم لهذا الغرض.

والثانية تستخدم أساليب وآليات إنتاج تقليدية جداً موجهة خصيصاً لسد حاجة استهلاك الأسرة، حتى إن اليد العاملة التي تقوم باستخدامها تتقاضى أجوراً غير نقدية.

لقد استفاد قطاع الفلاحة خلال فترة الحرب من إنجازات ـــ لسقي

الأراضي ـ مكلفة جداً أصبحت اليوم غير نافعة؛ لأنها غير مستغلة حيث إن حجم المياه العادية المباعة والمساحات المسقية لا يتناسب ارتفاعها مع التطور السريع لعدد المناطق التي تعتمد على المياه في استغلالها عاماً بعد عام.

إن معظم التطورات التقنية كانبسبب الآلات الحديثة، وهذا ما أدى إلى تقليص اليد العاملة الموظفة، فباستثناء الحمضيات ـــ التي وصلت منذ بعض السنوات إلى مرحلة الإنتاج التدريجي ـــ لم يعرف حجم المحاصيل الأخرى أيَّ تطور إلى درجة أن النهوض بهذا القطاع يبقى شبه منعدم، ربما لأن الزراعة وصلت إلى سقف إنتاجها، فإن معظم منتوجاتها موجهة نحو التصدير إلى الدول الأجنبية، ولهذا فإن العملية مفيدة جداً ومربحة لمنطقة الفرنك.

تلك هي الاستثناءات -بطبيعة الحال- لأن السوق الحقيقي لكل هذه المنتوجات ـ لسوء الحظ ـــ هي فرنسا القارية.

عادت مشاريع الإصلاح الزراعي إلى الواجهة لاعتبارات سياسية، وأصبحت من الوقائع الراهنة حيث تم اقتراح تجريد الإقطاعيين الكبار من أراضيهم وتوزيعها على الفلاحين الفقراء، أليس ذلك برنامجاً جميلاً، وهل بإمكانه أن ينجز في المستقبل القريب؟

الكل يعتقد أنه في غياب جهود معتبرة في ميدان التنمية البشرية والتكوين التقني للفلاحين الذين سيستفيدون من الأرض وخدمتها، ستكون النتيجة حتماً التدهور الاقتصادي علماً بأن هذا التكوين كان موجهاً للفلاحين الذين يملكون عقود ملكية لهذه الأراضي، وهل أصبح

مـن المعقـول ــــ إن ابتعـدنا شـيئاً مـا عـن السياسـة وشـعبوية المشـاعر ــــ أن نمـنح مسؤوليات استغلال الأراضي لفلاحين جـدد غـير مـؤهلين؛ كـونهم لا يملكـون التقنيـات المطلوبة؟

ما هو الإصلاح الزراعي؟ وما حاله؟ ربما سنتكلم عن هذا الموضوع بجدية عنـدما تبلغ عصرنة الفلاحة التقليدية درجة معتبرة من التطور التقني، علماً أنها تقتضي تضافر جهود مختلفة كالحفاظ على التربة وتهيئتها وتهيئة التربة ضد الانجراف، وشـق الطـرق وتعبيدها، وتشجيع التعليم الابتدائي، والنظافة، والتحصيل التقني.

بذلت جهود كبيرة في هذا الميدان منذ سنة 1945م، والمشكلة اليـوم لا تـنحصر في إيجاد الفرص، بل في التنسيق بين ما هو موجود وتطويره وتوسيعه، لـذا مـن الضروري إنشاء مصـلحة لعصرنـة عـالم الريـف تتـولى مهـام هـذا القطـاع الحسـاس، ومـن أجـل الاستعمال الحسن للمصطلحات الإدارية العادية يجب تعيين «محـافظ خـاص بعصرنـة الريف» .

إن قطاعات تطوير عالم الريف غـير قـادرة عـلى التوسـع المرغـوب فيـه، وحفـظ التربة من الانجراف، لكن مشكل التكوين والتعليم ـ على سبيل المثال ــــ يعتـبر الأكـثر صعوبة بالنسبة لمؤسسة غير قادرة على أن تتجاوب مع هذه المتطلبات الضرورية.

* * *

المدرسة

بعد أكثر من قرن مضى على وجود فرنسا بهذا البلد أين نحن الآن؟

بتاريخ أول جانفي 1955م كان قطاع التعليم الابتدائي يحصي 480.000 تلميذاً متمدرساً من بينهم 20.000 يزاولون دراستهم بمؤسسات خاصة لكن مقابل 180.000 طفلاً أوروبياً تتراوح أعمارهم بين خمسة عشر وأربعة عشر عاماً كلهم يزاولون دراستهم: يوجد كذلك 2.400.000 طفلاً صغيراً مسلماً في نفس السن يعيشون بالجزائر ثلاثة مائة فقط منهم (أي: بنسبة الثمن فقط من هؤلاء) تمكنوا من الحصول على مقاعد دراسية.

خلال إجراء عملية الجرد والإحصاء لعام 1948م ثبت أن مسلماً واحداً فقط من أصل عشرة من نظرائه يتكلم اللغة الفرنسية، وفي هذه الظروف بالذات لا يمكن بتاتاً أن يكون للغة الفرنسية أي تأثير على هذا المجتمع كما لا يمكن للثقافة الفرنسية أن تتغلغل بعمق في هذا الوسط الغريب؛ لأنه لا يحسن الكلام بهذه اللغة.

هناك مجهود حقيقي يبذل في هذه الآونة، فأين سيقودنا يا ترى؟

إن الذي يزور الجزائر في هذه الفترة لا يرى إلا المدارس حديثة النشأة حيث يوهمونه أن كل يوم تشيد مدرستان جديدتان يتم تدشينهما فوراً، إن مخطط التمدرس الذي يشمل فترة عشرين سنة كاملة بدءاً من

سنة 1944م يحتوي على ما لا يقل عن 600 مدرسة جديـدة لعـام 1955م أي: مـا لا يقـل عن زيادة تقدر بــ 25.000 مقعـداً دراسـياً، في نفـس الوقـت الـذي تشـهد فيـه مواليـد الأوروبيين استقراراً شبه تام، وزيادة سـنوية تقـارب الخمسـة آلاف نسـمة مـن جانـب المسلمين، حسب هذه الوتيرة فإن مجموع السكان سيكون له حـظ وافـر في التمـدرس بعد فترة مائة وعشرين سنة، لكن السرعة التي يتم بها إنجاز المنشـآت بـدءاً مـن عـام 1944م ستنخفض خلال العشر سنوات الأولى.

إن الإمكانيات المالية أصبحت غير كافية سواء بالنسبة لقطاع تحسـين الريـف، أو الإنجاز الصناعي بالجزائر حتى لو أشرف عليه أشـخاص نزهـاء وكرمـاء أمثـال المعلمـين والممونين والمتخصصين في الفلاحة والمهندسين.

إن العنصر الأساسي في هذه المعادلة يشترط المساهمة الفعالـة للسـكان المعنيـين بالأمر، وإلا سيكون مآل كـل هـذا الإخفـاق، لـنكن صرحـاء مـع بعضـنا، هـذه الرغبـة موجودة من الجانب الأوروبي أكثر مما هي عليه في أوساط المسلمين، وفي هـذه الحالـة سؤال يطرح نفسه الآن: كيف يمكـن أن نخـوض في إنجـاز كبـير كهـذا وعمليـة تجديـد تخص هذا البلد في حين سكانه «لا يعبؤون بكل هذا»؟.

* * *

من الحكم العسكري إلى الجمعية العامة[1]

من العوامل التي أعاقت تطور الوضع في الجزائر هي مشاكل التنظيم السياسي والإداري للإقليم، إن الاستبدال التدريجي للنظام العسكري، وذلك بالذهاب إلى سلطة مدنية مصحوبة بمحاولات محتشمة لسياسة اندماجية للمؤسسات المتواجدة بالجزائر حتى تدخل في سياق المؤسسات الخاصة بفرنسا، لم يكن من السهل القضاء على الفوارق وعدم المساواة بين الشعبين.

من سنة 1830م إلى سنة 1954م كانت الجزائر تخضع لسيطرة أنظمة سياسية وإدارية مخالفة لبيئتها، كنا نشهد اصطدام نظريتين مختلفتين فالأسئلة التي كانت تطرح نفسها تتعلق بتلك المقاربة التي يجب العمل على أساسها في علاقة فرنسا بالجزائر، هل كان على فرنسا أن تعتبر إقليم الجزائر امتدادا طبيعياً لإقليمها الخاص، وبالتالي يتم تطبيق نفس القوانين والمراسيم التي تحكم بها حكومة باريس على أرض الجزائر؟ أم أن الأمر يتعلق بلامركزية القرار نظراً للخصوصيات السياسية والاجتماعية والعرقية للشعب الجزائري، مما يؤدي إلى تعيين

(1) في 16 سبتمبر 1959م.

حاكم عام بالجزائر ومنحه صلاحيات واسعة؟

لكن في عدة فترات من التاريخ وخاصة تحت حكم الإمبراطورية الثانية ثم بداية الجمهورية الثانية بدأ التوجه المركزي لنوعية الحكم وهو ما أصبح سائداً بعد ذلك.

أخيراً تحت تأثير "جول فيري" (jules ferry) بدأ الاعتارف بـ «الشخصية الجزائرية»، إلى درجة أن المستعمر تأقلم جيداً مع هذا الوضع الجديد رغم أن المسلمين بقوا تحت ضغط ذلك النظام الخاص المسلط على قوانين النظام العام إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية.

* * *

من 1830 إلى 1834 = النظام العسكري المؤقت

غداة غزو مدينة الجزائر كانت الظروف المحلية ومتطلبات العمليات العسكرية لحكومة "لويس فيليب" (louis philippe) تدفعها لوضع استراتيجية تنظيمية قاسية حيث كان القائد الأكبر لجيش إفريقيا ثم بعده قائد سلك الاستيطان الذي خلفه في عام 1832 يستحوذان على كل السلطات (مركز سلطة الحكم).

أنشأ آنذاك «مكتب العرب» وكان يديره "لاموريسيار" (lamoriciere).

وفي شهر سبتمبر من عام 1833 توصلت لجنتان للتحقيق إلى قناعة بأن الإدارة المدنية لا يجب أن تكون منفصلة عن الإدارة العسكرية بل يجب أن تكون متناغمة مع الوضع العام السائد في البلاد.

1834م ـ 1848م = الحاكم العام

بموجب مرسوم مؤرخ بتاريخ 22 جويلية من عـام 1834 تقـرر تعيـين حـاكماً عامـاً بمساعدة مقتصد مدني ونائب عام ومدير للمالية، تحـت وصـاية سـلطة وزارة الحـرب، والقيادة العامة، والإدارة العليا للممتلكات الفرنسية بشمال إفريقيا.

في فيفري من عام 1844م جاءت «المكاتـب العربيـة» لتـدعيم الإدارة ومـن سـنة 1844م إلى غاية 1848 اتخذت إجـراءات كثيرة في مجـال «دمـج المؤسسـات الجزائريـة» داخل المؤسسات الفرنسية كانت المداخيل والنفقات عنصراً من عناصر ميزانية الدولـة، كما كانت صلاحيات وسلطات الحـاكم العـام قـد حـددت وتـدعمت في عـام 1945م في الوقت نفسه كانت الجزائر مقسمة إلى ثلاثة أقاليم يضم كل واحد منها مناطق عربيـة خالصة أو مختلطة.

بينما كانت المناطق الأولى تخضع لسلطة إدارية مدنية، والقوانين العامـة حسـب ما تقتضيه بذلك التشريعات الجزائرية المحلية، كانت المناطق التي تسمى بالمختلطة أو العربية الخالصة تسير حسب أساليب مختلفة تفرضها الإدارة العسكرية.

إن القوانين سارية المفعول على البلديات الفرنسـية هـي التـي تطبـق عـلى أرض الجزائر بموجب المرسوم المؤرخ في 16 سبتمبر 1847م.

1848 = الجزائر =إقليم فرنسي

استنفرت الحكومة المؤقتة لعام 1848م إلى جانب الجمهورية الثانية جهودهما من أجل التوجه الاندماجي للمؤسسات، وفي شهر مارس من عام 1848 صرح إعلان موجه للمستعمَرِين هذا نصه:

«يا مُسْتَعْمَرِي الجزائر إن الحكومة المؤقتة كثيرة الانشغال بأوضاعكم المزرية والتي تعانون منها منذ زمن طال أمده وهي متيقنة أن جزءاً كبيراً من هذه المصاعب يكمن في الخوف من مستقبل الجزائر.

إن الجمهورية ستدافع عن إقليم الجزائر كما لو تعلق الأمر بإقليمها الخاص والتراب الفرنسي.

مصالحكم المادية والمعنوية ستدرس، وستعرف حلولاً تنال رضاكم.

إن السياسة الاندماجية التدريجية للمؤسسات الجزائرية داخل المؤسسات الفرنسية هي الآن محل نظر لدى الحكومة المؤقتة وستعرف في المستقبل القريب مداولات رزينة وجدية من طرف الجمعية العامة ...».

«يوجد اليوم مرسوم يعلن إقليم الجزائر جزءاً لا يتجزأ من التراب الفرنسي، في حين أن المادة 109 من دستور نوفمبر 1848م تنص صراحة بأن إقليم الجزائر والمستعمرات المتواجدة به تم إعلانها جزءاً لا يتجزأ من التراب الفرنسي، وستحكمه قوانين خاصة إلى غاية صدور قانون

خاص يضعه تحت نظام ولواء الدستور الحالي».

في الوقت الذي يسمح للمستوطنين المقيمين بالجزائر أن ينوب عنهم ممثولهم بالجمعية التأسيسية، ترتقي الأقاليم المدنية إلى درجة محافظة، يدير شؤونها محافظ ومساعدون له، إلى جانب لجان المحافظة، أما المحاكم ومديريات التربية العامة والمالية وكذا مصالح العدالة والديانة تبقى هي الأخرى تابعة لسلطة المصلحة أو الوزارة الوصية.

إن الحاكم العام الذي يستعين في تأدية مهامه بلجنة حكومية يوضع تحت سلطة وزارة الحرب.

* * *

1858: وزارة الجزائر تجربة لم تدم طويلاً

إن دستور جانفي لسنة 1852م ألغى تلك الحريات الممنوحة خلال أربع سنوات خلت (حق التمثيليات البرلمانية على وجه الخصوص) ليفرض من جديد السلطة العسكرية.

وفي عام 1858م تم تغيير النظام الإداري القائم في الجزائر حسب مبدأ: الحكم من المركز والإدارة في تعيين المكان، وعلى هذا الأساس أنشئت وزارة الجزائر والاستيطان، وتم إزالة الحكومة التي كان يديرها الحاكم العام فيما توسعت سلطات القائمين على شؤون المحافظات.

وفي شهر أكتوبر من عام 1858م ظهرت إلى الوجود اللجان العامة الأولى واحدة بكل إقليم، أما أعضاء هذه اللجان العامة فكانت تختار من الشرفاء أو الأعيان وأصحاب الأراضي أو البلد ووجهاء الأوروبيين، ويعينون من طرف الإمبراطور ومن الوزارة الخاصة بالجزائر.

1860م الرجوع إلى نظام الحاكم العام مجدداً والنظام العسكري ثانية.

وزارة الجزائر لم تعمر كثيراً حيث تم إلغاءها في شهر نوفمبر من عام 1860م، وظهر من جديد منصب الحاكم العام الذي استعان في أداء

مهامه بلجنة استشارية وأصبح هو المتحكم بالقوات البرية والبحرية للجيش، ويقوم بـ «إعداد تقرير مباشرة للإمبراطـور عـن الوضـع السـياسي والإداري للـبلاد»، خـلال هـذه الفترة كل المصالح حولت من باريس إلى الجزائر.

وتعتبر تلك الفترة الزمنية سياسة الملكية العربية، تحت التعبير الشهير "لنابوليون الثالـث" (napoleon III) الـذي كتـب إلى الحـاكم العـام "مـاك مـاهون" (mac - mahon): «الجزائر مملكة عربية ومستعمرة فرنسية ومعسكر فرنسي».

يوجـد نـص قـانوني يعتـبر بمثابـة قـانون «سـيناتوس ــ كانسـولت» (senatus - consulte) لعام 1863، وهو يعلن شرعية ملكية القبائل للأراضي التي تقـوم باسـتغلالها بشتى أنواع الاستغلال؛ كما يقر إنشاء «الجماعة» والاعتراف بها من طـرف الإدارة، كـما أن هناك نفاً آخر من نفس الطراز والقيمة القانونية اتخـذ في عـام 1864 يـنص عـلى أن «الشعب الجزائري (indigene) له الحق في أن يشارك بنسبة ربع العدد عـلى الأقـل في تشـكيلة كـل اللجـان العامـة، وحتـى اليهـود يمكـنهم أن يكونـوا أعضـاء بهـذه اللجنـة العامة».

وبتاريخ 14 جويلية من عام 1965م، قررت فرنسا إعطاء صفة الفرنسي للجزائريين (indigene) لكنها سمحت لهم بالاحتفاظ بخصوصـيتهم كـ «مسـلمين»، أمـا المواطنـة الفرنسية فلن تمنح لهم إلا عن طريق التجنس والعدول عن هذه الخصوصية أو الصفة الأخيرة.

وبـالتوازي مـع هـذه الإجـراءات عـادت الأمـور ثانيـة إلى النظـام

العسكري، ففي عام 1864م اختفت مديرية الإدارة المدنية وأصبح محافظو الولايات الجزائرية جنرالات المقاطعات، فيما قلصت مساحات الأقاليم التي كانت تخضع لسلطتهم المباشرة، ورغم كل ذلك فإن إعادة هيكلة التنظيم البلدي التي تمت في ذلك الظرف الزمني وسعت كثيراً في مساحة تفاعل السلطات المدنية.

* * *

1870 = سياسة التبعية والارتباط

تلك اللجان التي أوفدت إلى الجزائر من أجل التحقيق في أثار مجاعـة عـام 1867، كلها اتفقت على المطالبة بإلغاء النظام العسكري، وهو نفس المطلب الذي كـان يصـبو إليه كذلك المعمرون على أرض الواقع، وغداة انهيار الإمبراطوريـة أصـبح التوجـه نحـو مركزية القرار وسياسية الاندماجية للإقليم من حتميـات السـاعة؛ حيـث أعطيـت مـن جديد الأفضلية للحكم المدني على الحكم العسكري.

فبمقتضى الأمر السابق صار الحاكم العام المـدني يخضـع لسـلطة ووصـاية وزيـر الداخلية فهو مجرد عون إداري، لذلك كان يجب على فرنسا أن تصدر نصوصـا وقـوانين خاصة من أجل منحه صلاحيات مستقلة.

كانت الميزانية تقدم من طـرف اللجنـة العليـا للحكومـة مـن أجـل النظـر فيهـا ، والوزارات هي وحدها التي لها الحق فيما بعد بتحديد كل تلك الاقتراحات.

تحت سلطة المحافظ ــ الذي كان يستعين في أداء مهامه بلجنـة عامـة منتخبـة ــــ كانت المحافظات الإقليمية الجزائرية الثلاث تخضع لنفس النظـام المعمـول بـه في فرنسـا؛ حيث كان هؤلاء الأعضاء ممثلين داخل البرلمان بنوابهم وأصبح لديهم سيناتور منـذ شـهر فبراير لعام 1875م، أما البلـديات التـي تملـك هـذه الصـفة، فكانـت تـديرها لجنـة بلديـة

منتخبة، في حين وضعت تلك التي تعرف بـ «البلديات المختلطة» تحت سلطة موظف مدني.

موازاة مع هذه الظروف تحولت «المكاتب العربية» إلى «مكاتب شؤون الجزائريين» بعد إعادة تنظيمها.

كذلك يجب الإشارة إلى أنه للمرة الأولى في حياة البلاد يقوم منتخبون مدنيون محليون من المواطنين بالمشاركة داخل «اللجنة الاستشارية للحكومة العامة للجزائر» وفي الوقت نفسه تم استبدال مؤسسات العدالة والأحوال المدنية لأصحاب الأرض والوطن (auctochtohs) بمؤسسات تخضع للتشريع الفرنسي واقتصرت سلطة القاضي التقليدية في البت في قضايا الأحوال الشخصية فقط.

وفي عام 1874م اتخذت عدة مراسيم بهدف تأسيس نظام «العدالة الخاصة بالجزائريين» والتحضير لحقوق واسعة في مجال الحق العام.

بينما عرفت سنة 1881م تطوراً كبيراً في تطبيق ما سمي بـ «سياسة التبعية والارتباط»؛ حيث إن المراسيم التي اتخذت في 16 أوت من السنة نفسها جعلت من معظم المصالح المدنية المتواجدة بأرض الجزائر تحت السلطة والوصاية المباشرة للوزارات المعنية، والتي تراقب عمل الحاكم العام، وذلك بمراقبة الإجراءات التي يتخذها، والأشغال التي يقوم بها، بينما صدر في عام 1884م قانون التنظيم البلدي ليطبق فقط على البلدية الجزائرية التي تتمتع بالمواصفات الكاملة، وعلى وجه الخصوص بالشطر المتعلق بتسيير ميزانية هذه الخلية الإقليمية.

الرجوع ثانية إلى لا مركزية القرار

هذا التطور عرف منعرجاً معاكساً تماماً مع نهاية القرن، وخاصة تحت تأثير "جول فيري" (jule feory) وقراره الشهير لعام 1892م؛ حيث إن الفكرة العامة التي كانت سائدة آنذاك هي أن الجزائر ليست فقط امتدادا جغرافيا بسيطا لفرنسا وإقليمها فيما وراء البحار، بل إن وضعها الجغرافي وخصوصية شعبها تمنح لها سيماء وملامح خاصة.

بتاريخ 31 ديسمبر 1896م تم إلغاء إجراءات الارتباط والتبعية للجزائر بفرنسا المقررة منذ عام 1881م، وفي يوم 23 أوت من عام 1898م توسعت مساحة الصلاحيات المخولة قانوناً للحاكم العام؛ بحيث أصبحت الحكومة والإدارة العليا للجزائر بيده، فيما وضع جنرالات المقاطعات تحت سلطته المباشرة فيما يخص إدارة الأقاليم وتسييرها، وتستثنى المصالح الخاصة بغير المسلمين كقطاع العدالة والعبادة والتربية العامة ووظائف الخزينة والجمارك.

في اليوم الذي تم فيه إلغاء إجراءات الارتباط، ظهر إلى الوجود نص قانوني آخر أنشئت بموجبه هيئة جديدة، وهي المندوبيات المالية التي تمثل لدى مصالح الحاكم العام كل الفئات المختلفة للمواطنين، الذين تؤخذ منهم الضرائب كفرنسيي الدرجة الأولى، ومن رعايا الدرجة

الثانية؛ حيث كانوا مصنفين إلى ثلاث درجات:

1 ـ المستوطنين.

2 ـ الخاضعين للضريبة من غير المستوطنين.

3 ـ المسلمين أصحاب البلد.

في الفترة نفسها أعيد تنظيم مهام اللجنة العليا المساعدة للحاكم العام؛ حيث أصبحت تضم أعضاء منتخبين من طرف المندوبيات المالية واللجان العامة، مع منع هؤلاء من الخوض أو العمل على تجسيد أي طموح سياسي.

* * *

1900 = ميثاق الجزائر.

غالباً ما كان يعتقد أن قانون 19 ديسمبر لعـام 1900م هـو ميثـاق الجزائـر إلى أن جاء عام 1947م بالنص الجديد الذي استحدث ليحل محله ويكون بديلاً عنه.

مفاتيح السلطة التنفيذية بالجزائر توجد بيد الحاكم العـام الـذي يشرف مبـاشرة على عمل المحافظين الإقليميين الثلاثة؛ حيث يكون هو الوحيد المسؤول أمام الحكومة؛ فيما يخص الإجراءات الضروريـة التـي يجـب اتخاذهـا في مجـال الـدفاع وحمايـة أمـن الجزائر، وهو الذي يشرف مباشرة على مراقبة وتقييم عمل المحافظين الثلاثة.

أصبحت الجزائر ـ إقليماً ـ ذات شخصية مدنية تتمتع باستقلالية مالية، وبالتالي لم تعد ميزانيتها جزءاً من ميزانية الدولة، أما فـيما يتعلـق بميزانيتهـا فإنهـا تـحضر مـن طرف مصالح الحاكم العام تحت مراقبة وزيـر الداخليـة، ثـم تقـدم ليصـوت عليهـا في جلسة علنية لجمعية المندوبيات المالية، قبل أن يتخذ في شأنها مرسـوم رئـاسي اعـتماداً على التقرير المقدم لهذا الغرض من طرف وزير الداخلية.

* * *

1944م = إلغاء النصوص والإجراءات الخاصة في حق المسلمين

أثناء فترة الحرب تم إقرار إصلاحات خاصة بالوضع القانوني للمسلمين، لتحل محل المراسيم المتخذة في عام 1874م؛ حيث إن مرسوم 7 مارس 1944م جاء ليؤكد أهداف مشروع بلوم فيولات (blum - violette) لعام 1937م.

هذه المراسيم تسمح للجزائريين بأن يحافظوا على وطنيتهم وقيمهم ودينهم ووضعهم كمسلمين:

ـ «المادة الأولى: فرنسيو الجزائر من أصول مسلمة لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات المفروضة على باقي الفرنسيين غير المسلمين».

ـ هم مؤهلون لتولي كل المناصب المدنية والعسكرية.

ـ المادة الثانية: يطبق القانون دون استثناء على الفرنسيين المسلمين، والفرنسيين غير المسلمين، وكل الإجراءات الخاصة المطبقة على الفرنسيين المسلمين تعتبر ملغاة.

يبقى الحق للفرنسيين المسلمين في أن يظلوا مرتبطين بقواعد الإسلام والعادات البربرية؛ في مجال الأحوال الشخصية إذا لم يرغبوا

في الخضوع للقانون والقضاء الفرنسيين.

ومنهم من أن يصبح تابعاً وخاضعاً - بمحض إرادته - للقضاء والقانون الفرنسي.

ـ المادة الثالثة: يمكن لباقي الفرنسيين المسلمين أن يحصلوا على الجنسية الفرنسية، وستجدد الجمعية العامة التأسيسية شروط وكيفيات الحصول على الجنسية الفرنسية بصفة عامة، وسيتم أيضاً الإعلان عن شروط الحصول على الجنسية الفرنسية بالنسبة لبعض المسلمين الذين ينتمون إلى جماعات معينة.

ـ حق تمثيل المواطنين مضمون عن طريق البرلمانيين المنتخبين داخل القائمتين المنتخبتين.

يقدر عدد المسلمين المتواجدين داخل الجمعيات العامة بنسبة خُمُسين $\frac{2}{5}$، وسيرفع في المستقبل.

* * *

1947م = الجمعية الجزائرية

إن دستور سنة 1946م لم يحدد النظام الانتخابي في الجزائر ولذلك كان يجب انتظار تاريخ 20 سبتمبر 1947م لكي يظهر قانون منظم لهذا المجال جاء نصه على هذا النحو:

«المادة الأولى: تمثل الجزائر مجموعة من المحافظات تتمتع بالحياة المدنية، والاستقلال المالي، والتنظيم الخاص» وهو ما يتكيف مع بعض الإجراءات الهامة لميثاق عام 1900م وخاصة تلك القوانين التي تجعل من الجزائر ممثلة حق عام.

المادة الثانية: «المساواة الفعلية بين كل المواطنين الفرنسيين» فيتمتعون ــ دون استثناء ــ بنفس الحقوق ويؤدون نفس الواجبات.

ــ الجديد هو أن «نساء المسلمين يتمتعن بحق التصويت».

ــ تقوم جمعية جزائرية مكونة من مائة وعشرين عضواً منتخباً عن طريق الاقتراع المباشر (على أساس: ستين عضواً من القائمة الأولى، وستين آخرين من القائمة الثانية) ــ بالتنسيق مع الحاكم العام الذي يمثل الحكومة والجمهورية ــ بتسيير المصالح الخاصة بالجزائر، من مهام هذه الجمعية: التصويت على الميزانية التي يتم الموافقة عليها بمرسوم وزاري مشترك بين وزارتي الداخلية والمالية.

ــ كما أن من مهام المجلس الحكومي السهر على تطبيق القرارات

المتخذة في هذا الشأن.

ــــ كل المصالح المدنية باستثناء المصالح المتعلقة بالعدالة والتربية الوطنية، يتم وضعها تحت سلطة الحاكم العام.

ــــ المحافظات والبلديات وحدها هي التي تملك صفة وعضوية الجماعات المحلية، وعليه فإن البلديات المختلطة قد تم إلغاؤها.

ــــ استقلالية العبادة بالنسبة للدين الإسلامي مضمونة ولها نفس درجة التقدير مثل الديانات الأخرى.

نحن نعلم جيداً أن بعض هذه الإجراءات المتعلقة بالوضع الخاص بالجزائريين كـ (تصويت المسلمين، وإلغاء البلديات المختلطة واستقلالية العبادة بالنسبة للمسلمين، وتعليم اللغة العربية على سبيل المثال) لم تكن محترمة بشكل كاف؛ فعند ما اندلعت ثورة نوفمبر 1954م كانت الحكومة لا تزال تقترح «التطبيق التدريجي» لنص قانونيّ عمره سبع سنوات.

* * *

التمرد[1]

بتاريخ أول نوفمبر من عام 1954م قامت مجموعة صغيرة من الحركة الوطنية - تنتمي إلى عدة توجهات- بإيقاد شرارة الثورة المسلحة من أجل نيل الاستقلال بلجوئها إلى سلسلة من العمليات المسلحة فسرت وقتها بأنها إعتداءات على الأوروبيين.

كان إعلان حزب جبهة التحرير الوطني يهدف إلى الاستقلال، واتخذت هذه الحركة واسعة النطاق كوسيلة لتحقيقه، غير أن الحكومات ومعظم الرأي العام كان يعتقد بأن «الجزائر فرنسية» ومن بين هؤلاء فرنسوى ميتيران (francois mitterraand) الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في حكومة منداس فرانس (mendes france) الذي سبق له وأن أكد هذا التصوّر أمام الجمعية العامة في اليوم الخامس من نوفمبر من نفس السنة، وهو اليوم الذي تم فيه حل حزب حركة الانتصار من أجل الحرية والديمقراطية (mtld) من طرف مجلس الوزراء، ووضع عدد كبير من مناضليه داخل الزنزانات بالجزائر وفرنسا خلال شهري نوفمبر وديسمبر من السنة نفسها.

فرغم الانتشار السريع لحركة التمرد[2] بأعالي الأوراس وبلاد

---

(1) بل هي ثورة مباركة، وليست تمرداً.

(2) بل هي ثورة مباركة، وليست تمرداً.

القبائل كانت فرنسا لا تزال تعتقد أنها تستطيع القضاء على هؤلاء «المتمردين»[1] باعتمادها على أساليب القمع العسكرية الكلاسيكي ولتحقيق هذا الهدف قامت فرنسا بتعزيز قواتها الأمنية، وكتائبها المظلية المتواجدة بالجزائر.

التوسانت الحمراء (la Toussaint rouje)[2]

كان الجو لطيفاً جداً بالجزائر في أمسية يوم 31 أكتوبر من عام 1954.

وكان بمكتب الحاكم العام رجل يراقب الأوضاع وهو: جون فوجور (jean voujour) الذي تقع على عاتقه المسؤولية الضخمة المتعلقة بالأمن، وقد كان في حيرة من أمره، وهو يحدق النظر في أسطوانة مصنوعة من المعدن، وكمية كلور البوتاس ومجموعة من الفتائل، كانت هذه المواد تستعمل في صناعة القنابل التقليدية.

هذه المواد والآلات الحربية جاء بها في صبيحة نفس اليوم محافظ شرطة قادماً من مدينة وهران.

هذه الآلة تعرف عليها السيد فوجور عن طريق تقارير الشرطة: إنها صنعت بالجزائر وذلك ما زاد في حيرته، وبما أن نفس الآلة عثر عليها على بعد أربع مائة كيلومتر من العاصمة فهذا ما يدل على أن هناك شيئا ما يخطط له بشكل واسع وطريقة مدروسة.

(1) بل هم المجاهدون في سبيل الله.
(2) دانيال جونكة (denial junqua) في 2 نوفمبر عام 1974م.

كانت الساعة تشير إلى الحادية عشر مساء عند ما قرر الموظف السامي مغادرة منزله وبعد ذلك بساعة فقط اندلعت الثورة على يد جماعة من الثوار، كانت بداية لمقاومة طويلة دامت ثمانية سنوات كاملة.

وعلى بعد حوالي أربعين كيلومتراً من هذا المكان كان الرقيب أوعمران ـــ أحد مسؤولي الثورة الذي يعلم جيداً أن الإمكانات التي يمتلكها المجاهدون قليلة جداً ـــ يحضر للهجوم -في الليلة نفسها - على مخزن الأسلحة في ثكنة بوفاريك، وكذلك فعل فدائي آخر بمدينة البليدة، وفي كلتا الحالتين استطاع الثور أن يتحصلوا على تواطؤ أفراد تابعين للجهة المضادة.

لكن تسرع الجماعات المكلّفة بالتحضير والسهر على تيسير هروبهم بعد تنفيذ العمليتين ضيع الفرصة؛ حيث انفجرت تلك القنابل قبل منتصف الليل بدقائق فقط، وكان يفترض لها أن تنفجر على الساعة الثانية صباحاً، وعندما انفجرت دمرت كل ما كان موجوداً بمخازن تعاونية بوفاريك، والمخازن التابعة لشركة سيلوماف؛ أين كان يوجد مخزن الحلفاء.

وفي هذه اللحظات حصل الإنذار بالخطر فهاجم أوعمران المكان لكنه لم يستطع أن يستولي على الأسلحة المتواجدة بمقر الحراسة، وفي كما لم يفلح هجوم البليدة وصعب الهروب على الذين قاموا بهذه العملية بعد التدخل السريع للجنود الفرنسيين، فوقع اشتباك خلف عدداً

من القتلى في صفوف المتمردين[1].

تحصل الثوار خلال هذا الهجوم على بعض الأسلحة وكانت الخسائر المادية كبيرة جداً، هذه العملية وإن لم تحقق النتائج المرجوة منها إلا أنها كانت إيجابية لمدبرها.

أما في مدينة الجزائر فقد وضعت القنابل عند باب مبنى الإذاعة وداخل مصنع الغاز، وقرب براميل النفط، وداخل محيط الميناء لتحدث الهرج والاضطراب.

وبالشمال القسنطيني شهدت ثكنة الدرك - زيرود يوسف- هجومات وطلقات نارية استهدفت مقراتها وأفرادها، لكن هذه الهجمات بقيت محدودة جداً.

وبالغرب الجزائري، استهدفت الهجمات مزرعتين لمستعمرين فرنسيين، وفرقة الدرك لمدينة سيدي علي (cassaigne) التي قصفت بالرصاص، وهناك معمر فرنسي يدعى لوران فرنسوى أصيب بطلقات نارية على مستوى الرأس، مما استدعى طلب الإسعاف.

لم يتوقف عند هذا الحد الأمر ، بل دُمرت مولدات كهربائية، واقتُعلت أعمدة كهربائية من جذورها، وخرّبت خيوط هاتفية أواقتلعت.

قام المحافظ لامبار فوراً بهجمات معاكسة، وقرر إعلان حالة الطوارئ، وأعطى الأوامر للجنود وأفراد الشرطة بأن يطلقوا الرصاص على كل شخص يرفض الامتثال للطلقات التحذيرية، وفي الصباح

---

(1) بل هم المجاهدون.

الباكر كانت الحصيلة: قتل ثمانية جزائريين منهم ستة كانوا يحملون أسلحة كما وجد من بينهم أحد مسؤولي المنطقة.

أما بمنطقة القبائل: فالحصيلة اقتصرت على ضحية واحدة كان متعاونا مع فرنسا أو ما يسمى بـ «الحركي» لكن الخسائر المادية كانت كبيرة جداً؛ كما أن عدة جهات شهدت أحداثاً مماثلة أُحرقت على إثرها مخازن للتبغ والفرنان (liege) بالإضافة إلى شن هجمات على مقرات الدرك.

كان الوضع أكثر خطورة بمنطقة الأوراس وجبالها الشامخة وعرة المسالك التي تمتد حتى الجنوب القسنطيني، وكان فيها مصطفى بن بوالعيد البطل الذي يصعب النيل منه.

كان له في المقاومة أعوان كثيرون ومدربون، كما كان يستفيد من دعم قطاع الطرق الذين كانوا يسكنون تلك الجبال أو يتوافدون هروباً من قمع الحكومة الفرنسية.

وفي خنشلة كان الفريق المحلي قد لعب مقابلة في كرة القدم، وبعد مغادرة اللاعبين غرف تبديل الملابس توجهوا نحو حمام الصالحين ـ الذي تعود نشأته إلى العهد الروماني، وكان يبعد بضعة كيلومترات عن مدينة خنشلة ـ وارتدوا ملابسهم العسكرية التي كانت مخبأة مع الأسلحة تحت أكوام من الحجارة؛ استعداداً للقيام بهجوم ليلي على المدينة، وأثناء العملية قصف المولد الكهربائي للمدينة، واقتحم مقر الشرطة؛ حيث انتزع سلاح ثلاثة من أعوان الأمن الذين كانوا يحرسون مقر الشرطة، وحضر الملازم دارنو إلى المكان عندما

سمع صوت القصف والطلقات النارية.

وبباتنة أصيب اثنان من كتيبة الجنود الفرنسيين وهما بيار أودي وأوجين كوهي (Pierre audit et eujene) بجروح بليغة أدت إلى وفاتهما وهما يقومان بحراسة المكان المسمى بالكتيبة التاسعة للصيادين الإفريقيين.

أما ببسكرة: فقد تم مهاجمة مقر الشرطة ومقر الدرك لقرية التكوت، وهي آخر تجمع سكاني يقع على جانب الطريق المؤدي إلى مدخل واد تيغانيمين، وهناك عرف عشرة دركيين وأربعة نساء وخمسة أطفال الجحيم قبل أن يخلى سبيلهم.

المدينة الصغيرة «آريس» والتي تتوسط جبال الأوراس وقعت تحت حصار من طرف مجموعتين من المتمردين عزلوها عدة ساعات عن بقية العالم.

هذا عرض للحصيلة الأولية للعمليات المسلحة التي شهدتها مناطق عديدة من القطر الجزائري، والتي رفعت في تقرير مفصل إلى المسؤولين وبالخصوص إلى الحاكم العام روجي ليونارد (roger leonard).

خلال الساعات الأولى لصبيحة يوم أول نوفمبر كانت الاشتباكات مازال متواصلة بالأوراس بين القوت النظامية والمتمردين الذين حاولوا اقتحام مقرات الأمن بحثاً عن الأسلحة، خيوط الكارثة التي حلت بالبلاد كانت لا تزال غامضة.

كانت الساعة تشير إلى السابعة صباحاً لما نصب رجال بن بولعيد

كميناً على بعد ثمانية عشر كيلومتراً من آريس على حافة الطريق التي تربطها بمدينة بسكرة؛ حيث أوقفوا حافلة كانت تقل مسافرين؛ معظمهم فلاحون، وكان بينهم رجل مسلم من أعيان المدينة يدعى حاج صادوق وهو قايد أمشونش البلدية المجاورة بالإضافة إلى زوجين يعملان معلمين وهما غي مونتروت (Guy monnerot) وزوجته اللذين تم تعيينهما بمدرسة ابتدائية معزولة بتفلفل (tiffelfel) بعدما وصلا إلى الجزائر بأيام فقط، قادمين إليها من فرنسا، فأنزل الثلاثة من الحافلة، وفجأة وجهت طلقات مسدس رشاش صوب هؤلاء الأشخاص الثلاثة حيث قتل على الفور القائد حاج صادوق، ولقي المعلم الفرنسي حتفه بعد صراع مع الموت لساعات طويلة إثر إصابته بجروح بليغة، وأما زوجته فقد تم إنقاذها من الموت بأعجوبة بعد علاج طويل المدى.

ما يلفت النظر للوهلة الأولى في عمليات المتمردين هو قوة انسجامها إلى جانب امتدادها إلى كل القطر الجزائري، وفي اليوم نفسه قامت إذاعة القاهرة ببث خبر تلك الهجمات بإعطائها تفاصيل دقيقة عن الخسائر المادية والبشرية التي عرفتها البلاد، حينها أيقن معظم المسؤولين الموجودين بالجزائر أو بباريس بأن العملية تم التخطيط لها من الأراضي المصرية، ولم تفارق تلك القناعة تصوراتهم طول مدة الحرب.

منذ أيام قليلة فقط تفطنت السلطات المحلية إلى حدوث مثل هذه العمليات الفوضوية، حيث إنه منذ تاريخ 17 أكتوبر قامت القيادة بتجنيد بعض الوحدات المتواجدة محلياً ضد مجموعات الفلاقة (fellagans) الذين كانوا يتواجدون بالحدود الجزائرية التونسية شرق مدينة سوق أهراس.

وفي 27 أكتوبر تسلم الجنرال شيريار (cherriere) القيادة

العسكرية العامة في الجزائر من الحاكم العام من أجل إقرار الأمن بالمنطقة، وبعث رسالة إلى جاك شوفاليي (ja chevallier) رئيس بلدية الجزائر وأمين الدولة للحرب، عبر فيها عن تخوفه من الوضع القائم، وطلب دعماً قوياً لمواجهة الأحداث؛ حيث تم وضع فرقة المروحيات رقم 25 في حالة طوارئ تمهيداً للقيام بهجماتها في كل لحظة وبسرعة فائقة.

أما بالنسبة لحكومة منداس فرانس (mendes france) التي تم تنصيبها في 18 جوان من عام 1954م فإن الجزائر لم تعد من أولويات قضاياها؛ لأن ديان بيان فو (dien bieen phu) قد سقطت في 8 ماي، وكان يجب عليها الخروج من مأزق الهند الصينية.

كان الفلاقة يتواجدون ببعض المناطق التونسية، كما اقتحم الإرهاب بعض المدن منها.

أما بالمغرب الأقصى: فإن الإطاحة بمحمد الخامس العام الماضي من طرف حكومة لانيال (laniel) لم يؤد إلى النتائج المنتظرة، ولهذه الظروف بالذات نفهم لماذا صنفت القضية الجزائرية في الدرجة الثانية من اهتمامات فرنسا الرسمية؛ حيث إنها لم تكن محل نسيان أو تجاهل من طرف الرسميين؛ إذ قام فرنسوى ميتران (fraçois mitterrand) وزير الداخلية بزيارة إلى الجزائر في الفترة ما بين 16 و 23 أكتوبر كانت تعتبر طويلة نوعاً ما، أظهر خلالها بعض النوايا الحسنة والكريمة تجاه الشعب الجزائري بإعلانه عن بعض الإجراءات الاجتماعية والإدارية منحت المسلمين المساواة في الحقوق والواجبات مع الأوروبيين.

من اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

نشأت اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRVA) - التي كانت وراء اندلاع الثورة المسلحة – في مارس 1954م بالجزائر العاصمة بإدارة تسعة أعضاء قدامى للمنظمة الخاصة (OS) المنبثقة عن حركة انتصار الحريات والديمقراطية (MTLD) والتي كان يترأسها مصالي الحاج، هذه الشخصيات التسع أصبحت كلها هي «القيادات التاريخية للثورة الجزائرية» ويتعلق الأمر على وجه التحديد بـ: «بن بو العيد» و«ديدوش» مراد و«العربي بن مهيدي» -الذين استشهدوا في ميدان الشرف- و«محمد بوضياف»، و«رابح بيطاط»، و«كريم بلقاسم» الذين كانوا يقيمون بالجزائر و«محمد خيدر»، و«حسين أحمد»، و«أحمد بن بلة» الذين كانوا يعيشون في المنفى بالقاهرة.

قامت اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) بعد مرور فترة أربعة أشهر على نشأتها بتأسيس تنظيم عسكري على أرض الميدان قام بدوره بتقسيم التراب الجزائري إلى ست ولايات تاريخية:

وفي تاريخ 10 أكتوبر وبعد حصولها على دعم من طرف العقيد عبد الناصر بالقاهرة قررت الحركة إشعال الثورة بداية من أول نوفمبر 1954 كان هذا القرار قد اتخذ رغم المحاولة التي قام بها أحد المركزيين - وهو منشق عن حزب حركة انتصار الحريات والديمقراطية (MTLD) - لإقناع أعضاء اللجنة الثورية بإرجاء إعلان الثورة المسلحة لأنه كان غير متأكد من نجاحها.

وفي أوت 1956م أثناء انعقاد مؤتمر الصومام تم إنشاء ركيزتي الثورة وهما:

اللجنة الوطنية للثورة الجزائرية (CVRA) التي كانت تضم ثلاثة وأربعين عضواً هي المكلفة بتحديد السياسة العامة للجبهة ولجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) التي كانت تضم خمسة أعضاء، وهي مكلفة بتطبيق القرارات المتخذة من طرف اللجنة الأولى.

بعد مضي عام واحد على هذا التاريخ قرر قادة جبهة التحرير الوطني (FLN) خلال اجتماع أقيم بالقاهرة توسيع المشاركة داخل هاتين الهيئتين التنظيميتين؛ حيث انخرط بالهيئة الأولى (CNRA) عشرون عضواً جديداً، وأدمج داخل التنظيم الثاني (CCE) عشرة أعضاء جددا من بينهم فرحات عباس.

في شهر سبتمبر من عام 1956م تكونت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من رحم لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) بصفتها المسؤولة أمام اللجنة الوطنية للثورة الجزائرية (CNRA) حيث قامت هذه الأخيرة بتعديل قائمة أعضائها في مناسبتين.

أما الحدث الجوهري الذي أسفرت عنه هذه التغييرات فهو استبدال فرحات عباس بابن يوسف على رأس الحكومة المؤقتة كون هذا الأخير كان أحد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) الأولى، ووزير الشؤون الاجتماعية للحكومة المؤقتة منذ تأسيسها.

إن الرئيس الجديد قد تخلى عن كل المهام الوزارية منذ التغيير الأول؛ حيث كان مكلفاً بمهام أخرى قادته إلى كل من أمريكا اللاتينية وبلدان أوروبا الشرقية.

يجب أن نوضح أن المندوبين لهذه الحكومة المؤقتة المعدلة هم الذين شاركوا في ندوات الروس (ROUSSE) ثم إفيان (EVIAN) بفرنسا.

ما لا يمكن جحده أن تعيين منداس فرانس بعث نوعاً من الأمل في صفوف طائفة السكان العرب.

«هل كانت سياسة الحكومة التي صعدت إلى سدة الحكم آنذاك قد سهلت أم أبطأت من حركتهم؟!»

كان ذلك السؤال الذي طرح على محمد بوضياف أحد «القادة التاريخيين» للثورة.

وكان جوابه: «من دون شك عطّلتنا، لكن كثير من المناضلين أفادونا بأن الحل السلمي أصبح اليوم ممكناً جداً لكن من جانبنا: كان اعتقادنا أنها مجرد أوهام عميقة، لكن الشعور بذلك كان حقاً موجود».

بالنسبة للذين قرروا حمل السلاح، هذا الحاجز لم يكن في حقيقة الأمر هو الأهم؛ لأنهم كانوا يواجهون صعوبات أخرى قبل الشروع في

العمل وتحقيق تلك «التوسانت الحمراء» (la toossaint rouge)

في شهر مارس من عام 1954م قرر بعض المناضلين الأقوياء ـ الذين كانوا أعضاء بداخل المنظمة السرية التي تأسست في عام 1946م وتم القضاء عليها من طرف الشرطة خلال سنة 1950م ـ أن يتجمعوا تحت لواء موحد.

إن المنظمة السرية (os) قد أنشئت تحت مظلة حزب ساسي وهو حزب حركة انتصار الحريات والديمقراطية (MTLD) الذي أسسه الزعيم مصالي الحاج، زعيم الوطنية.

كانت هذه الحركة تجمع تحت لوائها وداخل صفوفها نحو أربعة آلاف وخمس مائة عضو، لكنها لم تشرع بعد في عملها الميداني لأن رئيسها أحمد بن بلة كان يعيش في المنفى بالقاهرة.

في بداية عام 1954م لم يبق إلا حزب حركة الانتصار للحريات والديمقراطية (MTLD)، لكنه عرف انشقاقاً داخل صفوفه حيث ظهر المصاليون من جهة، والمركزيون من جهة أخرى، وهم في تناحر وتطاحن مستمر.

إن المركزيين سموا بهذا الاسم لأنهم كانوا يشكلون الأغلبية داخل اللجنة المركزية للحزب، وكانوا مناهضين لزعامة الشخصية التي كان يتميز بها القائد الكبير مصالي الحاج.

ومن أجل إنهاء هذه الخلافات والخصومات وإعادة الروح للحزب والمقاومة.. أقدم بعض قدماء المنظمة السرية على إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) هؤلاء الأعضاء القدامى كان عددهم في

البداية لا يتجاوز الخمسة أفراد، وهم على وجه الخصوص: محمد بوضياف، ومصطفى بن بولعيد، والعربي بن مهيدي، ورابح بيطاط، وديدوش مراد، قبل أن تنضم إليهم بسرعة القيادة التمثيلية لحزب حركة انتصار الحريات والديمقراطية المتواجدة بالقاهرة، والمتكونة من أحمد بن بلة، وحسين أيت أحمد، ومحمد خيذر، قبل أن يلتحق بمشروعهم كريم بلقاسم الذي كان يناضل بجبال القبائل منذ سنة 1947.

هذه الشخصيات التسعة هي التي فجرت الثورة الجزائرية بعد أن أخفقوا في لم شمل الفرقاء المتصارعين داخل حزب حركة انتصار الحريات والديمقراطية (MTLD).

وفي شهر جويلية من نفس السنة عقد المصاليون مؤتمرهم بهورتو (HORTU) ببلجيكا بينما عقد مؤتمر المركزيين بالجزائر العاصمة، ومنذ ذلك التاريخ حصل الانشقاق الفعلي.

بتاريخ 10 أكتوبر قرر الأعضاء الستة المتواجدون بالجزائر خوض المقاومة المسلحة ــ وهم في خلاف مع لجنتهم التي لم يسعفها الحظ في لم شمل الحركة الوطنية ــ بإقدامهم على إنشاء منظمتين منفصلتين عن بعضهما:

الأولى: سياسية، وسميت: بحزب جبهة التحرير الوطني (FLN).

والثانية: عسكرية وعرفت بما يسمى: جيش التحرير الوطني (ALN).

تقرر أن يكون تاريخ اندلاع الثورة يوم الإثنين الفاتح من نوفمبر 1954م فيما كلف كل من: محمد بوضياف وديدوش مراد بتحرير

الإعلان الذي سطر الأهداف والإمكانات لهذه الحركة الجديدة.

شهران فقط قبل هذا التاريخ كانت مجموعة «الستة» قد توزعت على «المناطق» و «الولايات» التي أسست لهذا الغرض، فيما عين محمد بوضياف بصفته مسؤول التنسيق والتعاون مع القاهرة رئيساً لها.

وفي تاريخ 25 أكتوبر سافر محمد بوضياف إلى القاهرة مصحوباً بقائمة الهجمات التي تقرر تنفيذها، وهي التحركات التي لم تتفطن لها السلطات الفرنسية؛ لأن اللجنة الثورة للوحدة والعمل (CRUA) تعودت منذ أشهر طويلة على العمل في جو من السرية التامة، وكرد فعل على ذلك قامت الشرطة والجيش في صباح أول نوفمبر بضرب وقتل كل من صادفته في طريقها بسبب جهلها التام بذلك التنظيم السري الذي فجر الثورة، حتى طال القمع والضرب في بداية الأمر مناضلي حزب حركة الانتصار من أجل الحريات والديمقراطية (MTLD) بجناحيها المصالي والمركزي، رغم رفضها الخوض في المقاومة المسلحة؛ كما هو معلوم عند الجميع.

* * *

القادة التاريخيون لجبهة التحرير الوطني (FLN)[1]

كان كل مؤسسي حزب جبهة التحرير الوطني - الذين فجروا المقاومة المسلحة لأول نوفمبر 1954م - أعضاء قداماء في صفوف حزب الشعب الجزائري الذي أسسه مصالي الحاج، وكلهم شاركوا في المنظمة الخاصة -التي تأسست عام 1947م - الذراع المسلح لـ (PPA -MTLD)، باستثناء كريم بلقاسم الذي كان يقاوم الاحتلال بجبال القبائل (البربر)، وكانوا مطاردين من طرف الشرطة الفرنسية، وقد استطاع ثلاثة منهم، وهم: حسين أيت أحمد - المولود سنة 1924م- وأحمد بن بلة - المولود في عام 1919م- ومحمد خيذر - الذي ولد في سنة 1912م- استطاعوا كلهم أن يفروا إلى القاهرة بين سنتي 1951 و1952م، أما الخمسة الباقون فما كان عليهم إلا أن يدخلوا في الحركة السرية، وهم على التوالي: مصطفى بن بوالعيد -المولود في عام 1917م- والعربي بن مهيدي -المولود في سنة 1923م- ورابح بيطاط -الذي جاء إلى الحياة في عام 1926م- ومحمد بوضياف -الذي ولد في عام 1919م- وأخيراً ديدوش مراد- المولود سنة 1922- ليؤسسوا سنة 1954م اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA).

---

(1) باتريك إيفنوا، في باريس من عام 1989م.

وانضمام القادة الثلاثة المنفيون في القاهرة وكريم بلقاسم إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) هو الذي ساعد على تأسيس جبهة التحرير الوطني (FLN)، وبعد قيادة هؤلاء الأبطال للثورة مدة سنتين استشهد بعضهم وألقي القبض على البعض الآخر، وذلك حسب الترتيب الزمني الآتي:

ديدوش مراد: استشهد في اشتباك مسلح في شهر جانفي من عام 1955م.

مصطفى بن بوالعيد: استشهد في مارس من عام 1956م.

العربي بن مهيدي: استشهد في شهر مارس سنة 1957م خلال معركة الجزائر.

أما رابح بيطاط: فقد ألقي عليه القبض في شهر مارس من عام 1955م، أما رفاقه: حسين أيت أحمد، وأحمد بن بلة، ومحمد خيدر، فقد ألقي عليهم القبض بعد تحويل الطائرة التي كانت تقلهم إلى تونس من طرف الجيش الفرنسي بتاريخ 22 أكتوبر 1956م ولم تطلق سراحهم إلا في عام 1962م، ولم ينج من قبضة العدو إلا كريم بلقاسم الذي بقي حراً طليقاً وهو يقود الثورة بجبال منطقة القبائل الكبرى إلى غاية 1956م حيث أسندت له مهام سياسية كبرى كعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) ثم عضواً بالحكومة المؤقتة قبل أن يعين كمفاوض بإفيان.

بعد استقلال الجزائر تقلد رابح بيطاط عدة مناصب في الدولة، وهو الذي يشغل الآن منصب رئيس المجلس الشعبي الوطني، أما أحمد بن بلة: أطاح به بومدين بانقلاب عسكري بتاريخ 19 جوان 1965م، ثم

اعتقل ولم يطلق سراحه إلا في عام 1980م، وهو اليوم يعيش في المنفى.

أما فيما يخص أيت أحمد وبوضياف اللذين عارضا بن بلة ثم بومدين فقد بقيا في المنفى.

أما محمد خيضر وكريم بلقاسم اللذين ابتعدا عن السياسة، فقد قتلا على الأرجح على يد أعوان أفراد الأمن العسكري الجزائري، حدث ذلك في عام 1967م بمدريد: بالنسبة للأول، وفي مدينة دوسالورف عام 1970م بالنسبة للثاني.

تمرد القبائل[1]

في بداية عام 1955م ورغم القمع والتمرد الذي امتد إلى الشرق الجزائري قام أندري لفوف (Andre lefeuf) المبعوث الخاص لجريدة لومند (Le monde) بزيارة خاصة إلى منطقة القبائل الكبرى ووافانا بهذا التحقيق؛ حيث استخلص أن منطقة القبائل الكبرى الواقعة بإقليم الجزائر تعتبر عالماً مختلفاً عن غيره، فمن مجموع 373457 هكتار من التضاريس الصعبة تقيم مجموعة من السكان يصل عددهم إلى أكثر من 660.000 نسمة منهم حوالي 8000 غير مسلم.

وصلت الكثافة السكانية إلى معدل 150 ساكن في الكيلومتر المربع وأحياناً إلى 246 ساكن بنفس المساحة، فهي إذن نسبة مرتفعة جداً، وهم

(1) أندري لفوف في 21 و22 و23 جانفي 1955م، توفي أندري لفوف في يوم 20 أوت 1955م إثر تغطية إعلامية لاشتباك مسلح بالمغرب الأقصى.

من أصول بربرية، استطاع هؤلاء السكان (القبائل) أن يحافظوا على خصوصياتهم اللغوية والدينية وعاداتهم وتقاليدهم القديمة.

وقد رفض القرطاجيون والرومان والعرب العيش فوق هذه التضاريس الصعبة والفقيرة؛ حيث كانوا يواجهون مناخاً قاسياً جداً لا يسكنه إلا بدويون جبليون يتمسكون بكل شراسة بحريتهم.

إن الحياة في هذه المناطق صعبة جداً بسبب وعورة الأرض، وقلة المنتوج الأساسي من المواد الغذائية، مثل: الشعير، والتين، والزيتون... وغيرها من المواد التي كانت ولا تزال تشكل أهم الثروات الموجودة بالمنطقة.

لقد قبل القبائل الإسلام ديناً لهم، لكن ظهرا «البدعة» و«الانحراف» بسرعة فائقة مع ظهور السلالات الحاكمة الملكية المتطرفية التي حاربها العلماء بإنشاء مدارس قرآنية إصلاحية وهي لا تزال إلى يومنا هذا تقود هذه المعركة الدينية.

إنها لمن المفارقات والتناقضات أن تكون هذه المنطقة من القطر الجزائري هي الأولى ـ بعد الاحتلال ـ التي تنسجم داخل المنهج التطوري الذي فرضته الحكومة؛ حيث وجدت الجمهورية القديمة ـ القبائلية و«الجماعة» الخاصة المشهورة ـ مكانها الطبيعي داخل هياكل ومؤسسات البلدية، هذه النواة للهيئات التي كانت تتمتع بالشخصية القانونية مع أنها لم يعترف بها من طرف سلطة البلديات المختلطة أصبحت تنمو بسرعة، فعلى سبيل المثال: بلدية (فورناسيونال) (FOR NATIONAL) (عين الحمام حالياً)، تحتوي على ثلاثة وثمانين خلية.

أما جرجرة فكان يتواجد بها ثلاثة وعشرون مقابل ثمانية دواوير.

والسبارو العليا إحدى عشر مقابل سبعة دواوير.

شهدت هذه «المنطقة القبائلية الضيقة» تطور حياة سياسية مكثفة باعتمادها على عادات وتقاليد قديمة جداً.

إن عملية بناء المدارس ـ التي شرع فيها منذ الاحتلال وبوتيرة سريعة جداً إلى جانب وجود جزائريين من هذه المنطقة بورشات العمل والمصانع الموجودة بفرنسا التي كانت تستخدم ما لا يقل عن ستين ألف عامل جزائري ثم يعودون بشكل منتظم ودوري إلى بلدهم ـ ساعد كثيراً على دفع عجلة التنمية بهذه الجهة من التراب الجزائري.

لكن وجود «المقاومة بالجبال القبائلية» ـ التي لا تقل طموحاً عما يجري بسائر الجزائر كونها تريد أن تبرهن على قوتها وتنظيمها ـ يمكنها أن تظهر لنا في هذه الأحوال تلك المفارقة الثانية لما تحمله من تناقضات، فعشية الهجوم على قباضة البريد لبلدية تيزي نجمعة (TIZI NDJEMAA) كان قد تخوف منه أحد الموظفين بإحدى البلديات المختلطة لمنطقة القبائل الكبرى، وهو من أصول جزائرية قديمة، ومكث بـ «البلد» ما لا يقل عن ستة وعشرين عاماً من عمره، إنه مولع بمنصبه، ورغم أنه يقضي وقتاً طويلاً وراء مكتبه رغم إرادته، فإنه لا يزال في اتصال دائم مع مواطني البلدية.

كمدخل لمحادثتنا كان قد صرح لي: «لن أقلل من خطورة الوضع إني اليوم إذا أردت أن أحصي عدد مواطني هذه البلدية -الذين يمكن بأن يحوزوا على ثقتي - فإن هذا العدد لا يعدو أن يكون عشرة بالمائة من حجمهم الإجمالي إلى جانب هذه المجموعة القليلة من الأوفياء يجب أن نقدر هؤلاء الذين يتصرفون بحذر إلى مستوى 80% من مجموع السكان؛ حيث يترقب الجميعُ الأوضاعَ قبل أن يميلوا إلى جهة أو أخرى؛ خوفاً من المغامرة بأنفسهم أو المساندة العلنية، حتى يتبين

لهم اتجاه الرياح المواتية والمساعدة في تقرير وجهتهم أما الباقي...».

تهربا من السؤال واصل يقول: «عندما كان يحدث اعتداء ما على أحد المراكز التابعة للبلدية يتوجه في اليوم الموالي رئيس الجماعة وبعض أفرادها إلى مقر البلدية المختلطة لإعلان ولائهم الذي لا ينفعني في شيء؛ لأنني لم أكن في حاجة له ولكنني عند ما أشرع في استجوابهم عن ظروف الحادث ونشأته، أو عن الوجود المحتمل لأشخاص غرباء عن الدوار أياماً قليلة فقط قبل وقوع الكارثة، أو أطلب منهم الإفصاح عن شكوكهم حول أشخاص معينين عندها فقط أرى وجوههم تكفهر، وتتبدل ألوانهم، إنهم كعادتهم لم يروا شيئاً ولم يسمعوا أي صوت ولم يتحسروا على هذه الأحداث الأليمة، يجب أن يعلم الجميع أن في مثل هذه المناطق والقرى ـــ حيث يقع الاحتكاك الدائم بين السكان ـــ كل العيون والآذان على دراية كاملة بما يجري في عين المكان بسرعة البرق فكيف لا يلفت انتباه السكان حضور هؤلاء المقاومين؟.

من جهة ثانية ونظراً لظروف الحياة الشاقة التي يعيشها هؤلاء الخارجون عن القانون الذين تتم مطارتهم عبر الجبال الوعرة من طرف الشرطة، ويعانون البرد والجوع لا يمكن أن يقنعنا أحد بأنهم يقاومون دون وصول مساعدات وإعانات مواطني الدواوير الذين يرحبون بهم ويشاركونهم أعمالهم!».

كان ذلك اليوم يوم تسوق بقرية أربعاء الواسيف (Arbaâ de ouacifs) - وهي دوار يقع بأعماق واد صغير في سفح جبل جرجرة العظيم؛ حيث يوجد مكان واسع وبركة ملأتها الأمطار لتجعلها موحلة

- حيث يتزاحم الباعة والزبائن، فهذا يعرض لحم غـنم أو بقـر، وقـد شرع في تقسـيمه منذ قليل، وذاك يبيع أكواماً من اليوسوفيه والبرتقال، وآخر يصنع أهرامـاً مـن الـخضر، أما تجار الأقمشة فقد قاموا بفتح حزمهم القطنية متعددة الأولوان لينـشروا محتواهـا على حمالات الملابس القروية، بين الفينة والأخرى يسمع صوت همهمة تتخلله نداءات من حناجر ذلك الجمع الغفير، وفجأة يدوي في السماء صوت حاد يغطي كل الأصوات، قوته غير منتظرة شدت انتباه الجميع ليتوقفوا عن العمل وينصتوا، حينئذ ارتفع صوت شبيه بأصوات الضاحية الباريسية التي من الصـعب تقليـدها: «اطلبـوا جريـدة آلجـي ريبو بليكان (Alger republicain)» تقدمنا قليلاً من مصـدر الصـوت فـإذ هـما شـابان قبائليان يضعان قبعتين وسط جمع غفير يرتدون بـرانيس مـن صـوف بيضـاء يعرضـان على مواطنيهم الجريدة الشيوعية لمدينة الجزائر.

اكتفى القائد المتقدم في السن الذي كان يرافقنا بهز كتفيه، لكن بعد وقت قصير، وبينما كنا نسير في طريقنا بين أشجار تتوسـط بينهـا وبـين الـواد المجـاور لهـا، قـال لنـا أحدهم: «هذه حالنا التي وصلنا إليها اليوم، وما يؤسفني كثيراً هو أن بعض المسـؤولين لا يزالون يظنون أن الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية ستقضي على المرض الحالي الذي ينخر البلاد.

أنا متيقن أن الإصلاحات السياسية العميقة هي التي تشكل الحل الوحيد لهذه الوضـعية، وأنا أقوم بهذه المهام منذ أكثر من عشريـن عامـاً كنـت دائمـاً أحـاول أن أكـون عـادلاً في قـراراتي وأخدم مصلحة الجميع بهذا الدوار[1]، أما اليـوم فأعتقـد أن هـذا العهـد قـد ولى؛ لأن كثـيراً مـن

---

(1) أي: القرية.

المظالم قد حدثت...».

نعم كثير من الظلم... هذه الكلمات تكررت كثيراً خلال عملية التحقيق كسبب فرض نفسه فكرياً على قناعاتهم.

إلى جانب هذه المراكز البلدية التي تحترم فيها قوانين الديمقراطية ــ على الأقل على الأوراق ــ الإدارة العليا وقادتها من الآغات والبش آغات كانوا لا يزالون يهيمنون على مناطق كثيرة من القبائل الكبرى إلى درجة أنه كان يخيل لنا أنه لم يوجد نظام قد حشد معارضوه ضده كل هذه الحشود البشرية التي تنتمي إلى الأوساط الاجتماعية حيث إن الكلمات مثل: الرشوة، وما يباع وما يشترى من أملاك وذمم هي الأولى التي كانت تسيطر على المحادثات عندما يطرح هذا الموضوع للنقاش.

في الأصل يجب أن نوضح أن سلك القياد والآغات والباش آغات تم اختيارهم من بين عائلات وأعيان كان قد ثبت ولاؤهم اللامشروط لخدمة قضيتنا لكنهم مثلهم في ذلك مثل كل المؤسسات أو معظمها.

ها هي تلك القايدات (caidat) لم تعمر كثيراً حتى انحازت عن خطها وانحطت، وأصبحوا يعتقدون أن كل تلك المزايا المتعلقة بالمناصب التي يشغلونها تعتبر حقاً لهم، وعليه فلا داعي لأن يبقوا أوفياء للغزاة، فهم اليوم في غالب الأحيان يعتقدون أن منصبهم يعتبر «قضية» عائلية مربحة جداً؛ حيث أصبح كل شيء يباع ويشترى، أليس ــ على سبيل المثال ــ «سعر» بطاقة التعريف الوطنية يساوي 500 فرنك فرنسي؟! وأن سعر رخصة حمل السلاح يصل إلى 10 آلاف فرنك فرنسي؟ كل هذه الأموال تذهب إلى جيوب الآغا وأعوانه على شكل

«بقشيش» يدفعها لهم الذين هم في حاجة إلى هذه الوثائق ومع مرور الزمن تكون نظام إقطاعي قوي جداً بين الحكومة المركزية الممثلة محلياً بمديري البلديات المختلطة، وجموع سكان القبائل يعتمد بالأساس على مستشارين عامين ومندوبين إلى الجمعية العامة وبرلمانيين.

إن إدارة القايدات (caidat) وجدت نفسها عاجزة عن تحمل عبء المهام الصعبة التي كلفت بها مما جعلها تفقد رضا كل من كانت مكلّفة بقيادته وحمايته، وها هي اليوم تظهر بمنطقة القبائل الكبرى بمظهر مخالف تماماً لمهامها الأصلية؛ وبذلك استغلت الأحزاب المتطرفة مثل: حركة الانتصار من أجل الحريات والديمقراطية (MTLD)، والشيوعية ضعفها وإساءتها للمواطنين لتجعل منها أقوى شعاراتها.

وإذا كنا نود تحليل الأسباب العميقة لهذا التوعك والانحراف القبائلي يجب علينا أيضاً أن لا ننسى نتائج الانتخابات المخيبة للآمال التي حصلت في الجزائر.

لازلنا نقوم بتضليل الرأي العام الفرنسي بشأن نتائج الانتخابات التي جرت بوطننا، هذه الجملة أفادتنا بها شخصية سياسية تنتمي إلى حزب معتدل، لكن هل يعلم الجميع أنه بات من المستحيل تضليل المنتخبين، والدليل على ذلك أن الانتخابات الجزئية التي حصلت في 12 نوفمبر الأخير من أجل استخلاف أحد الباشاغات الذي وافته المنية لم يحضرها سوى حوالي ألف مسجل من أصل عشرين ألف مواطن بينما تجاهلها أغلبهم عمداً.

علينا أن نطرح هذا السؤال، لماذا كل هذا؟

والجواب ـ بطبيعة الحال ـــ يكمن في: أن الخيارات لم تكن متعددة حيث اقتصر التصويت لصالح المرشح الشيوعي أو ذلك المنعوت بـ «الرسمي» وبما أن نتيجة الانتخاب معروفة مسبقاً أو مرتبة سالفاً فإنهم فضلوا البقاء بمنازلهم».

وإن أضفنا إلى هذه الصفحة السوداء الفقر المدقع والمتجذر في أعماق المجتمع، الذي يضرب أطنابه بكل قوة بتلك الجبال ذات الكثافة السكانية الهائلة، فإننا لا شك أن نتصور بدقة تلك الأسباب التي كونت الفروق الملائمة، والمجتمعة بمنطقة القبائل الكبرى والتي أدت لاشعال شمعة أول نوفمبر 1954م حيث أضيئت السماء الجزائرية فجأة بشعلة أولائك المقاومين الجزائريين.

بعد عودة جاك شوفاليي - كاتب الدولة للقوات العسكرية- السريعة من الجولة التي قادته إلى منطقة الأوراس في اليوم الموالي لأحداث التوسانت (la toussaint) صرح قائلاً: «القضاء على هذا التمرد يتطلب جيوشاً غفيرة وفترة زمنية كبيرة» مع الأسف الزمن أنصفه والمستقبل أعطاه الحق؛ لأنه كان على صواب.

هل نحن اليوم جاهزون وقادرون على القيام بكل هذه التضحيات من أجل تحقيق هذه المهمة؟ القضية بمرتا ملخصة في هذا السؤال.

على الصعيد التنظيمي؛ الإرسال المتواصل والفوري للدعم، وتكثيف عمليات «التمشيط» قد لا نجني ثماره ويصبح مخيبا للآمال، إننا ـــ من الجانب الاستراتيجي ـــ لا نستطيع مقارنة منطقة القبائل الكبرى

بمنطقة الأوراس التي تعتبر المعقل الحقيقي لأولائك الخارجين عن القانون، لكن يجب أن لا ننسى أن المقاومة بمنطقة القبائل الكبرى هي في أيامها الأولى، ويمكنها أن تطوّر بسرعة أساليب وإمكانات مقاومتها.

لا يوجد أمامنا اليوم إلا مجرد جبليون شاوية محرومون من كل شيء في الحياة إلى درجة أن يلتهب كشعلة من نار عندما يدق ناقوس بداء «السيبا» (La siba) لكن هؤلاء القبائل المتحضرين الذين يوجد بينهم كثير من الضباط وضباط صف لا يرغبون في أن يتقاسموا معنا تلك الدروس المستخلصة من صمودنا وصلابتنا، وها هي تحركات الجماعات المسلحة التي تتغلغل في جوانب محيط جرجرة والتقنيات العالية التي تملكها في استحواذها على المنطقة ـ تشد الانتباه وتحظى برضا وإعجاب كل المختصين في الميدان.

بعد الهجوم المسلح الذي كان مقر بريد تيزي نجماعة (Tizi n´djemaâ) مسرحاً له ـ ألم يصرح ضابط مشاة المستعمرين وقتها أنه: «لا أحد من قادة فرقتنا يستطيع أن يفعل أحسن من هذا؟!».

إن لم يتم اتخاذ إجراءات أخرى غير تلك الإجراءات المتعلقة بالتدخل القوي والمكثف لفرق الجيش بمنطقة القبائل الكبرى بسرعة وحزم فإنه من المحتمل جداً أن تتدعم صفوف المقاومة بكثرة في جبال المنطقة.

توجد ثلاثة أسباب لهذه الفرضية:

أولها: يكمن في المكانة والاحترام اللذين يتمتع بهما رجال تعلقوا دائماً بانتصارات رجال المقاومة وإن أتيحت لهم الفرصة فسيكونون أبطالاً في المعارك التي يشاركون فيها.

أما السبب الثاني: فيتعلق بالغضب الناتج عن المناوشات والاشتباكات المحتملة والتي قد تنشب بين المدنيين والعسكريين خلال العمليات الكبيرة.

إن الشباب الذي سيجند لحمل السلاح والمشاركة في المعارك لا يعرف أبسط شيء عن عادات وتقاليد سكان هذا الجبل.

«كلما أحرجت قبائلياً بكلمات تمسه في شرفه فإنك تشعره بالذل، وتكون قد جعلت منه عدواً لدوداً، ولا يمكن أن ينسى هذا الشعور: هذه الكلمات أدلى لنا بها ذات يوم رئيس مركز بلدي قريب من عين الحمام (michelet)».

وأما السبب الثالث فإنه له جذور عميقة؛ حيث إن غضب أهل منطقة القبائل الكبرى كان كبيراً جداً- كما كان يحكى لنا - دون أن ننسى مدى أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تحريكه وإثارته.

كنا نعتقد أنه مرتبط فقط بعوامل وأسباب سياسية، وحتى وإن شرعنا مرة أخرى في إصلاحات ضرورية على خلفية أن الوضع الأمني غير مستتب، فإن تلك المحاولة لن تكون إلا مناورة لربح الوقت، وإذا لم

نتخذ الحيطة والحذر فإن قضية المقاومين السريين تستطيع في المستقبل القريب أن تمتزج بالمطالب السياسية لمعظم سكان منطقة القبائل الكبرى.

* * *

وثائق وشهادات

إعلان جبهة التحرير الوطني

أيها الشعب الجزائري؛ أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية؛ إليكم أنتم الذين ستحكمون على أعمالنا، أنت أيها الشعب الجزائري بصفة عامة، وأنتم أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية على وجه الخصوص، نعلمكم أن همنا الوحيد في نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى عرض برنامجنا؛ كي تدركوا معاني حركتنا وأحقية تصورنا الذي يهدف إلى تحقيق استقلالنا الوطني في إطاره الشمال إفريقي.

رغبتنا هذه تكمن كذلك في تفادي ذلك الخلط الذي تروج له الإمبريالية وعملاؤها ومعاونوها من إداريين وسياسيين يفتقدون للأخلاق والصواب.

بعد عقود من المقاومة نعتقد أن الحركة الوطنية وصلت إلى المرحلة الأخيرة من تحقيق أهدافها، وعليه فإن هدف الحركة الثورية هو تهيئة الظروف الملائمة لاندلاع العملية التحررية التي نتمنى أن يحتضنها الشعب في الداخل، ويلتف حول قضية الاستقلال والعمل على تحقيقه، وأن الجو الإيجابي والمواتي على الصعيد الخارجي

سيتغلب على المشاكل الثانوية؛ وذلك باعتمادنا على الدعم الدبلوماسي لإخواننا العرب والمسلمين.

إن الأحداث التي وقعت في كل من المغرب الأقصى وتونس دليل على حتمية المقاومة لتحقيق مشروع تحرير بلدان شمال إفريقيا، نسجل على هذا الصعيد أننا كنا منذ زمن بعيد من الأوائل الذين دعوا إلى الوحدة والعمل، لكن للأسف لم يتحقق ذلك بين الدول الثلاثة.

واليوم هؤلاء وأولئك ملزمون بسلوك هذا المنهج، أما نحن فمازلنا مبعدين نتحمل مصير الذين تجاوزهم الزمن والظروف، وعلى هذا الأساس فإن حركتنا الوطنية تأثرت كثيراً من الركود والروتين؛ حيث كانت تفتقد للتوجيه الصائب والدعم الضروري لتكوين الرأي الجماهيري إلى درجة أنه أصبح لا يواكب الأحداث ويتفكك تدريجياً، وذلك ما يخدم مصلحة المستعمر الذي يعتقد أنه حقق فوزاً كبيراً في مقاومته للطليعة الجزائرية... الوقت خطير.

وأمام هذه الوضعية التي وصلت إلى مرحلة خطيرة قرر فريق من المسؤولين الشباب والمناضلين الواعين الذين يحضون بثقة الأغلبية من أصحاب العزيمة والأفكار الصحيحة ـ أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من هذا المأزق - الذي أوقعها فيه الصراع القائم بين الأشخاص ودوائر القرار - من أجل إقحامها إلى جانب إخوانهم المغاربة والتونسيين في المقاومة الثورية الحقيقية.

يجب أن نوضح في هذا الصدد بأننا مستقلون تماماً عن المجموعتين اللتين تتنافسان على الحكم، وأنّ المصلحة الوطنية عندنا

فوق كل تلك الاعتبارات الشخصية والخاطئة للأشخاص والمناصب التي يصبون إليها تطبيقاً للمبادئ الثورية؛ لأن عملنا موجه خصيصاً للمستعمر الأعمى الذي كان يرفض منح مجرد هامش للحرية بالطرق السلمية.

هذه هي ـ على ما نظن ـ الأسباب الكافية التي تدفع حركتنا التجديدية بالتقدم إليكم تحت اسم: جبهة التحرير الوطني، بعيدة كل البعد عن كل المؤامرات؛ لكي تتيح الفرصة للمقاومين الجزائريين ـ الذين ينتمون إلى كل شرائح المجتمع وكل الأحزاب والحركات السياسية ـ للدخول في معركة المقاومة من أجل التحرر دون اللجوء إلى أي اعتبارات أخرى.

من أجل التوضيح نطرح عليكم فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

الهدف: الاستقلال الوطني على أساس

1 ــ التأسيس لدولة جزائرية ذات سيادة تتميز بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية في ظل المبادئ الإسلامية.

2 ــ احترام كل الحريات الأساسية بعيداً عن كل الاعتبارات العرقية أو الدينية.

الأهداف الداخلية

1 ــ تطهير السياسة بإعادة الحركة الوطنية الثورية إلى مجراها الطبيعي، ووضعها في مكانها الصحيح من أجل القضاء على جميع

أشكال الرشوة التي تسببت في تدني مستواها الحالي.

2 ــ جمع وتنظيم كل طاقات الشعب الجزائري الممكنة من أجل القضاء على النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

1 ـ تدويل القضية الجزائرية.

2 ـ تحقيق وحدة شمال إفريقية في الإطار الطبيعي العربي الإسلامي.

3 ـ التعبير عن محبتنا القوية والفعالة تجاه كل الأمم التي تدعم حركتنا التحررية في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

وسائل المقاومة

طبقاً للمبادئ الثورية واعتباراً للأوضاع الداخلية والخارجية ستبقى المقاومة مستمرة على أرض الميدان بكل الإمكانات المتاحة لها إلى غاية تحقيق هدفنا.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف المسطرة ستقوم جبهة التحرير الوطني بمهمتين أساسيتين:

حركة داخلية: على الصعيد السياسي والعملي البحت.

وحركة خارجية: من أجل جعل القضية الجزائرية حقيقة واقعية لدى العالم كاله، وجلب الدعم من المتعاطفين مع قضيتنا.

وهذا العمل في غاية الأهمية ويتطلب تظافر كل الطاقات وكل الوسائل الوطنية.

صحيح أن المقاومة ستكون طويلة المدى، لكنها ستكلل حتماً بالنجاح.

في الأخير ومن أجل الابتعاد حسب المستطاع عن التفسيرات الخاطئة، والمناورات غير مجدية؛ إيماناً منا في تحقيق السلم بأقل خسائر بشرية ممكنة؛ وحفاظاً على دماء الجزائريين نتقدم بهذه العريضة المحترمة من أجل مناقشتها مع السلطات الفرنسية إن كانت تؤمن وتعترف بصفة واضحة بالحقوق المطلقة للشعوب وأن هذه الشعوب هي الوحيدة التي تقرر مصيرها بنفسها:

1 ـ فتح المفاوضات مع الناطقين الرسميين للشعب الجزائري والاعتراف بأن السيادة الجزائرية واحدة وغير قابلة للتجزئة.

2 ـ إيجاد جو من الثقة بإخلاء سبيل كل المعتقلين السياسيين، ووقف كل الأجراءات الخاصة وكذا إيقاف كل المتابعات القضائية المباشرة ضد القوات المقاومة.

3 ـ الاعتراف بالجنسية الجزائرية بتصريح رسمي يلغي كل المنشورات والمراسيم والقوانين التي تعتبر الجزائر «أرضاً فرنسية» متنكرة للتاريخ والجغرافية واللغة والدين وعادات وتقاليد الشعب الجزائري.

وبالمقابل:

1 ـ يتم احترام كل المصالح الفرنسية في المجال الثقافي والاقتصادي التي تحصلت عليها بنزاهة واستقامة بالإضافة إلى المصالح المتعلقة بالأشخاص وعائلاتهم.

2 ــ كل الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر عليهم أن يختاروا بين جنسيتهم الأصلية ــ وفي هذه الحالة سيعتبرون كرعايا أجانب بالنسبة للقوانين الجزائرية ـ أو أن يتحصلوا على الجنسية الجزائرية وتطبق عليهم في هذا الشأن كل القوانين الخاصة بالمواطنين الجزائريين من حقوق وواجبات.

3 ـ العلاقات بين فرنسا والجزائر سيعاد تعريفها على أساس اتفاقية تأخذ بعين الاعتبار المساواة والاحترام المتبادل بين البلدين.

أيها الجزائري! نحن ندعوك إلى أن تثق في الميثاق السالف الذكر، وتنضم إليه من أجل إنقاذ البلد واسترجاع حريته.

إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، ونصرها هو نصرك أنت أيضاً، أما نحن فلا زلنا مصرين على الاستمرار في الكفاح، واثقين من شعورنا المعادي للإمبريالية، وأقوياء بمساندتك لنا، وسنعطي للوطن أعز ما نملك من قوة وعزيمة.

الأمانة

أول نوفمبر 1954م

رابح بيطاط

تأسيس حزب جبهة التحرير الوطني وتمرد 1954م[1].

تأسس حزب جبهة التحرير الوطني ليقضي على أسباب الإخفاق الذي عرفته كل الحركات التمردية التي شهدتها الساحة السياسية في الجزائر منذ عام 1930م، وكذالك نتيجة للوعي والتطلعات السياسية لمعظم الشعب الجزائري.

تبين لنا جلياً أن كل الثورات التي قمنا بها في الماضي قد فشلت لأن المعارك والخلافات الحزبية عملت على تحطيم روح المقاومة - عند الذين اختاروا هذا المنهج، وآمنوا بهذا الخيار- حتى إنها من جهة أضعفت قواهم وصمودهم، ومن جهة ثانية كانت المقاومة تنحصر دائماً في منطقة واحدة فقط من التراب الوطني.

لكن منذ أحداث ماي 1945م فرضت فكرة ضرورة التحضير للمقاومة المسلحة نفسها داخل الحزب، وعلى هذا الأساس اختير عدد معين من المناضلين - الذين كانوا نزهاء في تصرفاتهم وعقيدتهم ونيتهم مع قناعتهم التامة بالأفكار الأساسية للحزب - على أن يرسلوا ليتربصوا تربصاً عسكرياً كي يصبحوا - بعد ذلك هم - الإطارات المستقبلية لجيش التحرير الذي تكوّن فيما بعد، وأنا أحد هؤلاء.

(1) جرى هذا الحوار في 12 جويلية من عام 1988م بالجزائر.

في عام 1950م استطاعت المصالح الفرنسية أن تكتشف هذا النشاط وقامت بتحطيم كل ما يمت بصلة إلى ما يسمى بـ «المنظمة الخاصة» (L´os)، بعض مناضلي المجموعة الذين استطاعوا أن يفلتوا من قبضة الشرطة دخلوا - وقتها- في السرية، وواصلوا النضال، كل واحد بالمنطقة التي عينه بها الحزب وأشرفوا على عمليات التكوين والتأطير والتحسين من أجل تجنيد الشعب وإقناعه بأن فكرة المقاومة المسلحة هي الوحيدة الكفيلة بتحرير البلد من قبضة الاستعمار الفرنسي.

كنت أنا العبد الضعيف أحد هؤلاء الذين أفلتوا من قبضة مصالح الأمن ولجؤوا صحبة مناضلين آخرين إلى الاختفاء لمدة سنتين بمنطقة الأوراس ثم بعدها بالغرب الجزائري.

بقية أعضاء المنطمة الخاصة ممن نجوا من الموت والسجن أصبحوا فيما بعد يشكلون عائقاً كبيراً للحزب؛ حيث صُنّفوا كهاربين ومبحوث عنهم من طرف مصالح الشرطة، وهذا كان يشكل خطراً على الحزب الذي كان يعيش آنذاك حصارا خانقا من أجل منعه من النشاط الرسمي.

من جهة أخرى فإن التقارير التي كانت ترفعها هذه المصالح ــ وهي تحذّر أن مناضلي القاعدة مستعدون للذهاب إلى ميدان المعركة ــ كانت حقيقة تربكهم خاصة إذا علمنا أن معظم الأسر التي كانت تأويهم أو الأشخاص الذين يحمونهم من الشرطة كانوا جميعاً على علم بأمور السياسة إلى درجة أنهم كانوا مهيئين للقيام بالتضحية من أجل المقاومة المسلحة.

لكن الحزب كان يمر بحالة من الاضطراب أدت إلى انقسام داخل صفوفه، ووضع أعضاء لجنته المركزية - وعلى رأسهم الأمين بن يوسف بن خدة -وجهاً لوجه مع أعضاء المكتب السياسي الذي يقوده مصالي الحاج - الذي كان يعتبر زعيما لدى الكثير من المناضلين- أما الحكم الذي صدر فكان أساساً حول تداخل صلاحيات اللجنة المركزية بصلاحيات المكتب السياسي وبالأخص الصلاحيات الموجودة بيد رئيسه مصالي الحاج.

هذا التصادم الذي وقع داخل صفوف الحزب أدناه بشدة؛ لأنه همش الحزب، وجعل خيرة مناضليه يغادرونه وهم متذمرون ومنتفضون ضد كل ما كان يبدو لهم مجرد خلافات أشخاص يريدون أن يؤثروا بصفة أو بأخرى على مسار الحزب.

ورغم توزعهم على كل مناطق البلاد بقي المناضلون الذين نجو من مأساة المنظمة الخاصة (OS) في اتصال دائم ومباشر فيما بينهم، وبعد الانقسام الذي وقع في صفوف الحزب عام 1953م - وأدى إلى ظهور جناحين؛ جناح المصاليين وجناح المركزيين - أقيمت بمدينة الجزائر جلسة عمل حضرها جمع كبير من الأعضاء القدامى للمنظمة الخاصة، وكان القرار المتخذ حينها هو حثّ الجناحين على العمل من من أجل توحيد صفوف المناضلين الذين كانوا يدينون تصرفات هؤلاء المسؤولين.

حاولوا في وقت سابق لم شمل الجناحين المنشقين وتجاوز الخصام القائم بينهما حتى يتسنى للحزب استعادة عافيته ومصداقيته تجاه مناضليه وتجاه الشعب الجزائري، وعلى هذا الأساس تأسست

اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) وهي هيئة مكونة من مجموعة من الأعضاء يعرفون بـ «المحايدين» إلى جانب مجموعة أخرى من الأعضاء المؤيدين لأفكار اللجنة المركزية بهدف تقريب وجهات نظر الطرفين المتنازعين.

يجب أن نذكر أنه كانت تطرح أفكار مسبقة ونوايا سيئة بكلا الجناحين على خلفية الحوار، وكان المركزيون يريدون أن يقنعونا بمشاركتهم أطروحاتهم وتصوراتهم لكي نكون سنداً لهم، لكن ما كان يهمنا نحن هو أن نحضر في ظرف ثلاث سنوات لتأسيس حزب قوي بإمكانه أن يوحد مجهودات الجميع، ويدفع بقضية الجزائر نحو التحرير عن طريق المقاومة المسلحة، رغم أننا ـ كما يعلم الجميع ـ كنا لا نملك شيئاً، وكنا نفتقد إلى أمور كثيرة فيما يخص الجانب المادي حيث كان ينقصنا المال والسلاح، وكان الحزب غير قادر على توفيرها لنا.

انتهزنا هذه الفترة من أجل إعادة الاتصال بجميع المناضلين عبر كامل التراب الوطني حتى يتسنى لنا إكمال ما كنا قد بنيناه من قبل.

إن اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) لمّ يكن لها من الإمكانيات ما يساعدها لتُنجح مبادرتها في لم شمل أطراف الحزب الذي تفرقت صفوفه، وعليه فقد اتخذنا قرارنا بسرعة لأننا كنا مقتنعين أن كافة الشعب سيدعم عملنا، وكان يجب علينا أن ننجح في عملنا، لذلك بادرنا إلى تأسيس تنظيم جديد يتناسب مع المقاومة المسلحة التي كنا نعلم أنها ستطول وستكون شاقة جداً، وهذا التنظيم سوف لن يكون فعالاً إذا عمل على إقصاء أي واحد من الجزائريين الراغبين في مشاركته ومدّ يد العون والمساعدة للثورة من أجل تحرير الوطن، وذلك

ما دفعنا إلى تسميته بحزب جبهة التحرير الوطني.

كان محور العمل فيه محددا بدقة كبيرة ويتمثل في «لم شمل كل الذين يؤمنون بأن الخيار الوحيد هو المقاومة المسلحة من أجل تحرير الوطن، مهما كانت توجهاتهم وانتماءاتهم السياسية، وحساسياتهم وشرائحهم الاجتماعية».

حينها قرر العربي بن مهيدي، ومصطفى بن بوالعيد، ومحمد بوضياف، والعبد الضعيف الإشراف على اجتماع يضم جميع المسؤولين الذين جاؤوا من مختلف أنحاء الوطن وهو الاجتماع الشهير للأعضاء الإثنين والعشرين التاريخيين، وكان ذلك في شهر جوان من عام 1954م؛ حيث قمنا أثناءه بتقييم إمكانياتنا المادية والبشرية، وبعد مناقشة طويلة وعميقة للموضوع اتخذ ــ بالإجماع ــ قرار اعلان الثورة المسلحة بشكل فوري طالما أن الظروف الداخلية السياسية منها وحتى الاقتصادية والاجتماعية كانت مواتية، إلى جانب ـ طبعاً ــ الظروف السياسية الدولية التي كانت كلها في صالحنا.

الهدف المنشود كان ـ بطبيعة الحال ــ استقلال الجزائر بما في ذلك «إقليم الجنوب» الذي كان يعرف بمنطقة الصحراء.

وفور حصولنا على الإمكانيات شرعنا في تعيين وتثبيت الرجال عبر كل مناطق التراب الوطني؛ حيث قررنا تقسيم الوطن إلى خمس ولايات تاريخية وهي على وجه الخصوص:

الأوراس، وقائدها مصطفى بن بوالعيد.

والشمال القسنطيني وقائده ديدوش مراد.

ومنطقة القبائل الكبرى وقائدها كريم بلقاسم.

ومنطقة الجزائر الوسطى التي كنت مسؤولاً عنها.

وأخيراً منطقة الغرب: قائدها العربي بن مهيدي.

أما محمد بوضياف فإن الواجب الوطني هو الذي دعاه إلى السفر إلى الخارج وبالضبط إلى القاهرة حيث كان يشغل منصب ممثل للثورة الجزائرية. أما تاريخ اندلاع الثورة فلم يحدد إلا فيما بعد من طرف المسؤولين.

تقرر عقد اجتماع بتاريخ 11 جانفي 1955م بمدينة الجزائر من أجل دراسة حصيلة الثورة في شهريها الأولين، واتخاذ القرارات التي تمليها علينا الأوضاع السائدة آنذاك فقد كنا نعلم جيداً أن ردة فعل السلطات الفرنسية ستكون دون شفقة ولا رحمة.

هذا الاجتماع لم يعقد لأسباب أمنية بحتة بالنظر إلى صعوبات التنقل من منطقة إلى أخرى وإلى ضرورة بقاء كل واحد منا بالولاية التي عين بها، وبعد مدة استشهد ديدوش مراد، وألقي القبض على مصطفى بن بوالعيد إلى جانب كثير من المناضلين الذين استشهدوا أو اعتقلوا وسجنوا، أما العبد الفقير فقد ألقي عليه القبض في شهر مارس من سنة 1955م من طرف مديرية الأمن الإقليمي (DST).

* * *

الخندق (Le Fossè)

كانت حكومة منداس فرانس (Mendes France) متيقنة من عدم جدوى الإجراءات البوليسية والأمنية لاستتباب الأمن بالجزائر وهو ما دفع بها إلى الشروع في مخطط إصلاحات حيث قام في يوم 25 جانفي من عام 1955م بتعيين حاكم عام جديد للجزائر هو جاك سوستال (jacgue soustelle) الذي درس المجتمعات، واللغات؛ وهو يعتبر أحد الليبراليين الذين يمكنهم التغلب على تلك الوعكة التي تنخر المجموعة المسلمة لتدارك الوضع.

رغم سقوط حكومة منداس فرانس (Mendes France) في الخامس فبراير من نفس العام إلا أن جاك سوستال (jacgue soustelle) نال ثقة إدغال فور (edgar faure) وتم تنصيبه في يوم 15 فبراير من عام 1955م، في هذا الوقت تم اقتراح إصلاحات إدارية من طرف الحكومة، غير أن مبادرة الحوار مع الوطنيين لم تفلح حيث تغيرت معطيات المعادلة، وبدأ العنف في تصاعد منذ ربيع عام 1955م.

وكردٍ على العنف الشديد الذي قام به المظليون حيث قاموا بعمليات قمع جماعي ضد المسلمين بالشمال القسنطيني بعد رجوعهم من حرب الهند الصينية، فرد عليهم المسلمون بتاريخ 20 أوت بعمليات ضد الأوروبيين.

فتن الشمال القسنطيني[1]

كـان الإنـذار بـالخطر شـديداً في يـوم السـبت 20 أوت، فقـد عرفـت سـكيكدة (phlippeville) في حدود الساعة الحادية عشر لحظات عصيبة، ولـو لم تكـن وحـدات الدرك والوحدات الخاصة بالتدخل السريع للأمـن في حالـة تأهـب لتحولـت الفتنـة إلى مجزرة حقيقية، لكن الرد من طرف السلطات الأمنية كان سريعاً ففي أقـل مـن سـاعة تم حصار وتطويق مثيري الفتنة.

إن السيطرة التامة على المدينة سمحت بتمشـيط الأحيـاء المجـاورة لهـا وضربهـا دون شفقة ولا رحمة، كان عدد القتلى- في صـفوف المسـلمين في مركـز سـكيكدة الـذي قصف - الذي صرح به حوالي مائتي قتيل، وهو أكبر عدد مسجل للقتلى الذين سـقطوا في الشمال القسنطيني؛ كما صرحت به السـلطة الاسـتعمارية، لكـن نعتقـد أن السـلطة حاولت التقليل من العدد؛ لكي تخفف من أثـر المجـزرة، والحقيقـة هـي أنـه يمكـن أن يصل هذا العدد إلى ضعف أو ضعفي العدد المصرح به.

إن البيان المقتضب الذي صرح بهذه المجزرة أرجع أسـبابها إلى تمـرد بعـض المـداشر التـي اسـتعملت كموقـد للفتنـة والانتفاضـة، والتـي تـم تدميرها من طرف الكومندوس كان القصف إذن مسلطاً على ثـلاث قـرى صـغيرة وهـي: زيغـود يوسـف (condè - smendou) وواد الزنـاتي،

(1) جورج بانشينيار يومي 23 و24 أوت 1955م.

وحمام المسخوطين، وكانت العملية في منتهى البساطة؛ حيث يتم إخراج النساء والأطفال الصغار من الكوخ ليتم بعد ذلك حرق الدشرة عن آخرها، ثم يعطي القائد حصيلة ذلك القصف التي يصعب الشك في صحتها؛ حيث أعلن أن الحصيلة الرسمية إلى غاية يوم الأحد مساء هي مائة قتيل وعشرة من الجانب الفرنسي، وهو الرقم المؤكد، وعن خمس مائة قتيل وخمسة من الخارجين عن القانون، وحسب التصريحات التي جاءت على لسان أفراد الجيش أنه يجب إضافة صفر إلى هذا الرقم المعلن عنه.

إن يوم الإثنين كان يوماً هادئاً من الجانب الفرنسي، إذا ما استثنينا تلك المناوشاة والاشتباكات التي خلفت بعض القتلى خاصة بمنطقة القبائل الكبرى، وكذلك الهجوم الذي أصاب قافلة عسكرية بضواحي الميلية وأصيب خلاله القائم على إدارة البلدية بجروح بليغة على مستوى الرأس، وكذلك بمدينة قالمة التي عرفت هي الأخرى هجوماً خلال الليلة الماضية من قبل أشخاص متمردين قتل منهم ما يقارب مائة فرد قبل أن يستتب فيها الأمن.

على بعد كيلومترات فقط تظهر لنا تلك القرى التي عرفت هجمات الفلاقة (les fellaglas) والقرى التي بقيت آمنة، أما القرى الأولى فقد هجرها سكانها العرب خوفاً من أن يلقى عليهم القبض لاتهامهم بالمسؤولية عما حصل بها (وعلى هذا الأساس فقليل منهم من لم ينضم إلى المسيرة حينما ظهر الخارجون عن القانون) حيث توجهوا جميعاً إلى الجبال تاركين الأرض وراءهم لمجموعات المعمرين.

المعمرون لا يزالون مضطربين بسبب العمليات التي كانت

تستهدفهم، واستطاعوا أن يفروا منها وهم مدهوشون ومهولـون بتلـك الروايـات التـي تصلهم من القرى المجاورة إلى درجة أنهم يتسرعون في ردة الفعل في الوقت الحالي.

إن الدهشة التي أخـذتهم أمـام ضـخامة تلـك الهجـمات وخاصـة أولئـك الخـدم المقربين منهم الذين شاركوا في قتل النساء والأطفال الصغار مسـتعملين الفـؤوس لأخـذ الثأر.

قال أحدهم وهو يردد كلاماً كان متداولاً في تلـك المنـاطق: «أنـا أطلـق الرصـاص أولاً، ثم أنظر إن كان الضحية شخصاً حقيق بذلك أم لا».

إن الهوة اتسعت بين مجمـوعتي الجزائـر، في الوقـت الـذي اقـترب فيـه فرحـات عباس ومسلمون آخرون معتدلون أكثر من جبهة التحرير الـوطني، وصـار الأوروبيـون يطالبون بأكثر عدد ممكن من قوات الأمن من أجل الدفاع عـن أنفسـهم؛ فقـد قامـت الحكومـة الفرنسـية في شـهر سـبتمبر مـن عـام 1955م باسـتدعاء مجموعـة مـن أفـراد الجيش- استغني عن خدماتها منذ ستة أشهر - وكانت في حالة تربص من أجل تكثيـف أعدادها، إلا أن كثيراً من هؤلاء الجنود الذين استدعوا من جديد عبروا بصـوت مرتفـع جداً عن رفضهم العودة ثانية إلى الجزائر، كما أصبحت الثورة موضوعا محوريا ومركزيا للحملة الانتخابية داخل الجمعية العامة التي انتخبت في 2 جانفي 1956م.

قامت الأغلبية في حزب الجبهة الجمهورية بإسناد مهـام الحكومـة للاشـتراكي غـي مولي (Guy Mollet) في 28 جانفي من أجل تحقيق السلم بالجزائر.

طماطم الجزائر

عند حلول غي مولي (Guy Mollet)رئيس المجلس الاشتراكي لحكومة الجبهة الجمهورية بمطار الجزائر، الدار البيضاء يوم 6 فبراير من عام 1956م غاص في عمق المأزق المرعب.

إن الوضع العسكري بالجزائر كان في أسوإ أحواله؛ كما أن معظم فرنسيي الجزائر كانوا يعيشون جحيم الخوف والرعب الذي يوقده السياسيون التقليديون مثل أميدي فروجي (Amèdèe frojer) وكذلك المتطرفون الذين حلت محلهم لجنة الوفاق لقدماء المحاربين.

صرح غي مولي (Guy Mollet) أمام الجمعية العامة أنه سيعمل من أجل المحافظة ودعم الوحدة غير القابلة للتجزئة بين الجزائر وفرنسا (... وأنه سيعترف بالشخصية الجزائرية، وكذا تحقيق المساواة السياسية المطلقة بين كل سكان الجزائر).

إن كلمة «الشخصية الجزائرية» أرّقت كثيراً المتطرفين وأقلقتهم بصفة كبيرة، وحتى تعيين الجنرال جورج كاترو (Georjs catroux) كوزير مقيم بالجزائر لم يستحسنوه ويتقبلوه.

هذا الجندي الهرم والمتقدم في السن ـ صاحب التسعة والسبعين عاماً ـ الذي نال وسام فرقة الشرف ـ كان قد شغل منصب الحاكم العام للجزائر، وكذلك محافظاً للدولة ومسؤولاً على شؤون المسلمين ولجنة التحرير الوطني التي كان يرأسها الجنرال ديغول في الفترة الزمنية بين

1943م و1944م.

لقد سبق لهذا المسؤول أن حكم بالمشرق كما أنتهت فترة حكمه تلك إلى تحرير تلك المستعمرات والتمتع بحرياتها، فهو إذن بالنسبة للمتطرفين جاء ليبيع الجزائر للجزائريين بأبخس الأثمان؛ لأنه ديغولي وفرنسيو الجزائر لم يحبوا في يوم من الأيام ديغول.

جورج كاترو (Georjs catroux) الذي عوض جاك سوستال (jacgue soustelle) والذي عين في منصب حاكم عام للجزائر منذ أحد عشر شهراً فقط من طرف بيار منداس فرانس؛ كان قد استقبل الأخير ببرودة شديدة بسبب توجهه الليبرالي ولو أنه كان قد «تراجع نوعاً ما عن خياره السياسي» عندما غادر الجزائر متوجهاً نحو فرنسا وسط جو محفوف بالورود والدموع.

كانت الجزائر تعيش حالة غليان وضبابية.

كان ولاة المحافظات الثلاث قد طلبوا بإلحاح من غي مولي أن يعدل ويتراجع عن مشروعه في الوقت الذي حذروا فيه جورج كاترو من أن دخوله إلى الجزائر سيحدث انفجاراً، وأنه من الممكن اغتياله إن أصر على موقفه.

لم يكن في مطار الدار البيضاء سوى الرئيسين اللذين لم يمكنهما التغيب أو التنصل من هذه المهمة إلى درجة أن بعض الضباط تغيبوا حتى لا يضطروا لاستقبال رئيس المجلس، وكان الموكب في طريقه نحو المدينة عندما صادف بعض المارة القلائل من وراء جدار الأمن البشري يشتمون بقوة.

وفي الأحياء الأوروبية سيطر الإضراب العام على الأجواء وكانت «كريبات سوداء» معلقة على شرفات منازلهم، أما المحلات التجارية فكانت أبوابها مغلقة، وقد كتب عليها علامة «مغلق بسبب الحداد».

أما بهضبة القليسيار (plateaux de glicies) حيث كان يرفع النصب التذكاري للأموات، وكان بمكان منخفض بالنسبة للساحة الموجودة أمام مقر الحاكم العام للجزائر، كانت حشود كبيرة قد غزت الموقع وهي تصرخ ، وكانت غاضبة جداً، وكان يوجد بنفس المكان أعضاء لجنة الوفاق الخاصة بقدماء المحاربين للطيار آرنولد (arnould) ورجال آميدي فروجير (Amedèe frojer) رئيس جمعية الأميار (رؤساء البلديات) ومجموعة البوجاديست (جمعية تجار) لصاحب مقهى الفوروم (forum) جوزيف أورتيز (jozeph ortiz) وكذلك الخاصة بالاتحاد الفرنسي الشمال الإفريقي «للشوان» روبيرت مارتيل (Robert mortel) الذي حضر وهو يحمل السلاح صحبة صغار معمري متيجة، والجماعات «المعادية للإرهاب» التابعة لروني كوفاكس (rene kovacs) وفيليب كاستيي (philippe castille) الذين قاموا قبل أشهر فقط بمحاولة اغتيال الجنرال صالان (Gènèral salan) إلى جانب كل هؤلاء كان يتواجد المحامي الباريسي الشهير جون بايدتيست بياجي (jean baphtiste biaggi) الذي أحضر إلى المكان من أجل إيقاد الشعلة الوطنية والثورية كما كان من بين الحضور طلبة الثانويات والجامعة الذين ركوا الدراسة للتمتع بالمشهد وحضور الحدث.

تقدم غي مولي (Guy Mollet) بوجه شاحب نحو النصب التذكاري في الوقت الذي كانت فيه الحشود تصرخ «مولي إلى المقصلة!» «مولي،

الاستقالة!» رغم غياب الجنرال «كاترو في البحر!» وفجأة تهاطلت صوب مجموعة الرسميين قذائف من الطوب المقتلعة من الأرض وحبات الطماطم التي وفرها أورتيز خصيصاً لهذا الغرض؛ وكما تعذر على الفريق الحكومي التصدي لهذا الوابل من الطلقات، قام رئيس المجلس بوضع باقة من الزهور أمام النصب التذكاري، ولما نزل على الدرج حصل اضطراب وتهلهل في صفوف الطاقم الأمني الذي كان يقوم بتطويق الموكب الرسمي جراء تواطؤ بعض أفراد الشرطة مع المتظاهرين مما دفع بأفراد التدخل والقمع إلى استعمال الهراوات والقنابل المسيلة للدموع من أجل تأمين غي مولي ومن معه إلى أن التحق بالقصر الصيفي بصعوبة.

بعد ذلك الحدث مباشرة قامت مجموعة من الشباب بتفتيت الباقة من الزهور الرسمية، ثم انطلقت في مسيرة نحو القصر الصيفي فوجدت نفسها وجهاً لوجه مع أفراد الجيش الذين عوضوا قوات الأمن وساهموا في استتباب الأمن ورجوع الحياة إلى طبيعتها.

بالنسبة لغي مولي كان شعوره يتأرجح بين الانهيار والاكتشاف حيث لم تكن الحشود متكونة من «معمرين كبار» ولكن من عمال وتجار صغار وموظفين بسطاء، أي: من الوعاء الانتخابي التقليدي اليساري... وحتى أنغام النشيد الوطني (La mardeillaise) التي كانت تصل بقوة إلى أذنيه كانت تذكره كما صرح بذلك الصحفيين ـ بأيام صباه حينما كان في صفوف أشبال الأمة ثم أصبح أحد المقاومين والمكافحين القدامى.

اتصل غي مولي من القصر الصيفي المحاط بالمتاريس هاتفياً

برئيس الجمهورية روني كوتي (renè coty) من أجل أن يطلعه على الأحداث حيث كان الجنرال كاترو بالصدفة موجوداً بقصر الإليزي.

قبل كاترو باقتراح غي مولي، أو بالأحرى هو من اقترح استقالته التي استحسنها الجميع واستقبلت بنوع من الراحة بمدينة الجزائر. في الوقت ذاته تفرق قدماء المحاربين الذين تجمعوا مع المتطرفين بكل هدوء. في لجنة الإنقاذ العمومية التي كان يؤطرها كل من الأستاذ بياجي (Me =Biaggi) وآميدي فورجير (amèdèe forjer).

وفي يوم 7 فيبراير اندلعت مظاهرات جديدة لكنها لم تبلغ أهدافها مما دفع بغي مولي ليدلي بتصريح طويل تميز بالحث عن الهدوء والسكينة، وعد خلاله بأن الجزائر ستستفيد من إعانات اقتصادية قوية، وأنه سيعطيها في المستقبل القريب «الفرصة التي تمكنها من الاعتماد على الطاقة الأطومية» من أجل تطوير صناعتها.

لكن الرصاصة كانت قد أطلقت كما كتب ذلك فيليب ميناي (philippe minay) في جريدة لوموند (le monde) بتاريخ 14 فبراير حيث قال: «من المؤسف جداً أن نسجل أن كل الأمور حصلت وكأنه لا وجود لمسلمين فوق أرض الجزائر».

أما ماسو فكان له هذا التعليق: «إن الأنديجان (les indigènes)» يتميزون بحدس الطاعة والخوف من المسؤولين، وعليه فهم لا يفهمون تصرفات الفرنسيين في شتم رئيس حكومتهم ورميه بحبات الطماطم.

هذا من جهة، بينما كانت السلطة الحقيقية قد تراجعت أمام ضغط المتظاهرين من جهة أخرى.

أمـا مسـؤول طلبـة جامعـة الجزائـر بيـار لاقيـــار (Pierre la gaillarde) فقـد فهـم الدرس وعبر من جانبه بـ: «الآن أنا أعلـم جيـداً أننـا نسـتطيع أن نقـوم بـانقلاب عـلى السلطة».

ويعتقد مثيرو الشغب من جهـتهم أنهـم قـادرون عـلى تغيـير مجـرى السياسـية بباريس.

روبير لاكوسـت (robert lacoste) الـذي عـين مـن طـرف صـديقه غـي مـولي (guy mollet) في التاسع من فيفري كوزير مقيم بالجزائر كان مقاتلاً منذ صغره، وبما أنه كـان يؤمن بالجزائر الفرنسية فإنه كان بطبيعة الحال كـان مـن معـارضي اسـتقلال الجزائـر، وكان متيقنا جداً أن من مهام فرنسا أن ترتقي بالمسلمين إلى درجة المسـاواة في الثقافـة والحقوق مع الفرنسيين، وهو ما جعله في صدام مع «متطرفي» الأقدام السوداء.

ذلك الغضب الشـديد الـذي كـان يتميـز بـه روبـير لاكوسـت لم يكـن إلا نتيجـة الغموض الشديد في اعتقاداته ووجهـة نظـره، ولـو أنـه كـان حقـاً يريـد الـدفع بترقيـة المؤسسات لكن العـدد المتزايـد للجزائـريين الـذين بـدأوا ينخرطـون في صـفوف جبهـة التحرير الوطني من جهـة، والأوروبيـون الـذين تراجـع أغلـبهم ليحـافظوا عـلى تـأمين مكتسباتهم حتى وإن كانت متواضعة هي من العوامل الأساسية التـي وقفـت في وجـه مشروعه.

أصبح على روبير لاكوست أن يواجه لوبيات المصالح الكبرى الجزائرية، التي كانت تسـاوم الحكومات - داخل البرلمان - بالحرب الجزائرية لما كانت تتمتع به من وضعية مريحـة، ومـا كـان عليـه إلا أن يضـاعف جهـوده حسـب الأوامـر التـي كانـت تصـله لتصـفية الإدارة مـن

عادات الوصاية على «الموالين» المحليين وهل كان لمسؤولي الجزائر أن يحكموا دون اللجوء إلى هذه الخصوصيات؟!

أما إصلاحاته فكانت أساساً في المجال الإقليمي حتى ولو كان قد حاول ــ مثلما فعل قبله جاك سوستال ــ كل ما كان في وسعه من أجل إخراج الجزائر من تخلفها الإداري والاقتصادي باعتماده على قانون السلطات الخاصة الذي صودق عليه في مارس 1956م، الذي حاول أن يضرب بيد من حديد - في وقت واحد - كل الليبراليين الذين كان يعاملهم بشيء من الكراهية، وكذا المتطرفين الذين كانوا يقلقونه، وكان لا يستطيع التخلي عنهم؛ لأنهم كانوا يمثلون الرأي العام الأوروبي بالجزائر.

كان يبذل قصارى جهده في تضليل وتكميم الصحافة بمنع الجرائد من الصدور وخاصة الجرائد التي تنتقد السياسة الحكومية، ومن أجل إقناع الخصم كان يقوم بتنفيذ أحكام الإعدام الصادرة في حق المتهمين.

لكن التسيير المعتمد على قوة الجيش والشرطة الفرنسيين بالجزائر كان له ردود الأفعال الإندجان (les indigènes) الشيء الذي دفع بحكومة بيار منداس فرانس (pierre mendes france) إلى الاستقالة.

* * *

قانون السلطات الخاصة

في شهر مارس من عام 1956م قامت حكومة "غي مولي" (Guy mollet) بطرح سؤال حول ثقة الأحزاب فيما يخص سياستها المنتهجة بالجزائر، كل الأحزاب صادقت على القانون الخاص المتعلق بالسلطات الخاصة، باستثناء حزب البوجاديست (pujadists) الذي كان يعتقد أن هذه السياسة معتدلة جداً.

تنص المادة الأولى على أنه تعتمدة مراسيم مجلس الوزراء، بناء على تقرير الوزير المقيم بالجزائر والوزراء المعنيين، بعد مشاورة مجلس الدولة بالجزائر كل الإجراءات المتعلقة بـ .... » فيما تتبع صياغة النص بسلسة من المسائل المتعلقة بالجانب الاقتصادي، والمالي، والاجتماعي، والإداري، بدءاً بالتجهيزات المدرسية، والصحية، وكذا الحصول على الملكية الخاصة الريفية، وإعادة تنظيم الجماعات المحلية، وإصلاحات الحكومة العامة، مروراً بتخفيض سعر الطاقة، ودخول المسلمين سلك الوظيف العمومي، ومنحهم الفرصة لإنشاء مصانع جديدة.

المادة الثانية: تتضمن المصادقة من طرف البرلمان في ظرف سنة واحدة على مراسيم تعدل أوتلغي الإجراءات القانونية الحالية.

أما المادة الثالثة فهي تمنح الحكومة صلاحيات اتخاذ إجراءات في مجال فتح القروض المترتبة على تطبيق المواد الواردة أعلاه اعتمادا

على تقارير وزير الشؤون الاقتصادية والمالية، بعد الحصول على موافقة لجان المالية للجمعية العامة ومجلس الوزراء.

هذه المراسيم يجب أن تحظى بموافقة البرلمان في مدة زمنية حددت بعام واحد ابتداء من اليوم الذي حررت فيه.

المادة الرابعة: تنص على أن للحكومة الحق في أن تصدر مراسيم في أي حال، بناء على تقرير الوزير المقيم بالجزائر والوزراء المعنيين، وذلك في إطار مجلس الوزراء، وبعد مشاورة مجلس الدولة، لتمديد هذه الإجراءات إلى الجزائر مع وجوب تطابقها مع القوانين والمراسيم المعمول بها فوق التراب الفرنسي.

وأما المادة الخامسة: فهي تعطي الحق للحكومة في أن تكون لها الصلاحيات الممكنة من أجل اتخاذ إجراءات خاصة تتطلبها الظروف، من أجل استتباب الأمن والحفاظ على حياة الأشخاص وسلامتهم، وكذا تأمين ممتلكاتهم والإقليم بصفة عامة.

وعندما تؤخذ هذه الإجراءات المذكورة - ضمن الفقرة السابقة الذكر - وتتخذ صلة لتغيير القانون، فإنها ستؤخذ عن طريق مرسوم صادر عن مجلس الوزراء.

أخيراً تنص المادة السادسة على أن السلطات المخولة قانوناً في المواد السالفة الذكر سيتم إلغاؤها مع انتهاء مهام الحكومة الحالية.

وفي حال استقالة الحكومة أو شغور منصب رئاسة المجلس يجب

على الحكومة الجديدة أن تطلب التأكيد من طرف البرلمان على القانون، الذي يمنح تلك الإجراءات الخاصة المتخذة في إطار السلطات التي تخولها المادة الخامسة في ظرف زمني لا يتعدى عشرة أيام ابتداء من تاريخ حصوله على ثقة الجمعية العامة، كما سيلغى هذا القانون إن لم يقدم الطلب في هذا الشأن في خلال الظرف الزمني المحدد له قانونياً.

* * *

شهادات ووثائق

"هنري مارّو": «فرنسا، موطني....»

في صفحة «رأي حر» من جريدة لوموند الصادرة بتاريخ 5 أفريل 1956م، حذر أستاذ السربون هنري مارو (henri marrou) الرأي العام والحكومة الفرنسية من الاستمرار في الحرب ضد الجزائريين باستعمال تلك الإمكانات التي يتيحها لها القانون (السلطات الخاصة)، ومقاله هذا هو أول بيان معارض يأتي كمساهمة من طرف رجل فرنسي مثقف، وهو ما عرضه لعملية تفتيش من طرف الشرطة.

إن الحكومة أظهرت استعدادها الحازم لقمع كل المناورات الخبيثة التي تسيء للجيش وسمعته، وإن كانت كذلك، فهل مهمة الجيش المساس بأخلاق الأمة؟!

إنني لست بصحفي، ولا رجل سياسة، أنا أدلي فقط بشهادتي كمواطن عادي وبسيط، يؤنبه ضميره لما يراه ويلاحظه، كونه ليس هو وحده من يتألم لهذا الوضع الذي يحرجه ويقلقه كثيراً.

* * *

أخلاق الوطن أصيبت

منذ أسبوعين أو ثلاثة بدأ ينتاب الرأي العام حذر غريب ويهيمن عليه ومع مرور الوقت يزداد اتضاحاً، ولمواجهة تلك التهديدات المفروضة من طرف الحاكم ـــ قبل دخولها حيز التنفيذ للسلطات الخاصة من أجل «وضع أياديهم» على الصحافة والإذاعة ـ قامت هاتان المؤسستان بوضع نظام يخضعها ـ كما يعتقد ـ لرقابة ذاتية تحول دون الوقوع في الفخ الذي كان يستهدفها، فكانت النتيجة بطبيعة الحال أنه كلما استمعنا إلى الإذاعة السويسرية بحثاً عن معلومات في الصحافة الأجنبية ـــ حتى وإن كانت هذه القنوات هي من أثارت تلك الأخبار الخطيرة مثل «وقعة كيس تبسة» ـ إلا أن الموقف الرسمي يبقى صامتاً تجاه هذه الأحداث ملتزماً الصمت المحرج.

وبمجرد ذكرنا لهذه التصرفات فإننا كمواطنين بسطاء نعتقد ان هذه الأمور تمس بأخلاق الوطن وبسمعته، وقد بدأنا نستمع هنا وهناك إلى أصوات غريبة تتمتم فيما بينها في مثل هذه الأمور.

يوجد من بين هؤلاء من يعتقد أنهم واقعيون حيث كانوا يعتقدون أنه بعد فقدان الهند الصينية (Indo chine) يجب التمسك بالشمال الإفريقي، وبعد التخلي بسهولة عن تونس والمغرب يجب أن لا نهدر آخر أمل في الاستحواذ على الجزائر، والتي تمثل امتداداً للقوة الفرنسية... حتى الأوساط الدينية لم تسلم من هذا المرض الأخلاقي؛

حيث مستها العدوى هي أيضاً؛ فكنت كثيراً ما أسمع في كل الأماكن «الواجب المسيحي في التفاني من أجل الوطن»؛ كما كان يعتقد آخرون أن الإسلام يفرض على قومه فكرة الحرب الطاهرة بذهابهم للبحث عن مواضع لقتال الصالبيين...

بالطبع؛ أنا أقول إن هذا يعتبر أمراً خطراً، وإن الصحة والشرف وحتى الواقع الذي يعكس تاريخ نشأة فرنسا مهدد بأن يصاب في يوم ما بهذا المرض الخبيث الذي سيؤدي لا محالة إلى تعفنها وزوالها.

يجب أن نصرخ بصوت مرتفع في وجه هذه الأوضاع قبل أن يفوت الأوان.

* * *

التضامن المزدوج

أعترف أنني كنت - حقيقة - متضامناً بشكل كبير مع ما سمي بـ «فرنسيي الجزائر» ممن هم من الشعب الجزائري المعروفون بعاداتهم وتقاليدهم الأوروبية، دون أن ألجأ إلى تلك التفرقة بين من جاء أباءُهم من فرنسا وبين الذين قدموا إليها من إسبانيا ومالطا ودول أخرى، هم إخوتي من الفرنسيين، وأن حالهم يشعرنا ببعض الود والتعاطف تجاههم، وهذا الأمر يحدث دوماً، فلما يكون لك إخوة أو ابناء ثم لا يبقى لك أخ ولا ابن!!.

إنني سعيد جداً بنشاطهم ونجاحاتهم الرائعة، وخاصة بتلك الأراضي المستصلحة وتلك الغابات التي عادت من جديد إلى الحياة، وتقدم الصحة من خلال القضاء التدريجي على أمراض العيون والجدري والطاعون، لكن لدي إحساس يملأه القلق فيما يخص الإخفاقات والنقائص والأخطاء، ولذلك وجب علينا أن نتحمل كلنا ثقل الماضي على الصعيد التاريخي البشري؛ بتحمل مسؤولية تصرفاتنا، على أن نأخذ جميعاً جزاءنا بدفع المقابل نحو المجتمع وطلب المغفرة من اللـه وحده عز وجل.

إذا كان الأمر كذلك، فكيف لي أن لا أشعر بالتضامن مع أولئك الذين يطلق عليهم مرسوم 7 مارس 1944م تسمية «الفرنسيين المسلمين»؟

نحن الذين قمنا بغزوهم فيما مضى ـ وكان علينا أن نجد الحلول لانشغالاتهم فيما بعد، وأن لا نتوانى أو نتردد في دمجهم في أمتنا مادام الأمر متعلقا بتوظيفهم لصالحنا وداخل مصانعنا وورشاتنا ـ وقد كانوا مخيرون بين المقاومة أو الموت.

بالأمس فقط وأنا أمر بحوض البوص (la bauce) توقفت قليلاً بالمقبرة العسكرية، لأمر بعد ذلك بقبور المسلمين التي كانت شواهدها تحمل الهلال بصفتهم كانوا جنوداً قتلوا في ميدان الشرف دفاعاً عن فرنسا، وكانت تضحياتهم قد أخرت انطواء صيف الأربعين على حرب طاحنة من باب أن جمعيتنا كانت تضع الغزو من بين أهدافها...

فإن ذلك لا يمثل في نظري مبرراً كافياً كما يزعم الواقعيون، ولا عبئاً دائماً كما يرى ذلك المثاليون، الذين يعتبرون مجرد أغبياء في نظر المؤرخ.

والحصيلة أن كثيراً من الأقاليم الفرنسية ما هي في الأصل إلا أرياف تم دمجها إلى فرنسا بقوة الحديد والنار، وإذا رجعنا قليلاً إلى التاريخ نرى أن الحروب الصليبية لمنطقتي الألبي (albi) والفرنشكونتي (la franche contei) لن ينسي سكانها المقابل الذي دفعوه من الرعب خلال عملية الغزو من 1668 إلى 1674 وما يهمنا اليوم أن أهل تولوز (tolouse) ودول (dôle) سعداء بأنهم فرنسيون، وأن الشاوية والقبائل والعرب هم في حرب معلنة ضدنا.

هناك أحداث لا تحتاج إلى بحث أو تدليل فبالعين المجردة يمكن معرفتها، لذلك كيف لنا أن نعتقد أو نوهم الناس أن الفلاقة ما هم إلا

جمع غير متجانس من ذوي السوابق الإجرامية وكذلك أولئك المتدينون هم مغتصبون وأعوان الإمبريالية المصرية؟

ليس بإمكاننا نحن المقاومين القدامى أن نؤمن بهذه الأمور لأننا نعلم جيداً أن المقاومة ترتكز أساساً على العمل العميق والمشترك بين شرائح كبيرة من المواطنين، حتى إن اقتنعت أن مسؤولية فرنسا كانت كبيرة جداً في تفاقم الأحداث المؤسفة، يبقى أن الإدارة المغاربية لم تظهر لي ـ وأنا بصفتي فرنسي ـــ أي حزن أو تأثير نسبي على الأقل مجهوداتنا كمستعمرين، ونحن نأخذ بعين الاعتبار عملنا كأصحاب الوصاية على هذه الشعوب واجبي الأول كفرنسي ومواطن هو أن نعي بتلك المسؤولية الثقيلة التي تقع على أكتافنا وعاتقنا.

أنا مطالب بأن أساهم في الحفاظ على «الوجود الفرنسي» بشمال إفريقيا، لكن لدى الحق ومن واجبي أن أتساءل إن كان هذا الوجود بالأمس وحتى باليوم وجود وحضور فرنسي حقيقي؟ أقولها لنا ـــ نحن الفرنسيين ـــ أم أن فرنسا تلك فرنسا الشامخة أصبحت تسوق تلك الصورة السيئة التي تشوه صورتها المثالية التي كثيراً ما عملت على الترويج لها أو محاولة الوصول إليها.

* * *

لا وجود لإمكانات نتنة

وأنـا أخضـع لامتحـان قـاس لضـميري إننـي لا أقـع في تلـك الهفـوة ذات المـذاق المازوشي «أبسط الجروح وكأنني أبحث عن مصدر العار» وهي الفكـرة التـي يحصرهـا الرأي في تلك السياسة التي ينتهجها المثقف اليساري "ميشلي" ـ الذي أذكر اسمه بعـد قليل ـ جعل منها صفة مميزة لمزاج الطبع الوطني.

بصـفتي مؤرخـا أرفـض كـل الترتيبـات المانيشـية (manicheènne) كـما لـو لم يكـن أبداًحزب أو شعب لـ «البورس» (la peuple purs) يقاوم قوات الظلام.

كوني معلما لاهوتيا (thêolojien) تعلمت عـن معلمـي "سـانت أوغسـتان" (saint aujustian) اللغة البربرية، يفترض منا نحن جميع الأمم التي تضرب جـذورها في أعـماق التاريخ ضرورة الاختلاط فيما بينها، حيث تعلمت أن كلهـا تحمـل أو تعتـبر جـزءاً مـن الخير وجزءاً من الشر، لكن ما علمني علم أصول الدين والتاريخ والمعقول هـو التوجـه الصحيح وأن الحضارات التي تترك الهوة مفتوحـة كثـيراً بـين المجتمعـات المثاليـة التـي تتطلع إليه تلك الإنجازات التي تقترحها تجعلها تموت بسبب نفاقها.

لا يمكننـا أن نـذهب بعيـداً لنبحـث عـن أسـباب تـذمرنا وحسرتنـا،

فبعيداً عن الماضي وفرصه الضائعة، إن الحـاضر وحـده يكفـي للدلالـة عـن قلقنـا هنـا أتفوه بثلاثة كلمات فقط وهـي تحمـل معـاني الأسى لأنهـا مشـحونة بالعـذاب، وهـذه الكلمات هي: «معسكرات التجمع والتعذيب والقمع الجماعي»، لا لألقي بـاللوم عـلى أحد ولا لآخذ الأمور بنوع من الاستخفاف إذا ما قمت بنطق أسـماء مقدسـة "الداشـو" (dachou) و"بوشنوالد" (buchenwald)، للأسـف الشـديد يكفينـي أن أنطـق باسـم آخر يدفعني لاستحضـار الجملـة التاليـة: نحـن الفرنسـيين يؤنبنـا ضـميرنا فـيما يخـص معسكرات الغور (cauites le curs)لأننا نعلم جيـداً مـا قمنـا بـه مـن منكـر وظلـم لا يغتفر، من خلال تعذيبنا للناس بتلك الطـرق البشـعة والتـي لا تجنـي فائـدة سياسـية تجاه المشتبه فيهم قبل أن نلقي بهم في الأخير في المعسكرات الجماعية كمختلين عقلياً، وإذا تكلمنا عن التعذيب فـلا يمكننـي أن أنسى هنـا «القسـطابو» (Guestabo) حيـث يعلم الجميع إنشاء مخـابر التعـذيب بكـل منـاطق الجزائـر، وهـي كلهـا تحتـوي عـلى الحوض المكهرب بكل لوازمه، وهو ما يعتبر وصمة عار لدولة ثورية مثل فرنسا، وكذلك قضية ألفير درايفوس (alfair dreyfus) وهنا لا يسعني الأمر إلا أن أخجل مـن نـفسي وأنا أتذكر ذلك اليوم الذي كنت فيه مكلفاً بتمثيل الحكومة والجمهوريـة الفرنسـية في عرض أقيم من طرف "اليونيسكو" (uxiesco) بمتحـف غـاليرا (Galluera) عـلى شرف بيان التصريح بحقوق الإنسان، وكانت تلك اللوحة الإشهارية الخاصة بإلغـاء التعـذيب موجودة، ونحن نعتمد على النفاق ونمضي في التعذيب القضائي مجدداً.

مـاذا يمكننـا أن نقـول بشـأن ذلـك القمـع الجماعـي، فمهـما ألبسـناه

معاني كلمات رنانة كالتمشيط والبرهان القضائي، وهـي كلها كلـمات تخيف أكثر مـما تضر؛ فلا يمكننا عد الضحايا بالعشرات لأن الأمر يختلف تماماً عما حصل بـ هروشيما!

فعمليات التعذيب كانت عامة دون تفرق بـين الأبريـاء، والمجـرمين والمقـاومين، ومن لا يحمل السلاح، لا يحـق لنـا أن نأخـذ الثـأر بارتكابنـا لهـذه الجـرائم مقابـل أي اغتيال؛ لأن هذه الجرائم خطيرة جداً ولا تغتفر.

أتذكر جيداً ما كان يقوله لنا معلمنا المسـن "غلـوتز" (Glotz) حيـث كـان دائمـاً يؤكد على تشريف وإكبار البشرية لقوانين"صولون" (solon) - منذ ظهورهـا للوجـود- والتي ألغت بصفة نهائية المبادئ المجحفة والمقننة للمسؤولية الجماعيـة للإجـرام، وإن كانت أمم القرن العشرين ستعود يوماً إلى هذه البربرية فإنـه مـن حقنـا أن نتوقـع أن فرنسا ستبقى صامدة في الأخير أمام هذا التحول.

إنني لا أعارض فكرة مدى الصعوبات في مقاومة خصم صعب المـراس، ولا يمكـن القبض عليه. وهناك كلام كثير يقال في مجال الفعالية حيث يحـق لنـا أن نتسـاءل مـن هم هؤلاء المرشحون الصالحون الـذين يـحضر لانتخـابهم اليـوم في جـو مـن الاحتفـال الرسمي كما وعدت به؟

هل تعتقد الدولة الفرنسية أنها ستصـل إلى ذلـك باعتمادهـا عـلى وعـاء انتخـابي ممثل ممن فروا بجلودهم من معسكرات الجرف ومن تلك القرى التي أكلتهـا النـيران والعائلات التي دمرت عن آخرها؟

لكن اللغز الحقيقي للسـؤال «الفـرنسي» يكمـن في فكـرة أننـا هـل

نستطيع الدفاع عن قضية مقدسة باعتمادنا على إمكانات نتنة؟!.

نعم إن الشموخ الفرنسي في خطر، إنني أتوجه بهذا النداء إلى كل الذين يشغلون ـ مثلي ـ مهام تربوية وكل أولئك الذين لهم أطفال كما لدي أطفال وكذلك أحفاد، يجب أن نتكلم مع هؤلاء من دون أن نخجل من المذلة الأورادورية (نسبة لأورادور (ouradour)) ومحاكمات نورنمبارق (nuremberg)، ويجب أن نقرأ لهم كذلك كل الصفحات الجميلة التي كتبها أدباؤنا الكلاسيكيون عن حب الوطن، وعلى فرنسا «الحاكمة والشاهدة على الحريات في العالم (كثيراً ما كانت هي نفسها الضحية) »، نعم قبل أن نخوض في دوامة الإرهاب والقمع علينا جميعاً أن نقدر من أعماق أنفسنا وبصفاء قلوبنا، صرخة أبنائنا التي كانت تعلو بقولها: «الوطن في خطر».

* * *

بيار منداس فرانس: ضد سياسة الإهمال

بتاريخ 23 مايو 1956م قدم "بيارمنداس فرانس" استقالته من الحكومة وهذا نصها - الذي نشر في جريدة «لوموند» في 25 مايو 1956 - والذي كان موجهاً إلى "غي مولي" رئيس المجلس.

«سيدي الرئيس، إن الحكومة تنوي بالإجماع اتخاذ إجراءات الإغاثة والحفاظ على الأمة التي تفرضها هذه الظروف الطارئة الخالصة، لكن في الوقت الذي كنا نطلب من شبابنا بذل تضحيات جديدة من أجل القيام بواجبهم الوطني على أحسن وجه، لم نقم مع الأسف بمدهم المساعدات واتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تقنع المواطنين المسلمين بالجزائر بإرادتنا في التجديد والمصالحة، ودعوتهم للتطور حتى يكون توجههم مساند لفرنسا وليس ضدها.

مع الأسف كان لجوؤنا إلى السلاح أمراً ضرورياً، وكم كنت أود - كما تعلمون - أن يرسل إلي بسرعة أكبر عدد من الجنود، لكنني كنت أيضاً أؤمن أن استعمال السلاح وحده لن يكون كافياً، وعندما نتكلم عن هذه الأحداث يجب أن نفهم أننا كنا على وشك الطلاق النهائي مع الكتلة المسلمة، وهو الطلاق الذي كان يبحث عنه أصحاب هذه الأفكار والوسائل في محاولتهم للنيل من عزيمتنا حتى نثور ضدها.

لذلك فكل سياسة تتجاهل مشاعر ومآسي الشعوب المحلية، فإنها لا تؤدي إلى فقدان الشعب الجزائري فحسب، بل فقدان الجزائر كلها، ثم إلى فقدان «إفريقيتنا» بكاملها، تلك هي نتيجة سياسة الإهمال.

ناشدت الحكومة في نهج مسلك آخر والمضي بعزم وحزم ضد رغبة هؤلاء المعارضين الذين لا يرون عمق الهوة التي كانوا يسعون لرمينا داخلها؛ بسبب التمسك بسياساتهم، وهي تلك السياسة التي تقوم على إعادة بناء الأمة باعتمادها على التفاف الشعوب حول تلك الأمة الإمبراطورية التي كانت تعتبر مفخرتنا.

إذا أردنا إنقاذ الكيان الفرنسي في الجزائر يجب علينا أن نضم إلينا في وقت قياسي أفراد الشعب، الذين ظلوا لسنوات طويلة يضعون ثقتهم في فرنسا من أجل ضمان تحررهم التدريجي، هؤلاء المواطنون تم إبعادهم عنا بسبب دعايات دنيئة داخلياً وخارجياً، وحتى نحن ساهمنا في ذلك بأخطائنا وعدم فهمنا لمشاكلهم.

كان اعتقادي صائباً في الخوض في مغامرة البحث عن توطيد الثقة وإيقاد شعلة الأمل في ظل اعتمادنا على أفعال كان عليها أن تحسب اليوم في موقع الشهادات لصالحنا حتى لا يُدفع من يخالفنا لإقصائنا من أرض الجزائر عاجلاً أو آجلاً، وهي العملية التي من واجبنا أن نتصدى لها بكل قوانا ومهما كلفنا الأمر.

مع الأسف الشديد لم تتحسن معاملة الأفراد المعتدلين من مسلمي الجزائر الذين كان من واجبنا أن ندعمهم عوض أن يتم قمعهم كل يوم من طرف الإدارة المركزية والمحلية وكذلك من طرف الصحافة، التي كانت تغذيها إديولوجيات القمع والتسلط، وهذه السياسة ألحقت بنا أضراراً بليغة وجسيمة، لقد كان هؤلاء الناس يعاملون معاملات سيئة

حيث وضعوا داخل معسكرات الإحتجاز وهم ممنوعون من كل وسائل التعبير؛ ما يعني الرمي بهم في أحضان أعدائنا الألداء.

في رسالة كنت وجهتها لكم قبل أكثر من شهر أشرت فيها بالتحديد إلى الإجراءات التي كان يجب اتخاذها حيال هذا الأمر، والتي من شأنها- حسب نظري - أن تنقذ البلد من هذا المشكل، ولكن ولا واحدة منها نالت رضاكم، وهو ما زاد من قلقنا وأهدر فرص توجيه الحكومة نحو المسلك الوحيد للنجاة.

أعتقد سيدي الرئيس أنكم تتفهمون جيداً مشاعري، وعليه فإنني اليوم بكثير من الأسى أغادركم وأغادر هذه الحكومة التي كان كثير من الفرنسيين مثلكم ومثلي يعلقون عليها آمالهم الكبيرة ، أود على أقل تقدير أن يكون لاستقالتي هذه معنى ذلك النداء القلق، كي تأخذ الحكومة على محمل الجد الإجراءات المناسبة في هذا المجال مهما كانت صعوبتها.

أعترف أنه لا يزال الوقت مناسباً لاختيار السياسة التي ستحقق السلم والحضور الفرنسي الدائم بأرض الجزائر.

وتقبلوا سيدي الرئيس احتراماتي الخالصة والأخوية التي أكنها لكم».

إمضاء:

بيار منداس فرانس

جاك سوستال

الإخفاق في المعايشة[1]

كنت قد عينت في منصبي حاكماً عاماً للجزائر بـدلاً لبيـار منـدس فـرانس خـلال جلسة مجلس الوزراء ليوم 25 جانفي 1955م.

لا إننـي عينـت في نـوفمبر 1954م وذلـك مـا أدى إلى أزمـة أطاحـت بحكومة منـداس فـرانس[2] وقتهـا كانـت الجمعيـة تفكـر بجديـة بإزاحـة

(1) جرى هذا الحوار بتاريخ 15 جوان 1988 ولد جاك سوستال عام 1912 وهو خـريج مدرسـة المعلمـين ومتحصل على شهادات الدراسات ما بعد التدرج في علوم الفلسفة وتاريخ اللغـات؛ حيـث التحـق بفرنسا الحرة، شغل منصب مديراً للمصالح الخاصة بالجزائر مـن سـنة 1943 إلى 1944م، ثـم وزيـراً بالحكومات المؤقتة إلى غاية تحرير فرنسا، ثم انتخب نائباً لغولي وتولى بعد ذلك مهام الأمين العام للتجمع الشعب الفرنسي (1947 - 1951م) شغل بعد ذلك منصب حاكم عـام للجزائـر مـن جـانفي 1955 إلى جانفي 1956م، ثم وزيراً للإعلام تحت الجنرال ديغول في عام 1958م وبعدها انتخب نائبـاً بالبرلمان في قائمة (UNR) يعتبر من الذين وافقوا على بقاء الجزائر فرنسية قبل أن يصـبح معارضـاً لديغول، عاش بالمنفى من ديسمبر 1961 إلى 1968م.

(2) إن المصادر الرسمية تتحدث عن تعيين جاك سوستال كحاكم عام للجزائر بتاريخ 25 جانفي 1955 من طرف الحكومة التي أطيح بها بتاريخ 2 فبرايـر، لم يـدخل جـاك سوسـتال الجزائـر إلا في تـاريخ 15 فبراير 1955 بعد الموافقة على تعيينه من طرف إيدقار فور (edgar faure).

"منـداس فـرانس"، إلا أن أحـد الأسـباب المهمـة التـي أدت إلى تعجيـل رحيلـه هو غــضب بعـض منتخبي الجزائـر وخاصـة "رونـــي مـــاير " (renè mayer) نتيجة تعييني بهذا المنصب، كان ذلك بمثابة القطرة التي أفاضـت الكـأس، وذلـك مـا أدى ـــ بطبيعة الحال ــ إلى شن هذا الهجوم على منداس فرانس.

هل كان ذلك بسبب توجهك الليبرالي المعروف؟

لقد كتبت منذ أشهر بعض المقالات تطرقت فيها إلى تصـوري لفيدراليـة فرنسـية أين يخصص للجزائر مكانها، لكنها لم ترض "منداس" لأن الإطارات غير المسلمة بالجزائر كانت كلها تميل إلى التيار الوسطي اليساري أو حتى الاشتراكي والشيوعي خاصة بالغرب الجزائري.

لم تكن في الواقع قضية سياسية مثلما يفهم الـبعض، ولكـن القضـية كانـت كثـيراً تزعج "بيار منداس فرانس" إلى درجة أن هؤلاء كانوا يعتقدون أننـي عميـل لـه، وهـذا غير صحيح تماماً.

كنتم إذ رجلاً جديداً على الجزائر؟

نعم لكن يجب أن أوضح شيئاً: "جاك شوفاليي" الذي كان يشغل منصب رئـيس بلدية الجزائر وكانت له كاريزمة وسلطة لا نزاع فيهما كان له أيضاً أعداء كثر؛ فقد كان داخل صفوف المجلس البلدي الذي يترأسه أناس اتضح فيما بعد أنهم أفراد مـن جبهـة التحرير، كما كان يعاب عليه داخل بعـض الأوسـاط أنـه كـان متسـاهلاً جـداً مـع مـن يـدعون إلى الاسـتقلال، والأكيـد أنـه في هـذه الفـترة الزمنيـة كـان عضـواً بالحكومـة؛

حيث نسب إليه ــ ربما مع وجود دليل ــ الموافقة على تعييني بذلك المنصب.

إذن كنت مولعاً بسياسة الإصلاحات؟!

عندما رضيت بتعييني في منصب الحاكم العام، قابلت "منداس فرانس" و"ميتران" كلٌ على حدا، ويجب أن أقول إن "منداس" كان متواضعاً جداً، وما كان يتطلع إليه فعلاً هو التطبيق الصادق للنظام الأساسي الجزائري (stetut de l´algerie) وهو يأخذ - بطبيعة الحال- بعين الاعتبار تلك الأبواب التي لم نتطرق إليها من قبل كموضوع الفصل بين الدولة والدين؛ لأن ذلك يعتبر من المفارقات الغريبة بالجزائر؛ حيث كانت الجمهورية اللآئكية الفرنسية قائمة في جو مختلط بالدين من خلال تدخلها في شؤون الدين الإسلامي.

إن فرنسا الجمهورية هي التي عملت كثيراً من أجل تطوير الإسلام بتلك المناطق التي كانت نوعاً ما تفتقر إلى تعليم الدين الإسلامي واللغة العربية، مثل منطقة القبائل الكبرى، وحتى المدارس القرآنية أنشئت بأموال الدولة الفرنسية.

كانت لدي فكرة وهي ــ التي لم أكن أتقاسمها مع منداس فرانس ـــ إعطاء الفرصة لترقية المسار الإداري للمسلمين وذلك لما قمت بإنشاء أول مركز لتكوين الإداريين، لكن في تلك الفترة كنا في حاجة ماسة إلى الأفكار الثورية.

وهل أعطاك أوامر خاصة؟

كانت هناك توجيهات عامة بينما كانت كلمة«البرنامج» هي «الإدماجية»، هذه الكلمة لم أقم باختراعها؛ حيث تفوهت بها أمام الجمعية الجزائرية عندما ألقيت عليهم أول خطاب لي في فبراير 1955م، لكنني لم آخذها من كلام "منداس فرانس"، مع مرور الزمن عملت على شرح معنى هذه الكلمة في عهد إيدقار فور (edgar faure) حيث كنت ألح كثيراً على عدم الخلط ما بين كلمتي «إندماج» و«إدماج» فبينما تتوجه كلمة إندماج إلى الأشخاص؛ حيث يعتبر ذلك من الوهم لأنه من غير المعقول أن نأتي بمسلم ونجعل منه فرنسياً متوسطاً، وإن كان هناك مسلمون ـ تعرفت عليهم ـ كانوا قد اندمجوا بسرعة في المجتمع والثقافية الفرنسية، وتعني ـ حسب رأيي ـ كلمة «إدماج» ضم مقاطعة الجزائر إلى فرنسا حسب القواعد القانونية التي تقوم عليها فرنسا مع مراعات بعض الخصوصيات التي تقوم عليها الشخصية الجزائرية.

كنا كذلك نقصد بهذه الكلمة الجانب الاقتصادي؛ حيث كانت الفرص كبيرة في أن نجمع ما بين اقتصاد البلدين الذين كانا يعرفان في شكل اقتصاد عصري إلى حد ما بالنسبة لذلك الفرنسي، وتقليدي خالص فيما يخص الجانب الجزائري، والذي كان سبباً في معاناة وأمراض كثيرة يحملها الشعب الجزائري.

ألم تكن هناك مصالح للمستوطنين؟

المصلحة العامة كانت تكمن في إنشاء سوق داخلي، أسست قطاعات التطوير الزراعي وكذلك الفرق الإدارية المختصة (SAS) من

أجل الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين.

لكن لم يحدث ذلك على أرض الواقع؟

من غير الممكن القيام بإصلاحات خلال بضعة أشهر فقط، كنت قد التحقت بالجزائر في شهر فبراير من عام 1955 أياما عديدة بعد الإطاحة بـ"منداس فرانس" كان "إدقار فورهو" الذي قال لي: «اذهب إلى هناك» وبعين المكان ساهمت بمعية مسؤول العمران (urbani) والأمين العام الاقتصادي، وكذلك بوعكوير نائبه في تجسيد ما يسمى بـ مخطط سوستال، كان يجب علينا أن نمرر هذا المخطط بالجمعية الجزائرية لمناقشته والتصويت عليه، ولكن وقع هجوم إرهابي كبير في شهر أوت 1955م، والذي حطم هذا المشروع حيث أصبح لا يطاق.

لكن في الوقت نفسه لم تقوموا بالبحث عمن يستمع لكم حينما بقيت المقاومة مستمرة؟

كانت لدي اتصالات دائمة مع فرحات عباس وتوفيق المدني الذي كان يمثل جمعية علماء المسلمين لكنهما لم يصرحا أنهما يمثلان أو يتعاطفان مع جبهة التحرير الوطني بعد تلك المجازر التي حصلت في شهر أوت.

وإلى غاية شهر أوت...؟

كانت لي اتصالات مع بن خدة وكيوان.

فقط اتصالات؟ ولم تفعلوا شيئاً بينما كانت الحرب مشتعلة وكل تلك الأعمال الغريبة قد وقعت؟

لقد قمت بإعطاء توصيات ضد كل الأشكال غير القانونية فيما أسسنا لسلك الحركى والمراكز الاجتماعية والمصالح الإدارية المختصة (sas) وغيرها، حيث كنا نعمل في ظروف صعبة جداً وقاسية.

هل كانت تأتيكم أوامر بعد شهر أوت؟

كانت تربطني بالحكومة اتصالات دائمة حيث كنت أزور باريس مرتين في الشهر الواحد أين كان يستقبلني كل من إيدقار فور (edgar faure) وبورجس مونوري (bourges maunoury) لم تكن هناك أوامر في مجال الصرامة أو عدم الصرامة، وإنما تجاوب مع متطلبات الوضع يوماً بعد يوم، مثلما كنت أعرض ذلك عبر رسائل وبلاغات.

بالرغم من رغبتك في الإصلاح إلا أنه لما ذهبت حدثت فتنة كان وراءها الأقدام السوداء؟

لم يكن للأقدام السوداء موقف معادي من الإصلاح المعقول؛ لأنهم فهموا بأنني فهمتهم، كنت قد استطعت أن أقنع الأقدام السوداء وبالخصوص رؤساء البلديات أن الإصلاحات التي كنت أقترحها لم يكن هدفها طرد الفرنسيين، وإنما ضمان معايشتهم الصحيحة للجزائريين.

ولماذا لم يفهم ذلك الجزائريون؟

كثير منهم فهموا ذلك لكنهم أرغموا على أخذ اتجاه آخر بالقوة حتى إنهم هددوا في حياتهم، ليس بالموت فحسب بل ببتر أعضاء أجسامهم واغتيال نسائهم وأبنائهم.

* * *

@Ahmedyassin90

فانست منصور مونتاي:

حوار مع جبهة التحرير الوطني[1].

كيف ذهبتم مع جاك سوستال؟

إن "بيار منداس فرانس" الذي تعرفت عليه في عام 1941م بالسجن العسكري بكلارما فران (Clermont ferrant) هو من قال لي: «اذهب مع سوستال الذي عينته منذ أيام في منصب حاكم عام للجزائر، كان هذا اختيارا حسنا، فهو كان الذراع الأيمن لـ"بول ريفي" (paul rivet)» والميكسكيون يحبونه كثيراً؛ لأنه دافع عن الهنود أكثر من هذا، حدث أن شغل "سوستال" منصب محافظ وطني للإعلام في لندن كما التقيته بالجزائر في عام 1943م، كنت وقتها بقيادة الأركان الخاصة بالجنرال "ديغول" وكان "سوستال" المدير العام للمصالح الخاصة بالجزائر، بعدها؛ أي: في عام 1955م بالجزائر قال لي: «نحن اليوم في الوضعية نفسها الميكسيك والمسلمون هم المضطهدون للإسبان، علينا أن ندافع عن الأقدام السوداء كما دافعنا من قبل الأزتيك».

كان "جاك جويلية" (jacg juiller) يشغل منصب مدير الديوان المدني والعسكري أما أنا فكنت رسميا رئيس الديوان العسكري بديوان "سوستال"، كنت صحبة "جرمان تيليون" (Germaine tillion)

(1) جرى هذا الحوار في 15 مايو 1988م.

الوحيدين الذين يتكلمان اللغة العربية والبربرية.

عندما وصلنا إلى الجزائر في فبراير 1955 لم يكن يوجد أي مترجم عـربي بالحكومـة العامة.

كيف كانت اتصالاتكم بجبهة التحرير الوطني؟

بتاريخ 14 فبرايـر 1955م بيـنما كنـت بباريس وكنـت أتأهـب للـذهاب في اليـوم الموالي إلى الجزائر أخبرني "سوستال" بأن مديرية حماية الإقليـم (DST) ألقـت القـبض على جزائريين اثنين بالحدود التونسية الليبية، على متن حافلة متـوجهين نحـو طـرابلس، أحدهما كان يدعى مصطفى بن بوالعيد، وكان بحوزته كنـاش يحتـوي عـلى معلومـات المقاومة بالأوراس، فذهبت مباشرة لرؤيته بتونس، على أساس أنني مرسول مـن طـرف "جارمان تيليون" الذي تعرفه.

حدثني مصطفى بن بوالعيد خلال لقاء مطول جرى بينـي وبينـه بكثـير مـن الألم والحرقة عن الانتخابات المزورة، والاختفاء المبيت للقانون الأساسي لعام 1947م، وكذلك عن تمرده بسبب ذلك الظلم القائم في الجزائـر في حـق الجزائـريين، كـان هنـاك حـوالي ألفي موقوف سياسي تم اعتقالهم عن طريق بيانات الشرطة في نوفمبر 1954م.

تحت مسؤولية "فرانسو ميتران" استطعت أن أقوم بإطلاق سراح اثنـين وعشريـن مـن بيـنهم "بـن يوسـف بـن خـدة" الـذي تـولى فـيما بعـد رئاسـة الحكومـة المؤقتـة للجمهورية الجزائرية.

لو كان سوستال حقيقة ينوي ذلك وكانـت لـه الشـجاعة الكافيـة في المبادرة لاستطاع أن يتجنب أسـوأ الأحـوال؛ لكنـه كـان ببسـاطة لا يريـد

استقلال الجزائر، بل بالعكس ذهب ليعلن حالة الطوارئ، وبما أن "بورجس ما نوري" كان يعتقد أنه لا يوجد مستمعون صالحون بالجزائر، أقنعت سوستال على استقبال بعض أصدقائي والإستماع إليهم، ففي ليلة 28 مارس 1955م أحضرت له خمسة مسلمين - في سرية تامة- إلى القصر الصيفي وهم: الشيخ "خير الدين"، و"التوفيق المدني" والدكتور "أحمد فرانسيسي"، و"حاج شرشالي"، والأستاذ "واقواق"، ووعدهم بعزم أن «لا أحد سيتم إخراجه أو إيقافه بسبب أرائه السياسية» لكن هذا التصريح بقي مجرد كلام لأن سوستال كان لا يرغب في «التفاوض» مع أي أحد.

ولماذا ابتعدتم عن سوستال؟

كان يوجد بيننا خلاف في المنهج، وحتى فيما يخص الأهداف، أما القطرة التي أفاضت الكأس فكانت تتعلق بحالة تعذيب حصلت في آخر أفريل بمنطقة القبائل الكبرى تتعلق برجال الدرك الذين انهالوا ضرباً على معلمي وتلاميذ مدرسة قرآنية «إصلاحية».

أما السبب المفتعل فكان يتعلق بتخريب أعمدة الهاتف، ولما علمت بالأمر أخبرت "سوستال" وأحضرت إلى الجزائر خمسة من هؤلاء المعلمين، حيث تم فحصهم في 2 مايو من طرف طبيب شرعي، كما سلمت لهم رخصة بوضعهم تحت حماية الحاكم العام، وبطبيعة الحال تم اعتقالهم فور عودتهم إلى منازلهم ولم يخل سبيلهم إلا عند استقلال الجزائر، وبعد مضي شهرين كاملين في محاولة إخراج هؤلاء المظلومين من المأزق الذي وقعوا فيه- من دون جدوى - وعدم توصلي إلى معاقبة رجال الدرك قدمت استقالتي إلى "سوستال" بتاريخ 24 جوان 1955م.

عبد الرحمن كيوان

الامتناع[1]

بالنسبة للأسئلة التي تتعلق بتلك الزيارات التي قمت بها إلى سجن بربروس أجيبكم؛ فيما يخص فانسان مونتاي (vincent monteil) أنه جاء ليقابلني في مطلع عام 1955م بصفته مدير الديوان العسكري لسوستال، الذي عين من طرف "منداس فرانس" كحاكم عام للجزائر؛ حيث كان "سوستال" يعرفه على أنه «رجل المقاومة الفرنسية» حينها قال لي مونتاي: «ماذا يجب أن نفعل أمام الوضع الحالي؟» وكانت إجابتي تتوقف على شرطين اثنين وهما:

1 ـ إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين.

2 ـ الدخول في مفاوضات حول مستقبل الجزائر بمشاركة كل الأحزاب السياسية الوطنية بما في ذلك الأحزاب التي كانت تقاوم من أجل استقلال الجزائر.

أوضح ذلك: من جهة أن مونتاي لم يقدم أي اقتراح في هذا الشأن، ومن جهة أخرى لم يكن لي اتصال مع سوستال منذ أن أخلي سبيلي بالإفراج المؤقت.

(1) جرى هذا الحوار بتاريخ 18 جويلية من عام 1988م بالجزائر.

أنا أعتقد أنه تم إطلاق سراحي صحبة مسؤولين من مناضلي الحزب الـذين كـانوا معتقلين في إطار عملية سياسية كان يحضر لها بجدية، ولكن لم يتم تجسـيدها بـالنظر إلى التطور الذي عرفته المقاومة المسلحة، وكذلك المساندة الكبيرة التي وجـدتها الثـورة من طرف الشعب الجزائري.

قبـل هـذا كـان قـد زارني روبـير بـرات[1] (robert berrat) الـذي كـان قـد رافـق "فرانسوا ميتران" لما كان يشغل منصب وزيـر الداخليـة في إحـدى زياراتـه إلى الجزائـر، وكان لهذا المناضل الكاثوليكي اليساري حـظ في تلـك الأجوبـة التـي كنـت قـد أعطيتهـا لمونتاي.

* * *

(1) روبير برات صحفي كاثوليكي كان أحـد أصـدقاء فرانسـوا موريـاك (françois mauriac) وناضـل مـن أجل استقلال المغرب والجزائر، له كتاب صدر بعد وفاته تحت عنوان: روبير برات: المقاومات مـن أجل الحرية، منشورات وشـهادات مسـيحي، المؤسسـة الوطنيـة للـنشر (ENAP) بـاريس الجزائـر 1988م.

بن يوسف بن خدة

الإجماع الوطني[1]

بعد خروجكم من السجن هل حاولتم الالتحاق بجبهة التحرير الوطني؟

لما أخلي سبيلنا في شهر مايو من عام 1955م كانت هناك وضعية جديدة، وهي تختلف تماماً عن الوضعية التي كانت سائدة في عام 1954م حيث كان الجو حربياً مصحوباً بشتى أنواع القصف والقمع والتعذيب بالأوراس، ولقد حاولنا أن نتصل بمسؤولي جبهة التحرير الوطني، فكان لنا لقاء مع "عبان رمضان" و"بودة" و"كيوان" بالجزائر.

كيوان كان يشغل منصب مستشار بلدي في تلك الفترة؟

نعم؛ حيث كان نائب رئيس بلدية الجزائر قبل أن يستقيل وتستقيل معه كوكبة من المنتخبين الذين كانوا يناضلون في صفوف الحركة من أجل انتصار الحريات والديمقراطية (MTLD)، بعد ذلك اجتمعت اللجنة المركزية للحزب أو بالأحرى اجتمع أعضاؤه المتواجدون بالجزائر، أما باقي الأعضاء فكانوا منتشرين بفرنسا وباقي دول العالم،

---

(1) جرى هذا الحوار في 12 جويلية 1988م بالجزائر.

فقمنا بمبادرة حل حزبنا بأنفسنا واقترحنا على كل من كان يثق بنا أن يلتحق بجبهة التحرير الوطني، وأما فيما يخصني أنا فإنني بقيت بالجزائر مع "عبان رمضان" الذي قمت بمساعدته في توزيع الرسائل السرية والبحث عن المخابئ المضمونة، وتوفير اللباس والأدوية لجيش التحرير الوطني (ALN).

أنشئت مؤسسة الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)في عام 1956م بمساهمة من الإطارات المركزية كما تأسست جريدة المجاهد، واعتمد نشيد: «قسماً» كنشيد وطني، بالإضافة إلى ميلاد المنظمة الخاصة بمدينة الجزائر التي أصبحت فيما بعد الحلقة الأساسية لجبهة التحرير الوطني بتكثيف اتصالاتها مع شخصيات سياسية ودينية وأوروبية.

هل كانت الاتصالات الأوروبية صعبة؟

نعم، كانت صعبة وكانت قليلة جداً، والذين التزموا بمساعدتنا كانوا أصحاب شجاعة كبيرة، ومن واجبنا أن نحييهم على شجاعتهم، فمبادرتهم كانت معاكسة تماماً لمجرى الأمور؛ لأن معظم الأقدام السوداء كانوا مع فكرة «الجزائر الفرنسية».

أذكر هنا "شولي"، "آندري ماندوز"، أستاذ بجامعة الآداب، ورئيس القبو "جون سكوطو"، وعائلة "جاليس" (les Gellice) والدكتور "بيار روش"...

يجب أن نتكلم قليلاً عن عبان رمضان، هل هو من حقق الوحدة؟

لما ألقي عليه القبض في 1950م كان عضواً باللجنة المركزية لحزب (PPA - MTLD) وبعد خروجه من السجن سنة 1955م اصطدم بتلك الحقائق الصعبة التي كانت تعرفها المقاومة، مما دفعه إلى أن يقف على بعض النقائص والضعف في صفوف جبهة التحرير الوطني؛ في مجالات الإيديولوجية والسياسة والتأطير، كان من الدعاة إلى الوحدة الوطنية حيث كان دائماً يردد جملة: الوحدة الوطنية وحدها كفيلة بإشراك كل الشعب في الثورة، في تلك الفترة كان يوجد خلاف بين جنود الداخل، وأعضاء مندوبية جبهة التحرير الوطني بالخارج، وهي نفس الهيئة التي كانت متهمة بالتقصير في إمداد المقاومين في الداخل بما يكفيهم من السلاح والذخيرة، سبب كل ذلك عدم وجود سلطة موحدة، وذلك جعل "عبان رمضان" يكثف من جهوده من أجل عقد اجتماع بين المسؤولين لمعالجة كل هذه المشاكل، فقام بانتداب زيرود يوسف إلى "سعد دحلب" واتضح أن قائد الشمال القسنطيني كان على نفس الخط والتفكير في المسألة مثل ما هو الحال بالنسبة لعبان رمضان، وهنا خرجت فكرة انعقاد مؤتمر الصومام للعلن وتم التحضير له.

أنا شخصياً لم أحضر فعاليات مؤتمر الصومام؛ حيث كنت أنسّق بين السلطات في الداخل والخارج.

كانت مرجعية الوحدة الوطنية العروبة والإسلام.

أو لم يتسبب ذلك في طرح مشاكل مع القبائل؟

يفهم من كلمة أو مصطلح «العروبة والإسلام» المعنى الثقافي للتسمية؛ حيث إن اللغة العربية هي لغة كل الجزائريين وأن دينهم هو الإسلام، وهذا ما دافعنا عنه دائماً في صفوف حزب الشعب الجزائري، وكذلك داخل حزب جبهة التحرير الوطني، ألم يرمز في بلدنا إلى دول مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا بأنها دول لاتينية تعتمد في أخلاقها على قيم اجتماعية لاتينية تعود بالأساس إلى الديانة المسيحية.

إن العروبة لا تقوم على مبدأ العرق أو الدم؛ لأنه في اعتقادنا نحن أهل المغرب العربي لا وجود للعروبة من دون إسلام، عكس ما هو موجود بالمشرق؛ حيث يوجد هناك عرب غير مسلمين.

الجنرال أندري مارتان: جيش ضعيف[1]

في يوم 1 نوفمبر من عام 1954م كنت متواجداً بقيادة أركان الجيش، ومن هذا المنطلق يمكنني أن أقول: إن وضعيتي كانت أحسن بكثير من الذين كانوا يتابعون العمليات، وهم يرون هذا المرض يتصاعد مثل الجدري، إننا لم نقم بحصر المشكل بصفة جدية وفي زمن مبكر؛ لأن

(1) جرى هذا الحوار بتاريخ 15 أفريل 1988م، ولد الجنرال أندري مارتان في عام 1911م وهو أحد تلاميذ مدرسة سان سير المشهورة؛ حيث أصبح بعد ذلك ضابط القوات الجوية، ثم رئيس الأركان الخاص بوزير الحرب (1958م) ثم قائداً للمنطقة الجوية الجزائرية (1959م)، ثم ارتقى إلى رتبة فريق في الجيش في مارس 1960م، وأخيراً قائداً لأركان الجيوش (من أفريل 1961م إلى جويلية 1962م).

العلاقات بين المدنيين والعسكريين لم تكن طبيعية؛ حيث إن الجنود لم يتم إدماجهم في التصورات العامة، وقتها كان للجيش اهتمامات بما يجري داخل قوات الحلف الأطلسي (OTAN) ولم يتفطن للتأثيرات الممكنة من الخارج على سياسة الحكومة، إذن لم يحفظ جيداً درس إخفاقنا في الهند الصينية، وخاصة فيما يتعلق بالقوات الأرضية التي تميزت بثقل تحركاتها؛ حيث كان لزاماً علينا مناقشة نظام تحركاتنا من الجانب التكتيكي والاستراتيجي، وأيضاً على مستوى العلاقات الدولية.

إن هيمنة محافظي الولايات (PRêTETS) على سلطة الجيش بالجزائر أدت إلى ثقل عمليات التدخل وذلك ما نأسف له، ومن جانب آخر يجب أن نذكّر بوصول فريق "موريس بورجاس"، مانوري أبدل توماس (mourice bourjes - mounoury abdel thomas) في سنة 1956م حيث أخذنا آنذاك ما يجب أخذه من مجموعات، من قوات الحلف الأطلسي، واشترينا عتاداً عصرياً من الأمريكيين، لكننا توقفنا في قناة السويس حيث توقفت هناك الجمهورية الفرنسية الرابعة.

كانت مغامرة دراماتيكية ومعقدة جداً بالرغم من التحضير الجيد لجيشنا بالتجمع السري لقواته بقبرص، ولكن يجب أن نذكّر بوجود اللوبي «بورجاس، ما نوري أبدل توماس» الذي كان يدفع بالإسرائيليين نحو نفق قناة السويس، وبقي تخطيط لندن ـ الذي كان يتوقع العمليات في سبعة أيام فقط ـ بعيداً عن المستجدات السياسية، كان علينا أن نختم العمليات في ظرف ثلاثة أو أربعة أيام من أجل وضع الروس والأمريكان أمام الأمر الواقع.

مرة أخرى يجب أن نعترف بأننا لم نقدر أحسن تقدير تأثير العلاقات الدولية على عملنا، وإخفاقنا في قناة السويس هو الذي تسبب في تفجير قوة الوطنيين بالجزائر.

معركة الجزائر

في ربيع سنة 1956م صرح غي مولي أنه لن يتفاوض مع أحد، وبعد استتباب الأمن بالجزائر قام جيش التحرير الوطني (ALN) بتدعيم صفوفه وتحصين عمله الميداني، وعلى إثر ذلك قامت الحكومة الفرنسية بإعادة تجنيد مائة وعشرين ألف جندي جديد من صف 1952م، وتوسيع مدة الخدمة العسكرية إلى سبعة وعشرين شهراً؛ حيث ارتفع عدد القوات العسكرية بالجزائر من 200.000 إلى 400.000 جندي في فترة ما بين شهري جانفي وجويلية 1956م، وعليه فإن التطويق والتنظيم للإقليم الجزائري من طرف الجيش الفرنسي يجب أن يمنع كل تحركات جيش التحرير الوطني من أجل الضغط عليه ودفعه إلى الاستسلام.

* * *

مؤتمر الصومام

بالموازاة مع حرب العصابات التي كانت تستهدف المدن الكبرى، قامت جبهة التحرير الوطني بتطوير نشاطها السياسي في عمق الشعب الجزائري؛ حيث أصبحت ــ تحت إشراف عبان رمضان ــ تسعى إلى توحيد الجبهة الوطنية من خلال ضمها شخصيات معتدلة إلى صفوفها ـ منذ شهر أفريل 1956م ــ كفرحات عباس وأحمد فرانسيس من اتحاد الديمقراطية والبيان الجزائري (UDMA)، وتوفيق المدني من جمعية العلماء المسلمين.

أما التأطير الشعبي فقامت به ثلاثة منظمات، وهي:

الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (UGEMA) الذي أنشئ في جويلية سنة 1955م وتسبب في إضراب طويل عن الدراسة وتوقيف امتحانات شهر مايو 1956م.

ــ والاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) الذي تأسس في شهر فبراير من عام 1956 من أجل تخليص العمال من سيطرة النقابات الفرنسية.

ــ والاتحاد العام للتجار الجزائريين (UGCA) الذي شرع منذ شهر سبتمبر 1956 في جمع الأموال لصالح حزب جبهة التحرير الوطني.

عقدت جبهة التحرير الوطني بوادي الصومام بمنطقة القبائل أكبر

مؤتمر لثورتها من 20 أوت إلى 19 سبتمبر من عام 1956 ، وقد قام بالتحضير لهذا المؤتمر عبان رمضان، وكان يضم ستة عشر عضواً كلهم قادة عسكريون من عدة مناطق: الشمال القسنطيني، والقبائل، والجزائر الوسطى، ورغم معارضة "بن بلة" وبعض القادة التاريخيين الموجودين بالقاهرة ــ الذين تعذر عليهم الالتحاق بالجزائر لحضور هذا الاجتماع الهام ــ فقد خلص المؤتمر إلى «أرضية سياسية لجبهة التحرير الوطني أودعها بيانه الختامي»[1].

وأكد المؤتمرون على إيمانهم الراسخ بنجاح الثورة، واستقلال الجزائر، حيث اعتمدت جبهة التحرير قيادة سياسية جماعية، سميت: بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية (cxra)، وهي مكونة من أربعة وثلاثين عضواً، وسلطة تنفيذية تدعى لجنة التنسيق والتنفيذ (cce) وهي تتكون من خمسة أعضاء يخضعون لوصاية المجلس الوطني للثورة الجزائرية (cnra) كما تقرر خلال نفس المؤتمر أولوية السياسي على العسكري والداخلي على الخارجي، كما أوصى بتنظيم جيش التحرير الوطني وتقسيمه إلى وحدات ورتب، وكذلك تقسيم الجزائر إلى ولايات ومناطق وأقاليم، كما قرر المؤتمرون جعل مدينة الجزائر ــ التي أصبحت تحمل اسم: المنطقة الحرة (zaa) ــ مركزاً للجنة التنسيق والتنفيذ، وبناء عليه قرر عبان رمضان شن الهجمات ضد المعمرين الأوروبيين داخل المدن الكبرى.

* * *

---

(1) انظر: مختارات من أرضية الصومام، جريدة: المجاهد، العدد الخاص ــ رقم : 4.

معركة الجزائر

كان عبان رمضان قد توعد الفرنسيين بأن «ديان بيان فـو الجزائـر سـيقع بشـارع ميشلي» ومنذ صائفة 1955م كان ياسف سعدي يقوم بتكوين شبكة كومندوس في حي القصبة بالجزائر بمساعدة «علي لابوانت» (ali la pointe) والـذي كـان يـرأس شـبكة دعارة، ثم انتقل إلى النضال مع الوطنيين، وبعد تطهير القصبة من الأفراد الـذين كـانوا يزرعون الرعب داخلها ـ وخاصة مناضلي الحركة الوطنية الجزائريـة (MNA) ـــ كانـت الشبكة على وشك التدخل خاصة بعد الدعم الذي تحصلوا عليه إثر الاعتداء الذي وقع بتاريخ 10 أوت 1956م ونفذ من طـرف ناشـطين أوروبيـين، وخلـف كثـيراً مـن الضـحايا بشارع تيباس (thèbes).

وضع مؤتمر الصومام القيادة السياسية للمنطقة المسـتقلة لمدينـة الجزائـر تحـت إشراف العربي بن مهيدي، ويساعده ياسف سعدي فيما يخص الجانب العسكري لها.

وفي يوم 30 سبتمبر من عام 1956م قامت المدعوتان: سامية لخدي وزهرة ظريف ـــ وهـما شـابتان ـــ بتفجـير في الجزائـر؛ بوضـع قنبلتـين بالميلـك بـار (milk - bar) والكافيتيريـا (cafètèria) وتسـببتا في مقتـل أربعـة أشـخاص، وإصـابة حـوالي خمسـين آخرين من الأوروبيين، من بينهم أطفال تم بتر أعضائهم.

لماذا نناضل[1]؟

من الأهداف التاريخية للثورة الجزائرية القضاء بصفة نهائية على النظام الاستعماري الممقوت والمعيق للرقي والسلم.

1 ـ أهداف الثورة

إن أهداف الثورة هي الغاية التي تنتهي الحرب عند تحققها، وتسمح بتحقيق السلم، إن هدف الثورة هو محاولة دحر العدو لإرغامه على قبول كل مطالبنا السلمية، يمكن أن يكون النصر العسكري، أو الاتفاق على وقف إطلاق النار، أو الهدنة وسيلة تؤدي إلى المفاوضات.

يستنتج من هذه الوضعية أن أهداف ثورتنا سياسية عسكرية؛ وهي على وجه الخصوص:

1 ـ إضعاف الجيش الفرنسي ثم هزيمته عن طريق العمل المسلح.

2 ـ تحطيم الاقتصاد الاستعماري على مستوى كبير عن طريق تخريب ممتلكاته لإعاقته من إدارة شؤون البلاد.

3 ـ إحداث اضطرابات في العمق الفرنسي في المجال الاقتصادي والاجتماعي من أجل وقف استمرارها في الحرب.

4 ـ العزل السياسي لفرنسا بالجزائر وعبر العالم.

(1) مختارات من أرضية الصومام، جريدة المجاهد، العدد الخاص رقم 4.

5 ــ تكييف الانتفاضة والثورة من أجل جعلها تتلاءم مع القانون الدولي، وتمثيل جيش التحرير وهيئته السياسية بشخصيات معروفة، واحترام قوانين الحرب والإدارة العادية للمناطق المحررة من طرف جيش التحرير الوطني.

6 ــ الوقوف مع الشعب ضد عمليات الإبادة التي يقوم بها الفرنسيون.

2 ــ وقف إطلاق النار

الشروط:

أ ــ السياسة:

1 ــ الاعتراف بالأمة الجزائرية أمة موحدة وغير قابلة للتجزئة، هذا البند وضع من أجل مواجهة الفكرة الخيالية الكولونيالية «للجزائر الفرنسية».

2 ــ الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها في كل الميادين وحتى على مستوى الدفاع الوطني والدبلوماسية (السياسة الخارجية).

3 ــ إطلاق سراح كل الجزائريين والجزائريات المسجونين أو المعتقلين أو المنفيين بسبب نضالهم من أجل الاستقلال سواء قبل أو بعد اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م.

4 ــ الاعتراف بحزب جبهة التحرير الوطني كمنظمة سياسية وحيدة تمثل الشعب الجزائري، وهي المخولة بالتفاوض باسمه، وبالمقابل فإنها هي الضامنة والمسؤولة عن وقف إطلاق النار باسم الشعب

الجزائري.

ب ــ **العسكرية:** سيأتي ذكر الشروط العسكرية لاحقاً

إن اختطاف الطائرة التي أقلعت من المغرب في يوم 22 أكتوبر 1956م من طرف الطيران الفرنسي ـ وهي تقل على متنها أربعة من زعماء جبهة التحرير الوطني، وهم على التوالي: حسين أيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد خيذر، ومحمد بوضياف، بالإضافة إلى مصطفى لشرف؛ حيث تم إنزالها بالجزائر قبل تحويلها إلى فرنسا ـ هو ما زاد حزب جبهة التحرير عزيمة في أن يلجأ إلى السلاح واستعمال القوة.

إن الإضراب العام في أول نوفمبر كان انتصاراً حقيقياً وكذا تعدد الاعتداءات في شهري نوفمبر وديسمبر في مقابل إخفاق البعثة الفرانكو انجليزية إلى نفق قناة السويس وهو ما عزل فرنسا سياسياً ودبلوماسياً وعزز بالمقابل الجبهة الوطنية الجزائرية.

سادت حالة من الرعب والهلع في صفوف الأوروبيين عقب الاعتداء الذي ذهب ضحيته أرميدي فروجار (armèdèe frojer) على يد علي لابوانت (ali la pointe) وذلك عند حضورهم جنازة الفقيد في يوم 29 ديسمبر 1956م.

وفي بداية جانفي أعلنت جبهة التحرير الوطني إضراباً عاماً لثمانية أيام بدءً من يوم 28 جانفي 1957م، في 7 جانفي قام الوزير المقيم بالجزائر روبير لاكوست (Robert lacoste) بمنح سلطات الشرطة العمومية للجنرال ماسو (massu) قائد قسم المضلات العاشر بعد عودته من قناة السوس، فقام هذا الأخير بتقسيم الجزائر العاصمة إلى

أربع قطاعات، وأعطى لكل مسؤول على هذه القطاعات الأربعة مسؤولية التفتيش والتحفظ والاستنطاق في حق كل المشتبه فيهم اعتماداً على بيانات الشرطة.

كان المشتبه فيهم يوضعون تحت «الإقامة الجبرية» بمراكز الفرز والعبور (CCT) واعتماد على عمليات جمع المعلومات المتعلقة بالمجرمين المحتملين وكذا على المعلومات والاعترافات التي غالباً ما كانت تنتزع تحت التعذيب الجماعي، استطاع المظليون القضاء على بعض أفراد الشبكة التي كان يقودها ياسف سعدي.

لم يفلح الإضراب العام في بلوغ أهدافه؛ لأن التجار والموظفين رجعوا إلى مناصب عملهم بعد استعمال القوة من طرف السلطة، وبتاريخ 17 فبراير تم إلقاء القبض على العربي بن مهيدي من طرف فرقة بيجار (bijard) ونظراً لاعتقاله المفاجئ لجأت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى مغادرة الجزائر العاصمة، وهو ما أدى إلى انخفاض عدد الاعتداءات في شهري فبراير ومايو من نفس السنة، لكن ذلك لم يمنع ياسف سعدي من إعادة تنظيم شبكته وصفوفه والقيام بالاعتداءات من جديد خاصة ما وقع في يوم 9 جوان بملهى بالكورنيش وخلف ضحايا في صفوف الأوروبيين.

عمليات القمع كان يقودها العقيد جودار (godard) بمساعدة النقيب ليجي (lèger) الذي كان يشرف على شبكة «بلودشوف» (bleus de chauffe) وهي مكونة من إرهابيين قدامى تم إعادة دمجهم وزرعهم داخل حي القصبة من أجل التبليغ عن الذين يقومون بوضع القنابل.

وفي يوم 24 سبتمبر 1957م ألقي القبض على ياسف سعدي بمعية ظريف، وأما علي لابوانت (ali la pointe) فقد انتحر قبل أن يعثر عليه في بداية أكتوبر.

وهكذا انتهت معركة الجزائر بهزيمة جبهة التحرير الوطني؛ كما فرضت الحراسة الشديدة على المسلمين، ومراقبة دقيقة لتحركاتهم بواسطة الحماية (الخاصة بالمدينة) (DPU) التي كانت يشرف عليها العقيد ترنكيي (tringuier)، ولكن طموح الجيش الفرنسي في الحصول على النصر بكل الطرق وبدعم الوزير المقيم بالجزائر والحكومة الفرنسية دفع إلى استعمال طرق وأساليب انتقدت بشدة من طرف الرأي العام.

* * *

شهادات

بيار ميزوناف= مهام الشرطة تولاها العسكريون[1]

كيف وقع اختيار روبير لاكوست على شخصكم لتتولوا منصب المنسق المدني والعسكري؟

هذا يعود إلى زمن بعيد، عندما دعيت ـ بعد تحرير فرنسا ـ إلى منصب رئيس ديوان وزير الداخلية أدريان تكسيي (adrien tixier) لتولي مهام القطاع العام للإدارة، أشرفت على قطاع العلاقات مع نيابة المديرية في الجزائر.

وعام 1945م عرفت منطقة الشمال القسنطيني اضطرابات خطيرة ووُجِهَتْ بعنف كبير وقوة مفرطة وبالخصوص الاضطرابات التي وقعت بمدينة سطيف، وكان يمكن في هذه الفترة الزمنية بالذات ـ التعامل مع الأوضاع وفق مبادئ خطاب الجنرال ديغول ببرازافيل من أجل إحداث

(1) جرى هذا الحوار في يوم 18 مايو من عام 1988م، ولد بيار ميزوناف في عام 1912م، شغل عدة مناصب، منها: منصب محافظ (والي)، ثم مدير شركة الكهرباء والغاز للجزائر(EGA) قبل أن يختاره روبير لاكوست وزيراً مقيماً بالجزائر ومسؤولاً عن التنسيق لديوانه المدني والعسكري في الفترة ما بين فبراير 1956م ومايو 1958م.

نقلة جديدة ونوعية، لكن ينبغي أن لا نحكم على تلك الأحداث والتصرفات بذهنية الوقت الحالي خصوصاً على ضوء تلك الأحداث التي تلتها فيما بعد.

ففي تلك الفترة لا أحد ـ أقول وأؤكد: لا أحد ـ كان يتصور حلاً حتى في تقسيم الجزائر، ناهيك عن الاستقلال التام لها، وإذا عدنا قليلاً إلى خطابات تلك الفترة فلن نجد شيئاً يشير إلى ذلك.

كان فرحات عباس يتمنى هذا النوع من النقلة النوعية التي تبقي وتحفظ لفرنسا سلطتها على الديبلوماسية والجيش، ولا سيما إذا تعلق الأمر برجل فذ وذكي مثل روني ماير (RENè MAYER) الذي مثل الجزائر في البرلمان وهو الذي لم يكن يتوقع تطور الأمور في هذا الجانب من الأوضاع العامة.

على كل حال ففي عام 1947م قامت الحكومة ـ التي كان يترأسها بول رماديي، ويشغل بها إيف شاتينيو منصب الحاكم العام للجزائر، وإدوارد ديبرو منصب وزير الداخلية- بالتحضير والمصادقة على قانون 20 سبتمبر الذي أسس لأرضية أكثر مرونة؛ حيث كان يسمح بالاندماج الإداري مثل ما حصل بفرنسا، ثم المرور نحو صيغة الحكم الذاتي على الإقليمي، ثم الاستقلال التام للجزائر.

كانت العملية ستكلل بنجاح لو توفرت الشروط الآتية:

1 ـ بذل مجهود أكبر في التأطير الإداري وتجسيده على أرض الواقع بصفة جدية وسريعة.

2 ــ بذل مجهود أكثر في مجال ترقية التعليم العام والمهني لصالح الشباب المسلم من أجل إدماجه التدريجي في إدارة الإقليم من جهة ودمجه من جهة أخرى في النظام التربوي.

3 ــ انتخاب جمعية جزائرية (برلمان) في ظروف عادية، وعلى أسس صحيحة ومتينة للقيام بمهامها وواجباتها في إطار نظام الإدارة الجهوية.

إنه ليس باستطاعتنا أن نصدق أن الأمور كانت تسير وفق هذا المنوال؛ لأن الحاكم العام للجزائر مارسال إيدموند نايجيلان (marcel elmond naegelen) الذي عوض آنذاك شاتانيو (chataigneaau) في هذا المنصب قد اعترضته مشاكل محلية أدت إلى عكس ما كان يتمناه رغم إرادته القوية ونيته الصادقة في تحقيق هذه الأهداف.

كل هذا كان من الصعب جداً تحقيقه طالما أن الرأي العام في فرنسا كان لا يبالي كثيراً بالمشكل الجزائري بالنظر إلى اهتمامه القوي بتلك المشاكل التي كانت تبدو له أكثر تأثيراً على حياته اليومية لأنها مستعجلة جداً، ويتعلق الأمر هنا بمجموعة الفحم والحديد، وفي المدى القريب جداً المجموعة الأوروبية للدفاع (CED) وأيضاً الهند الصينية.

عندما كنت رئيساً للمؤسسة العمومية للكهرباء والغاز بالجزائر (EGA) جمعت بعض المعلومات فيما يخص الملفات التي عالجتها آنذاك، كان من الضروري على روبير لاكوست (REBERT LACOSTE) ــ الذي كان صديقي حيث كنت قد دعوته لزيارة الجزائر لما كان يشغل منصب رئيس المجلس الأعلى للغاز والكهرباء ــ أن يتذكرني عند توليه

منصب الوزير المقيم بالجزائر.

يجب أن نعرف زيادة على هذا أن الملاحظة التي كتبتها عن تطور القضية الجزائرية والتي يعتبر تأثيرها اليوم ضعيفاً جداً كان قد قرأها الجنرال كاترو (CATROUX) ونالت إعجابه ووافق على محتواها؛ ذلك هو الأمر الذي دفع به لتعييني في منصب مندوب بالجزائر لما قامت الحكومة ـ التي كان يرأسها غي مولي في عام 1956 ـ بتقليده مهام الوزير المقيم بالجزائر.

وفي هذا العرض يجب أن أؤكد ما يلي:

1 ـ لا أحد من رجال السياسة -الذين اتخذوا فيما بعد مواقفاً أكثر عمقاً في هذا الموضوع -استطاعوا أن يفكروا في طرحها وعرضها في تلك الفترة؛ حيث كان الكل يتكلم عن الجزائر الفرنسية من أقصى اليمين إلى أقصى الشمال.

2 ـ لقد كنا مرغمين في تلك الفترة على الاستعانة بخدمات الجنرال كاترو وهو يبلغ من العمر تسعة وسبعين سنة؛ لأنه لا أحد من الذين عرضت عليهم حقائب وزارية وافق على أن يعين في هذا المنصب.

إن كثيراً من الأشخاص يمكنني القول: كانت لهم فرصة كبيرة للظفر بهذا المنصب، وكانوا يحظون بثقة غي مولي.

فرغم نصيحتي لـ: لاكوست الذي كان يشغل منصب وزير المالية والاقتصاد الوطني أن يرفض هذا المنصب إلا أنه قبل بالمهام التي عرضت عليه وطلب مني أن أرافقه إلى الجزائر، وهنا يجب أن نوضح: إنه - على ما أعتقد - لا أحد يستطيع أن يرفض مساعدة صديق له قبل

بأداء مهمة صعبة جداً.

ثم اقترحت عليه أن يتخلى عن المنصب بعد مغادرة غي مولي للحكومة فرفض ذلك متحججاً بأن العملية ستفسّر على أنها تهرب من المسؤولية، وأن آثارها على المستوى الأخلاقي ستعود عليه بالسلب لأنها تشبه خيانة الأمانة.

وماذا كانت مهامك؟

منذ وجودنا بالجزائر كان عملنا مزدوجاً:

فعلى الصعيد الداخلي كان يجب علينا التضييق على التمرد المسلح وذلك بتكثيف التمشيط العسكري والحصار، وقد تم تدعيم الجيش بأعداد أخرى تمت الموافقة عليها من عدة مستويات سياسية للبلاد كما أوضحت ذلك.

وأما على الصعيد السياسي والمدني فكان يجب اتخاذ الإجراءات التالية:

أ ـــ اتخاذ إجراءات ضد بعض المهجرين الأوروبيين الذين يقومون بنشر الاضطرابات في صفوف الأوروبيين؛ حيث تم وضع بعضهم في الإقامة الجبرية، وطرد البعض الآخر إلى فرنسا، هذا الإجراء كان قد اتخذ بالتشاور بين لاكوست ومارسال شامبايكس (marcel champeix) الذي كان يشغل منصب كاتب الدولة بالجزائر.

يجب أن نوضح هنا أن هذه الإجراءات هي أول إجراءات تتخذ في حق أوروبيي الجزائر في حالة السلم.

ب ــ تقريب الإدارة مـن المـواطنين عـلى أسـاس تقسـيم إداري وجغـرافي جديـد، تنبثق عنه محافظات ودوائر وبلديات جديدة بالإضـافة إلى مؤسسـات وفـروع إداريـة مختصة بالقرى والمداشر.

جـ ـــ ترقية التوظيف الإداري داخل الأوساط المسلمة، وهي في الواقع إجـراءات كنا قد نسيناها أو سكتنا عنها ــ لا نعرف لماذا؟ ــ كانـت قـد دخلـت حيـز التفيـذ مـع بداية توظيف المسلمين في المناصب الإدارية بشروط أقل شـدة فـيما يتعلـق بالشـهادة والكفاءة المحلية بالنظر إلى ما يشترط على الأوروبيين؛ لأن الفرصة لم تتح للمحليين ـــ الساكنين بالجزائر ــ في متابعة دراستهم بالشكل الكافي.

كل هذه الإجراءات كانت ستؤدي إلى نجاح العملية لو بدأ الشروع في العمل منذ عام 1945م، لكن الوقـت لم يكـن كافيـاً، وكـذلك فـإن جبهـة التحريـر الـوطني فضـلت تحويل كل جهودها إلى المقاومة المسلحة، وهنـا يجـب أن نعـترف أن الـديمقراطيات في طبيعتهـا غـير مؤهلـة لمقاومـة الإرهـاب، والعصـابات المسـلحة في المـدن، وأن روبـير لاكوست ــ بعد طلبه الإذن من الحكومة ــ حاول أن يـقضي عـلى أفـراد الشرطـة، كـما يجب الاعتراف أن هذه المبادرة كانت خطيرة جداً على المواطنين؛ لأنها سـمحت بـبعض التجاوزات والأخطاء التي تمس بالأمن العام والتي مـن غـير الممكـن إطلاقـاً تصـحيحها فيما بعد (...).

ومعركة الجزائر؟

أظن أنني أجبت عن هذا السؤال في بعض جوانبه وبشكل غير مباشر.

الذكاء التكتيكي لحزب جبهة التحرير الوطني يكمن في أن الجبهة استطاعت أن تنقل الحركة المسلحة إلى المدن؛ فكان من الصعب جداً مقاومة هذا الإرهاب؛ لأن عدد أفراد الشرطة كان قليلاً جداً بالنظر إلى اتساع الإقليم الجزائري، ووصعوبة المشكل، ومن جهة أخرى كان لاكوست يظن أنه وجد الحل لهذا المشكل بعد مشاورة الحكومة في تفويض سلطة الشرطة العامة إلى أفراد الجيش وعلى وجه الخصوص إلى قسم المظليين الذي كان يقوده الجنرال ماسو.

وفي هذه الحالة لا يمكننا بطبيعة الحال إلا أن نختار بين الأشياء غير اللائقة؛ فقد كان من المنتظر أن تقع أشياء وتجاوزات عديدة من الصعب جداً تقدير خطرها وآثارها، ولكن يجب علينا كذلك أن نرجع إلى ذلك الجو الممزوج بدوي القنابل اليومية في شوارع المدن وبداخل الحافلات وأسطح المقاهي والأماكن العامة.

من منكم شاهد عشرات الضحايا من الشباب عندما انفجر الملهى الليلي للكورنيش (CORNICHE) وهم يموتون أو تبتر أعضاؤهم نهائياً ويستطيع نسيان ذلك؟!

ضحايا هذه الكارثة لم يكونوا من الرأسماليين الذميمين كما كان يسمى المعمرون آنذاك، وإنما هم شباب مساكين من ضاربي الآلات الراقنة، والباعة، وصغار الموظفين الذين كانوا في عطلة يوم الأحد في جو من المرح والراحة بعد أسبوع كامل من المشقة والتعب.

كان يجب تأمين السكان وإلا كان يمكن أن تقع ثورة من المتعصبين بباب الواد ضد حي القصبة ربما كانت ستخلف مجزرة

رهيبة. وإلا... كيف؟

ذلك ما أدى إذن إلى الاختيار بين حلين غير مناسبين تماماً، وربما كان هذا الحل أقل ضرراً، هذا هو حال رجال السياسة خلال الأوقات العصيبة، وفي أوج الأزمات، أما النقد بعد الحدث فإنه يعتبر شيئاً سهلاً.

* * *

بن خدة

مدينة الجزائر هي واجهة الجزائر المحاربة

هل كنتم تتواجدون بالجزائر أثناء المعركة؟

نعم، وحتى أواخر شهر فبراير من سنة 1957م؛ وكنا خمسة أعضاء نمثل لجنة التنسيق والتنفيذ: كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، عبان رمضان، سعد دحلب، والعبد الضعيف.

وكان ذلك صعباً جداً؟

حقيقة هذه الفترة كانت صعبة جداً، ولكنها كانت غنية بالأحداث؛ حيث سادها «إضراب الثمانية أيام»، ولفهم الظروف التي دفعتنا إلى اتخاذ هذا القرار يجب علينا أن نتذكر الوضع الذي كان سائداً آنذاك؛ حيث إن غي مولي لم يف بوعده في إرجاع السلم إلى الجزائر، وتزامن ذلك مع حدوث كارثة شارع تيباس (thèbes) في شهر جوان من عام 1956 أو ما يسمى بـ «اليد الحمراء» التي دمرت منزلاً بأكمله بالقصبة وخلف ضحايا وجرحى، ثم إن اللجوء إلى المقصلة شرع في استخدامه تحت حكم لاكوست.

أما على الصعيد الخارجي فهناك حدثان هامان جداً:

الأول في شهر أكتوبر، ويتعلق الأمر باختطاف الطائرة التي كانت تقل على متنها القادة الخمسة لجبهة التحرير الوطني، وذلك يوم 22 أكتوبر، وتبعه ببضعة أيام اعتداء على قناة السويس من طرف التحالف الإنكليزي الفرنسي الإسرائيلي.

في ذلك الوقت كانت القضية الجزائرية قد سجلت في جدول أعمال الأمم المتحدة خلال جلستها في ديسمبر عام 1956م بفضل جهود دول المجموعة العربية الأسيوية، وكان لزاماً علينا أن نوظف لهذا الغرض حركات استعراضية على أرض الميدان تدعيماً لهذه المواقف الدولية.

قبل ذلك لم يدم الاعتداء على قناة السويس سوى ثمانية أيام، حيث استطاعت القوتان الدوليتان الكبيرتان أن تجبرا المعتدين على مغادرة المكان؛ فقام ماسو وأفراد جيشه ـ بكل حسرة ـ بمغادرة الأراضي المصرية والتوجه نحو مدينة الجزائر، التي وصلوا إليها في شهر ديسمبر من عام 1956م، وأما الإضراب فقد بدأ في أواخر شهر جانفي من عام 1957م، وعكس ما صرح به مسؤولو الحكومة الفرنسية في باريس فإن العملية أثبتت أنها ليست مجرد مشكلة داخلية أو حتى قضية تتعلق بـ «استتباب الأمن» لكي يعود اختصاصها إلى السلطة الفرنسية، حيث بدأ العالم يكتشف الوجه الحقيقي للجزائر المحاربة وكل ما تحمل الفكرة من قنابل وأوروبيين متخوفين من الوضع وحالة

اللا أمن، وكان دور الجيش الفرنسي يقتصر على القيام بأعمال الشرطة السياسية بلجوئه إلى الاعتقالات، والتعذيب، والتصفية الجسدية للأشخاص، وأمام هذا الوضع السائد واجهت نظرية «الجزائر الفرنسية» ضربة موجعة؛ حيث كان ـــ بالمقابل ـــ الشعب الجزائري يطالب باستقلاله وانفصاله عن فرنسا، ومن أجل تحقيق استقلاله كان لا يثق إلا في تنظيم حزب جبهة التحرير الوطني، ناطقه الرسمي الوحيد، وعلى هذا الصعيد يجب أن نشير إلى ذلك الخلاف الذي كان قائماً بين الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) وجبهة التحرير الوطني وخاصة فرعه المتواجد بفرنسا حيث كان يعتقد كثير من الجزائريين -الذين تمت مغالطتهم بالدعاية التي قامت بها الحركة الوطنية - أن الحرب هي أصلاً قائمة ضدها بالدرجة الأولى.

إن هذا الحدث ــ الإضراب ــ كان ذا معنى قوي؛ حيث صحح الأمور ومكن المغتربين المتواجدين بفرنسا من الالتحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني، وهذا شيء هام جداً يجب ذكره؛ لأن الجالية الجزائرية المتواجدة بفرنسا ـــ زيادة على الحركات السياسية والعسكرية التي كانت تقوم بها ـــ كانت هي التي تمول الثورة بالمال والسلاح على غرار ما قامت به الدول العربية ـــ هناك شيء آخر يتعلق بالجانب الفرنسي، وهو أن العسكريين الفرنسيس بدؤوا يتلذذون بمزايا وحلاوة السلطة فقاموا بهجمات للضغط على باريس وجعلوا الدولة على وشك الإنهيار حتى أوشكت أن تعصف بها الحرب الأهلية وأصابت بسببها الجمهورية الرابعة سكرة الموت؛ مما مكن للجنرال ديغول الرجوع إلى الحكم مجدداً في 13 مايو من عام 1958م.

وأعتقد أن هذه الحركة التي وقعت بفرنسا هي نفسها من الانعكاسات القوية التي خلفها هذا الإضراب الذي قمنا به.

ولكن هل استطعتم أن تفروا؟

العربي بن مهيدي ألقي عليه القبض، أما نحن؛ عبان رمضان، وكريم بلقاسم، وسعد دحلب، والعبد الضعيف، فلقد استطعنا أن نلوذ بالفرار والدخول إلى مدينة البليدة، أنا أتذكر جيداً أنني كنت أركب سيارة صغيرة (UCV) كان يقودها محمد أوعمارة والذي كان يسكن بمركز القيادة بمقر اللجنة القائمة بالتنسيق والتنفيذ (CCE) بالجزائر العاصمة، وفي منتصف طريقنا اعترضنا حاجز أمني، وبما أننا كنا كلنا نرتدي ثياباً تشبه لباس الأوروبيين ميسوري الحال، فقد سمح لنا بأن نواصل طريقنا، فكنا بذلك محظوظين، وهكذا التحقنا بالمقاومة في الجبال.

هل لحقت بكم خسائر كبيرة جراء هذه المعركة؟

نعم، لقد دفعنا ثمناً غالياً، من تلك الاعتقالات، وعمليات التفتيش والتصفيات الجسدية الجماعية وتفكيك جهازنا السياسي والعسكري المتواجد بالعاصمة، ولكن كل هذا كان له انعكاسات إيجابية؛ حيث سمح للقضية الجزائرية أن تتقدم كثيراً داخلياً وعلى المستوى الدولي والفرنسي.

* * *

التعذيب

إن معركة الجزائر هي التي كشفت للرأي العام الفرنسي والدولي طرق التعذيب التي كان يستعملها الجيش الفرنسي بالجزائر؛ كالتعذيب بالأسلاك الكهربائية، والحوض المائي، وأشكال أخرى من التعذيب والتصفية الجسدية، واختفاء المتهمين أو المشتبه فيهم.

في الواقع لم تقتصر عمليات التعذيب والتصفية الجسدية على أطراف البلد فحسب، بل وصلت هذه التصرفات الشنعاء إلى قلب العاصمة؛ حيث تعدت أولئك القرويين لتشمل أيضاً المثقفين من الجزائريين (الأستاذ علي بومنجل على وجه الخصوص) وكذلك الأوروبيين، منهم: (قضيتي موريس أودان، وهنري علاق على سبيل المثال).

لكن منذ سنة 1955م كثير من التقارير ــــ تقرير المفتش العام للإدارة روجي ويليوم (rojer wuillaume) في عام 1955م، وتقرير مدير الأمن جون مايراي (jeau mairey) في سنة 1956 بالإضافة إلى شهادات عديدة لجنود وضحايا ـ كانت كلها تظهر مدى بشاعة الغنغرينة التي بدأت تنتشر بسرعة.

* * *

التعذيب عن طريق الأسلاك الكهربائية والتصفية الجسدية[1]

كنا نستعمل التعذيب، ونقوم بالتصفية الجسدية للأشخاص، ومنذ مجزرة الأوروبيين بمدينة سكيكدة يوم 20 أوت 1955م أصبح القمع في تصاعد مستمر، ولما زاد العنف تفاقماً لجأت الحكومة إلى إعادة تجنيد أفراد الخدمة العسكرية منذ بداية عام 1956م، ومن حينها بدأت العصابات والتدمير من طرف وحدات كانت غير مهيئة وتفتقر للتأطير، فكان من العادي جداً أن نلجأ إلى التعذيب عن طريق الأسلاك الكهربائية «الجيجان» (la jègène) والضرب المبرح الخطير جداً، وكذلك عمليات التصفية الجسدية المعروفة بـ «لاكورني دوبوا» (la cornèe de bois) والتي كانت تنفذ في حق المساجين خارج الثكنات والسجون العسكرية.

إن العمليات الهجومية داخل المدن التي كانت تقوم بها جبهة التحرير الوطني من نهاية عام 1956م إلى بداية عام 1957م بمدينة الجزائر التي كانت مسرحاً لتفجير كثير من قنابل خلفت كثيراً من الضحايا المدنيين هي نفس العوامل التي أدت بغي مولي رئيس المجلس، وروبير لاكوست الوزير المقيم بالجزائر إلى تفويض مهام الشرطة العامة للمدينة إلى الجنرال ماسو قائد الفرقة العاشرة للمظليين حيث أمروه باستعمال كل الإمكانات المسخرة له.

(1) جون بلانشايس في أكتوبر 1985م.

كان المظليون ــ في بحثهم عن «واضعي القنابل» ــ يحاصرون ويمشطون مدينة الجزائر، كما قاموا بإعداد مراكز للاستنطاق داخل كثير من الفيلات كان التعذيب فيها مستمراً ليلا نهاراً، حتى إن الأوروبيين «المشكوك في أمرهم» لم يسلموا منه، وفي ليلة 11 إلى 12 جوان 1957م اعتقل أحد المتعاونين بجامعة العلوم بالجزائر يدعى موريس أودان (mourice audin) وعذب عذاباً أليماً.

ومنذ ذلك التاريخ اختفى هذا الأستاذ ولم يظهر له أثر، لكنَّ اختفاءه أثر كثيراً في الأوساط الجامعية الذين عبروا عن استنكارهم لاختطافه، ونفس الإحساس انتاب الرأي العام أمام إلقاء جثة الأستاذ علي بومنجل من النافذة بعد عملية استنطاق طويلة.

انتشر بفرنسا تذمر المواطنين من هذا الوضع؛ كما كان لكتاب هنري علاق (henri alleg) مدير الجريدة الشيوعية «الجزائر ديبوبليكان» المعنون بـ «القضية» والذي يروي العذاب الذي تعرض له صاحبه في شهر جوان 1957م صدى كبير رغم عمليات الحجز المتكررة التي طالته، وقتها قام كل من أندري مالرو (andrè malroux) وروجي مارتان دوقارد (rojer martindu gard) وجون بول سارتر (jean poul sartre) بتوجيه نداء مهيب ورسمي إلى رئيس الجمهورية، أما فرانسوا موریاك فكتب في ركن «بلوك نوت» لجريدة ليكسبراس (l΄express) نصاً يدين ويندد بشدة باسم الإيمان والعقيدة استعمال التعذيب في حق الجزائريين، وحتى بيار هنري سيمون (Pierre henri simoun) وافقه الرأي وحذا حذوه في حين أن كلود بوردي (claude bourdet) ومثقفين آخرين أعلنوا تأثرهم وتمردهم.

وفي شهر مايو من عام 1957م طلب الجنرال باريس دوبولارديار

(paris de bollardière) مـن مسـؤوليه أن يعفـوه مـن منصـب القيـادة في رسـالة مفتوحة كتبهـا ونشرتهـا جريـدة ليكسـبريس (l´express) يفضـح فيهـا «ذلـك الخطـر المرعب الذي يضر بالقيم الأخلاقية والذي يتناساه المسـؤولون في بحـثهم عـن الفعاليـة الآنية...».

بتاريخ 7 ماي 1957 قام غي مولي (gy mollet) ــ رغم تحفظه المبـدئي عـلى هـذا الأمر ــ بإنشاء لجنة حمايـة الحقـوق والحريـات الفرديـة وتقريـره الـذي أرسـل في 14 سبتمبر 1957م نشر للرأي العام في جريـدة لومومنـد (le monde) بتـاريخ 14 ديسـمبر 1957م.

ظلت عمليات التعذيب متواصلة داخـل «مخـابر» حقيقيـة لهـذا الغـرض وسـط المفرزات العسكرية المتخصصة التي تعرف بتسمية «دوب» (les dop) على الرغم مـن تذمر مجموعة من الصحف والتنديدات الدقيقـة والمتكـررة للمـؤرخ بيـار فيـدال نـاكي (Pierre vidal naguet)، ورغم كـون هـذه العمليـات مسـيئة للبشريـة فقـد اعتبرتهـا السلطة كجزء لا يتجزأ من الحرب الثورية.

وحتى وصول الجنرال ديغول إلى سدة الحكم في عـام 1958م لم يقـض عـلى هـذه التجاوزات؛ حيث بقي مئات الآلاف من الجزائريين محتجزين داخل هـذه المعسـكرات التي كانت تنعدم فيها تماماً شروط العيش البسيطة والضرورية، بالإضـافة إلى المعاملـة السيئة لهؤلاء المحتجزين حسب ما يفيد به تقرير الهلال الأحمـر الـدولي الـذي نشر في جانفي من عام 1960م.

إن التعـذيب اسـتعمل مـرات عديـدة تحـت ذريعـة القضـاء عـلى أفـراد المنظمـة العسـكرية السريـة (OAS) وبفرنسـا امتـدت «الغنغرينـة» إلى سـلك

الشرطة المدنية، وبمناسبة تظاهرة ممنوعة لجبهة التحرير الوطني بباريس قامت السلطات الأمنية المحلية باعتقال مائة عامل جزائري قبل رميهم في نهر السين (la seine) في يوم 17 أكتوبر 1961 والأيام التي تلته[1].

رغم كل هذا لم تقم السلطات بمحاسبة المسؤولين الذين تسببوا في هذه الجرائم إلى أن اتخذ قرار العفو العام مع نهاية الحرب ووقف متابعتهم القضائية.

* * *

(1) انظر (infra) الفصل 14.

التقنية والرجال[1]

إن التقنية الأكثر استعمالاً هي تلك التي تتعلق بعملية التعذيب بالأسلاك الكهربائية، أو ما يسمى بـ «الجيجان» (le gègène) وهي نتائج التطور التقني للجيش، هذه التقنية تم اختراعها في الهند الصينية وتتم بوضع سلكين كهربائيين على الأعضاء الحساسة لجسم الأسير وغالباً ما تكون الصدر أوالقلب أو اللسان أو الجهاز التناسلي ثم تطلق فيهما الطاقة تدريجياً.

التعذيب بالأسلاك الكهربائية ليس الغرض منه قتل المسجون وإنما الضغط عليه حتى يتكلم، لذلك كانوا يستعملون تياراً كهربائياً ضعيفاً وغير خطير على حياة الإنسان، لكنه جد مؤلم وحاد، وعلى هذا الأساس كانوا يستعملون توتراً عالياً و«أمبير» منخفضاً جداً أما في القرى والمداشر فقد كانت مصادر الكهرباء منعدمة وهو ما دفع القائمين على عمليات التعذيب إلى استعمال آلة الراديو كمصدر للكهرباء حيث تحتوي هذه الآلة (الراديو) التي يعود اكتشافها إلى الحرب العالمية الثانية من طرف الأمريكيين على المولد الكهربائي «جينيراتريس» (gènèratrice) وما الكلمة التي أطلقت على عملية التعذيب هذه إلا تصغير لأصل التسمية، حتى وإن كانت عمليات التعذيب هذه لا يقصد بها وفاة السجين بل تعذيبه فقط، فإن بعض عمليات التعذيب كانت

(1) باتريك إيفنو في مارس 1989م.

تؤدي حتماً إلى قتل المعذّبين، خاصة عندما تطول فترة التعذيب، أو عندما يستعمل التيار الكهربائي الخاص بالمدن والذي هو أقوى بكثير من ذلك الذي تحويه مولدة الكهرباء للراديو الميداني؛ ولم تكن عملية التعذيب بالأسلاك الكهربائية الوسيلة الوحيدة في افتكاك الاعترافات والأسرار من المساجين، فكثيراً ما كان يلجأ القائمون على عمليات التعذيب إلى الضرب المبرح بالأيادي والأرجل، واستعمال الأحواض المائية وتعليق المساجين من أيديهم وأرجلهم، حتى أصبحت عملية التعذيب وسيلة عادية لذلك الاستنطاق «العميق» الذي كان يفرض على المساجين بكل الأراضي الجزائرية.

تلك العمليات لم تكن مستعملة بصورة عامة في صفوف الجيش الفرنسي؛ لأن بعض الضباط رفضوا هذه الوسيلة، بينما استمر آخرون في استعمالها، ولكن مع الأسف الشديد كثير من الوحدات وليس تلك الخاصة بـ «المضليين» (para) التي لجأت إلى عمليات التعذيب بصورة تلقائية ويومية، كان القائمون عليها من الضباط والمتخصصين في المباحث والمعلومات بهيئة الدوب (dop) أي: الجهاز العملي للحماية ــ وهي منشآت متنقلة أو من أولئك الذن كانوا يشرفون على مركز المعلومات، والتأثير (CRA) وهي هيئات كلها موضوعة تحت سلطة قائد الناحية، بعض الضباط جعلوا من هذه العمليات ــ التي كانت تستعمل من أجل القضاء على من يقومون بحرب التدمير ــ موضوعاً للدراسة كانوا يلقونها بمدرسة إطارات جان دارك (Jeanne d´arc) لمدينة سكيكدة.

وقد بلغت عمليات التعذيب شدتها داخل بعض المراكز الخاصة

مثل فيلة سيزيني، أو مركز الفرز بالأبيار بالجزائر، أو مزرعة بالقرب من مدينة قسنطينة، لكن يجب أن نذكر بأن هذه الأساليب كانت مستعملة في كل الأماكن حتى داخل الشقق المؤجرة من طرف بعض الوحدات، فبعد «القضية» كانت تأتي دائماً التصفية الجسدية في شكل كورفي دوبوا (corrèe de bois) حيث إذا لاذ المتهم بالفرار يستعمل السلاح للقضاء عليه، أو يتم «إخفاؤه» أو «ينتحر».

* * *

@Ahmedyassin90

الجدال حول التعذيب

بعد خمسة عشر سنة من وقوع معركة الجزائر ها هو كتاب الجنرال ماسو الـذي نشر عن دار النشر بلون (plon) بفرنسا تحت عنوان «معركـة الجزائـر الحقيقيـة» (la vraie bataille d´alger) يفتح من جديد الجـدل حـول هـذا الموضـوع عـبر صـفحات جريدة لوموند الفرنسية؛ حيث كانت جرمان تيليـون الدارسـة لعلـوم فلسـفة اللغـات الخاصة بالمغرب العربي، والمقاومة التي تـم تحويلهـا إلى رافانسـبروك (ravensbruck) وهي التي أنشات المراكز الاجتماعية بالجزائر عندما كانت عضواً بديوان الحـاكم العـام سوستال في عام 1955م هي أول مناهضة ومعارضة لمحتوى كتاب الجنرال.

للتـذكير فـإن جرمـان تيليـون (germaine tillion) كانـت قـد التقـت بياسـف سعدي في أوج معركة الجزائر من أجل التفاوض على وقف الاعتـداءات بوضـع القنابـل في مقابل وقف أحكام الإعدام.

أما بيار فيدال ناكي وجول روا (Pierre vidal – naquet et jule roy) وهما على التوالي: مؤرخ ومنشط لجمعية موريس أودان، وأحد الأقدام السـوداء وضـابط وكاتـب قد قاما بنشر كتب في هذا الموضوع فعنون الأول كتبه بـ: «من أجل أمـن الدولـة» (la maison d´état) في 1962م، و:«التعذيب في الجمهورية» في سنة 1972م، وعنون الثاني كتابه الوحيد بـ: «أنا أتهم الجنرال ماسو» الصادر في عام 1962م.

حجج ماسو[1]

كان يوجد أحد الضباط الشباب ممن كانوا يسمون آنذاك بالمستعمرة (la coloniale)، حيث شارك في إحلال السلام بالمغرب سنة 1931. وكذلك إحلال السلام بالطوغو لمدة ثلاث سنوات. دون استعمال أدوات العنف، ثم قام في سن الثلاثين بإدارة إقليم التيبستي (le tibesti) وهو إقليم صحراوي شاسع، ومن أجل القيام بهذه المهام يجب على صاحبها أن يكون ذا عضلات قوية وأن يكون صادقاً مع الناس ومع نفسه، وأن يكون حسب المستطاع محبوباً من طرف الناس، ففي هذه البلاد لا يوجد مدنيون بل «مواطنون» يجب معاملتهم بالتي هي أحسن والإحسان إليهم.

إن الجندي هو الذي يحرص على سلامة الإمبراطورية في العمق وإليه يرجع مبدأ العدالة والصرامة في المعاملة مع الناس، وفيما بينهم؛ فروما التي تمثل السلطة المدنية ما هي إلا مبدأ عوض أن تكون ذلك الحضور الكبير ولذلك نحترمها.

ففي عام 1940م لم تبق روما كما كانت تعرف من قبل، والتشاد أصبح تحت سيطرة شارل ديغول وماسو بواسطة لوكلارك (leclerc) الذي بقي يحبه إلى الأبد.

كانت هذه الحرب الصليبية ضد البقاع المقدسة وضربات السيوف

(1) جون بلانشايس في 4 نوفمبر 1971.

القوية، والانتصارات بـالفزان (le fezzan) وبـاريس واستراسـبورغ، ولم يبـق إلا تحريـر الهند الصينية التي عانـت كثـيراً مـن مسـتعمرات حكومـة فـيشي (vicgy) واليابـانيين، ولكن لوكليرك قد ذهب وقبله كان دور ماسو، ها نحن حسب المستطاع نقـوم بتحريـر فرنسيي تلك الجهة، ولكن الحروب الصليبية أصبحت اليوم قوية فلا يمكننا أن «نحرر» أحداً، وحتى لوكلارك يعرف ذلك جيداً وهو يصرح به أيضاً.

ولكن ماسو كانت له فترة فراغ مر بها وتأثر منها.

«العسكريون» بالمؤسسة العسكرية الذين تمت ترقيتهم إلى المناصب العليا هـم الذين عوضوا الجنود وهؤلاء العسكريون لا يحبون أصحاب الخناجر المزخرفة كثيراً، بدأ ماسو يتعلم اللغة الآووسية - نسبة إلى الآووس (le laos) - فأرسل إلى نيامي.

كان بلوغ «كووينغ روسانت دومينيـك» سـن السـابعة والأربعـين في عـام 1955م مؤهلاً له للحصول عـلى رتبـة الجـنرال، حتـى وإن كانـت رتبـة «جـنرال المظليـين» غـير موجودة رسمياً؛ فقد أصبح بعد سنتين من ذلك يقـود الفرقـة العـاشرة «دي بي» (DP) للمظليين التي كان أنشأها هو نفسه وعمل على تطوريها.

قال ماسو في خلاصة كتابه: «كانت حياة مليئـة بالأحـداث الهامـة التـي علمتنـي كثيراً؛ حيث كنت أظن أن المهمة الجزائرية ـ رغم أنها كانت تبدو صعبة للغايـة ـــ إلا أنها لا تفوق إمكاناتي وقـدراتي القياديـة حتـى وإن كنـت أفتقـد إلى بعـض المعلومـات القانونية التي كان يجب علي تداركها للقيام بمهامي على أحسن وجه ممكن»[1].

(1) جاك ماسو معركة الجزائر الحقيقية، منشورات بلون 1971م.

إنه كان على حق في أقواله؛ لأنه كان يمثل الأداة المثلى للحكم آنـذاك، الكثـيرون ممن حوله يخافونه وكانت هذه الصفة تستغل ضده والتي تحمل معنـى «المـواطنين» حيث تعتبر فرقـة لا يتواجـد بهـا «عسـكريون» بـل فقـط محـاربون لا يفكـرون إلا في الانتصار يقودها قائد منضبط يؤمن بضرورة مهمته حتى وإن اقتضى الأمر أن يحتج في بعض الأحيان.

أعطـوه مدينـة في حالـة غليـان تنفجـر بهـا القنابـل كـل يـوم وحملـوه كتابيـاً مسؤوليات ثقيلة جداً، وطلبوا منه شفوياً أن يتخـذ إجـراءات أكـثر صرامـة وثقـلاً عـلى المواطنين بطبعه الخشن والخبيث فهم منه أنه يكون وقحاً وغير منضبط، وهي الأمـور التي قام بمهاجمتها فعلاً، وأخيراً فهم أنـه أبلـه، فلـيس رجـل ثقافـة، ولا رجـل سياسـة، فكان ـ على أقل تقدير ـ حيواناً في المقاومة والمعارك.

والأخطر من ذلك كله أن رجلاً نزيهـاً ومسـتقيماً هـو مـن أدخلـه بنوايـا صـادقة داخل هذه الآلية المرعبة؛ حيث كان يثق في مهامه إلى درجة ربما أنـه نشر كتابـه هـذا وهو يأخذه مأخذ المرافعة، ليس له ما يرافع عنه في هذا الشان، لكنه شرح فيه تصفية حسابات خاصة كانت تربطه بخصم قديم، قام بتحريف وتزييف بعض الحقائق عندما قام ـ حسـبه ــ بسرد الفـترة الزمنيـة لعـام 1957 ويتعلـق الأمـر هنـا بياسـف سـعدي والكتاب والقلم اللذين يحملان نفس العنوان.

ومن أجل رد وتوضيح كل هذه الأمور وأسبابها لجأ الجـنرال إلى كتابـة «معركة الجزائر الحقيقية» حيث يطرح على نفسـه اثنـين وعشريـن سـؤالاً، ويحـاول الإجابـة عنهـا في هــذا العنــوان الــذي يعتــبر ذا أهميــة كبــيرة،

حيث يعتقد صاحبه أنه يمثل الصورة المثالية لذهنية معظم الإطارات العسكرية التي كانت متواجدة بالجزائر ومنهج تفكيرها.

إن معركة الجزائر مثلها في ذلك مثل كل الحرب الجزائرية هي مهمة صعبة للغاية و شاقة جداً بالنسبة لأي جندي يؤديها على أحسن وجه، ولكن كان يجب في عام 1957م أن تؤدى بالكيفية الصحيحة والمثالية، حتى وإن كانت السياسة الظاهرة المنتهجة فيما يخص المسلمين بلا رحمة وغير إنسانية وخطيرة، فإن الجزائر هي فرنسا نفسها، الحكومة تصرح بذلك والفرنسيون معظمهم واثقون فيما تقوله.

أما فيما يخص هؤلاء «أصحاب النظرة المقابلة» وهم أصلاً من متنوعي شمال إفريقية للفيات (les viets) والذين تعتبرهم الحكومة مجموعة عرفية صغيرة من المناضلين الفرنسيين الشيوعيين، ما هم إلا أناس، أقل ما يقال عنهم أنهم غير جديرين بالاحترام خاصة عندما يتعلق الأمر بحماية المواطنين ضد تلك الاعتداءات العمياء والاغتيالات الشنيعة.

أما الشرطة فإنها غير قادرة على القيام بمهامها بسبب وجود بعض رجال الأمن الذين لهم ضمير يؤنبهم، فقد كان علينا أن نبعدهم عن هذه المهام، وقد صرح ماسو بأنه لا مكان لهؤلاء ضمن صفوف الجيش الذي يقوده.

إن ضميره مرتاح كونه ينفذ أوامر سلطة قائمة من أجل تأمين حياة البشر، وحتى البابا كان يعطي انطباعاً بعدم تفهمه طلب ماسو في الحد من تصرفات رئيس أساقفة الجزائر مونسينير دوفال (mr. duval) الذي كان أكثر «ليبيرالية».

كان الجنرال دوبولارديار (de bollardiere) قد تخلى ــ من جهته ــ عـن القيـادة بعدما أدان بشدة -وكتابياً - بعض الأساليب التي كانت تستعمل من أجل الحصول على المعلومات، كان «حندياً وقحاً، لكنه ساذج نوعاً ما؛ حيث كان لا يدرك حقيقـة الحـرب الثورية إلى درجة أن نيته الحسنة كانت تعتبر مفاجئة لبعض محـترفي السياسـة الـذين استغربوا عميق إيمانه بالمسيح».

إن قائد القسمة العاشرة للمظليين كان يعتمد عـلى عـالم لاهـوتي -عـلى المقـاس - وهـو الأب دولارو (delarue) الـذي كـان يـوفر لـه ولجيوشـه كـل مـا مـن شـأنه أن يطمئنهم.

أما بخصوص الجنرال بيلـوت (billotte) الـذي قالـت عنـه جريـدة لومونـد: إنـه مصنف كعضو مطلع جيداً على نقاط قوة وضعف العـدو، كـان يريـد العمـل بمواثيـق وقوانين الصحافة والشرف، وهو كان ــ كما ذهبت إلى ذلك جريـدة بـروف (poeurs)- في حقيقته «رجلاً عسكرياً».

أما الجواب الطويل الذي خصه به ماسو يمكن تلخيصه في هذه الكلمات: «تفضل إلى هنا وستعرف ... إنك لا تفقه شيئاً في مجال الحروب الثورية».

إن عمليات التعذيب هي التي ستنقذ الأرواح البشرية من هـذه الضـفة أو مـن الضـفة الأخـرى، فهـي «فعالـة» كـما يـردد ذلـك الأب دولارو في «وثيقـة تشرح مزايـا العملية لصالح المترددين» حيث ذهب يقـول: «إنهـا تمثـل وسـائل فعالـة حتـى وإن لم يتعودوا عليها [...] فهي استنطاق باستعمال الضرب المبرح والغريزي، ولكنه فعال جـداً [...].

إن المتهم لا يلوم إلا نفسه إذا لم يتكلم ويبلغ بالأخبار التي يعرفها بعد أن يكون قد اقتنع بما يجب فعله [...] ففي هذه الظروف الخاصة، وما دام أن الأمور باقية على حالها، يجب أن نذهب نحو تلك المهام الخاصة».

إن ماسو الذي رفض مقارنة تلك القنابل التي توضع في الأماكن العامة بـ «قصف الفقراء» انتهى به الأمر إلى أن يعدل عن أمره ويقبل أخيراً بهذا التشبيه؛ حيث يعتقد أن تلك العمليات التي يقوم بها رجاله تعد في الواقع كنوع من أنواع آلة «الديسيا» (DCA).

ولما انقلبت الأمور ضبطت ميكانيزمات آلة القمع وبعد تركيبها والموافقة عليها بدأت بسحق كل من كان أمامها بدءاً بماسو نفسه حيث استعملت في حقه تجارب التعذيب بالأسلاك الكهربائية (la gégéne) كي يطلع على مدى تأثيرها وخطورة مفعولها على جسم الإنسان، متناسياً بذلك أن المسجون لا يعلم إلى أي حد سينتهي به الألم؛ لأنه في غالب الأحيان شخص مضطرب ومقصى، وهذه حسب تصريحاته الخاصة ـ أكثر تطوراً من التي يعرفها ويقدرها، أو تلك التي لا يحس بها، والتي «تتكلم» عن عدم اللجوء إلى استعمال «القوة الكبيرة» لتخويف المتهم؛ لأنه سيكون في حالة نفسية مضطربة جداً أكثر خطورة من أثر الضرر على جسده.

جارمان تيليون التي حاولت أن تتحصل على نهاية عمليات الإرهاب، والإرهاب المضاد أُلصقت بها تهمة الخيانة والغدر، أصبحت الأمور الآن واضحة جداً؛ حيث اعتبرت عمليات التعذيب وسيلة فعالة

ولكنها ظرفية لدرجة أن تلك الإطارت التي ترفضها أو تتقاعس في استعمالها كان يتم إبعادها، حتى إن المصابين بمرض السل ينفذ في حقهم التعذيب بالأسلاك الكهربائية لكن بطاقة كهربائية خفيفة، حتى نتجنب «موتهم».

وبعد كل هذا ماذا تريدون أيضاً؟ كان ماسو ينظر ويراقب كل الحالات التي يشك فيها شخصياً، أما العربي بن مهيدي فهو من أدى بنفسه إلى الموت شنقاً، وهذا التصريح يستحق التقدير، وفيما يخص الحالات الأخرى فالأمور واضحة جداً، هي في منتهى البساطة مثل تلك الحالة الخاصة بموريس أودان، وهنا لا نستطيع أن نخفي عن أنفسنا أن ماسو «غش» على الأقل فيما يخص هذه النقطة بالذات حيث تقول الرواية: إن موريس أودان ذلك الأستاذ المساعد بجامعة الجزائر للعلوم، وهو الشيوعي «الذي لا يعتبر خطيراً» قد «قفز» من سيارة المظليين بالليل في منعرج الطريق، وإن العريف الذي كان يقله على متن السيارة نحو «مكان استنطاقه» قد اتخذ في حقه عقوبة لعدم يقظته وانتباهه كلفته أربعة أيام سجناً.

هذه هي الأمور بكل بساطة، وإنها لأمور مؤسفة حقاً؛ لأن هذه القضية دفعت بالبعض أن يشك في أن الجنود التابعين لمصلحتي يقودون بسرعة فائقة وأنه من المفروض البحث عنهم ومعاقبتهم، وهنا أود أن أقرر شيئاً وهو: أننا كلفناهم بمهام أشد خطورة، تلك هي الكلمات التأبينة القصيرة جداً مثلما كان الشرح قصيراً جداً كيف لهؤلاء المظليين الذين يعرفون كل شيء أصبحوا فجأة لا يعرفون أي شيء حتى مكان موريس أودان؟

لكن الجنرال ظل يظن أنه لا أحد بإمكانه أن ينال منه بالقوة حتى وإن كـان قـد خسر معركة الجزائر في عام 1957م، ولما كان له فيها النصر تنفست كل فرنسـا الصـعداء إلى درجة أن كل «السلطات العليا للبلاد ـ لتلك الفترة الزمنيـة» التـي نصـبته في هـذه المهام ـ قامت بتهنئته معتبرة إياه ذلك الكليمنسو صاحب القدم الصغير، وحثتـه عـلى بذل المزيد من الجهد، وكيف لها اليوم أن تلومه على استعماله لكل هذه الإمكانات؟!

مرة أخرى ها هو جاك ماسو يبرهن رغم الأسطورة التي ولـدت بتـاريخ 13 مـايو 1958م أنه في مجال «السياسة» أقل من نظرائه العسكريين المتواجدين بالجزائر، فهـو لم يتقلد لا منصب رئيس المجلس، ولا وزيراً للحرب، ولا وزيراً مقيماً بالجزائر.

وإن وضع اليوم رجليه داخل تلك الصحون القديمة، لكن علينا أن نفهم أنه لـيس هو الذي قام بطبخ الأكل المتواجد بها.

* * *

جارمان تيليون: التعذيب[1]

في كتاب عنون بـ «معركة الجزائر الحقيقية» كنتم قد قمتم بوضع عنوان صغير واقتصر على هذا التساؤل: كيف لنا أن نقوم بمغالطة العدالة؟ ضمن رسالة كنتم وجهتموها لي كان موضوعها طلب وقف عقوبة الإعدام في حق بنتين صغيرتين.

ولكن لا أظن أنني كتبت هذه الرسالة في يوم من الأيام! وعلى كل حال فإنني أتحمل مسؤولية محتواها؛ لأنه بالنظر إلى تلك الظروف السيئة والضخمة التي تسببتم بها لمحيط عملكم ومصلحتكم يمكن أن أكون أنا كاتبها.

أما اليوم فلا نلومكم بسبب أمركم بحماية عمليات التعذيب؛ لأنكم تفتخرون بذلك وتجهرون به كتابياً، وما لم تتطرقوا إليه في كتاباتكم هذه هو درجة انتشار هذه الجريمة بالقطاع الذي كان يقع تحت تصرفكم، إذا ما علمنا أن الأمين العام لولاية الجزائر بول تياتجن (paul tietgen) كان قد أحصى ما لا يقل عن ثلاثة آلاف وأربعة وثمانين مفقوداً في مدينة واحدة في أقل من عام واحد، وكان هؤلاء الثلاثة آلاف وأربعة وثمانون رجلاً وامرأة قد تم توقيفهم رسمياً من طرف مصالحكم، وفي أغلب الحالات لا نعثر على الجثث، وقد يوجد منها جثث بعض المساجين الذين سلموا وهم أحياء إلى العدالة بعدما

(1) رسالة موجهة إلى جاك ماسو، نشرت في جريدة لوموند بتاريخ 24 نوفمبر 1971.

انتزعت منهم معلومات واعترافات جنائية عن طريق التعذيب.

أقول: هذا لأنني كنت متواجدة بالجزائر بتاريخ 25 جويلية 1957م عندما تم تنفيذ حكم الإعدام بواسطة المقصلة في حق المغتال المتهم أميدي فروجر (amedei froger) المدعو: بداش بن حمادي (badéche ben hamadi) دون وجود أية أدلة تدينه سوى تلك الاعترافات التي أخذت تحت التعذيب والتي فندها فيما بعد.

صرح هذا العامل بالميناء خلال محاكمته العلنية: «أن المعدن يمكن طيه وكذا الحديد يمكن تذويبه، ولكن ماذا سنفعل بالرجال وقت الشدائد» فحسب معلوماتي الخاصة يوجد على الأقل أربعة جزائريين اعترفوا تحت التعذيب بأنهم هم الذين قاموا بهذا الاغتيال، وسياسة الجنرال ماسو كانت ترتكز أساساً على «مغالطة العدالة» ليس إلا...

إن تلك النهاية الكارثية كانت هي الإجابة على الأساليب غير الإنسانية التي قمتم باستعمالها؛ لأن الأمم بدأت اليوم ـ تعرف بفضلكم شخصياً ـ أنه من أجل أن ننتصر بهذه المقاطعة بـ «معركة الجزائر يجب علينا أن نترك مقاطعة كاملة للضياع».

* * *

جاك ماسو: أنا من سمحت بها[1]

إن رسالتي التي استلمتها هذا الصباح وكانت لي فرصة الاطلاع عليها عبر الصحف للأربعة وعشرين ساعة الماضية لن يجعل صداها مني شخصاً مذنباً؛ لأن كل الشكاوى التي تحتويها هي في الواقع قائمة على تصريحات خاطئة، إن المجال الضخم الذي أنشئ بمحافظة الجزائر، لم يكن إلا للعمل الإرهابي لجبهة التحرير الوطني حيث لم أطلب الحد من تفاقمه.

أنا لا أتباهى أو أفتخر بأنني أمرت وحميت عمليات التعذيب؛ حيث أعتبره أذى ويجب أن أشرح موقفي وأني سمحت بذلك بهدف تجنب مرض آخر أكثر خطورة وأسى على المجتمع، وهو تلك الاغتيالات عن طريق قنابل صديقك ياسف سعدي التي خلفت عدداً كبيراً من الضحايا الأبرياء وجد من بينهم بنات صغار ونساء وأطفال.

إني أعطيت في الصفحة 173 من كتابي حصيلة الضحايا لفترة الثلاثي الأول من سنة 1957م، أما فيما يخص حصيلة جبهة التحرير الوطني فأرقامها مستنسخة من وثيقة صادرة عن أرشيف ولاية الجزائر.

من جهة أخرى أظن أنك تشكين في نزاهة بول تايتجن بما أنك تجعلين من رقمه «ثلاثة آلاف وأربعة وعشرين مفقوداً» رقماً آخر

(1) جواب موجه إلى جارمان تليون في 28 و29 نوفمبر 1971م.

يساوي ثلاثة آلاف وثمانين رجلاً و امرأة اعتقلوا رسمياً، ولكننا لم نعثر على جثث الكثيرين منهم، وما عدا هذا العدد غير الدقيق لا يمكننا أن نتكلم عن المفقودين.

أما تداعيات اغتيال آميدي فروجر الذي وقع بتاريخ 28 ديسمبر 1956م فإنها لا تتعلق على الإطلاق بمهام من هم تحت مسؤوليتي؛ حيث حدث ذلك وأنا لم ألتحق بعد بالجزائر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مهمتي ـ وقت وقوع الاعتداء ـــ لم تكن تندرج ضمن مهام القمع وإنما كانت تحمل صفة الوقاية ضد تلك الجرائم التي أنت اليوم ترفضين بشدة الاعتراف ببشاعتها.

إن سجن بربروس أين أعدم عدد قليل جداً من السفاحين ممن حكم عليهم بالإعدام ونفذ في حقهم هذا الحكم عن طريق المقصلة من طرف العدالة المدنية هم كلهم تحت تصرف السلطات المدنية، ولم يسبق لي أن وطئت رجلاي هذا المكان، هذا مع أني كنت أتدخل كثيراً لإيقاف عمليات التنفيذ التي كانت تحدث في حي القصبة المجاور.

وهكذا كان جواب تلك النهاية الكاريثية لتلك الإمكانات الضخمة كتبتي في رسالتك «لأن الأمم بدأت اليوم تعرف ـ بفضلكم شخصياً ـ أنه من أجل أن تنتصر بـ «بمعركة الجزائر الحقيقية» عليك أن تترك مقاطعة بأكمها للضياع...».

هذه الجملة الأخيرة من رسالتك التي لم تنشرها كل الجرائد أود أن أضعها تحت أعين القراء كي تتيسر لهم فرصة الحكم مثلي على إيمانك السيء وخاصة إن كانوا قد عاشوا بالجزائر في فترة نهاية عام

1957م والأيام الرائعة وجو الأخوة الذي ساد المنطقة بعد تاريخ 13 مايو 1958م.

وعلى ضوء هذه المبادرة التي قمت بها والتي كان من واجبي أن أزيح عنها ستار السرية يؤسفني كثيراً أن أسجل أنك تعتقدين أن الاستقلال ما هـو إلا «نهايـة كارثيـة» حتى وإن كان حقاً كذلك؛ فإنك أنت أيضاً ساهمت كثيراً في ذلك.

* * *

جرمان تيليون: التركيبة[1]

1 ـ لما نفذت العمليتان الأوليان من أحكام الإعدام في حق القوميين الجزائريين يوم 19 جوان 1956م لم يحصل آنذاك أي عمل لجبهة التحرير الوطني بمدينة الجزائر؛ لسبب بسيط وهو أن الجبهة لم تكن تملك آنذاك ولا قنبلة واحدة، وفي صبيحة ليلة تنفيذ هاتين العمليتين وقعت أولى الاعتداءات على الجمهور بواسطة مسدس وكانت الحصيلة سبعة وأربعين ضحية فرنسية بين قتيل وجريح مقابل قتل إرهابيين جزائريين اثنين أحدهما يدعى عاشور وهو يسكن في شارع تيباس.

بعد هذا التاريخ بخمسة أسابيع أي: في 10 أوت 1956م انفجرت بالجزائر أول قنبلة للإرهابيين، ولكنها كانت قنبلة فرنسية، وكان مكان انفجارها بعنوان 3 شارع تيباس (thébes) وخلفت رسمياً خمسة عشر قتيلاً (عدد القتلى وصل في الحقيقة إلى ستين شخصاً) بينهم كثير من النساء والأطفال، لم يحصل وقتها أي اعتقال بالرغم من أن كل الناس بمدينة الجزائر كانوا يعرفون منفذي هذه العملية قبل أن يقوم أصحابها بالكشف عن أنفسهم وتبنيها، اغتيل أحد منفذي العملية فيما بعد على يد أحد السكان المنكوبين إثر الاعتداء، ثم قبض على الآخر وحوكم وأعدم.

(1) جواب جرمان تيليون في 28 و 29 نوفمبر 1971م.

وفيما بعد أصبحت الاعتداءات كرد على عمليات الإعدام، وربما كان يكفي إيقاف تنفيذ أحكام الإعدام في حق المساجين ـ والتي وصلت إلى عدة مئات ـــ حتى تتوقف تلك الاعتداءات العمياء بالمدن، ولكن من كانت لهم رغبة في ترهيب السكان الأوربيين بمدينة الجزائر ـ من أجل استعمالها ككبش فداء ضد الجمهورية ـــ فضلوا رفض كل طلبات العفو التي كانت تصلهم.

2 ـــ عكس ما يعتقد الجنرال ماسو إنني أثق كثيراً في نوعية ونزاهة تلك المعلومات المقدمة من طرف بول تيتجان (paul titgen) لأن الثلاثة آلاف وثمانين مفقوداً الذين تتكلمون عنهم اعتقلوا وأعدموا كلهم، وتصريح في هذا الصدد يقصد ببساطة بعض الحالات فقط التي عثر فيها على جثث الذين أعدموا، ولو أنكم تعتقدون أن في مثل هذه الحالات قد يحصل للسجين أن يقتل أثناء عملية فراره من السجن أو أنه يحرق نفسه باستعمال سيجارته ويموت في زنزانته.

3 ـــ باداش بن حمادي الذي أعدم بواسطة المقصلة من دون أدلة سوى تلك التي انتزعت منه بشتى طرق التعذيب كان قد اعتقل بتاريخ 25 فبراير 1957 وبالضبط في تلك الفترة الزمنية التي كان فيها الجنرال ماسو قد التحق فعلاً بمنصبه الجديد بالجزائر حيث إنه باشر مهامه بدءاً من 7 جانفي 1957م.

أحد الذين يشتبه في أنه شريك باداش في هذه الجريمة تم اعتقاله في نفس الفترة وحوّل إلى سجن بربوس في تلك الظروف السيئة مما أدى به إلى الوفاة خلال يومين فقط من تواجده بزنزانته.

4 ـــ التقيت برئيس جبهة التحرير الوطني بمنطقة الجزائر ياسف

سعدي للمرة الأولى بتاريخ 4 جويلية عام 1957م حدث ذلك وأنا أقوم بزيارة لكل سجون الجزائر؛ حيث كنت أرافع عنه صحبة لويس مارتين شوفيي (louis martin chauffier).

توصلت لجنة تحقيق دولية ومن خلال هذا التحقيق بالذات إلى تلك القناعة (ويالها من قناعة) أن استعمال تلك الأساليب من التعذيب كان عاماً، عندها وقفت وتأملت في النتائج المرتبة على اللجوء لمثل هذه الوسائل الوحشية والدنيئة في التعذيب؛ كونها هي التي حفزت الحشود الملتحقة أخيراً بالثورة أن تنخرط فوراً في صفوف حزب جبهة التحرير الوطني؛ وكان اعتقادي آنذاك بأنه من الشيء الكارثي أن نستمر في قتل الآلاف من الشباب في حرب لا يعرف أحد مخرجاً لها.

حينما التقيت ياسف سعدي للمرة الأولى أبلغته بمدى تأثري من الهلع الذي أحدثته تلك الاعتداءات وبما أنه قبل هذا اللقاء كان مضطرباً جداً ومنزعجاً من المخلفات الأليمة التي تبعتها، أقسم باليمين أمامي على أنه لن تستهدف مستقبلاً هذه العمليات مواطني الجزائر، ووفى بوعده في اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتجنب وقوع ضحايا آخرين وكان لي لقاء آخر، ولكن هذه المرة كان بطلب من الحكومة الفرنسية من أجل محاولة تنظيم لقاء يجمع بين مسؤولي البلدين.

5 ـ أنا أعرف كثيراً من الجزائريين ولكن لا أحد من هؤلاء الذين التقيتهم كان يعتبر تقبيلات 16 مايو مجرد مسرحية هزلية من العيار الثقيل، فهم كانوا يفضلونها على الأصوات المسجلة في المذياع والراديو.

6 ــ على اعتبار أن الخيارات السياسية للجزائر تهم فقط الجزائريين ولا تهم أحداً غيرهم بما في ذلك المتحدثة؛ فإن ذلك لم يكن في يوم من الأيام من بين اهتماماتي وانشغالاتي، وبالمقابل لقد عملت جاهدة من أجل الحفاظ على أرواح الأشخاص ــ فرنسيين كانوا أو جزائريين ــ ووفّقت كثيراً في ذلك، ومن أجل كل هذا واجهت الصعاب والأخطار.

* * *

جاك ماسو: باسم الفعالية[1]

منذ فترة زمنية غير بعيدة أثارت مقالات صحفية وملصقات وثائقية سرية ورسائل، وفي الفترة الأخيرة ظهر كتابان وتردد كلام داخل أوساط الرأي العام بمناسبة صدور كتابي المعنون « «معركة الجزائر الحقيقية» مفاده: أن القسمة العاشرة للمظليين والعبد الضعيف أصبحنا معاً متهمين بجرائم حرب، وهم يذكرون في هذا المجال حسب ما صرح بذلك بعضهم تلك المآسي القاسية للقيسطابو (le gestapo)» على وجه التشبيه حتى ذهبوا يعتقدون أنني مدحت عمليات التعذيب[2] التي حصلت بالجزائر وأنني أتباهى وأفتخر بأنني كنت من مستعمليها.

كان قراؤكم قد اطلعوا على كتاباتكم المختلفة كما أن معاونكم السيد بلانشايس هو الذي أخبرهم في شهر نوفمبر الماضي بمحتوى كتابي، أنا لا أشك أنكم من باب اهتمامكم بالإعلام ستنشرون اليوم هذه الرسالة التي من واجبي أن أرسلها لكم.

من غير الممكن أن ألتزم الصمت طويلاً أمام هذه الحملة التي تهدف إلى تضليل أولئك الذين لم يعرفوا لا الاستعمار الألماني ولا

(1) رسالة نشرت في 22 مارس 1972م.

(2) إن الناس ذوي النوايا الحسنة لا يعتقدون أن استعمال كلمة «مدح» تعني «التمجيد» وعلى هذا الأساس أعتقد جازماً أن الكلمة استعملت في مكانها الملائم لها من طرف الذين قاموا بمهاجمتي.

حرب الجزائر بسبب سنهم حيث يمثلون لقمة سهلة يبحث عنها الكثير.

أتحدى أي أحد بإمكانه أن يجد في الأربع مائة صفحة التي يحتوي عليها كتابي مجرد عبارة تدل على الكبرياء أو الرضى، بل بالعكس إنني عبرت عن ضميرنا الذي يؤنبنا وترددنا أمام تلك المهام التي كانت منوطة بنا.

كان لي أن تدخلت مراراً حتى لا يشك أحد في الطابع الحقيقي لمهمتنا، وكذا الفضاء الفكري الذي كنت أود أن تؤدى فيه وهو البحث عن شبكات الإرهاب مع الحفاظ على كرامة الإنسان حتى لا تحطم شخصيته كما هو معمول به في دول أخرى.

يحتوي كتابي على نسخة مأخوذة من إعلان 9 مايو 1957م التي تتحدث عن تجاوزات مختلفة حيث كتبت أقول: «من أجل الكف عن هذه التجاوزات يجب أن نقوم بجهد فردي وجماعي، وحتى لا يحصل اختلال ــ على أي مستوى ـــ كان، على كل مظلي القسمة العاشرة أن يشعر بتضامنه مع الحركة التي يقوم بها كل واحد من زملائه، وأن يعتقد ويقتنع أنه من واجبه المطلق أن يبلغ عن كل شخص قذر وسافل مهما كان نوعه ....».

من الصعب جداً أن أكون أكثر وضوحاً.

لقد أعطيتم مكانة خاصة لكتاب السيد فيدال ناكي (vidal - naquet) الذي أخشى أن يكون قراؤه شعروا ببعض الامتعاض بسبب ذلك الشريط الخاص بالغلاف الذي كتب عليه «ضد ماسو» (l´anti - massu) فهو يعتمد على وثائق كثيرة يتهم فيها فرنسا بقبولها ممارسة

أشكال العنف غير القانوني، كما أنها تعطي مبررات كافية لما ذهب إليه إيفي كوريار (yves courrére) في كتابه «وقت الفهد».

«... كل الناس متهمون وكلهم مسؤولون عن قضايا التعذيب التي أيرقت دماء الجزائريين، كل السياسيين الذين كانوا يشغلون مناصب قيادية آنذاك، وكل الضباط الذين شاركوا في معركة الجزائر وجنودهم معنيون بهذا الأمر، فمن غير القانوني والمعقول إلحاق المسؤولية بهذا المسؤول دون ذاك، نحن كلنا مسؤولون بما في ذلك العبد الضعيف والثلاثة ملايين من الشباب الذين أرسلوا للدفاع عن الجزائر هم كلهم وأولياؤهم يعلمون ذلك.

إن السيد فيدال ناكي لا يبحث بتاتاً عن الإجابة عن ذلك السؤال الحقيقي وهو: كيف أمكن للسلطات العليا للدولة من حكام وبرلمانيين وقادة عسكريين وشخصيات فذة ومتنوعة وقضاة، ورجال دين أن يوافقوا على هذه الأساليب الاستثنائية؟!».

أود أن أذكر هنا بمقال رائع للسيد لويس تيرينوار (louis terrenoire) الذي نشر في جريدة كارفور (carrefour) في شهر أفريل 1957م، والذي لم يكن صاحبه من المتحمسين للدفاع عن عمليات التعذيب، وقام بالتعليق عن بعض التقديرات التي يستحسن قراءتها ببعض التمعن.

فبعد ما أوضح هذا الأخير أن سرعة تحريات مصلحة الاستعلامات لرجال الأمن هي التي كانت وراء تفكيك شبكة واضعي القنابل بالجزائر وبالتالي اعتقالهم، ذهب يكتب: «اليوم ـ وهذا واقع

ملموس ـ لا مكان للموت بشوارع الجزائر كتلك الأيام التي مضت وبمعنى آخر ــ وهذا ما يجب قوله ـ أننا متضامنون مع موريس جارسون (moris garçon)» عضو لجنة الحماية عندما يصرح: «قد يحصل في حالات طارئة ــ والوضعية التي تسود الجزائر هي إحداهن ـ أن يصبح لزاماً علينا أن نلجأ إلى اتخاذ إجراءات خارج إطار القانون العام في ظروف محدودة جداً تمليها علينا المصلحة، ولكن علينا أن نعود بسرعة إلى الوضع الذي يخضع للقانون والشرعية».

بعد ذلك يذكر السيد تيرينوار بمقولة فرانسوا موریاك (francois mouriac): « لسنا أكثر سواداً من الآخرين، إن حرب الموالين التي فرضت علينا... لا تمت بصلة للقوانين التقليدية ولا حتى للمدونة القانونية التي تفصل في الخلافات بين الأمم المتحضرة».

وكتب السيد لويس تيرينوار في ختام مقاله يقول: «إن بيان رسالة القوات العسكرية الذي يعتبر ذا قيمة ثقافية وأخلاقية عالية قد قام بطرح السؤال في هذه الصيغة: مقاومة خلايا جبهة التحرير الوطني دفعت بالضابط إلى أن يقوم في أغلب الأحيان بدور الشرطي البسيط...

إن السلطة المدنية كانت غير قادرة على ضمان سير الاستعلام السياسي للعدالة، ووجدت الأمر ملائماً في أن تتولى هذه المهام جماعة العسكريين حتى وإن تطلب ذلك ـ فيما بعد ـ اتهامهم بالقسوة».

وعندما نقرأ ما كتب اليوم لا نستطيع أن نقول أكثر مما قيل... فقد مضت خمسة عشر سنة.

هل يمكننا الاستنتاج أن السلطات المسؤولة الحالية كانت قد

فكرت بصفة مغايرة وأن بإمكانها مواصلة دعمها اللامشروط وثقتها الكاملة وتشجيعها في مختلف المناسبات مكافأة للجيش وقادته؟

بالطبع نعم؛ ولماذا دفعت هذه الموافقة السيد موريس قارسون (moris garçon) ليسميها بـ «الإجراءات الخارجة عن نطاق القانون العام؟».

وهنا يظهر تحليل السيد فيدال ــ ناكي غير ثابت وغير مفهوم حيث إنه يدعي أنه وصل إلى الإجابة الصحيحة بتصريحه أن تلك الإمكانات غير العادية التي سخرت لاستنطاق المعتقلين كانت قد استعملت فقط من أجل «إضعاف أولئك المنشقين عن هذه الشعوب المستعمرة، الباحثين عن التخلص من السيطرة الكاملة التي تفرضها عليها شعوب متطورة».

إن الجواب الصحيح هو غير ذلك، حيث يجب أن نبحث عنه في تلك العوامل التي سيطرت على حرب الجزائر والتي يطمح المعارضون في طمس معالمها مع مر الزمن حتى تذهب بها رياح النسيان: إنها لهمجية غريبة تلك الأساليب التي لجأت إليها جبهة التحرير الوطني من أجل تدعيم صفوفها بحشود من المسلمين جندوا للدفاع عن القضية الجزائرية، وهي تعتبر وحشية لا تغتفر حيث شاهدنا أكثر من خمسين مسلماً يهاجمون ويضربون من طرف أروبي واحد؛ وكان الكلام لا يدور سوى عن تلك الأنوف المقطوعة، والأفواه المفتوحة، والبطون المبقورة والمنزوعة الأحشاء لأولئك المسلمين الذين اتهموا باللامبالاة، أو أنهم كانوا يدخنون، وهذه الأمور يتجاهلها من يهاجموننا وهم الذين يدعون أنهم دعاة حقوق الإنسان (رغم كل ذلك فهم يتهموننا بالعنصرية!) في

حين أنهم التزموا الصمت حيال جثث الموتى من جنودنا التي نعجز عن وصف ما وجدناها عليه.

حقيقة حصلت من جانبنا أمور خطيرة ومؤسفة ـ كما نبهت على ذلك ـــ ولكن تلك الغيرة والانفعال اللذين أبداهما أصحاب الإشاعات لصالح جبهة التحرير يتناقض مع سكوتهم غير المفهوم، وعدم اهتمامهم بشأن الآلاف من المزارعين الذين نُفذت في حقهم مجازر بمزارعهم، وأولئك المعلمون والموظفون والتجار الصغار و«الأقدام السوداء» الذين عذبوا ثم ذبحوا.

حتى الأطباء أيضاً ـ وبالخصوص الدكتور ميلياز (milliez) ـــ لم أتذكر ولو مرة واحدة أنني سمعت أصواتهم ارتفعت لتندد بالتعذيب الذي خضع له زملاؤهم في المهنة وهم الأطباء: ج . جوان (g. jouane) وتنوجي (tennodji) ونقاش (nakkache) وأ. بريشيت (A. brechet) ونذير (nadir) وكثير من أمثالهم خلال سنتي 1956م و1957م.

وأما فيما يخص الإرهاب بالمدن فلا أحد ممن عاش أحداثها يستطيع أن يتخيل كم كان كبيراً حجمه وأثره على عاصمة كبيرة مثل الجزائر، وتلك هي مخلفات ذلك الإرهاب الذي «تناساه» خصومنا كي يتسنى لهم الحديث فقط عن بطولة المعارك لمقاومي جبهة التحرير الوطني ضد القمع الفرنسي.

أفراد مجموعتي ـ وأنا شخصياً ـ فقط هم المؤهلون للتصرف مع الثوار وهم يواجهون جيوشنا، وقد سقط العديد من هؤلاء تحت

ضرباتنا وقصفنا لهم ولمعاقلهم، كما حصل الأمر بالنسبة للجنود الذين كانوا يقاتلون داخل صفوفنا.

ليست تلك المعارك المباشرة والمكشوفة هي مصدر ردة الفعل، بل ذلك الرعب الذي اجتاح فرنسا بكاملها ودفع بحكومتها أن تطلب منا إيقاف المجزرة دون سابق إنذار.

ويبقى التصريح بأن ما قامت به الفرقة العاشرة للمظليين غير نافع بعيداً كل البعد عن الحقيقة.

أما الواقع فهو بخلاف ذلك؛ لأننا في ظرف عشرة أشهر فقط قفزنا إلى ضعف النتيجة التي كنا نبحث عنها؛ وذلك بقضائنا على الخوف الذي كان يخيم على الساحة، واستتباب الأمن بتقارب المسلمين والأوروبيين برجوع السلم إلى البلد.

إنني أحث جميع مراقبينا أن يرجعوا ـ وسأعمل دون هوادة على تحقيق ذلك ـ إلى تاريخ 16 مايو 1958م، الذي لن ينسى، وهو التاريخ نفسه الذي يزعجهم كثيراً إلى درجة أنهم يعتقدون أنها مجزرة كنا نحن المخططين والمنفذين لها.

إن الصور والأفلام والروايات المتعلقة بتلك الفترة لا تزال اليوم موجودة لتبرهن أن ذلك اليوم شهد شيوع مظاهر الأخوة والمحبة كما لم يحصل ذلك من قبل في الجزائر، وذلك يعد انتصاراً بالنسبة لنا، كما أحيلكم كذلك إلى تلك الاعترافات المؤثرة التي نشرت هذا الأسبوع في جريدة «اسطوريا مقازين» (historia magazine) والتي خصصت عنوانها لحرب الجزائر، حيث يروي رجل كيف كان هو وأبناؤه الثلاثة

ضحية قنبلة انفجرت داخل أتوبيس، ولكن هل كل هـذا لـن يكـون لـه قيمـة بالنسـبة لأولئك الذين يشوهون صورتنا بكل الطرق.

بالنسبة إلي أنا اليوم في انتظار تلك الأم أو الزوجـة التـي سـتأتيني لتلـومني عـما فعلت خلال تلـك السـاعات الرهيبـة مـن أجـل المحافظـة عـلى حيـاة أبنائهـا وزوجهـا وإبعادهم عن الموت أو منع بتر أحد أعضائهم، وتلك هي سعادتي حتى وإن لم أسـتطع نسيان تلك الصور التي تغزو ذاكرتي كلما أنبني ضميري عن موت أولئك الأبرياء الـذين لم يكن بوسعي إنقاذهم.

أمام السيل اليومي من الشتائم والكراهية التي يتسابق البعض في الإفصاح عنهـا خوفاً من بقائهم على هامش الحياة السياسية للأمة، كان على السـيد جـول روا (jules roy) أن يكون من بين الحضور حتى يسمع صوته؛ حيث وضع هذا الجانب من تـاريخ الأمة في المزاد العلني عكس ما ذهب إليـه السـيد فيـدال نـاكي (vidal naquet) الـذي حملني وحدي عبء كل تلك الأخطاء المرتكبة.

ففي سنة 1960م؛ أي: ثلاثة سنوات فقط بعد معركة الجزائر صدر لـه كتـاب عـن حرب الجزائر لم يتحدث فيه عن المهام التي قامـت بهـا الفرقـة العـاشرة للمظليـين ولا عليَّ شخصياً، ربما كان ذلك من أجل رد الجميل.

والغريب في الأمر أن جول روا سوّلت له نفسه بأن يشير بفعله هذا إلى أنـه لـولا ذهابي صدفة إلى التشاد في جوان 1940م لكنت ــ مـن دون شـك ــ قـد اخـترت أسـياداً آخرين... وأحسن ما فعل هو أنه ندم على تقديمه كتابه المحرج إلى ناشره مصـحوباً بتحـذير على طريقة طاليراند (talleyarnd) ومقولته المشهورة: «كل مـا كـثر عـدده أصـبح لا معنـى له».

في الختام أدعوكم إلى قراءة متأملة في هذه السطور التي كتبت في عام 1957م من طرف مقاوم كبير ومحترم جداً يسمى ريمي رور (remy roure).

... «إن الأمر لا يتعدى القضاء على المجرمين وشركائهم ومن يحفزونهم كي يتم ــ بكل الطرق ــ إرجاع الأمن واستتبابه بين الأوروبيين أنفسهم، أو بين الفرنسيين المسلمين داخل محيط هذه المدينة الكبرى التي عانت كثيراً من أثر الإرهاب والاعتداءات المتكررة.

ونظراً للوضع الخاص كان يجب اتخاذ إجراءات خاصة، وهذا ما حصل فقد كان لزاماً أن تعود الأمور بسرعة إلى وضعها الطبيعي وإن شاء السفاح أن يبادروا ليبدؤوا؟... لا يمكن لفرنسا أن تحزن أو تستحي مما فعل جنودها في هذه المعركة والتي بسبب التعصب الأجنبي ـ كما يعلم الجميع ــ بدأت بالمجازر واستمرت في عمليات القتل البشعة».

* * *

بيار فيدال ـ ناكي: الجريمة والمجرمون[1]

1 ـ شهدت فترة الاستعمار الألماني وكنت مستاء لما حصل من رعب خلال حرب الجزائر.

كنت حقيقة أسكن في باريس وليس الجزائر، ولذلك لم تكن لي تلك الخبرة المباشرة لأتعرف على ما حصل في أوشويتز (auschwitz) أو بوشوالد (buchenwald) وذلك لا يمنعني من معرفة ما حصل هناك مثل ما حصل كذلك بالجزائر أو بالبليدة.

إنني مدرك جداً ـ وأتمنى أن يوضع في الاعتبار كوني أستاذاً في مادة التاريخ ـ لما حاولت الوصول إليه في كتابي الذي يحمل عنوان: «التعذيب في الجمهورية» حتى تعلم الأجيال الصاعدة أن كل ما حصل في فترة ما بين 1954م و 1962م يسمح لنا بمقارنته بما حصل من الفظاعات الأكثر سوءاً للقيسطابو (gestabo)، وللتذكير فإنني لست صاحب هذه المقارنة، ولا أول واحد قام بها حيث حصل ذلك الشرف على سبيل المثال بداية من عام 1955م للسيد جون ما يراي[2] (jean mairey) هو الذي تقلد منصب محافظ لدى الجمهورية ومدير الأمن

(1) جواب لجاك ماسو في 22 مارس 1972م.

(2) هذه المعلومة مأخوذة من تقرير ورد نصه كاملاً في كتابي المعنون: «مصلحة الدولة» (la raison d´etat) منشورات مينوي (minuit) 1962.

الوطني، ويعد أيضاً من قدامى المقاومين.

إن كتابي موجه لمخاطبة عقل القارئ وليس عاطفته، وفي هـذا المجـال لا يفـوتني أن أشكر جزيل الشكر الجنرال ماسو عـلى تلـك الوثـائق والمراجـع التـي سـاعدت عـلى كتابته حيث وصفها بـ«الكثيرة» وفي نفس الوقت هو لا يعترض على أي حدث من تلـك الأحداث[1] التي تطرقت إليها في كتابي.

حقيقة؛ هذا الكتاب يتعدى بكثير شخص رئيس القسـمة العـاشرة للمظليـين ومـا قام به، وهو ـ أي: الكتاب ـ أحببنا أو كرهنا أصبح رمزاً.

2 ـــ إن الجنرال ماسو يتكلم لنا اليوم عن «تردده» وعن «حيائـه» حيـث يـدافع عن فكرة أنه لم يشد بمزايا التعذيب والمجازر، ولكن يجـب علينـا أن نقـرأ كتابـه بكـل تمعن كي نكشتف شيئاً آخر بعيداً كل البعد عن رواية انتزاع ضرسه، يجب علينـا القيـام بقراءة جيدة للصفحة رقم 294 على وجه الخصوص، إن تصـفيات جسـدية تمـت تحـت تغطية الصحافة تم تحويلها إلى مخلفات معارك، من ذلك: ما قامت به سيارة من نـوع «جيب» (jeep) من الدرجة الرابعة أو الخامسة من تصوير سـيناريو إحـدى العمليـات ونشر الصورة المحصل عليها في الجرائد في اليوم الموالي.

(1) فيما يخصني أنا لا أجيب على تصريحات الجنرال ماسو فيما يتعلـق بـالجو الأخـوي 16 مـايو 1958م؛ لأن جارمان تيليون هي التي قامت بذلك، وقد فعلت ذلك على أحسـن وجـه ممكـن؛ كـما نشر في جريدة لوموند بتاريخ 28 و29 نوفمبر 1971م.

واليوم ها هو الجنرال ماسو يتناسى كل هذه الأفعال من أجل التنديد بتلك «الجرائم البشعة التي اقترفت على يد جبهة التحرير الوطني».

إن الجرائم التي قامت بارتكابها جبهة التحرير الوطني تبقى في حد ذاتها جرائم، وأنا لا أريد إخفاء ذلك، ولكن هل يتذكر الجنرال ماسو تلك الصور المأسوية التي تعود لأولئك الأطفال الصغار الذين تعرضوا للمحرقة، أو تلك البنات الصغار اللواتي اغتصبن، أو بعض المساجين الذين ذبحوا بخنجر المطبخ، أو المشتبه فيهم الذين رمي بهم من الهيليكبتر أو الطائرة.

إذن هذا ما كان ـ من دون شك ـ يسميه الجنرال ماسو «بعدم الاستهانة بكرامة الإنسان».

وهذه الجرائم ـ التي كنت بالأمس فقط أجمع حولها شهادات لا يرقى إليها الشك ـ كثيرة جداً إذا حاولنا أن نقارنها بتلك الجرائم المتعلقة بالمتمردين الجزائريين وأقدم منها بكثير.

أيها الفرنسيون! نحن بالدرجة الأولى مسؤولون عن كل هذا.

3 ــ مرة أخرى ها هو الجنرال ماسو يبرر التعذيب بالإرهاب، وأنا أعلم جيداً ما يوجد من حقيقة بسيكولوجية لذلك «التبرير» الذي قام به.

أنا شخصياً تحدثت في كتابي عن رد فعل الجنود أمام «جثث أصدقائي وأعضائهم المبتورة» لكن لنفسح المجال لمؤرخ معروف ــ وهو يتناول القضية من بعيد ــ أن يذكرنا أن عمليات التعذيب مورست قبل «معركة الجزائر» وحتى قبل حرب الجزائر نفسها حيث كانت هذه

الأساليب معروفة، فقد كتب المفتش العام ويليوم (wuillaume) ـ الذي يدير اليوم سلك المفتشين العامين على مستوى وزارة الداخلية ـ مقترحاً طالب فيه بالمصادقة على عمليات التعذيب بصفتها «ممارسات قديمة» حتى إنه في عام 1951م تساءل بوردي (bourdet): «هل يوجد القيسطابو الفرنسي بالجزائر؟» ويجعل مرة أخرى الإرهاب الممارس من قبل الفرنسيين في مقابل قنابل الجزائريين من غير أن يكلف نفسه عناء الرجوع إلى «تاريخ هذا الشعب» والذي هو في الحقيقة معروف من طرف الجميع.

4 ـــ حاول الجنرال ماسو ـ وهو يرتكز على منشور 9 مايو 1957م ـــ إقناع من كان يخاطبهم بأنه «لا مجال للتغطية على تلك الممارسات التي تمس بمبدأ المساواة بين السكان، أو طمسها على كل المستويات» حيث كان يعتقد أن من واجبنا المقدس أن نبلّغ عن كل شخص سافل مهما كانت مكانته.

هذا شيء رائع بالنظر إلى كل تلك المجهودات التي بذلها محرر هذا المنشور للدفاع ـ أمام عدالة متخاذلة وغير عادلة ـ عن ذلك المجرم الذي قام بخنق موريس أودان، فهل لم يكن هنا القاتل سفاحاً والجريمة المرتكبة «جور وظلم؟!».

5 ـــ في رسالته هذه يركز الجنرال ماسو على شهادة اثنين من قدماء المنفيين الذين وافقوا على عمله، ومن جانب آخر يتأسف ـــ حسب ما جاء في كتابه ـ من تصرفات موظفين ساميين اثنين وهما المحافظ: جيل (gill) والسيد: بول تيتجان (teitgen) اللذين عارضاه وضايقاه بسبب «تضمرهما وامتعاضهما من عمليات النفي» ربما فعل ذلك ليوحي لنا

أن هناك «منفيين صالحين ومؤيدين» ومنفيين «غير صالحين ومعادين».

6 ـ عكس ما يعتقد الجنرال ماسو، إن التعذيب ليس ذلك الداء الذي نستطيع حصر وقوعه على فئة معينة من «المذنبين» الذين يتم اختيارهم مسبقاً؛ فقد انتقلت العدوى من الجزائر إلى فرنسا، وكان ذلك حاضراً في «معركة باريس»؛ أعني: ما مورس ضد الجزائريين خلال مظاهراتهم بفرنسا يوم 17 أكتوبر 1961م.

عنوان كتابي هو «التعذيب في الجمهورية» وليس «التعذيب داخل القصبة» وأنا لا أظن أن كتابي تجازوه الزمن حيث إن التعذيب الذي كان مسلطاً على القوميين من الجزائريين ها هو اليوم يطال حتى أعضاء المنظمة العسكرية السرية (OAS).

قمت مع أصدقائي بالتنديد ضد كل هذه الأشكال من الجرائم الجديدة وبالمقابل التزم ماسو الصمت؛ لأنه كان لا يهتم بمصير أولئك الضحايا من الجزائريين وما عليه إلا أن يفكر على الأقل في ضباطه وجنوده الذين ـ حسب الكلمة التي أطلقها النقيب استوب (estoup) خلال محاكمة الملازم قودو (godot) في يوم أول أوت 1962م ـ لم يودوا «الإساءة للغير دون جريمة» فقد أراد هؤلاء المعذبون الانتقام من ذلك الشيطان الذي أراد أن يضعهم في جهنم.

7 ـ إن هذا المنطق الجهنمي لا يخفف شيئاً من مسؤولية من أعطوا أو أوصلوا أوامر التعذيب.

إن ألمانيا ما بعد هتلر عرفت حوار الضمير الذي لخصه كارل

جاسبارس (karl jaspers) في شولفراج (schuldfrage)[1]. أنا لم أكتب أبداً أن فرنسا بأكملها تقبلت التعذيب، وحتى وإن حصل ذلك فأنا أعتقد أن لا شيء كان سيتغير بالنسبة لمشكل المسؤوليات الشخصية، كان هناك هتلر (hitler) أو استالين (ou staline) وكان هناك أيضاً من كانوا يعملون تحت أوامرهم مثل المقدم إيشمان، أو الضابط «أس أس بربي» (ss barbiet) وإذا قسنا درجة الذنب على أساس عدد الضحايا فإن الجنرال ماسو سيكون أقل جرماً من إيشمان، وأقل بكثير من كلوس باربي (Klaus barbie) فهو إذن ليس بالأكثر جرماً وذنباً، وذلك ما أوافق عليه دون تردد، لكنه حسب عبارة بول تهيبو الشهيرة: مجرد عسكري بوليسي منفذ مستعمل من طرف حكومة فاشلة[2]، ولكن يوجد من بين المذنبين من يتقلد أعلى الرتب، ويحظى بكثرة التكريم والتشريف، وذلك ما يجعله اليوم مستهدفاً.

* * *

---

(1) الذنب الألماني منشورات نصف الليل (minuit) 1946.

(2) روح (espoit) ديسمبر 1971م.

جول روا: معنيان للشرف العسكري[1]

جاء في رسالة الجنرال ماسو شيء من الشكوى والاتهام، وهي الأساليب التي لم أفهمها كيف لنا أن نفعل كل هذا لرجل مستقيم مثله، كله لطف ورشد وعقلانية؟!...

لقد بدت له إدانتي للكيفية التي أدار بها معركة الجزائر تحمل كثيراً من الإفراط والتجاوز إلى درجة أن عبارة «شيء من جهنم فوق الأرض» لرجل الدين بوينيار (boegner) التي استعملها فيما يخص جزائر 1960م لم يظهر له ما تحمله من تجاوزات وإفراط؛ كما هو الشأن بالنسبة لما وقع على المضطهدين، وإن كان الجنرال ماسو يعتمد دراسة مذكرات طاليراند (talleyrand) التي قام باستعراضها، فإنه سيكتشف جملة أخرى تقول: «إبان الثورة لا وجود للمهارة إلا في الجرأة، ولا وجود للعظمة إلا في المبالغة» ولكنني ــ مع الأسف ــ لست متأكداً مع أنني بالغت في محاولتي الجريئة اتهامك.

يعتقد الجنرال ماسو كما يصرح بذلك هو بنفسه أن حياته كانت مليئة بالواجبات والكرامة والوفاء والإخلاص، وأن الحملة التي شنت ضد كتابه لا جدوى منها حيث لا معنى لها، وأن وجدانه أسطوري.

(1) جواب لجاك ماسو في 22 مارس 1972م.

ذلك ما يوضح جلياً أن فكرتي للشرف العسكري هي ليست نفسها عند الجنرال ماسو فالأمور بيننا مختلفة كثيراً.

* * *

شهادات ووثائق

بتاريخ 24 مارس قام بول تيتجان الأمين العام لولاية الجزائر بتبليغ الوزير المقيم بالجزائر روبير لاكوست رسالة استقالته من منصبه والتي قوبلت بالرفض، هذه الرسالة كانت تهدف إلى إعلام الحكومة بصفة رسمية عن تصرفات الجيش بمدينة الجزائر، ولكنها بقيت تتميز بالسرية التامة إلى أن ظهرت بصفة علنية خلال محاكمة ما سمي بـ«شبكة جونسون» ونشرت بجريدة لوموند في 1 أكتوبر 1960م.

بول تيتجان: الاستقالة

«سيدي الوزير، بتاريخ 20 أوت 1956 كنت قد نلت شرف تعييني من طرفكم في مهمة أمين عام لولاية الجزائر مكلف على وجه الخصوص بمهمة الشرطة المدنية، ومنذ تعييني لم أدخر أي جهد في القيام بعملي عن قناعة من أجل تشريفكم وتشريف الجمهورية بالدفاع عما كنتم تدافعون عنه، وكذلك عن الجزائر الفرنسية، ومنذ ثلاثة أشهر؛ وأنا أشك في حرية الآخرين.

ومع أنني لم أدخر أي جهد في القيام بمهامي إلا أنني متيقن من أن العمل البوليسي الجديد الذي أوكل إلى المؤسسة العسكرية سيحتقر النفس البشرية ولا يحترمها».

«إنني اليوم متيقن جداً من فشلي كما أنه لدي القناعة الكافية بذلك فمنذ ثلاثة أشهر ونحن نخوض معركة لا فائدة منها، حدث هذا في ظروف مضطربة وغير مسؤولة، لا تؤدي في آخر المطاف إلا إلى ارتكاب جرائم حرب.

لم أكن لأقوم بمثل هذه التصريحات لو لم أقم بزيارات إلى مراكز الإيواء لبول كازال (paulcazelle)» وبني مسوس التي وقفت فيها على بعض حالات المحتجزين والذين كانت أجسامهم مليئة بآثار الضرب المبرح والتعذيب الشنيع تشبه كثيراً تلك الممارسات الإجرامية التي تعرضت لها هذه الأجسام منذ أربعة عشر سنة خلت في أقبية القيسطابو (guestabo) بمدينة نانسي.

«ولكن هذين المركزين اللذين شيدا بطلب من السلطة العسكرية بالجزائر يتم الإشراف عليهما من طرف هذه السلطة على وجه الخصوص، وهؤلاء المحتجزون الذين اقتيدوا إلى هذين المركزين سبق لهم وأن خضعوا لعمليات استنطاق بالثكنات العسكرية بعد اعتقالهم؛ حيث لا يتم إبلاغ السلطة المدنية ــ بصفتها تمثل سلطة الدولة ــ بأمرهم، بعد ذلك يتم اقتياد هؤلاء الأشخاص الموقوفين إلى مركز بني مسوس بعد انتهاء مسلسل استنطاقهم الذي يدوم عدة أسابيع دون رقابة ولا شروط ولا ضمانات قانونية، ومن مركز بني مسوس يحولون في شكل قافلات تحتوي على مائة وخمسين إلى مائتي شخص نحو مركز (paul cazelles)».

لقد وقعت على ما يقارب ألفي قرار من قرارات الإقامة بهذه المراكز، كانت معظمها خاصة بتنظيم وضعيات وحالات جعلتني أمام

الأمر الواقع، فلم أصدق أنني كنت أقوم بتنظيم غير مباشر لعمليات استنطاق وحشية ذهب ضحيتها كثير من المعتقلين.

«وإذا كنت أعلم أن أشخاصاً لقوا حتفهم تحت التعذيب خلال عمليات الاستنطاق فإنني أجهل تماماً أنه قد حصل بفيلا سيزسني (villa sésini)» استنطاقات وضيعة تم تنفيذها من طرف جندي الدرجة الأولى فالدماير (feldmayer) وهو من جنسية ألمانية، انخرط في صفوف الجيش الفرنسي حيث كان يصرح للمساجين أنه يثأر من انتصار فرنسا عام 1945م.

«لا شيء من كل هذا يدين الجيش الفرنسي، ولا المقاومة الشرسة التي قام بها في هذا البلد وبمدينة الجزائر على وجه الخصوص ضد التمرد والاغتيالات والإرهاب والمتعاونين في هذه الجرائم بكل أنواعها».

لكن كل هذا يدين تلك الفوضى المتواجدة داخل دواليب الحكم والسلطة الاستبدادية التي أنتجها، فلم تبق عمليات الاستنطاق مقصورة على هذا المسؤول أو ذاك، بل أصبح المجال مفتوحاً أمام وحدات عسكرية بأكملها، وأن المشتبه فيهم لا يحبسون فقط في مراكز العدالة المدنية والعسكرية المخصصة لهم، ولا في المراكز الموضوعة تحت السلطة الإدارية، وإنما يحبسون في هذه المراكز وخارجها، وفي مثل هذه الحال تفقد العدالة مصداقيتها وشرعية أحكامها؛ إذ بمجرد اللجوء إلى هذه الأساليب الارتجالية التي تفتقد للرقابة يصبح اللجوء إلى التعسف أمراً مبرراً، وبمثل هذه التصرفات تفقد فرنسا هيبتها نفوس المشتبه فيهم.

لم أكن أبداً وقحاً، ولم أكن أستطع السكوت عن الخطأ، خاصة عندما يكون الخطأ نتيجة نظام يصيّر المجهول مسؤولاً.

ولأنني أعتقد أن فرنسا قد تكون عنيفة في مقاومتها لكنها غير جائرة ولا متعسفة في سفك الدماء، ولأنني كذلك متمسك جداً بقوانين الحرب وشرف الجيش الفرنسي؛ فإنني متيقن من أنه لا جدوى من اللجوء إلى عمليات التعذيب أو تزوير شهادات وأدلة الاختفاء.

هل نحن مهزومو هتلر[1]؟

سواء كانوا شهداء أو ضحايا ممارسات بشعة كانت الجزائر مسرحاً لها من طرف الفرنسيين، فإن قراء جريدة لوموند حزينون جداً من رصانتها في تناول هذا الموضوع، أما بالنسبة للآخرين فبالعكس؛ لأن كل معلومة قد تستغل ضدنا تعتبر في حد ذاتها خيانة.

المفارقة مرعبة، وإن الكلام قد يؤدي بصاحبه إلى الخطر الذي ينبغي الحذر منه، إذ ليس من السهل التوصل إلى معرفة حقائق تلك التصرفات التي كانت تقع داخل الأقبية أو بمداشر منعزلة، يجب أن نكون حذرين حتى لا نقوم بأي اتهام أو تجريح في حق أولئك الجنود، وأفراد الشرطة الذين يؤدون واجبهم المهني بكل صدق وأمانة، إنه لمن المحزن في الأخير أن نساهم ولو بالقليل، في نشر دعاية الخصم، لكن السكوت عن هذه الأفعال والممارسات التي هي ـ كما كتب عنها بيار هنري سيمون في كتابه «ضد التعذيب» ـ ليست خطأً أخلاقياً فحسب بل

(1) صادر عن إدارة جريدة لوموند ليوم 13 مارس 1957م لمديرها هوبير بوف ميري موقعه باسمه المستعار سيريونس (sirius) .

أخطاء سياسية أيضاً يجب على الأمة أن تقوم بمواجهتها على مستوى الضمير الجماعي وكذا على مستوى التخطيط لمعالجة الوضع القائم وإلا ستعتبر مشتركة فيها.

كانت بيار هنري سيمون (piérre - henri simon) قد ذكرنا ببعض الأحداث التي تطرق إليها في كتابه، ولذلك يجب أن يكون كتابه هذا ـ بالنسبة لنا نحن الفرنسيين وعلى وجه الخصوص نحن المقاومين، وكل القادة العسكريين ووزراءنا الذين لا يفكرون إلا في همومهم ـ دافعاً قوياً لإعادة التفكير والعمل.

مهما كان عمق الداء بعد الاحتلال، والمقاومة بعد حرب الهند الصينية وعامين من حرب العصابات الجزائرية، أعتقد أنه لن يبقى بدون دواء، فنحن كما يتصور بيار هنري سيمون بـ «منهزمي هتلر» لكن حان الوقت لكي ندق ناقوس الخطر.

فمن الآن فصاعداً يجب أن يفهم الفرنسيون أنه ليست تنفعهم الإدانة بنفس الطريقة والكلمات كما حصل منذ عشر سنين خلت لمحطمي أورادور (ouradour) ومعذبي القيسطابو (la guestapo).

من بين ما يقارب مائتين وخمسة وسبعين ألف شخص منفي لم يبق اليوم سوى عشرة آلاف على قيد الحياة، فلا يمكنكم سيادة الوزير مطالبتي ببيان أسباب عدم رجوع هؤلاء، وكذلك بشهادات من بقوا على قيد الحياة؛ حيث يوجد من بينهم والدي ومحدثكم.

«أنتم لا تستطيعون مطالبتي بذلك؛ لأن تلك هي قناعتكم وقناعة حكومة بلدي، ومن أجل ذلك ولأسباب أخرى أستسمحكم في أن

أوافيكم بهذه الرسالة، فليس من عادتي أن أتحجج بأي دافع أو سبب في إيصال معلوماتي، وأنا مقتنع بما أفعل وحزين على ما حصل، أتفهم انشغالكم على عدم قدرتي على تبرير تلك الممارسات التي يقوم بها مؤيدو الإهمال واللامبالاة الذين يستعملون أساليب المجاملة في اكتشاف أخطائنا خشية وهروباً من التبعات التي تلاحقهم على ما قاموا به، أود بالمقابل أن أطمئنكم بصفة خاصة لكي تأخذوا بعين الاعتبار شهادة أحد كبار المسؤولين الذين قمتم بتنصيبهم أنتم شخصياً بالجزائر، على اعتبار أنه كان قد نال ثقتكم، وأنه سيخونها إن لم يخبركم بما شاهده فلا أحد يشك في شهادته إن ذهب هو شخصياً لمعاينة ما جاء به».

«أنا متيقن سيدي الوزير أنني فقدتُ تلك الإمكانات التي وضعت اليوم تحت تصرفي من أجل القيام بالمهام المنوطة بي على أحسن وجه، ولهذا الغرض أطلب منكم سيادة الوزير أن تعينوني بسرعة في منصب آخر».

أطلب منكم سيدي الوزير أن تعتبروا هذه الرسالة بمثابة شهادة صريحة وصادقة لمن يحترمكم ويقدركم أحسن تقدير.

بول تيتجان

كراسة المظاهر الحقيقية للتمرد الجزائري[1]

في عام 1957م كانت العديد من الممارسات التي قامت بها الجيوش الفرنسية بالجزائر محل تحقيقات من طرف لجان تحقيق خاصة وهي على التوالي: اللجنة الدولية ضد النظام (مراكز الحشر) التي نشرت جريدة لوموند تقريراً لها بتاريخ 27 جويلية 1957م، ولجنة حماية الحقوق والحريات التي أنشئت من طرف حكومة غي مولي؛ حيث نشر تقريرها المفصل بجريدة لوموند بتاريخ 14 ديسمبر 1957م.

في إجابة عن هذه الاتهامات أصدر ديوان الوزير المقيم بالجزائر كراسات تبين الممارسات الشنيعة التي قامت بها جبهة التحرير الوطني من أجل تبرير ما قام به الجيش الفرنسي، وبالموازاة مع نشرها لتقرير لجنة الحماية قامت جريدة لوموند (le monde) كذلك يوم 14 ديسمبر 1957م بنشر مقتطفات لإحدى تلك الكراسات هذه ديباجتها.

لما نشرت هذه الوثيقة كانت «المقاومة الكبيرة من أجل الحرية والعروبة والإسلام» ـ التي صرح بها مركز البث لصوت العرب بالقاهرة في بيان أول نوفمبر 1954م ـ قد بلغت شهرها الثلاثين.

(1) كراسة نشرت في أواخر عام 1957م من طرف ديوان روبير لاكوست.

إن إشاعة خصومنا والمتحالفين معهم من شركائهم أرادت تحقيق هدف مزدوج من خلال إعطائها صفة الشرعية للمتمردين هذا الهدف يخفي وراءه وجهه الحقيقي، ويزعزع الثقة بفرنسا والفرنسيين الذين يعملون من أجل سعادة الجزائر، هذه الوثيقة تهدف إلى إسقاط القناع.

وفيما يخص حملات الكراهية التي تمارسها الصحافة والإذاعات التابعة للدول التي تعتبر نفسها زعيمة فكرة العروبة والإسلام فإن قصدها الإساءة إلى عمل قوات الأمن، وللعدالة الحق في أن تتخذ الإجراءات المناسبة ضد كل هؤلاء.

كثيرون هم من ينسون عادة تلك الظروف الصعبة والأليمة التي يجري فيها عمل الجيش الفرنسي بالجزائر والمشحونة بالاعتداءات الوحشية، وهي في حقيقتها اعتداءات ضد البشرية، وجرائم تنسجم مع المنطق المتصلب وليست في الواقع إلا عنفاً يستعمل كأداة لغزو الأذهان حيث يتطلب من قوات الأمن عملاً شاقاً جداً ومعقداً يتطلب استعمال القوة مع العقل، فالبرغم من تلك الجهود التي يبذلها المتمردون يبقى الجيش واع جداً بمسؤولياته وواجباته كي لا ينحرف عن الخط الذي رسمه لنفسه، فلا يزال عازماً على أن يبقى ذلك الجيش الذي يحمي، ويحافظ ويصالح.

إن هدف تلك الحملة المسيئة التي تستهدفه يكمن في إظهار الشجرة التي تغطي ظلالها الغابة، تلك الغابة المليئة بالأعمال الكريمة والأفعال البناءة من أجل تضليل الناس، والتكتم عما يقوم به الجنود الفرنسيون من تلك الأعمال التي لم يقم بها أي: جيش في العالم كله في تاريخ الإنسانية؛ من تشييد بنايات وشق طرقات ومعابر ومسالك،

وتعليم للأميين، وبمعنى آخر: إن هؤلاء لا يعملون فقط لكسب الحرب، وإنما كذلك لاستتباب الأمن وضمان السلم، وإن الهدف الأساسي لهذا العمل هو التعريف بصفة ملموسة وعن طريق البراهين اعتماداً على وثائق لا يمكن مداولتها وهي سهلة للاطلاع؛ على الأساليب المستعملة من طرف المتمردين، هذه الوثائق تحتوي على عدة فصول منها:

1 ـ أن الحركة المتمردة بالجزائر ما هي إلا مرحلة من مراحل المقاومة، تشن ضد الغرب من طرف القادة الذين يطمحون إلى تحقيق وحدة العروبة.

2 ـ هذه الحركة العنصرية والتي تحولت فيما بعد إلى كره للأجانب وجدت مادتها الدسمة في استغلالها بعض العصبيات الدينية.

3 ـ إن «المقاومة من أجل الحرية» ما هي في حقيقة الأمر إلا بذل لجهود منظمة تهدف إلى إخضاع الشعوب لنظام يسوده الخوف الشديد حتى تسلب منهم كل خياراتهم، ويقبلون بالاستثناء الوحيد ألا وهو الانخراط في صفوف حزب جبهة التحرير، وجيش التحرير الوطنيين.

وكل مخالفة لقوانين النظام الجديد التعسفية تؤدي بمرتكبها إلى العقوبة العاجلة والصارمة؛ أي: الإعدام الفوري؛ وذلك دون اللجوء إلى التحقيق معه، أو السماح له بالدفاع عن نفسه، أو بواسطة محام يرافع عنه، أو إمكانية استئناف الحكم.

ومن خلال بيان مقتضب نشر بالجريدة علم أنه قد تم اغتيال مسلم مشهور بالوفاق.

إن ضحايا الإرهاب يتم نسيانهم بسرعة ولو كانوا شخصيات

معروفة بعكس المتمردين المنتحرين.

4 ـ يظهر التمرد في شكل الدفاع عن قضية عادلة بكل ما تحتويه من اهتمامات إنسانية.

ـ غريبة هي تلك العدالة التي تبيح التصفية الجسدية للأشخاص الأبرياء في كل يوم وهم إخوان في الدين والعرق، على أساس أنهم يمنحونهم هامشاً من الحرية.

ـ غريب هو ذلك الاهتمام الإنساني الذي يؤدي إلى تحطيم كل مزايا الحضارة وعدم احترام كل القوانين المقدسة للبشرية.

5 ـ أصبح التمرد يعني «النضال ضد الاستعمار» لكن 95% من ضحاياه هم من شرائح الطبقة الكادحة في المدن والقرى، هذا هو الوجه الحقيقي للتمرد الجزائري.

إن التعليمات التي أمرت بقتل كل من يرفض التي أعطيت ضد كل مسيحي أو مسلم يرفض الالتحاق بصفوف المتمردين ـ سواء من المسلمين أو المسيحيين ـ شاملة وعامة.

يقتل الأوروبيون دون تمييز ولا تفرقة لأنهم أوروبيون فقط.

يغتال المسلمون الذين لا يدخلون في لعبة جبهة التحرير الوطني لأنهم يعتبرون مؤيدين للأوربيين، إذن فهم غير أوفياء للوطن، وعليه يذبحون وأيديهم مكبلة لكيلا يستطيعوا رفع سبابة اليد اليمنى للشهادة التي تقودهم إلى الجنة إذا ماتوا عليها.

أملاك الأوروبيين تحرق وتحطم وتنهب، ويبرر ذلك على أنهم

كفار.

والحصيلة أمامنا كبيرة جداً، فمنذ يوم أول نوفمبر ارتفع عدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا على يد المتمردين إلى:

ـ 6945 رجلاً مقتولاً منهم 870 أوروبيا، و6075 فرنسيا مسلماً.

ـ 265 امرأة مقتولة منهن 105 أوروبية، و160 فرنسية مسلمة.

ـ 98 طفلاً مقتولاً منهم 35 أوروبيا، و63 فرنسيا مسلماً.

ـ 2233 رجلاً مفقوداً منهم 126 أوروبيا، و2107 فرنسيا مسلماً.

ـ 74 امرأة مفقودة منهن 9 أوربيات، و65 فرنسية مسلمة.

ـ 34 طفلاً مفقوداً، منهم 7 أوروبيون، و27 فرنسياً مسلماً.

ـ 401 مدرسة أحرقت ودمرت ونهبت.

ـ 6362 مستثمرة فلاحية حطمت.

ـ 50786 عموداً هاتفياً مخرباً.

ـ 77963 رأس غنم وبقر ذبحت أو سرقت.

ـ 585700 شجرة مثمرة اقتلعت من جذورها.

ـ 12436000 كرمة عنب اقتلعت من جذورها.

كل يوم كانت تفتح قبور جديدة، وتتراكم آثار الدمار جراء عمليات التخريب، مسببة بؤساً وفقراً كبيرين.

أمام تلك التجاوزات والتظلمات التي كانت تحملها الإشاعات وتروج لها الدعاية حتى تظهر تمرد الجزائريين على أنه حركة وانتفاضة

شعبية كبيرة ضد من يضطهدهم، كان لزاماً علينا أن نجلّي الحقيقة المستمدة من أحداث الواقع، والوثائق التي لا يمكن دحضها بكل ما تحمله من قسوة ورعب.

هذه الوثائق لم نكن في يوم من الأيام نفكر في كشفها للرأي العام لو لم يتظاهر الجلاد بأنه ضحية، ويتحول المجرم إلى مظلوم.

* * *

روجي ويبو

إمكانيات مديرية حماية الإقليم (DST)[1]

كيف كان عمل مديرية حماية الإقليم بالجزائر؟

قمت بإنشاء مديرية تأمين الإقليم بفرنسا بعد تحريرها في أواخر سنة 1944م، ثم امتد أثرها إلى الجزائر في 11 أوت 1945م، ثم إلى الصحراء ابتداء من الاكتشافات الأولى للمحروقات.

كنت أقوم بزيارة تفقدية مرة أو مرتين في كل سنة، وباتفاق مع وزارة الشؤون الخارجية كنا نعقد اجتماعاً تنسيقياً، يضم كل المغرب العربي مرة واحدة كل سنة، ومنذ أحداث عام 1954م كنت أتردد إلى هناك تقريباً كل شهر لزيارة الشمال الجزائري أو الصحراء.

ومن عام 1945م إلى عام 1954م ــ باستثناء بعض المشاكل الكلاسيكية المضادة للتجسس ــ لم تحدث لنا أية مشاكل مع جبهة التحرير الوطني.

(1) أجري هذا الحوار بتاريخ 3 جوان 1988م وروجي ريبو من مواليد 1912م شغل مهام ضابط حيث انخرط في المقاومة الداخلية إبان الاحتلال الألماني، ثم التحق بالمكتب المركزي للاستخبارات والعمل (DCRA) في لندن، شارك في مهمات بشمال إفريقيا وبفرنسا، وكان ممن شاركوا في تحرير فرنسا، وفي عام 1944م أنشأ مديرية الحماية للإقليم التي بقي على رأسها إلى غاية 1958م ثم شغل منصب مفتش عام لمصالح مدارس الشرطة، ثم مديراً بالمفتشية العامة للشرطة الوطنية حتى عام 1972م.

ظهور المشاكل بدأ في شهر مارس من عام 1954م، وكنت قد حررت تقريراً في هـذا الشأن أكدت فيه على ظهور تنظـيم جديـد يسـمى باللجنـة الثوريـة للوحـدة والعمـل (CRUA) وهو مؤيد للحركة السريعة والعنيفة؛ وأشرت فيه إلى اسـمَي: كـريم بلقاسـم، ومحمد حيدر، لكن هذا التقرير لم يؤخذ بمحمل الجد فما كان مني إلا أن كتبت تقريراً آخر في شهر جويلية عرف نفس المصير.

وفي أول نوفمبر 1954م جاءت ردة فعل فرانسـوا ميـتران (fronçois mitterand) وزير الداخليـة عنيفـة حيـث هـاتفني رئـيس ديوانـه جـون بـول مارتـان (jean paul martin) ليقول لي: إن مديرية أمن الإقليم لم تقم بعملهـا؛ لأنـه كـان يعتقـد أن هـذه الاعتداءات جاءت عن طريق فدائيين قدموا إلى الجزائر من الخارج، لكنني كذبت هذه الفرضية بتذكيره بتقاريري.

ماهو خط سير تقاريرك؟

كنت أعطيها لمدير الأمن الوطني الذي يمثل الوصـاية، ولكـن سـلطته لا تمتـد إلى الجزائر، وهو الذي كان يقوم بإرسالها إلى وزير الداخلية بصفته المسـؤول المبـاشر عـلى التجسس، لكن الحاكم العام ليونار (leonard) كان يظن أنني أقوم بعمليات التجسس في كل الأمكنة لذلك جعل محافظي الولايـات (الـولاة) ينظـرون نظـرة معاديـة لعمـل مديرية أمن الإقليم؛ لأنها لا تخضع لسلطتهم.

يجب أن أوضح لكم وجهة نظـري الخاصـة: لم تكـن لي أيـة مشـاكل مـع الجزائـريين، إذ منـذ عـام 1945م كنـت أعتقـد أن لهـؤلاء الحـق في

التصويت مثل ما هو الحال بالنسبة لنا، وكنت مؤيداً لفكرة الاندماج؛ لأن الجزائر هي جزء من الفضاء الحيوي لفرنسا، وجاء اكتشاف حقول المحروقات ليؤكد ذلك فيما بعد.

كيف كنتم إذن تتعاملون مع الوضع؟

منذ وقوع اعتداءات جبهة التحرير الوطني عام 1958م قمت تدريجياً بتجنيد ما يقارب 70% من العدد الذي كان متواجداً بفرنسا، ضد هذا التنظيم.

كنا نعتمد على عمليات الاختراق، فقد كنا على سبيل المثال نقوم بإطلاق سراح من كنا نعتقله في مقابل تعامله معنا وتزويدنا بالأخبار والمعلومات، ونقوم بإخفائه عن الناس كي لا يتم استغلاله من الطرف الآخر، إلى درجة أننا كنا نقوم بإخلاء سبيل من يرفض الكلام على أساس أنه أخبرنا بتلك الأسرار التي كنا نبحث عنها، بل اقتضى الأمر أننا اشترينا المعلومات، وإلى جانب هذا كانت توجد طموحات في أن يصبح مخبرونا من بين القادة والمسؤولين، حيث كنا نزودهم بالأسلحة والمال، ونحفزهم على إنجاح العمليات التي كانوا يقومون بها حتى تتم ترقيتهم في سلم المهنة والإدارة، وهكذا أصبح بلُّونيس[1] رجلاً هاماً،

---

(1) محمد بلونيس هو أحد الأوفياء لمصالي الحاج؛ حيث كان أحد رجال المقاومة في مجموعة الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) وبعد معركة ملوزة من طرف جيش التحرير الوطني في عام 1957م قدم له الدعم من طرف الجيش الفرنسي بصفته جنرالاً بـ «جيش وطني شعبي جزائري» غير أنه أصبح يزعج فرنسا أكثر مما ينفعها إلى أن قتل في شهر جويلية من عام 1958م.

فقد كنا لمدة طويلة من الزمن نتعامل مع رئيس ولاية الجزائر الكبرى من أجل هذا الغرض.

إذن لماذا لم تفلحوا في إيقاف مسلسل اعتداءات صيف 1958؟

في الأوقات العادية تكون الشرطة القضائية هي المسؤولة عن عمليات مقاومة الإرهاب، وعندما يبلغ الأمر درجة معينة من الخطر يجب تظافر جهود كل أسلاك الشرطة، وعلى وجه الخصوص مديرية حماية الإقليم، وذلك ما حصل فعلاً بداية من ربيع عام 1958م كانت النتائج باهرة حيث قمنا بحملتين؛ اعتقلنا في الأولى بتاريخ الفاتح من أوت 1958م ما يقارب ثمانمائة شخص، وفي الأخرى التي جرت يوم 10 ديسمبر ألقي القبض على قائد أركان جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وهو ما جعل الوزير يقوم بتهنئتنا في يوم 12 ديسمبر من نفس السنة.

كنا على علم بكل ما يجري في البلد حيث كانت لنا مايكروفونات (microphones) موزعة على كثير من الأماكن، وحتى مخبرونا كانت لهم خليلات مقدمة من طرف مديرية الأمن الإقليمي.

كان مخبرونا (nos micros) يعطوننا كل المعلومات ولكن انتظرنا فقط رجوع مسؤولينا من سويسرا كي نبدأ العملية.

لماذا أنهى ديغول مهامكم؟

أنا لا أعرف ذلك على وجه التحديد؛ حيث لم يسبق له وأن حدثني

في هذا الموضوع، وحتى الوزير الذي كان وصياً على عملي اكتفى هو الآخر بجملة واحدة «خمسة عشر سنة على رأس مديرية أمن الإقليم هذا يكفي!» كمحاولة لتفسير القرار المتخذ في حقي، ولكن هناك فرضيتان اثنتان: الأولى كانت قضية المايكروفون (l´atta de micros) في فندق لابوروز (la pérouse) أين كان ينزل الجنرال، وحيث وجد صهره مايكروفونات مركبة بهذا المكان من أجل التجسس عليه، وإثر ذلك اتهم خطأ مديرية حماية الإقليم.

أما الفرضية الثانية: فهي احتمال أن يكون إنهاء مهامي في شهر ديسمبر 1958م من طرف الجنرال ديغول؛ لأنه كان يريد أن يدخل في اتصالات مع جبهة التحرير الوطني، وربما كان ينوي مفاوضة أناس قمت أنا بتوقيفهم، وإذا ما فكرت في الأمر أجد أنه كان على حق في تنحيتي اللذان منصبي؛ لأنني لو بقيت فيه لقمت ـ من دون أدنى شك ـ بعمليات لصالح فكرة الجزائر الفرنسية والتي قد لا يحمد عقباها.

وبالنسبة للتعذيب، وقضية «الغنغرينة»[1]؟

هذا شيء مضحك، حيث إن جبهة التحرير الوطني هاجمتني فيما يتعلق بعمليات التعذيب من أجل أن ينتقموا من مديرية حماية الإقليم.

(1) الغنغرينة (la Gangrena) هي عنوان لكتاب نشر في شهر جوان من عام 1959م من طرف منشورات مينوي (minuit) تم حجزه فوراً ؛ حيث كان يضم شهادات لطلبة جزائريين ألقي القبض عليهم في ديسمبر 1958م، وسجنوا بمقرات مديرية الأمن الإقليمي بشارع صوصيي (saussaie) وكانت هذه الشهادات تتحدث عن عمليات تعذيب بشعة كانوا ضحاياها، مما دفعهم إلى رفع شكوى في هذا الشأن.

عرفت فيما بعد أن شخصين يدعيان أنهما ديغوليان بعثا من مجهول هما من كانا وراء عملية التحريض، هذان الشخصان ينتميان إلى ديوان إدموند ميشلي (Edmond michelet).

هدف هذه العملية كان تشويه صورتي في أعين الناس، كانت لي فرصة أن دعوت إلى مكتب قاضي التحقيق كل من ادعوا أنني قمت شخصياً بتعذيبهم غير أن لا أحد منهم استطاع أن يتعرف عليَّ رغم أنني تكلمت إليهم لوقت طويل.

ومن أجل التخلص نهائياً من هذه الشائعة السمجة ـ والتي أعتقد أنني بالفعل تجاوزت محنتها ـ أحيلكم على ذلك المقال الذي نشر بجريدة النوفل أبسارفاتور (nouvel observateur) في الأسبوع ما بين 20 إلى 26 فبراير 1987م تحت عنوان «تحدي عبد الله» والذي يصرح فيه أن الجزائريين ينظرون بشيء من المحبة والاعتزاز إلى مديرية الأمن الإقليمي؛ لأنها لم تقم باستعمال التعذيب خلال حرب الجزائر.

* * *

مصير ضابط

إن الجيش الفرنسي المتواجد بالجزائر كان يضم في صفوفه أكثر من أربعة آلاف رجل وذلك منذ سنة 1956م وكان يتكون في غالبيته من جنود احتياطيين، وحتى وحدات المظليين كانت تعتمد على نحو 70% من الذين يؤدون الخدمة العسكرية، وإذا كان معظم «المحاربين» قد عاشوا السنين الجزائرية في اختبار طويل المدى في انتظار «مغادرتهم صفوف الجيش» فإن ضباط الجيش الجزائري استغلوا أخطاء حكومات الجمهورية الرابعة ليظهروا ويكشفوا عن عزمهم في «قيادة ثورتهم» من الضابط الاجتماعي إلى الناشط القوي مروراً بالمحارب والمنظّر والمسالم، وما الأمر إلا ترسيم لمسارات معقدة لجنود ضحوا بأنفسهم في حرب متعفنة.

* * *

بيجار المحارب(1)

بيجار مارسال (bijeard maecel) جندي من الدرجة الثانية، وهو من مواليد 14 فبراير عام 1916م بـ (تـول) (toul) أدى فـترة خدمتـه العسـكرية مـن 1936م إلى 1938م على خط ماجينو (maginot) ذلك ما جعله لا يؤمن بضرورة انضباط الجيش، وقد كان يشغل رتبة عريف أول لينضم بعد ذلك كموظف بالشركة العامة بمسقط رأسه.

ترك بيجار الحرب والمحاربين ليجلس خلف طاولة التجارة حيث يتميز ببساطة في الكلام وإدارة الحوار، وكثير من الجرأة والشجاعة والمهـارة في اسـتقطاب أنظـار النـاس، وفي عام 1939م أتيحت له فرصة جديدة للعودة إلى الجيش، وبعد تخرجه برتبة مساعد في ظرف أشهر قليلة ألقى عليه القبض بسبب توقيعه على الهدنة، ثم هرب بعـد ذلـك وعاد للمقاومة من الأراضي السينغالية.

وفي عام 1944م ارتقى ذلك العريف الأول إلى صـف رئـيس كتيبـة خياليـة، وبعـد إقحامه في المقاومة تحصل على رتبة نقيب عند استقلال فرنسـا ليـذهب بعـد ذلـك إلى الهند الصينية حيث قضى بها خمس سنوات على ثلاث مراحل.

وفي عام 1951م كان على موعد مـع «مسـيرته الطويلـة» حيـث عـين

(1) جون بلانشايس في أول فبراير 1975م.

هو وكتيبته في المنطقة العليا لطاي (thaï) حيث أصبح معزولاً عن قواعده بعد انهيار مركز أنعيالو (nghia - lo)، وهو على بعد عشرة أيام مشياً على الأقدام من الموقع؛ حيث كان مطارداً من قبل كتيبتين فيتناميتين استطاع أن يثير في نفوس رجاله روح المقاومة، ويعود بهم سالمين بعد مضي خمسة عشر ليلة ويوماً بالمكان، لقد نال المجد حين ظهرت صورته وهو يؤكد انتصاره رغم وجهه الهزيل، وارتدائه القناع ـــ حيث حظي مع عائلته بعناية إلهية جعلت الصحفيين يتهافتون عليه ـ حين لخصه في هذه الجملة: «أتظنون أنني كنت سأستسلم لهؤلاء...؟ ».

لم يكن للجيش الفرنسي الكثير من أمثاله بمنطقة الشرق الأقصى، لذا كنا نلجأ كثيراً لخدماته وخاصة في الأمور الصعبة؛ حيث استدعي حتى إلى ديان بيان فو (diên biêne phu) عام 1954م وأرسل كدعم للجيش الفرنسي، لكنه سجن هناك بعد ما قام بكثير من الهجومات المضادة.

وبعد إطلاق سراحه بموجب اتفاقيات جونيف أصبح مارسال بيجار مدرباً بالمدرسة العسكرية لأركان الجيش، ولما لم تكن هذه المهمة هوايته وميله الطبيعي منح فيما بعد قيادة الكتيبة الثالثة للمظليين المستعمرين والتي جعل منها كتيبته الخاصة؛ أي: كتيبة بيجار، وأصبح يرتدي تلك القبعة التي تحمل صورة الأدغال وهي من اختراعه، وكذلك البذلة «التمرية» ذات التفصيل الراقي بكميها المطويين كتلك التي كان يلبسها في المدة التي قضاها في الأوبيرا، كان يعتمد على أساليب مقاومة دقيقة جداً وسريعة خارج القوانين والقواعد المعمول بها، إلا أنها فعالة، وكان يقود المعارك في الأماكن الاستراتيجية والحساسة

باستعماله لآلة الراديو حتى يحفز جنوده على المقاومة.

وبذلك أصبحت شعبيته في أعلى مستواها، وكان يكفي لأي مسؤول أن يقوم بزيارة لبيجار حتى يتعرض للشتائم والألفاظ غير اللائقة التي تمس بسمعة مسؤوليه الكبار في الجيش والدولة.

إن الكتيبة الثالثة للمظليين الاستعماريين وقائدها أصبحوا محسودين من قبل جميع أفراد الجيش الفرنسي المتواجد بالجزائر، ومصدر قلق بالنسبة لباقي الجنرالات؛ لأنهم كانوا لا يقبلون بهذه التصرفات.

والمصيبة في كل هذا أن حرب الجزائر ليست حرباً كبقية الحروب، وهو ما جعل مارسال بيجار وغيره يغرقون في الأوحال، حيث كان عليه أن يشارك هو ورجاله في «معركة الجزائر» وهي المهمة التي قال عنها هو شخصياً: مهمة الشرطي، ربما كانت محفزة، ولكن بأي ثمن؟ المهم أن المشهد كان مملوءاً بالاعتقالات والتعذيب ورمي جثث الضحايا في سيدي فرج.

إن مارسال بيجار حتى وإن كان ـ كما حصل في بقية أنحاء العالم ـ يفتخر بعمله ويريد إظهار ما قام به في أحسن صورة عرفها التاريخ إلا أنه انتهى به المطاف إلى التأثر في قرارة نفسه بالممارسات الدنيئة لبعض ضباطه، وعلى إثر ذلك طلب الرحيل من الجزائر، وحصل على ما كان يطمح إليه، فذهب إلى أعماق الصحراء طلباً للراحة وتعويضاً عما قام به من معارك، ولكنه لم يخلد إلى الراحة التامة حيث حاول الدخول إلى الحياة السياسية سعياً منه في أن يصبح نائباً في البرلمان،

لكنه رفض إغراءات المغامرة السياسية؛ لأن حرب الجزائر ليست حرباً سياسية.

تولى بعد ذلك منصب قيادة مدرسة التدريب والمقاومة ضد الحرب الهدامة التي سميت بمدرسة جان دارك (Jeanne darc).

وفي بداية عام 1958م قام السيد شابان دلماص (chaban delmas) وزير الدفاع الوطني بجس نبضه حول عملية تمرد تستهدف الجمهورية الرابعة غير أن بيجار لم يكن من بين من قاموا بهذه العملية في 13 مايو وبكى بحرقة.

وبعد فترة من الزمن كان عليه أن يتحمل الأثر العكسي لتهجمه على الجنرالات وبالخصوص سالان (salan) فقد أجبر في أوت من عام 1958م على أخذ عطلة بفرنسا حيث منع فيها من الكلام وعلق على ذلك بـ «لا! إذا واصلت الكلام فسينتهي بي الأمر إلى السجن بمطار أورلي».

هذا الوضع الجديد أقلقه إلى أن سمح له سالان الشهم بالرجوع إلى الجزائر، وكلفه في شهر جانفي 1959م بمقاطعة سعيدة وهنا عاد «أسلوب بيجار» مخيفاً ومرعباً إلى درجة أن كومندو جورج (commando georje) بدأ يلاحظ تجاوزاته الخطيرة.

إن العقيد الذي لا يحسب لا عن اليمين ولا عن اليسار أصبحت له وجهة نظر حول سياسة السلطة الحاكمة.

وفي جانفي من سنة 1960م أثناء قضية المتاريس أرسل رسالة هذا نصها: «أعتقد بكل صدق أن رجال المتاريس يمثلون حقيقة الشعب الجزائري، وأنهم لجؤوا إلى ذلك بسبب اليأس» ولكنه كذب ذلك فيما بعد.

وفي الوقت الذي كان فيه مجموعة من «العقداء» قد بدؤوا يربطون ثانية خيوط مؤامراته، كان مارسال بيجار يتجمد من البرد في مدينة تول (toul).

وفي شهر أوت من عام 1960م تم تحويله إلى بانقي (bangui) في أعماق إفريقيا على رأس الكتيبة السادسة لما وراء البحار، وفور انتهاء فترة سجنه جعل من معسكر بوار (bouar) معسكراً مثالياً.

وأثناء انقلاب أفريل 1961م انضم إلى الموقف الحكومي بعد ليلة نقاش حادة مع العقيد باربرو (barberot) الذي كان يشغل منصب سفير بجمهورية إفريقيا الوسطى، وتظاهر بشوارع بانغي (bangui) من أجل التأكيد على ذلك على رأس مجموعة من رجاله.

@Ahmedyassin90

باريس دولابولارديار

ذلك المحارب الكبير الذي كان ضد الحرب.

بتاريخ 27 مارس 1957م قامت جريدة ليكسبريس التي كان يديرها السيد جون جاك سارفن شرابير (jean jacgue servan schreiber) بنشر رسالة تؤكد على «المظاهر الأليمة للحرب الثورية التي كنا نواجهها، وذلك الخطر المرعب الذي كان يحوم فوق رؤوسنا بفقداننا تحت غطاء تلك الحجج المزيفة القيم الأخلاقية التي هي وحدها المعبر عن عظمة حضارتنا وجيشنا».

كان ذلك بمثابة فاجعة في صفوف العسكريين وعلى وجه الخصوص المؤيدين للجزائر الفرنسية؛ لأن صاحب الرسالة يعد أحد المثقفين الذين لا يمكن احتقارهم أو الاستهانة بهم أو حتى اتهامهم بالخيانة؛ حيث إن الجندي الأكثر تتويجاً وتقديراً في فرنسا الحرة شارك في كل المعارك والحروب من النرويج إلى بئر حاكم حيث كان مظلياً في فرنسا وفي هولندا، وكان على رأس كتيبة المظليين في الهند الصينية، إنه الجنرال جاك باريس دولابولارديار الذي يلقب من طرف زملائه بـ «بولو»، وهو أيضاً من كبار ضباط فرقة الشرق، ومن أصدقاء الاستقلال الفرنسي.

اشتغل بولارديار بالمقاطعة الشرقية للأطلس البليدي، وكان من بين معاونيه جون جاك سارفان شرايبر الـذي نشر منـذ أيـام فقـط كتابـاً بعنـوان «مـلازم بـالجزائر» وهـو منزعج من تلك الأساليب الدنيئة التي كان يغطي عليها قائـده الجـنرال ماسـو، والـذي كان يـوصي بــ «تكثيـف المجهـودات البوليسـية» طلـب هـذا الأخـير مـن مسـؤوله أن يستغني عن خدماته داخل القيادة.

إن الوضع محرج ومزعج فكيف لجندي ديغولي لا يشـك أحـد في وطنيتـه ــ أن يرفع الستار بهذه الكيفية عن هذه الأمور في نفـس الوقـت الـذي يبقـى فيـه الجـيش والحكومة يتسترون عنها؟ يبقى أن الكلام المتداول بشأن هذا المحارب الكهـل الـذي لا يبلغ من العمرى سو خمسين سـنة فقـط يـوحي بأنـه «مـن الطـين الحـرة» تـأثر كثـيراً بشخصية ملازمه القديم.

هنا قام السيد روبير لاكوست الوزير المقيم بـالجزائر بـإطلاق النـار، وهـو الشيء الذي أزعج المؤسسة العسكرية كثيراً وعلى رأسها الجنرال ماسو الـذي لم يمتلـك أعصـابه حيث صرح بأن هذا الجنرال لم يكن مناسـباً حتـى إن بولارديـار نفسـه ــ وهـو الـذي ترعرع داخل المعسكرات ـ كان يعترف أنه تجاوز أدبيات الانضباط.

والنتيجة أن الضابط المزعج كان قد اقتيد إلى السجن بمعقل قلعة لاكور المرتفعـة (la cour heute) وهل سيلتزم الصمت خلال هذين الشهرين؟ وعلى ما يبدو أنه تضـامن معه ضابط واحد فقط وهو النقيب ديبازياس (dabezies) الذي اعتقل هو كـذلك، لكـن جاك بـاريس دوبولارديـار هـو مـن طينـة أولئـك الشـهود الـذين كـان يرمـى بهـم إلى

الأسود؛ لأنه زيادة عن ذلك ـ كاثوليكي ومن غرب فرنسا (la boetagne) فعرض عليه منصباً في إفريقيا في نفس الوقت الذي عرض عليه منصباً آخر بألمانيا، ولذلك رفض العرض بشدة.

هل لم يكن أهلاً لذلك لكونه أدان التعذيب دفاعاً عن شرف الجيش فلم تعط له مسؤوليات بالجزائر؟ لكن ديغول الذي كان يحبه كثيراً رفض أن يعطيه الحق، ولذلك انصرف «بوبو» وهو حر ونسي أن يقدم استقالته من مؤسسة الجيش.

كان هذا الرجل دائماً يريد أن يذهب إلى أبعد حد في تناوله لأفكاره وحتى في ميدان العمل حيث كان يسعى للدفاع عن كرامة الإنسان، سواء أكان القائمَ بعمليات التعذيب أو ضحيتها، وأن الحرب نفسها والعنف الذي تفرزه يجب إعادة النظر فيهما؟

«بولو» كان يؤمن بمبدأ «اللاعنف» وهو أسلوب من أساليب المحافظة ـ حسب رأيه ـ على أعز ما يملكه الإنسان وهو حقه في الحياة.

هذا كان مبدأ كفاحه الجديد: السلمية والمسالمة، وتلك كانت طريقته، لقد كان يوصف في آن واحد بالمهذب والعنيد والرافض للمساومة والنقاش، وهو يشق الطريق الذي رسمه لنفسه بصعوبة وسط استنكار الآخرين، وتعرضه للاحتقار من طرف سكان بلدته، هذا الضابط هو ابن لضابط لقي حتفه في الحرب العالمية الأولى1914/ 1918 وهو كذلك أخ لضابط قتل أيضاً بالمغرب، كما أنه شارك في كل الحروب إلى وفاته عام 1986م وقد بقي دائماً يناضل من أجل منع الحروب.

* * *

عرقود وأساليبه[1]

أنتوان عرقود (Antoine argoud) خريج المدرسة المتعددة التقنيات المسماة: «في الحذاء» (dans la botte) ارتقى إلى رتبة نقيب في سن الثامنة والعشرين، ثم عقيد في الرابعة والأربعين؛ كما كان المتفوق والأصغر سناً بالمدرسة الحربية؛ ولأنه كان خبيراً بنظريات الحرب الثورية ـ حتى إنه كان يذهب إلى أبعد حد في تحاليليه إلى أن أصبح نموذجاً من الجنود الضائعين، فمن قضية متريس الجزائر عام 1960م: إلى انقلاب الجنرالات في سنة 1961م، ثم الإرهاب، ثم المنفى ـ كان قد استعمل كل طاقاته في محاولته دفع القدر المحتوم، ومنع استقلال الجزائر، ومعاقبة الفرنسيين، واغتيال ديغول، وإعادة كتابة التاريخ.

هذا العقيد كان واثقاً جداً من نفسه عندما حل بالجزائر في سفريته الأولى يوم 1 أفريل 1956م على رأس كتيبة الفرقة الثالثة (rca) حسب رأيه أن الاستعمار شيء إيجابي، وهو لا يتعارض مع الفكر المسيحي، حتى وإن لم يوجد «مخطط جماعي لتطوير الجزائر إلى غاية عام

(1) بيار فيانسن بونت (Pierre viansson - ponte) في 18 أكتوبر 1974م هذا المقال نشر بمناسبة نشر كتاب شهادات أنتوان عرقود الذي يحمل عنوان: «الانحطاط، والاحتيال، والمأساة» (la decadeuce l´impostor es le tragedie) منشورات فيار 1974م كل استشهادات بيار فيانسن بونت مقتبسة من هذا الكتاب.

1954م» فإن استعمار فرنسا للجزائر منذ 1830م كلفها من الخسائر أكثر مما جلب لها من الأرباح «درس العقيد الحرب الثورية طيلة عشر سنوات في جانبها النظري» فهو لم يضيع وقته.

وفي مدينة المسيلة لم يسعفني الحظ لاستعمال أساليبي، حيث كنت أركز اهتماماتي على السكان لأنني كنت أستوحي المثال من كمال آتاتورك.

ما هي هذه الأساليب، وما هي هذه المواقف؟

ها هي خيوط الهاتف قد خربت من طرف المتمردين؟

العقوبة المباشرة: «تدمير المداشر الثلاثة المجاورة بموقع طراز 75» وذلك بعدما تم إخلاؤها من سكانها ما ذلك إلا البداية، وها هي مدرسة في ملوزة خربت عن آخرها؟ وخمسون شخصاً اجتمعوا بساحة المدينة وهم يرفضون التبليغ عن المجرمين.

طيب: «أنا أشهر سلاحاً أوتوماتيكياً (arue am) وأطلب من خمسين جندياً الانبطاح على بطونهم أمام الآلة المصفحة، ثم قمت بتحطيم موقعين ينتميان إلى الفلاقة ــ معروفين لدى مصالح الدرك ــ بواسطة طلقات مدفعية كانت القذائف ــ حوالي اثنا عشر قذيفة ــ تمر بالقرب من رؤوسهم؟، وعند انتهاء العملية أمرتهم بالنهوض والانتظام في صف واحد، ثم مررت بجانبهم وطلبت منهم أن يصرخوا "تحيا فرنسا"».

يقول العقيد: ــ وهو مسرور ــ اشتبك ما يقارب أربعين متمرداً من الذين نصبوا الكمين مع حاملي السلاح الأوتوماتيكي والطيارين فكانت

«المجزرة»، ثم قرر تحويل جثث الضحايا إلى مدينة المسيلة، ثم وضعها في أكياس وحملها إلى قرية ملوزة التي وصلناها بالليل، وفي الصباح الموالي قمنا بشحنها داخل الحافلة، ثم وضعت الجثث أمام مبنى البلدية المختلطة، وبقيت معروضة أمام أعين المارة طيلة أربعة وعشرين ساعة، ومن الآن فصاعداً ستكون الأمور على هذا المنوال هذه هي الطريقة التي اخترعها العقيد، ولن يتوقف عن تطويرها، وعرض الجثث بصورة مباشرة لم تكن بالعملية الكافية؛ إذ في كل الأماكن التي يحكمها كانت عمليات التصفية الجسدية علنية؛ كما كانت كثيرة آنذاك فقد عرفت منطقة الأربعاء ما لا يقل عن ثلاث مائة عملية نقرأ على سبيل المثال ما يلي: بتاريخ 6 نوفمبر شب حريق بمركز تزويدنا بالبنزين بمدينة الأربعاء على الساعة السادسة صباحاً، وبعد القيام بالتحريات اللازمة تبين أن الذين ارتكبوا هذه الجريمة هما عاملان يعملان بنفس المركز، ورغم توسلات مالك محطة البنزين لم أتردد في الأمر بقتلهم رمياً بالرصاص.

كان المسؤولون عليه لا يعترضون على قتل المتهمين، ولكنهم كانوا يعترضون على الطريقة العلنية للتصفيات الجسدسة، ولذلك وجد حلاً وسطاً؛ وهو القيام بتنفيذ هذه التصفيات الجسدية في الجبال والغابات من أعلى هضبة يفوق علوها ثلاث مائة متر، ويقوم بنقل السكان على متن شاحنات لمشاهدتها، وهو الأمر الذي لقي موافقة الجنرال آلار (allar).

ولكن الأسوأ من هذه العمليات هو التعذيب؛ حيث كان المظليون يستعملونه بشكل اعتيادي وبطريقة قد تكون عامة وعلى كل

المستويات.

إنهم يعتمدون على معرفتهم الدقيقة بشخصية المسلم إلى جانب دراستهم الميدانية للحرب الثورية وما ترمي إليه من فعالية في أهدافها، وحسب هذه الطرق الوسخة تنتزع المعلومات، وبأي ثمن، ومهما كلف ذلك، والمشتبه فيهم مثلهم في ذلك مثل المتهمين الحقيقيين يعذبون ثم يقتلون إن تطلب الأمر ذلك، فلا معنى للحياة البشرية بالنسبة لهؤلاء المقاومين الذين مروا على كل الأخطار.

كل شيء قيل هنا، ولما غادر العقيد المقاطعة التي كانت تحت تصرفه، كان الجو العام ـ حسب ما يعتقد ـ قد تغير تماماً، وأنا كذلك أريد أن أصدقه؛ لأنني على ثقة تامة بأنني قمت بعمل جيد.

* * *

ترينكيي أو المدرسة الحربية الهدامة

روجي ترينكيي (rojer trinquier) كان أحد أولئك العقداء الذين كانوا يرعبون الحكام في بعض الأحيان خلال سنوات 1957 و 1958م فقد كان أحد مهندسي أحداث 13 مايو 1958م، وربما كان هو السبب الوحيد في عدم تحول أحداث الجزائر إلى ثورة حقيقية.

روجي ترينكيي من مواليد قرية لابوم دي آرنودس (la baumme des arnouds) بالألب العليا (les hautes alpes) وهو ابن مزارع.

عندما دخل إلى المؤسسة العسكرية لأداء مهام الخدمة العسكرية قادماً إليها من مدرسة المعلمين لإكس آن بروفانس (aix ـــ provence - eu) حيث كان يتلقى تكوينه، استقر به الحال حتى أصبح ملازماً لفرقة المشاة المستعمرة (infauterie coloniale)، بعد ذلك أرسل إلى الهند الصينية لقيادة مراكز في الداخلية حيث كان النقيب سالان (salan) زميلاً وصديقاً له.

وهو لم يشارك في الحرب من سنة 1939م إلى 1945م؛ لأنه كان مبعوثاً في تلك الفترة إلى بكين لقيادة حرس سفارة فرنسا، ومنها إلى شانغهاي (shaghai) إلى أن التحق بفرنسا عام 1945م، ولكنه توقف في سفريته بمدينة سايغون (saigon) حيث التقاه سالان ـــ الذي أصبح جنرالاً فاعترض سبيله وضمه إليه من خلال إلحاقه ضمن مجموعة الكومندو

بونشارديي (commando pan chardier) حيث تلقى الخبرة اللازمة للقيام بالمهام الخاصة المتعلقة بالحروب وراء الخطوط.

لم يدخل فرنسا إلا بعد واحد وعشرين عاماً من مغادرتها، ثم رحل عنها ثانية بعد عامين فقط من ذلك، ولكن هذه المرة نحو الشرق الأوسط حيث تولى قيادة وحدات الموالين الذين يقاومون خلف الجبهة، وهنا استخلص العبر من تلك المعارك السرية وطبقها بكل الشدة والإصرار اللذين يلتزم بهما معلم الصف الابتدائي، وهي وظيفته الأولى التي لم يستغن عنها في يوم من الأيام أو يفارقها.

رهان الحرب الهدامة هم التكتلات؛ حيث يقوم الخصم بالمحافظة على إطارها، وبما أن المهام تكمن في المحافظة على هذه التكتلات أصبح روجي ترينكيي مختصاً في هذا الميدان، حيث أنشأ في القصبة بالجزائر جهاز الحفاظ المدرني (DPU) والذي من بين مهامه تضييق الخناق على المدينة المسلمة من خلال إنشاء شبكة متخصصة في مراقبة المنازل واحداً واحداً، وللقيام بهذه المهمة تم إلحاق ستة آلاف مسلم بالجيش الفرنسي سموا آنذاك بـ: «البلودو شونت (les bleus de chantte)» وأوكلت إليهم عمليات المراقبة وتبليغ الأوامر.

كان العقيد يعتقد ـ مثل زملائه ـ أن تلك «الحضارة الغربية» التي يدافع عنها هي التي جعلته «جمهورياً صحيحاً وصادقاً».

وها هو في يوم 13 مايو 1958م يقود الكتيبة الثالثة للمظليين الاستعماريين التي ورثها من بيجار (bijear) ويقف في أعالي الجزائر ليرى بعينه كيف تقوم حشود الفوروم (fourum) باقتحام مبنى مقر

الحاكم العام للجزائر بعد محاصرته من قبل القوات التابعة له بكيفية غير لائقة وهو يصرخ في وجوههم «هل أنتم تريدون الحكم؟!» وما الذي تريدون أن أفعله في هذا الشأن؟

هنا تيقن ترينكيي بأن الأمور ذهبت إلى حد بعيد لا يمكنها أن تتراجع عنه، ولذلك انضم إلى الحركة، وهدد باستقبال القسمة السابعة «الوفية» بالقنابل اليدوية، وهو الشيء الذي دفع بماسو (massu) إلى أن يدخله إلى لجنة الإنقاذ العام، هل أصبح متطرفاً؟ إنه بعيد كل البعد عن فكرة المطابقة؛ لأنه مشغول بأفكاره الخاصة.

يبقى الحكم الديغولي تجاه هذا الشخص حذراً جداً ، ووكان وراء هذا التصرف بعض الأسباب.

ولما أقدم موويز اتشومبي (moise tchombe) رئيس كاتانغا على فصل الكونغو البلجيكي (الزائير مستقبلاً) عن البلد الأم، واقترح على ترينكيي قيادة جيشه لم يعارض بيار ميسمير (Pierre mesmer) ـ الذي يشغل منصب وزير الجيوش ـ هذا الطلب؛ فقد أكد أنه سيقوم بتقديم استقالته من الجيش الفرنسي.

ولكن اعترض إيليزاباتفيل (eli sabetville) والعسكريون البلجيكيون طريق ترينكيي وهددوا بتقديم استقالة جماعية إن نُصِّب في هذه المهام، وهو ما دفع اتشومبي إلى التراجع عن تعيينه وهو الأمر الذي أدى بترينكيي إلى الدخول إلى باريس حيث أحيل على التقاعد دون أن يطلبه؛ ليدخل في الجو السياسي وينشئ حزب الشعب الذي أصبح رئيساً له، وهو الحزب القريب من الأطروحات البوجاديست (les baujadists) لكن المحاولة باءت بالفشل.

ولم يبق له إلا أن يقوم بعرض نظرياته كما فعل ذلك في كتاب «حـرب، وتهـديم، وثورة» وهو الكتاب الذي لفت انتباه الأمريكيين الذين كانوا آنـذاك قـد شـنوا الحـرب على الفيتنام.

* * *

ضابط الفرع الإداري المتخصص المناضل القاعدي لإحلال السلام[1]

بالموازاة مع المقاومة المسلحة كان أفراد الجيش الفرنسي يقومون بمقاومة أخرى، وهي عملية إحلال السلام، وهؤلاء على غرار زملائهم هم ضباط «الفروع الإدارية المتخصصة، حيث يعتبر كل واحد منهم مناضلاً قاعدياً (أساسياً) لعملية إحلال السلام، ومنذ عام 1957م وهو يمثل في الجزائر ما كان يمثله ضابط شؤون «أبناء البلد» بالمغرب في سنوات 1925م ــ 1930م.

دوره مضبوط ومحدد بدقة؛ لأنه هو «الوصي» على البلديات الجديدة، فهو الذي يجب عليه أن يسعى في تلبية احتياجات المواطنين الذين هم تحت مسؤوليته.

من بين ما يقارب حوالي ست مائة فرقة إدارية تنشط في الوقت الحالي لا توجد اثنتان على الأقل تقومان بعملهما على أحسن وجه، فهم يقومون بمهام عديدة ومتنوعة؛ حيث تجدهم يشغلون في آن واحد منصب رئيس البلدية ومهندس معماري، فتجدهم مشغولين بتصاميم ومخططات القرى المتكونة من سكنات من طوب، وشق الطرق، وفتح

(1) فيليب هيرمان في 24 جويلية 1957م.

الورشات، كما أنهم يستقبلون احتجاجات وشكاوى المواطنين بصفتهم الحكم الفصل في قضاياهم ومنازعاتهم».

وفي تلك البلدية يتحكم ضابط الفرقة المتخصصة بزمام أمور البلدية، وفي نفس الوقت لا يوجد أحد يقبل بهذه المهام، بينما في بلدية أخرى يذهب آخر إلى اختيار الأشخاص الأكثر تأهيلاً للقيام بالمهام الإدارية، أما دوره العسكري بالدرجة الأولى: فهو يقتصر على الدفاع ـ صحبة بعض من رجاله ـ على برجه وتزويد الوحدات العملاتية بالمعلومات التي يكون قد استقاها محلياً فيما يخص تحركات المتمردين.

جميع ضباط فروع الإدارة المتخصصة متطوعون ليس ذلك لأنهم معرضون بصفة خاصة للأخطار؛ لأن السكان الذين يتعاونون معهم هم الذين يحمونهم منها؛ حيث أفادني أحد هؤلاء أنه حذّر مرات عديدة من أن يتجه إلى ذلك المكان، أو أن يسلك مثلاً ذلك المسلك... ذلك لأن المهام التي استندت إليهم تتطلب منهم مهارات عالية ودعوة ربانية خاصة جداً، يظهر جلياً أن المترشحين للقيام بهذه المهام كثيرون جداً، وما ينقصهم فعلاً هم المعربون، وبصفة عامة الاعتمادات المالية.

والضابط الذي شاهدته في برج أوكريس ـ أحد المجمعات السكانية القريب من ملوزة ـ ما هو إلا ملازم صغير السن؛ حيث كان يرتدي قبعة زرقاء خاصة بضباط شؤون أهل البلد، وتعلو كتفه رتبته الحمراء وهو يتجول دون سلاح وسط مواطني البلدة؛ حيث لا توجد إشارة من السكان من خلال تعاملهم وكلامهم معه توحي بتلك المودة الخالصة.

بالقرب من مركز المراقبة المحاط بأبراج المراقبة يوجد شارع يجتمع فيه مواطنو الجبهة، وهو بناء قوي ومتين.

كانت تقام تجمعات مماثلة بنقاط مختلفة من المحافظة في كل من ماسكيراي (masqueray)، وواد قتريني، والبراكة، وعين الحجل حيث يوجد هناك بنفس المكان وتحت مراقبة برج الفرقة الإدارية المتخصصة في فترة زمنية سريعة جداً، مقر بلدية، ومدرسة، ومستوصف، وهي الأمور الثلاثة الضرورية لإحلال السلام على المستوى المحلي.

إن أفراد الجيش يقومون بعمل خيري بشيء من الصبر والتفاني يحسب لهم كأجمل أعمال إنسانية يقومون بها في الأراضي الجزائرية، ولكنهم متفطنون جداً للوضع القائم، وحتى وإن نجحوا في مهامهم هذه فإنهم متيقنون من أن تلك المناصب لا ترجع إليهم بالدرجة الأولى؛ لأن الإداريين متواجدون بكثرة بمدينة الجزائر، وهم لا يرغبون في الذهاب للعمل بالأرياف، إنهم يعتقدون كذلك أن الفرنسيس الذين كانوا يشجعونهم على الذهاب إلى تلك القرى والمداشر يريدون إبقاءهم على حالهم، ولا ينوون تغييرهم.

أما في أعين أوروبيي الجزائر فهم محل كل الانتقادات؛ حيث يعتبرونهم مسؤولين يجب عليهم الحد من البؤس وتقريب الإدارة من المواطن تجاه السكان «الإنديجان» (les indigenes) فوضعهم هنا واضح تمام الوضوح؛ حيث إنهم يقبلون بتصحيح الأخطاء المرتكبة في الماضي، ولكنهم يرفضون أن يكونوا ــ في حالة الإخفاق ــ هم المسؤولون الوحيدون عن ذلك.

شهادة

الجنرال ريموند شعبان:

نقيب عند بيجار[1]

كيف كان مسارك بالجزائر؟

نزلت ببونة في يوم 8 أوت من عام 1955م صحبة الكتيبة الاستعمارية الثالثة للكومندوس المظليين والتي تحولت بعد بضعة أشهر إلى الفرقة الثالثة للمظليين الاستعماريين تحت أوامر المقدم بيجار (bijard).

بقيت ثلاث سنوات كاملة بهذه الفرقة، ثم غادرتها في أفريل 1958م بعد أن كان قد غادرها بيجار، ثم قضيت عامين آخرين حيث عينت في مهام بأماكن أخرى قبل أن أحول تحويلاً عقابياً بفرنسا في شهر أفريل 1960م على خلفية قضية المتاريس لمدة تقارب خمس سنوات متتالية،

(1) أجري هذا الحوار في يوم 17 أكتوبر 1988م، ولد الجنرال ريموند في عام 1924م؛ وانخرط في صفوف المقاومة سنة 1942م، وبعد تكوينه بالمدرسة العسكرية المتعددة الأسلحة في 1946م انتقل مرتين إلى الهند الصينية، ثم بعد ذلك خمسة سنوات إلى الجزائر، قبل أن يعين في مناصب عليا بفرنسا ومستعمراتها المتواجدة وراء البحار.

ورتبتي لا تتعدى رتبة النقيب، كنت أقود سرية أو مجموعة مماثلة في المنطقة الأكثر شساعة خلال تواجدي بالجزائر.

كيف كان تطور أشكال الحرب على مستوى العتاد الحربي والتزام القوى البشرية؟

بالنسبة لنا نحن المظليين لم نشاهد تطوراً ملحوظاً على مستوى العتاد، كان لدينا في البداية عتاد تسليح خفيف وعصري، وكذلك بعض الأسلحة الداعمة الضرورية لمثل هذا النوع من المعارك والصراعات.

الشيء الجديد والهام جداً في العتاد هو المروحيات (héli coptéres) عندما كان بيجار على رأس الكتيبة الثالثة للمظليين الاستعماريين كنا من الأوائل الذين استعملوا بصفة مركزة وفعالة المعلومات في مجال البحث العلمي من أجل تشتيت وضرب عناصر التمرد.

أما في مجال المعارك فكان التطور هاماً جداً بسبب تلك التطورات السريعة التي عرفتها جبهة التحرير الوطني على المستوى التكتيكي والإمكانيات؛ حيث كنا في 1954 ــ 1955 نقاوم ضد أفراد متمردين قليلي العدد، وعديمي الثقافة ولا يملكون في أغلب الأحيان إلا سلاحاً خفيفاً، وقليل الفعالية، فإننا قد اصطدمنا منذ أواخر عام 1956م بوحدات منظمة جداً ومزودة بأسلحة متطورة، وهم يتقنون استعمالها جيداً حيث تدربوا في أغلب الأحيان بالمغرب وتونس.

لقد تطورت إمكانياتنا وأساليبنا القتالية بالموازاة مع معدل تكون أفراد جيشنا الموجود بالجزائر، لكن مع بعض التأخر في الوقت.

كان هناك تصاعد من الجانبين مثلما حصل في الهند الصينية حيث كـان رد فعـل حكامنا وقادة أركان جيوشنا تحت ضغط الأحداث مـما جعلهـم يفتقـدون إلى التصـور الهادف من أجل تقييم الحرب بكل دقة في اعتمادهم على الإمكانيات من أجل تحقيق النصر، ولذلك كان الجانب التأطيري ملفتاً للانتباه، ففي الوقت الـذي كانـت فيـه كثـير من الوحدات بالجزائر تفتقر إلى التأطير، كانت وحدات أخـرى بفرنسـا أو بمسـتعمراتها خلف البحار مكتظة بعدد كبير من الضـباط وضـباط الصـف، وذلـك مـا وقفـت عليـه شخصياً منذ وصولي إلى مدغشقر في 1960م .

كنتم تطاردون الكتائب وبعد ذلك تحتلون الساحة بوحداتكم؟

لا! الأمور التي حصلت بالجزائر كانت معاكسة تماماً لتلـك التـي شـهدتها الهنـد الصينية في عام 1947م؛ لأننا لما رجعنا إلى الميدان كان الفيتناميون قد احتلوه، ومـا كـان علينا إلا أن نغزوه ونحلته.

وأما فيما يخص الجزائر فإننا لم نفقد السيطرة ـ بصفة كاملة أو مطلقـة ـــ عـلى الإقليم، وفي نفس الوقت كان من الضروري محاصرته ومراقبته عبر أبـراج المراقبـة مـن أجل التصدي للهجمات التي تقوم بها جبهة التحرير الوطني، ولكـن في بعـض المنـاطق الوعرة المسالك، كان ضغط أفراد جبهة التحرير الوطني قوياً ومسـتمراً عـلى الوحـدات الفرنسية التي كانت لا تستطيع التنقـل داخـل الإقلـيم إلا بمسـاعدة وحـدات التـدخل السريع التي كانت تقوم بتنظـيم الأمـور مـن أجـل اسـتتباب الأمـن وتهدئـة الأوضـاع بشكل مؤقت.

لماذا قلتم بشكل مؤقت؟

لأنه غالباً ما يزداد الوضع سوءاً بعد ساعات فقط من ذهاب وحدات التدخل السريع حتى في حالة التدمير الشامل للمجموعة التي كانت وراء حالات التحرير الذي تطلب الاستعانة بتلك الوحدات.

وفي هذه الحالة كيف كان يتم هذا التعفن؟

نحن هنا بصدد تناول مشكل التصدي لحرب العصابات في عمقه، في هذه الحالة من الحرب كان علينا أن نقاتل في الجزائر من جهة، وضد جماعات مسلحة، وهذا ــ منطقياً ــ هو الدور الذي من المفروض أن تقوم به وحدات التدخل، ومن جهة أخرى كنا نفعل ذلك ضد المنظمة السياسية والإدارية لجبهة التحرير الوطني؛ حيث كانت هذه المنظمات التي تحتوي على هذه المراكز تعرفُ البلد ومواطنيه معرفة جيدة.

بفضل هذه المجموعات المسلحة كانت جبهة التحرير الوطني تشل مفعول «القوات الإقليمية» حيث كانت المنظمة السياسية والإدارية (OPA) تدعم جبهة التحرير الوطني بتجنيد مجندين جدداً يساعدون المجموعات المسلحة في المقاومة.

إذا كانت العمليات العسكرية ضد المجموعات المسلحة ــ التي كان يتم تحديد محيط نشاطها من قبل ــ لا تشكل أي عائق أو مشكل فإن عمليات التصدي للعمل الذي كانت تقوم به المنظمات السياسية والإدارية تصبح صعبة جداً بسبب التحضير السيئ على الصعيد التقني والسيكولوجي لمجموعاتنا الإقليمية.

إن التحطيم الشبه الكلي للمجموعات المسلحة في مناطق معينة كان يؤدي إلى إضعاف مؤقت فقط للمنظمة السياسية والإدارية التي كانت تسترجع قواها بعد فترة زمنية قد لا تكون طويلة حيث تعود إلى النشاط مجدداً في شكل مجموعات مسلحة أخرى.

هذه المقاومة ضد المنظمة السياسية والإدارية وذراعها المسلح الذي يعرف بالإرهاب كانت صعبة المنال حيث استطاعت أن تخلق لنا مشاكل على مستوى الأساليب المستعملة لمواجهتها، وهو الشيء الذي جعل جيشنا بالجزائر عاجزاً عن القضاء عليها وما تبعها من انعكاسات بفرنسا مثلما تعلمون بذلك.

أنتم تتكلمون عن الأساليب، وماذا كل هذا؟

أمام خصم ينشط بصفة سرية لا يمكن إدراكه أو القبض عليه، مندمج داخل السكان الذين يدعمونه ويشاركونه في الضغط على المواطنين بواسطة الترهيب، تصبح أساليب الحرب الكلاسيكية محدودة المفعول وغير ناجحة؛ حيث يجب التفكير في أساليب جديدة أكثر نجاعة كتلك التي تقضي على حرب العصابات، ولكن هذه الأساليب لا يمكن لها أن تعطي مفعولها الكامل في ظل وجود محيط سياسي وقانوني وقضائي غير ملائم، وذلك هو حال الجزائر، حيث كانت تطبق نفس القوانين الموجودة بفرنسا؛ أي: قوانين كانت تضمن لخصومنا عدم المتابعة بسبب بعض العراقيل، ومحدودية المبادرة للذين يقومون بالمقاومة وبالخصوص قوات الشرطة.

هذه هي الوضعية التي وجدناها بالجزائر في أواخر سنة 1956م عندما قررت الحكومة اللجوء إلى خدمات الفرقة العاشرة للمظليين من أجل استتباب الأمن والقضاء على الاعتداءات.

عند وصولنا إلى الجزائر وجدنا كل القوات المسخرة واللازمة لتأمين الوضع بالمكان، ولكنها كانت شبه مشلولة وغير قادرة على تخطي العقبات والحدود التي تكلمت عنها سابقاً، وذلك ما أعطى حرية أكثر وتحركاً سهلاً لجبهة التحرير الوطني في مواصلة عملها.

استطاع المظليون أن يتحكموا في الوضعية، وتنقية مدينة الجزائر من كل المتمردين الذين كانوا ينشطون بها بعدما تخطوا كل العقبات التي كان يتجاهلها البعض.

ولكن أساليب العمل المتبعة لم تنل رضا الجميع، وأول من انتقدها هي جبهة التحرير الوطني التي عملت كل ما في وسعها من أجل إفقادها معناها، وكذلك ما يسمى بـ «الأنتليجا نسيا» وهم بعض المثقفين الفرنسيين الذين كانوا يبررون تلك الجرائم التي كانت تقوم بها جبهة التحرير، ويندددون بالتجاوزات الخاصة بقواتنا المقاتلة.

بما أننا نتكلم عن معركة الجزائر لنتحدث إذن عن التعذيب

يجب قبل كل شيء أن نحدد مفهوم التعذيب؛ أي: الضرب الجسدي، وفي هذا الإطار قد تشمل العملية ذلك الاستنطاق الرهيب مثلما كان يفعل ذلك قديماً أعوان الشرطة ويعرف باسم: «الدرجة

الثالثة» ، ثم التعذيب على الطريقة الارتجالية المتبعة في العصور القديمة.

كان من غير الممكن استعمال تلك الأساليب الارتجالية بالجزائر وفي نفس الوقت كنا غالباً ما نلجأ إلى «الدرجة الثالثة» من أجل الحصول على المعلومات الضرورية لعملنا بسرعة؛ لأن التنظيم الهدام الذي كانت تستعمله جبهة التحرير الوطني كان محمياً من طرف قوانين وإجراءات الأمن التي كانت تسمح لأعضاء شبكتها المتمردين على النظام بأن يلوذوا بالفرار فوراً بعد قيامهم بعملياتهم دون أن يتم توقيفهم، ولذلك كان لزاماً علينا أن نسرع في استجوابنا للموقوف وذلك بالضغط عليه باستعمال هذه الأساليب في الاستنطاق من أجل الحصول على معلومات أكثر في وقت قصير جداً، كان ذلك هو المبرر الوحيد للجوء إلى العنف الجسدي، حيث لا يمكن أن ننسى من جهة أخرى أن هدفنا كان يرمي إلى القضاء على تلك الاعتداءات التي كانت تضرب يومياً مدينة الجزائر، وتحصد أرواح الأبرياء، خصوصاً من المدنيين الأوروبيين والجزائريين.

لكن كان هناك تجاوزات على أية حال ؟

نعم وهذا مفروغ منه، لكن هذه التجاوزات كانت نتيجة خيانة من طرف مسؤولينا السياسيين في تلك الفترة؛ حيث كان الكل يعلم بدقة ما حصل فعلاً بالجزائر، ولم يتحمل أحدهم المسؤولية كاملة ويرسم لنا حدود عملنا بصفة واضحة، لكن الحكومة لم تلتزم بمسؤولياتها

وسارت الأمور ـ على هذا المنوال ـ على مستوى درجات أدنى في بعض الحالات فيما يخص هرم المؤسسة العسكرية كله.

هذا العجز الخاص بالحكومة هو الذي خلق كل هذه التجاوزات ودفع بالقادة أن يتخلوا عن مسؤولياتهم ويحملونها لمساعديهم، وهو الأمر الذي فتح الطريق واسعاً أمام البسطاء لكي يعملوا دون توجيهات ولا توصيات معينة ودقيقة في معاملاتهم اليومية مع الأشخاص بعيداً عن منطق الطرق المعروفة المتعامل بها والتمييز بين ما هو مطابق للقانون وما هو مخالف له.

كيف تفسرون إذن انتصاركم بالجزائر؟

أنا أفسر ذلك بنوعية إطارات وحدات المظليين بالإضافة إلى تماسكهم ومثابرتهم، فعلى سبيل المثال: فإن بيجار الذي كان على رأس الفرقة الثالثة للمظليين الاستعماريين كان قد التزم بمسؤولياته ومنحنا توصياته كتابياً؛ حيث كانت أوامره دقيقة فيما يخص الاستنطاقات على أن تكون من مهام الضابط فقط لضمان أكثر ليونة وفعالية في النتيجة، وكانت المعلومات المتحصل عليها من طرف هؤلاء وأولئك تجمع وتضبط بدقة حتى يتم استغلالها بذكاء من أجل استعادة نمط التنظيم الميداني للخصم، وهي نفس الطريقة التي سمحت ـ في غالب الأحيان ـ بالحصول بسرعة فائقة على المعلومة التي كنا نبحث عنها عن طريق الأسير الجديد، واستعمالها فيما بعد بكيفية لائقة.

من جهة أخرى عملنا على تحديد نشاطنا في القضاء على شبكات التنظيم السياسي والإداري، وكذا الذراع الحربي لجبهة التحرير الوطني

وأبقينا على عاتق شرطة أمن الإقليم (DST) والمخـابرات العامـة (RG) اختصـاص مهـام شبكات التأثير لجبهة التحرير الوطني التي كانت تضم عدداً من الأوروبيين.

وأمام نقص التوجيهات في هذا الميدان لم تنتهج بعض الوحدات نفس المنهج، ولم تتصرف بحكمة، وذلك ما أثار كل تلك القضايا الكبيرة التي تحدثت عنها كثيراً الصحافة آنذاك واستغلت بقوة من طرف خصومنا.

* * *

خلافات بين الوطنيين

خلال العشر سنوات التي سبقت التمرد عرفت جبهة التحرير فترة مخاض عصيبة إلى درجة أن الحركة الوطنية تأثرت كثيراً.

إن جبهة التحرير الوطني هي ـ كما يوضح اسمها ـ ائتلاف لمجموعات متفرقة تنشط تحت لوائها ـ عن طريق الولاء المتتالي ـــ مجموعات أخرى تضم في صفوفها أشخاصاً من اتجاهات متعددة.

ومن أجل بقائها رائدة كان يجب عليها أن تقضي بالقوة على كل المكونات الأخرى للقومية والوطنية الجزائرية؛ حيث دخلت في صراعات دموية ضد أفراد الحركة الوطنية الجزائرية بالجزائر وفرنسا بالإضافة إلى وجود نقاشات داخل الجبهة وكانت أحياناً حادة وقوية جداً.

كانت هذه الصراعات الداخلية تلخص غالباً بما يسمى بـ (سلسلة المعارضات بين السياسيين) الذين كانوا يفضلون الحركات الجمعوية الشاملة والعسكريين الذين كانوا يفضلون ويؤكدون على أسبقية الحركة المسلحة، وكذا بين الداخل؛ أي: المناضلين الذين يناضلون داخل الوطن، والخارج؛ أي: القيادة المتواجدة بالقاهرة، ثم بتونس وأركان الجيش بغارديماو «Ghardimaou» وبين القبائل والعرب.

هذه العوائق والصدامات كانت كثيراً ما تكشف عن حقائق، ولكنها كانت تستعمل أيضاً من أجل تجاوز الخلافات بين أشخاص يبحثون عن الحكم أو الزعامة، أو تفتقد للاستراتيجية.

على الرغم من كل هذه الأمور فمن المؤكد أن غالبية الشعب الجزائري كانت تساند تلك الأقلية التي دخلت في عملية القتال والمقاومة دون أن تبالي بتلك الخلافات التي كانت تنشب من حين لآخر بين قادة المقاومة؛ لأن هم الشعب الجزائري الوحيد كان استقلال الجزائر.

زيادة مصطلح «الثورة الجزائرية» للمقاومة من أجل استقلال الجزائر لم يكن من شأن هذه العبارة أن توضح النقاش؛ لأنها سمحت بكل المزايدات الديماغوجية دون أن تحدد الإمكانات، وتركت تلك المهمة لجريدة المجاهد ــ لسان حال جبهة التحرير الوطني ــ التي تصدر بتونس لإعطاء المحتوى الثوري للمقاومة من أجل تحرير الجزائر.

ولكن منذ نهاية عام 1957م تعرض جيش التحرير الوطني (ALN) لتلك الحواجز المكهربة التي وضعت على الحدود المغربية والتونسية (خط موريس) لمنع تسرب الأسلحة والمحاربين إلى داخل التراب الوطني، وهنا الصعوبات الميدانية لجيش التحرير الوطني انعكست سلباً على قيادة جبهة التحرير الوطني التي عرفت تمزقاً داخل صفوفها، وما زاد الطين بلة هو: اغتيال عبان رمضان في ديسمبر 1957م لتبدأ بعد ذلك سلسة المواجهات داخل صفوف جبهة التحرير الوطني.

* * *

مجزرة ملوزة[1]

بأورادور ــ سور ــ قلان (oradour – sur - glane) بدير ياسين (deir yassine) في فلسطين[2] وماي ــ لاي (my - lai) بالفيتنام[3] إنه تحت رحمة سماء هذه الأماكن المعروفة بكثرة رعبها، إنها كلها شاهدة على ذلك الهوج الذي يصاب به الرجال في بعض الأوقات عندما يقررون فرض إرادتهم بشتى الوسائل والمحاولات من أجل كسر كل أفكار المقاومة باعتمادهم على الترهيب والمجازر العمياء بصورة منظمة، كانت جبهة التحرير الوطني قد أضافت لرصيدها سلسلة طويلة من الجرائم المرتكبة ضد البشرية، وهي مسلحة بإرادتها لضمان هيمنتها بكل الطرق على السكان والاستشهاد الذي وقع بملوزة خير دليل على ذلك.

هذه الدشرة الكبيرة الحجم التي تقع في منطقة الهضاب العليا شمال مدينة المسيلة داخل الجهة الفاصلة بين جبال الشمال القسنطيني ومنطقة القبائل الكبرى، كانت في بداية الأمر ميالة إلى الأفكار الوطنية

---

(1) دانيال جونكا، في أكتوبر 1985م.

(2) في 9 أفريل 1948م كان سكان هذه القرية العربية ضحية مجزرة نفذت من طرف كومندوس متطرف صهيوني.

(3) في 16 مارس 1968م كان سكان هذه القرية الفيتنامية ضحية قتل جماعي على يد فرقة عسكرية لمجموعة التدخل (GI) بقيادة الملازم وليام كالي (william cally).

قبل أن تصبح في الأشهر الأولى من عام 1957م رهينة الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) الموالية لمصالي الحاج، والمناوئة والمعارضة لجبهة التحرير الوطني، كان أفراد المجموعة التابعة للحركة الوطنية الجزائرية التي يقودها «الجنرال بلونيس» يتميزون بالحياد إلى درجة أن الحركة كانت تستفيد بدعم سري يمنح لها من طرف الجيش الفرنسي الذي وجد فيها فرصة لضرب جبهة التحرير الوطني، وبما أن هذه المنطقة كانت لها أهمية كبيرة واستراتيجية، كانت جبهة التحرير الوطني تعتقد أنها مبعدة من تلك المنطقة التي أصبحت محرمة عليها؛ لأن مبعوثيها إلى هذه المنطقة تم اغتيالهم.

ظهرت آنذاك على الساحة صراعات فكرية وثقافية أوقدت نيران الفتنة، وبما أن معظم سكان تلك الجهة ينحدرون من قرية بني إلمان التي تتكلم اللغة العربية فقط، فقد كانوا لا يقبلون بشروط الجنود الذين ينحدرون من الأصول القبائلية المفروضة عليهم.

وبعد إفشال المحاولة العسكرية الأولى بصفة نهائية، قام قائد ولاية منطقة القبائل الكبرى العقيد محمدي السعيد بإعادة الكرة في صباح 28 مايو 1957م من أجل استرجاع المنطقة وإدخالها مجدداً إلى حضن الجبهة باستعماله للإمكانيات الكبيرة حتى تكون عبرة لباقي المناطق، في ذلك الوقت قامت ستة فروع تابعة لجيش التحرير الوطني (ALD) ــ وهو الذراع المسلح لجبهة التحرير الوطني التي كان يقودها النقيب عراب بمساعدة عبد القادر سحنون ــ باقتحام المنطقة ومحاصرة الدوار؛ حيث كان يوجد بملوزة ما يقارب ثلاث مائة وخمسين رجلاً مسلحاً بسلاح قوي لم يستطع جنود المنطقة إيقاف زحفهم وإفشال محاولتهم.

ومع بداية الأمسية قامت أفراد جبهة التحرير الوطني ـ التـي أصبحت تسـيطر على المنطقة ـ بإخراج كل الرجال من أكـواخهم، وتجمـيعهم بالسـاحة، واقتيـادهم إلى «مشطة قصبة» وهي قرية مجاورة لملوزة حيث نفذت في حقهم أبشع المجازر بصـورة منتظمة استعملت خلالها كـل الأسـلحة البيضـاء؛ كالفـأس، والسـكين والمكنـاش، وقـد أحصى الجيش الفرنسي الذي وصل إلى المنطقة بعد يـومين مـن ارتكـاب المجـزرة مـا لا يقل عن ثلاث مائة وخمسة عشر جثة لضحايا هذه المجزرة داخل البيوت والأزقة التي تحولت إلى مذابح بشرية.

قضية شهداء ملوزة استغلت بصورة مكبرة مـن طـرف الدعايـة الفرنسـية؛ حيـث قامت بتفسير المجزرة عـلى أن سـكان ملـوزة كـانوا مؤيـدين لفرنسـا، رغـم أن الواقـع يكشف عن خلاف وصراع بين الأشقاء فقط.

إن النتيجة التي كانت تبحث عنها جبهة التحرير الـوطني قـد تحققـت بالفعـل، وأما الجنرال بلونيس ـ الذي تأثر كثيراً من هذه المجزرة ـ فقـد قـام بعـد بضـعة أيـام بتقديم طلب للنقيب كومبات (combette) مسؤول المنطقة ليبلغه عـن انضـمامه إلى الجيش الفرنسي، وذلك ما أفقده ثقته عند القوميين والوطنيين، ولكن بـأي ثمـن حصـل ذلك؟

كريم المتمرد[1]

هذا القروي الذي يسكن الجبال يعرف من خلال شخصيته الثقيلة ومشيته البطيئة، حيث كان يرتدي معطفاً مصنوعاً من الجلد، وقبعة كبيرة الحجم حسب ما تظهره أولى صوره البطولية آنذاك، كان بفضل عزيمته وحيله، وحبه لكل أشكال العنف، وكأنه ولد من أجل أن يقود الثورات في البوادي وحروب العصابات، فهو من مواليد عام 1922م بالقرب من ذراع الميزان بمنطقة القبائل الكبرى؛ حيث شغل منصب عريف أول بالجيش الفرنسي أثناء الخدمة العسكرية قبل أن يغادره في عام 1945م ويتفرغ لشؤون الفلاحة، حسب ما كتبه هو بنفسه عن تلك الفترة الخاصة بـ «الرجوع إلى المنزل».

التحق بالمقاومة منذ عام 1947م حيث كان آنذاك يحسب كمناضل لحزب الشعب الجزائري الذي كان يقوده مصالي الحاج، وهو الذي استطاع أن يحد من هيمنته في مجال الحركة الوطنية والثورية.

وأما أول عقوبة له، فكانت الحكم عليه بالإعدام وكانت بسبب قتله حارساً بلدياً مسلماً.

بدأ كريم بلقاسم ــ بصفته خارجاً عن القانون ــ في صقل شخصيته وصنع من نفسه أسطورة: «رجل الجبل» البطل المعروف بمساعدته

(1) بول ــ جون فرانشا سسيني (paul – jeon fran cheschini) في 22 أكتوبر 1970م.

للآخرين، وبالمفاجآت، وكذلك الثائر الحذر، والعازم على تحقيق الانتفاضات الشعبية المستحيلة.

عندما تحول حزب الشعب الجزائري إلى حركة الانتصار من أجل الحرية والديمقراطية (MTLD) ضم هذا المناضل الفذ إلى صفوفه، وعينه مسؤولاً على منطقة القبائل الكبرى.

وها هو يتزعم هذه المنطقة التي تتميز بتضاريسها الوعرة، وعقلية سكانها التي حولت المنطقة إلى قلعة للمتمردين، ولما قام أبناء التوسانت (les fis de les toussaint) بإشعال فتيل الانتفاضة في أول نوفمبر 1954م كان هو في المقدمة، وباعتماده على رجاله الذين يبلغ عددهم حوالي مائتي راع لا يملكون أسلحة كثيرة ومتطورة، كان كريم بلقاسم يتنقل من مشطة إلى مغارة وسط سكان كانوا لا يزالون مترددين، وتمكن من إقناعهم وإقناع كل منطقة القبائل بكيان جبهة التحرير الوطني وشرعية أهدافها، فكان متمسكاً بقوة بالوطن وهو يبسط سيطرته على المنطقة كونه مهاري نصب عمليات التخويف، وأحياناً باللجوء إلى العفو والمسامحة.

استطاع بمساعدة العقيد أوعمران منذ عام 1954م أن ينشئ الولاية الثالثة (منطقة القبائل الكبرى) حيث أصبحت في زمن قياسي أكثر قوة وتنظيماً على المستوى الوطني إلى درجة أنها اختيرت لينعقد بها في عام 1956م مؤتمر الصومام حيث أعدت جبهة التحرير الوطني استراتيجيتها.

اكتسب حينها كريم بلقاسم شهرة وصلاحيات فاقت إطار المنطقة ومستواها؛ حيث قام بعد ذلك بتنظيم شبكة الجزائر، وضيق من مستوى نشاط عميروش بالمنطقة نفسها إلى أن هيأ الساحة والوضع لمن سيخلفه على رأس هذه الولاية التاريخية بتنظيم قاعدة جبهة التحرير الوطني بهذه المنطقة.

فبمنطقة القبائل شن حرباً طاحنة ضد المجموعات المسلحة التابعة للحركة الوطنية الجزائرية (MNA) وفي جويلية من عام 1955م تمكن من زعزعة القوات الفرنسية معتمداً على خطة تكتيكية محكمة وفعالة جداً تقوم أساساً على الكمائن والاعتداءات، وجيشه لا يتجاوز ألفاً وخمس مائة جندي.

وبعد انعقاد مؤتمر الصومام انضم كريم بلقاسم إلى الهيئات القيادية للثورة؛ حيث أصبح أحد القادة السبعة عشر من الأعضاء الدائمين للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) التي أنشئت حديثاً لكونها تلعب دوراً هاماً في تسيير أمور الثورة الجزائرية.

وفي شهر ديسمبر من عام 1957م لما حدث ما يسمى بقضية تصفية عبان رمضان الذي اقتيد تحت حراسة مشددة إلى المغرب حيث تمت تصفيته هناك، كان كريم بلقاسم من بين الذين سافروا رفقة الضحية.

ورغم أنه ساهم بصفة فعالة وجدية في «العزل والخسارة السياسية» لخصوم بن بلة بمنحه عبان رمضان كهدية للعقداء الذين كانوا ضد «السياسيين» إلا أنه ــ حسب ما ورد من معلومات ــ قد عارض إلى آخر لحظة عملية التصفية الجسدية لعبان رمضان.

كان كريم بلقاسم بتعيينه في منصب نائب رئيس الحكومة المؤقتة وذلك منذ تأسيسها في سبتمبر 1958م؛ حيث كلف بمهام القوات المسلحة منذ عام 1958م إلى غاية استقلال الجزائر، بالإضافة إلى بن طوبال وبوصوف ـ أحد «الباءات الثلاثة» التي كانت تسير ـ عملياً ـ الثورة الجزائرية.

وبعد التغيير الذي وقع في جانفي 1960م تولى كريم بلقاسم مهام الشؤون الخارجية خلفاً للدكتور لمين دباغين؛ حيث قام بزيارات عديدة إلى كل من الصين، والاتحاد السوفياتي، والأمم المتحدة، وكذا عدة عواصم في العالم، وكان أيضاً من قادة مندوبية جبهة التحرير الوطني التي شاركت في المفاوضات مع الجانب الفرنسي فيما سمي آنذاك بمفاوضات: إفيان التي اعترفت بحق استقلال الجزائر.

بداية من 1962م اختلف كريم بلقاسم مع بن بلة إلى درجة أنه انتفض ضد الأساليب الارتجالية لتسيير شؤون البلاد، وقام بإنشاء «لجنة العلاقات من أجل الدفاع عن الثورة» وغادر الجزائر بعد أن تخلى عن منصبه كنائب للأمة (برلماني).

حكم عليه بالإعدام في سنة 1969م من طرف المحكمة الثورية بوهران، وتم اغتياله بفندق بمدينة دوسلدروف (ألمانيا) في يوم 18 أكتوبر 1970م.

* * *

المصير المأساوي لعبان رمضان[1]

عبان رمضان الذي كان شخصية غير معروفة عرف مصيراً مأساوياً حيث كان يعتبر الرجل الذي فرض بصماته في السنوات الأولى للثورة الجزائرية ومنحها وثبة فاصلة، ولو أنه لم يكن من أبناء التوسان (les fis de al touaaaine) هذه المجموعة الصغيرة من الرجال التي فجرت ثورة أول نوفمبر 1954م رغم ما كانت تعانيه الساحة السياسية الجزائرية من انشقاقات داخل الحركة الوطنية أدت إلى إفشال محاولاته، وقرر حمل السلاح لمقاومة القوات الاستعمارية.

كان عبان رمضان ـ الذي ولد في عام 1919م بقرية عزوزة بمنطقة القبائل الكبرى وسط أسرة بسيطة ـ رجلاً عابساً ومتشدداً، وهو لم يلتحق بصفوف جبهة التحرير الوطني؛ حيث كانت منظمته شبه مجهولة إلا في شهر مارس من عام 1955م.

كان الوافد الجديد إلى جبهة التحرير الوطني من طراز عال، حيث كان من حملة شهادة البكالوريا، وأحد الوجوه المثقفة بالتنظيم، فالبرغم من أن هذا «الدبلوم» لم يكن في متناول كل الجزائريين إلا أنه لم يشفع له لشغل مناصب عليا في الإدارة؛ حيث اكتفى بمهام كاتب مساعد بإحدى البلديات، وكان برتبة رقيب فقط أثناء أدائه للخدمة العسكرية.

(1) دانيال جونكا في أكتوبر 1985م.

وبالمقابل أصبح بسرعة فائقة أحد القادة السريين للحركة الوطنية ومسؤولاً لمنطقة سطيف، ألقي عليه القبض في عام 1950م، وحكم بالسجن خمس سنوات، وذلك ما سمح له بتدعيم ثقافته، ولما عرض عليه أوعمران ـ الذي كان نائباً لكريم بلقاسم، وقائداً في منطقة القبائل الكبرى ـ الالتحاق بجبهة التحرير الوطني ـ كان عبان رمضان يوجد رهن الإقامة الجبرية بمسقط رأسه، ثم أخلي سبيله لأيام قليلة فقط، فدخل مجدداً في السرية، ثم منحت له مهام تطوير ونشر شبكة جبهة التحرير الوطني بالجزائر العاصمة.

وقد أعطى نفساً جديداً للجبهة على المستوى السياسي والتنظيمي بفضل مهاراته في مجال النضال والتنظيم الميداني بصفته أنه كان مسؤولاً عن الدعاية وجمع الأموال من أجل الثورة، فكان أول من حرر في أول أفريل 1955م بياناً سرياً ونشر للدعاية لصالح جبهة التحرير الوطني منذ صدور بيان أول نوفمبر 1954م.

كتب كذلك مقالاً بعد ذلك التاريخ بأيام فقط تصدر جريدة المجاهد (المقاوم) بصفتها جريدة الثورة، كان كذلك يعمل بكل ما أوتي من قوى من أجل إشراك البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في الثورة بضمهم لجبهة التحرير الوطني، على غرار التجار وأعيان القبائل والمداشر؛ حيث كان وراء دفع بعض القادة المتذبذبين للثورة في عام 1955م كفرحات عباس الذي أصبح فيما بعد أول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وكان عبان رمضان كذلك هو من هيأ الجو لانخراط بعض قادة الحركة (حركة الانتصار من أجل الحريات والديمقراطية) (MTLD) في صف جبهة التحرير الوطني؛ حيث أصبحت

قطعة أساسية داخل هذا التنظيم بالتحاق أبنائها بالثورة المسلحة مثل: بن خدة، وسعد دحلب؛ حيث انفصلا نهائياً عن زعيمهم التاريخي وتركوه يلعب دور تلك الشخصية التاريخية المعقدة بتناقضاتها.

وها هو مجدداً عبان رمضان يقرر صحبة العربي بن مهيدي، وياسف سعدي في ديسمبر من سنة 1955م القيام بتفجيرات العاصمة عن طريق حرب العصابات.

وأثناء انعقاد مؤتمر الصومام الذي تم في شهر أوت 1956م قام عبان رمضان بدور هام جداً، وكرس كل تلك النظريات التي كان يؤمن بها حيث استطاع أن يكون من بين الركائز التي تعتمد عليها جبهة التحرير الوطني وهي: هيئة التنفيذ والتنسيق؛ كما أنه كرس كذلك مبدأ أسبقية الداخل على الخارج، وكذا الارتقاء بمنطقة الجزائر العاصمة إلى منطقة مستقلة، وأوكلت إليه داخل هذه الهيئة التنظيمية الجديدة مسؤولية القضايا السياسية والمالية بالنظر إلى تأثيره الكبير على زملائه حيث كان قد بلغ ذروة عطائه.

ولكن في بداية عام 1957م عرفت معركة الجزائر انتكاسة؛ حيث انهارت كل شبكات جبهة التحرير الوطني تحت طلقات وقصف الوحدات المظلية التابعة للجنرال ماسو، كما تم اعتقال العربي بن مهيدي ورميه بالرصاص، ومحاصرة ياسف سعدي «قائد كومندوس عمليات القصبة».

حينئذ لم يجد عبان رمضان من مخرج سوى أن يفر بجلده نحو المغرب ثم تونس.

هذا الرجل المعروف بتحركاته القوية كان يعاب عليه من طرف زملائه المتمردين فكرة تسرعه في تفجير معركة الجزائر دون مراعاة آرائهم، قرر أن يعتزل لفترة من الزمن، ولكن كونه سريع التأثر وعنيفاً إلى حد ما فإنه قبل بهذا الوضع، فخرج عن صمته، وبدأ ينتقد زملاءه العسكريين وعلى وجه الخصوص أساليبهم المتسرعة والمتساهلة في شأن الثورة، فدخل في خلاف وصراع مع العقيد بوصوف قائد الولاية التاريخية الخامسة (الغرب الجزائري) والذي كان يساعده هواري بومدين أحد رؤساء الجزائر بعد استقلالها، ثم امتد الخلاف إلى خصمه اللدود أحمد بن بلة الذي كان سجيناً بفرنسا، وفي شهر أوت من سنة 1957م أثناء اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) بتونس أصبح عبان رمضان شبه معزول؛ لأن العسكريين ــ وبما في ذلك رفيق دربه وصديقه كريم بلقاسم ــ تحالفوا ضده من أجل الاستحواذ على الحكم، وأمام هذا الوضع لم يقف عبان رمضان مكتوف اليدين بل راح يشن ضدهم حملة منظمة فسرت على أنها انشقاق داخل صفوف الجبهة،، معتمداً في ذلك على المثل العليا للثورة.

وفي شهر ديسمبر من سنة 1957م حول إلى المغرب ليغتال هناك في ظروف ظلت غامضة إلى يومنا هذا، بأمر ـ حسب ما هو متداول عموماً ــ من العقيد بوصوف، وهو لا يتعدى سن الثامنة والثلاثين من عمره.

وبقي سر اغتياله مكتوماً من طرف قادة الثورة، بينما ذكرت جريدة المجاهد في يوم 29 مايو 1960م في بضعة أسطر وفاة عبان رمضان في ميدان المعركة، أما حقيقة الاغتيال فلم تعرف إلا مع نهاية الحرب عن

طريق تحقيق قام به الصحفي إيفي كوريار (yveo courrière) والذي لا يعطي بدقة كل تلك التفاصيل الهامة عن المرحلة التاريخية المأساوية التي مرت بها الثورة الجزائرية.

* * *

الفهارس

الموضوع: الصفحة

تصوير أحمد ياسين

تصوير أحمد ياسين

تصوير أحمد ياسين

تصوير
أحمد ياسين

تصوير أحمد ياسين

@Ahmedyassin90

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

تصوير

أحمد ياسين

دار الوعي
للنشر والتوزيع
حي محمد برانسي - قطعة (85) رويبة - الجزائر
هاتف: 15 47 85 021 الفاكس. 10 47 85 021
البريد الإلكتروني: administration@darelwaai.com
الموقع الإلكتروني: www.darelwaai.com
ISBN 9789931376132

حرب الجزائر ملف وشهادات



تأليف

باتريك إفينو جون بلانشايس

ترجمة

بن داود سلامنية

الجزء الثاني

@Ahmedyassin90

تصوير
أحمد ياسين

حرب الجزائر
ملف وشهادات

جميع الحقوق محفوظـــة

طبعة
1434 هـ / 2013 م

عنـوان الكتاب: **حرب الجزائر**
ملف وشهادات

تـــأليـــف : **باتريك إفينو و جون بلانشايس**

ترجمة: **بن داوود سلامنية**

الحجــم: **23.5 - 15.5**

رقـم الإيـداع القانـوني: **2013-120**

ردمك: ISBN **978-9931-376-13-2**

دار الوعي
للطباعة والنشر والتوزيع
حي محمد برناسي- قطعة 85 - رويبة - الجزائر
الهاتف: 15 47 85 021 / الفاكس: 021.85.47.10
البريد الإلكتروني: administration@darelwaai.com
الموقع الالكتروني: www.darelwaai.com

تصوير
أحمد ياسين

حرب الجزائر
ملف وشهادات

جمع وتقديم

باتريك إيفينو و جون بلانشايس

ترجمة

بن داوود سلامنية

الجزء الثاني

تصوير
أحمد ياسين

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

شهادات

بن يوسف بن خدة: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالقاهرة[1]

بعد معركة الجزائر هل كانت قيادة جبهة التحرير الوطني قد غادرت الجزائر؟

لما غادرنا التراب الجزائري عقدنا اجتماعاً للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (CURA) في أوت 1957م، وتم خلاله اتخاذ قرارات حاسمة تمثلت في الزيادة من عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) حيث أصبح بها تسعة أعضاء بدل خمسة فقط، حضر هذا الاجتماع القادة الخمسة للولايات التاريخية الخمسة وهم على التوالي: محمد الشريف (الأوراس) وبن طوبال(الشمال القسنطيني)، وكريم بلقاسم (منطقة القبائل الكبرى)، وأوعمران (جنوب العاصمة) وبوصوف

(1) جرى هذا الحوار في 12 جويلية 1988م بالجزائر.

(الغرب الجزائري) إلى جانب «السياسيين» ، وخلال هذا الاجتماع تم تعيين أعضاء جدد بلجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) وهم: لمين دباغين، وعبد الحميد مهري، عبان رمضان عضواً بينهم، وأقصي من صفة العضوية كل من: سعد دحلب، والعبد الضعيف، أما القادة التاريخيون الخمسة: حسين أيت أحمد، وأحمد بن بلة، ومحمد بوضياف، ومحمد خيضر، ورابح بيطاط الذين كانوا مسجونين بفرنسا، فقد عينوا في المجلس كأعضاء شرفيين حتى يتم ضمهم إلى قيادة جبهة التحرير الوطني.

في هذه الفترة بالذات بدأت القطيعة بين عبان وبوصوف وكريم وآخرين؟

تطورت الأحداث بعد ذلك، لكنني لم أعد عضواً بلجنة التنسيق والتنفيذ حيث تم تعييني في الشؤون الخارجية تحت وصاية لمين دباغين، حيث نبت عنه لفترة من الزمن.

وفي 1958م مثلت جبهة التحرير الوطني في مؤتمر جامعة الشيوعيين بيوغسلافيا، ثم عينت على رأس مندوبية جبهة التحرير الوطني بلندن، صحبة محمد بن يحيى، ولكنني لم أبق طويلاً بالعاصمة البريطانية حيث أرسلت على جناح السرعة إلى القاهرة، وأبلغت أنني أصبحت عضواً بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) التي أعلن عنها بتاريخ 19 سبتمبر 1958م برآسة فرحات عباس، وهذا ما يفسر أنه رغم الحرب بقيت الأبواب مفتوحة أمام المفاوضات.

كنتم قد توليتم حقيبة وزير الشؤون الاجتماعية؟

وهو كذلك؛ حيث كنت أهتم بشؤون الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) واللاجئين والطلبة.

بعد ذلك رجعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بسرعة إلى تونس؟

لا، أبداً، إن الحكومة المؤقتة بقيت بالقاهرة إلى عام 1959م بعد أن ظهرت بعض المشاكل مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي كان يريد الهيمنة على الثورة الجزائرية وحكومتها المؤقتة، ولكن كنا جد غيورين على استقلالنا حتى تجاه أقرب حلفائنا وإخواننا في المقاومة، وبعد ذلك غادرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية القاهرة إلى تونس حيث أصبحت قريبة جداً من إقليمها ولاجئيها وتشعر ببعض الحرية في اتخاذ قراراتها.

وبعد أن أغلقت الحدود ابتداء من عام 1958م...

كان من الصعب جداً تجاوز الحدود المحاطة بمجموعات من المدفعية والأسلاك المكهربة على طول خط الحدود الشرقية والغربية للجزائر، بالإضافة إلى الرادارات والمدفعيات الإلكترونية، كما كانت المساحة كلها ملغمة، وكانت قوات الطيران والقوات البحرية تحرس المنطقة ليلاً نهاراً، هذا الوضع هو الذي ساهم في تكوين جيش الحدود الذي كان يقوده هواري بومدين.

قمت وأنا عضو بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) عام 1958م بطرح الفكرة التالية: لماذا لم تدعمنا أية قوة عالمية لكي نستطيع إعادة التوازن بيننا وبين تحالفات القوى الخاصة بـ (OTAN) التي تدعم فرنسا عسكرياً ومالياً؟

كان الاتحاد السوفياتي يمدنا بالمساعدات والأسلحة وكذلك المؤونة للاجئينا عن طريق حلفائه المتواجدين بأوروبا الشرقية، لكنه لم يعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GRRA) ثمّ ظهرت في تلك الفترة الصين في ثوب عملاق جديد هيمن على الساحة العالمية، وفعل أكثر من الاتحاد السوفياتي في الحرب التي خاضتها ضد القوى الإمبريالية بقارتي إفريقيا وآسيا، وكنا كلنا نأمل في أن تستجيب لطلبنا هذا، لذلك دافعت بشراسة عن فكرة السفري إلى بيكين.

تقبلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الفكرة وعينت وفداً لهذا الغرض يتكون من: محمود الشريف، وسعد دحلب، ومحدثكم وهناك لم تخب آمالنا حيث استقبلنا بالصين من طرف كبيري المسؤولين مسؤولي البلد وهما: زهو أنلاي (zhou enlai) وماوو تسيتونغ (mao zedong) ومباشرة بعد هذا اللقاء وفرت لنا الحكومة الصينية إعانة تتمثل في الأسلحة والمؤونة والأموال، لم نفوت الفرصة في تقديم شكوى بخصوص عدم اعتراف الاتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وعند رجوعنا من بكين كان علينا أن ننزل بمطار موسكو حسب برنامج رحلتنا، وهنا تفاجأنا بوجود سيارة حملتنا

إلى الكـريملان أيـن اسـتقبلتنا مجموعـة مـن الشخصـيات يقودهـا أنسـطاز ميكويـان (anastase mikoyan) نائب رئيس حكومة الاتحاد السوفياتي، حيث قال لنا ميكويـان: «ليس من مصلحتكم أن يعترف بكم الاتحاد السوفياتي؛ لأن ذلك سيسبب لكم تضـامن قوات الحلف الأطلسي مع فرنسـا ضـدكم، لكننـا سـنقدم لكـم مسـاعدات في مجـالات أخرى».

* * *

الرائد سليمان بوعتبة: مسار رائد لجبهة التحير الوطني[1]

كيف كان مسارك كوطني؟

أنا من مواليد عام 1932 وعندما بلغت سن العشرين؛ أي: في عام 1952م رفضت أن أجند في صفوف الجيش الفرنسي في الفوج الخامس من الكتيبة الثالثة للقناصين الجزائريين، وابتداء من ذلك الوقت صُنفت رجلاً خارجاً عن القانون، أقول كلمتي بصراحة، وأقف مباشرة في وجه خصومي، وفي الوقت نفسه كان آخرون ــ مثل أحمد بن بلة[2] الذي أصبح مساعداً ـ يرغبون في تحقيق مسار مهني داخل صفوف الجيش الفرنسي، وكنت على اتصال مع أشخاص مبحوث عنهم، مثل أوعمران وكان مقرراً أن نهاجم سوياً صندوق المعاشات العائلية لمدينة الجزائر ولكن ذلك الأمر لم يحدث.

(1) جرى هذا الحوار في يوم 13 جويلية 1988م بالجزائر، وسليمان بوعتبة من مواليد 1932م وهو رجل متمرد انخرط في صفوف جبهة التحرير الوطني، وقام بمعارك في مصر وتونس والجزائر إلى أن غادر الجيش برتبة رائد.

(2) أحمد بن بلة حارب في صفوف الجيش الفرنسي بإيطاليا (1943 ـ 1944م) وتحصل على ميدالية شرفية عسكرية وغادر الجيش الفرنسي برتبة مساعد.

بعد سنة 1954م انخرطت في صفوف جبهة التحرير الوطني، ثـم في عـام 1956م حاربت داخل صـفوف الجـيش المصري ضـد الفرنسـيين حيـث شـاركت في عمليـة قنـاة السويس على متن الباخرة المصرية المسماة آرمانت (armant)، وعمليات أخرى.

بعد ذلك التحقت بالمندوبية الخارجية بالقاهرة، ثم بتـونس، فالقاعـدة الشرقيـة عام 1957م، وكانت مهامي تكمن في إيصال الأسلحة للجـيش الجزائـري، ففـي البدايـة كنت أوصل الأسلحة التي غنمها المصريون من البريطانيين خلال معركة قنـاة السـويس، ثـم الأسـلحة التـي وهبتهـا لنـا مصر ويوغسـلافيا وغـيرهما، بعـد ذلـك الأسـلحة التـي اشتريناها من العصابات وتجار السلاح.

في تونس كنا في فم البطة (bec – de - canard) حيث كانت مهامنا تقتصر عـلى توزيع كل قطع السلاح التي كنا نستلمها من الخارج، كانت القاعـدة المعمـول بهـا: أن كل جندي يدخل الجزائر يجـب عليـه أن يتسـلح بقطعتـين مـن السـلاح، الأولى تبقـى بحوزته والثانية يسلمها لأخيه الذي يقاوم بالداخل. كان المحاربون يدخلون إلى الجزائر عبر الممرات الجبلية التي تعلـو مدينـة سـوق أهـراس، ومنهـا يتوجهـون نحـو الشـمال القسنطيني، أو نحو منطقة القبائل الكبرى، أو نحو الجنوب ليذهبوا بعد ذلك في اتجاه الأوراس، والحضنة، وبلاد القبائل مشياً على الأقدام، يسلكون تلك المسالك الـوعرة بـين الجبال والغابات.

بعد ذلك انتقلت إلى الداخل وبالضبط إلى الولاية الثانيـة (الشـمال القسـنطيني) ثم إلى الولاية الثالثة (منطقة القبائل الكبرى) تحت قيادة عميروش، وأخـيراً إلى الولايـة الرابعة (جنوب الجزائر العاصمة).

بتـاريخ 28 سـبتمبر 1957م ألقـي عـلي القـبض بالقاديريـة (thiers) بمنطقـة الأخضرية (palestro) حيث عذبت، ثم أرسلت إلى مقر مديرية حماية الإقليم (DST) بالجزائر.

وفي أكتوبر 1957 التقيت روجـي ويبـو (roger wybot) الـذي كـان يلقـب مـن طرف أتباعه بحرفي: (R.W) ولكنه لم يكـن يعـذب المسـاجين، وإنمـا كـان يقـوم بـذلك جوزيف لوفريدو (joseph loffredo) الملقـب بــ «جـو» وفي فبرايـر مـن عـام 1958م أرسـلت إلى مُعسـكر بالبرواقيـة، حيـث اسـتجوبني النقيـب ليجـي (leger)[1] أحـد المتخصصـين في المـؤامرات الكـبرى، وأحـد المجـرمين الكبـار حيـث كـان يسيء معاملـة الأشخاص الضعفاء وعلى وجه الخصوص الفتيات والنساء للنيـل مـن كـرامتهن، ويـذكر أنه هو من كان سبباً في «قضية لابلوويت» (la bleuite).

وفي عام 1958م تم إطلاق سراحي رفقة تسعة من زملائي إثر عمليـة مبادلـة مـع ثلاثة عسكريين فرنسيين كانوا محبوسين بتونس؛ وبقيت تحت الإقامة الجبرية بـالجزائر العاصمة حيث كنت أتوجه كل يومين في الأسبوع إلى مقر قائد الفرقة الإداريـة المدنيـة (SAO) لبلكور (بلوزداد حالياً) النقيب بارنار (bernard).

(1) النقيب ليجي كان يقوم بتوظيف التائبين المنفصلين عن جبهة التحرير الوطني؛ أي: ما يسـمى بـالبلودو شوق (bleus de chauke) الذين كانوا يتسللون داخل صفوف الخصم، شبكته كانت دموية بالقصـبة وبمنطقة القبائل، أين قام عميروش بتصفيات مئات من الجنود خوفاً من أن تصلهم العدوى.

وهل وجدتم فرقاً بين الفترة التي سبقت اعتقالكم وتلك التي لحقتها؟

كانت سنة 1957 سنة مباركة بالنسبة لجيش التحرير الوطني (ALN) حيث بلغت ذروتها مع أواخر سنة 1957م وبداية 1958م، ثم قضت عليها عمليات شال (CHALLE) وفككتها، ولكننا استطعنا بفضل الله أن نقاوم الأسلحة العصرية والمروحيات والطائرات التي كان الحلف الأطلسي يزود بها الجيش الفرنسي، وبفضل الله ثم الشعب استطاع جيش التحرير الوطني أن يصمد حيث كان سنداً قوياً له في توفير الدعم اللوجيستي والتغذية والمعلومات والمخابئ، حتى إن النساء كن يدركن أهمية الرهان، فكن حرائر يقاومن من أجل الحرية إلى درجة أنهن ضحين بكل ما يملكن من أجل تحرير واستقلال الوطن.

وما هو العمل الذي قمتم به في الجزائر؟

مع نهاية معركة الجزائر عرفت المدن شيئاً من الهدنة، وفي ذلك الوقت أنشئ ما يسمى بـ «شبطة أس» (kejeau s) وهو تنظيم سياسي عسكري ينشط تحت لواء جيش التحرير الوطني في الفترة ما بين نهاية 1958م وبداية 1959م فعلى الصعيد السياسي: كنا نقيم العلاقات ونوزع المعلومات عن طريق البيانات السرية، وكذلك جمع الأموال، وأما على المستوى العسكري: فكنا ننظم وننفذ اعتداءات ضد أماكن عسكرية معينة، كان أهمها الهجوم على مركز قيادة النقيب بارنار والإطارات التي كانت تقوم بقمع الشعب، ومديرية أمن الإقليم (DST) وغيرها، دون المساس بالمدنيين.

إن تلك الحركة التي كانت موجودة بالمدن كانت تهدف أساساً إلى إيقاد شعلة الإشاعة ضد عمل الجيش الفرنسي بتكوين شبكات ومجموعات تقوم بعمليات نوعية وتعبئة لصالح الجنود من أجل الحد من التأثير النفسي الذي يشنه الجيش الفرنسي.

إن انتقاء واختيار الوافدين الجدد من الجنود كانت عملية صعبة للغاية بسبب كثرة عدد المتطوعين، ولكن كان لزاماً عليهم أن يشاركوا بسرعة في عمليات مسلحة حتى لا تراودهم فكرة الرجوع إلى البيت، أو الوقوع في الخيانة المحتملة.

هل شاركتم في التحضير لمظاهرات ديسمبر 1960؟

لا؛ لأن مظاهرات ديسمبر 1960م كانت تلقائية محضة إلى درجة أنها فاجأتنا بحجمها الكبير، فلما أدركنا محتواها وأهدافها جيداً حاولنا تأطيرها وتنظيمها منذ بدايتها، لأنّها كانت غير منظمة تفتقد تماماً للتنظيم، وذلك ما يعكس ذهنية الشعب الجزائري؛ لأن التظاهر برفع الرايات الجزائرية كان يجب التحضير له وصنع الرايات في البيوت.

ثم ألقي علي القبض سنة 1961 لكنني استطعت أن أفر أثناء محاكمتي، وقد كان له صدى كبيراً جداً.

وأين كنتم في عام 1962 ؟

كنت آنذاك مسؤولاً على الجهة الشرقية لمدينة الجزائر التي كانت تابعة للولاية الرابعة. إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

(GPRA) هي التي أنشأت المنطقة المستقلة للجزائر (ZAA)، وعينت بها عـز الـدين من أجل قيادتها بأمر كتابي موقع من طرف بن خدة نفسـه، بعـد ذلـك قامـت الولايـة الرابعة بحل ومحو منطقة الجزائر المستقلة الخاصة (ZAA) لأنها رفضت دعم كل مـن مجموعة تلمسان ومجموعة تيزي وزو[1]، كنا نريد البقاء خارج الصراع من أجل الحكم.

وبعد 1962م أعلنت الحرب ضد بـن بلـة، ولم أدخـل الجزائـر إلا في عـام 1965م بعد أن اتفقنا فيما بيننا، ولم يمض سوى خمسة عشر يوماً حتى حدث انقـلاب بومـدين على بن بلة، فبقيت بعيداً عن الحركة السياسـية أو أي حركـة أخـرى إلى غايـة ديسـمبر 1969م؛ حيث تم إعادة إدماجي في وزارة الدفاع الوطني، وقمت بمهـامي عـلى أحسـن وجه حتى أواخر عام 1972م وبسـبب مـع السـلطة الحاكمـة بعـدم التوافـق في الـرأي السياسي، تم التعليق كل المهام المسندة إلى يومنا هذا.

* * *

(1) في جويلية 1962م دخل بن بلة وأركان جيش التحرير الـوطني الـذي كـان يقـوده هـواري بومـدين، إلى الجزائر عن طريق المغرب، واستقر بتلمسان، بينما دخل أعضاء الحكومة التـي كـان يرأسـها بـن خـدة عن طريق تونس والتحقوا بتيزي وزو وهي معقل كريم بلقاسم بمنطقة القبائل الكبرى.

رضا مالك

المجاهد

صوت الثورة الجزائرية(1)

كيف كانت حركتكم تجاه الطلبة؟

كنت طالباً قبل سنة 1954م وإلى غاية مايو 1956م مع بداية الإضراب الذي قام به الطلبة، بداية بالجزائر، ثم انتقل بعد ذلك إلى باريس.

لم يكن موجوداً بمدينة الجزائر سوى خمس مائة طالب جزائري من مجموع خمسة آلاف، حيث كنا مجموعة تحت لواء جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا (AEMAN) وكنا نرغب في إيجاد تنظيم طلابي وطني مثلما حصل في تونس بالنسبة للاتحاد العام للطلبة التونسيين، في الوقت الذي كانت فيه الحركة الوطنية تدخل فترتها

(1) جرى هذا الحوار بتاريخ 13 جويلية 1988م ورضا مالك من مواليد عام 1931م وهو أحد مؤسسي الاتحاد العام الطلابي المسلم الجزائري (UGEMA) قبل أن يصبح مديراً بجريدة المجاهد الأسبوعية لسان حال جبهة التحرير الوطني، ثم بعد ذلك ناطقاً رسمياً بجبهة التحرير أثناء معاهدة إفيان، ثم واصل مهامه كسفير لبلده بعد الاستقلال.

التاريخية الحاسمة، بينما في باريس كان الاتحاد العام للطلبة الجزائريين لباريس (UAP) ـ الذي كنت أشغل به منصب الأمين العام ـــ يضم طلبة مسلمين وطلبة جزائريين غير مسلمين، وعلى وجه الخصوص يهود تقدميين، ولكن أين كان يمكن أن نجمع طلبتنا؟ فبعضهم ـ ممن كان من "إيثال" وكان حزبياًـــ كانوا يريدون إنشاء الاتحاد العام للطلبة الجزائريين (UGEA)، والبعض الآخر ـــ مثل بلعيد عبد السلام والعبد الضعيف ـ كنا نؤكد على أن يتخذ التنظيم الطلابي صبغة اسلامية بالنظر إلى المشكل الثقافي الذي كان مطروحاً على الساحة آنذاك ، حيث اقترحنا إضافة صفة «المسلم» للتسمية حتى يصبح: الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (UGEMA) لأن الطلبة الجزائريين آنذاك كانو مهددين بفقدان أصول شخصيتهم من طرف سياسة المستعمر، ومن أجل أن نبقى أوفياء للشعب الجزائري كان من واجبنا أن نبرهن على انتمائنا للثقافة الوطنية بكل ما تملكه من بعد عربي وإسلامي.

وفي عام 1955م إثر انعقاد المحاضرة التمهيدية للمؤتمر التأسيسي ثار نقاش إيديولوجي مع الشيوعيين، في ذلك الوقت قام ليون فاكس (leon feix) بواسطة «كراريس الشيوعية» بإعادة طرح نظرية «الأمة الجزائرية في حالة تكوين» الخاصة بموريس طوراز (mourice thorez) وذلك ما صدم شعورنا تجاه وطننا؛ حيث كلنا يعلم أن الشعب الجزائري مختلف عن المجموعة الأوروبية من حيث اللغة والدين والتاريخ، وأن فكرة الدمج بين الطائفتين كانت تبدو لنا اصطناعية، فذهبنا لملاقاة آلبار كامو (albert camo) بجريدة ليكسبريس (l´express) وكان معنا طالب الإبراهيمي، وبدى لنا

الكاتب الشهير واقعياً جداً وصريحاً في أقواله حيث تكلم عن العرب و«الفرنسيين».

بالنسبة لنا كان من الضروري أن يكون الطلبة على صلة وارتباط بشعبهم، ومصطلح: «إسلامي» كان لا يعني تلك الصيغة الدينية التي قد تفهم من تداوله، هنا أريد أن أذكر بتلك الكراسة التي حررتها لهذا الغرض، وعبرت فيها على أن الجزائر لا يمكنها أن تلبس ثياب آرلكان.

كيف أصبحتم وطنياً؟

حصل هذا بسبب ذلك التحول الذي عرفه كل الشعب الجزائري، لأنه أدرك خطورة الاستعمار على حياته، وأما من حيث التاريخ فهو أعرج ولا يطاق.

كان أبي قاضياً، وكان بالنسبة لي رمز التقاليد العربية الإسلامية القديمة فيما تحمله من معاني الانسجام بدءاً باللباس والتفكير وصولاً إلى التصرفات والمعالم الخاصة بقواعد المهنة وما تحمله من جماليات روحية ومادية... وغيرها، كان ذلك يحصل رغم وجود الاستعمار على أرض الوطن، حيث يمثل وضعاً اجتماعياً في حالة انقراض؛ لأنه تعرض لغزو متشردين أفقدوه معناه، وأبعدوه عن أصله، وكنا ونحن طلبة بالثانويات على علم بالحرب الهند الصينية واستقلال الهند، وانتصار الصين كان قائدها ماو تسيتونغ (mao tse toung) وكنا نحن الطلبة نحضر لفترة التحررات لسنوات 1945 ــ 1955م.

كنا من بين أولئك المثقفين الذين كان عددهم ضئيلاً وإمكانياتهم ضعيفة جداً، لكننا كنا نود أن يكون بلدنا بلداً مستقلاً.

كيف أصبحتم مديراً لجريدة المجاهد؟

في شهر جويلية من عام 1957م قررت لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) إعطاء نفس جديد لجريدة المجاهد بتونس، في البداية كان ذلك في تيطوان قبل أن تتحول إلى تونس، بدءاً من العدد الثامن لها حيث عينت على رأس الجريدة من طرف عبان رمضان، وبن يوسف بن خدة، وسعد دحلب، وكنت أشتغل صحبة فرانس فانون، وعلي هارون، وبيار شولي (pièrre) وغيرهم، وكذلك أحمد بو منجل الذي كان مكلفاً بالعلاقات مع الصحفيين الأجانب.

كنتم إذن ثلاثة: مسلم وماركسي ومسيحي؟

فانون لم يكن ماركسيا وهو الذي اكتشف الماركسية في علاقاته بنا، حيث كان من زنوج منطقة الكراس، وكان ضد فكرة الاندماجية وساعده تكوينه الطبي النفساني كثيراً على فهم أهداف الاحتلال الاستعماري الجديد، وجبهة التحرير الوطني هي التي ساعدته على استعمال العنف الثوري كرد فعل على العنف الاستعماري، وأكدت له في نفس الوقت تلك الرغبة التحررية الموجودة عند كل شخص يريد التخلص من الاستعمار، كنا إذن نشكل مع بعضنا ثلاثية: المسلم والأسود، والمسيحي؟

في الواقع أنا أظن أن ارتباطنا ببعضنا؛ أي: فانون وشولي والعبد الضعيف لم يكن بمحض الصدفة؛ لأننا نحن الثلاثة أفارقة نحمل كلنا ذلك الفكر العام للثورة وقوتها على التفتح على الغير.

وماذا كان بوسعنا أن نعمل بجريدة في حرب دامت طويلاً من أجل الاستقلال واستعادة حريتنا ؟

إن البيانات العسكرية لم تكن كافية، وعليه كان من واجبنا أن نعطي فكرة واضحة وقوية عن تلك الحركة التحررية التي كانت تقوم بها جبهة التحرير الوطني التي كانت تفتقد إلى تنظيم صفوفها حتى انعقاد مؤتمر الصومام سنة 1956م الذي هيأ لها الأرضية التي أعطتها نفساً ووجهاً جديدين، وكانت لدينا بعض المبادئ والمواقف التي كان من واجبنا أن نقوم بشرحها، على سبيل المثال: أن ثورتنا أقيمت من أجل تحرير الجزائر، وهي موجهة ضد النظام الاستعماري وليس ضد فرنسا أو الشعب الفرنسي.

كنا نرغب أن نظهر كمسؤولين، وكان فرانس فانون قد كتب في مسألة التعذيب جملة حساسة جداً حيث قال: «... إن أمة فاسدة أخلاقياً مثل فرنسا...» وقد كانت الجريدة كُتبت واستنسخت، ولكننا حجزنا ذلك العدد وصححنا الجملة قبل نشرها، ونفس الشئ كان بالنسبة لتصرف بن صادوق لما قام ذلك بقتل شكال في كولومبس (colombos) فهو لم يطلق الرصاص على الرئيس كوتي (coty) مع أنه كان بإمكانه فعل ذلك، ولما صرح غي مولي (guy mollet) أن «الفلاقة» كانوا قتالين، وليس لهم أي برنامج: أجبناه بعيداً عن كل جدل أو مزايدة بمقال نشر في جريدة المجاهد رقم 12 تحت عنوان «ثورة ديمقراطية» وهو ما يفسر أن الحرب التي قمنا بها كانت من أجل تحرير الوطن.

ماذا يعني العنوان الصغير لجريدة المجاهد، «من الشعب وإلى الشعب»؟

إنه يعني حقيقة أن قيم هذا الشعب، ليست قيما عربية وإسلامية فحسب، بل هي أيضا قيم ثورية جزائرية واضحة المعالم.

إن دخول الحشود الشعبية معترك المقاومة أفضى على قائديها نوعاً من التلاحم، وعكس تحولاً جديداً داخل المجتمع، حيث لم تبق القيادة حكراً على زعماء تقليديين مثل الأمير عبد القادر، والحاج المقراني والحداد... وغيرهم الذين كانوا يقودون الحركة، وإنما اتسعت العملية لتشمل مناضلين سياسيين كانوا من الطبقة الكادحة ومن أوساط اجتماعية متواضعة الحال جداً ، شعار «من الشعب وإلى الشعب» يعني: التخلي عن النزاعات القبلية والجمعيات الإخوانية وصعود إرادة شعبية وطنية تطمح إلى الديمقراطية والحداثة، ذلك ما كان يتنافى مع العلاقات المبنية على مصالح مشتركة مع الاستعمار حتى لا يتم استغلال الفكرة من طرف أي شريحة من شرائح المجتمع.

وماذا يعني مصطلح «الثورة الجزائرية»؟

الحرب التي قمنا بها كانت حرباً ضد المستعمر ومن أجل تحرير الجزائر كلها، وقد كان هناك إشكال حول الثورة هل ستكون «ثورة» بكل معنى الكلمة أو مجرد «تحرير»؟ ولكن لما تكون ثورة تحرير طويلة المدى والنَّفَس مثل ثورتنا فإنها حينئذ ستذهب حتماً نحو العمق حيث تشارك فيها كل فئات الشعب بقوة وتحدث الثورة، ذلك ما أضفى على ثورتنا نموذجها العام والراديكالي في آن واحد، فبإزاحة الاستعمار في

جانبه السياسي نحصل على الاقتصادي؛ لأنه في تصورنا أن: الاستقلال على المستوى الداخلي يعني تشييد مجتمع متساو، وعلى الصعيد الدولي كان الانضمام إلى معسكر عدم الانحياز حيث كانت سياستنا مفتوحة وعلى علاقة جيدة مع دول المغرب العربي، وكل الدول العربية، وكذالك كل دول العالم الثالث والدول الاشتراكية دون أن ننسى الديمقراطيات الغربية وأفكارها العامة، كل هذه العوامل كانت لازمة لجبهة التحرير الوطني في مستوى أسلوب المقاومة والمعاملة والخطاب المعتدل والانسجام التام في مجال الموقف السياسي. أما فيما يخص جريدة المجاهد: فكنا نجتنب التشدق والكلام المضخم والمبالغة؛ لأننا كنا دائماً نبحث عن الوضوح باقتضاب وإيجاز، وبومنجل كان لا يرفض اختزال مقال من صفحات إلى عشرة أسطر فقط.

* * *

المدنيون المتطوعون إلى الجيش

أصبحت فكرة الحرب عموماً فكرة واضحة بالنسبة للمسلمين والأوروبيين والمواطنين الفرنسيين المتواجدين بفرنسا كلما طال أمدها وامتد الخلاف حول معانيها وأهدافها، بعض المجموعات من المسلمين انصاعوا في خرافة الاندماجية، غير أن الأغلبية الساحقة كانت تريد استقلال الجزائر وترفض بقاء الأقدام السوداء على أراضيها، أما معظم الفرنسيين فكانوا لا يبالون بوضع بلد لا يعرفون عنه الكثير، حيث أصبحوا معادين للمسلمين والأوروبيين على حد سواء فيما كانوا يتهمون مسؤولي بلدهم بإطالة مدة الحرب التي لا يجنون منها شيئاً، بل هم الذين يقدمون أبناءهم فدية بتجنيدهم فيها، ولكن وسط غضب الأقدام السوداء، والصمت الملحوظ للمسلمين، وعدم مبالاة الفرنسيين ارتفعت أصوات ووقعت أحداث كان لها صدى قلب تلك الأفكار ــ التي كانت مهيمنة على الرأي العام ــ رأساً على عقب.

والنتيجة المُحصَّل عليها أن المسلمين والفرنسيين كانوا يحاربون جنباً إلى جنب ضد الكراهية، وأن فرنسيي فرنسا اشترطوا السلم، وأن بعض الأقدام السوداء التحقوا ودعموا جبهة التحرير الوطني.

* * *

الأوروبيون الليبيراليون للجزائر[1].

وسط كتلة الأوربيين التي كانت ترفض تغيير أي شيء من الوضع القائم حاول مئات الأشخاص ــ الذين ورثوا حكمة وأفكار رجال من أمثال موريس فيولات (mourice viollette) وإيف شاطانيو (yves chataigheau) لأنهم تأثروا كثيراً بالخوف الكبير الذي هيمن على المنطقة جراء انتفاضة 1954م ومجازر أوت 1955م وحاولوا خلال عام 1956م أن يوقفوا ويحدوا من شمولية القمع.

ومن أجل العمل في هذا الاتجاه الجديد تجمع مناضلو ومتعاطفو الأحزاب التقليدية داخل خلايا مصغرة محلية لمنظمات مثل: «فيدرالية الليبراليين»، و«تجمع اليسار الليبرالي»، و«جوار المعلمين» و«الجمهورية الفتية»، و«الحياة الجديدة»، من أجل ترسيخ قواعد الديمقراطية بالجزائر؛ وكان يشرف على هذه العملية أشخاص من أمثال آندري ماندوز (andrè mandouze) وأليكساندر شولي (alexandre cholet) الذي كان عضواً في نقابة (CFCT) وذلك من أجل التأسيس لرمز الليبرالية أواخر خمسينيات القرن الماضي.

كثيرون هم أولئك الأشخاص الذين أصبحوا أعضاء في المجلس البلدي لمدينة الجزائر الذي كان يرأسه جاك شوفاليي (jacque

(1) جون لاكوتر في 9 جوان 1962م.

chevallier) والذي كان رمزاً وقائداً لما يسمى بـ «الأعوان المنتشرين» حيث كان زعيمها جورج بلاشات (georges blachette) والناطقان الرسميان والمفكران الفذان جورج ماري تينو (jean marie tino) وبول آرنولد (paul arnold) باعتمادهما هذا الخط.

وقد حاول الصحفي روبير ريموند (Robert remond) بمعية بعض متعاوني الجرائد اليومية «لوجورنال دالجي» (le journal d'alger) أن يفتكوا الصحافة الجزائرية من مخالب نداءات العنف التي كانت لا ترد.

أشهر هذه التيارات وأقواها على الإطلاق هو التيار الذي كان يسمى بـ «التيار المسيحي».

إن تصرف جهة معينة من هرم السلطة الدينية بدءاً بأسقف الجزائر صاحب السيادة دوفال (mgr-duval) ومجموعة القساوسة والكهنة، مثل رئيس الدير سكوتو (abbe scotto) وكاهن باب الواد، بدعم من الإكليروس الفرنسي، أو البعثة الفرنسية التي كانت تفرض نمطاً معيناً من الحياة الدينية على أقلية طلائعية، هي التي كانت وراء حركة حقيقية لإدراك هذه الأمور، بعيداً عن كل أشكال الدعم لطموحات الجزائريين.

ومنذ اعتقال آندري ماندوز (andre mandouze) عام 1956م إلى اعتقال رئيس الدير بودورراسك (boudouresque) عام 1958م، إلى إدانة روبيرت دافيزيس (Robert davisies) سنة 1962 كان المناضلون الكاثوليكيون قد تلقوا قمعا عنيفا ساعد على تطوير الأفكار والتحضير لعملية السلم، وإن كان الأستاذ بويي (m^e pooie) يريد حصر حركته في إطار سياسي أكثر من ديني وعقائدي، فإن اغتياله على

يد المنظمة المسلحة السرية (oas) في (1961م) ساهم في تحويل هذا المناضل الذي كان عضواً في منظمة (mrp) إلى رمز لاتباع الليبرالية، وهناك فِرق مثل: الفرقة الخاصة بالأمانة الاجتماعية لمدينة الجزائر، التي يشرف عليها مسؤول الإعانات بمصلحة (rp sanson) والتي ساهمت في عمليات التحسيس والتوعية بالوضع القائم، إلى جانب الفرق الاجتماعية التي كانت تنشط بدعم من جارمان تيليون (germaine tilione).

معظم هذه التيارات وجدت تلخيصها في منشورات نشرت ما بين عامي 1956 و1957م، ثم عام 1961م، حيث كانت ترمز إلى «الليبرالية» حسب تعقيداتها ومحدودياتها، وكذلك من حيث أخطارها وإشرافها.

كان الأمل في تاريخ 9 جوان 1956م في الوقت الذي تبددت فيه تلك الأوهام التي اختلقتها الحكومة عن طريق «الجبهة الجمهورية» (front republecain) التي كانت تمثلها مجموعة شخصيات من بينهم مستشاران من بلدية الجزائر، وهما: بول هودارد (poul houdard) وآندري قاليس (andré gallice)، وأستاذ مادة التاريخ المعروف وهو شارل روبيرت آجيرون (charles Robert ajéron) وأعضاء الحياة الجديدة (vie nouvelle) والجمهورية الفتية (jeune republigue) مثل هنري ديشاندول (henri dechandol) وجون شاسنوت (jean chesnot) حيث انضموا إلى مثقفين مسلمين كمحفوظ قداش (mahfoud kaddache) ومولود معمري (mouloud meameri) وأحمد بن زادي (ahmad ben zadi) من

أجل تحرير وإصدار جريدة شهرية تحمل عنوان: «فضاء الليبراليين الجزائريين».

ولكن لم تكن خلال هذه اللقاءات المزدوجة لا إيديولوجية معنية ولا استراتيجية سياسية واضحة، ولا حتى حل مفترض ومقترح ما عدى «النقاش» الخاص بالنضال من أجل توقيف الحرب، وإبطال كل أشكال الإرهاب ومسلسل القمع، ففي جو محفوف بالعوائق اندلعت «معركة الجزائر».

يعتبر الإقدام على نشر مثل هذه الجرائد خطراً واضحاً، حيث تميز عددها التاسع بانتقادات لاذعة ضد أساليب التسيير المنتهجة من طرف روبيرت لاكوست (Robert lacost) وماسو (massu).

أصبحت الأمور وكأنها حملة حقيقية ضد هؤلاء خاصة وأنها تزامنت مع إلقاء القبض على بن بلة ورفقاء دربه يوم 22 أكتوبر 1956م حيث فسر عنوانها: «مخاطبو الغد» (les interlocuteurs de demain) على أنه يحمل صفة «البيان المتحيز».

ذلك ما تسبب بالطبع في المتابعات القضائية ضد الصحفيين وحجز خمسة أعداد من الجريدة المسماة: «الأمل» (l'espoir) خلال الفترة ما بين نوفمبر 1956م وفبراير 1957م حتى اضطر الناشر جون قوني (jeon gonnet) ـ الذي تعرض لعمليات تفتيش متعددة ـ إلى التوقف عن طبع هذه الجريدة نهائياً.

بعد ذلك بثلاث سنوات؛ أي: منذ 29 أفريل 1957 إلى 28 سبتمبر 1960 حاول عدد كبير من مؤسسي جريدة الأمل مع متعاونين جدد مثل محمد طايبي (mouhamed taibi) وجون فيسكوزو (jean

fescoso) إلى جانـب الأسـتاذ غونـون (me gonon) وأخيـه جـون بيـار (jesn pierre) والصحفي آندري بوطـار (andré poutard) إعـادة إحيـاء الجريـدة، وخـوض مغـامرة جديدة، وكانت النتيجة أن تلك التهديدات المباشرة التـي تعـرض لهـا المتعـاونون هـي التي فرضت التوقيف الجديد للجريدة إلى غاية جوان 1962م ليقول: «نعم للجزائر!».

نحن نتساءل اليـوم عـن جديـة وفعاليـة هـذه المجموعـات الهامشـية باسـتثناء المجموعة المسيحية الذين لم تكن أصواتهم وشجاعتهم أكثر وزناً مـن الكتائـب الكبـيرة؛ حيث لم يكن للإصلاحيين أثر كبير على «أصـحاب الهـراوات» لعـام 1956م وحتـى عـلى ماكيا فيلي عام 1960م لكن كلمة «الشرف» هي التي تبقى في الأخير رائدة بفضل ذلك القلم الذي يحاول أن يستحضر حركتهم وهذا ليس بالشيء الهين أو البسيط.

* * *

صاحب السيادة دوفال، الراعي قبل كل شيء[1]

يعتبر صاحب السيادة ليون إيتيان دوفال (leon Etienne duvel) الـذي عـين في 4 فبراير 1954 مـن طـرف بي (pie) أسـقف الجزائـر وجوليـا سـيزاري (julia cesaree) مجرد خائن في أعين كل مؤيدي الجزائر الفرنسية عملاً بمبدأ حماية الغرب المسـيحي في نواياهم على شن حرب طاحنة ضد الفلاقة، وهـل لنـا أمـام كـل هـذا أن نتحـدث عـن العدالة والسلم والحب والبر والصدقة عند مـا يواجهنـا أولئـك الـذباحون والسـفاحون واللصوص العرب والمسلمون ـ مجملهم متعصبون ـــ تحركهم أيادٍ من موسكو؟

والأكثر غرابة في نفس الأمر أن رئيس الأساقفة يرفض اسـتعمال الـدين المسـيحي لصالح أو فائدة الحرب القائمة ضد المسلمين، حتى إن الطبقة الضعيفة للأقدام السوداء لقبته -مستهزئة- بـ «محمد» .

أما الجزائريون من جـانبهم فكـانوا يقـدرون الكنيسـة المسـيحية أحسـن تقـدير، أصبح يزداد شأنا شهراً بعد شهر خلال الحرب، وهم لا يتوانون في مدح شجاعته ورأيـه السديد، وشخصيته الطيبة والمسالمة.

---

(1) دانيال جونكا، في سبتمبر 1985.

وفي خضم هذه المعركة خاصة لما تشتعل نيرانها بقوة يصبح حينئذ من الصعب جداً على المرء أن يتهرب من هذا الوضع حتى يتجنب فيه الاستتار أو تفسيره لصالحه كي لا يقع في الشبهة والتواطؤ.

وإذا استطاع صاحب السيادة دوفال أن يتصرف بهذا التصرف فلا يرجع ذلك إلى أنه زعيم «تقدمي» مثلما يصفه أعداؤه، بل لرغبته في أن يتصرف بحكمة وكرجل دين همه الوحيد هو المحافظة والتأليف بين كل الناس سواء كانوا يعتنقون الديانة المسيحية أو الإسلامية أو اليهودية.

لا شيء كان يشير إلى بلوغ هذا الشاب القروي الذي ولد في عام 1903م بمنطقة الصافوة العليا (haute sovoie) ذلك المركز المتفرد والمتميز؛ حيث إنّه لما اجتاز البحر الأبيض المتوسط عام 1946م ليشغل مسؤول الكنيسة بكل من قسنطينة وعنابة (hippone) وكان عمره 43 سنة، متحصلاً على دكتوراه في علم أصول الدين، وكان يلقي دروسه بكل صرامة بصفته رجل دين مستقل ومسؤول، ولا شيء كان يشغل باله في تقديره للخطورة التي قد تنجم عنه مثل «التواطؤ المذهبي» مع الشيوعيين والملاحدة، أو الانضمام إلى أي حزب يدعو إلى هذه العقيدة.

لكن هذا الرجل المعروف بحرصه على النظام والصرامة كان يحسن كذلك استخدام ذكائه السياسي المنقطع النظير لصالح المجتمع معتمداً على دهائه الموروث عن أصوله البدوية، وكذلك على خصاله الإنسانية، اكتشف صاحب السيادة دوفال بقسنطينة ـ وهي المدينة التي تعتبر أقل تأثيراً على الأوروبيين مقارنة بكل مدن الجزائر ـــ الفقر المدقع

الذي يعيشه المسلمون الذين لا يزالون تحت صدمة القمع الدموي الذي أصاب كل المنطقة الشرقية للجزائر إثر مجزرة سطيف لعام 1945م.

كان يعيش وسط فئات الشعب البسيطة ، فكان على اطلاع بهمومهم ومشاكلهم اليومية إلى درجة أنه قيّم ذلك الظلم الناتج عن المستعمر بشكل كافٍ.

أقام رئيس الأساقفة بمدينة الجزائر العاصمة البلد التي وصلها عام 1954 قبل بداية الثورة بأشهر قليلة على حاشية «حي العرب» وهي القصبة الشهيرة حيث كان صاحب السيادة دوفال على اطلاع بكل تلك الأساليب المستعملة من أجل القضاء على المتمردين، وخاصة الذل والعنف اللذان أصبحا شيئاً عادياً جداً خلال معركة الجزائر.

رفض صاحب السيادة دوفال أن يلتزم الصمت حيث يعد أول من عبر عن امتعاضه ـ بداية من 17 جانفي 1955م أي: أقل من ثلاثة أشهر بعد (toussaint) (عيد جميع القديسين) بالحديث عن أساليب التعذيب في بيان قرئ على منابر كل الكنائس الأسقفية، هذا البيان الذي كان يستمد مرجعيته بقوة من القيم التعليمية الخاصة بـ «بي 12» عرف صدى واسعاً تناقلته الصحافة بقوة حتى وصلت إلى الجمعية العامة الفرنسية، وبذلك يكون صاحب السلطة قد اختار مجموعته (مجموعة العدالة).

بعد هذا لم يتوان في تذمره وإبلاغه عن التجاوزات والخروقات التي حدثت على حقوق الإنسان حتى إن الانتقادات وكلمات المدح لم تستطع أن تصرف نظره أو تبعده عن قناعاته ومساره؛ لأن هدفه الوحيد

كان يكمن في أن يذكِّر الجميع في أي وقت بالمبادئ التي تقوم عليها رسالة الإنجيل.

إدانته للاعتداءات التي كانت تقوم بها جبهة التحرير الوطني مثلها مثل كل التجاوزات وعمليات الإجرام التي كانت تستهدف الأوروبيين غداة استقلال الجزائر بقيت كلها حبيسة الفضاءات الثانوية، ولو أنها كانت صارمة وواضحة إلا أن صاحب السيادة دوفال الذي أصبح اليوم مواطناً جزائرياً حيث أصبح يشغل ــ منصب كاردينال منذ عام 1965م لا يتردد أي لحظة ـ عندما يتطلب الأمر ذلك ــ أن يرفع صوته عالياً في سماء الجزائر المستقلة ليذكر لكل بني البشر أنهم كلهم من أبناء المولى[1] عز وجل، ويجب التعامل معهم على هذا الأساس.

* * *

(1) بل كلهم عباد لله عز وجل، فليس لله صاحبة ولا ولد.

المثقفون والحرب[1]

إن الصور والأحداث تتصادم في حركة متقطعة وغير منتظمة في الذاكرة، حيث عند ما اقتحم أفراد شرطة غي مولي (guy mollet) في يوم من أيام ربيع عام 1956م منزل هنري مارو (henri marou) في ديوان «فرنسا بلدي» (france me partien) للتفتيش عن جذاذات (فيشات) تحوي سعة علمية كبيرة لسانت أوغوستان (saint augustin) كانت متراكمة فيه.

إن التعليق الحر والمستقل للسيد الأستاذ الذي نشرته جريدة لوموند بتاريخ 5 أفريل[2] لم يلق ترحاباً من طرف الاشتراكيين الأجواد الذين كانوا يتصدرون المراكز الأولى للحرب هناك.

في هذا اليوم الموافق لـ 2 ديسمبر 1957م لما قررت جامعة السوربون منح شهادة دكتوراه في العلوم لمساعد شاب بجامعة الجزائر العاصمة يسمى موريس أودان (Maurice audin) الذي قتل ولم يعثر على جثته التي تعرضت لعمليات التعذيب من طرف جيش ماسو زولا (zola) وبيغي (peguy) اللذان كانا يأملان في أن يكون تقديم هذه الرسالة بعد وفاة صاحبها. ودايفوزارد نسبة إلى دايفوز (drayfus) .

---

(1) جون بيار ريو في سبتمبر 1985.

(2) ارجع إلى supra ص 97.

أقيم معرض صغير للطلبة حول تاريخ 13 مايو 1958م وكان يحوي كتباً ممنوعة مثل: «المسألة» (la question) لهنري علاق (henri alleg) وقضية أودان (l'affaire audin) لفيدال ناكي (vidal naguet)، وضد التعذيب (contre la torture) د. بيار هنري سيمون (Pierre henri simon) بالقرب من المأوى الذي أصبح يعرف فيما بعد بمكتبة فرانسوا ماسبيرو (frauçois mespero).

هناك قضايا خطيرة ومتنوعة وهي «خلط ملط» من بينها ذلك الألم الخطير الناجم عن خطاب ألبير كامو في استوكهولم -الحائز على جائزة نوبل للآداب- وكذلك هتافات وتهاليل الأكاديميين في ملتقيات فانسان لصالح أستاذ التاريخ الهرم جورج بيدولت (george bidoult) وأحد علماء الأنثروبولوجيا والإنتوغرافيا اليساري: جاك سوستال (jaque soustelle) دون لفت الانتباه، والاستماع إلى قنابل «ليالي الزرقاء» للمنظمة العسكرية السرية (OAS).

ثم شهدت الساحة محاكمة غير منظمة لـ:شبكة جونسون، وبلوك نوت (bloc nots) موریاك (mauriac) ومقدمات بوردي (les editos de bordet) وكذلك ملايين الطلبة التابعين للمنظمة الوطنية للطلبة الفرنسيين (UNEF) واستمر الوضع على هذا الحال إلى غاية أواخر العمليات الفجائية لتلك الحرب القذرة التي أصيب فيها وجه تلك الفتاة الصغيرة بقطعة البلاستيك التي كانت موجهة صوب مالرو (malraus) ثم حادثة مولود فرعون (mouloud ferroun) الذي اغتيل في ذلك الجو المشحون بالعنصرية التي أصابت الجزائر آنذاك.

وتلقائياً ها هي الطبقة الواعية الذكية (l'intelligentsia) الفرنسية تعترف تجاه حرب الجزائر بعد قرن من التمزق والتصادم والمبارزات التي نجمت عنها هذه المعركة التي كانت ربما آخر حادث مؤلم.

من جانب مؤيدي ودعاة «الجزائر الفرنسية» الذين كانوا يعملون في جو من الرخاء والراحة مثلما هو الحال للأورور (l'aurore) والباريزيان ليبيري (le parisien liberie) أو جريدة «كارفور» (carrefour) التي كانت تزخر بمهارة صحافييها المتميزين أمثال جول رومانس (jule romainS) وتيري موليني (thierry maulinier) ورولاند دورجولاس (roland dorjeles) وميشال دوسان بيار (michel de saint pierre)، وجون دوتورد (jean dutourd) وروجي نيميي (rojer nimier) أو بيار نورد (Pierre nord) هذا لم يكن بالشيء القليل، أو الطاقم الذي يفتقر للمهنية.

لكن المجموعة الكبيرة التي ظلت تدافع عن النظام والحضارة انقسمت بسرعة إلى معارض لسياسة ديغول، وإلى مؤيد لسفاحي المنظمة العسكرية السرية (OAS). فرجال ذوو قيم ومكانة عالية من اليمين الظريف والمتميز يشهدون على تلك الترددات والعناء في الاختيار بين هذا الطريق وذاك، ونذكر من بين هؤلاء جيراردي (girardet) وآرياس (aries) ولنقرأ «مؤرخ الأحد» للرجل الثاني كي نفهم آلاف الفوارق الموجودة في هذا الالتزام أو ذاك بمعنى أن كليهما كان بعيداً عن الطريق الصحيح حتى يشكل ذلك الطريق الملتوي الذي اختير من طرف متطرفين هائمين متسترين بلباسهم أمثال الكارانال سالياج (saleje) وألبار بايي (albert bayet) أو بول ريفت (paul

rivet) الذين لم يكونوا من الفاشية المتجددين ولا من مجموعة البوف (bof).

مقابل هؤلاء كانت توجد لجان احتجاجات كانت تعبر عن الدفاع عن حقها ضد التعذيب والقمع الذي ذهب ضحيته شعب مستعمر أصبح من الصعب جداً عليه أن يقاوم القوات الفرنسية في هذه الحرب، ربما نحن هنا أمام تطرف آخر يريد أن يظهر لنا بمظهر البطل، فبيان مجموعة المائة والواحد والعشرين من أجل حق المستعصين من الشباب في عدم الالتحاق بالجيش الفرنسي، ومحاكمة شبكة جونسون (reseau jeanson) في سبتمبر 1960م كان بإمكانهم أن يزرعو الشك في الاعتقاد أن اليسار المثقف والأكثر تقدماً كان مهيأ لحمل حقائق جبهة التحرير الوطني، وتحويل المتمردين والفارين نحو سويسرا.

جون بول سارتر (jean paul sartre) وحده لما قام بديباجة كتاب «المعذبون في الأرض» العنيفة لكاتبه فرانس فانون (frants fanon) قرر إعطاء الفرصة كاملة لهؤلاء المثقفين لكي يعبروا كتابياً عن منطقهم.

في الواقع بقي المثقفون منذ سنة 1944م منقسمين وعلاقتهم بالشيوعيين متوترة جداً حتى إنهم وقعوا في فخ لعبتهم حيث كانوا لا يملكون مجلات نخبوية وجرائد واسعة الانتشار والمقروئية لفرض أفكار وشهادات المسيح، باستثناء جريدة لوموند (le monde) لأن المثقفين من الجامعيين والصحافيين والطلبة لا يهتمون بالأمور المهمة في الدفاع عن مبادئ 1789م والتمسك بالحقيقة والعدالة.

ربما كان هذا الشيء كبيرا جداً مقابل أطماع كل هؤلاء المتطرفين.

كان الأمر مأساوياً فيما يتعلق ـ على وجه الخصوص ـ بذلك الجيل الذي بلغ سن العشرين بالأوراس.

بعض الأصوات المنعزلة لم يكن لها صدى كبير في التأثير على الضمائر الصالحة والمحترمة، وعلى سبيل المثال: كتاب ريموند آرون (Raymond aron) المعنون بـ «التراجيدية الجزائرية» (المأساة الجزائرية) الذي اعتبر ذا طابع كلي، وشخصية ألبير كامو الذي ظهر متشكياً ومرهقاً إلى درجة أنه أصبح لا يؤثر على القرّاء وضمائر المثقفين الذين كانوا يولونه اهتماماً فيما مضى.

إن المثقفين الفرنسيين قد رموا بأرجلهم طواعية إلى جانب أرجل لازاري (lazare) أو باراس (barres) وكان ذلك ما استحسنته النقابة المهنية التي كانت مهددة بصعود أصوات إطارات السلطة العامة والسياسية إلى الطبقات المتوسطة، فمنهم من أعاد طبخة «الجزائر الفرنسية» الفكرية تحت أشعة شمس الجزائر، ومنهم من اقتنعوا بسيطرة المستقبل على القرن، وبدؤوا يؤمنون ـ بقوة ـ بفكرة «العالم الثالث» داخل ذلك الصراع الذي لم يكن مبنياً في أصله إلا على كلمة «أنا أتهم».

قليلون في الواقع هم من كانوا ــ من الجانبين ــ أكثر تركيزاً وإدراكاً بأن احتجاجاتهم غير كافية أو مؤهلة كي تغير شيئاً في مجرى الأحداث لأن الفرنسيين في معظمهم كانوا قد اختاروا، وديغول تكفل بما تبقى.

استيقظت الطبقة الفرنسية المثقفة بنوع من البلاهة والدهشة عام 1962م واعترفت أنها توجد في العراء وغير قادرة على أن تصنع التاريخ، فقد أثقلت كاهلها بالأوهام؛ لأنها افتقدت إلى ضمير يؤنبها

على غضبها طيلة أربعين سنة كاملة، فآمالها ورجاؤها أصبحا الآن مؤرخان؛ ذلك ما دفع بهؤلاء المثقفين الذين لم يجدوا جواباً واضحاً لهمومهم وتساؤلاتهم من طرف الرسـميين بأن يسلكوا كلهم أو معظمهم ــ رضي من رضي وكره من كره ـ ذلـك المسـلك الضـيق والوحيد الذي بقي في متناولهم وهو المنهج الأخلاقي ليقوموا بعد ذلـك بإعـادة قـراءة حربهم ضد الجزائر.

* * *

المصير المنسي لفرناند إيفتون [1]

من منكم يتذكر فيرناند إيفتون (fernand iveton) الذي أعدم وسقط رأسه على المقصلة التي نصبت في فيناء سجن بربروس بالجزائر العاصمة يوم 11 فبراير عام 1957م وقتها لم يكن وحده ممن قتل من الفرنسيين بسبب انضمامهم إلى الثورة الجزائرية؛ لأن آخرين من أبناء وطنه قتلوا كذلك في قلب المعركة مثل: مايو (maillot) أو لفضوا آخر أنفساهم تحت عمليات التعذيب التي شنت ضدهم؛ كموريس أودان مثلاً، لكن فيرناند إيفتون وصل إلى المقصلة بعد إجراءات قضائية عرفت ووصفت بالقانونية والعادلة.

وها هو جون لوك إيفودي[2] (jean luc eivandi) يسترجع ويروي علينا حقيقة هذا الإنسان المتواضع في حياته الاجتماعية الذي تنتمي إلى الأقدام السوداء، حيث ترعرع وسط الجزائريين بحي كلو سلامبيي (clos salambier) المسمى حالياً «المدنية» وكان يشتغل خراطاً بمصنع الغاز لمدينة الجزائر، وهو متشبع بالأفكار الشيوعية مثل

---

(1) جيل بير ولد في: «لوموند ديبلوماتيك» (le monde diplomatigue) في أوت (1987م).

(2) جون لوك إيفودي «من أجل إعطاء المثل، قضية فير ناند إيفتون. باريس 1986م» pour l'exemple l'affaire firnand evton l'harmatton paris 1986.

ما كان عليه الحال عندما كان يسكن مدينة سانت وان (saint ouen) أو فيبلوجيف (villejuif) الفرنسيتين، ولذلك لا يسعنا إلا أن نكون سعداء بوجودنا بالجزائر عندما نحس بأثر الظلم، وذلك هو حال فرينانـد إيفتون حيث كان لـه لقاء مع التاريخ باكتشافه لتلك الأحداث.

وهنا يحكي إيفودي ــ بكيفية رائعة ــ مسار وسيرة ذلك الإنسان الذي لم يكن إيديولوجياً ولا مغامراً، فلم تتكون لديه قطيعة دراماتيكية ولكنه انتهج منهجاً انزلاقياً تدريجياً نحو مناضلي جبهة التحرير الوطني؛ حيث كان يحضر الاجتماعات السرية للجبهة، ويقوم بتهيئة المأوى لإخفاء المبحوث عنهم من طرف قوات الأمن، ومع مرور الأيام والشهور تبادر إلى ذهنه سؤال وهو: «ما ذا يفعل الحزب؟» إلا أن فيرناند إيفتون كان من بين أولائك الذين يحبذون الالتزام الخالص والكامل، فانخرط في منظمة المحاربين من أجل الحرية (CDL) وهي منظمة سرية عسكرية أنشئت من طرف الحزب الشيوعي الجزائري في جوان 1955 لكن حركته لم تقترح عليه سوى حركات هامشية ودون قيمة حقيقية في نفس الوقت الذي عرف فيه صديق صباه هنري مايو (henri maillot) ــ ذلك الضباط الفار ــ سقوطه في ميدان الشرف، لكن إيفتون بقي ينتظر ولم ييأس من حاله؛ حيث تم إدخال منظمة المحاربين من أجل الحرية تحت ولاء جبهة التحرير الوطني، وذلك ما سيفتح له أبواب الحركة الميدانية الفعلية حيث كلف بوضع قنبلة بمصنع الغاز.

إن الاعتداءات الدموية لجبهة التحرير الوطني أصبحت بمثابة جواب على قنابل المتطرفين، لكن فيرناند إيفتون كان ينبذ أشكال

العنف الأعمى، فقنبلته سوف لا تؤدي لوفاة أي شخص؛ حيث اتخذ كل احتياطاته لهذا الغرض، ولكن كل ذلك يبقى شكلياً ودون أثر يذكر؛ لأن تلك القنبلة تم اكتشافها في المصنع قبل تفجيرها، ثمّ ألقي القبض على إيفتون واتهم وعذب.

هل كان ذلك نتيجة تهور أم نقص في الخبرة؟ نعتقد أنه ضيع كل الفرص لكيلا لا يقبض عليه، ولهذا فإن فيدال ناكي (vidal naguet) من حقه أن يكتب في ديباجته الرائعة والمثيرة أن السعي كان خارج المأساة؛ لأن «إيفتون» كان لا يريد تنفيذ انفجار قاتل، ولكنه كان يريد الإقبال على التضحية، كان يأمل ـ بتنفيذه لهذه العملية ــ أن يبرهن للشعب الجزائري أن الأقدام السوداء ليسوا أعداء له، وأن الشيوعيين يقفون إلى جانبه، ومن أجل أن تكون هذه التضحية مفهومة ومعلومة كان عليها أن لا تفقد صداها، الاعتقال والإدانة وحدهما هما اللذان أثبتا ذلك؛ لأن منطقه الشاهد فسَّر تضحية إيفتون.

وهل كان فيرناند إيفتون يعلم أن ذلك سيؤدي إلى التضحية الأسمى. ربما كان يأمل في أن القضاة العسكريين سيأخذون بعين الاعتبار انشغاله من أجل أن لا يتسبب في إراقة دماء الأبرياء جراء العملية التي سيقدم على تنفيذها، ولكن السياسة العليا ــ أو ما يسمى بذلك ـ كان قرارها مغايراً لكل ذلك.

إن فعل إيفتون فاجأ الحكومة الفرنسية، وإن سياستها تجاه الجزائر ستكشف وتدان بشدة خلال الجلسة المقبلة لمنظمة الأمم المتحدة.

إن اعتقال ذلك الإرهابي الشيوعي ذي الأصول الأوروبية من شأنه أن يدعم ترسيخ أطروحة ذلك التمرد الذي تقف وراءه موسكو من أجل

جلب الجزائر داخل المعسكر السوفياتي، وتقديراً لكل هـذا ظـل شـبه متؤكـدٍ أن تكـون إدانته هي الحكم عليه بالإعدام لكي ينال على هذا الفعل الإجرامي عقابـاً مناسـباً عـلى هذا الاستعمال المفـاجئ مـن شـخص امـتهن السياسـة العالميـة الهدامـة فكـان مصـيره الموت.

* * *

جون عمروش القبائلي[1]

في الوقت الذي كان متمسكا فيه بهدف حياته حيث كان الصلح قائماً بين فرنسا والجزائر رغم كل الخلافات... توفي جون عمروش في يوم 17 أفريل 1962م فهو لم يخلف إرثاً أدبياً فحسب ـ وعمله الأدبي كان يعتبر نادراً ويتميز بارتباط وثيق ـ بل رسم معالم رجل ذي شهادة قوية وخطيرة، تحمل في طياتها مجموعة من المآسي والآمال المرتبطة والمتداخلة.

ولد جون عمروش في فبراير 1906 بإحدى القرى الجميلة في منطقة القبائل الصغرى تدعى إيغيل اعلي، التي أصبحت أحد معاقل الثورة الجزائرية، وتنتمي عائلته إلى طائفة متكونة من خمسين ألف كاثوليكي مدمجين، ويعيشون داخل محيط مسلم منذ ما لا يقل عن ربع قرن من الزمن؛ حيث كانت معيشتهم مشتركة ومتأثرة بآلام محيطها مثلما تقول والدة جون عمروش المدعوة فاطمة آيت منصور في كتابها «تاريخ من حياتي»[2] بصفتها أستاذة الأدب الفرنسي بمدينة تونس حيث قامت بنشر كتابها الأول في شكل ديوان قصائد عام 1934م بعنوان:

(1) جون لاكوتر في 21 أفريل 1972م.

(2) منشورات ماسبيرو (maspiro) سنة 1968م.

رفات الموت (cendre) وتبعه كتاب آخر بعنوان: «النجمة السرية» (étoile secréte)[1].

سطع نجم جون عمروش في الأفق قبيل بداية الحرب بترجمته لكتاب «الأغاني البربرية لمنطقة القبائل»[2] الذي تصدرته دبلجة من وحي قلمه اعتبرت في قمة العطاء، بالإضافة إلى دراسة قام بها حملت اسم: يوغورطة (jigurtha)، ولكن شهرته اتسعت كثيراً بعد نهاية الحرب عندما أبدع نوعاً جديداً في الأدب وهو الحوار عن طريق الراديو باستضافته لكبار الكتاب وأصدقائه: مثل: أندري جيد (andré gide) وكلوديل (chaudel) وفرنسوى مورياك (François mauriag).

ومنذ 1954م تاريخ بداية حرب الجزائر لم يكتب جون عمروش أي شيء، خشية منه من أن يمس بسلم وتحرر بلد جريح، فهو إذن لم يكتب بعد ذلك؛ لأنه أصبح يتكلم فقط ويقوم باتصالات ويفسر ويحلل وينقل الأخبار، فكان هو الذي يذيع بنفسه حصصه، وهو متأكد من أن مهمته هذه ستخفف من آلام ومصائب شعبه إلى جانب تفهمه إنشغالات الفرنسيين أبناء بلده، هذا الحق فيما يخص فرنسا كان يستقيه من ذلك التقدير الذي يكنه للجنرال ديغول منذ خطابه الشهير بمدينة قسنطينة لعام 1943م.

---

(1) هذان العنوانان أعيد طبعهما من طرف لارماطون (l'harmattan) في سنة 1983م.

(2) منشورات لارماطون (l'harmattan) باريس 1986.

كما كتب يقول لدونيز بارات (denize barrat) عام 1956م إن وُجِد أمل في تحقيق السلم بالجزائر فإن ديغول وحده هو الذي يمثله ويحمله شخصياً، تلك النعمة تمر حتماً عبر إرادته... لأن التأسيس للمصير السياسي مسألة باطنية وسرية.

ضد كل تلك المظاهر ورغم كل تلك التحركات والاتفاقيات مع المتطرفين، والقمع الرهيب بمنطقة القبائل الكبرى، وتمديد الحرب لفترة أربعة سنوات ظل عمروش مقتنعاً ـ ربما ضد كل أفكار أصدقائه ــ بأن ديغول كان متجهاً بخطى ثابتة نحو الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها؛ لأن اعتقاده هذا ناتج عن القناعة التي تكونت لديه بعد ذلك الحوار الذي أجراه مع الجنرال ديغول في عام 1957م، ومباشرة بعد تاريخ 13 مايو 1958م صرح عن ذلك في مقال نشر بجريدة لوموند (le monde) "ديغول هو التحرر للجزائر".

كان صارماً وغير متساهل، وكثير التنبؤ مثلما كان قبله يوغورطة تلك الشخصية التي كان يقتدي بها؛ حيث كان يعبر بكل صراحة عن قناعاته ويتجنب الشكوك؛ لأنه كان يحسن التمييز، وكان ماهرا في اكتشاف و تفسير تلك الألغاز الخفية التي كانت تنم عنها شخصية شارل ديغول، أو فرحات عباس في تطرقهم لرموز السلم.

تنقّل كثيراً ولعدة أعوام بين تونس والرباط، وروما وباريس من أجل تحقيق حلمه وهو السلم بين البلدين، وهو يردد عبارة:«فرنسا هي أفكار روحي، والجزائر هي روح أفكاري». أما كاتب ياسين الذي

يختلف عنه في كل الأشياء ما عدى الفكر الشعري: فقال عنه: «جـون عمـروش كـان في نفس الوقت بربرياً وفرنسياً كاثوليكياً؛ حيث كان مـن مواليـد الجزائـر، فكانـت حياتـه ترمز إلى تلك الحرب الشنيعة والضرورية، تلك الحرب التـي لا تنتهـي لأنهـا حـرب كـل يوم، كان ذلك هو جون الإفريقي الذي يعمل مـن دون تعـب ولا ملـل وإلى الأبـد بـين هذين العالمين...».

* * *

شهادات ووثائق

وجهة نظر ألبير كامو[1]

من ستوكهولم أين نزل ضيفاً على شرف طلبة سويديين أجاب ألبير كامو عن أسئلة تخص الأوضاع بالجزائر فكان مما قاله:

«لم يسبق لي أن عبرت عن رأيي فيما يخص الأوضاع بالجزائر، ولكنني سأفعل ذلك إن أنتم طلبتموه».

وعلى هذا الأساس وجهت له مجموعة من الأسئلة تتعلق ـ على وجه الخصوص ـ بحرية الرأي التي تمس الكتّاب والصحفيين والتي كانت بعض الصحف السويدية تطعن في مصداقيتها وصحة قيامها، فأجاب: بأنه يعترف بوجود الرقابة في مجال الحريات والإعلام في الجزائر، وهو الوضع الذي يأسف له بشدة، ولكنه صرح بوجود «حرية مطلقة لمواساة الصحافة المتواجدة بفرنسا».

---

(1) في ديسمبر 1957.

«لا وجود لضغط حكومي بفرنسا على الصحافة، ولكن توجد دوائر تأثير مكونة من عناصر مؤيدة لأفكار يمينية وأخرى لأفكار يسارية، ولكم أن تثقوا فيَّ، ثم واصل يقول: إنّ قناعتي مبنية على الصدق والحقيقة؛ لأنه لا توجد حكومة في العالم بإمكانها أن تتعامل بأقل ضرر وأخطاء مثلما فعلت ذلك الحكومة الفرنسية تجاه القضية الجزائرية» فبعد أن ذكر بأنه يعتبر هو الصحفي الفرنسي الوحيد الذي أُرغِم على مغادرة الجزائر بسبب دفاعه عن هذا الشعب المسلم، ثم أردف صاحب جائزة نوبل للآداب قائلاً: «إن التزامي الصمت لمدة عام وثمانية أشهر لا يعني أنني تخليت كلياً عن الحركة والنضال، فلقد سبق لي أن كنت ولا أزال إلى يومنا هذا من مؤيدي جزائر العدل، وجزائر تمكن شعبيها من العيش في جو يسوده السلم ويتميز بالمساواة بينهما، أنا قلت ولا أزال أكرر ذلك: يجب أن ينعم الشعب الجزائري بنعمة العدالة وأن يكون له الحق في التأسيس لنظام ديمقراطي حتى لا تدفع الكراهية والضغائن ــ من هذه الجهة أو من جهة أخرى ـ بالمثقفين لاقتحام الساحة السياسية بتصريحاتهم النارية والتي من شأنها أن تعقد الأمور بمضاعفتها للخوف والرعب بين الشعبين، أعتقد أن الأمر يتطلب منا الصبر إلى أن تحين الفرصة الملائمة لرص صفوفنا وانضمام بعضنا إلى بعض عوض التفرقة.

يمكنني أن أذكر لكم اليوم أن وجود أصدقائكم على قيد الحياة سببه الوحيد هو تلك الحركات والعمليات التي لا علم لكم بها؛ حيث

إنني أفصح عن هذه الأسباب علنياً وبشيء مـن الاشـمئزاز العميـق، إننـي كنـت دائمـاً ممن يدينون الرعب والخوف ولذلك من واجبي أن أدين أيضاً ذلـك الإرهـاب الأعمـى الذي يضرب شوارع الجزائر على سبيل المثال، والذي قـد يصـيب في يـوم مـا والـدتي أو عائلتي، أنا أؤمن بالعدالة ولكنني سأدافع عن أمي قبل الدفاع عن العدالة».

@Ahmedyassin90

الأب جون سوكوطو:

قس في الحرب[1]

أنا لست رجل سياسة، ولكنني أسعى لإزاحة ذلك الجدار الذي يحيط بفكرة العدالة والتي تعتبر الاستقلال من أحد مقوماتها وركائزها.

لما قمت باستقبال جزائريين من جبهة التحرير الوطني أخبرتهم أنني أؤويهم لكي يفلتوا من قبضة الشرطة وعمليات التعذيب لا من أجل أن يقوموا بتنفيذ عمليات إرهابية انطلاقاً من بيتي، لقد سبق لمديرية أمن الإقليم أن خاضت ثلاث عمليات في بيتي، في الفترة التي كانت تتم فيها «محاكمة الليبيراليين» وفي ذلك الوقت كان لاكوست (lacoste) ـــ ذلك الإشتراكي- ضد تأثير الدين على الشؤون العامة

(1) جرى هذا الحوار في يوم 11 جويلية من عام 1988 بمدينة الجزائر، وصاحب السيادة جون سوتو: من مواليد مدينة الجزائر في عام 1913، ارتقى إلى رتبة أسقف في عام 1936، ثم تقلد الرتب بالضاحية العاصمية إلى أن أصبح ما بين 1955، و1961، كاهن رعية للكنيسة سانة جوزيف (saint jozef) بباب الواد، وبعد أن تحصل على الجنسية الجزائرية تحول إلى منصب كاهن رعية ببلكور (بلوزداد حالياً) ثم في 1970و أصبح أسقفاً لقسنطينة وبونة، وأخذ تقاعده بالحي الشعبي لبلكور (بلوزداد) بالعاصمة.

للأمة متيقناً من وجود مؤامرة «الثياب الكاهوتي»[1] التي كان يستغلها وينتفع بها سكوتو (scotto) باسم صاحب السيادة دوفال، كانت للأقدام السوداء علاقات قوية وكانت تتميز بالعنف، ولكنني رأيتهم يبحثون بعد ذلك عن المصالحة والسلم مباشرة بعد توبيخي لهم، لكنهم مغلوبون على أمرهم؛ لأن دعاية الجرائد الجزائرية كان لها تأثير أسبوعي على حالاتهم النفسية، ونفس الشيء كانت تقوم به البيانات السرية، ذلك ما كان يخفف من تأثير التوبيخ الذي كنت أوجهه إليهم من أجل إرجاع الأمور إلى نصابها وتوازنها.

في شهر نوفمبر من عام 1960م فضل جاك سالبرت (jaque sallebert) ـــ الذي كان يدير حصة «خمسة أعمدة في واحد» (cinq colone en une) ـ أن يقوم بمحاورتي داخل معبد سانت تيريز (sainte térese) وأخبرته آنذاك أمام عدسة الكاميرا أن الأقدام السوداء صنعوا لأنفسهم موطناً فرنسياً على الأراضي الجزائرية، كما أن الجزائريين أيضاً أرادوا إنشاء موطنهم على أراضيهم، لذلك دعوت معتنقي الديانة المسيحية والمسلمين للتفكير في إنشاء موطن جديد مشترك. كان عليهم أن يتفهموا ذلك، ثم بث ذلك الحوار في 2 ديسمبر 1960م في فرنسا، وفي تاريخ 26 ديسمبر من نفس السنة بباب الواد كنا نلقي دروساً مكثفة، أنا ومعاونيَّ الثلاثة؛ حيث قام ـــ على الساعة الثامنة مساء من نفس اليوم ـــ وزير الإعلام لويس تيرينوار (louis

(1) لباس خاص يلبسه القساوسة أثناء أداء طقوس الصلاة.

terrenoire) بمداخلة تمنى بموجبها عاماً سعيداً لأهل المسيح ومباشرة بعد ذلك بثت قناة التلفزة ذلك الحوار الذي أجرته معي.

وفي المساء قضينا السهرة وصلاة الليل في جو جميل وأخوي، وفي صباح اليوم الموالي جاءني شخص من عامة الناس يشغل منصب سباك وصافحني وهو يقول لي: «أحسنت» ولكن في الأسبوع الموالي شهدت منطقة باب الواد ظهور بيان سري لجبهة الجزائر الفرنسية (faf) يحمل ويذكر كلام الإنجيل: «احذروا أنفسكم من الرعاة الفاسدين» ظننت بعض الشيء أن دروسي لم تستوعب جيداً حتى ولو كان ماسو وبولارديار ممن يحضرونها.

وفي ليلة كانت الحركة فيها ممنوعة بسبب حظر التجول، سمعت رنات جرس الباب على الساعة الثانية صباحاً، ولما فتحته لرؤية هذا الزائر الليلي.. قابلني مفتش شرطة يرتدي ثياباً مثل ثياب المفتش كولومبو (colombo) وحدثني قائلا: «لك كل الحق في أن تصرح أن عمليات التعذيب ضرورية، لأنها تساعدنا في القيام بمهامنا».

إن النظام عمل كل ما في وسعه من أجل خلط الأمور في المداشر والقرى التي يقطنها بعض الأوروبيين ـ الذين كانوا يتميزون بخصال عالية ـ من أصدقاء المسلمين، ولكنهم كانت تنقصهم في معاملاتهم الكرامة التي يتمتع بها الإنسان العربي.

هذا الإحساس مسيء للبشرية، ولكنه يعتبر طبيعياً جداً لدى الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم ينتمون إلى فئة الأسياد، الذين يوجد بعضهم في الجزائر، ولكن عددهم قليل لا يتكلم عنه.

ففي مدينة الجزائر التي قضيت بها كل حياتي كان أبي يشتغل بمقهى بحسين داي لم يكن لي أصدقاء جزائريون، غير أني كنت ألتقي بعض الجزائريين يوميا وهم أولئك العمال الذين كانوا موظفين عند أبي، أو تلك الشغالة التي كانت تساعد أمي في أمور البيت بالإضافة إلى بعض الزبائن الذين كانوا يتوافدون على المقهى.

إن النظام كان يكرر هذه العبارة: "هذه هي فرنسا" كان ذلك جراء الخوض في تلك الوطنية المفرطة والدائمة عبر المدرسة، وشهادة التعليم، وحرب 1939م إلى 1945م إلى درجة أن المهاجرين الجدد كانوا كذلك وطنيين.

بالنسبة للمسيحيين كان هناك خطأ فادح ارتكبته كنيستي؛ لأن نزول الفرنسيين بالجزائر سنة 1830م اعتبره البابا بمثابة انتصار الصدق، ويوم 14 جوان الذي هو حفل الانتصار لسانت كروا (seinte croix) كان حفلاً نظيفاً وعفيفاً خاصاً بأساقفة الجزائر، وهي تحتفل بالنزول في سيدي فرج.

كان من المفروض على فرنسا أن تمثل حضارة المسيح، وأن تكون الكنيسة محسنة وكريمة، ولكن الأمور كانت غامضة، وعلى هذا الأساس كان صاحب السيادة بافي (pavie) يقول: «فوق هذه الأرض التي لن تكون إلا مسيحية وفرنسية» هل لصغار الأقدام السوداء نصيب في أن يتمتعوا بها؟

ومركز القيادة الذي كان يناضل من أجل المساواة بين الشعبين كان لا يناضل من أجل استقلال الجزائر.

كان الأقدام السوداء يرفضون أن يكون الجزائريون أحراراً فوق أرضهم، وشباب باب الواد تم استغلالهم في نشر الدعاية؛ حيث كانوا على وشك أن يبدلوا رأيهم ووجهتهم.

إن الوضعية عرفت تطوراً تدريجياً حيث قام صديقي جاك شوفاليي (jaque chevallier) الاجتماعي والمسيحي الذي انتخب رئيساً لبلدية الجزائر سنة 1953م على أساس برنامج إسكان لصالح الأقدام السوداء والجزائريين بإنشاء سكنات مختلطة بديار المنصور، ولكنه لم يصوت على قانون 1947م.

إن التفتح على العالم الجزائري ـ على مستوى العدالة الاجتماعية ـ عرف تطوراً كبيراً داخل الأوساط المسيحية، ولعب أليكساندر شولي (alexandare choulet) دوراً هاماً في ذلك؛ لأنه هو الذي أنشأ فرعاً لنقابة (cftc) وأصبح أمينا عاما لصندوق العلاوات العائلية، ولكنه بقي من القلائل الذين قاموا بهذا التحول؛ لأن الحركة الكاثوليكية كانت مهيئة لكي تعمل لصالح الشؤون الاجتماعية لا لصالح استقلال الجزائر.

كان صاحب السيادة لينارد (leynard) أسقف الجزائر من 1917 إلى 1953م رجلاً من أهل الإحسان والخير، لكنه كان لا يتفوه إلا بكلمة فرنسا، ولكي تتأكد من هذا عليك أن ترجع إلى خطابه الذي ألقاه بمناسبة الاحتفال بمضي مائة سنة على الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830م.

وفي سنة 1950م أو 1951م صرح فيما يخص استقلال جافا (java) (إندونيسيا حالياً) وكان له هذا التصريح: «إذا وقع ذلك

بالنسبة للجزائر سأذهب لأذرف الدموع على منطقة الأرداش مسقط رأسي»[1].

إثم الكنيسة الأصلي هو أنها أدخلت الجزائر في طيات العلم الفرنسي، كان البابا يريد كاهناً رسولياً معاوناً، ولكن لويس فيليب (louis philippe) فرض أسقفاً، كما هو الحال كذلك بفرنسا.

إن الكنسية في مجملها لم تدرك بجدية وبسرعة أن هناك شعباً متعلق بتقرير مصيره.

هل وقعت لكم مضايقات من طرف الشرطة؟

كان هناك كاهن معاون، رئيس دير بارتاس (abbe barttes) المسؤول الخيري لفرق التعليم الذي كان متهماً بتوفير آلة استنساخ (رونيو)، ومساعدة ريموند ريتشارد (raymonde rechard) المناضلة الشيوعية على الفرار من قبضة الشرطة؛ لأنها كانت تختبئ بصمعة الكلاريست (monastere de claristes).

وفي أحد الأيام أتيت إلى مكان عمل صاحب السيادة دوفال الذي أخبرني أن الجنرال ماسو أمرنا بأن نجمع كل كمائن البعثة الفرنسية في حسين داي، ووقتها لم يحضر معي قساوسة سوق أهراس الثلاثة المطرودون الذين كانوا مختبئين في بيتي، ولكن قمت بجمع الذين حضروا الاجتماع، كان يوجد ثلاثة عقداء من بينهم بروتيي (brotès) وجان بيار، وعقيد آخر، وكذلك ضابطان آخران أحدهما: النقيب

(1) منطقة تقع في فرنسا.

فولكـاس (faulgues) وخمسـة آخـرون يرتـدون اللبـاس المـدني ممـن اقتحمـوا بـاب الكنيسة؛ وقد ألقى بروتيي خطاباً تمحور حـول مسـؤولية القـس، ثـم انصرف العقـداء، وبدأ استجوابنا حول آلة الرونيو (ronèo).

ومن أجل تأكيد أو نفي تورطنا في الجريمـة قـاموا بقلـع أظفارنـا بحثـاً عـن الأثـر الموجود تحتها، ولكن العملية لم تجد نفعاً، ثم قاموا بتفتيش بيتـي بحسـين داي وبـاب الواد، ثم حولوني إلى مقر مديريـة الإقلـيم (dst) وفي الوقـت الـذي كانـت تجـري فيـه محاكمة الليبراليين المتهمـين بمـؤامرة «الثيـاب الكهنـوتي» المفترضـة في جويليـة 1957م حُوِّل هؤلاء الليبراليـون إلى فـيلا سـوزيني (susini) كي يعـذبوا أولاً؛ حيـث كـان ذلـك بحسب حظ كل واحد منهم.

* * *

مادلين ريبيريو: المقاومة تتنظم[1]

أنتم من قمتم بتنشيط أودان؟

نعـم؛ وذلـك، بدايـة مـن عـامي 1959م ــ 1960م إلى جانـب بيـار فيـدال نـاكي (Pierre vidal naquer) وجـاك بانيجـال (jacque panigel) ولـوك مونطـانيي (luc moutegniere) وغيرهم، كان ذلك في الفترة التي دخلت فيها إلى السـوربون، ولكننـي دخلت إلى أمانة اللجنة في البداية كممثلة في لجنة ضد حرب الجزائـر، وهـي لجنـة مـا بين الثانويات، لم تكن معروفة كثيراً غير أنها كانت تتميز بطابع وصـفة أصـيلين، وفـيما يخصني شخصياً أذكر أن هذه اللجنـة أنشـئت مـع الـدخول المـدرسي لعـام 1956م في ثانوية مارسـولان بـارتلو (marselin bertghelot) في سـانت مـور دي فـوسي (saint maur de fosses) وهي مؤسسة تعليمية كانت تضـم مـا يقـارب أربعـة آلاف تلميـذ، كنــت أنــا المســؤولة عــن خليــة الحــزب الشــيوعي الفــرنسي بالثانويــة، وهــي خليــة

(1) جرى هذا الحوار في تاريخ 16 جوان 1988م ومادلين ريبيريو درست بالمدرسة العليـا للمعلمـين، وهـي متحصلة على شهادة في التاريخ، بالإضافة إلى أنها عضو بـالحزب الشـيوعي الفـرنسي، كـما أنهـا قامـت بتنشيط عدة حركات مناضلة ضد الاستعمار، وهي صاحبة دراسات تاريخية تتعلق بجـوراس (jaurès) والتاريخ الاجتماعي للقرنين التاسع عشر والعشرين.

كانت تناقش ـ كثيراً ـ الأوضاع التي كانت قائمة بالجزائر، والتي كانت تشكل أولوية انشغالات الحركة الشيوعية الدولية باعتبارها كذلك أولوية فرنسية؛ لأنها كانت تتصدر التقرير الذي سيحال على كروتشاف (khrouchtchev) كانت اللجنة ـ إلى جانب المناضلين الشيوعيين ـ تضم كذلك مناضلين مسالمين اشتراكيين، وبروتستان، وكاثوليكيين مشغولي البال، وأعضاء من فصيلة (SFIO) لسان مور (sain maur) المخصصة أمام اختبارات غي مولي (guy mollet) وغيرها، كان عددنا كبيراً، واللجنة كانت موحدة وحيوية، فقمنا داخلها بعمل جبار خصوصا باتجاه المعلمين ومدراء المدارس الذين كانوا يعتقدون أن الجزائر هي كذلك فرنسا، كان علينا أن نقوم بالإعلام، وننشر الأخبار الصحيحية، حيث كنا نذهب إلى منشورات ماسبيرو (maspero) وكذلك إلى منشورات مينوي (editions de minuis) لأخذ الكتب قبل أن يصدر أمر حكومي بمصادرتها، وكنا كذلك نقوم بأعمال أخرى في أوساط نقاباتنا المختلفة.

بتاريخ 23 مارس 1957 لفظ علي بومنجل أنفاسه الأخيرة داخل السجن؛ حيث عصف اغتياله بوزير العدل روني كابيتانت (renè capitant) الذي قدم استقالته بعد الحادثة، تأثرنا كثيراً من ذلك الوضع الأليم المتمثل في التعذيب والاغتيالات، وحتى فرنسا أصبحت مسرحاً لهذه الجرائم.

استقبلت وهاتفت كثيراً من الأشخاص، وتم الاتفاق على أن نلتقي في الحي اللاتيني في اليوم الموالي، وفي الكرة الذهبية (la boul

d'or) في اليوم الذي يليه، لكن يالها من دهشة كان عددنا ما بين مائة، ومائة وخمسين شخصاً، فكانت هي البداية لحركة الكتلة.

أنشأنا في عين المكان لجنة ما بين الثانويات المضادة لحرب الجزائر بقيادة أربعة نسوة،وهي: بيانكا لامبلين (Bianca lamblin) وهي قريبة من جون بول سارتر (jean paul sartar) وسيمون دوبوفوار (simone de beauvoir) وجونيفياف تيريموي (genèn'eve tremouille) مناضلة في منظمة (SGEN) وآندري تورناس (ANDREE TOURNES) مسيحية من اليسار المتطرف ومحدثتكم التي كانت مناضلة في صفوف الحزب الشيوعي الفرنسي (PCF) وكذلك في (SNES) ومنذ ذلك الحدث أصبحنا نعقد اجتماعاتنا بصفة عادية ودورية في مقرات «لالاتر» (الرسالة ـ la lettre) وهي منشورة كاثوليكية يسارية تقع بشارع بابيلون (babylone) قمنا بتوزيع نشرية (bulletin) من أجل تجنيد تلاميذ ثانوية الضاحية حيث كان يتواجد أصدقاؤنا؛ وكي ندعم النقابات في مسيرتها، كان حينها الحزب الشيوعي الفرنسي (PCF) يغض البصر عن هذه الأشياء لكن من غير أن يسقط بالسهولة وبالخصوص مع جاك شامبا (jacgue chamba) مسؤول المثقفين حيث كل الأمور في تلك الفترة كانت قائمة على أساس تدعيم الحركة من أجل السلم حسب رأيه، وذلك ما لم يقبل به مناضلو لجنة ما بين الثانويات الذين كانوا يدركون راديكالية أوساطنا مقارنة بالخط «الضعيف» الذي تقوم عليه الحركة من أجل السلم.

بالنسبة لي ليس هناك أي مشكل؛ لأن التخلص من النظام الكولونيالي كان يشكل أحد الأسباب التي دفعتني للانخراط في الحزب الشيوعي الفرنسي (RCF). لم تكن اللجنة مجرد مطية لأركبها؛ لأن الأهداف التي كانت ترمي إليها كانت تتناسب مع ما يمليه علي ضميري الشيوعي.

وفي نفس الوقت كنت أدرك جيداً تلك الصعوبات التي كان يمر بها الحزب رغم معرفتي الواضحة للأسباب، حيث كنا نواجه مشاكل كبيرة في تجنيد الطبقة العمالية، ربما ارتكبنا أخطاء حاسمة في تحليلنا كما ذهب إلى ذلك طوراز (thorez) في كتابه «الأمة الجزائرية في حالة تكوين» ذلك لأن الحزب الشيوعي الفرنسي لم يندد بمجازر الشمال القسنطيني لعام 1945م.

هل كانت توجد نقاشات آنذاك؟

ربما! لأن مناضلي الكتلة مثل: فراشون (frachon) ودوكلو (duclos) وتيليون (tillion) تنبؤوا آنذاك بما كان يحصل، أما فيما يخص الحرب نفسها، إننا نعلم اليوم - كما كنا نعلم من قبل - أن الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يمنع على مناضليه النشاط داخل شبكات الدعم هو الذي كان يتحاور بجدية مع شبكة جونسون (jeonson) ومن جهة أخرى كان المناضلون الشيوعيون يحافظون ويخفون ويتسترون على المناضلين السريين لجبهة التحرير الوطني ، وهكذا في جونيفيليي (gennevilliès) المحامون الشيوعيون هم

الوحيدون الذين كانوا يدافعون عن الوطنيين قبل عام 1954م بالإضافة إلى بعض الأصدقاء اليساريين مثل بيار ستيب (piere stibe).

هذا لم يمنع الحزب الشيوعي الفرنسي من الحد من مبادرتنا، ولكن لم يمنعها بصفة مطلقة؛ حيث كانت الشكوك موجهة نحو المؤسسات التي كان الحزب لا يسيطر عليها بصفة مباشرة، حتى ولو كان يقودها شيوعيون معروفون، في الواقع كان الحزب حذراً جداً من المثقفين.

* * *

يوم 13 مايو

إن آخر الحكومات للجمهورية الرابعة لم تكن لها القوة أو الإرادة لكي تفرض على الجيش الجزائري أن يحترمها في ممارستها لحقها في التبعية التي وهبتها لنفسها.

قامت المؤسسة العسكرية - بموافقة من الحكومة - بمطاردة جيش التحرير الوطني (aln) إلى ما بعد خط موريس، أي: حتى الأراضي التونسية.

وفي 8 فبراير من عام 1958م قصف الطيران الفرنسي قرية سيدي يوسف فقتل أكثر من سبعين شخصاً من بينهم أطفال كثيرون.

إن الحكومة الفرنسية لفيليكس قايار (felix gaillard) ـ التي لم تكن على علم بالقضية إلا بعد تنفيذ العملية اضطرت ـ أمام صرامة الحكومة التونسية، وضغط الرأي العام الدولي - أن تقبل بوفد إنجليزي أمريكي من أجل الصلح.

تدويل القضية الجزائرية حسب رغبة جبهة التحرير الوطني شكّل تضمراً عميقاً في صفوف الجيش الفرنسي، وهو الشيء الذي أطلق عنان غضب الديغوليين الباريسيين تجاه الذين أفرطوا في الإمبراطورية، وكذا «ميونيخ الجديد» الذي كان في حالة تكوين، وبما أنه تعرض لانتقادات من كل الجهات أقيلت حكومة قايار في 15 أفريل 1958م فاتحة بذلك الأزمة الوزارية العشرين في عمر الجمهورية الفرنسية الرابعة.

ففي الوقت الذي كان فيه مناصرو الجزائر الفرنسية يطالبون بحكومة «إنقاذ عام» أو إنقاذ وطني، والديغوليين لا يؤمنون برجوع الجنرال ديغول، كان الجيش الفرنسي وبالخصوص في شريحته الأكثر التزاماً لا يصغي إلا للبعض من مسؤوليه الكبار إلى درجة أن بعضهم كان على أتم الاتفاق مع الأقدام السوداء وحركاتهم من أجل الانقلاب على الحكم القائم، وهنا كثرت المناورات في مدينة الجزائر التي كانت تغذيها ممثلية الديغوليين التي كان يشرف عليها ليون دالباك (lèon delbecque).

وفي الثامن مايو أعلن الرئيس روني كوفي (renè cofè) ابتزازه للجزائر بتعيينه لبيار بفيلم لين (pièrre pfilm lin) من حزب (mrp) كرئيس للحكومة على أن يقوم هذا الأخير بتكوين أعضائها؛ لأنه كان يأمل في إيجاد حل سياسي للقضية الجزائرية، وفي ذلك الوقت تكلم الوزير المقيم بالجزائر روبير لاكوست (robber lacoste) عن ديان بيان فو الدبلوماسية قبل أن يغادر في سرية تامة نحو فرنسا، وعليه فإن نشطاء مدينة الجزائر حاولوا إفشال عملية تعيين بفليم لين على رأس الحكومة المقررة يوم 13 من شهر مايو.

* * *

القدر الجزائري ينفجر[1]

باللـه عليك يا ليجي (lejer) ما كل هذا الخراب؟ أخرجوا من هذا المكان كل هؤلاء الهائجين.

كان هذا الكلام من الجنرال ماسو وموجهاً إلى النقيب ليجي خلال سهرة 13 مايو 1958م حيث كان في حيرة من أمره في تنفيذ هذه الأوامر، ونحن أربعة أفراد فقط يصعب علينا أن نخرج كل هذه الحشود البشرية من مكاتب بناية الحاكم العام للجزائر وهم يرمون من النوافذ كل هذه الملفات التي تعد بالآلاف والأثاث الموجود بالمكاتب وحتى الآلات الراقنة للكتابة حيث سقطت إحداها على رأس رجل أمن من فرقة التدخل السريع، كان متكئاً على الحائط.

عندئذ تدخل "ليجي" بكل قوة ليقول بصوت عال: «أنا أتفهم أن حكومتنا حكومة متعفنة وغير قادرة على مهامها، ولكن لا نجعل ذلك سبباً لكي نرمي بالأثاث من النوافذ؛ لأن الحكومة الفاشلة يتم استبدالها، أما الأثاث فهو يشترى بأموال المواطنين؛ إنكم أنتم مجموعة من البلهاء الصغار اذهبوا بعيداً» تلكم هي اللغة العسكرية القوية التي استعملت في تلك الأمسية.

(1) جون بلانشايس في 7 و 8مايو 1985م.

ساعة فقط قبل ذلك التوقيت أي: في حدود الساعة السادسة مساء من أعلى هضبة (الغليبار) وهو المكان الذي يعلو (الفوروم) الذي يسيطر بمنظره على مبنى الحاكم العام للجزائر، حضرت إلى المكان حشود كبيرة من المواطنين قدرت بمائة ألف شخص، وهي في حالة هيجان جراء ذلك الخطاب الذي ألقاه رئيس جمعية طلبة الجزائر "بيار لاغايارد" وهم يرددون: «يحيا ماسو تحيا الجزائر الفرنسية» بينما كان الجنرال "سالان" (salan) القائد الأعلى بالجزائر وقادة جيش الطيران، والجنرال جوهود (jouhaud) ومن البحرية الأوبوينو (auboyneau) إلى جانب ماسو القائد العسكري لمقاطعة الجزائر، ومحافظ الجهة سارج باري (serje barret) يتأهبون لوضع إكليل من الزهور على النصب التذكاري للأموات.

ذلك أن كل الظروف كانت مهيأة من أجل أن ينفجر القدر الجزائري.

ذلك الإكليل من الزهور كان يوضع على شرف ثلاثة جنود فرنسيين وقعوا سجناء منذ 1956م بأيدي جبهة التحرير الوطني، التي صرحت بتاريخ تسعة مايو أنهم وقعوا ضحية قصف جوي في 8 فبراير بقرية سيدي يوسف بتونس من طرف أصدقائهم من القوات الجوية الفرنسية بالخطأ.

إن الأزمة الدولية التي رافقت هذا التصريح أدت إلى تعيين شخصيتين موفدتين لمساعي الصلح بين تونس وفرنسا وهما: روبير مورفي (Robert murphy) وهارولد بيلي (harold beeley)

والأول أي: روبيرت مورفي: كان في السابق يشغل منصب قنصل عام بالجزائر.

قبل مراسيم الحفل بهضبة (القليار) قام متظاهرون بتخريب المركز الثقافي الأمريكي الذي يقع بنهج ميشلي.

خاصة وأنه منذ 15 أفريل لم تكن لفرنسا أي حكومة تذكر علماً بأن تلك التي كان يقودها "فيليكس غايلارد" (felix gaillard) كان قد أطيح بها، وكلفت بتسيير الأعمال فقط.

استنجد بعد ذلك بـ"جورج بيدولت" (georjs bidault) ثم "بروني بليفن" (renè pleven) ولكن دون جدوى، فكان الفشل.

إن الوزير المقيم بالجزائر "روبيرت لا كوست" الذي أثار الضجة بتوقعه «ديان قو دبلوماسي» هو اليوم موجود بباريس، بينما متطرفو الجزائر لا يزالون يناورون وهم يعتمدون في ذلك على مساهمة الجنود الاحتياطيين للوحدات الإقليمية؛ كما أن لهم في باريس دعماً كبيراً من قبل رجالات السياسة المؤيدين للجزائر الفرنسية، والذين لا يرغبون في الإطاحة بنظام أصبح ضعيفاً، ولكنهم يودون الدفع بحكومة «إنقاذ عام» تستجيب كلياً لمطالبهم وتعمل على دعم مكاسبهم.

من جانبهم كان الديغوليون يبحثون على الظروف الملائمة لعودة الجنرال ديغول إلى سدة الحكم مجدداً؛ حيث قوبل هذا الطلب بموافقة وزير الدفاع الفرنسي جاك شابون دالماس (jacque chaban delmas) الذي كان سنداً لهم وتحت غطاء مجموعة من رجال وزارته، أرسل إلى الجزائر وفداً مكوناً من رجال ذوي قيمة، حيث أجروا اتصالات مع بعض المجموعات من النشطاء وبعض القادة العسكريين

مثل الجنرال "جيلاس" (gilles) الذي عين حـديثاً عـلى رأس منطقـة قسـنطينة، وكـذلك العقيد "بيجار" (bijeard) وكل هؤلاء ما هم إلا الأقلية القليلة من أولئك الذين كلفـوا بتحريـك تلـك المنـاورات والمـؤامرات الخاصـة بالطبقـة السياسـية في فرنسـا ومتطـرفي الجزائر.

مراسيم الحفل اختتمت بسرعة من أعلى هضبة (القليار) ليغادر المكان الجنرالات والأميرال في سرية وحذر ونوع من التخفيف عن النفس، لكن تلك الحشود الكبيرة مـن الأشخاص لم تغادر المكـان وصـعدت إلى (الفـوروم) واقتحمـوا المكـان، ذلـك مـا وضـع الجهاز الأمني في ورطة، حيث اخـترق الحـاجز الأمنـي ومـلأت الحشـود سـلالم النصـب التذكاري، مما استدعى حضور سريـة الفرقـة الثالثـة للمضـليين الاسـتعماريين التـابعين للعقيد ترينكي (tringuier) بكثرة في عين المكان وسط تقبيلات المواطنين ودعواتهم.

لم يكن بإمكانها أن تتصدى لكل هذه الحشود حتى وإن كانت تملـك كـل الإرادة لذلك، بينما قامت إحدى الشاحنات بغلق الممر المؤدي إلى الباب الكبير الخـاص ببنايـة الحاكم العام لتأمينها ضد المتظاهرين الهائجين.

وعلى إثر هذا الهجوم تم اقتحام المقر العام كما يسمى بالجزائر، رغـم محـاولات الجنرال "آلار" (allard) والعقيـد دوكورنـو (ducournou) تهدئـة الأوضـاع والسـيطرة على حركة المتظاهرين، وهنا اختلطت الأمور عـلى "ماسـو" فمـع أنـه لا ينتمـي إلى أي مجموعة مناورة، ولكنه هو وحده من يتحمل عبء وعواقب معركة الجزائر.

تلك المعركة التي شنها ضد الإرهاب دون أخذه بعين الاعتبار للإمكانات المسخرة لهذا الغرض، مثلما نبهه إلى ذلك الوزراء والجنرالات، فهو تعتبره جماعة ضيقة من ممثلي الرأي العام بفرنسا عنيفاً ودموياً؛ بسبب ذلك أصبح محبوباً جداً في أوساط أوروبيي الجزائر، ولكن إذا كان فِكْر "جاك ماسو" يعتمد على المفاهيم البسيطة فإن ذلك لا يعني مطلقاً أنه عديم الفكر القوي والبناء مثلما يقال على كل رجل فاشي أو رجل «برومينسيا مانطو» (promuncia mento) فهو كان محارباً ذا تفاعل سريع وآني يتميز بالصورة الجامبية ليسيرانو (cyrano) ولغة كامبرون (cambronne).

وذلك «التعفن» كما نبهه به ــ في وقت حرج ــ مركز قيادته على الساعة السابعة وربع مساء، هو الآن يكتشفه مثله مثل الآخرين؛ لأنه لم يكن سبباً في وقوعه؛ لأنه هو نفسه مصاب بنوع من الرعب والتذمّر تجاه هذا الوضع الذي سمح لمدنيين مجهولين بأن يدخلوا مقر الحاكم العام وهم يقتحمون مداخله ويصعدون ويقفزون على نوافذه في فوضى عارمة وحركة غريبة وغير مضبوطة، الشيء الذي استدعى تدخل رجال الأمن من أجل إطفاء حريق شب في مصلحة الأرشيف بالطابق السفلي....

وها هو "ترينكي" الذي حضر المشهد من أعالي الجزائر يحل بالمكان بسرعة رفقة السرية المتبقية حيث يشاهد الجنرال "سالان" (salan) وهو يتقدم من على الشرفة، والحشود تشتمه؛ لأنها رأت فيه رجل باريس، مما اضطر القائد العام للقوات المسلحة إلى مغادرة المكان، بينما كان "ماسو" متواجداً بالطابق الأول في ذلك المكتب

الواسع لرئيس ديوان "روبيرت لاكوست" وسط المتظاهرين مثلما يحصل للخنزير البري عندما يحاصره الصيادون، ثم نزل قائد الفرقة الثالثة للمضليين الاستعماريين إلى (الفوروم) ليعود ثانية إلى نفس المكان محمولاً على أكتاف المتظاهرين.

انصرف الجنرال "سالان" بكل هدوء إلى غرفة محمية ومحروسة ليتحدث مع كبار قادة أعضاء أركان الجيش.

ولأنه لم يتمكن من إقناعهم بمغادرة المكان أجاب "ماسو" على من كانوا يضغطون عليه لاتخاذ حكم بكلام صريح: أنهم يزعجونه لكن بقي وحيداً ومعزولاً من دون تعليمات وسط العاصفة؛ لأنه من المستحيل السيطرة على هذه الحركة إلا باللجوء إلى ضرب المتظاهرين بطلقات ــ نارية وهم غير مسلحين ــ من أجل إرعابهم.

«بصفتي من المضليين المتعودين على المناورات، كنت أعتقد أن موعد القفز قد حان ولذلك قفزت» هي تلك الكلمات التي رددها قبل أن يطلق على نفسه اسم رئيس لجنة الإنقاذ العام، ثم أخذ بعد ذلك ورقة بيضاء وكتب عليها أسماء العقداء الثلاثة من حوله وهم: ترينكي و"دوكاس"، و"طومازو"، إلى جانب بيار لاغايلارد ثم أسماء المدنيين الستة الذين يوجدون بجانبه، أحد هؤلاء يمثل المتظاهرين.

أما العقيد قودار (godard) رئيس قطاع مدينة الجزائر الساحلي وصاحب المقال المعنون بـ «لجنتكم هذه لجنة التمرد»، ونائبه العقيد "فودري" (vaudrey) فقد رفضوا ذلك بينما بقي الجنرال "سالان" من دون حركة داخل غرفة الاستقبال.

وخطب الجنرال "ماسو" من الشرفة في حدود الساعة الثامنة وخمسة وأربعين دقيقة: «أنا الجنرال ماسو، أقدمت على تكوين لجنة الإنقاذ (...) من أجل إحداث حكومة إنقاذ عام بفرنسا يرأسها الجنرال ديغول».

كلامه هذا لاقى هتافات المتظاهرين، ولكن لا أحد منهم تفطن لعلاقة الرئيس السابق بفرنسا الحرة ــ الذي يبقى غير مرغوب فيه ــ بمدينة الجزائر، ثم جاء دور محافظ إقليم وهران "موريس لامبار" (mouris lambart) ليكلمه في الهاتف ويوبخه بشدة قبل أن يرمي به في اليوم الموالي من النافذة فكان جواب الجنرال الرئيسي «ماذا كنتم ستفعلون لو كنتم في مكاني؟!».

أما العقيد "ترينكي" فقد وصله خبر إعطاء الأمر من طرف أركان الجيش للدفع بالفرقة السابعة للمكانيك السريعة (Dmr) من أجل استتباب الأمن، حيث كان يتواجد بغرفة مجاورة، ولم يكن بوسعه إلا أن يحذر ضباطه بشدة من أن يلجؤوا إلى استعمال البازوكة لمجابهة أول دبابة تقف في مكان تواجدهم، وكذلك الشأن بالنسبة للثانية... لكن القضية لن تذهب بعيداً.

على الساعة العاشرة مساء حاول الدركيون إخلاء (الفوروم) من المتظاهرين، حيث تمددوا على سطح الأرض بأمر من العقيد "ترينكي" وضباطه الذين قالوا: «إننا بحاجة إلى هؤلاء المتظاهرين» قبل أن يكف رجال الأمن عن محاولتهم وتراجعوا إلى الخلف.

وبذلك أصبحت الفرصة سانحة لظهور ــ أو إعادة ظهور ــ «السياسيين» فبعضهم من جهة الديغوليين، ومن الجهة الأخرى الجنرال

سالان، أما من جانب الديغوليين فكان "ليون ديلبيك" (leon delbeegue) من ممثلية الدفاع الوطني الذي كان ـــ حسب أقواله ـــ الممثل بـ"جاك سوستال" (jacgue sostelle) وهو ديغولي آخر والحاكم السابق للجزائر، وأيضاً "لوسيان نويرث" (lucianu neuwirth) ذلك الاحتياطي الذي كان يرتدي البذلة العسكرية وهو القادم خصيصاً من فرنسا، هذان المسؤولان صرحا أنهما هما اللذان نظما تلك المظاهرة المسائية، وأنهما إلى جانب بعض أصدقائهم يعدون من بين أفراد لجنة الإنقاذ العام، والحصول على هذه الصفة، ولكن مغامرتهم هذه لم تنجح، فهل باستطاعتهم الارتكاز على "جاك سوستال" من أجل اختراق اللجنة المنبثقة عن المتظاهرين من الداخل؟

في الوقت الذي يبلغ القلق درجة كبيرة بباريس نجد "بيار بفليم لين" (piere pflim line) يحصل في حدود الثانية وخمسة وأربعين درجة صباحاً على موافقة الجمعية العامة على تعيينه، بينما قام "ماسو" باسم اللجنة ـــ بإعطاء هذه المعلومة للمتظاهرين الذين رفضوا مغادرة المكان، كما أعلن عن الزيارة المرتقبة لـ"جاك سوستال" إلى الجزائر في الساعات القريبة والذي سينتظره سكان العاصمة تحت أضواء النجوم، وفي الأخير تضرع للجنرال "ديغول" بأن يتخلى عن صمته ويتوجه بخطاب إلى الأمة من أجل تكوين حكومة إنقاذ عام.

أما بخصوص الجنرال "سالان" -والذي كما وصفه الجنرال "دولاتر" (de lattre) بأنه دائما ينتظر حتى تتضح الأوضاع ليقبض على الأمور بيد من حديد- فإنه خرج عن صمته في حدود الثالثة صباحاً ليقرأ في الميكروفون بياناً مقتضبا وموزوناً بدقة كبيرة قال فيه: «بما أن

مهمتي هي حمايتكم ها أنا ذا أمسك ولو بصفة مؤقتة ــ بزمام الأمور بمصير الجزائر الفرنسية، ولكنني أطلب منكم أن تضعوا كل ثقتكم في الجيش الفرنسي وقادته وأن تبرهنوا ــ بفضل هدوئكم ــ على عزيمتكم».

حصل هذا في الوقت الذي أمره "فيليكس غايارد" (felix gaillard) في تلك الليلة نفسها بأن يجند كل السلطات المدنية من أجل القيام بحفظ الأمن، وهو نفس الشيء الذي أكده فيما بعد "بيار بفليم لين" الذي خلفه في نفس المهام.

بعد كل هذا هل يتمكن ــ قبل وصول "جاك سوستال" الذي يخشى كثيراً شعبيته ــ من أن يتقدم في آن واحد على الأقل لفترة معينة من الزمن على أنه الممثل لسلطة الجمهور وقائد المتمردين، وكذلك القائد الأعلى للقوات الفرنسية بالجزائر، والمسؤول عن حفظ الأمن الذي يحافظ على سلسلة هرم السلطة الشرعية وبطل الجزائر «المندمجة»؟.

لكن لم يدم ذلك طويلاً لأن "شارل ديغول" (charle de gaule) كان يعرف كيف يدفع الباب الذي بقي مفتوحاً أمامه، من أجل أن يزيح من طريقه أولئك الذين كانوا يتهمونه، مثلما فعل ذلك "ليون دالباك" الذي «قطع النهر كله لكي يصطاد فقط بصنارة الصيد».

من جانب آخر انصرف الجنرال "ماسو" إلى بيته وهو منهك كي يستريح قليلاً بعد تعب تلك الليلة التي وصفها بـ «الليلة الأكثر طولاً»، وهو كله أمل في أن يسمع صوت ديغول في الظرف الحالي؛ لأنه فقد صوته بعد كل تلك التوسلات التي قام بها، لقد دخل في حوض الماء الساخن وهو يستنشق بخار الأعشاب.

كيف تم التحضير ليوم 13 مايو[1]؟

يجب أن يعلم الجميع أن نقطة البداية لهذه الأحداث قد بدأت في يوم 7 جانفي 1957م عندما قام "روبيرت لاكوست" - وزير الجزائر عشية ذلك الإضراب الانتفاضي، الذي قامت به جبهة التحرير الوطني- بـ «تفويض الأمن المدني للسلطة العسكرية مع تحملها مسؤولية حفظ الأمن، والإشراف على مهام الشرطة، التي هي عادة من اختصاص السلطة المدنية، وكذلك بعض السلطات الخاصة التي يشير إليها مرسوم 17 مارس 1956م» حيث كان لهذا القرار انعكاسات آنية، فسرت كلها على أنها تصب في صالح المؤسسة العسكرية، وتذكر على سبيل المثال تحطيم شبكات الإرهاب، التي كانت موجودة بداخل المدن، ومنتشرة عبر كل تراب إقليم الجزائر، وكذلك تهلهل قواعد المتمردين، حيث مواقعهم الحساسة وعملياتهم الحربية تمر دائماً عبر التجمعات السكانية المدنية.

في الواقع كانت المدن هي التي تمد الجماعات - التي كانت تنشط بالجبال- بأفراد جديدة، وكذلك كانت تأخذ منها كل المعلومات في مجال الاستعلام والتموين، وجمع الأموال الموجهة لتدعيم الجماعات المتمردة.

(1) بيار بولي في 30 مارس 1958 وهو محامي ليبرالي ورئيس فيديرالية منظمة (mrp) لمدينة الجزائر، لقي بيار بوبي مصرعه على يد منظمة (oas) بتاريخ 25 جانفي 1961.

لكن مع تحقق هذه الأهداف المسطرة بقيت هذه السلطات المفوضة على حالها لها انعكاسات آنية كثيراً ما أضعفت سلطة الدولة بسبب ما كانت تتمتع به المؤسسة العسكرية من سلطات مدعمة.

وبهذه الكيفية أصبح عقداء بسطاء يتمتعون بسلطات ضخمة لم يسبق لأي سلطة مدنية أن تحصلت عليها.

فبالنسبة لمدينة الجزائر لم تكن هناك حركة تذكر، باستثناء ذلك التحول الخاص بالعقيد "غودار" (godar) الذي عين في مدينة بو (pau) الفرنسية رفقة مساعده العقيد "ترينكي" (tringuiet) بعد ما كان على رأس مقاطعة الجزائر الساحل، لكن ذلك لم يقتصر على مدينة بعينها بل يخص عامة المدن الجزائرية.

لدينا منظمة خاصة بالأوروبيين وأخرى للمسلمين، مثلما صرح بذلك العقيد "غودار" بتاريخ 22 مايو إلى لجنة الإنقاذ العام لمدينة الجزائر بقطاع الجزائر الساحل، وهما مستنسختان بطبيعة الحال من تنظيم جبهة التحرير الوطني؛ حيث تكمن مهام الأولى في جهاز حفظ الأمن بالمدن، وتسند مهام جهاز تنظيم السكان المسلمين للثانية.

يجب أن نذكر أن هذين التنظيمين يشكلان الطبقة الخفية والسرية للتحركات الشعبية للسكان الجزائريين.

إن مجموعات الشرطة المدنية هي من اختراع المقدم "ترينكيي" عندما كان على رأس قطاع الجزائر الساحل، حيث كان دورهم يكمن في إراحة الوحدات المضلية، التي أسندت إليها مهام حفظ الأمن في مرحلة القضاء على شبكات الإرهاب، فكانت هذه المجموعات (GPU) مكونة من أوروبيين، أمدتها السلطة العسكرية بأسلحة وسهلت

لها التنقل ليلاً ونهاراً؛ حيث كانوا منظمين داخل مجموعات مصغرة للأحياء، يقومون بدور مساعد للشرطة في البحث عن المعلومات، والمساهمة في القبض على المبحوث عنهم، وهو الشيء الذي جعل منهم أداة سياسية مرعبة، ومنذ الإعلان عن تكوين هذه المجموعات (GPU) سارعت كل الأفراد المتطرفة بالجزائر العاصمة إلى انضمامها إليها حيث أصبح الشهير الدكتور "كوفاكس" (dr. kovacs) -الذي سنتحدث عنه مطولاً فيما بعد- أحد هؤلاء الأوائل الذين كانوا يرغبون في الانخراط في صفوفها.

بالموازات مع هذا التنظيم السائد وسط السكان الأوروبيين كان يوجد كذلك تنظيم آخر خاص بالفئات المسلمة التي تم إحصاؤها بصفة دقيقة وحراستها عن قرب ومراقبة تحركاتها.

يمكن القول أنه منذ شهر ديسمبر 1957م لم يكن بمقدور أي شخص ـــ في حالة غير قانونية وهو موجود بأي حي من الأحياء المسلمة بمدينة الجزائر العاصمة ـــ أن يمكث بهذه الأمكنة دون أن يلقى عليه القبض خلال أربعة وعشرين ساعة من الزمن.

وبالقصبة على سبيل المثال كان يعين مسؤول بجانب كل عمارة تكمن مهامه في المراقبة الدائمة لسكانها، وخاصة الحراسة المشددة لمن يدخلونها ويخرجون منها، حيث كان على رأس مجموعة من العمارات مسؤول يسمى «رئيس مجموعة عمرانية»، وهو من يقوم بصلة الربط والتواصل بين السلطة العسكرية ومسؤولي العمارات.

كل هذه الأعمال كانت تخضع للمراقبة الصارمة والمباشرة لإرهابيين ومتمردين قدامى، أصبحوا ينشطون في صفوف قوات الأمن

بالنظر إلى ذلك التحمس القوي الذي كانوا يظهرونه من أجل محو أخطائهم ونيل رضا من سامحوهم.

هذا العمل كانت له نتائج جد إيجابية وخاصة بعد اعتقال ياسين سعدي رأس مجموعة الإرهابيين لمدينة الجزائر، والذي كان من المستحيل الوصول إليه قبل ذلك.

على جبهة التحرير الوطني إعادة نشر شبكتها كسابق عهدها، لكن هذه المنظمة غير المعروفة عند عامة الناس وخاصة في أوساط الشعب الجزائري عملت كثيراً على التفاف الحشود المسلمة المدنية حول لجنة الإنقاذ العام.

كلامنا هذا لا يعني أن كامل المنظمات التي بررت الأحداث جديتها داخل الحركة كانت بالضرورة قد أنشئت من أجل يوم 13 مايو، حيث إنه في غياب سلطة معينة تمثل الطابع الجمهوري للدولة كانت هذه المنظمات وخاصة الرجال الذين كانوا يديرون أعمالها قد قاموا بدور رئيسي وفعال جداً في الثورة الجزائرية.

وإذا كان ذلك التجمع الكبير لحشود المواطنين ليوم 13 مايو من عام 1958م نابعاً من رغبة المواطنين في التعبير عن تمسكهم بوطنهم، فقد كان أشخاص آخرون يعتقدون أن ذلك الأمر يشكل فرصة انقلاب على الحكم القائم وعبروا عنه بكلمات قوية، وقد كانت فكرة الانقلاب قد أجهضت مرتين متتاليتين.

في خريف 1956 تشكلت بمدينة الجزائر لجنة سياسية سرية سميت لجنة السنة والتي ـــ على أساس علاقاتها ببرلمانيين يتواجدون اليوم بالجزائر وجزيرة كورسيكا ـــ كانت تعمل على الإطاحة بالجنرال

"سالان" من قيادة الفرقة العسكرية العاشرة من أجل تعويضه بجنرال آخر أكثر استعداداً حسب ما يبدو لمساعدته.

لكن الظروف آنذاك لم تسمح بذلك، وعليه قررت اللجنة اللجوء إلى التصفية الجسدية للجنرال "سالان" حتى تتمكن من إزاحته من منصبه والتخلص منه بصفة نهائية، حينئذ تم الاتصال بالدكتور "كوفاكس" (dr. kovacs) الذي كان يشغل منصب قائد العمليات المضادة للإرهاب بمدينة الجزائر، والذي كان أيضاً آنذاك هو القائد للحركة السرية المنظمة من أجل النهضة في إفريقيا الفرنسية (ORAF)، لكن "كوفاكس" استغرق وقتاً طويلاً في إيجاد حل للتخلص من الجنرال "سالان" نزولاً عند رغبة لجنة الستة إلى أن طلب منه هؤلاء الكف عن هذه المهمة، خاصة لما تبين في شهر نوفمبر من عام 1956م أن الجنرال "جاك فور" (jacgue foure) كان على استعداد ليترأس الحركة وينضم إلى الجيش.

نحن نعلم جيداً كيف فشل "جاك فور" في هذه المهام حيث عادت ثانية اللجنة إلى خدمات الدكتور "كوفاكس" الذي نظم الاعتداء بواسطة البازوكة (bazooka) ضد الناحية العسكرية العاشرة، والتي كان ضحيتها القائد "روديي" (rodier) رئيس ديوان الجنرال "سالان".

ومن خلال رواية الجنرال "فور" لتلك الأحداث" وكذلك محاضر سماع المتهمين في قضية ما سمي بـ «قضية البازوكة» وبالخصوص تلك المتعلقة بالمتهم "كاستيي" (castille) تكونت لدى الحكومة ـ وخاصة عند روبيرت لاكوست ـ فكرة واضحة عما كان يحاك ضد النظام.

وقتها لم يتفهم الجميع لماذا لم يأخذ وزير الجزائر كل هذه المعلومات التي كانت تصله على محمل الجد، لكي يتمكن من التعرف عن قرب على خطورة هذه القظايا؟ ولماذا لم يكن يتوقع بتلك الوتيرة البطيئة التي كان يسير عليها التحقيق في «قضية بازوكة» إلى درجة أنه لم يتأثر بذلك الإفراج المؤقت الذي خص به بعض من المتهمين فيها؟

أكثر من هذا لما كانت القاعدة بمدينة الجزائر تقتضي على السلطة الإدارية أن تُبقي المتهمين تحت الإقامة الجبرية، حتى عندما كانت العدالة تبقيهم في حالة الإفراج المؤقت، ذلك أن "روبيرت لاكوست" لم يخطر بباله ـ ولا مرة واحدة ـ أن يستعمل الصلاحيات المخولة له قانونياً في اتخاذ إجراءات تحفظه ضد متهمي قضية (البازوكة).

من الغرابة أن ينشط داخل لجان الإنقاذ العام في هذا الوقت بعض الشخصيات من ضباط ومدنيين ممن وردت أسماؤهم في قضية (بازوكة) أصبحوا اليوم يشغلون مناصب هامة داخل لجنة الإنقاذ العام للجزائر والصحراء.

إن الظهور الخجول لـ"روبيرت لاكوست" تجاه هذه المنظمات الجزائرية يدل بالضرورة على نصف مشاركته في ما حدث، حيث كان من الضروري أن نعترف في باريس ومحيطها أنه لا حل لمأساة الجزائر ما لم توجد الحلول المناسبة لأطروحات تلك التظاهرات بمدينة الجزائر؛ لأنه مجرد فكر سياسي أن يفهم أننا وحدنا نسيطر على تحركات كل تلك الحشود من المتظاهرين، هذا حتى ولو كان الجميع يعلم أن وجود أكثر من ثلاثة عشر ألف رجل من مجموعات الشرطة

المدنية كانت تعتبر نفسها كتلة مناورة جاهزة على الدوام لكي تتظاهر هي كذلك.

ذلك لأن معظم التظاهرات التي حدثت بمدينة الجزائر كانت بطلب من "روبير لاكوست" حسب متطلبات السياسة بباريس.

وفي يوم 9 مايو عقد "روبير لاكوست" ومدير ديوانه بمعية «مسؤولي القوات المسلحة الأربعة» ـــ حيث ارتقى المضليون إلى صف القوة المسلحة الرابعة وأعضاء لجنة الحذر واليقظة ـــ اجتماعاً بفيلا خاصة في إحدى ضواحي الجزائر العاصمة كان محتواه التحضير للقيام بمظاهرات عامة بشوارع مدينة الجزائر ضد كل حكومة قد تقدم طلب اعتمادها من طرف الجمعية العامة، وهي تقصي روبير لاكوست من حقيقة وزير للجزائر، فكان الهدف بطبيعة الحال هو التأثير بضخامة هذه المظاهرات على البرلمان، وبالخصوص على الحزب الشيوعي من أجل فرض حتمية رجوع السيد "روبير لاكوست" إلى الجزائر في كل الاجتماعات وبكل الوسائل.

هذا الاجتماع كان له دور كبير ومؤثر جداً في نجاح يوم 13 مايو، ذلك ما يفسر أن السيد "بيكو" (peccout) ـ مدير الأمن العام بالجزائر وهو المتعاون الأقرب لروبير لاكوست ـ كان قد ترك شرطة الجزائر العاصمة دون أن يعطيها الأوامر، وهو الأمر الذي يوضح أن بعض الجنرالات مثل "سالان" و"ماسو" الذين كانا يؤيدان تلك المظاهرات بالنظر إلى ما كانت تحمله من تعبئة للوطنية، هم الأوائل الذين اندهشوا لقوة ذلك الانفجار المفاجئ ليوم 13 مايو خلال أمسيته.

أما الشيء الذي يحسب لهم فهو أنهم حاولوا تنظيم تحركات تلك المظاهرات الشعبية من أجل دماء المواطنين؛ لأن رغبتهم في ذلك الوقت كانت تهدف إلى تدعيم سلطة الجمهورية، حيث إن أول عمل قاموا به هو أنهم طلبوا من باريس إرسال وزير إلى الجزائر لأن حضوره يدعم مسار سلطة الحكومة للجمهورية الفرنسية.

وهكذا بتحريكه للشارع كان "روبير لاكوست" لا يشك لحظة واحدة في أنه لن يستطيع أن يسيطر على الوضع في الجزائر؛ لأنه خلف تلك الواجهة التي كان يمثلها رجال آخرون يعملون خلف الستار، وبعيداً عن الأضواء الكاشفة كانوا يتأهبون لاستعمال مشاركته السليمة من أجل أن يدخلوا هم كذلك في هذا المعترك وتحقيق مآربهم.

مساهمتنا هذه ليست من باب أن نتكلم عن المسؤولين الموجودين بفرنسا الذين خططوا وحققوا انقلاب 13 مايو، وإنما من أجل التوضيح عبر العلاقات التدريجية للأحداث ما قام به رجال موجودون بالجزائر اعتبروا هم الذين صنعوا الحدث بالفعل.

يُعتقد إلى أبعد حد ــ عند من هم أدرى بالأمور ــ أن الجنرالين "سالان" و"ماسو" كانا قد أسيء إليهما آنذاك، حتى وإن فسر وجود السيد "دالباك" بالجزائر ــ وهو المستشار التقني للدفاع الوطني، وكذلك محرك لجنة اليقظة التي تضم جمعيات قدامى المحاربين والشباب ــ على أساس أنه الأمر الذي لم يبق لهم كثيراً من الأحلام.

مع ذلك ومنذ يوم الأحد 11 مايو وصلت رئيس المجلس المرتقب السيد بفليم لين معلومات على أن أحداثاً خطيرة قد تحدث من حين لآخر بالجزائر، ولما تم الاتصال بالجنرال "سالان" طمأن

مخاطبيه بأن الجيش الإفريقي جيش وفيٌّ للجمهورية وأنه هو الضامن لما يقوم به الجنرال "ماسو".

ولكن بما أنه كان هو الضامن لوفاء ماسو ألم يكن الجنرال "سالان" يجهل ـ وربما حتى ماسو كذلك ـ أنه غير قادر على كسب ود ووفاء بعض كتائب المضليين لرئيس الحكومة الذي أوشك تعيينه في هذا المنصب؟

ربما كان سهواً من طرف الجنرال "ماسو" أنه بعد أن انتصر في معركة الجزائر - وبأي ثمن يا ترى؟- أنه تخلى طواعية لصالح أحد مساعديه وهو العقيد "غوادر" قائد قطاع الجزائر الساحل عن سلطات الشرطة المدنية المخولة له قانوناً بموجب مرسوم 7 جانفي 1957م، كما يجب أن لا ننسى أن هذا العقيد أصبح يملك سلطات واسعة بالإضافة إلى السلطات الخاصة التي منحه إياها محافظ الشرطة والمتمثل في التشريع الظرفي المؤقت،لذلك كانت جماعات الشرطة المدنية تراقبه دائماً، وكذلك ذلك الجهاز التنظيمي للفئات المسلمة من السكان.

يبدو كذلك أن الجنرال "سالان" لم ينتبه جيداً لأمر يظهر أنه يحمل أكثر من دلالة وهو: أن المقدم "ترينكيي" الذي استُدعي من منفاه بـ:«بو» (pau) من طرف "شابان دالماس" (chaban delmas) وزير الدفاع الوطني في حكومة "غايلار" (gaillard) كان قد عين على رأس الكتيبة القديمة لنخبة المضليين التي كان يقودها العقيد "بيجار" وأنه خلال هذا اليوم (يوم الأحد 11 مايو) قام مع كتيبته بتحليق جوي في سماء الجزائر

العاصمة، بأمر من وزير الدفاع الوطني "شابان دالماس" بعد أن كان متمركـزاً بجيوشـه في منطقة الحدود التونسية الجزائرية.

هكذا ومنذ يوم الأحد 11 مايو مساء كل شيء كان مهيئاً بمدينـة الجزائـر، حيـث حصلنا على ضمانات أن الشرطة سوف تتدخل، وأن الشارع سيكون خالياً. بما أن "روبير لاكوست" قد غادر الجزائر، وأن العقيد ترينكيـي وكتيبتـه سيتصـدون بقـوة لكـل مـن يحاول المقاومة، وفي قطاع الجزائر الساحل هناك العقيد "غودار" الذي بإمكانه المناورة حسب متطلبات الساعة باعتماده على الأوروبيين والفئات المسلمة.

نجاح المهمة كان يبدو مضموناً بالنسبة للمسؤولين السياسيين للحركة، إلى درجـة أنهم كانوا لا يثقون في تقليد الرئيس "بفليم لين" وهم يعولون على اضطراب السلطات العامة بفرنسا، على أساس أنهم سينقلون العملية إلى الأراضي الفرنسية أربعة وعشرين ساعة بعد النجاح الذي ستحققه بالجزائر.

وبتوجههم إلى التظاهر في يوم 13 مايو كان سكان مدينة الجزائر لا يعلمون أنهم بذلك سيدخلون التـاريخ مـن بابـه الواسـع، غـير أنّ الكثـير مـن أولئـك الـذين ضربـوا لأنفسهم موعداً في مكان (الفوروم) سوف يبقون غداً يتساءلون كيف سيكون استعمال تعبئتهم الروحية لصالح وطنهم.

أما فيما يخص الفئات التي زج بها للمشاركة في تلك السوق الخيرية بفضل تلك الإجراءات التنظيمية للفئات السكانية المسلمة كما يقول العقيد "غودار" فهي قد تكون مرة أخرى مؤسفة جداً.

لابد أن نكون حذرين جداً: هذه المرة هي المرة الأخيرة التي ستقترف خلالها أكبر جريمة ضد فرنسا وضد الجزائر.

* * *

شهادات: بيار دابيزياس:

السيكولوجيا العسكرية[1]

ما هو مسارك قبل حرب الجزائر؟

أستطيع القول أن أول حدث هام بالنسبة لي كان هزيمة 1940م، كوني تربيت وترعرعت في أوساط محافظة، وطنية من تلك المتواجدة بالضاحية، تأثرت كثيراً لما شاهدت قليلي المثابرة والمقاومة استسلموا بسرعة أمام الصعاب إلى درجة أن تصرفاتهم كانت مخالفة تماماً لتلك القيم التي درسناها، حتى أصبح بعضهم من «المتعاونين مع العدو» إنني أتذكر جيداً في بعض الأحيان ما حدث في أكتوبر من عام 1940م

(1) جرى هذا الحوار بتاريخ 24 جوان 1988م، وبيار دابيزياس من مواليد 1925م شارك في الحرب العالمية الثانية ضمن شبكة «شهادة المسيح» ثم انتقل إلى كومندوس المضليين بإنكلترا كونه كان ضابطاً مضلياً، وشارك في حملات ورحلات ألمانيا والهند الصينية وكوريا والجزائر، حيث شغل منصب مساعد رئيس المعسكر لبيار مسمر (pierre messmer) ثم وزيراً للجيوش في عامي 1960 م ـ 1961م إلى أن غادر الجيش نهائياً سنة 1967م، وبصفته متحصل على دراسات عليا في القانون شغل المعني بالأمر منصب أستاذ بجامعة باريس، ثم سفير فرنسا بالغابون إلى أن أصبح عضواً في المجلس الأعلى للقضاء، ثم عين في شهر جوان من عام 1969 مديراً لمؤسسة دراسات الدفاع الوطني.

حيث كنا مجموعة من ثمانية وعشرين تلميذاً بالسنة الثانية ثانوي من يعلنون صراحة على انتمائهم الديغولي والموالي للبريطانيين، وفي العام الموالي درسني أستاذ في مادة الفلسفة ، مسيحي العقيدة والتوجه، ولكنه قليل المواظبة؛ حيث كان ينشط بداخل شبكة «شهادة المسيح» فكنا نحن ثلاثة أو أربعة تلاميذ ممن انضموا إلى تنظيمه السياسي والديني، إلى أن التحقت بعد ذلك بالمضليين بالفرقة الإدارية المختصة ببريطانيا العظيمة.

وبالهند الصينية كنت من البداية إلى النهاية أترأس وحدات للمضليين بالجبال ضد حرب العصابات القائمة على مستوى الحدود الصينية، فكانت هذه المغامرة ــ إن شئتم ــ ثاني اكتشاف لي، كوني كنت متواجداً بين هؤلاء - أهل البلد- وقريباً من المواطنين.

كانت فرصة لي أن أقدر أحسن تقدير رشاقتهم التي كانت تظهر بالعين المجردة، ومقارنتهم بذلك الثقل الذي كان يتميز به جنودنا المتطوعون، واليوم يظهر لنا جلياً أننا لم نتعامل مع هؤلاء الرجال حسب مميزاتهم وقيمهم على العموم، ولذلك ها نحن ندفع ثمن ذلك التقدير السيء، لأننا لجأنا إلى استعمال أساليب العنف ضدهم إلى درجة الانغماس في القمع الأعمى أحياناً، مما تسبب في إخلاء القرى من سكانها وهروبها إلى معسكرات العدو.

خلاصة القول: إنني اقتنعت في الأخير ــ رغم ترددي ــ أن تلك الحرب كانت حرباً سياسية، وكانت ذات طريق مسدود، وبعد كل ما حدث فربما سأختار معسكر الفيتناميين إن كنت من أهل هذا البلد.

بالصدفة كنا نحن أربعة زملاء نتقاسم ذلك الإدراك بداية من اليوم الثاني من سفرنا، كنا نكوِّن فيما بيننا فريقاً سياسياً متماسكاً يضم رئيس المكتب الثاني، وقائد كتيبة الجماعات المحلية، ومسؤول الإدارة المدنية ومحدثكم، الذي كان يشغل منصب رئيس حرب العصابات الجبلية، إن الحكاية لمدهشة لكنها واقعية، حيث مع مر الزمن والأيام اتضح لنا أننا كنا نضحي بحياة وأرواح أولئك الأشخاص الذين كانوا يثقون فينا، من أجل إنجاح حرب كنا في قرارة أنفسنا نؤمن أن طريقها مسدود، ولذلك انصرفنا جميعاً، فرئيس المخابرات ذهب ليشن حرباً طاحنة في صفوف الوحدات الكلاسيكية للدلتا (delta) حيث نجح في مهمته وأنهى مساره كجنرال في الجيش، أما رئيس الكتيبة المحلية الذي كان ينشط في صفوف (Ftp) فتوصل بعد عامين إلى الانضمام إلى صفوف الفيتنام، فحكم عليه بالإعدام بسبب الخيانة، كما أن مسؤول الإدارة المدنية أصبح نائباً لسالان بالجزائر، وأعدم هو الآخر بسبب ذلك الدور الذي قام به داخل المنظمة العسكرية السرية (oas).

وفي الأخير بقيت أنا الوحيد الذي أرسل إلى "سايغون" (saigon) كرئيس المكتب الثاني لوحدات حرب العصابات بالهند الصينية.

إن مغامرات مثل هذه لن تنسى أبداً وخاصة عندما أصبحت اليوم ـــ على ما أظن ـــ مستقلا في تفكيري وغير منحاز لأي جهاز أو جهة معينة تذكر.

كيف كان دور الهند الصينية بالنسبة للضباط الفرنسيين؟

لقد أحببناها ـ على عكس ما كان الأمر بالنسبة للأمريكيين ـ فهي لا تزال تشكل في نفوسنا تلك الذاكرة الجميلة رغم أنّها كانت في أصلها معركة شرسة وبالتالي مدرسة لا يشك أحد فيها، غير أنّ البعض ممن رجعوا منها لا يزالون متأثرين جداً، لأنهم متشبعون بالأفكار المعادية للشيوعية والراسخة في أذهانهم، خاصة الأسرى منهم، ذلك ما فرض منطق تلك النظرية الثقافية المزدوجة «للحركة البسيكولوجية».

إن «فيتنام دولة شيوعية بالدرجة الأولى، انتصرت علينا بفضل إيديولوجيتها، وتنظيمها، ودعايتها، وتحمسها، وتعصبها، لأننا كنا نشن ضدها حرباً كلاسيكية محضة... فلا مكان هنا للكلام عن وطنيتهم (الفيتناميين) ولا مكان أيضاً للكلام عن أخطائنا الاستعمارية الماضية؛ لأن الحل يكمن في التقنية الثورية، إذن كان علينا أن نخوض ثورة مضادة منظمة بجدية حتى نقضيَ على الشيوعية».

نتج عن هذا المنطق بالجزائر مدرسة آرزيو، والمكاتب الخمسة الخاصة «بالحركة البسيكولوجية»، وكل تلك الانحرافات التي نعرفها هنا وهناك؛ كالأجهزة العملية للحماية (dop)[1]، والتعذيب في بعض

(1) إن تنظيم الأجهزة العملية للحماية (dop) كانت عبارة عن مفرزات متخصصة في جمع واستغلال المعلومات، كانت تمد يد المساعدة الضرورية إلى وحدات القطاع عندما يقع اشتباك ما مع المجموعات المسلحة، حيث كانت تلجأ إلى استعمال كل أساليب الاستنطاق.

الأحيان... ، حيث اعتبر ذلك نشاطاً بالنسبة للفتناميين، وتصوفاً وعقيدة بالنسبة للجزائريين، مصحوباً بإخلاص كبير وتفان وحب للوطن وإرادة قوية.

لقد نظرنا إلى تمرد الخصم على أساس أنه مجرد «تقنية أحسن استعمالها زمرة من المشاغبين الخارجين عن القانون» لذلك افتقدنا إلى الجواب النزيه على ذلك السؤال الهام جداً حتى نتطرق إلى جوهر الموضوع وهو: لماذا ثار هؤلاء الأشخاص؟ ولماذا سار على خطواتهم الشعب تدريجياً؟ وهل كان ذلك ميلاد الجزائر الجديدة؟؟

خلاصة القول هو أن كلامنا الكثير عن تلك الأفكار الهدامة هو الذي أدى بالجيش الفرنسي إلى تهديم نفسه بنفسه إلى أن تأثر وثار ضد الوضع القائم، كان ذلك مؤشراً حقيقياً على أن القضية الجزائرية ليست سهلة ولا علاقة لها أصلاً بالشيوعية، وأن ذلك الرسم التخطيطي المبسط للهند الصينية لا ينطبق أساساً على المشكل الجزائري، ذلك ما يفسر بشكل كبير أن الجيش الفرنسي كان عرضة للإهمال ــــ حسب منطقه الخاص ــــ من طرف حكومات ضعيفة ومتشتتة وفاشلة، لم تكن قادرة على تحمل مسؤولياتها.

ولكن المقاومين...؟

في الحقيقة من كانوا في الخطوط الأولى للمعركة لم تكن لهم أية علاقة بـ «الحركة البيسكولوجية»، فبالموازاة مع هذه الحركة بدأت تتطور ظاهرة ثانية، وهي عسكرية لم تكن أساسية، ففي البداية كان بيجار ـ المحارب الذي لا نزاع فيه ــ يظن أن المشكل في منتهى

السهولة؛ إذ يجب أن تكون الأقوى لتنتصر على الآخـرين، وبتعيينـه عـلى رأس الكتيبـة الثالثة للمظليين قام بإنشاء وحدة مرموقة كانت تقوم بدور القاطرة بالنسبة للوحدات الأخرى، حتى بالنسبة لتلك التي تعد عضواً بجوق الشرف، فكانت هذه الوحدات ذات حركية وديناميكية متشددة متواجدة بصفة دائمة فوق أرض المعركة ومحبوبة كثيراً من طرف الأقدام السوداء والفتيات ولكنها ــ رغـم أنـه لا أحـد كـان يبحـث عـن ذلـك في البداية ــ ذات طابع حربي ينشد أفرادها الأناشيد الأمانية وهم كلهم ثقـة بأنفسـهم في أنهم يمثلون نخبة الجيش التي تمتلك الكثير من الأسلحة.... وهنـا كـان عمـل الجاذبيـة فعالاً جداً ؛ لأن البحث عـن «الحصيلة» في العمليـات بغـرض الفاعليـة، وكـذا الظهـور بمظهر أحسن من الآخـرين قـاد هـؤلاء الأفـراد ــ في بعـض الأحيـان ــ إلى التجـاوزات والإفراط، حيث ظهرت أفكـار ومفـاهيم المجموعـة، وذلـك مـا أدى بـدوره إلى احتقـار المدنيين، واتباع سياسة أن كل الأمور تسير على أحسن الأحوال، وأن فرنسـا سـتنتصر في حربها هذه إذا تمكنت من السير بخطا ثابتة، وإيقاع موزون ومتوازن.

ذلك الفهم لم يكن يتميز بتلك المظاهر السلبية فقـط، بـل كـان لـه أيضـاً جانبـه الإيجابي كذلك، وأنا شخصياً أحد الذين استفادوا من ذلك.

بأمكنـة أخـرى، وبمناسـبات أخـرى كنـت قـد تضـامنت وتكاتفـت مـع الجـنرال "بولارديار"، ونددت مثله بعمليات التعذيب، وذلك ما جعلني أتعرض لشتى المتاعب من طرف حكومة "غي مولي" (guy mollet) ولحسن حظي كان هناك زمـلاء مضـليون وهـم مسؤولون - مثل "شاطو جولبير" (chateau jolbert)، و"ترينكيـي" (tringuie) - تـدخلوا

لصالحي من أجل أن يُعاد إليَّ الاعتبار، وهكذا أصبحت في يوم من الأيام قائد أركان إحدى تلك الوحدات المشهورة، إلا أنّه وللأسف كانت كتيبة جميلة من دون أن تشهر لإيديولوجية معينة، كون مشاركتها في «معركة الجزائر» ليس لها نفس مفاهيم بعض إطاراتها.

من أجل استنطاق الأسرى وإجبارهم على التبليغ عن أسرار الثورة استعمل الضباط الفرنسيون كل الوسائل حتى الوسائل المنبوذة والممنوعة وماذا نقول في هذا المجال بشأن بيجار الذي كان يتوانى في تحريف الحقائق، من أجل نيل رضا بعض الوزراء الذين كانوا يقومون بزيارة الجزائر دون أن يوبخه أحد منهم على ذلك، ولو بصورة مصغرة، تلك الكتائب حسب -المعلومات- كانت تعتبر جيشاً مميزاً على الصعيد العسكري ذلك ما يفسر انضمامها بكل قوة وسرعة إلى مجموعة الانقلابيين، وذلك لأنها كانت تشعر بالخيبة، ربما ستذكروني بأنها ليست للمرة الأولى في التاريخ أن تنحرف مجموعة ــ نخبوية تدرك جيداً قوتها ونجاحاتها ــ عن مسارها!

* * *

الجنرال ريموند شعبان: «السيرك الحقيقي»[1]

هل كنتم تتواجدون بمدينة الجزائر في يوم 13 مايو؟

نعم، وهذا يتطلب مني بعض الشروحات، يجب أن يعلم الجميع أن أحداث 13 مايو 1958 قد سبقتها فترة اضطرابات في الجزائر وفي فرنسا، وكذلك مناورات كانت تهدف إلى إبقاء الجزائر في أحضان فرنسا، إلى جانب أفكار مسبقة كانت تعمل على تغيير النظام السياسي الفرنسي، وتلك الشبكات المؤثرة على أرض الميدان الموجودة بالجزائر ما هي إلا امتداد لتلك المناورات التي صنعت في فرنسا.

شخصياً كان لي صديق تعرفت عليه منذ زمن طويل وهو يدعى الجنرال "بيتي" (petit) كان يقوم بمناورات على المستوى الوطني وكنت أحد الأشخاص الذين ساعدوه فيما يتعلق بأمور الجزائر، ففي بداية شهر مايو بينما كنت قد التحقت منذ أيام فقط بالمدرسة المضادة لحرب العصابات بـ(فيليفيل)-سكيكدة حالياً- أُرسِلتْ إلى "بيجار" برقية تأمره بأن يسمح لي بالذهاب إلى مدينة الجزائر، من أجل حضور حفل استقبال الجنرال "بيتي" (petit) الذي كان سينزل بمطار الدار البيضاء في صبيحة يوم 13 مايو، وقتها قال لي الجنرال "بيتي" (petit): «ها

(1) جرى هذا الحوار بتاريخ 7 أكتوبر 1988.

نحن اليوم قد انتصرنا!» فسألته لمن هذا الانتصار؟! فقال: «لصالح ديغول» كنت متأسفاً بعض الشيء لتلك الإجابة، ثم توجهنا نحو فندق قيادة الناحية العسكرية، ثم مررنا عبر النفق الأرضي للالتحاق ببناية الحاكم العام، والتي غمرتها حشود المواطنين، وهناك وجدت فوضى عارمة وهناك حضرت استعراض سيرك حقيقي؛ لأن دمج كل تلك المناورات مع بعضها أخل بالانسجام فيما بينها حيث لا تتصورون كم كانت الفوضى كبيرة.

خلال الأيام التي تلت هذا الحدث كنت جد مضطرب إلى درجة أنني استشرت كثيراً من دوائر التأثير واللجان من أجل أن نتدارك الوضع حتى لا ترضى باريس بمثل هذه المناورات، في تفكيري كنت أسعى لعدم رجوع ديغول إلى الحكم، وبطبيعة الحال نقل صوتي إلى أعلى مستوى الحكم وأمرت من طرف الجنرال سالان بأن ألتحق خلال ثمانية وعشرين ساعة بمكان عملي بفيليبفيل (سكيكدة).

في الحقيقة لم ألتحق بالمدرسة المضادة لحرب العمليات وإنما الجنرال جيلاس (gilles) الذي كان يقود السلك العسكري للجيش بقسنطينة هو من أخذني معه لأنه كان في حاجة ماسة إلى ضباط ذوي خبرة من أجل تكوين قيادة أركان ميدانية.

* * *

الحرب مستمرة

إن متظاهري 13 مايو قد نجحوا في مهمتهم وأسمعوا نداءهم إلى الجنرال "ماسو" والجنرال "ديغول". وبذلك تحصل "ديغول" على موافقة الجمعية العامة بتاريخ أول جوان 1958 خلال سفرياته الأربعة التي قام بها إلى الجزائر ؛ من شهر جوان إلى شهر أكتوبر 1958 حدد الجنرال ديغول سياسة جديدة بالنسبة للجزائر ترتكز أساساً على تحويل الاستيطان إلى ولايات إقليمية فرنسية حقيقية، وربما سيشكل ذلك سبباً في نجاح فكرة دمج الجزائر في أحضان فرنسا، فبعد طمأنت الأوروبيين بجملته الشهيرة والملغزة: بـ«إنني فهمتكم» ها هو اليوم يعطي المواطنة الكاملة وكل الحقوق السياسية للمسلمين.

في سبتمبر من عام 1958 ومن أجل البرهنة على استحالة أو فشل السياسة الاندماجية من جهة، والتأكيد على الوحدة الوطنية من جهة أخرى أنشأت جبهة التحرير الوطني -كما أشرنا إلى ذلك سابقاً[1] -حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) تضم كل القادة التاريخيين للجبهة، بالإضافة إلى من كانوا يتواجدون آنذاك بالسجن في فرنسا، لكن هذه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أبقت كذلك

(1) ارجع (supra) إلى الصفحة 176 التي تتعلق بالحوار الذي خصنا به ابن يوسف بن خدة.

الباب مفتوحاً أمام الحوار مع المستعمر الفرنسي بتعيينها على رأس هذه الهيئة "فرحات عباس"، وهو أحد أعضائها المعروفين باعتدالهم.

خلال سنة كاملة من سبتمبر 1958 إلى سبتمبر 1959 لعب "ديغول" كثيراً على فكرة الاندماجية باستعماله حيل الإغراء، معتمداً في ذلك على مخطط تنموي ضخم في المجال الاقتصادي والاجتماعي يخص الجزائر أعلن عنه في خطابه يوم 13 أكتوبر 1958 بقسنطينة إلاّ أنه بالمقابل كان هذا المخطط مصحوباً بمجهودات مكثفة على الصعيد الحربي من أجل إضعاف تأثير جيش التحرير الوطني على الساحة السياسية والعسكرية، وهنا يكون الجنرال ديغول قد منح للمقاومين «سلام الشجعان» بعد تعيينه قائداً عاماً للجزائر بتاريخ 12 ديسمبر 1958أصبح مرغما أن يجبر المقاومين على بعض التنازلات وذلك باستعماله لهجمات واسعة ومكثفة، كما فرض ديغول مراقبة مشددة على الفئات المدنية للسكان المسلمين حيث قام بتجميعهم داخل معسكرات بالقرب من المراكز الفرنسية.

كانت سنة 1959 سنة جد قاسية بالنسبة للمواطنين حيث كانوا محل ملاحقات في الجزائر وفرنسا وحتى عبر كل مدن أوروبا، وبفقدانه لبعض قواعده الشعبية ضعف جيش التحرير الوطني (ALN) كثيراً وعرف نوعاً من الانكسار لقوته جراء تنفيذ ذلك «الكم الهائل من الضغط» للجنرال "شال" (general challe)، فهذا الأخير كان قد انتهج أسلوباً حربياً مكنه من توجيه ضربات قوية للخصم، وأبقى على حضوض الحل العسكري للأزمة ذلك ما قام بشرحه للمبعوث الخاص لجريدة لوموند (le monde) أوجين مانوني (eujene mannoni).

الحل العسكري[1]

بمجرد أن تجاذبنا الكلام حول «مخطط شال» (plan challe) الذي ترجم في منطقة الونشريس على أساس حركة عسكرية من نوعية جديدة مكثفة وناجحة، يقول القائد العام للقوات المسلحة الفرنسية بالجزائر بعد تردد كبير:

«يجب أن نكون قبل كل شيء متواضعين وصادقين مع الناس ومع أنفسنا، ففي عام 1958 كنا قد انتصرنا في معركة الحدود، ثم جاءت أحداث 13 مايو التي كانت لها انعكاسات بسيكولوجية ميمونة وسعيدة على المسلمين، وفي أواخر سنة 1958 لما قدمت إلى الجزائر كانت الأوضاع العامة أحسن بكثير مما كانت عليه في أواخر عام 1957 وهو الشيء الذي سمح لي بأن أضع مجموع جيوشنا تتمركز بالجبال حتى يقوموا من هذه المناطق بمطاردة المتمردين عبر ممراتها، وبدأنا بمشروع حماية المواطنين، وهي الإجراءات التي اعتبرت ناجعة في طرد المتمردين من هذه الأماكن، فقواتنا التي كانت متواجدة بالجبال يجب أن تأخذ هذا الأمر ببعض من التمييز، ونحن كذلك كنا نتقاسم بيننا فكرة ما يسمى بـ «الجزائر النافعة» إذن المشكل بالنسبة لي كان يكمن في ذهابي للبحث عن المتمردين في أماكن تواجدهم...».

---

(1) أوجين مانوني في 23 أفريل 1959.

هنا القائد العام لم ينس عبارة «مخطط شال» وكان يقول ــ البسمة تبدو على ملامحه ــ: «مخطط شال! هذا شيء مسيء بالنسبة لي؛ لأن الأمر يوحي بأن القيادة لم تكن لديها سوى أسلوب واحد وطريقة وحيدة، لكن يجب علينا أن نتأقلم مع الوضع حتى وإن تطلب هذا الوضع أن نبدأ تغييراً استراتيجياً حتى نكون قادرين على الحد من تحركات المتمردين وذلك بصياغة مخططات جديدة....».

كنت أضع الاحتياطيين في الجبال من أجل تكسير الهيئات القاعدية للمتمردين، مدعمة من الخلف من طرف «مغاوير الصيد» (commandoste chasse) التي كانت تواصل المقاومة إلى غاية القهر الكامل للخصم، لم يكونوا وحدهم في الميدان حيث كانوا يمثلون تلك الحلقة المستمرة كما توجد بعض المهام الأخرى التي كان يجب القيام بها في هذه القطاعات، ولهذا فكرنا في إنشاء وحدات حفيفة من دون أن تكون لها خاصية بإقليم معين؛ حيث تشكل نصيباً من جهاز إحلال السلام» فكانت هذه طريقة (قطرة الزيت) المعروفة عند ليوتي (lyautey) وقالييني (gallieni):

ـ بحيث إذا خففنا هكذا «التطويق» لن نتعرض إلى مشاكل أخرى؟

ـ ستنتج حتماً عن هذه الأمور صعوبات قد تكون في بعض الأحيان جد مزعجة لكنها لا ترتقي إلى درجة المشاكل العظمى.

ـ إننا جميعاً وجدنا أن نتائج هذه الطريقة كانت مقنعة بالغرب الجزائري.

ـ لقد استطعنا تكسير منشآت المتمردين ــ يضيف الجنرال شال بعد وقت من التأمل ــ حيث قال أيضاً: إنه منعهم من تلك اللوجيستكية لكن

الخصم لم يقض عليه نهائياً، وهذه هي مهمة قائد القطاع، التي أصبحت جد صعبة، يجب أن نقوم بالحرب، ويجب بعد ذلك إحلال السلام، وهما مهمتان تنقسمان بين المسؤولين إلى جانب مهام أخرى... فبعد الجهد المبذول في الميدان يجب على قادة القطاعات أن يواصلوا العمل بكل ذكاء.

نحن قلنا وكتبنا سيادة الجنرال أنكم اقترحتم تطبيق هذه الطريقة من الغرب إلى الشرق.

ـ هذه أصبحت اليوم حقيقة، لكن حسبما يتحرك العدو علي أن أكثف من مجهوداتي في المكان الذي يتواجد فيه، كنت قد عملت بمناطق كان إحلال السلم بها ممكنا وقابلا للتحقيق، لكنني لست محيطاً بعلم الجغرافيا حتى أقوم بهذا العمل من الغرب إلى الشرق؛ لأن عملي كان يعتمد على الدقة في إثبات الفوارق الجغرافيا والبشرية.

قبل أن نقوم بطرحنا لهذه الأسئلة كان الجنرال القائد العام قد تفطن لها وطرحها هو بنفسه ليجيب عنها بما يلي:

ـ ماذا كانت النتيجة؟أنا أعتقد أننا نتحكم في الأمور جيداً بعدما كان قد انتابنا الشك، ولذلك أنا مقتنع بوجود حل عسكري للقضية الجزائرية لأن الحواجز الحدودية تؤدي دورها، وأصبح من الممكن أن نتخلص بسرعة من الخصم، فلا شك أنه قد يلجأ إلى عمليات محلية، ولكن فرقنا تحسن المناورة وهي قادرة على التأقلم السريع مع الوضع الجديد، شيئاً فشيئاً أصبح الخصم يتراجع ليلجأ إلى الطرق القديمة بعدما أحس

بأنه خسر المعركة، فتراه يكثف من العمليات الإرهابية من أجل نشر الخوف والرعب بقيامه بالاغتيالات كي يحسم الأمور لصالحه، وتلك هي الصفة التي يوصف بها أولئك الأشخاص الذين أحسوا بأنهم خسروا المعركة.

وهل لازلتم تعتقدون اليوم بعد كل تلك الانتصارات التي تحصلتم عليها في الميدان بأن جبهة التحرير الوطني لا تزال ترفض السلم كما صرحتم بذلك حديثاً لمبعوث الجريدة الإسبانية (vangardia)؟

إني أجهل تماماً تفكير وأهداف تلك الحكومة المتمردة المزعومة، وفي الحقيقة أنا لا أهتم بذلك كثيراً،قد يكون من الطبيعي أن أعضاء المجموعة ليسوا على نفس مستوى الاهتمامات من هذا الأمر بالنسبة لما هو عليه الحال لمتمردي الداخل، إن الذين يريدون مواصلة التمرد على السلطة بكل الطرق دون توقف - وهم الآن متواجدون خارج الجزائر- هم يحلمون بأن تستمر الحرب؛ لأنهم لا يخسرون شيئاً في ذلك.

لقد أصبح الأسرى الذين نقبض عليهم مسالمين وغير معاندين مقارنة بسابق الحال لأنهم وجدوا أنفسهم في وضع مغاير تماماً بمعنى آخر؛ من الممكن أن من يسمون «بمتمردي القصور» قد يقاتلون إلى آخر رجل... -وهنا الجنرال شال يتوقف قليلاً عن الكلام وهو يبتسم من دون أن يدرك جيداً ذلك ليواصل بعدها...- بالداخل.

مليون من «المجمَّعين»[1]

من أهداف مخطط شال أنه كان يتطلع إلى الحد من التحركات العسكرية لوحدات جيش التحرير الوطني، ومن أجل المحافظة بصفة دائمة على تلك الأقاليم قام الجيش الفرنسي بالسيطرة على تلك المناطق، ثم قام بتجميع السكان المدنيين المسلمين بصفة منظمة بالقرب من المراكز العسكرية الفرنسية؛ لأن هذه المجمعات تسمح بقطع الصلة مع الآخرين أو بقايا «عصابات المتمردين» كي لا يكونوا مركزاً لانسحابهم ومكانا لإيوائهم ومؤونتهم، بمعنى آخر فهي ترجمة عسكرية لتلك الجملة المشهورة لصاحبها "ماو زيدونغ" (mao zedong) «يجب أن يكون الجيش الثوري بداخل الشعب مثل السمك بداخل الماء». ولكي نتمكن من القضاء على السمك؛ أي: جبهة التحرير الوطني (ALN) يجب أن نعزله عن الماء (أي: الشعب) إنما المشكل الوحيد الذي كان يطرح هو أن ظروف الحياة بهذه الأماكن سيئة جداً بالنسبة للسكان المجمعين إلى درجة أن المنظمات المدنية كانت منشغلة بأمرهم وطالبت بتقرير مفصل حول هذا الموضوع.

هذا التقرير الذي منح من طرف جريدة لوموند (le mmonde) إلى ستة موظفين قاموا بهذه المهمة تحت إشراف "بول ديلوفريي"

---

(1) في 18 أفريل 1958.

(paul delouvrier) المندوب العام لدى الحكومة، في الواقع كان قد حرر من طرف مفتش شاب بمصلحة المالية كان في فترة تربص ويدعى "ميشال روكار" (michel roucard) ثم قُدِّم إلى "بول دبوفريي" في أواخر شهر ديسمبر 1958، جريدة لوموند تحصلت على نسخة منه نجهل تماماً مصدرها.

هذا التقرير يحدد بصفة دقيقة في مدخله أن «كل المراكز التي كانت محل زيارة أنشئت تحت السلطة العسكرية بمفردها» وأن أسباب هذا القرار هي كذلك ترجع دائما إلى حالة النظام العسكري المحض، أحياناً -ولو أنها حالة نادرة جداً- قد يتم وضع المتطلبات الحياتية على بعد كيلومتر أو كيلومترين عن موقعه الأصلي لأسباب اقتصادية.

وهنا يجب أن نفرق بين التجمعات العفوية التي أنشئت بسرعة من أجل أن يسمح بتطهير جهة ما وأخرى إرادية وهي تلك التي عادة ما يتم إنشاؤها ببعض «البرودة» في غياب عمليات ذات أهمية كبيرة، ويتم غالباً اللجوء إلى هذه الحلول بعد بناء مداشر جديدة، وإذا كانت معظم المراكز معروفة لدى الإدارة لحظة طلبها للميزانية عن طريق المؤسسة العسكرية، فإنه يوجد كذلك مراكز لا تعتمد في وجودها إلا على ما تجنيه من أموال بعد قيامها بأعمال ذات منفعة للبلدية حيث لا وجود لها أصلاً على المستوى الرسمي، وانطلاقاً من هذه الحقيقة يصعب علينا ضبط عدد المجمعين بصفة دقيقة، إلاّ أننا قمنا بعد ذلك بالإحصاءات اللازمة في عين المكان، استطعنا أن نصحح الإحصاءات الحالية حيث أثبتت التحقيقات: « أن العدد الإجمالي لأولئك الذين يتواجدون بالتجمعات يصل في الوقت الحالي إلى المليون شخص».

ما يقارب ثلثا التجمعات أنشئت خلال العام الماضي، وأما سنة 1957 فهي تعتبر سنة «ترويض للطريقة».

«في كل القطاعات التي قمنا بزيارتها -يضيف التقرير- كانت التجمعات ترتكز أساساً على توسيع محيط القرى الحالية، وذلك باللجوء إلى إيجاد مراكز سكانية جديدة، إلاّ أنّ نقص إمكانات تمشيط المنطقة هو الذي أبطأ من عملية إنشاء قرى جديدة، وعليك أن تقر بأن وتيرة الإنجازات تسارعت في عام 1959، حيث اعترف ضباط الفرق الإدارية المختصة (sas) وقادة الأحياء أن معظم السكان لا يلاقون معها مشاكل مثلما يحصل ذلك مع من يسكنون خارج هذا الإطار.

هذه المراكز كانت تأوي في معدلها ما يفوق بقليل ثمانمائة شخص؛ أي: كان يعادل نسبة مائة إلى مائة وخمسين عائلة، عدد الرجال المتواجدين بهذه المراكز منخفض جداً بالنسبة لعدد النساء، خاصة لما يوجد بهذه العائلات أفراد مجندون لصالح الجيش الفرنسي، وأما نسبة الأطفال فهي جد مرتفعة، حيث قمنا بإحصاء سبع مائة طفل من مجموع ألف ومائتي شخص بأحد المراكز التي تعتبر فقيرة جداً.

إن عمليات التمييز بين من أعيد إسكانهم، ومن هم محاصرون ومن هم مجمعون، أو حتى ما بين من تم تجميعهم بصفة مؤقتة، ومن جمعوا بصفة دائمة لا ينظر إليها بالاهتمام الكبير على المستوى التطبيقي، وما يهم هو أن «كل تحويل للسكان يؤدي حتماً إلى منع هؤلاء الأسر المهجرة في غالب الأحيان من إمكانات معيشها بصفة نهائية، وأن تلك التجمعات المصرح بها على أنها مؤقتة قد تدوم طوال تلك الفترة الزمنية والمعروفة بـ «فترة لا أمن».

يوجد كذلك فصل طويل بعنوان «وضعية المجمعين غالباً ما تكون مأساوية» يتناول أحوال الأشخاص المحتشدين بهذه المراكز.

الهدف الأول لهذه المعسكرات هو ضمان فترة ممكنة لسير المعركة، إن القرية التي تحيط بها وتحفظها شبكة من الأسلاك الشائكة هي غالباً ما تتواجد بمحاذاة المركز العسكري.... عندما يحصل في الحالات الإيجابية أن تأمين المنطقة بكاملها قد يستغني على مثل هذا التقارب بين بيوت قروية والمركز العسكري، ولكن يبقى أن الدفاع الجماعي قد ساهم أكثر في تنظيم أمن القرية حتى تنجو المساكن المعزولة والفلاحون من قبضة المتمردين؛ حيث أصبح شبه مؤكد من جهة أخرى أن تجمع السكان قلل بشكل كبير من دعم السكان لجبهة التحرير الوطني... .

فيما يخص السكن وهو الأمر الذي ألحت عليه السلطات كثيراً يقوم التقرير بعرض مزايا ومساوئ كثير من الحلول المقترحة ويخلص إلى أن ما عدى البدو الرحل تعتبر الجهود المبذولة في هذا الميدان كافية بالمقارنة مع نمط معيشة السكان، وكذلك إمكانات التطور الاجتماعي الذي تسمح بها لهم مداخلهم الحالية.

والأمر كذلك بالنسبة للأوضاع الصحية التي تعتبر على العموم سيئة للغاية، ولا توجد إحصائيات فيما يخص الوفيات، ولكن قد تمت بعض المعاينات حيث أحصي تسعة أطفال بقرية من قرى سهل الصومام؛ حيث يتوفى كل يوم واحد، وبقرية أخرى تتواجد بجبال الونشريس وهي تحوي ألفاً ومائة شخص من بينها ست مائة طفل مات بها طفل عمره سنتان فقط عند مرور المحققين بها؛ حيث لاحظ ضابط

الفرقة الإدارية المختصة (sas) أنها الوفاة الثالثة في ظرف أربعة أيام، أما قوانين الخبرة فهي تثبت بدورها أنه عندما يصل عدد المجمعين إلى ألف شخص ستكون الوفيات في حدود طفل واحد في غضون كل يومين، وهو الأمر الذي لا ينطبق على تجمعات ولاية الجزائر، حيث توجد سهولة في مجال الاتصالات، والتغطية الصحية مكثفة، ولكنها تقريباً متشابهة بباقي مناطق إقليم الجزائر.

إن النقص الملحوظ في مجال التجهيز الصحي لا يسمح بالقيام بتحقيقات دقيقة في هذا المجال ويبدو كذلك أن الجهود المكثفة ستذهب بالدرجة الأولى نحو سد الحاجيات الاقتصادية وليس لتحسين الوضع الصحي للسكان؛ حيث يظهر جلياً في بعض الحالات المأساوية المعاشة أن التقرير الصحي يقر بأن الحالة النفسية العامة للسكان لا تتأثر اليوم حتى بمفعول الأدوية، أي أنّ الأمر يتطلب تحسين الأوضاع المعيشية قبل القيام بأعمال أخرى.

المرتبات

عندما تكون المداخيل مقدمة في شكل مرتبات شهرية، فهي في الغالب لا تعدل ـ باستثناء على ما يبدو ـ منطقة واد الشلف (lorlannillois).

* * *

الموارد الفلاحية

في حالات تجمع السكان فوق أراضيهم أو قريباً منها يسمح لهم باستغلال نسبة 10 إلى 15% من هذه الأراضي والاستفادة مما تنتجه من ثمار وحبوب وأعلاف، حيث يخصم نسبة هذا المنتوج الأخير من مجموع الدخل ذلك لأنه في نهاية الأمر لا يقبل بأن يزيد هذا الدخل الفردي للمواطن عن الربع أو الثلث إلى أقصى درجة ممكنة.

وعندما يكون التجمع السكاني يبعد عن المزرعة بمسافة تقدر ما بين خمسة إلى ثلاثين كيلومتراً وهي الحالة الأكثر انتشاراً فإنه يسمح للفلاحين تحت الحراسة أن يشتغلوا بها فترة يوم أو يومين أو ثلاثة أيام في الأسبوع الواحد.

أخيراً تم إحصاء مائتي ألف شخص تابع للجمعيات صعب عليهم خدمة أراضيهم بسبب بعدها عن مقر سكناهم الجديد أو تواجدها بمناطق محرمة وممنوعة.

* * *

التخلي عن تخزين مستلزمات المعيشة

إن التجمعات هي التي قضت على الشبكة الاقتصادية حيث يضطرون إلى التخلي عن فكرة تخزين المواد الغذائية الضرورية، وعلى وجه الخصوص حبوب غلل المواسم الفلاحية لأراضيهم.

إن أهمية المخزون للحبوب أو ما يسمى بـ «المطمورة» تكمن في أنها ضمان العيش إلى جانب أنها بمثابة رمز حقيقي لمكانة محترمة في التقدير الاجتماعي لرب العائلة؛ حيث إن التخلي أو فقدان المطمورة هو مؤشر قوي في أن ولي الأسرة لم يعد قادراً على توفير الغذاء الضروري لعائلته.

بسبب هذا الابتلاء الذي أخذ منهم مصدر قوتهم بالقوة فإنهم كذلك مصابون في كرامتهم؛ لأنهم أصبحوا تحت رحمة قيادة المركز ورئيس الفرقة الإدارية المتخصصة؛ حيث لا ينتظرون منهما أي مساعدة أو أي خير يذكر.

* * *

المساعدات

يقدر عدد المجمَّعين الذين ليس لهم أي مصدر عيش بما لا يقل عن مائتي ألف شخص، وهو الأمر الذي استدعى السلطات إلى أن توزع نصيبا من المؤونة بصفة دائمة عليهم، حيث كان حجم هذا النصيب يصل شهرياً إلى 11 كيلو غراماً من الشعير للشخص البالغ، وهذا يعتبر كمية ضعيفة جداً خاصة لما يكون هذا الشخص يعيل أبناء صغارا في السن.

ولأنها غير رسمية فهي تابعة لإرادة هذا الموظف أو ذاك الضابط فغالباً ما يمتنع عن تقديم هذه الإعانات بمجرد ذهاب من كان يسهر عليها، أو يحول إلى مكان آخر، ففي أحد المراكز التي كانت محل زيارة ميدانية هذه التوزيعات الناتجة عن الثلث المأخوذ والمجمع قد توقف تقديمها لأهلها بصفة غامضة منذ أكثر من شهر ونصف، حتى الإعانات الأخرى التي تتمثل في الألبسة والمساعدات الاجتماعية والتأطير الصحي عرفت هي الأخرى نفس الانقطاع دون سابق إنذار.

* * *

ورشات البطالة

إن المساعدات المقدمة في إطار فتح ورشات لمحاربة البطالة عرفت شيئاً من الفاعلية وهو الأمر الذي تحقق منه الجيش إلى أن أصبح أحد الأسباب المعتادة والمعول عليها في إعالة المجمَّعين....

ولكن يضيف التقرير: إن هذه الصيغة تواجه على أرض الميدان نوعين من المشاكل وهما أن الورشات تكلف غالباً، وأن الأشغال المطلوبة القيام بها لا تتوفر إلا نادراً بحركة اقتصادية حقيقية ومنتجة.

خارج هذه الإجراءات الترقيعية التي ذكرناها تم البحث في عدد من الحلول العاجلة من طرف السلطات، حيث كلما أتيحت الفرصة لذلك كانت الأراضي البلدية أو تلك التي هي ملك للدولة تسخر وتستعمل لإنشاء المراكز، وفي بعض الأحيان تؤخذ الأراضي من أصحابها إن كانوا لا يخدمونها، أما في حالات أخرى فإن الشركات الفلاحية للاحتياط (sap) هي التي تستأجر هذه الأراضي من أصحابها للمجمعين.

في الختام يقترح التقرير إنشاء شبكة من التعاونيات الفلاحية تقوم باستغلال الأراضي المحجوزة أو تلك التي تمت مصادرتها.

هذه الصيغة في التسيير لها عدة جوانب إيجابية حيث إنها تمنح الضباط المحليين للجيش فرصة التفرغ لمهام ميدانية أخرى يصعب القيام بها بالموازاة مع هذه الأشغال الشاقة؛ كما أنها ستسهل فيما بعد

تحويل الإدارة العسكرية إلى سلطة إدارية ميدانية، فهي في الحقيقة قد تتسبب في مشاكل قانونية، غير أن المحققين يظنون أنهم سيتجاوزونها.

ما يهم في نهاية المطاف هو أنه تطرح المشكلة وتحل حسب خصائصها وتلخص فيما يلي:

لاعتبارات سلمية واحتياجات غذائية يوجد مليون من الرجال والنساء والأطفال مهددون بالمجاعة إلى درجة أن الطرق الإدارية التقليدية أصبحت محدودة الفاعلية في مواجهة مشكل بهذا الحجم الضخم، ولذا فإن الإجراءات الواجب اتخاذها عليها أن تكون في مستوى حجم المشكل وتأثيره على الجانب الاجتماعي، وكذلك يجب أن تعالج حسب قوانين دقيقة ومميزة، ويجب أن تطبق هذه الإجراءات في المرحلة الأولى من طرف القيادة العسكرية وضباط الشؤون الجزائرية، وهم الوحيدون الذين يمكنهم فعل ذلك.

هذه الإجراءات المتخذة من شأنها أن تفتح المجال لإنشاء هيئات وشبكات اقتصادية فعالة وناجحة في الظروف الزمنية الملائمة.

* * *

سيربوس: الإصرار الأعمى[1]

هل لنا أن نذكر ما هي تلك الأحوال التي كانت عليها فرنسا في مايو 1958! ألم تكن زمرة من الجيش في تمرد مفتوح، والجزائر وجزيرة كورسيكا في انشقاق، والحكومة ضعيفة، والشعب بلا مقاومة ولا يحرك ساكناً مشددة، والأوضاع المالية في حالة تدهور مستمر بعد انخفاظ قيمة العملة في مشاريع غير نافعة؟

مع قدوم الجنرال "ديغول" وهو يملك سلطات مطلقة وكبيرة في البداية جاء ليحول بقوة توجه الدولة كي يحرك الأمور بنوع من الجد للنهوض بأمور الدولة الفرنسية.

لكن ظروف قدومه وبعض تصرفاته القديمة هي التي رهنت نجاح الجنرال "ديغول" حيث أثرت كثيراً بمفعولها، فمن أجل إنهاء حرب الجزائر كان من الطبيعي ــ حسبما أشرنا إلى ذلك من اليوم الأول ــ أن يتوفر شرطان أساسيان قبل كل الشروط الأخرى، وهما: الانضباط الكلي والسريع لبعض أفراد الجيش الذين تجاوزوا صلاحيات مهامهم، وكذلك ضبط كل تحركات الوطنيين المتحمسين بداخل التراب الفرنسي أو بالأراضي الجزائرية.

---

(1) في 26 أوت من عام 1959.

فمن المحتمل جداً أن الجنرال "ديغول" كان قد تردد كثيراً في نكران الجميل تجاه أولئك الرجال الذين ساهموا بطريقة أو بأخرى في رجوعه إلى سدة الحكم، حتى وإن كانت العملية قد تبدو شبه عادية ليذكروه فيما بعد بهذه الجملة: «من الذي جعلك اليوم ملكاً».

من جهة أخرى يجب أن نذكر أن المسيرة المرموقة للجنرال كانت برمتها رهينة رفضه دخول بيت الطاعة، فلطالما كان هذا الرفض شرعياً ولطالما كانت نتائجه جيدة، فإن الجنرال استطاع أن يحدث شرخاً داخل صفوف الجيش لا تزال آثاره قائمة بعد مرور أكثر من عشرين سنة كاملة، فقد يجيب رئيس الدولة من يعارضه من الجيش دون أن يحرك حاجبيه: بـ «لن يخضع لي أحد أبداً، وأنا هل خضعت لأحد ما ؟!» ربما ذلك هو الجرح بذاته بكل أسراره وغموضه.

في الأخير يبدو أن الجنرال "ديغول" لم يخطئ في تقدير مهامه وهو يعتقد أنه سيضم إليه أكبر عدد ممكن من الفرنسيين عندما يحافظ على وحدة الجيش الفرنسي، ولكن من كانوا أقل قناعة بتلك الأمور ربما سيكون لهم شأن في تلك التحولات التي لم تحصل على اعتبار تلك التأجيلات المتكررة في التعيينات والترقيات غير الصائبة والخطيرة في الوقت نفسه، حيث تبقى فيه القوات الثمينة غير مستغلة تماماً، وهنا كذلك نقف أحياناً على صعوبة ترجمة النوايا المصرح بها علنيا إلى أفعال حقيقية؛ لأن الالتزام بالوفاء دائما لا يتحقق؛ لأن البشر لديهم شيء من النكران.

وهكذا تستمر الحرب، وهي تنتج كل يوم انعكاسات غير معقولة لدرجة أن السيد "لاكوست" أصبح يفتخر وهو يصرح بأن لا شيء تغير

منذ أن غادر سدة الحكم، فالأمر لا يتعدى أن يكون حرباً عاجزة على أن تظهر بوجهها الحقيقي وهي تسير في طريق موازي لعملية إحلال السلام والترقية البشرية، وهذا من عالم المستحيلات ببساطة؛ لأنه يوجد قائمة، وجنود مجندة، وضباط، ورجال يسقطون كل يوم في ميدان الكفاح، فهؤلاء لم يسقطوا في ميدان الشرف كون الحرب عرفت فترة راحة، ولذلك كان علينا أن نكافئهم على بطولاتهم وتقليدهم بأوسمة جديدة.

ولأن تلك الفترة كانت فترة حرب فقد زيد في مدة الخدمة العسكرية بستة أشهر، وشرع في تطبيقها بتسخير كل الإمكانات لها حتى إن أصحاب الإعفاء المؤقت المبالغ في منحه أصبحوا عرضة لفقدان مناصب عملهم بقطاع التعليم العالي، ولأن تلك الفترة ليست بفترة حرب يمكن لموظفين شباب أن يذهبوا في فترة تربصية إلى الجزائر.

ولأن تلك الفترة هي فترة حرب، فقد اقتلعت قرى بأكملها من معاقلها وأراضيها ليحشد سكانها داخل معسكرات هي شاهدة على فقرهم وجوعهم، ولأن تلك الفترة ليست بفترة حرب تجد الصناعيين الفرنسيين يتهافتون على الاستثمار في الجزائر مقابل مكافآت كبيرة، ولأن نفس الفترة هي فترة حرب تم قمع كل الحريات وتهديد من يلجأ إلى التمتع بها فوق التراب الفرنسي، ومنعها تماماً بالأراضي الجزائرية؛ حيث إن كل شخص أصبح في كل مكان محل شك يُبَلّغ عنه ويعتقل بسبب هذه القضية بالذات...

فـ "عيسات إيدير" - وهو أحد الضحايا الكثيرين- الذي لا يزال معتقلاً بالرغم من أن المحكمة العسكرية أصدرت في حقه حكماً

يقضي ببراءته وإخلاء سبيله، إلاّ أنه مات بتلك الطريقة الغامضة، وهو لا يزال بين أيدينا أسيراً، ولأن الوقت لا يزال وقت حرب، نحن اليوم نقوم بتعليم شباب المسلمين على حب فرنسا على أنها موطنهم الوحيد ليدخل أوبي (ubu) في خصام ضد كافكا (kafka).

فتراكمت الأخطاء حيث كان ذلك الإصرار الأعمى وراء منع تجسيد تلك الإصلاحات المناسبة في زمنها المحدد، ففي باريس كانت السلطة دائماً تستسلم لأمور الجزائر، وأن المسلمين كانوا ربما محقين في اعتقادهم أنه لا شيء سيتغير في أوضاعهم دون اللجوء إلى استعمال العنف، بينما لا وجود لحكومة تفسح المجال واسعاً أمام الفلاقة وتتراجع عن قمع تلك التصرفات الدنيئة التي غالباً ما كان المسلمون أنفسهم هم ضحاياها الأولون، وبما أن جهة معينة من الجيش كانت مكلفة بالتغطية الصحية بناء على خبرتها التي ترجع إلى حرب الهند الصينية أصبحت في الأخير متأقلمة مع هذه المهام الجديدة التي كانت في السابق غير معتادة عليها، وهي المهام نفسها التي يخصصها الألمان لأسلاك متخصصة، حتى وإن كنا ننفي وجود هذا المرض لمدة طويلة فإن اليوم أصبح حقيقة بعينها حيث إلى جانب أولى احتجاجات الصحفيين انضمت إلى المجموعة وجهات نظر الضباط مثل الجنرال "بولارديار" (bollardiere) والجنرال "بيوت" (billotte) وأمراء الكنيسة و ـ أخيراً وبصفة سرية ـ قضاة محكمة النقض.

وبما أن النفي أصبح أمراً مستحيلاً بقي أن تبرر الأمور، أو أن تشرح على الأقل، ذلك ما دفع بالبعض إلى الاستنجاد بطرق " ماوتسيتونغ " (mao tsee toung) الذي أثر فيهم على الأقل في الوقت

الحاضر بفاعلية النسبية، وهل كان لهؤلاء أن يخوضوا في غير هذه الطرق والأساليب التي تعتمد أساساً على الماركسية؟

بدأنا إذن نبحث من جهة الكاثوليكية في الوقت الذي كان فيه التطرف الديني يدعم صفوفه بمنخرطين جدد.

كان ذلك العقيد الكاثوليكي ــ المتعصب وأحد قدامى قراء جريدة لوموند ــ صريحاً جداً عندما صارحني وجبهته محمرة بالحبر الأحمر- أنه صوت لصالح "منداس فرانس" (mendas france) قبل أن يضيف: صحيح أنني قمت بتعذيب الأسرى، ولن أتهاون في مسؤولياتي، كنت هنا وكنت أتصرف بدافع الحب؛ لأن النتيجة التي توصلنا إليها أنني كنت أقبل المريض الذي كان كثيراً ما يشكرني على إخلاء سبيله، كانت هذه هي حرية الكهرباء، وهي حقيقة موجودة.

شخصية أخرى يسعدها كثيراً أننا في حالة أمن بالجزائر ونحن نتجول من دون حملنا للأسلحة بأزقة القصبة، ولكن مخاطبي كان أيضاً يعترف أن الإمكانات والأسلحة الحربية التي سخرت لاستتباب هذا الأمن لا تقل أهمية عن تلك المستعملة في بودابيست (budapest) بعد ظهور تلك الاشتباكات الدموية.

لقد ارتكبت أخطاء كبيرة من طرف المسؤولين خاصة من طرف أولئك الذين كانوا يعتبرون أنفسهم لا يعملون، أو لا يرون مثل هذه الأخطاء، لا يكفي اليوم أن نوبخ المتسببين في هذا الأمر، ولا أن نعبر عن مآسي الخصم على أنها حدثت نتيجة ظروف قاهرة أو مبررة، ولا حتى أن نساوي بين ذلك التفاني الرائع لهؤلاء في بذل حياتهم إلى حد التضحية بالنفس والنفيس، وأولئك الذين استطاعوا أن يتغلبوا على

مشكل الخوف، وما هذا المرض إلا نتاج لهذه الأوضاع السيئة، لذا علينا أن نقتلعه مـن جذوره، ربما ليس على خطأ كل من يقول كفانـا أن نضـيف دائماً في خانـة المجـرمين أو الوحوش، عليهم أن يقولوا لنـا في الأخـير مـا هـو واجبنـا لنفعلـه، وفي أي إطـار قـانوني سيكون ذلك ليحالفنا الانتصار في هذه الحرب التي تقوم عـلى قـوانين معينـة، بعضـهم ذهب ليستنتج أن من المنطـق أن نقـنن لعمليـات التعـذيب مـن أجـل الحفـاظ عـلى فاعليتها والحد من المبالغة في استعمالها، أما إذا دامت الأمور عـلى حالهـا أو تفاقمـت فعلينا أن نعود بكل هـذه القضـايا كبيرهـا وصـغيرها إلى القضـاة المسـؤولين، بصـفتهم جلادون وممرضون متخصصون.

وفي هذه الحالة كل مـن فرنسـا والنظـام سـيجدان أنفسـهم معرضـين لنـوع مـن النازية القذرة، قد تظهر أعراضها هنا وهناك على التراب الفرنسي نفسه، فمهما حاولنـا التحايل لا يمكننا التهـرب مـن جدليـة الاندماجيـة أو الاسـتقلالية، وأن كـل إجـراء مـن الانفتاح سيترجم على أنه اتجاه صيغة مهينة من الاستقلال، أكثر من ذلـك كـل محاولـة للتفاوض مع السفاح ستتسبب حتماً وبسرعة في تظافر جديد للقوات المسلحة والأفـراد المتطرفة، وكذلك في انفجار أكثر قوة وخطورة من ذلـك الـذي حصـل بتـاريخ 13 مـايو 1958.

* * *

مخطط قسنطينة في حالة مقلقة(1)

إن مخطط قسنطينة الذي كان من المفروض أن يوفر للجزائر إمكانات تطورها بدأ يعرف نجاحاً متبايناً بعد انتهاء السنة الثالثة من السنوات الخمس التي خصصت له، من أجل تنفيذه كلياً، ولكن لا تزال وفرة البترول موجودة...

باختصار نستطيع القول بأن ثلاثة أو أربعة أهداف من بين تلك السبعة المحددة في أكتوبر 1958 ليس لها أي حظ في أن تحقق؛ لأن النتائج المتحصل عليها في الوقت الحالي هي مخالفة كثيراً للتوقعات، أما بالنسبة لهدفين أو ثلاثة آخرين فإن الوتيرة التي تتم بها الإنجازات قد تكون مطابقة لما خطط له، عكس هذا فإن التمدرس سيحقق المستوى المبرمج له قبل انقضاء الفترة الزمنية المخصصة له.

إن التأخير الأول المشروع والطبيعي يخص قطاع التصنيع، لقد تحققت نتائج جد مشرفة في هذا المجال.

---

(1) جيلبير في 5 و6 أكتوبر 1961.

كان ينشأ كل عام في الجزائر حوالي خمسة عشر مصنعاً لا غير، وذلك قبل عام 1958م، أمّا اليوم: فما لا يقل عن مائتين وخمسين مؤسسة قد ظهرت إلى الوجود خلال هذه السنوات الثلاثة التي مضت على الاعتماد الرسمي للشروع في العمل الذي يسمح لها من الاستفادة من تحفيزات مالية معتبرة تصل إلى ما يقارب مائة مليون فرنك قديم، في شكل اعتمادات متنوعة لكل مصنع حسب المعدل، كما سُمح بتوسيع ما لا يقل عن مائتين وعشر ورشات توجد في حالة إنتاج بالجزائر حسبما أثبتت ذلك الترخيصات التي منحت في هذا المجال.

@Ahmedyassin90

نقص إمكانيات التوظيف

لكن هذا النفس الجديد في مجال التصنيع الذي خص قطاعات: الحديد، والمناجم، والكيمياء، والنسيج، والصناعات الغذائية، يبقى بعيداً جداً عن التوقعات؛ لأن ثلثي المصانع المعتمدة فقط هي التي شرعت في العمل إلى غاية يومنا هذا، حيث لم تقم إلا بتوفير عشرين ألف منصب عمل في ثلاث سنوات ما يعادل سدس مناصب العمل المبرمجة في المجال الصناعي خلال مدة خمس سنوات.

ولحسن الحظ فإن المشاريع والمركبات الصناعية الكبرى تجاوزت هذه العوائق بفضل الإعانة الكبيرة ووفرة الأموال العمومية، حيث أصبح مستوى التطور أحسن بكثير من ذلك المحقق في عام 1957 فباستثناء "آرزيو" الأشغال سائرة على قدم وساق.

كون تهيئة التربة تعرف تباطؤاً ببونة، والفرن الحديدي لإنتاج الحديد والصلب قد شُرِع في إجراءات شرائه من طرف فرنسا، وتحضير الصفقات المتعلقة بمصنع تكرير البترول لمدينة الجزائر هي كذلك جارية، إلى جانب سير أعمال بناء سد بوناموسة، وتجهيز مصنع جبل العنق للفوسفات، وسد جن جن بمنطقة القبائل الكبرى الذي شرع في الإنتاج، بالإضافة إلى تلك المصانع التي أقيمت في المنطقة المخصصة لها بين الرويبة والرغاية -بضواحي الجزائر العاصمة- وكذلك فيما يخص مدينة تيزي وزو فيما يتعلق بإنتاج النسيج على وجه الخصوص.

إن الضغط المفروض بسبب نقص إمكانات التوظيف بالمدن، أين يوجد ما لا يقل عن عشرين ألف بطال، أي: ما يعادل نسبة واحد على خمسة (20%) أثر كثيراً على الزيادة في المرتبات، فالبرغم من تطور مستواهم الملحوظ خلال هذه السنوات الثلاثة التي خلت فإنه من الصعب جداً أن نعتبرهم في المستوى ذاته مع ما هو موجود على التراب الفرنسي، وفي غياب تام لإحصاءات دقيقة في هذا المجال قد نعتقد أن وفرة العمل بفرنسا هي التي عكست نمط ارتفاع مستوى الأجور بها إلى حد إحداث فجوة كبيرة بينها وبين تلك الأجور المتداولة بالجزائر.

لا يمكن لذلك الركود والكساد الموجود في الاقتصاد الجزائري أن يسمح بالتقليص من حجم هذه الفوارق على اعتبار نقص الإنتاج الصناعي الملحوظ في قطاعات حساسة مثل تصنيع المعادن والمناجم والكيمياء.

أما ثالث القطاعات الذي يعرف تأخراً كبيراً فهو قطاع الزراعة، وعلى الخصوص ذلك الجانب المتعلق بتوزيع الأراضي على المزارعين المسلمين؛ حيث سطرت الأهداف تقسيم ما لا يقل عن 250000 هكتار خلال فترة خمس سنوات من أجل تمكين الاستقرار بها لستة في المائة من الفلاحين، تتجاوز قطعهم مساحة المائة هكتار للواحد، ففي الوقت الحالي المساحة الممنوحة لا يتجاوز حجمها الواحد والأربعين ألف هكتار فقط تخص ما لا يقل عن 1800 عائلة.

إن الأراضي متوافرة وبكثرة؛ لأن صندوق الارتقاء إلى الملكية والاستغلال الريفي (CAPER) قد اشترى إلى حد يومنا هذا أكثر من

مائتي ألف هكتار، كما يوجد فيه بعض المعمرين الأوروبيين يعرضون أراضيهم على مؤسسات الدولة قبل فوات الأوان، لكن انعدام الأمن عطل القيام ببعض الأعمال الخاصة بالتجهيزات والترميمات الضرورية، مثل إنجاز وبناء الهياكل القاعدية للمزارع وشق الطرق والتنقيب على مياه الشرب والسقي على وجه الخصوص، فإن المرشحين للاستفادة منها[1] حسب الأوامر التي أعطيت من طرف جبهة التحرير الوطني هم فئة قليلة نوعاً ما.

وهناك تأخر مماثل موجود في برامج إصلاح وترميم الأراضي والتشجير، حيث سيتم إنجاز 35000 هكتار حسب الوتيرة السنوية للإنجاز، التي تعتمد عل عدد 60000 هكتاراً في مجال الإصلاح، و3000 هكتار في المساحة المعدة للتشجير بدلاً من 10000 هكتار، لكن برنامج السقي يعتبر الأكثر تقدماً في إنجازه حتى ولو أن الفلاحين يستعملون نصف المساحات المسقية فقط.

أما عدد المدربين الفلاحيين فإنه يبقى منخفضاً قليلاً بالنسبة للتوقعات، حيث وصل إلى 1300 مدرباً في آخر السنة عوض 1450 المبرمج.

وفيما يخص الهدف الرابع؛ أي: اندماج المسلمين في الوظيف العمومي يصعب علينا كثيراً أن نتوقع رقما، أو نتيجة، أو حكماً في هذا

(1) الأمر لا يتعلق هنا بالهبة؛ لأن العائلات المستفيدة يجب عليها أن تسدد في ظرف خمسة وعشرين عاماً مبلغ سعر الشراء المقدر بمليون ونصف مليون فرنك فرنسي قديم.

المجال، هناك معلومات تقول: إن أكثر من 10% من مناصب الشغل الجديدة المحدثة؛ أو التي ستنجز، أو ستصبح شاغرة قد منحت للمسلمين، وإن كان من غير المؤكد أن تكون هذه النسبة بالذات قد استفاد منها بالفعل المسلمون المتواجدون بفرنسا.

في جميع المسابقات الخاصة بالوظائف العمومية من أصناف «أ» و«ب» تخصص نسبة 10% منها بصفة تلقائية لصالح المرشحين المسلمين، وبما أنه كان دائماً يسجل غياب لمرشحين قادرين على اجتياز هذه المسابقة بنجاح بقيت هذه المناصب شبه شاغرة حيث وصل عددها في الوقت الحالي إلى أربعة آلاف منصب، في الأخير خصصت نسبة قليلة من هذه المناصب (حوالي مائة وخمسين) لتمنح في شكل تعاقدي لصالح المسلمين الذين يشتغلون بالإقليم الفرنسي.

في الجزائر كانت الترقية المسلمة أكثر فاعلية حيث تم تعيين ثمانية آلاف وأربعة مائة عون إداري مسلم في منصب مندوب عام، كانوا يحوزون على صفة المتمتع بالقانون الخاص بالموظفين الجزائريين تارة، وتارة أخرى ذلك الخاص بالموظفين الفرنسيين، ففي الحالة الأولى ترسيمهم يأتي عن طريق المندوب العام، أما في الحالة الثانية يتطلب ذلك مصادقة وزارة الوظيف العمومي بفرنسا.

* * *

الثروة الصحراوية

إن الثروة الصحراوية -التي كثيراً ما أعتقد أنها مجرد أحلام -أصبحت اليوم أحد المموِّنين الحقيقيين لصالح الاقتصاد الجزائري أين يتواجد منتوج الغاز بوفرة هائلة وبنصف الثمن الذي يباع به في فرنسا إلى جانب البترول بكميات معتبرة كذلك ما يسهل نشأة وازدهار مؤسسات صناعية كيميائية متعددة بالنظر إلى وجود ثروات مالية جديدة بسبب الضرائب المفروضة على التنقيب ونقل المنتوجات البترولية.

فعلى هذا الصعيد بالذات يمكن القول بأن تلك الوعود الخاصة بخطاب قسنطينة في شهر أكتوبر 1958 قد حققت على أرض الواقع، وإن إنجاز أنبوب النفط الخاص بخط حاسي مسعود بجاية (bougie) في أواخر عام 1959 يكون قد رفع من سقف الإنتاج البترولي من 606 مليون طن في العام الماضي إلى ما يقارب ثمانية ملايين خلال هذه السنة، وإذا استثنينا كل الحالات القاهرة تأثير المشاكل المحتملة الوقوع ربما سيصل مستوى الإنتاج إلى 10 ملايين طن في عام 1963 مثلما نصَّ على ذلك مخطط قسنطينة.

أما فيما يخص أنبوب الغاز لحاسي الرمل فإنه مكننا من استلام 350000 متر مكعب من مادة الميثان (methane) يومياً بوهران، وأنه سيوفر قريباً 600000 متر مكعب يومياً إلى مدينة الجزائر، مع استكمال إنجاز الحمالة (bretelle) التي تربط مدينة غليزان بالعاصمة، حيث إن

الأنبوب الحالي بوسعه أن يدفع بملياري متر مكعب في السنة، وأنه إذا ارتفع الطلب على هذه المواد سيرفع مستوى إنتاج خمسة ملايير متر مكعب سنوياً بفضل تركيب آلات الضغط.

في ميدان البناء كان النجاح مماثلاً حيث قفزت وتيرة إنجاز البنايات من 20000 مسكن شرع في بنائها قبل المخطط إلى ما يفوق 31800 مسكن في عام 1959 ثم ارتقى إلى 37000 في العام الماضي وهذا فارق شاسع في السنتين الماضيتين.

بالنسبة لمخطط 15000م سكن تقريباً قد يتقلص نوعاً ما هذه السنة بصفة ملحوظة، إن مرض فقدان الثقة الذي أصاب أوروبيي الجزائر يكون هو من تسبب في التخلي عن نشاط كثير من الورشات التي انتهت أشغالها، بمجرد أن أصبحت السلطات العامة هي التي تشتري تلك الشقق التي يتخلى عنها أصحابها وبالتالي لم يقم هؤلاء بتسديد مبالغها المقتطعة خلال فترات، وربما سنشرع في بناء 35000 مسكن في هذه السنة؛ لأن المخطط يقوم على برنامج 42000م سكن.

إلى جانب هذا يجب كذلك إدراج تلك السكنات «الجد متواضعة» التي تنجز بـ «المجمعات القروية» والبوادي إلاّ أنّ القطاع يعرف تأخراً كبيراً لم يشرع إلا في إنجاز 45000م سكن فقط في مدة ثلاث سنوات كاملة من مجموعة 62000م سكن المقررة، وعلى هذا الأساس فإن النتائج بالنسبة للبناء بصفة عامة لم ترتق إلى مستوى التوقعات، بينما نتائج قطاع التعليم تعتبر أحسن بكثير كونه القطاع الوحيد الذي تجاوز ما كان مقرراً بشأنه في مخطط قسنطينة، إلى درجة أن عدد المنشآت

التعليمية مرتفع بقليل عما هو مبرمج (حوالي 2500 قسم إداري عوض 2000 قسم مبرمج) مما سمح بتمدرس المسلمين بقوة وبسرعة.

فخلال ثلاث سنوات من نوفمبر 1957 إلى نوفمبر 1960 قفز عدد التلاميذ المتمدرسين بالمدارس الابتدائية العمومية من 485000 تلميذ إلى 839000 أي ارتفع بمعدل 70% في الوقت الذي تضاعف فيه عدد الفلاحين المسلمين المتمدرسين، وهذه السنة بالذات عرفت المدارس ازدياداً وصل إلى مائة ألف مقعد بيداغوجي، وهو نفس عدد المسلمين المتمدرسين تقريباً، يضاف إلى كل هذه الأعداد 30000 تلميذاً يزاولون دراستهم بالمراكز الاجتماعية بالقرى والبوادي أين يبدؤون دراستهم، وجود 25000 تلميذ بالمدارس الخاصة، وكذلك حوالي 70000 من أبناء المدربين العسكريين الذين يزاولون دراستهم في المجموع، يوجد تقريباً 1065000 تلميذاً يزاولون دراستهم؛ أي: نصف مجموع أطفال الجزائر بدل من ربع عددها في الأربع سنوات الماضية.

تلك هي الأرقام الرسمية حسب ما جاء به مخطط قسنطينة من إنجازات في كل القطاعات المعنية بهذا المخطط.

وهل لنا أن نأخذ صورة عامة تلخص لنا بإيجاز مستوى تلك القطاعات المتخلفة الجارية بها الأشغال، وتلك التي لا تعرف في إنجازها مثل هذه العوائق والمشاكل؟

وللإجابة عن هذا السؤال يمكننا أن نتطرق إلى جانبي هذا الموضوع وهما: حجم مناصب العمل التي أُحدِثت، ومستوى المبالغ المالية التي دُفِعت لهذا الغرض

ففي مجال الشغل لا يوجد إحصاءات عامة ومرضية؛ لأن التقديرات الرسمية في هذا المجال تتكلم عن فوارق تتراوح من واحد إلى عشرة أمثال، لكن باستطاعتنا أن نعتبر هذه التقديرات هي الأقرب إلى الموضوعية.

رفع أكثر من النصف من وتيرة البناء دفع إلى إيجاد ما لا يقل عن 25000 منصب شغل، وربما أكثر من هذا العدد بالرغم من أن البعض من تلك السكنات قام بها المناضلون «المجمعون» داخل المعسكرات.

تطور الأشغال العمومية ساهم كذلك في إيجاد مناصب شغل بنسبة قد يصعب تقديرها ربما قد تصل إلى ما بين 20000 و 30000 منصب شغل حيث إن التقديرات في هذا المجال غير موجودة أو كثيراً ما هي مختلفة فيما بينها.

إن إنشاء المصانع وتوسيع مستوى الورشات والمعامل أنتج إلى يومنا هذا حوالي 20000 منصب عمل إضافي.

بالنسبة للمناصب الإدارية الجديدة عددها يقدر بأكثر من عشرة آلاف؛ حيث يذهب 9000 منها للمسلمين، في مجال الإدماج في الوظيف العمومي، أما تطوير الدراسة فيحتاج إلى ما لا يقل عن تسعة آلاف منصب خاصة بالمعلمين.

إن جميع هذه الأرقام يدفع بنا إلى الاعتقاد أن ما بين 80000 إلى 100000 منصب شغل تم توفيره عن طريق مخطط قسنطينة، أو حتى أكثر من ذلك العدد إذا أخذنا بعين الاعتبار تلك الانعكاسات غير المباشرة.

لكن ماذا تعني مجموع كل هذه الأرقام؟ المؤيـدون للنظـام الـذين سـهروا عـلى تطبيـق المخطـط يقولـون إن الإنجـازات فاقـت بكثـير أرقـام التوقعـات فهـي تفـوق الإحصاءات الرسمية؛ كون ارتفاع الشغل بالإدارة ما بين عام 1959 و 1960 لم يصـل إلا إلى 22600 منصب عمل، حتى وإن أضفنا إلى ذلك نتائج ذلك التطـور الـذي حصـل في عام 1959 والارتفاع الطفيف لعام 1961 في بعض القطاعات نحـن بعيـدون كثـيراً عـن حقيقة الأرقام والأعداد.

في كل الأحـوال إن أهـداف أكتـوبر 1958 التـي تعتمـد عـلى تـوفير أربعـة آلاف منصب أيضـاً بـالجزائر في عـام 1963 لا نصـيب لهـا مـن التحقيـق ولا حـظ لهـا في أن تجسد.

* * *

وثائق وشهادات

خطاب الجنرال ديغول بقسنطينة يوم 3 أكتوبر 1958م

في يوم الأحد الماضي قام ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف رجل وامرأة من الجزائر بغض النظر عن انتمائهم الديني وفي إطار المساواة المطلقة بالتصويت لصالح فرنسا ولصالح شخصي بفضل ورقة ثقتهم[1] خلال هذه العملية الانتخابية.

لقد قاموا بذلك بصفة طبيعية، ودون أن يرغمهم أحد، على بالرغم من حجم كل تلك التهديدات الناتجة من المتعصبين والتي كثيراً ما أثرت عليهم وعلى عائلاتهم وعلى ممتلكاتهم، هذا أمر مهم كونه يتميز

(1) بعد الموافقة عليها من طرف الجمعية العامة بتاريخ واحد جوان 1958 حضيت حكومة ديغول بكافة السلطات وكلفت بتاريخ 3 جوان بالتحضير لدستور جديد، بعد ما حرر نصها خلال فصل الصيف الموالي، نال هذا الدستور الجديد الذي أسس للجمهوري الفرنسية الخامسة موافقة الشعب في استفتاء 28 سبتمبر 1958 بالجزائر 95% من المصوتين وافقوا على هذا الدستور الجديد.

بصفاء النور الذي يلمع في السماء، وذلك هو الأهم؛ لأنه قبل كـل شيء يخـص ـــ وإلى الأبد ــ الجزائر وفرنسا فيما بينهما.

هذه حقيقـة موجـودة بـالإقليم الفـرنسي وبالمحافظـات الفرنسـية الواقعـة وراء البحار وبكل أقـاليم وأراضي المجموعـة، مـن جهـة أخـرى إن الشـعب الفـرنسي بـرهن لنفسه وأثبت الحجة أمام العالم كله، على وحدته وتماسكه في الوقـت الـذي يقـرر فيـه مائة مليون رجل أن يبثـوا فيـه مسـتقبلهم المشـترك في جـو تسـوده الحريـة والمسـاواة والأخوة.

فبالنسبة للجزائر ما هو هذا المستقبل الذي ينادي فرنسا؟ أيهـا الجزائريـات أيهـا الجزائريون أنا اليوم هنا لأعلن لكـم عنـه؛ إنـه يكمـن في التغيـير الجـذري لهـذا البلـد الشجاع والحي وما نقوم به هو أمر صعب ومتعب لأنّه من الضروري أن ترقى ظـروف معيشة كل واحد وواحدة يوماً بعد يوم، وذلك ما يعني بالنسـبة للسـكان أن الـثروات الباطنية للأرض، وقيم النخب يجب أن تستغل في يوم ما وأن تتطـور، فالأطفـال يجـب أن يذهبوا إلى المدرسة، وذلك ما يعني عموماً أنه على الجزائر كلها أن تأخذ نصيبها من الحضارة والحداثة حتى يمكنها أن توفر لأبنائها العيش المطمئن والكريم.

إلاّ أنّ قيمة أكبر المشاريع لا تظهر إلا بظهور تلك الإجراءات العملية التي ترافقها في كل مراحل إنجازها، وإليكم الإجراءات التي سَـتَشرع في تجسـيدها حكـومتي خـلال الخمس سنوات المقبلة بمقتضى السلطات المطلقة، المخولة لها في هذا الشأن من طـرف الدستور الجديد.

إن فئة الشباب الذين سيدخلون فرنسا ـ أقول فرنسا ـ لكي يوظفوا في أسلاك الدولة والإدارة والقضاء والجيش والتعليم والمصالح العامة يجب أن يكونوا في حدود نسبة 10%، ينتمون إلى فئات العرب والقبائل والميزاب، وذلك بغض النظر عن تجاوز هذا النصيب إذا ما تعلق الأمر بتشغيل الجزائريين داخل التراب الجزائري.

خلال هذه السنوات الخمس المقبلة ستصل مرتبات وأجور العاملين بالجزائر إلى مستوى ما هي عليه الأمور بفرنسا، كي تصبح متساوية بينهما تماماً، وقبل مضي فترة هذه السنوات الخمس ستوزع مجموع 250000 هكتاراً جديداً على الفلاحين والمزارعين المسلمين.

قبل استنفاذ فترة هذه السنين الخمس سنأتي على نهاية مرحلة تهيئة واستصلاح الأراضي الفلاحية والصناعية بالجزائر، حيث إن المرحلة المقبلة تعني وصول وتوزيع البترول والغاز الجزائري، والاستفادة من عائدات هذه الثروة على أراضيها في شكل إنشاء مجموعة كبيرة من مصانع الحديد والصناعات الكيماوية، وبناء المساكن لمليون نسمة، والتطور المشترك والمتساوي في مجال التجهيز الطبي والموانئ والطرق والمواصلات، أخيراً يجب توفير مناصب عمل لأربع مائة ألف عامل جديد.

خلال هذه السنوات الخمس المذكورة سيتم فسح المجال للتحصيل العلمي لثلثي مجموع الإناث والذكور، فيما سنصل إلى تمدرس كل الفئات الشابة للجزائريين في غضون السنوات الثلاثة التي ستليها.

على طول هذه السنوات الخمس التي ذكرتها ستبقى المعاملة الإنسانية التي كان الجيش الفرنسي سباقاً إليها بفضل ضباط صفوفها وإطاراتها الاحتياطيين وأفرادها الملزمين والمتعهدين ورجال هذه الكتائب، في حين ستتواصل وستتطور بالأراضي الفرنسية سواء تعلق الأمر بباريس أو بباقي الضواحي الفرنسية.

هذا التطور العميق سيسمح عاجلاً أم آجلاً بصياغة القانون السياسي الخاص بالجزائر، أنا أعتقد أنه من غير الممكن في الوقت الحالي إعطاء معاني للكلمات قبل الشروع في رسم معالم صورها بكل دقة، يبقى وان في كل الحالات يجب التعامل مع شيئين اثنين رئيسيين أولهما يتعلق بالحاضر.

خلال الشهرين المقبلين سيكون للجزائر موعداً مع انتخاب ممثليها في الظروف التي يتم فيها ذلك بفرنسا، ولكن يجب أن يكون ثلثا هؤلاء الممثلين من أصول مسلمة.

أما العامل الثاني فله علاقة بالمستقبل، إن مستقبل الجزائر على كل حال سيبنى على قاعدة مزدوجة شخصيتها وتعاونها وارتباطها الوثيق بالعاصمة الفرنسية.

في كل الأحوال يجب بكل الطرق تجسيد هذا التحول العميق، يجب أن نفعل ذلك من أجل مصلحة الجزائر ومستقبلها، وكذلك مصلحة أولئك النساء والأطفال الذين يسكنون هذا البلد، وأيضاً من أجل شرف البشرية، يجب أن نفعل هذا من أجل السلم في العالم؛ لأنه لا مصلحة لأحد في تخلف شعب ما، إذا ما استثنينا بعض الرجال الذين يحققون مآربهم بزرع بذور الانتفاضة باستغلالهم لفقر الآخرين.

وهذا التحول، وهذا العمل الجبار والكبير جداً؛ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي من الذي سيقوم به إن لم تكن فرنسا نفسها هي التي تقوم به؟ لكن علينا أن نعلم بأن فرنسا تريد ذلك ولها كل الإمكانيات لتحقيقه، وتعلم كذلك تلك الرسالة التي جاءت بها الانتخابات الجزائرية التي توحي بأنهم يرغبون في ذلك، وأن يكون لفرنسا نصيب مهم في هذا الإنجاز الكبير.

وعليه فإنني أتوجه في هذه الالتفاتة إلى من يريدون تمديد عمر فتنة الاقتتال بين الإخوة، ويخططون لتلك الاعتداءات أو أنهم ينشرون عبر التمثيليات وغرف الخدمات ومحطات الراديو وعبر الأوراق العمومية لبعض العواصم الأجنبية تلك الشتائم الموجهة إلى فرنسا، إلى كل هؤلاء جميعاً أقول لهم لماذا كل هذا القتل؟ نحن مطالبون بالحفاظ على الأرواح فلماذا كل هذا الخراب؟ ألم يكن واجبنا هو البناء، لماذا كل هذه الكراهية؟ أليس من واجبنا أن نتعاون فيما بيننا.

عليكم أن تتخلوا عن هذه المعارك غير المعقولة وبعد ذلك سينتعش الحلم فجأة على كل مساحة الأراضي الجزائرية، وسنشاهد كيف ستخلو السجون من نزلائها وكيف ستفتح آفاق المستقبل من أجل رؤية العالم من حولنا وبأعيننا، ثم بعد ذلك أتوجه إلى تلك الدول التي توقد نيران الكراهية والفوضى بصب الزيت على النار بينما تعيش شعوبهم بشرق أوروبا مآسي الحياة البائسة تحت رحمة دكتاتورياتهم لأصرح أنه بإمكان فرنسا أن تفعل هنا ما لا يمكن لأي دولة أن تفعله؛

لأنها وحدها هي القادرة على ذلك وتحقيقيه بكل ما تملك من قوة وجهـد، وهـل أنـتم باستطاعتكم أن تفعلوه، أنتم كذلك؟ لا... إذن اتركوا فرنسا وشأنها، اتركوا فرنسا تعمـل وإلا فإن حساباتكم من أجل تشتيت الأمم وشعوبها، ستنقلب عليكم ولا تسـمح لكـم بتجاوز هذه المطبّات التي تفسد عليكم أجواء حياتكم، لكن هذه الاستفزازات الكبـيرة التي يعرفها العالم اليوم إلى أين ستؤدي بنا يا ترى؟ وهل هذا سيعبد الطريق نحو ذلك الانفعال الشامل؟ حسبهم فإن الرجال اليوم منقسمون في تفكـيرهم وتصـوراتهم حـول منهجين: الحرب أو الصداقة ففي الجزائر ـــ كما هو الحال بكل بقاع العالم ـــ اختـارت فرنسا من جهتها الصداقة.

* * *

تحيا الجمهورية، تحيا الجزائر وفرنسا

الجنرال آندري مارتان: شال من المخطط إلى الانقلاب[1]

في شهر جوان من عام 1958 كنت رئيس الديوان العسكري لوزير الجيوش بيار قيومات (Pierre guillaumat) الذي لم يكن من الدعاة للجزائر الفرنسية، لكن كان يريد أن يحافظ على ثروة البترول، وعلى عكس من كانوا يقاومون فقد فهمت فكرة الجنرال "ديغول" لذا ألححت كثيراً على أن يعين شال (challe) في منصب القائد الأول للجزائر؛ لأنه كان أول من يفكر في الكيفية التي يجب بها الانتصار في الحرب قال له ديغول: أنا أثق فيكم لكنني مستعجل جداً.

إن جنود الفرقة (les paras de lalégion) كانوا في الاحتياط، حيث كنا قد قمنا بعمليات تمشيط واسعة من الغرب إلى الشرق، ومن وهران إلى قسنطينة؛ حيث كانت الكتائب قد تشتت ولم يبق منها سوى

(1) جرى هذا الحوار بتاريخ 15 أفريل 1988.

مجموعات صغيرة منفردة، لكن بقي علينا أن نقوم بالشيء الصعب والأطول في الـزمن، وهو أن نراقب القرى حتى نضع على رأسها أشخاصاً لائقين مدعمين بمسـاعدة مسـلمين من أجل منع رجوع أشخاص غرباء عن المنطقة عند غروب الشمس.

ففي زمن المتاريس في شهر جانفي من عام 1960[1] كان "شال" قد أصـيب بمـرض الكلى، وكما هو معتاد في المعارك الصعبة لم يسـعفه الحـظ في أن يشـارك حينهـا، قلـت لـ"دولو" قريبي بأن يأتي إلى الرغاية تحت حراسة جيش الطيران من أجـل أن يسـترجع حرية تحركه، وفي هذا الوقت بالذات اعتقد ديغول أن الجيش قد أدار له ظهره، وقـرر البحث عن حل سياسي والتخلص من مشكل الجزائر بأي صفة ومهما كان الثمن.

وفي جانفي من عام 1961 بطلب من الجنرال "إيلي" (ely) ذهبت لأخـبر "شـال" ــــ الذي كان قد غادر الجيش، كي لا يتدخل فيما يحدث ويحضر له ــــ فأجـابني بأنـه سيذهب في رحلة لصيد السمك، ولكن العقداء هم من اتصلوا وضموه إلى مجموعتهم.

أثناء الانقلاب لم يكن أحد موجوداً من أجل منع المظليين من الوصول إلى المكان، وما كان عليهم إلا أن ينزلوا من طائراتهم.

* * *

(1) الجنرال مارتان كان حينئذ قائداً للطيران الجزائري.

الجنرال ريموند شعبان

كوماندوس الصيد[1]

بتعيينه القائد الأول بالجزائر كانت للجنرال "شال" فكرة إنشاء كوماندوس الصيد والتي ترأستم أنتم إحدى وحداتها، هل لكم من تفسير حول هذا الموضوع؟

بالنسبة للجنرال "شال" كانت الأمور تتطلب سحب بعض الأفراد الناشطين من وحدات القطاع التي كانت حسب نظره غير فاعلة من أجل تجميعها داخل كوماندوس سريع ومتحرك، قادر على التعرف على أوضاع الكتائب وتحديد مكان تواجدها، من أجل التدخل السريع للقوات الجوية، لغرض تحطيمها، حسب تفكيره فإن مهام الكوماندوس تعتمد أكثر على الاستخبارات بدل المعارك المباشرة؛ حيث أن فرق الكوماندوس كانت معزولة وغير قوية من أجل القضاء على كتائب جبهة التحرير الوطني الكثيرة التحرك دون اللجوء إلى دعم خارجي.

(1) جرى هذا الحوار بتاريخ 7 أكتوبر من عام 1988.

كانت الفكرة لأول وهلة تبدو جد مغرية، ولكنها تبقى فكرة طيار لا يعرف بصفة دقيقة ظروف المعارك على أرض الميدان، فاستثناءات قليلة جداً لا يمكن للرجال والكتائب أن يحضروا معاً مجتمعين كونهم لا يمثلون هدفاً مقبولاً، بالنسبة للطيران عادة ما تكون فترة تدخلها طويلة جداً والفاعلية ذات احتمال قليل بطبيعة الحال.

رغم هذا فإنّ فرق كوماندوس الصيد كانت جد مفيدة؛ لأنه بمجرد وجودها على أرض الميدان كانت تمثل تهديداً مستمراً؛ لأنها حدت أو منعت من حرية تحرك بعض وحدات جبهة التحرير الوطني.

إن مهامها كانت مفيدة لكنها لم ترتق إلى تلك الأهداف التي كان الجنرال شال يتطلع إليها بصفة عامة.

أما فيما يخص المظليين فإن إنشاء مجموعة من كوماندوس الصيد أدى في الحقيقة إلى إيجاد كتيبة إيضافية لا تحتوي منذ البداية لا على التأطير اللازم، ولا على إمكانات الكتائب العادية، وهو ما أدى إلى شيء من خيبة الأمل أصابتني أنا شخصياً.

وكيف انتهت سفريتكم إلى الجزائر؟

بعدما أصبحت بجبال الونشريس نقلت إلى المستشفى العسكري بالجزائر، أين اتصل بي "بيجار" (bigerd) الذي كان قد تولى القيادة العملية لمجموعة قطاعات القصور بـ(عين الصفراء)، الذي كان يريدني ضمن مجموعته، وعليه انتقلت إلى مدينة (عين الصفراء) خلال شهر ديسمبر من عام 1959، وشرعنا سوياً في إعادة تنظيم القطاعات وتكوين الفرق التي تحت سلطة "بيجار" من أجل تكوين وحدات عملية

قادرة على قيادة المعارك ضد الكتائب التي كانت تأتي من معسكرات التدريب لجبهة التحرير الوطني المتواجدة بالتراب المغربي.

ولكن خلال شهري (جانفي وفبراير) من عام 1960 كانت قد اندلعت قضية المتاريس بمدينة الجزائر، ونحن لا نزال في مرحلة إتمام عملية التنظيم، التي من الضروري أن تؤهلنا إلى المرحلة العملية، فلم يكن بوسعنا أن نبقى خارج هذه القضية، وقررنا في إطار حركة الكشف عن موقفنا من ذلك أن أسافر إلى مدينة الجزائر، وأنا أحمل معي ذلك النص الموجه إلى الصحفيين والذي يتضمن تصريح بيجار، وكذلك كل التسجيلات الخاصة به الموجودة على أشرطة كاسيت.

وأنا في طريقي إلى الجزائر ألقي علي القبض بمدينة الجزائر واعتقلت لمدة ثلاثة أسابيع بالبرج الإسباني القديم لمرسى الكبير، الذي تحرسه القوات البحرية، وبعد أن تم سجني لستين يوماً بمارسيليا -حسب ما ينص عليه القانون- أرسلت إلى (مداغشقر)، وأما "بيجار" الذي اعتقل هو الآخر لمدة ستين يوماً طبقاً لنفس القانون فقد حول إلى بوار (bouar) بجمهورية إفريقيا الوسطى.

* * *

الجنرال جورج بويس: الحرب اليومية[1]

في ما ذا كانت تكمن مهام القيادة في الجزائر؟

إن هذه المهام كانت تكمن بطبيعة الحال في تقليص مساحة التحرك لقوات الوحدات المسلحة والمنظمة للمتمردين (الكتائب) من أجل إرساء علاقات لائقة ومستقيمة مع السكان، أما بالنسبة لي فلقد كنت على رأس قيادة قطاعين اثنين (1959 ـ 1960) يوجدان بمنطقة سطيف، وهما: برج بوعريريج (جبال المنصورة والحضنة) وكذلك بجاية (bougie)، وعلى العموم كان الأمر يتطلب ضمان الأمن فوق مساحة قاسية، جغرافياً تعتبر منطقة محبذة من قبل الكتائب القبائلية

(1) جرى هذا الحوار في 23 مارس 1988م ولد الجنرال جورج بويس في عام 1912 وهو خريج مدرسة ساسير (st cyr) اشتغل في الدبابات بالمشرق وإفريقيا وبفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية مع لوكلارك، أصبح بعد ذلك قائداً للفرقة الثامنة للسبايس في 1958م ثم بمقاطعة بجاية في 1959 و1960م، ثم رئيس ديوان كريستيان فورشي (Christian faurchet) المحافظ الأعلى للجمهورية بالجزائر (أفريل إلى جويلية 1962م)، ثم أصبح جنرالاً بسلك الجيش، ثم مديراً لمعهد الدراسات العليا للدفاع الوطني، والجنرال كاتب أيضاً فقد ألف كتاب لاغورت (la grotte) المغارة حول حرب الجزائر.

الأكثر جدية وحركية، فأول أنبوب للنفط يمر عبر هذه المنطقة من مسيلة في الحضنة إلى بجاية على شاطئ البحر مروراً بالبيبان الحديدية وسهل الصومام، كان علينا أن نضمن سلامة الأنبوب بدحر كل محاولات الكتائب سواء عن طريق الهجمات المتتالية، أو بمجرد الصدفة، إلى أن جاء دور إحدى الكتائب التي تحمل اسم "عميروش" - المشهور- حيث قضي عليها كلياً بجبال المنصورة في شهر مارس من عام 1959،حصيلة هذه العملية تتحدث عن 75 قتيلاً من الرجال واسترجاع 85 قطعة سلاح، إنني أؤكد على هذه الجزئية من أجل أن أعرف أن الأمر لا يعني بتاتاً عملية مزيفة أو عادية، بل يتعلق بتحطيم قوة منطقة.

في مثل هذه العمليات وفوق أرض جدباء وجبلية، كان يجب علينا أن نكون دائماً يقظين في تحركاتنا حتى داخل الجبال من أجل استغلال أبسط المعلومات والإشارات؛ لأن السكان لا يعطونك أو يزودونك بأي معلومة قابلة للاستغلال.

كنتم تكلمتم على ارتكاب أخطاء؟

من دون أدنى شك يكون قد حصل هذا في كل ربوع الوطن لكن بحجم قليل جداً لما يكون المسؤول متواجداً بأرض المكان ويمنع على متعاونيه مثل هذه التصرفات منعاً باتاً، ومن أجل تحقيق ذلك يجب أن يتصف المسؤول بصفات الحاكم الصارم وبالخصوص تجاه أولئك الأفراد الذين يأتونه من خلية المفرزة للمحافظة (dop) الذين كانوا تحت السلطة المباشرة للمركز بالجزائر العاصمة حيث كانوا يتميزون

ببعض الخشونة تجاه السجناء، كنت أراقبهم عن قرب بالرغم من احتجاجاتهم، حيث كانوا يقومون باستجواباتهم تحت مراقبتي لهم وبحضور الضباط الذين ينتمون إلى مجموعتي.

وماذا عن ضباطك وعن قادتك؟

إن الضباط السامين الذين كنت أعمل تحت وصايتهم هم ثلاثة، كانوا كلهم رجال ذوي شخصيات قوية ومثقفة، يحترمون كثيراً حقوق الإنسان، مما جعل مساعديّ جد سعداء بأن يتصرفوا حسب ما تمليه عليهم ضمائرهم، أنا لا أقول إن الأمور كانت جميعها تسير على هذا المنوال، لكنني متأكد من ذلك فيما يخص أولئك المسؤولين الذين كنت أشتغل تحت وصايتهم، والذين كانوا يتواجدون بسطيف، والضباط العاملين تحت وصايتي بكل من برج بوعريريج وبجاية.

وماذا كان شعورك بتلك الأوضاع السائدة بالجزائر؟

يا لها من فضائح! إن العالم الاستعماري الغازي هو الذي أضر بالشعب الجزائري طيلة مائة وثلاثين سنة كاملة، إلى درجة أنه دفع به إلى التمرد والثورة، الإدارة السيئة لشؤون البلد كانت لا تطاق، فباستثناء بعض «المدمجين» المتواجدين بالمدن الكبيرة لا أحد تقريباً كان بإمكانه أن يتكلم اللغة الفرنسية حيث كان حجم الأمية على الأقل في حدود 90%.

* * *

تقرير المصير

كان صيف 1959م منعرجاً قوياً في السياسة الجزائرية للجنرال "ديغول" حيث دعمت جبهة التحرير الوطني سمعتها ومكانتها على الصعيد الدولي بحركة دبلوماسية مكثفة، وفي الوقت نفسه كان الموقف الرسمي الفرنسي تحت ضغط خفي من طرف حلفائه الأوروبيين والأمريكيين.

فرغم امتلاكه لأربعمائة وخمسين ألف جندي على أرض الميدان لم يتمكن جيش الجنرال "شال" من السيطرة الكاملة على جيش التحرير الوطني (aln)، حيث إن الانتصارات المحصل عليها كانت تأتي عن طريق أساليب وطرق وسعت الهوة بين الطائفتين الجزائريتين، حينها بدأ انفصال الجيش الفرنسي عن الشعب الفرنسي شيئا فشيئا بسبب طول فترة الخلاف والمحنة اللذين جند من أجلهما أبناؤهم، وهنا تراجع التطور الاقتصادي للجزائر رغم تلك الطاقات المالية الهائلة المتواجدة، وبما أن الجنرال "ديغول" كان يعتقد أن الحرب الجزائرية كانت تشكل عائقاً لفرنسا الحديثة وبالخصوص فيما يتعلق بمكانتها الدولية، فإنه قد شعر بضرورة اتخاذ مبادرة سياسية في هذا الشأن، فبعد ترؤسه لمجلس الحكومة المنعقد في يوم 26 أوت 1959 أين استمع لكل آراء أعضاء الحكومة، قام رئيس الجمهورية بزيارة ميدانية تفقدية إلى الجزائر.

إن الصمت الرهيب للسكان المسلمين أقنعه بعدم وجود أي حل آخر للقضية الجزائرية عدا الحل السياسي، فبدأ يسخر زيارته للمراكز العسكرية في شرح توجهاته الجديدة في محاولة لتهيئة الضباط لاستيعاب محتوى ذلك الخطاب الذي كان سيلقيه في تاريخ 16 سبتمبر 1959.

وفي هذا الخطاب اقترح الجنرال "ديغول" مصير الشعب الجزائري وتخليه عن فكرة الاندماجية التي لقبت بـ «التفرنس» (francidation) ليعطي الخيار بين الانضمام أو الانفصال.

إن سياسة تقرير المصير تقتضي الدخول في مشاورات مع جبهة التحرير الوطني، وطرح مسألة اختيار مصير مستقبل الجزائر على الفئات المسلمة ، وهي الفكرة التي لم ترض معظم الأوروبيين وبعض الضباط النشطين.

وفي 22 جانفي 1960 أوقد استدعاء الجنرال "ماسو" إلى باريس ـــ بعدما خص هذا الأخير جريدة "سودوتش زيتونغ" (suddeutshe zeitung) بحوار ـــ حيث كان يعتبر معبود ومدلل الأقدام السوداء... أقول أوقد - من جديد نيران الفتنة بمدينة الجزائر.

* * *

أسبوع المتاريس

حتى وإن عرفت حركات الشارع التي تسببت في مرض الحمى لمدينة الجزائر بأنها كانت دائماً تتميز بالعنف، وذلك منذ خمس سنوات خلت فإن مظاهرات يوم الأحد 24 جانفي أظهرت للمرة الأولى تبادل الطلقات النارية بين المتظاهرين وقوات الأمن.

إن وصول الأوضاع إلى هذه الدرجة من المأساوية - وقد تم تجنيبها خلال الأزمات السابقة - ينم على أن انتفاضة سكان مدينة الجزائر قد أخذت منعرجاً آخر وحجماً كبيراً وأوصافا أخرى، إذا ما قورنت بتلك التي وقعت في شهر فبراير من عام 1956 أو شهر مايو من عام 1958.

يجب أن نُذكر في البداية بانتشار جو بسيكولوجي جد مناهض لرئيس الدولة والحكومة منذ تاريخ 16 سبتمبر، وأن البيانات السرية المنددة بكل قوة لتصرفات الجنرال "ديغول" والمسؤولين عن السياسة الجزائرية كانت منذ ذلك اليوم توزع يومياً.

إن الإعلان عن ذلك المؤتمر الذي كان مخصصاً للقضية الجزائرية بتاريخ 22 جانفي، كان قد تسبب في انتشار الدعاية ضد كل تلك المبادرات التي تحمل صفة المجاملة المتخذة من طرف الجنرال "ديغول".

إن استغلال تلك الخلفية السياسية من طرف بعض النشطاء ساعد على إيجاد جو تعاطفي تجاه تلك الحملة الإرهابية التي كان يشنها متمردون بمنطقة الجزائر، أثرت كثيراً على مشاعر السكان وبالخصوص عند حضورهم جنائز الموتى أو لرؤيتهم جثث المغتالين من المسنين وهو شعور يتفهمه الجميع بالنظر إلى ما يحمله من معان.

وقتها ازداد انشغال الأمة والأوساط السياسية بالجزائر إلى درجة أن الأزمة أخذت مستوى وبعداً جديداً، مع نشر أخبار تتحدث عن «تعديل حكومي» في صفوف جبهة التحرير الوطني (FLN) وهو ما فسر على أنه تهيئة لأرضية الدخول في نقاشات محتملة مستقبلية.

في هذا الوقت بالذات ظهر على صفحات الجرائد ذلك الحوار الخاص بالجنرال "ماسو" قائد القوات العسكرية بالجزائر، وكذلك نوعية العقاب الذي لحقه بسبب هذا الحوار، لكن لا ننسى كذلك أنه منذ أسابيع كانت بعض الأوساط السياسية الباريسية وبعض النشطاء بمحيط الجزائر تتنبأ بأن يومي 24 و25 جانفي سيسجلان كتاريخين هامين في الحياة السياسية.

فمن بين تلك العوامل الجديدة التي كان لها أثر على الانتفاضة ليوم 24 جانفي يوجد من جهة التكوين شبه العسكري والجبهة الوطنية الفرنسية وملشياتها التي كانت أكثر استعداداً للحركة الفورية والسرعة مما كانت عليه الكتائب القروية للسيد "مارتال" (martel) أو طلبة السيدين "لاغايارد" (la gaillarde) وسوزيني (suzini) فيما كان من جهة أخرى يسجل ذلك العزل النسبي للمنتفضين الذين لم يستطيعوا الحصول على ضم الجيش إليهم بصفة سريعة، ولا حتى على حضور

المسلمين الذين أصبحوا أكثر عرضة للجدال مما كانوا عليه سلفاً، حيث تعاملوا ببعض الليونة والجدية النسبية مع أحداث مايو 1958م.

حدث هذه المرة اصطدام؛ لأن المتظاهرين وجدوا أمامهم مقاومة، مع أننا سجلنا تصرفات «حيادية» لبعض الوحدات، وفي هذه المرة سقطت أرواح جراء هذا الاصطدام؛ لأن المتظاهرين كانوا مسلحين ومؤطرين، فمنذ أشهر كانت تسجل تطورت ونمو لهذه الكتيبة المنفردة المسماة بالجبهة الوطنية الفرنسية التي كان يعرف عنها أنّها لها علاقة وطيدة مع حركة الأمة الفتية (jeune notion) كان الجميع على علم أنهم يتسلحون بصفة مكثفة وأن تأطيرهم كان يتدعم حيث إن السيد "أورتيز" (ortiz) عرف كيف يحافظ على الطابع السري للمنظمة إلى غاية الشهر الأخير.

إن المعارضة بعاصمة الجزائر وجدت في شخص السيد "لاغايارد" قائداً أكثر عزماً وأكثر تسلحاً من السيد "مارتال" (martel) وأكثر ثقة بنفسه من السيد "سوزيني" (suzini) وأكثر تعلقاً وارتباطاً بالحركة الفورية والمباشرة من الدكتور "لوفافر" (le fevre) ولم تتخذه قائداً بمحض الصدفة عندما توترت الأمور خلال صبيحة يوم الأحد، أمّا السيد "أورتيز" فقد استقبل من طرف الجنرال شال لمدة مطولة بمبنى قيادة الأركان للجيش، وأعطى لصاحب المقهى دون خوف صفة الممثل لهذه الحركة التي جعلته يتباهى كثيراً بذلك التشريف، فمن المؤكد أن أولئك المؤكدين للجبهة الوطنية الفرنسية (FNS) كانوا يحضرون لنشاط سياسي آخر، وأن مخططهم كان الهدف منه انقلاباً أبيض صامتاً

وتقنيـاً، سيسـمح لهـم أن يسـتحوذوا خـلال سـاعات قليلـة فقـط عـلى كـل المواضـع الاستراتيجية الهامة التي توجد بحوزة خصومهم.

هل يجب أن نذكر بأنه لو قاموا بتلـك المعركـة بصـفة مغـايرة عـما جـرت عليهـا أطوارها في مرحلة تحضيرها لكانوا قد اسـتطاعوا أن يبـاغتوا نـواة الانتفاضـة والانتصـار عليها، وما هو ثابت في كل الحالات أنهم توقعوا أشياء وانخدعوا بتصرفات مغايرة مـن طرف الجيش، كما أنّهم احتموا بالموقع الحذر المتخذ من طرف هذه الهيئة النظامية.

من جهة أخرى إن إخفاق السيد "كاوة" (kaouah) في الانتخابات حيـث كـان في نفس قائمة السيد "لاغارارد" في التوظيف لصالح حركته لمتظاهرين مسـلمين عـزل تلـك الحركة تماماً، ومنعها من أن تظهر على الساحة السياسية على ما ذكرتـه يوميـة بمدينـة الجزائر تحت عنوان «التمرد الاجتماعي».

إن أسبوع المتاريس قد كشف عن تمركز المتطـرفين داخـل فئـة الأقـدام السـوداء، وعن التذمر من هذا الوضـع بـداخل مجموعـة معينـة في صـفوف الجـيش، يمـر أشـهر وتظهر للوجود قضية غريبة تطفو في الأفق من الجانب الجزائري، ويـتم تفسـيرها عـلى أن الشعب الجزائري مهتم كثيراً بمشكلة تقرير مصيره مثلما اقترحت من طرف الجـنرال "ديغول".

* * *

قضية سي صالح[1]

في بداية شهر فبراير من عام 1960 حاول سي صالح الذي كان قائداً للولاية الرابعة (المنطقة الوسطى) الاتصال بالعقيد فوريني فوش" (Fournier foch)، بتوسل من طرف باش آغا "بوعلام"، لكن المحاولة فشلت واللقاء المحتمل لم يحدث، يمر شهر ونيف بعد ذلك التاريخ ويحضر أحد أعوان "سي صالح" ليعطي أحد القضاة بمدينة المدية رسالة، يقترح من خلالها «دراسة إمكانيات تحقيق الوفاق بين كل أولئك الذين يقاتلون من كلا الطرفين على الجبهات السياسية والعسكرية من أجل تحرير الجزائر»، حينها قام ذلك القاضي بإيصال الرسالة لمن يهمهم الأمر، عبر السُّلَّم الإداري إلى أن استلمها وزير العدل - قبل أن يعلم بمحتواها كل من الوزير الأول "ميشال ديبري" (michel debrè) والجنرال "ديغول" (de goule) - فقام الإليزي (l'elusèe) بتعيين السيد "بيرنارد تريكو" (Bernard tricot) لمتابعة تطورات وتداعيات هذا الملف، فيما قامت ماتيسنو (natisnon) بإيفاد

(1) جون بلانشايس في جانفي 1989 انظر بيار مونطانيون (Pierre montagnon) قضية سي صالح (l'attair si salah) منشورات (pygnationgeard watelet) 1987.

المقدم "ماتوت" (mathon) للقيام بنفس المهام بالجزائر إلاّ أنّه غادر منصبه في 30 مارس تحت ضغط ما سمي آنذاك بأسبوع المتاريس.

وهنا تبدأ عملية "تيليست" (operation tilsit) حيث تمكن موفدا باريس من ملاقاة لخضر وضابطين من جيش التحرير الوطني (aln) بمحافظة (ولاية) المدية في يوم 28 من الشهر نفسه كان طرحهم لهذه المسألة يتقاسمها كل من سي صالح ونائبه سي محمد حيث كانا يتكلمان باسم كثير من المناضلين.

وقتها عبر هؤلاء جميعاً عن حقدهم وضغينتهم تجاه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، التي جردتهم من الإمكانات ولم تستجب لصرخات إغاثتهم، حيث رددوا أنهم ليسوا بخونة وأنهم يريدون قيام دولة الجزائر الجزائرية في ظل تعاونها مع فرنسا، وأنهم يثقون كثيراً في الجنرال "ديغول" الذي قام منذ عام 1958 بنداء إلى «سلام الشجعان» فهم حسب أقوالهم يمثلون ما لا يقل عن عشرة آلاف رجل من مقاومي الولاية، ووحدات من الولاية الخامسة (الغرب الجزائري) ومن الولاية الثالثة (منطقة القبائل الكبرى) ومن الولاية السادسة (الجنوب الجزائري)، فهم يريدون وقف إطلاق النار، وأن يدخلوا في اتصال مع "بن بلة"، الذي كان آنذاك سجيناً بفرنسا، بعد هذا اللقاء تواصلت المفاوضات، وشرع في سن اتفاقات فيما يخص مستقبل المجاهدين، مقابل ذلك أعلن سي صالح الهدنة.

وفي يوم 9 جوان نقل هذا الأخير رفقة سي محمد وسي لخضر على متن طائرة بالقرب من باريس، وفي اليوم الموالي أي يوم 10 جوان على الساعة العاشرة مساء استقبله الجنرال "ديغول" بكل سرية

بالإليزي، بعد ذلك أعلن أنه سيتصل بأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (gpra) في الأيام القليلة المقبلة، لكنه رفض أن يلتقي المبعوثين من طرف"بن بلة".

في يوم 14 جوان خلال خطابه المتلفز التفت رئيس الدولة إلى مسؤولي التمرد والعصيان من أجل البحث مع هؤلاء عن نهاية مشرفة لتلك المعارك التي لا تزال قائمة، في حينها أعطت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (Gpra) موافقتها والتقى أحمد بومنجل ومحمد بن يحيى في مولون (melun) مع الممثلين الفرنسيين، لكن دون جدوى، حيث فشلت هذه المحاولة الأولى وانصرفت البعثة الجزائرية في اليوم الموالي، ثم سمح لـ"سي صالح" أن يدخل في سرية تامة بالقرب من مدينة تيزي وزو بمنطقة القبائل الكبرى، لكن "سي محمد" الذي رجع إلى أرض الوطن قبله أصبح قائداً للولاية الرابعة، وغيَّر مركز قيادته، حيث أعطى بتاريخ 30 جوان الأمر بمواصلة القتال وقضى على المؤيدين لفكرة «سلام الشجعان» فيما قام بالتصفية الجسدية لعدد كبير من الضباط من بينهم سي لخضر.

عند رجوعه إلى الولاية الرابعة وجد سي صالح نفسه مقالاً من منصبه، ثم وضع تحت الحراسة، وفي 19 جويلية من عام 1961 لقي حتفه في كمين نصب له وهو يحاول المرور نحو التراب التونسي.

بقي سي محمد هو الوحيد الذي نجى من الموت من بين من حضروا لقاء الإليزي، لكنه لم ينج منه يوم 17 أوت 1961 لما أبلغ عن وجوده بفيلا بالقرب من مدينة البليدة، وتمت تصفيته على يد الكوماندوس رقم 11 «صدمة».

وثائق وشهادات

خطاب الجنرال ديغول ليوم 16 سبتمبر 1959م

[...] على اعتبار كل هذه المعطيات الجزائرية والوطنية والدولية أعتقد أنه من الضروري أن أعلن اليوم عن لجوئنا إلى تقرير مصير هذا البلد باسم فرنسا والجمهورية، وبمقتضى الدستور الذي يخول لي حق استشارة المواطنين، وأنا كلي أمل في أن يطيل الله عمري وأن يصغي إلي الشعب، أتعهد بأن أطلب من الجزائريين عبر المحافظات الإثني عشر ما يريدونه في آخر الأمر، ومن جهة أخرى أطلب من كل الفرنسيين أن يحترموا ويوافقوا على ما سيؤول إليه اختيار الجزائريين.

[...] إن المصير السياسي الذي سيقرره الجزائريون والجزائريات سيتم اختياره في جو يسوده السلم، وسيتم احترام هذا الاختيار مهما كان نوعه، فكل واحد منا يعرف نظرياً أنه يوجد ثلاثة اختيارات محتملة.

[...] إما الانفصال: حيث يعتقد البعض أنهم سيكونون على موعد مع الاستقلال وهنا ستغادر فرنسا. الجزائريين الذين سيعبرون عن

رغبتهم وإرادتهم في الانفصال عنها، وفي هـذه الحالـة هـم الـذين سـينظرون -دون أي تدخل مـن طـرف فرنسـا الإقلـيم- أيـن سيعيشـون، والمـوارد التـي سـيعتمدون عليهـا، والحكومة التي سيرغبون فيها، فأنا من جانبي متـيقن مـن أن مثـل هـذا الاختيـار غـير محتمل، وستكون عواقبه وخيمة، فبما أن الجزائر هي اليوم على هذا الحال التـي هـي عليه، وأن العالم على الحال الذي يعرفه جميعنا، فـإن الانفصـال سـيؤدي بهـا إلى ذلـك الفقر المدقع، وإلى السياسة الفوضوية البشعة، وإلى المذبحة المصممة عن قريـب، وإلى تلك الدكتاتورية الشيوعية الميالة للحروب...، من الطبيعي إذا قدرنا هـذا الاحـتمال أن يحافظ الجزائريون الذين يرغبون في ذلـك عـلى فرنسـيتهم مهـما كانـت أصـولهم، وأن فرنسا ستعمل جاهدة إذا تطلب الأمر ذلـك عـلى تجمـيعهم وإقـامتهم بهـذه الأراضي، من جهة أخرى ستتخذ كل الإجراءات التي من شأنها أن تسـاهم في الاسـتغلال والنقـل والتحويل، وتصدير البترول الصحراوي، والتي تعتبر من مهام فرنسا، وتثـير اهـتمام كـل الغرب على أن تبقى مضمونة مهما حصل أو كلف الأمر ذلك.

وإما الفرنسة الكاملة التامة والمطلقة للجزائر حسب ما تتضمنه قواعد المساواة في الحقوق.

[...] وإمـا أن تكـون الحكومـة الجزائريـة والجزائـريين أنفسـهم مـدعمين بمسـاعدة فرنسية، وفي تضامن مزدوج مع فرنسا في مجالات الاقتصاد، والتعليم، والدفاع، والعلاقـات الخارجية، وفي هذه الحالة فإن النظـام الـداخلي سـيكون عـلى طريقـة النظـام الفيـدرالي، يتسنى للطوائف المختلفـة الفرنسـية منهـا، والعربيـة، والقبائليـة، والمزابيـة وغيرهـا، مـن

إمكانية التعايش مع بعضها في بلد تجد فيه كل الضمانات لعيش نظيف وإطار مسخر للتعاون.

[...] وإذا كان من يقودون [التمرد] هم الذين يطالبون أن يقرر الجزائريون مصيرهم بأنفسهم؛ إذن ستعمل على تحقيق هذه المطالب، أما إذا كان هؤلاء المتمردون يخشون أن يقدموا إلى العدالة إذا ما كفوا عن القتال، فشأنهم في ذلك أن يدرسوا مع السلطات ظروف وإمكانات رجوعهم السليم كما سبق وأن اقترحت عليهم ذلك في (سلام الشجعان) أما إذا كان هؤلاء الرجال الذين يمثلون التنظيم السياسي للمتمردين يرغبون في أن لا يكونوا مقصيين من الحوار والمشاركة ثم من الاستحقاقات، وأخيراً من تلك المؤسسات التي تنظم مصير ومستقبل الجزائر ومسارها السياسي، فإنني أعدهم أنهم ستكون لهم نفس الحقوق مثلما يتمتع بها الآخرون لا أكثر ولا أقل من الاستماع إليهم والمكانة التي تمكنهم منها أصوات المواطنين، فلماذا إذن تبقى تلك المعارك البشعة والاعتداءات الدموية بين الإخوة إلى يومنا هذا متواصلة على أرض الجزائر؟

إلا إذا اعتقدنا أن هذا العمل الدنيء يقوم به أشخاص عازمون على تحقيق مآرب غير مشروعة، بلجوئهم إلى استعمال القوة والترهيب لفرض دكتاتوريتهم المطلقة وهم يشعرون أن الجمهورية ستعطيهم في يوم ما فرصة شرف التفاوض معها حول مصير الجزائر وبالتالي إعطاءهم ـ بصفة غير مباشرة ـ شرعية الحكومة الجزائرية، لا يوجد أي أمل في أن فرنسا ستنصاع في مثل هذا الخندق الغير قانوني.

* * *

جواب فرحات عباس في 28 سبتمبر 1959م

ونحن على عتبة السنة السادسة من الحرب وبينما تتأهب الجمعية العامة للأمم المتحدة لدراسة القضية الجزائرية من جديد، وفي الوقت الذي تعرف فيه المواجهات الدولية تطلعاً نحو السلم في العالم، ها هي الأنظار تتجه اليوم نحو الجزائر، إن كل الشعوب تدعو وتتمنى رجوع السلم إلى هذه الأرض الإفريقية التي لا تزال مسرحاً لحرب ذهب ضحيتها أكثر من مليون قتيل.

إن الشعب الجزائري كان مرغماً من طرف المستعمر على حمل السلاح، حتى وإن كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تحذوها إرادة مواصلة الحرب حتى الاستقلال الوطني، فإنها بالمقابل لا تفرط في أي فرصة تحمل أمل تحقيق السلم.

إن رئيس الجمهورية الجزائرية الفرنسية اعترف في احتفالية رسمية باسم فرنسا في تصريح له يوم 16 سبتمبر1959 بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، إن حق الاختيار الحر في تقرير المصير أصبح شيئاً مؤكداً بالنسبة للشعب الجزائري، حيث لم يكن ذلك ممكناً إلا بعد الصمود القوي والناجح الذي تميز به الشعب الجزائري طيلة هذه السنوات التي خلت، وهو يقاتل في ميدان حرب دموية اعتبرت من أشد الحروب ضد غزو المستعمر في العالم.

كان ذلك ممكناً لأن حزب جبهة التحرير الوطني، وجيش التحرير الوطني استمرا وسيستمران إن تطلب الأمر ذلك في القتال من أجل تحرير البلاد حيث لم يكن ذلك ممكناً في النهاية إلا بفضل دعم الشعوب الشقيقة والصديقة للقضية الجزائرية، ورفع صوتها عالياً أمام الرأي العام في كل المحافل الدولية.

إن حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها والذي سجل في بيان جبهة التحرير الوطني كان دائماً يشكل هدفاً أساسياً في مسار الثورة الجزائرية؛ كونه يمثل وسيلة ديمقراطية وسلمية للشعب الجزائري في تحقيق استقلاله الوطني، وهو مقرر ومسجل في ميثاق الأمم المتحدة، فإن تقرير المصير هو حق الشعوب في التمتع بحرية اختياراتهم لذلك فهو يعيد للشعب الجزائري حق التمتع بالسيادة الوطنية والتي لا يمكن لأي غزو عسكري مهما كان المبرر الذي يستمد منه شرعيته أن ينتزعها منه.

إن الوحدة الوطنية الممثلة في الجزائر ووحدة مجتمعها وشعبها هي عناصر موضوعية وجوهرية.

إن أي محاولة لتطبيق تقرير مصير لا يأخذ بعين الاعتبار هذه الحقائق، ويتطلع إلى تقزيم هذه الكتلة البشرية إلى طوائف عرفية ودينية يعتبر مشروعاً وهمياً ولاغياً.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكر كذلك بمبدأ غير ملموس لوحدة التراب الوطني، وهو يعبر عن عزيمة الشعب الجزائري التي لا تختزل في تصديه لكل محاولة لتجزئة وتقزيم البلد.

وهي كذلك تحذر الرأي العام من خطورة هذه المحاولة في نيلها من وحدة الشعب الجزائري، التي هي واحدة وغير قابلة لأن تتجزأ، إن محاولة من هذا النوع لن تساهم أبداً في حل القضية الجزائرية بل إنها ستؤدي إلى تضاعف المشكل وتفاقمه كونها تمثل خطراً دائماً على السلم والأمن العالميين.

أما فيما يخص الثروات المتواجدة بالصحراء الجزائرية، والتنقيب عليها واستغلالها فلا حق لفرنسا في أن تقدر أن مجرد القيام بهذه الأعمال يمنحها وجوب امتلاكها والتصرف فيها حيثما شاءت، فبصفتها مصدر التطور البشري للجزائر، وشمال إفريقيا قبل أي بلد آخر، إن هذه الثروات الطبيعية لا يمكنها إلا أن تكون محل شراكة واسعة ومريحة لصالح الشأن العام والمصلحة العامة.

وعلى صعيد آخر فإن تبعية وتعلق الاختيار الحر للشعب الجزائري، بمشاورة أو رأي الشعب الفرنسي في ذلك يتنافى تماماً مع مبدأ تقرير المصير والديمقراطية.

إن الاستقلال الذي سيقرر اختيار ومشاورة الشعب الجزائري لن يكون منبعاً للهمجية والفقر، بل بالعكس هو يعتبر مراهنة على التطور الحقيقي، حيث يضمن حرية الأفراد، ويحافظ على أمن الأشخاص، أخيراً فإن استقلال الجزائر سيسهل ويساهم في تشييد مشروع المغرب العربي، ويدفع بالمشاركة الحرة مع كل دول العالم [...].

* * *

جون كلود بيريي: عدالة الاستثناء[1]

بصفتكم قاض وقد سبق وأن شغلتم منصب مستشار تقني في ديوان وزارة الجيوش من سنة 1960م إلى 1962م هل لكم وأنتم تتمتعون بهذه المكانة أن تحدثونا عن بعض القضايا الخاصة بأحداث الجزائر؟

نعم، لكن قبل ذلك أذكركم أنني اشتغلت بالمجلس الأعلى للقضاء، حيث كنت أحد أمنائه من عام 1956م إلى غاية بداية 1959م وحصل لي أنني اطلعت على ملفات بعض القضايا الخطيرة جداً؛ أي: بكل وضوح على طلبات العفو الرئاسي المقدمة من طرف بعض المحكوم عليهم بالإعدام من فئة الجزائريين.

إن المجلس الأعلى للقضاء كان يجتمع حوالي مرتين في الشهر الواحد برئاسة رئيس الجمهورية "روني كوتي" (renè coty)، يعطي المجلس رأيه لرئيس الدولة فيما يخص كل حكم بالإعدام مسلط على

(1) جرى هذا الحوار بتاريخ 14 أفريل 1988م ولد كلود بيريي في عام 1922م امتهن القضاء منذ سنة 1948 حيث تولى منصب أمين بالمجلس الأعلى للقضاء (1956 ــ 1959) ثم مستشاراً تقنياً بديوان وزارة الجيوش بيار مسمر (1960 ــ 1962) ثم مدير الدرك والعدالة العسكرية (1963 ــ 1973) فمستشار دولة.

هؤلاء الذين أدينوا، حيث إن كل مكلف يكون مصحوباً بتقرير كتابي وشفوي من أحد أعضاء المجلس بعدما يكون قد تمت دراسته من طرف لجنة، يكون منصب أمينها مشغول من طرف أحد الأعضاء الآخرين، كوننا كنا ثلاثة أمناء تحت وصاية الأمين العام، فيما كانت مهامي تتعلق بالانضباط وإدارة المحاكم وقضاء مستعمرات ما وراء البحار.

وبما أننا كنا نقوم دائماً بدراسة ملف واحد أو اثنين أو ثلاثة ملفات، من طلبات العفو الرئاسي المسجلة خلال كل جلسة، كانت لي الفرصة المؤسفة وأنا أحضر لهذه الجلسات الخاصة بمناقشة هذا النوع من القضايا إلى درجة أنه بقي محفوظاً في الذاكرة إلى اليوم، فالنسبة لي إن تلك الحرب لا تعني سوى دماء ضحايا الاعتداءات الذين نفذ في حقهم حكم الإعدام.

كان الرئيس "روني كوتي" هو من كلفني بمرافقة أعضاء المجلس الذين ذهبوا في مهمة للبلدان التابعة لفرنسا والمتواجدة فيما وراء البحار، فكانت لي الفرصة وأنا أقوم بتفتيش بإفريقيا السوداء أن أتعرف على "بيار مسمار" (pierre messmer) الذي كان يشغل منصب محافظ أعلى بالكاميرون.

استقبلت من طرفه للمرة الثانية لما أصبح محافظاً أعلى للمستعمرات الفرنسية لإفريقيا الغربية (AOF) وربما كان لهذه اللقاءات شأن وأثر في مخيلته في تعييني ضمن طاقم ديوانه، لما تولى في أواخر شهر جانفي من عام 1960 منصب وزير الجيوش، كنت قد علمت بهذا التعيين منه شخصياً حيث كنت قد تحولت إلى محكمة

السين (liseine)، الأمر بدا لي غريباً جداً، ثم أردف يقول لي: «إن حافظ الأختام "إيدموند ميشلي" (Edmond michelet)» قد وافق على تعييني الجديد، وحتى قدامى أعضاء المجلس الأعلى للقضاء الذين استشرتهم حثوني على الالتحاق فوراً بهذا المنصب الجديد، وفي يوم 24 جانفي من عام 1960 في بداية أسبوع المتاريس قتل دركيون على يد زملائهم أمام مبنى الحاكم العام للجزائر، حيث كان لهذا الحدث أثر ورد فعل كبيرين بباريس، في اليوم الذي توجه فيه الوزير نحو الجزائر فلم يكن لي فرصة التعبير له عن شعوري تجاه ما حدث.

وها أنتم تتواجدون بشارع "سانت دومينيك" ففي ماذا كانت تكمن مهامكم؟

إن الطاقم الوزاري للسيد "مسمار" (messmer) كان يتكون في معظمه من إداريين وقدامى إدارة مستعمرات فرنسا، المتواجدة خلف البحار، كونهم كانوا معاونيه بهذه المناطق الجغرافية، باستثناء مفتش المالية المعين من طرف وزارة المالية ومحدثكم فقد كنا جديدين عن هذا العالم، لم يكن للديوان العسكري علاقات كثيرة مع الديوان المدني فكان لمدير الديوان فضل كبير علينا حيث عملنا تحت إشرافه.

أمّا أنا فقد كنت أشرف على قطاع العدالة، حيث لم يكن ذلك بالأمر الهين، لأن بالجزائر قضايا العدالة الأكثر خطورة كانت منذ سنين من نصيب العدالة العسكرية، ولما قدمت إلى هذا المنصب وجدت ملفات كثيرة تنتظر حلها، ولابد لها من طرق معالجة، فالرئيس "باتن" (patin) رئيس الغرفة الجنائية لمحكمة النقض، الذي كان قد عين من

طرف الحاكم العام لإجراء دراسة حول سير العدالة بالجزائر، قدم في تلك الفترة تقريره حول الموضوع، حيث كان هذا التقرير يقترح على أن عدد المحاكم الدائمة لقوات الجيش المتواجدة بالجزائر المنحصرة في ثلاثة محاكم فقط (وهي الجزائر ووهران وقسنطينة) سيمتد إلى ثلاثة عشر محكمة ليوازي عدد القطاعات العسكرية، التقرير نفسه كان يوصي بإنشاء وكلاء جمهورية عسكريين بالجزائر.

تكلموا لنا عن آخر إنجازاتكم؟

إن قانون الإجراءات الجنائية كان مطبقاً بالجزائر، ولكن لاحظ السيد "باتن" (.m patin) فترات الأجل الخاص بهذا القانون كانت تواجه مشاكل خاصة بالاتصال والتواصل، وعليه فإنها غير قابلة للتطبيق، وهو الشيء الذي أدى إلى ظهور تصرفات لا يسمح بها؛ حيث إن المتهم الذي يمكن تقديمه في آجاله القانونية المسموح بها إلى المحكمة كان يطلق سراحه، ثم يقتل من طرف دورية على أساس أنه كان في حالة فرار وهو ما سمي آنذاك بـ «صخرة الخشب» (corrèe de bois) فما كان علي إلا أن أقوم بإعادة تنظيم بعض الإجراءات المقترحة من طرف الرئيس "باتن" (patin) التي وافقت عليها الحكومة، ومنذ ذلك التاريخ صدر قانون في عام 1957 يعطي كل السلطات المطلقة من أجل تنظيم السلطات العمومية بالجزائر، حتى تتكيف مع تلك التفرقة التقليدية الموجودة بين القانون والمرسوم المتعلق بتطبيقه، مما سمح بمعالجة عدة قضايا كانت عالقة في إطارها الطبيعي والقانوني.

أنشئت مناصب وكلاء الجمهورية العسكريين بمرسوم رئاسي، ويتعلق الأمر بقضاة من المحاكم تم استدعاؤهم لصالح الخدمة العسكرية للعمل بالجزائر لمدة عام من الزمن، وهذا التكليف كانت تقوم به المؤسسة العسكرية، وبما أن كل المصالح التابعة لمديرية القضاء العسكري بدت أنها غير قادرة على تسيير وقيادة مثل هذه الأعمال؛ لأن نيابة مديرية القضاء العسكري كانت تنظر إلى هيئة وكلاء الجمهورية العسكريين على أنها تدخل وعمل ارتجالي في مصالحها وسلطاتها، قرر الوزير على أن ديوانه هو الذي يقوم مباشرة بتنفيذ هذه العملية، أي أن أشرف عليها أنا شخصياً. فكان التكليف ثقيلاً على مستوى الإمكانات وعلى المستوى السيكولوجي.

حينئذ اتصلت بالمصالح الإدارية من أجل تحديد من يمكن تجنيده في سلك القضاة من جهة، بالنظر إلى غير المكلفين بالعبء العائلي كونهم غير متزوجين، ومن جهة ثانية على اعتبار أن وضعية الجهة القضائية التي تستخدمهم حالياً لن تتأخر بذهابهم في مجال السير اللائق لإدارة شؤون أعمالها، وبطلب مني قام وزير العدل بإرسال نسخة من الدليل السنوي للقضاة إلى زملائه المكلفين بالجيوش، من دون أن يرفقه بأي تعليق ولا تقرير، وهو التصرف الذي أتحفظ على تقييمه.

من هنا أصبحت عملية إعادة استدعاء القضاة للخدمة العسكرية تعرف مشاكلا كبيرة؛ حيث إن بعض من استدعوا إلى هذه المهام رأوا إجحافاً كبيراً في حقهم بالمقارنة مع من لم يستدعوا وهم في راحة تامة من العبء العائلي لأنهم عزاب.

كان الوقت يمر بسرعة وبقيت الحكومة ترغب في تنصيب الوكلاء الجمهورية العسكريين بالجزائر قبل نهاية ربيع عام 1960.

تم إذن اختيار نائب عام عسكري مكلف بمهمة التعيينات في عين المكان، والتنسيق لحركة وكلاء الجمهورية العسكريين عند التحاقهم بمكان عملهم؛ حيث كان هذا النائب العام هو نفسه معين بالقرب من الحاكم العام بالجزائر، وذلك ما سمح بمنحه سلطة كافية لتجنب بعض الانحرافات، فكان هناك أيضاً نائب عام في كل مقاطعة تضم واحداً أو أكثر من وكلاء الجمهورية العسكريين، فكانوا في المجموع مائة قاض، الذين تم استبدالهم بأمثالهم في سنة 1961.

بصفة عامة فإن القضاة الذين تم تجنيدهم كانوا معظمهم متحصلين على رتب تقارب أو تساوي تلك الخاصة بالضباط السامين، حيث تم استقبالهم في ظروف تعتبر بالجيدة من طرف الضباط العامين والسامين الذين كانوا يشرفون على الوصاية عليهم.

وبهذه الكيفية شعر الجيش البري بأنه تخلص من بعض المشاكل التي كان يواجه صعوبات كبيرة في حلها، في تلك الحلول السهلة التي كان يلجأ إليها كما ذكرت سابقا، فهذه النصوص كانت توفر لوكلاء الجمهورية العسكريين وحتى النواب العامون إمكانية الاحتفاظ بالمتهم لمدة أطول بكثير مما كان الحال عليه سلفاً (خمسة عشر يوماً واستثنائياً شهراً على ما أظن من دون تأكدي من ذلك) حيث بعد ذلك يتم تقديمهم إلى المحاكم أو إطلاق سراحهم دون اللجوء إلى عملية «صخرة الخشب»، في الأصل كان يعني ذلك وجود فترة الوضع تحت

المراقبة الأمنية خاصة تضاف إلى تلك التي يتضمنها قانون الإجراءات الجزائي.

لكـن يجـب أن نعتـبر ونقـدر في عمـل هـؤلاء الـوكلاء للجمهوريـة العسـكريين مهمة القضاة التي كانوا يقومون بها، وليس تلك الخاصـة بـأداء الشرطـة رغـم أنـه لم يكن موجوداً على أرض الميدان محامون من أجل مساعدة الأشـخاص الموقـوفين خـلال هذه العمليات وأن هـذه الصيغة في التعامـل مـع مثـل هـذه القضـايا سـاعدت عـلى تجنب الموت لكثير من المتهمين، مـثلما كـان يحصـل ذلـك مـن قبـل فباعتمادنـا عـلى تلك الإحصاءات الخاصة بالدرك حول اكتشـافات جثـث المـوتى الموجـودة عـلى مسرح العمليـات لاحظنـا انخفـاض عـدد هـؤلاء إلى مـا لا يقـل عـن 85% منـذ مجـيء وكلاء الجمهوريـة العسـكريين خـلال شـهرين مـن الـزمن فقـط، وخـلال الأشـهر التـي تلتهـا تقلـص بكثـير عـدد المـوتى المشـكوك في مـوتهم، إلى أن انقرضـت تمامـاً تلـك الحـالات الناتجـة عـن عمليـة «صـخرة الخشـب» والفضـل في ذلـك يرجـع إلى فاعليـة النظام الذي لجأنـا إليـه في القضـاء الشـبه التـام عـلى هـذه الظـاهرة، كـل الأمـور في ذلك كانت تقدر بمـدى فـرض السـلطة القـاهرة عـلى العسـكريين المحليـين مـن طـرف وكيـل الجمهوريـة العسـكري المنتمـي إلى نفـس المنطقـة، وفي هـذا المجـال يجـب أن ننوه بذلك العمل الجبـار الـذي قـام بـه القضـاة المجـددون، الـذين عرفـوا في معظـم الحالات كيف يفرضون منطقهم، وهو منطق القانون في احترام الإنسـان لقـادة نـواحي ومناطق كان همهم الأول التكفل بالمشاكل العملية للحرب، تأثير هؤلاء القضـاة وصـل من جهة أخرى إلى حد منع بعض الضـباط السـامين والجـنرالات مـن الالتحـاق في عـام

1961 بالانقلابيين؛ لأن وكلاء الجمهورية العسكريين العاملين بجانبهم لفتوا انتباههم إلى إجراءات القانون الجزائي المتعلقة بإلحاق الضرر بأمن الدولة.

هل لكم أن تتكلموا عن محاكمة المتاريس؟

كان هذا الأمر مكلفاً وشائكاً بسبب خطورة القضية على اعتبار عدد الموتى ونوعية شخصياتهم، وفي 24 جانفي من عام 1960 دفعت هيئة الدرك الثمن غالياً أمام التاريخ، حيث قتل دركيون لم يفعلوا شيئاً، كونهم كانوا يؤدون مهمتهم الكلاسيكية في المحافظة على البنايات العمومية، بناء على مهمتهم المناطة بهم و قتلهم بتلك الصفة البشعة - وكأنهم مجرد أرانب بواسطة الرشاش حيث كانو ينزلون من درج القصر الحكومي للحاكم العام للجزائر- ما هو إلا تصرف بغيض من طرف أشخاص يعتبرون أنفسهم فرنسيين.

عرفت القضية على أنها شائكة ومتشعبة عندما طرحت على جلسة الاستئناف بسبب مجرى تلك الإجراءات التي اتبعتها حيث تم فتح ملفين بشأنها:

الأول: فتح على مستوى محكمة باريس بسبب اقتراف جرم المؤامرة، على خلفية وجود قرار يقضي بتحويل مثل هذه القضايا من القضاء المدني إلى القضاء العسكري.

والآخر بالجزائر بسبب الاغتيالات، وحول تحويل هذا الملف إلى القضاء العسكري، الذي يعتبر قضاء استثنائياً، يمكننا أن نقوم ببعض التعليقات، ففي الشكل أن فكرة الظروف الإستثنائية يجب لها قضاء

استثنائي لم تقنعني، فبغض النظر عن تلك الاعترافات المنطقية القوية فإن الخبرة برهنت دائماً على أن القمع ليس مضموناً بقدر اليقين البالغ والتأكيد القوي، ومن أجل التحقيق في ملف المؤامرة المفتوح أمام القضاء بباريس كلف قاضيان تابعان لمجلس قضاء هذه المقاطعة القضائية للتحقيق وهما يعتبران من بين نخبة القضاء الفرنسي، لدراسة الملف على مستوى المحكمة الدائمة لقوات الجيش بباريس، إلى جانب كذلك أول نائب لوكيل الجمهورية الذي يعد من أحسن من يوجد على مستوى هذه المقاطعات، حيث أنهى مساره المهني كنائب عام لدى محكمة النقض.

إن التحقيق جرى بصفة منظمة وجد محترفة فيما يمكن لمؤرخي القضاء البحث عن ذلك لاحقاً بتناولهم لهذا الملف.

عقب هذا العمل بقي يطرح سؤال واحد وهو: هل لم يكن من الممكن أن نقوم بتوسيع محتوى هذه الاتهامات على مستوى القادة العسكريين، الذين تدخلوا بسلمية لدى تصديهم للمتظاهرين، وسمحوا بوقوع هذه المجزرة؟

هذا السؤال أجاب عنه رئيس الدولة شخصياً حيث رفض أن يعترف في هذا الصدد بمسؤولية إطارات الجيش في هذا الحدث، عدى تلك المتعلقة بالجنرال "غارداس" (gardas) الذي كان مكلفاً بالمهام السيكولوجية بالجزائر، فانجر على هذا القرار انعكاسان اثنان وهما أن إجراء المحاكمة في جلسة عامة عرف تغييراً للصيغة المعهودة والطبيعية، وأن القادة العسكريين كانوا -بحكم عدم معاقبتهم - هم الأكثر ترويجا لدعاية الانقلاب للعام المقبل، أما بشأن الملف المفتوح

على مستوى محكمة الجزائر والذي يخص جريمة القتل، فإنه هو الآخر عرف كذلك من جانبه كثيراً من الأحداث غيرت من مجراه الطبيعي، لقد تعرفت الشرطة على قتلة الدركيين، ولكن لأسباب أجهلها -لأنني لم أكن أشرف على هذا الملف- لم يشرع في استجوابهم.

وسط كل هذه الظروف التي ذكرتها وبالرغم من الاحتجاجات والتحذيرات التي قمت بها شخصياً تم في صيف عام 1960 ضم ملف الجزائر إلى ذلك المتواجد بباريس، وإحالة القضية أمام المحكمة الدائمة لقوات الجيش، التي ستشرع في دراسة الملف بباريس بتشكيلة خاصة، وحينها لم يؤخذ بعين الاعتبار تلك التحفظات والاعتراضات التي قمت بها، فيما يخص التركيبة البشرية لهيئة المحكمة، لكنه من خصوصيات الهيئات القضائية الخاصة أن تقوم بتعيين التركيبة البشرية لهيئة المحكمة وهي تحيط نفسها بكل السرية بما أن الاختيارات التي وقعت تعود دائماً بمفاجآت على الذين قاموا بهذه التعيينات، وهنا أكتفي بالقول إن الرئيس الذي اختير لإدارة هذه الجلسة هو في الأصل رئيس غرفة بمجلس الاستئناف لباريس، وأنه لم يسبق له في حياته أن ترأس في يوم ما لا جلسة بمحكمة الجنايات، ولا أي جلسة للمحكمة الدائمة للقوات المسلحة، هذا لا يعني أنني أشك في نزاهة هؤلاء القضاة -بإعطائي هذه الملاحظات- بل إنني أفتح المجال أمام آخرين ليعبروا منه.

وفي هذا الشأن شاء القدر أن أتعرف على اثنين من المستشارين العسكريين بعد تلك المحاكمة؛ حيث لمست عند هذين الشخصين تلك

المعاني السامية في المجال الأخلاقي والمهني للبشرية التي لا يرقى إليها الشك.

أما فيما يخص النيابة العامة فقد كلف بهذا المنصب قاض عسكري يحوز على درجة جد عالية في هذا السلك، وساعده في تلك المهام قاض مدني متميز بكفاءته العالية، وإن كان هذا الأخير قد قام بواجبه على أحسن ما يرام بالدفاع عن النظام العام بضمير مهني متميز، فإن الأمر لم يكن كذلك أو في نفس الصيغة من جانب ذلك القاضي العسكري، ولتفسير هذه الأمور أكثر أعطي هنا مثالاً: لقد جاء القاضي الخاص العسكري دون أن يقدم أي ثبوت أو حجج على ما يدعي- إذ أنّ الأمور في تناقض تام مع الوثائق المتواجدة في الملف- أدلى بتصريح أمام القضاة الذين كانوا مجتمعين بعدما رفعوا الجلسة من أجل الشروع في المداولات بالقاعة المخصصة لهذا الغرض؛ حيث قال: أمتلك هذه المعلومة من أحد المسؤولين بديوان الوزير الذي أفادني أن رجال الدرك هم من اقتتلوا برشاشاهم، هذا الكلام كان جد خطير ومنافٍ تماماً للحقيقة، حتى إن وزير القوات المسلحة تأثر بذلك لما أبلغه أحد الشهود بهذا الأمر، وعندها استدعى الوزير ذلك القاضي العسكري الذي اعترف أمامه بما نسبه إليه، لكنه فسر ذلك الأمر بأنه لا يمت بصلة إلى الحيلة أو التحايل في التصريح به، ورغم الاعتراف بذلك الخطأ الفادح بدا من الصعب جداً على المستوى السيكولوجي أمر استبدال ممثل النيابة العامة، والمحاكمة لتلك القضية لا تزال متواصلة، وأما معاقبته بسبب تلك الأفعال عند نهاية المحاكمة التي

تمت في ظروف سيئة للغاية ومهينـة[1] كانـت سـتحمل مسـاوئ كبـيرة للقضـاء في أعـين الرأي العام، ولتلك الأسباب واصل ذلك القاضي العسكري مساره المهمنـي بكـل راحـة، ومن دون عناء في أعلى هرم السلطة القضائية.

وهنا نفهم جيداً تلك الحرية التامة التي كان يتمتـع بهـا المتهمـون خـلال إجـراء المناقشة، وهو الشيء الذي تذمر منه رئيس الدولة ووزيـر القطـاع، وكـذا تلـك النهايـة التي آلت إليها المحاكمة، فكـل يـوم كانـت «لومونـد» تخصـص لهـذا الحـدث صـفحة بكاملها يقوم بالتعليق عليها من لهم شأن أو يهتمون بالجزئيات، عكس ما كان يطمـح إليه رئيس الدولة، فإن هذه المحاكمة ومن خلال بعض التصريحات التي وقعت بشأنها لم يترك للمؤسسة العسكرية في أحوالها، وأصبحت في حيرة من أمرها، بمعنـى آخـر كـان ذلك مع أسباب أخرى أحد العوامل التي دفعت بتأرجح ثم انقـلاب بعـض العسـكريين ضد قائد القوات المسلحة.

(1) عند افتتاح جلسة محاكمة المتاريس المقامة في يوم 3 نوفمبر 1960 خمسة فقط من أصـل تسـعة عشر متهماً كانوا يحاكمون كموقوفين وهـؤلاء الموقوفـون الخمسـة هـم: جـون ـــ مـوريس ديمـاركي (jean mauris demarguet) وبيار لقايارد (Pierre lagaillarde) وجون كلود بـيراز (jeau choude perez) ومارسال روندة (marcel ronda) وجون جاك سوزيني (jeau jacgue susini) استغلوا فـترة الاقـتراح المؤقت لأسبوعين خصصت للمناقشة كي يفروا إلى إسبانيا، وفي هذه الحالة فإن الحكم علـيهم بأحكـام بالسجن لمدة عشر سنين أو أقل من ذلك اعتبر كحكم تميز بالشفقة والرحمة.

ضد «الحرب القذرة»

إن أسبوع المتاريس وتصرف بعض الضباط بيَّن للرأي العام الفرنسي أن حل الخلاف القائم ليس بالأمر الهين؛ حيث إن إخفاق مفاوضات مولان (melun) مع مبعوثي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في جوان 1960م أثبت أن الطريق المؤدي للسلام لا يزال طويلاً وشاقاً.

مرت فترة من الترجي والترقب، رغم الانقسامات والانشقاقات في صفوفها ها هي الجماعة الجزائرية المتواجدة بفرنسا تنضم إلى جبهة التحرير الوطني، وتدعمها بالأموال والإمدادات عن طريق «حاملي الحقائب» (porteure de valises) في الوقت الذي شنت فيه الحكومة الفرنسية حملة قمع شنيعة ضد الطائفة المهاجرة؛ حيث بلغت الأمور ذروتها مع أحداث 17 أكتوبر لعام 1961م.

* * *

المجموعة الجزائرية بفرنسا(1)

خلال سنة 1954 كان عدد المجموعة الجزائرية بفرنسا مائتي ألف شخص (200000) من بينهم 150000 كانوا يعدون من بين العمال «النشطاء» حيث كان معظمهم يشتغل بقطاع التصنيع الحديدي والبناء، كما كانوا متواجدين بمناجم الفحم وفي ميادين الكيمياء وأيضاً النسيج، هذا التخصص كان يختلف من جهة إلى أخرى؛ حيث كان أكثرهم يعمل بمعامل التصنيع الحديدي بضواحي باريس، وذلك هو الشأن بالنسبة لقطاع البناء بمقاطعة لاموزال (la mozelle) ونفس الشيء فيما يخص منطقة الرون (rhône) والشمال (nort) بالنسبة لفرع النسيج، ولكن الأمر لا يختلف كثيراً فيما يخص مسألة تأهيلهم؛ لأن 94.7% كان يشتغلون كعمال متخصصين أو عمال يدويين في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عدد العمال المؤهلين 5% و0.15% بالنسبة لمن يتميزون بالكفاءة المتواضعة.

أما بالنسبة للمرتبات فنسبة 30% فقط من العمال الجزائريين كانت تتقاضى أكثر من مائة فرنك فرنسي في الساعة الواحدة، بينما ترتفع هذه النسبة عند الفرنسيين إلى ما لا يقل عن 60%، بالمقابل فإنهم يمثلون نسبة أكثر من 74% ممن يشتغلون بما لا يقل عن خمسة

(1) جاك كارغوات (jague kergoat) في 28 و29 أكتوبر 1984.

وأربعين ساعة أسبوعياً، إلى جانب هؤلاء العمال يجب إضافة كل تلك الشبكة المتكونة من صغار التجار مثل أصحاب الدكاكين والمقاهي والفنادق ومئات الطلبة.

إن الهيكلة الوحيدة للمجتمع تكمن في تنظيمه السياسي؛ حيث تتمثل في توسع وانتشار الحركة من أجل انتصار الحريات والديمقراطية (mtld) داخل هذه الأوساط، إن الحركة من أجل انتصار الحريات والديمقراطية كانت تستخدم عمق التاريخ لصالحها، وهي من دون منافس، حيث وصلت في عام 1954 إلى تجنيد ما لا يقل عن سبعة مائة مناضل رغم أنها كانت تعرف بعض الانشقاقات داخل صفوفها، كل الشهادات تتناسق وتتقاطع مع بعضها في الدلالة على أن الجالية الجزائرية استقبلت اندلاع العمليات بنوع من الحماس، ومن سخرية التاريخ أن مبادرة التمرد والانتفاضة نسبت من طرف كل المجتمع إلى الذين كانوا موالين لمصالي الحاج، وهو السبب الذي جعل الحكومة تؤمن بهذا الطرح، وتمنع الحركة من أجل انتصار الحريات والعدالة (Mtld) من كل نشاط سياسي منذ تاريخ 4 نوفمبر، أكثر من هذا فإن فيديرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني كانت قد تكونت في مجملها حول إطارات قديمة وسطحية وبسيطة، معادية في تصوراتها السياسية ومشروعها الانتفاضي للنظام الاستعماري الفرنسي.

ولفترة أشهر طويلة بقيت جبهة التحرير الوطني تستغل ذلك الجو الغامض الموجود بالجزائر، في محاولة منها إلى أن تضم إلى صفوفها القاعدة النضالية لمصالي الحاج، فيما بقي حزب الحركة من أجل انتصار الحريات والعدالة (Mtld) الذي أصبح يحمل تسمية الحركة

الوطنيـة الجزائريـة (MHA) يسـتغل لفائدتـه الخاصـة ميـول الشـعب الجزائـري إلى الانتفاضة الشعبية، وخير دليل على ذلك يكمن في جمع الأموال من أجل تدعيم الثورة.

إن عمليات الجمع كانت كبيرة جداً وشاملة حيـث إن الأمثلـة في هـذا الموضـوع كثيرة، منها: ذلك التاجر أو المتقاعد الذي أهدى للثورة كل ما كـان يـدخره مـن أمـوال وصلت إلى عدة ملايين من الفرنكات القديمة، جزء من هذه التبرعـات كانـت تقـوم بـه نواة صغيرة ادعت أنها تنتمي إلى جبهة التحرير الوطني، فيما كانت أهم التبرعات تأتي عن طريق ما يقوم به المساليست.

بدأ حزب الحركـة الوطنيـة الجزائريـة (MHA) ــ وهـو يطمـح إلى أخـذ مكانـة مرموقة داخل الثورة الجزائرية التي أصبحت حقيقة ــ يتطور بفرنسـا، وفي عـام 1956 بلغ عدد مناضليه أكثر من عشرة آلاف مناضل في الوقت الذي كانت فيه جبهة التحرير الوطني تجد بعض الصعوبات لتوسيع انتشارها فوق التراب الفرنسي.

فمنذ الأشهر الأولى لعام 1955 قام محمد بوضياف بجمـع إطـارات الجهـة الشرقية لفرنسا المتواجدة بفورباش (forbache) ميلهـوز (mulhouse) وسوشـو (sochaux)، وبداية من شهر أوت أصبحت الهجرة المكثفة الـواردة مـن الشـمال القسنطيني هي التي تمون جبهة التحريـر الـوطني بالمناضـلين الجـدد والشـباب، لكن منذ بداية سنة 1956 لم تكن ولاية باريس تحتوي إلا عـلى مـا يقـارب نحـو مائتي مناضل جبهوي في حين بقيت كل هذه الفـترة شـبه سـلمية مـا بـين جبهـة التحرير الوطني (FLN) والحركـة الوطنيـة الجزائريـة (MHA) إلاّ أنّـه في ليـون

(lyon) وغورونوبل (grenoble) وبالمنطقة الإدارية الثامنة عشر بباريس كانت قد حصلت بعض النقاشات داخل مقاهي تسيرة من طرف مصاليين، وبدخول عام 1956 أصبحت جبهة التحرير الوطني في حرب مدنية حقيقية جد متطورة مع الحركة الوطنية الجزائرية (MHA).

من الذي بدأ هذه الحروب يا ترى؟ أما في الجزائر فكانت جبهة التحرير الوطني من دون شك، وأما في فرنسا فكانت الحركة الوطنية الجزائرية، حصل ذلك عقب اغتيال "صافي" - ذلك المناضل القديم - في ربيع عام 1956 داخل ذلك الفندق ـــ المطعم الواقع بشارع القاهرة- الذي كان يأوي الناس الخارجين عن القانون، أو الذين يعيشون في سرية فخلال أكثر من سنة كاملة كانت فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني تخشى ذلك التصادم، إلى درجة أنها رفضت أن ترد على اعتداءات المصاليين على مناضليها، ولكن مناضلوها رفضوا تلك الوضعية بكل عنف، وألحوا على تكوين جماعات مسلحة، وفي انتظار تحقيق تلك المطالب عمدوا إلى الكف عن جمع الأموال والمساعدات إلى أن أرغموا القيادة في خريف 1956 على الاستجابة لمطالبهم.

وبسرعة فائقة أصبح اتجاه المعارك لصالح جبهة التحرير الوطني وبسرعة كذلك لم يعد لأحد قوة التحكم في ذلك العنف الذي كان منتشراً.

قام "فيلاري" من الحركة الوطنية الجزائرية (mna) ثم تلاه مجموعة من فيديرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني بمحاولات لتحقيق الأجواء وتهدئة الأوضاع، لكنهما فشلا فيما حاولا القيام به، فكان

الموت قد حصد أربعة آلاف نفس جراء تلك الحرب التي دارت رحاها في أوساط المغتربين الجزائريين.

وفي بداية عام 1957 أصبح عدد مناضلي جبهة التحرير الوطني مساويا لعدد مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية أي ما بين عشرة آلاف وخمسة عشر ألف مناضل لكل منها، إلى أن أصبح حزب جبهة التحرير الوطني هو الأقوى في ديسمبر 1957 ، ولكن رغم ذلك تبقى الحركة الوطنية الجزائرية متجذرة بقوة في مناطق الشمال والشرق والوسط (كليرمون، وفيرون، وماتلوسون) وكذلك بمنطقة ليون، وفي بداية عام 1958 استرجعت جبهة التحرير الوطني منطقة ليون حيث انضم إليها مناضلو الحركة الوطنية الجزائرية.

لكن المدهش في كل هذا هو أن هذه المعارك الطاحنة بين الأشقاء لم تقلل أو تعيق دعمهم للثورة الجزائرية، حيث ارتفع المبلغ الممنوح من طرف فيدرالية فرنسا إلى قيادة جبهة التحرير الوطني إلى ثمانمائة فرنك فرنسي، ثم وصل بسرعة إلى مليون فرنك فرنسي في كل شهر، يحدث ذلك في الوقت الذي بدأت الإعانات المالية تأتي من الدول العربية، كما يشرحه قادة سابقون للجبهة.

* * *

ليلة الرعب

كانت توجد بباريس حرب داخل حرب، وهي تلك التي كانت تدور رحاها طوال سنين كاملة بين المناضلين الجزائريين والشرطة الفرنسية والتي خلفت من بين هذه الهيئة النظامية الأخيرة ما لا يقل عن سبعة وأربعين ضحية كان ثلاثة منهم قد سقطوا بطلقات نارية نفذها إرهابيون، ذلك ما دفع بهذه المؤسسة إلى بناء مآو بالإسمنت المسلح أمام كل مركز شرطة يكون داخله شرطي بسلاح رشاش، حصيلة هذه الضحايا قدمت إلى الجمعية العامة بتاريخ 13 أكتوبر 1961 من طرف وزير الداخلية روجي فري (rojer fry).

منذ بضعة أيام قرر محافظ الشرطة بباريس غلق الحانات في وجه الجزائريين بداية من الساعة السابعة مساء، وفرض عليهم حضر التجوال.

ومن أجل الاحتجاجات ضد هذه الإجراءات التعسفية والمجحفة في حق الجزائريين نظمت جبهة التحرير الوطني مظاهرة سليمة في يوم 17 أكتوبر كانت هذه المبادرة أول محاولة جماهيرية كبيرة تنظم في قلب العاصمة الفرنسية باريس حيث جابت الحشود البشرية كل الأماكن العامة الهامة كـ"لاكونكورد" (la concord) والشون إليزي (le chonts elysee) وكذا الشوارع الكبرى للمدينة.

قدر عدد من قاموا بهذه المظاهرة بما يقارب الثلاثين ألف عامل مسلم كانوا منظمين من طرف مناضلي جبهة التحرير الوطني، وكانوا في مجملهم قد قصدوا المدينة قادمين إليها من تلك البناءات الهشة والقصديرية التي تقع بضواحيها متخذين عربات الميترو وسيلة للوصول إليها، وسميت تلك الليلة بليلة الرعب والعار.

وحتى يتسنى لكل واحد أن يقف على بشاعة ذلك العنف الذي أصاب هؤلاء المتظاهرين الذين طردوا، واعتقلوا، وضربوا، واغتيلوا يجب أن يقرأ أسئلة واحتجاجات أصحاب الأفكار المتواضعة؛ حيث إن الجزئيات الكبيرة كانت قد قدمت من طرف الصحافة المتحزبة، ولكن لما علم الجميع بضخامة تلك الكارثة لما سمي آنذاك بتصفية الحسابات بين الشرطة والجزائريين، وصلت هذه المأساة ليشعر بأثرها كل من جريدة لوفيغارو (figaro) ولوموند (le monde) وفي تاريخ 30 أكتوبر قام أوجين كلوديوس بيتي (eujeue Claudius petit) وهو من «المركزيين» بمداخلة داخل مبنى الجمعية العامة ندد فيها بكلمات نارية بمسؤولية محافظة الشرطة الباريسية حيث قال: «يجب أن نسمي الأشياء بمسمياتها، لم يكن بإمكان أي حارس من الأمن أن يقحم نفسه في تلك العملية بسبب تلك الأوامر التي وصلت والقرارات التي اتخذت في هذا الشأن، وما كان عليه إلا أن يميز أو يأخذ في الحسبان لون البشرة ونوعية الألبسة والحي الذي يقطنه كل شخص يُستجوب أو يلقى عليه القبض» .

قد يكون بعض القبائل جد سعداء بأنهم أفلتوا من قبضة الشرطة بسبب بشرتهم البيضاء وأعينهم الزرقاء.

هل كان حتماً علينا أن نعرف في المستقبل - لأن ذلك المنحنى كان محتوماً - ذلك العار للهلال الأصفر بعدما كنا تعرفنا على عار تلك النجمة الصفراء؟ لأنه سيداتي سادتي أنا لا أعلم إن كنتم تقدرون أحسن تقدير هذه الأوضاع التي نعيشها اليوم، نحن نعيش أوضاعا مشابهة لتلك التي عاشها الألمان ولم نفهمها عندما تربع هتلر على العرش وأخذ بزمام السلطة.

«[...] إن تلك الحالة السيئة والمهينة للعنصرية التي تعاني منها كل الحضارات والمؤسسات في كبتها داخل قلوب الإنسانية وعقولها وواقع تحاليلها في حياتها اليومية ها هي الآن قد ظهرت إلى الوجود، وما عليكم سيدي الوزير إلا أن تسدوا الباب أمام هذه الظاهرة لكي تمنعوا استفحالها!».

ومن جهته لما سئل بابون محافظ شرطة باريس عن هذا الحدث من طرف المجلس البلدي لباريس كانت هذه الكلمات التاريخية، أو ما يسمى كذلك؛ لأنها استنسخت فيما بعد داخل الكتب المدرسية للتلاميذ؛ حيث قال: «إن الشرطة فعلت ما كان يجب عليها أن تفعله» هل كان محقا في قوله تجاه التاريخ لما تلفظ وزير الداخلية -وهو الذي لم يقدّر معنى كرامة الإنسانية- بجملة: «ليس لدي علم من أين أبدأ بالتحقيق في هذا باعتمادي على مجرد شبه حجة» في محاولة الإجابة منه حول تلك المأساة التي سأله عنها البرلماني كلوديوس بوتي (chaudius petit).

في الأيام التي تلت هذه المظاهرة ليوم 17 أكتوبر أصبحت جثث الموتى تستخرج من نهر السين (la saine) وتكتشف داخل الغابات

المجاورة له حيث فتح بشأنها ما لا يقل عن ستين تحقيقاً قضائياً، وفي هذا الموضوع كتبت مجلة «لسبري» (l'soprit) تقول: «ما لا نعرفه وما نتطلع إلى معرفته، وما سنتعرف عليه في يوم من الأيام هو عدد أولئك الذين تمت تصفيتهم في تمام السرية... وما كان يقع يومياً بالجزائر ها هو اليوم يحدث بباريس، وها هو نهر السين (la saine)» تجرف مياهه جثث الموتى مثل ما حدث في شاطئ الجزائر.

بوصولنا إلى هذه القسوة والعنف كان علينا أن ندرك جيداً مدى إخفاقنا في تطبيق قواعد دولة القانون، وابتعادنا عن هذه القيم النبيلة، ربما كان ذلك جواب من الديكتاتورية الأمنية للشرطة على ما قام به الإرهابيون من اعتداءات ومجازر، فإذا كانت عمليات العنف التي يلجأ إليها الضعيف في تصرفه الأعمى واللامسؤول تدان على هذا الأساس من الظلم والاعتداء على الآخرين من البشر، فكيف لنا أن نكيف ذلك العنف وتلك الوحشية التي يقوم بها مسؤولو دولة تعتقد نفسها أنها متشبعة بفلسفة الديمقراطية.

إن الشباب من الطلبة والمثقفين هم الذين كانوا في الطليعة للتنديد باستمرار الحرب، وكذا ضد كل تلك التهديدات التي تعيق وتسيء للديمقراطية.

وقد التحق بالجزائر أكثر من مليوني شاب فرنسي دون أن تعرف الأوضاع أي تطور يذكر.

إن الطلبة بدؤوا بتنظيم أنفسهم وأحوالهم داخل هيئة الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين (UNEF) من أجل المطالبة بالسلم في الجزائر والمطالبة بعدم تجنيدهم في صفوف الجيش، وكان المفجر الإعلامي لذلك هي محاكمة شبكة جونسون (JEANSON) التي وقعت في شهر سبتمبر من عام 1960 حينها اكتشفت فرنسا أن الأساتذة والفنانين ورجال الدين أصبحوا يساندون جبهة التحرير الوطني، فكانت هذه المحاكمة هي محاكمة لحرب الجزائر.

* * *

المظاهرة الكبرى للاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين[1]

في ربيع عام 1960 واصل الجنود مجهوداتهم في إحلال السلام بالجزائر إلى أن توقفت عجلة التاريخ، وكتبت جريدة لوموند في أواخر شهر أفريل: «نادراً ما كانت الحياة العامة في فرنسا فارغة من مادتها الدسمة والحكومة والرأي العام في مثل هذا الركود لا يباليان بالمشاكل الحقيقية للبلاد».

في مثل هذا الشهر انعقد المؤتمر التاسع والأربعين للاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين، وكان يضم شريحة كبيرة من الشباب.

كان الموقف المتخذ من حرب الجزائر يشكل المحور الأساسي لهذه المناقشات، حيث قرر معظم المندوبين المشاركين في هذا المؤتمر تحرير لائحة يدعون بها السلطات الفرنسية إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA)، وبعض المشاركين ادعوا أنه لا علاقة لهم بالسياسة.

كان المكتب الجديد المنتخب يرأسه بيار قوداز (pieere gaudez) وهو طالب في معهد علم الاجتماع بجامعة السربون

(1) ميشال ويغوك (michel winock) في 16 جويلية 1986.

(sorbonne) يعرف عنه أنه «كاثوليكي يساري». وفي الأسابيع القليلة التي تلت هذا الحدث قام اليمينيون المعارضون لهذه النقابة الطلابية بالانفصال عن هذا التنظيم، وتكوين فدرالية الطلبة الوطنيين، ودافعو عن تمسكهم بفكرة الجزائر الفرنسية، فكانت الأمور مثل قال عنها برنانوس (bernanos): إن حمى الشباب هي التي تبقي فرنسا في درجة حرارتها العادية.

لكن هذه الحمى ما لبثت أن ذهبت بسرعة، وأصبح الطلبة في كل المدن الجامعية يكثفون من حركاتهم تجاه المنظمات النقابية الأخرى من أجل التطوير المشترك للاحتجاجات ضد الحرب.

لكن في كل الأمكنة واجه هذا الجيل من الشباب ضغائن تاريخية ممن يكبرهم سناً؛ حيث إن في القوة العمالية (F.O.) من لم يرغب في الكلام مجدداً عن «السطاليين» التابعين لنقابة (CGT) وأنه في فيديرالية التربية الوطنية (FEN) كان يقال: إن هذا الأمر أتعس من أن تأخذ بـ (SGEN) الذي هو ملك لنقابة الـ (CFCT) التي لم تكن تعرف بـ «اللائكية» وغيرها.

إن محاولات التنبيه التي قام بها الطلبة لم تلق اهتماما من أي قائد نقابي حتى يغادر تلك العزلة التي كان يعيشها خوفاً من أن يقع في الخلافات الدموية التي فرقت بين الأشقاء، الكل يحلم بتجسيد «السلم» على أرض الواقع مثلما يحلم اللسان بالعسل، ولكن لم يحاول أحد أن يضمد الجراح ويعطي موعداً لحلول هذا السلم، فكانت النقابات على نحو ما كانت عليه أحوال الأحزاب اليسارية في مجال تفرقها وتقزمها وتشتتها؛ حيث فشلت في اتخاذ أي مبادرة قوية وفعالة؛ لأن الشيوعيين

كـانوا ينتظـرون اسـتيقاظ «جيوشـهم» ولأن الاشـتراكيين كـان داخـل صـفوفهم بعـض الأشخاص ممن كانوا يعتبرون من المعادين القويين والشرسين لفكرة إحلال الاستقلال . كان يبـدوا مـن الضروري في هـذه الوضـعية أن يعتمـد الطلبـة -قبـل كـل شيء - عـلى أنفسـهم وطاقـاتهم، وهـل لم يكونـوا ببـاريس هـم أنفسـهم الأكـثر ارتباطـاً واهتمامـاً بالقضية الجزائرية؟ كثيرون هـم الـذين توصـلوا إلى تلـك القـراءات التـي تعتـبر فكـرة استقلال الجزائر راجعة إلى نوعية تلك الضروريات التاريخية؛ حيث إن عدداً قليلاً كـان يعتمد على نضال الشعب الجزائري ويأمل في حدوث تلك الثورة التي افتقد إليها تماماً «البروليتاريا الفرنسي» ولكنهم كانوا يرفضون الانخراط، انخـراطهم في صـفوف الجـيش لأداء الخدمة العسـكرية ويـدافعون عـن ذلـك، وهـذا العمـل انتقدتـه كثـيرا جريـدتا: الأورور (l'aurour) والكنار أو نشيني (lacanad euchaînè).

إن أول حركة جوهرية قـام بهـا مكتـب الاتحـاد الـوطني للطلبـة الفرنسـيين هـو البحث عـن الحـوار العلنـي مـع الاتحـاد العـام للطلبـة المسـلمين الجزائـريين وتجديـد العلاقات معه .

تلك المنظمة الطلابية التي تم حلها بقرار من حكومة قايارد (gaillarde) في شـهر جانفي من عام 1958.

إن السلطة الفكرية للإعلام الكبير اسـتعملت في معالجتهـا للموضـوع أدوات التـوبيخ مـما دفع بالسلطة المؤقتـة لـوزارة التربيـة الوطنيـة إلى معاقبـة هـذا التنظـيم النقـابي؛ حيـث علقـت مساعداتها المالية السنوية التي كانـت تمنحهـا للاتحـاد الـوطني للطلبـة الفرنسـيين (unef) وبمـا أنـه اتهـم بأنـه يفتقـد إلى التمثيـل الحقيقـي للتنظـيم، فقـد قـام المكتـب الـذي كـان يرأسـه

قوداز (goudez) بعقد جمعية عامة غير عادية بتاريخ 19 جوان بمدينة باريس؛ حيث صودق خلالها بأغلبية كبيرة على مبادرة إحلال السلام بالجزائر، وهكذا حضرنا لظهور قوة سياسية في حالة تطور مستمر خارج إطار الأحزاب والمجموعات التقليدية الأخرى.

بالنسبة لبيار قوداز (Pierre gaudez) ومعاونيه كان يعتبر من الضروري جداً أنهم يثقون في زملائهم الذين كانوا أكثر المهتمين بحلول غير قانونية مثل: العصيان، والتمرد، والهروب إلى درجة الانخراط في صفوف الشبكة الملتزمة بمساعدة جبهة التحرير الوطني.

وبما أن الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين (unef) كان يصب كل اهتماماته على إيجاد حل بديل، فإنه اتخذ مبادرة تنظيم تجمع واسع للاحتجاج باعتماده على دعم ومشاركة النقابات الأخرى، لأن هذه النقابة لم تعرف في السابق خلافات مع مثيلاتها، وهي تدرك أنها تمثل منبر التعبير لشريحة كبيرة من المجتمع، فإنها وجهت في منتصف أكتوبر نداء للمشاركة في مظاهرة ضخمة ستسمح للطلبة والعمال أن يعبروا عن رغبتهم في إحلال السلام، وبسبب وضعها الاستراتيجي استطاعت أن تحقق الاتفاق الذي حصل بينها وبين كل من: تنظيم (fen) و(cftc) والفدرالية الولائية لـ (fo).

ولكن نقابة (cgt) والحزب الشيوعي اللذان كانا راضيين بانضمامهما إلى الاتحاد النقابي كانا أيضاً يخشيان أن يغرر بهما، وأن لا تكون مشاركتهما إلا مجرد قوة ثانوية إضافية أريد لها أن تعمل ضد مبادئها الشيوعية المعروفة، ولذلك تعاملا مع الوضعية بنوع من التكبر

والابتزاز، حيث وصفوا تلك المبادرة الانفرادية للاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين (unef) بالطريقة الخطيرة والمغامرتية.

إن فيليب بريو (philippe robrieux) مسؤول اتحاد الطلبة الشيوعيين حاول مراراً وتكراراً أن يقنع الثنائي الحاكم المتمثل في توراز (thorez) وفيرميرش (vermersh) بالعدول عن تنظيم تلك المظاهرة والمشاركة فيها بكل قوة، لكنه لم يفلح في ذلك، واضطر إلى أن يشرح لمناضليه نوعية تلك المصالح العليا التي منعته من ذلك.

كان مقرراً أن تجري تلك المظاهرة بساحة لباستي (la bastille) في يوم 17 أكتوبر لكنها قوبلت بقرار منعها من طرف وزارة الداخلية غير أن منظميها لم يبالوا بذلك.

ومن أجل اجتناب أوضاع أكثر تأزماً تراجعت الوزارة عن قرارها خلال اجتماع عقد قبل يوم واحد من موعدها، بتعاونية (la mutualite) وبقيت جريدة لومانيتي (l'humanite) تعمل لشأنها الخاص، ودعت إلى التوقف الرمزي عن العمل، وإلى تجمعات محلية دون أن تشارك في اجتماع المغامرة الذي جرى بالتعاونية.

وفي حدود الساعة السادسة مساء من يوم 27 أكتوبر 1960، كانت القاعة الكبيرة الموجودة بالحي اللاتيني مملوءة بالحضور، وكان آلاف المتظاهرين يملؤون الشوارع المحيطة بها حتى منعوا المرور من خلالها، وهم يرددون بصوت واحد: «السلام في الجزائر»، « ليذهب الطيارون إلى الورشة» أو « السلم، شارلو، السلم، شارلو، السلم»، ربما يكون هذا الأمر محل بعض الاختلافات على صعيد الآداب، ولكننا لم نشهد من قبل مثل هذه المشاركة الكبيرة والفعالة للشعب منذ تلك

الحرب المستمرة، وهذه المبادرة الأولى من نوعها التي ظهرت إلى الوجود من دون أن يشارك فيها الشيوعيون الذين لم يكن يهمهم حسب خطاباتهم وأقوالهم سوى الاتحاد، ثم الاتحاد، ولا شيء سوى الاتحاد، وليفهم ذلك من شاء، ففي كل الأحوال كان لهذا الغياب على الساحة النقابية انعكاساته الوخيمة على التنظيم فيما بعد.

وقد عمدت الشرطة في لحظات معينة إلى تفرقة المتظاهرين فبدأت العصي تلوح في السماء، حيث ظهر التحامل وبداية القلق والهلع تحت الضغط خاصة عندما حوصر المتظاهرون أمام شبابيك سكوارمونج (sguare monge) وجدران المقاهي المجاورة التي تكسر زجاج نوافذها من أثر الزحمة والحركة القوية... وبعد نصف ساعة فقط تم إخلاء شارع المدارس، حيث لم يلفت نظرنا إلا عشرات الأحذية التي تخلى عنها أصحابا من شدة الزحمة كهداية منهم لصانعي السلم، وهل كان لضجيج هذه المظاهرات - التي فاق نجاحها كل توقعات وآمال منظميها - أثر في أن تحرك الرأي العام لتخرجه من صمته وركوده؟

بعد أيام قليلة فقط قام ديغول بإلقاء خطاب جديد موجه للأمة بثته قناة التلفزة حيث تكلم فيه هذه المرة بصريح العبارة عن «الجمهورية الجزائرية» وهل حان إذن وقت تخلصنا وإفلاتنا من أنياب ذلك الكابوس المتوحش المستمر.

* * *

حاملو الحقائب[1]

ما هي تلك الأسباب التي دفعت الفرنسيين للدفاع عن قضية تبدو لأول وهلة أنها ليست بقضيتهم وإن كان الأمر غير واضح تماما؟!

والجواب هو في منتهى البساطة: إخفاق اليسار؛ لأن معظم حاملي الحقائب جاؤوا من مياهها ومن بين أحضانها، لأن النداءات والتحذيرات التي وجهت حول الحالة الجزائرية قبل ظهور الأزمة لم تنقطع، خاصة منها تلك المقالات الصحفية المتنبئة للمؤرخ أندري ماندوز (andrè mandouze) التي نشرت في جريدة ليسبري (l'eoprit).

إن اليمين الفرنسي غير متشبع بقناعات إزالة الاستعمار، ذلك أن تمرد 1954 لم يفاجئ إلا الذين لم يسمعوا هذه النداءات والتحذيرات؛ أي: كل الناس تقريبا.

إن «اليسار المحتم» كما وصفه جون بول سارتر (jean poul sartre) الغير محترم بقي لمدة طويلة غائباً عن أحداث هذا الصراع في

(1) بيرنار آليوت (Bernard alliot) في 29 سبتمبر 1979 فيما يخص كتاب هرفي هامون (herve hamon) وباتريك روتمان (batrik rotman) حاملو الحقائب (les porteurs de valises) منشورات ألبان ميشال (albino michel) 1979.

عام 1954 لم يكن يوجد إلا التروتكيستين (les trotskistes) الذين طالبوا باستقلال الجزائر.

ثم كانت تلك العمليات التي كشفت عن التعذيب والتي كذبتها السلطات الرسمية على كل المستويات أو اعتبرتها مجرد «تجاوزات» بالرغم من وجود الأدلة التي تثبت ذلك مثل تقرير ويليوم (wiullaume) وتقارير ما يراي (mairey) وكذلك تقارير المنظمات الإنسانية الدولية.

منذ بداية جانفي 1955 ندّد كل من كلود بودي (claude bourdet) وغي فرانس أوبسارفتور (france obsarvateur) وفرانسوا مورياك (francois mauriac) في جريدة ليكسبراس (lexpress) بعمليات التعذيب في الجزائر.

إن ذلك الكتاب الذي صدر عن بيار هنري سيمون (piere henri simon) عن منشورات لوسيال (le seuil) في عام 1957 وتناول قضية التعذيب، عبر بدقة عن ذلك الشرخ الذي وقع في أوساط المسيحيين تجاه هذه المعاملات السيئة.

استمر التبليغ عن عمليات التعذيب طيلة الحرب وعمّا عرفته الجرائد الملتزمة بقول الحقيقة والناشرين المقتنعين بذلك من مصادرات ومحاكمات طالت عناوينهم وصحائفهم، ذلك ما جعل أفراد المنظمة العسكرية السرية (oas) يتذكرونهم جيداً عندما حان الوقت لكي يختاروا ضحاياهم في عملياتهم التدميرية الشاملة....

فرغم وجود هذه الكتب وهذه البيانات أصبح الجو السائد في فرنسا يعرف بكثرة القمع، والاستقالات، واللامبالات، والعنصرية

المفرطة، بينما كان المتعاطفون مع النشطاء، والصرحاء مع القضية الجزائرية يأتونها من صفوف أولئك الذين يتميزون بالشعور الإنساني ممن ينتمون إلى الترجمات السياسية اليسارية؛ حيث يوجد من بينهم المثقفون «ذوو الضمير الغير محظوظ» والمسيحيون الطلائعيون والأساقفة، والعمال، والتروتكيستون، والمؤيدون لليسار الجديد الذين هم في الأصل شيوعيون منشقون عن خط الحزب.

في بداية هذه الأزمة كانت هذه الشخصيات المعزولة هي التي قامت بمساعدة الجزائريين مثل جون جاك روسي (jean jague rousset) ذلك الموظف الشاب الذي جعل مسكنه تحت تصرف المتمردين أين كانت والدته -الملقبة بـ مادام مار (madame mere) كما كان يلقِّبها ضيوفها - هي التي تتكفل بالآلة الراقنة التي تستنسخ منها البيانات السرية، وحتى الأساقفة الذين كانوا على علم بالظروف السيئة للمهاجرين كانوا كذلك يقدمون الإيواء للمهاجرين السريين من باب الصدقة والإحسان. لكن الفضل في ذلك يرجع إلى فرانسيس جونسون (francès janson) في إنشاء وتعزيز الشبكة، إن هذا الفيلسوف كان قد نشر منذ عام 1955 كتاباً كتبه رفقة زوجته كولات (colet) عنونه بـ «الجزائر الخارجة عن القانون» والذي أصبح -كما وصفه جون دانيال - كتاب «القدوة الثورية».

منذ عام 1956 بدأ فرانسيس جونسون يقدم مساعداته، حيث كان إيواء جزائري واحد يعني أنّك أنقذت شخصاً من عمليات التعذيب، ثم اشتغل سائق سيارة أجرة (طاكسي) لصالح مسؤولي جبهة التحرير الوطني من أجل ذر الرماد في أعين المحيطين به، فيما نظم بعد ذلك

دخولا سريا إلى إسبانيا عبر الحدود الفرنسية، كل هذا كان يحصل تحت غطاء هذا العمل السري والخفي؛ وكان فرانسيس جونسون أيضا يمارس نشاطه اليومي العادي، لكن هذا الوضع المزدوج لن يدوم كثيراً دون أن يؤدي بصاحبه إلى الهلاك.

وفي جويلية 1957 كان عمر بوداود القائد الجديد لفيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني بين ذلك الفيلسوف المتشبع بـ «الوجدانية» وذلك القبائلي المتشدد التابع للمنظمة الخاصة كان التواصل بينهما صعباً جداً لكنّ الرجلين اتفقا على قطع تلك الحواجز المفروضة على المناضلين السريين.

وفي 12 أكتوبر 1957 ظهر إلى الوجود معظم حاملي الحقائب وهو نفسه التاريخ الذي أسست فيه هذه الشبكة الحقيقية حيث كان يضم الأساقفة العمال. كان يبعث شهريا مبلغا قدره خمس مئة فرنك فرنسي قديم على شكل إعانات إلى جبهة التحرير الوطني بتونس وسويسرا، كانت هذه الشبكة تتوفر على مصلحة جادة في الحصول على الوثائق المزورة وذلك ما سمح لها بأن تتوسع إلى مدن: ليون، ونرتوبل، ومارسيليا...

في خريف 1957 قام الصحفي روبيرت بارات (Robert barrat) بتقديم شخص غريب إلى فرانسيس جونسون يدعى هنري كوريال (henri curiel) وهو مصري يهودي ليس له أي جنسية قانونية وهو شيوعي وثوري محترف[1] وابن مسؤول كبير لأحد البنوك.

---

(1) اغتيل هنري كوريال في 4 ماي 1978 لكن الشرطة لم تتمكن من التعرف على مغتاليه. باريس 1954. انظر إلى جيل بيرولتي (jiles perraultet) Bernard parailt un home pait.

إن علاقات الصداقة التي كانت تربطه بالأوساط البنكية هي التي ساعدته على تطوير نظام تهريب الأموال لصالح جبهة التحرير الوطني.

وفي 25 أوت وعبر كل التراب الفرنسي استهدف رجال جبهة التحرير الوطني شخصيات مدنية، حيث قرر الجزائريون أن تنتقل الحرب إلى فرنسا.

هذه الاعتداءات كانت على وشك أن تتحول إلى عدوان أعمى إذا ما اعتبرنا تلك التصريحات التي قام بها فرانسيس جونسون حيث لما اكتشف تلك المشاريع هدد بأنه سيشل عمل الشبكة إن كان هناك ضحايا.

«كل عملي كان متوقفاً منذ سنتين على هذه القناعات: الحفاظ على المحبة الجزائرية الفرنسية، لكنكم قد تحطمون كل هذه الاستراتيجية» هذا ما صرح به لعمر بوداود.

وعلى العموم فإن قيادة جبهة التحرير الوطني تقيدت بأهم انتقادات فرنسيس جونسون وهي أنه لا يمكن ضرب المدنيين.

إن وتيرة عمل الشبكة صارت قوية جدا إلى درجة أن «حاملي الحقائب» أصبحوا يتأثرون من تمتعهم بالنوم، وقد أُسست فروع أخرى بسويسرا وبلجيكا وألمانيا حيث كان لجبهة التحرير الوطني ممثلين بدوسالدورف (dosseldorf) بهولندا، كان ميشال رابتيس (michel raptis) الملقب ببابلو (paplo) ذلك القيادي التروتكيستي للدولية

الرابعة معروفاً باحتراف صناعة العملة الفرنسية المزورة لفائدة جبهة التحرير الوطني، وهذه العملية لم تستمر طويلاً حيث استطاعت الشرطة أن تكشف خيوطها.

ها هي الجمهورية الخامسة قد تأسست، وبعد «سلام الشجعان» ها هـو ديغـول يقترح فكرة «تقرير المصير» .

فخـلال هـذه الفـترة التـي تطـور فيهـا الفكـر الـديغولي كـان لا يـزال مناضـلون جزائريـون يعـذبون مـن طـرف مديريـة أمـن الإقلـيم (dst) وفـور صـدور جريـدة «لا قانقران» ثمّ تلتها بعد ذلك اعتقـالات في صـفوف «حـاملي الحقائـب» لكـن في فيفـري الموالي وبعد حملات جديدة من الاعتقالات ظهرت شـبكة جونسـون إلى العلـن؛ حيـث فضل جونسون أن لا يظهر ضمن الحركة النشطة لأسباب أمنية.

وبما أن الجرائد تماطلت - حسب جونسـون - في تهميشـها للجانـب السـياسي مـن مسـعى «حـاملي الحقائـب» بـادر جونسـون إلى عقـد مـؤتمر صـحفي سري في قلـب العاصمة الفرنسية باريس، أما الكاتب جورج آرنو (gerje arnoud) الـذي نشر تقريـراً عن هذا المؤتمر الصحفي في صفحات جريدة «باريس براس» فقد تـم اعتقالـه، وخـلال محاكمته تلاعب هذا الكاتب بمتهميه في كيفية الدفاع عنه لتبرئته مما نسب إليه خطأً، أما المحكمة العسكرية التي كانت من المقرر أن تقوم بمحاكمة سـتة جزائـريين وثمانيـة عشر من «حاملي الحقائب» بتهمة المساس بالأمن الخارجي للدولـة، فقـد اضـطرت إلى قطع الطريق أمام أي تظاهر سياسي للمتهمين؛ لأنّها تعرف ما جرى في محاكمة الكاتب جورج آرنورد ومدى تأثير ذلك على الحكم الذي ستنطق به.

ربما كان ذلك يكمن في نسيان مجموعة من ستة وعشرين محام رغم بعض المفارقات التكتيكية للأستاذين فارجاس (vergès) ودوماس (dumas) حيث إن المحاكمة كان يتوقع أن تتحول إلى محاكمة حرب الجزائر، خاصة وأن بول تايتجان (paul teitgen) الكاتب العام لمحافظة شرطة مدينة الجزائر كان قد أدلى بتلك الشهادة الدارماتيكية حيث صرح قائلاً: نعم، كانت تلك التجاوزات وعمليات التعذيب هما السببان اللذان دفعا به إلى الاستقالة من منصبه، وفي اليوم الموالي نزلت تلك الرسالة المحررة من طرف جون بول سارتر كالصاعقة، وقد قام المحامي دوماس بقراءتها على مسامع المحكمة؛ حيث ثبت للجميع أن ذلك الأب الحامل للفلسفة الوجدانية، قد انضم إلى حزب «حاملي الحقائب»، وما لبثت المحكمة أن تتمالك نفسها حتى بدأ المحامون الواحد تلو الآخر يدلون بشهاداتهم لأولئك الذين وقّعوا على بيان الشخصيات (121) التي تطالب «بحق التمرد» تلك المحاكمة المعروفة بشبكة جونسون التي كانت مقررة في بضعة أيام انتهت في اليوم الأول من أكتوبر؛ حيث أصبح الجميع يعلم بأن الفرنسيين يساعدون الجزائريين لأغراض سياسية.

إن تلك الاعتقالات التي طالت هنري كوريال وديدار فوزي (didar fawzy) ثم إتيان بولو (Etienne bolo) لم تحد من حركية هذه الشبكات؛ لأن الخلف موجود والاستمرار مضمون.

وبينما كانت آخر المحاكمات لـ «حاملي الحقائب» تفتح في يوم 9 جانفي 1962 بعث الكاتب الشهير آراغون (aragon) برسالة إلى محامي المتهم يقول فيها: يطيب لي أن أطلب منكم - إن سمحتم-

إرسال هذه الرسالة إلى البابا دافيزياس (davezies) الـذي لم يحصـل لي شرف التعـرف عليه؛ حيث أكنّ له كل التقدير على كل ما يفعل والذي يسـجل لصـالح الأمـة، والـذي من شأنه أن ينسينا في يوم من الأيام أن هناك جلادون يقولون بأنهم فرنسـيون، فكـان رد البابا على ذلك في 19 مارس، وهو تـاريخ وقـف القتـال: «في هـذا اليـوم إن للرجـال قدرة على تحقيق تاريخيهم».

إن حاملي الحقائب قد تركوا أمتعتهم في أماكنها، وعفي عنهم في عام 1966 وبقي يصفهم البعض بأنهم «خونة» ويرى البعض الآخر أنهم كانوا يحملون شعلة أمل فرنسا الجديدة.

* * *

وثائق

بـالموازاة مـع الشروع في محاكمـة شـبكة جونسـون نشر بيـان المائـة والواحـد والعشرين (121) أسماء ثقيلة من الجامعة والفـن والآداب، والمشـاهد الفنيـة طالبـت بحق التمرد.

إن المثقفين -كما شاهدناه - لم يغيبوا عن ذلك الجدل القائم حـول حـرب الجزائـر منذ عام 1964 حيث إن البعض منهم كانوا ينشطون لجانـاً مـن أجـل السـلم، أو ضـد الحرب القذرة، بينما آخرون اتخذوا موقفاً أو عبروا عنه في الصحافة، لكـن حـدث لأول مرة أن شخصيات مختلفة في آرائهـا وتصـوراتها - مثـل جـون بـول سـارتر (jean paul sartre) وسـيمون سـينيوري (simone signiret) وآنـدري بروتـون (andré breton) وفيركـور (vercors) بيـار بـولاز (Pierre boulez) وسـيمون دوبوفـوار (simone de beauvoir) - يوقعون معاً تصريحاً مشتركاً وبالنظر إلى شـهرتهم يعطونـه صـيتا عالميـاً، وبالرغم من أن الحكومة طاردت كل الذين وقّعوا على هذه الوثيقة إلى حد منعهم من التعبير عن آرائهم عبر الراديو والتلفزة، وتوجيه الاتهام إلى تسعة وعشرين منهم إلا أن عدد المنضمين إلى أولئك الذين وقعوا على التصريح أصبح في تزايد مسـتمر في الأسـابيع التالية.

إن جريدة لوموند لم تنشر هذا البيان خوفاً من المعاقبة أو المعاتبة ولكن بقيت تصدر يومياً قائمة بأسماء الأشخاص الذين وقعوا على البيان، وكجواب على ما قام به «أساتذة الخيانة» نشر عبر الصحافة «بيان المثقفين الفرنسيين» يمجد المهام الحضرية للجيش الفرنسي بالجزائر، وأمام هذين البيانين تفرقت النخبة المثقفة الفرنسية فيما يخص تناول قضية درايفوس (dryfus) وكذلك كان ذلك الاختلاف فيما يخص الأكاديمية والجيش ضد كل من الجامعة والفنون بالإضافة إلى المسرح.

* * *

بيان المائة والواحد والعشرين

تصريح حول حق التمرد

ضد حرب الجزائر (4 سبتمبر 1960).

حصل تطور كبير لحركة هامة بفرنسا ويجب على الرأي العام الفرنسي والدولي أن يكون على اطلاع جيد بذلك، في الوقت الذي تأخذ فيه الحرب الجزائرية منعرجاً جديداً سيقودنا حتماً إلى التأمل لا إلى نسيان عمق تلك الأزمة التي حلت بالبلد منذ ست سنوات.

فكثير من الفرنسيين أصبحوا يحاكمون ويسجنون ويدانون لا لجرم ارتكبوه إلا أنهم رفضوا المشاركة في هذه الحرب أو لأنهم قدموا مساعدات لصالح مقاومين جزائريين، إنهم شوهدوا من طرف خصومهم ولم يبق لهم قيمة أو اعتبار عند أصحابهم ؛ حيث بقيت الأسباب على العموم مجهولة، لكن لا يكفي أن يعتقد أن هذا الصمود في وجه السلطة العمومية كان يحظى باحترام وتقدير مقبولين، وما تلك التظاهرات لرجال أصيبوا في شرفهم، وواجهوا صعوبات في التعبير عن

أفكارهم وقول الحقيقة إلا دلالة على أن تلك الظروف التي سمحت بظهورها هي التي أعطتها ذلك الصدى القوي، وعليه فيجب الحد من مساحتها وتأثيرها مهما كان منعرج الأحداث.

أما بالنسبة للجزائريين فالمقاومة مستمرة سواء بالإمكانات المسلحة أو بتلك الدبلوماسية التي لا تتضمن أي شبهة أو لبس؛ لأنها حرب من أجل الاستقلال الوطني.

أمّا فيما يخص الفرنسيين فماذا كان نوع ذلك القتال؟. إنّها ليست حربا أجنبية؛ لأن إقليم فرنسا لم يكن مهدداً، لكن ربما يوجد أكثر من ذلك؛ حيث إن هذه الحرب شنت ضد رجال لطالما اعتبرتهم الدولة الفرنسية كفرنسيين، ولكنهم يرفضون أن يكونوا كذلك فلا يكفي إذن أن نقول عنها إنها حرب غزو أوحرب إمبريالية أو حرب عنصرية، لأن كل ذلك موجود في كل الحروب، وليستمر اللبس والشبهة.

في الواقع لما لجأت الدولة إلى القرار الذي يتضمن كل هذا الظلم العميق كانت قد جندت في بادئ الأمر شرائح كاملة من المواطنين من أجل القيام بتلك المهام التي كان يشير إليها هو نفسه على أنها مهام بوليسية ضد شعب كان ضحية قمع مستمر، وانتفض ضد ذلك من أجل استرجاع كرامته المهانة؛ كونه يطالب في آخر الأمر أن يُعترَف به على أساس جماعة مستقلة.

«لا حرب غزو ولا حرب «الدفاع الوطني» ولا حرب مدنية»، إن حرب الجزائر أصبحت شيئاً فشيئاً عملاً خاصاً بالجيش وطبقة اجتماعية معينة يرقصان معاً ويبدو أنّ الدولة مستعدة للاعتراف والاستجابة

للمطالب التي يرفعها ذلك الشعب إلى السلطة المدنية، نظرا إلى ما يحصل من انهيارات عامة داخل المستعمرات الفرنسية.

يبدو أن إدارة الجيش هي التي ترغب في استمرار هذه المعركة الإجرامية وغير المعقولة، وهذا الجيش -باعتبار ذلك الدور السياسي الذي يريد كثير من قادته أن يلعبه كونهم يفصحون عن ذلك بصفة مباشرة، وعن طريق أساليب العنف خارج الإطار الشرعي، مخيبين بذلك آمال الشعب التي وضعها فيهم، هو الذي سيفسد الأمة ويورطها في الإجرام؛ لأنه ضغط على المواطنين لكي يكونوا شركاء في عمله الإجرامي الدنيء، هل لنا أن نذكر أنه بعد مرور خمسة عشر شهراً من تحطيم النظام الهتلري نشهد من جديد ميلاد ذلك النظام السياسي المبني على سلطة الجيش القوية الذي أسس لإعادة التعذيب إلى ما كان عليه في سابق الحال من أجل ان يصبح عملاً خاصا بمؤسسة أوروبية.

في هذه الظروف نفسها كثير من الفرنسيين شككوا في معاني القيم والواجبات التقليدية، وما معنى المواطنة عندما لا تعني إلا الرضوخ والطاعة العمياء والعار؟ وهل انعدمت حالات يعتبر فيها رفض التعامل كواجب مقدس، حيث تكون «الخيانة» تعني احترام الحقيقة.

وعندما تكون الإدارة عند أولئك الذين يستعملون ذلك كأداة الهيمنة العنصرية والإيديولوجية وأن الجيش يفرض نفسه في الحرب معلنة أو الخفية ضد المؤسسات الديمقراطية؛ ألا يأخذ ذلك التمرد ضد الجيش معنى جديداً.

فهذه حالة من حالات الوجدان أصبحت مطروحة بقوة منذ بداية الحرب، وحيث إنها كانت مستمرة، فإنه يصبح من العادي جداً أن

تعالج مثل هذه الأمور بصفة ملموسة بكثير من الأفعال التي تدفع إلى الرضوخ والفرار، أو تفرض على الأشخاص تقديم الحماية والمساعدة للمقاومين الجزائريين، وهي حركات حرة تطورت على هامش كل الأحزاب الرسمية بعيداً عن مساعداتهم، وفي النهاية ضد رغبتهم ورغم أنفهم مرة أخرى تظهر للوجود مقاومة جديدة بعيداً عن أطروحات وكلمات الوضع القائم بفضل إدراك قوي وسريع للأمور يتميز بالبحث واختراع أشكال وإمكانات التصدي بما تتطلبه هذه الوضعية الجديدة التي اتفقت بشأنها المجموعات السياسية وجرائد الرأي على أن لا تعترف بمعانيها ومقتضياتها الحقيقية إما بسبب الركود والخجل والحياء العقائديين، وإما بسبب وحكم آراء مسبقة خاصة بالوطنية والأخلاق.

إن الموقعين أسفله على اعتبار أن كل واحد منهم من واجبه أن يبدي برأيه حول تلك الأفعال التي من الآن فصاعداً لا يمكن أبداً أن تقدمها على أساس أنها أحداث عادية خاصة بالمغامرة الفردية، وعلى اعتبار كذلك أنهم في أماكنهم وحسب إمكاناتهم، من واجبهم أن يتدخلوا ولكن ليس من أجل أن يعطوا نصائح لأولئك الرجال الذين قرروا أن يواجهوا مشاكل بهذه الصعوبة على أرواحهم وحياتهم، وإنما من أجل أن يطلبوا ممن حكموا عليهم مسبقاً بأن لا ينساقوا وراء الكلمات والقيم حيث صرحوا:

ـ نحن نحترم ونعترف بالرأي المبرر لمن رفضوا حمل السلاح ضد الشعب الجزائري.

ــ نحن نحترم ونعترف بالرأي السليم والمبرر لتصرفات الفرنسيين الذين يعتقدون أن من واجبهم مساعدة وحماية الجزائريين المضطهدين باسم الشعب الجزائري الفرنسي.

ــ إن قضية الشعب الجزائري التي تتطلع بصفة ملتزمة إلى تحطيم النظام الاستعماري، هي أيضاً قضية كل الشعوب الحرة.

في يوم 29 سبتمبر 1960 قامت مائة وتسعة وسبعون شخصية بالتوقيع على البيان وفيما يلي قائمة بأسمائهم:

آرتور آداموف (Arthur Adamov)، روبيرت آنتالم (Robert Antelme)، جورج أوكلار (Georges Auclair)، جون بابي (Jean Baby)، هيلين بالفات (Hélène Balfet)، مارك باربوت (Marc Barbut)، روبيرت بارات (Robert Barrat)، سيمون دوبوفوار (Simone de Beauvoir)، جون لويس بيدوين (Jean-Louis Bédouin)، مارك بيغبيدر (Marc Begbeider)، روبيرت بن عيون (Robert Benayoun)، موريس بلانشوت (Maurice Blanchot)، روجي بلين (Roger Blin)، جونيفياف بونيفوا (Geneviève Bonnefoi)، أرسان بونافوس موراث (Arsène Bonnafous-Murat)، ريموند بورد (Raymond Borde)، جون لويس بوري (Jean-Louis Bory)، جاك لورون بوست (Jecques-Laurent Bost)، بيار بولاز (Pierre Boulez)، فانسان بونور (Vincent Bounoure)، آندري بروتون (André Breton)، غي كابانال (Guy Cabanel)، جورج كاندوميناس (Georges Condominas)، آلان كوني (Alain Cuny)، جون غزارنيكي

(Jean Czarnecki)، الدكتور جون دالزاس (docteur Jean Dalsace)، آدريان داكس (Adrien Dax)، هوبر داميش (Hubert Damisch)، بارنارت دورت (Bernard Dort)، جون دواسوت (Jean Douassot)، سيمون درايفوس (Simone Dreyfus)، مارغريت دوراس (Marguerite Duras)، إيف إيلوي (Yves Elléouet)، دومينيك إيلوارد (Dominique Éluard)، شارل إيستيان (Charles Estienne)، لويس روني دي فوري (Louis-René des Forets)، الدكتور تيودور فرانكال (docteur Théodor Fraenkel)، آندري فريفود (André Frénaud)، جاك جارنات (Jacques Gernet)، لويس جارنات (Louis Gernet)، إيدوار غليسانت (Édouard Glissant).

آن غيرين (Anne Guérin)، داميال غيران (Daniel Guérin)، جاك هاولات (Jacques Howlett)، إيدوار جاغر (Édouard Jaguer)، بيار جاوان (Pierre Jaouen)، جيرار جارلوت (Gérard Jarlot)، روبيرت جولين (Robert Jaulin)، آلان جوبيرت (Alain Jaubert)، هنري كريا (Henri Kréa)، روبيرت لاغارد (Robert Lagarde)، مونيك لانج (Monique Lange)، كلود لانزمان (Claude Lanzzmann)، روبيرت لابوجاد (Robert Lapoujade)، هنري لوفافير (Henri Lefebvre)، جيرارد لوتراند (Gérard Legrand)، ميشال لايريس (Michel Leiris)، بول لايني (Paul Lévy)، جيروم ليندون (Jérome Lindon)، إريك لوسفالد (Éric Losfeld)، روبيرت لوزو (Robert Louzou)، أوليني

دومـانيي (Olivier de Magny)، فلـورنس مـالرو (Florence Malreaux)،آنـدري ماندوز (André Mandouze)، مود مـانوني (Maud Mannoni)، جـون مـارتين (Jean Martin)، روني مارسال مـارتيني (Renée Marcel-Martinet)، جـون دانيـال مـارتيني (Jean-Daniel Martinet)، أونـدري مـارتي كـابغراس (Andrée Marty-Capgras)، ديـونيس ماسـكولو (Dionys Mascolo)، فرانسـوا ماسـبيرو (François Maspero)، آندري ماسون (André Masson)، بيار دو ماسوت (Pierre de Massot)، جـون جـاك مـايو (Jean-Jacques Mayoux)، جهـان مـايو (Jehan Mayoux)، ثيـودور مونـود (Théodore Monod)، مـاري موسـكوفيتشي (Marie Moscovici)، جـورج مونـا (Georges Mounin)، مـوريس نـادو (Maurice Nadeau)، جـورج نافـل (Georges Navel)، هيلين بارميلان (Hélène Parmelin)، مارسال بيجو (Marcel Péju)، جـوزي بيـار (José Pierre)، أنـدري بيـار دومانـديارغ (André Pieyre de Mandiargues)، إدوارد بنيون (Édouard Pignon)، برنارد بينود (Bernard Pinguad)، موريس بـونس (Maurice Pons)، جـون بـابتيس بونطـاليس (J.-B. Pontalis)، جـون بيـون (Jean Pouillon)، دونيـــز روني (Denise René)، آلان ريســـني (Alain Resnais)، جـون فرانسـوا ريفـال (Jean-François Revel)، آلان روب قـريلي (-Alain Robbe Grillet)، كريســتيان روشـــفور (Christiane Rochefort)، جـــاك فرنســـيس رولان (Jacques-Francis Rolland)، ألفـراد روســمار (Alfred Rosmer)، جيلبـار

روجـي (Gilbert Rouget)، كلـود روا (Caude Roy)، مـارك سـانت سـاين (Marc Saint-Saens)، ناتالي ساروت (Nathalie Sarraute)، جون بول سـارتر (Jean-Paul Sartre)، روني سورال (Renée Saurel)، كلود سوتي (Claude Sautet)، جـون شوسـتر (Jean Schuster)، روبـيرت سـكيبيون (Robert Scipion)، لـويس سـوتين (Louis Seguin)، جونيفيـان سـيرو (Geneviéve Serreau)، سـيمون سـينيوري (Simone Signoret)، جـون كلـود سـيلبارمان (Jean-Claude Silbermann)، كلـود سـيمون (Claude Simon)، روني دو سـولار (René de Soller)، د.دو لا سوشـار (D. de la Souchère)، جون تيارسلان (Jean Thiercelin)، دكتور روني تزانـك (docteur René Tzanck)، فركـورس (Vercors) جـون بيـار فارنانـت (Jean-Pierre Vernant)، بيـار فيدال ناكي (Pierre Vidal-Naquet)، ج ـ ب فيالنور (J.-P. Vielfaure)، كلـود فيـزو (Claude Viseux)، إيليب (Ylipe)، روني زازو (René Zazzo).

* * *

الأربعون المتواجدون بالقائمة الثانية

ميشـال آرنـود (Michel Arnaud)، ميشـال بوتـور (Michel Butor)، ميشـال كـروزات (Michel Crouzet)، فرانسـوا شـاتلي (François Chatelet)، جـون دالمـاس (Delmas Jean)، دانيـال ديلـورم (Daniéle Delorme)، جـاك دونيـول فـالكروز (Jacques Doniol-Valcroze)، روني دومونت (René Dumont)، فرنسـواز ديوبـون (Françoise d'Eaubonne)، جون ليوس فور (Jean-Louis Faure)، جـون بـول فـور (Jean-Paul Faure)، دومينيـك فارنانـديز (Dominique fernandez)، جـون فـيري (Jean Ferry)، كريستيان غريميون (Christiane Grémillon)، بيـار كاسـت (Pierre Kast)، سارج لافوري (Serge Lafaurie)، روني لايبوتيز (Renée Leibowitz)، آنـدري ميشال (Andrée Michel)، كلود أوليي (Claude Ollier)، بيارجون أسفالد (Pierre-Jean Oswald)، جاك بانيجال (Jaques Panigel)، جون شارل بيشون (Jean-Charel Pichon)، روجـي بيفولـت (Roger Pigault)، مـادلان ربيريـو (Madeleine Rebéroux)، بول ريبيرول (Paul rebeyrolle)، بول ريفال (Paul revel)، إيفلين راي (Evelyne Rey)، ماكسـيم رودانسـون (Maxime Rodinson)، فرانسـواز سـاقان (François Sagan)، جون جاك سالومون (Jean-Jacques Salomon)، كاترين سوفاج

(cathrine Sauvage)، **سيني** (Siné)، **تيم** (Tim)، **آندري تورناس** (André Tournès)، **جونيفيان تريموي** (Geneviève Trémouille)، **فرانسوا تريفوت** (François Truffaut)، **تريستان تزارة** (Tristan Tzara)، **آن ماري دوفيلال** (Anne-Marie de Vilaine)، **شارل فيلدراك** (Charles Vildrac)، **فرانسوا فاهل** (François Wahl).

* * *

الثمانية عشر الآخرون الموقِّعون

إيف بارجار (Yves Berger)، آس كارو (Es Caro)، سيمون كلولينات (Simone Collinet)، أناطول دومان (Anatole Daumann)، مارسال ديغليام (Marcel Degliame)، بيرنارد فرانك (Bernard Frank)، جوج ليمبور (Georges Limbour)، بيار لوازو (Pierre Loizeau)، كلارة مالرو (Clara Malraux)، م-ت موجيس (M-T Maugis)، جيل مايو (Gilles Mayoux)، غوستاف مونود (Gustave Monod)، مارسيو (Marcio)، لوسيان شيلير (Lucien Scheler)، لورون شوارز (Laurent Schwarz)، بول لويس ييرارد (Paul-Louis Thirard)، لورانت تارزياف (Laurent Tirzieff)، روجي طايور (Roger Tailleur).

* * *

بيان المثقفين الفرنسيين[1]

إنّ المجتمع الفرنسي - بكل شرائحه؛ من رجال دين، وأدباء، وحقوقيين- يشهد في الآونة الأخيرة تصريحات فاضحة.

إن هذه المستندات تمثل النظام التسلسلي لكثير من الحركات والعمليات المنظمة التي تحضّر لتنفد ضد بلدنا، وضد القيم التي يمثلها، وضد الغرب بصفة عامة.

إن كل هذه الأعمال قام بها «العمود الخامس» (la cuizinième colone) وهي تعتمد في منطقها وفكرها على الدعايات الأجنبية، وعلى الشعارات الدولية التي فرضت بالعنف.

مثل هذه التصرفات الدنيئة لم تبدأ مع بداية حرب الجزائر، ومن الطبيعي جداً أن الجزائر ليست إلا حادثاً عرضياً؛ لأنّه كما كانت موجودة بالأمس فستكون غدا.

إن أهم الإمكانات المستخدمة حالياً تهدف إلى:

ـ إعطاء فكرة على أن المعركة بين الجزائر وفرنسا مسألة مذمومة لسببين وهما: أن الوطن يدينها، وأنها لا تهدد بالإقليم الوطني.

ـ إدانة الجيش الفرنسي المسؤول عن هذه المعركة وفصله عن الشعب الفرنسي.

---

(1) في 17 أكتوبر من عام 1970.

ـ التصريح بأن فرنسا قد دخلت في حرب ضد «الشعب الجزائري» الذي يقاوم من أجل استرجاع سيادته واستقلاله.

ـ توجيه نداء إلى الشباب الفرنسي من أجل التمرد والفرار والتصريح بأن هذه الجرائم «مبررة».

ـ ترك الاعتقاد بأن جميع أو معظم النخبة المثقفة تدين عمل فرنسا بالجزائر.

إن أساتذة الخيانة اقترحوا الإعانة والمساعدة المباشرة لإقليم العدو.

إنّ الذين وقعوا هذا البيان - وهم: الكتاب، والجامعيون، والفنانون، والأطباء، والمحامون، والناشرون، ... وغيرهم- يعتبرون أن استسلامهم وصمتهم الطويل تجاه هذه الأحداث سيفسر ويؤول على أنّه مشاركة منهم ورضىً به.

إنّهم يتذكرون ما للمدافعين عن هذا القرار من حق في تنصيب أنفسهم كممثلين للثقافة الفرنسية.

وقد صرحوا بما يلي: «إنه لمن عوامل الاحتيال أن نقول أو نكتب أن فرنسا تقوم بحرب ضد الشعب الجزائري الذي يطالب بحريته، إن حرب الجزائر ما هي إلا مقاومة فرضت على فرنسا من طرف أقلية من: متمردين متعصبين إرهابيين وعنصريين، يقودهم حكام لهم مآرب شخصية معروفة بطبيعة الحال، وهم يسلحون ويدعمون مالياً من الخارج».

قد يفسر على أنه حادث يشبه الخيانة إذا لم نكذبه شككنا ودنسنا تلقائياً صورة ذلك الجيش الذي يقاوم من أجل مصلحة فرنسا في

الجزائر، ولا أحد سيذكر أنه إلى جانب هذه المهام الخاصة به فإن الجيش الفرنسي يقوم منذ سنين بمهمة «تحضير» تجاه الشعب الجزائري وكذلك مهمة اجتماعية وإنسانية وهي الأعمال التي لقيت ولاء واستحساناً لكل الشهود الذين يتميزون بالصدق والإيمان، وهي شكل من أشكال الخيانة الجبانة إذا ما انغمسنا في تعكير الجو والإساءة إلى الضمير الفرنسي بتضليل الرأي العام، وترك ذلك الانطباع الخاطئ للأجنبي: بأن فرنسا تريد مغادرة الجزائر أو الاستحواذ على جزء من إقليمها.

لم يفتنا الوقت بعد، ولكن يجب أن تفتح أعيننا على شكل تلك الحرب التي نسبت إلينا وما نوعها -أقصد هنا- تلك الحرب الهدامة المدعمة بالسلاح والمال من طرف الأجانب فوق ترابنا بما أنها تستهدف الجانب الأخلاقي والاجتماعي للأمة.

* * *

الشخصيات الآتية أسماؤهم أمضوا على بيان المثقفين الفرنسيين

وهذه قائمة بأسمائهم:

هـنري آدر (Henri Ader) محـام، ألا جـوانين (Alajouanine) أسـتاذ بجامعـة بـاريس كليـة الطـب، روجـي آلار (Roger Allaire) صـحفي، الـدكتور آرمانـد دوليـل (Armand Delille) مـن أكاديميـة الطـب، جونفيـاف بايلامـك (Geneviève Bailac) كاتب دراما، الأستاذ بوفل (M.Baufle) عميد محامي منطقة بوزانسـون، ج. بـاجولان (J.Bberglin) محام، جاك بارجيني (Jacques Bergier) كاتـب علمـي، السـيدة بـاري (Mme Barrée) أستاذة، جورج بوفيـل (Georges Beuville) رسـام، أنتـوان بلونـدان (Antoine Blomdin) كاتب، جاك بونيت مادين (Jacques Bonnet-Madin) نـاشر، الأستاذ بوقوين (M.Bougouin) أستاذ جامعي، الـدكتور شـارل بـولاي (Dr.Charles Boulay)، روبـيرت بورجـات بـايرون (Robert Bourget-Pailleron) كاتـب، جـاك بـورغين (Jacques Bourgain) ضـابط وزاري، الـدكتور ليـون بوتبيـان (Dr Lion Boutbien) هنري بوردو (Henry Bordeaux) من الأكاديمية الفرنسية، بيار بويانسي

(Pierre Boyancé) من المعهد أستاذ في جامعة الصربون، موريس برور (Maurice Braure) أستاذ بكلية الآداب لبوردو، الدكتور لـ بريكة (D. Bricka) رئيس سابق لنقابة أطباء مارسيليا، آندري بريسو (André Brissaud) صحفي، فليبب بريسو(Philippe Brissaud) مدير المصالح الإدارية بالمعهد، مارسال بروسلي (Marcel Brossolet) ناشر، جون برون (Jean Brune)، كاتب، بورال (Burel) أستاذ، فرانسوا بلوش (François Bluche) أستاذ بجامعة الآداب لبوزانسون، الدكتور كالفي (Dr.Calvet) بارتراند دوكاستالباجاك (Bertrand de Castelbajac) كاتب، جاك شاباناس (Jacques Chabannes) كاتب، أوجان كافينياك (Eugène Cavaignac) أستاذ فخري بجامعة ستراسبورغ، غابريال شاتني (Gabrielle Chatenet) محامية، بول شوفو (Paul Chauveau) عميد فخري لكلية الحقوق بالجزائر، شويلار (Chueller) أستاذ، هنري كليويس (Henry Clerisse) كاتب، روني جون كلوت (René-Jean Clot) كاتب ، آندري كولوت (André Collot) رسام مجلة، ليو دارتي (Léo Dartey) أديبة، جون ديون (Jean Dion) أستاذ، ميشال ديون (Michel Déon) كاتب، ج. ديمفريفيل (J.Dimfreville) مؤرخ، الآنسة دياتز (Mlle Dietz) أستاذة جامعية، روجي ديون (Roger Dion) أستاذ متوسطة فرنسية، رولون دور جولاس (Roland Dorgelès) من أكادمية غانكور، دريو لاروشال (Drieu La Rochelle) أستاذ، بيار دوكرو (Pierre

(Ducru) نوربـارت دوفـورك (Norbert Dufourcq) أسـتاذ بمعهـد الموسـيقى، جـاك دوبون (Jacques Dupont) تقني سينمائي.

جـون ايبسـتين (Jean Ebstien)، هـوبيرت آنجلهـار (Hubert Engelhard) صحفي، هنري إيفرارد (§Henri Évrard) مفتش عام للتربيـة الوطنيـة، إيفـون إيريـو (Yvonne Eyrieux) مديرة النشر، روبيرت فـار (Robert Farre) محـام، جـون فـيري (Jean Ferré) صحفي، لوسي فـايرار (Luce Feyrer) فنانـة دراميـة، آنـدري فيغـيراس (André Figueras) كاتب، ويليام فرانسوا (William François) مـدير نشر، آنـدري فرانسوا بونسي (André François-Poncet) مـن آكاديميـة فرنسـا، بارترانـد فلورتـوي (Bertrand Flornoy) مستكشف وكاتب، ماري مـادلان فوكـارد (Marie-Madleine Fourcade) بيار فريمي (Pierre Frémy) أستاذ، ف. غايلاردو (F.Gaillardot) رسـام، غوفين (Gauvin) رسام، بيار فاغسوت (Pierre Gaxotte) من آكاديمية فرنسا، بارنـارد جــورج، (Bernard Georges) روني جيلــوين (Réne-Gillouin) كاتــب، جــيرارد (Girard) محــام، راوول جــيراردي (Raoul Girardet) أســتاذ بمعهــد الدراســات السياسية، جـاك غـودار (Jacques Godard) محـام، غوسـار (Gossard) مفـتش عـام للتربية الوطنية، جاك غوولـت (Jacques Gouault) محـام، إيتيـان غريـل (Étienne Gril) كاتـب، بيـار قلوسـكلود (Pierre Grosclaude) أديـب ورئـيس سـابق لشركـة الشـعراء الفرنسـيين، ب. غيليـان دوبينوفيـل (P.Guillain de Benouville) مـدير نشر، (جـون غـيراك (Jean Guirec) كاتـب، دانيـال هـاليفي (Daniel Halévy) مـن

المعهد، روبيرت دهاركورت (Robert d'Harcourt) من أكاديمية فرنسا، موريس دهارتوي (Maurice d'Hartoy) كاتب، أوغيست هوري (Auguste Haury) أستاذ بكلية الآداب لبوردو، فليب هيدوي (Philippe Heduy) صحفي، روني هينار (René Hener) ناشر، هاربارت (Herbert) مكتبي وناشر، ج. هورغون (J.Heurgon) أستاذ بجامعة السربون، ج. ج. هـ هوفمان (J.G.H Hoffmann) أستاذ بجامعة باريس كلية علوم الديانة البروتستانتية، دكتور هـ انجليسي (H. Inglessi) دكتور ج. اشلوندسكي (J. Ischlondsky) أ.جاردين (A. Jardin) أستاذ جامعي، سارج جانيري (Serge Jeanneret) صحفي ماريشال جوين (maréchal Juin) من الأكاديمية الفرنسية، شارل كونستلر (Charles Kunstler) من المعهد.

سوزان لابين (Suzanne Labin) كاتبة، دكتور لاغارسان (Lagassagne) لاهارق(La Hargue) أستاذ الفلسفة، السيدة لاهارق (Mme La Hargue) أستاذة، إيمانويل لا موت (Emmanuel Lamotte) رسام، ج. م. دولارمينات (J.M de Larminet) طبيب بالمستشفى، دكتور بارنارد لافاي (Bernard Lafay) من أكاديمية الطب، السيدة لاشاروي بيزو (Mme Lacharoy-Bizou) طبيبة الدكتور لافوابيار (Lavoipierre) دكتور لازارو (Lazarew) لوبلان رونو (Leblanc-Renaud) صحفي، غاستون لودوك (Gaston Leduc) أستاذ بكلية الحقوق لباريس، لوفوشو (Lefaucheux) أستاذ جامعي، هنري لوفابفر (HenriLefebvre) ناشر فنون، جون لويس لوغابفر (Jean-Louis Lefebvre) ناشر، رولونك لودنباش

(Roland Laudenbach) منتج أفلام، فرانسوا ليجي (François Léger) كاتب، أ. لهوم (A. Lhomme) ر. دولينيورول (R. de Lignerolles) ناشر، دكتور ج. س. لـومير (J-C Lemaire) بيـار ليوتـاي (Pierre Lyautey) كاتـب، دكتـور شـارل لوكـاس (Charles Lucas)، العميـد جـون ليبـين (Jean Lépine) مـن المعهـد، كـامي لـوتري (Camille Loterie) أستاذة الأدب، ريموند ماني (Raymond Magne) مدير نشر، غاسـتون مـايي (Gaston Mallet) أسـتاذ جـامعي، مـانتوكس (Mantoux) أسـتاذ جـامعي، غابريـال مارسال (Gabriel Marcel) من المعهد، هنري مـازو (Henri Mazeaud) أسـتاذ بكليـة الحقوق بباريس، ليون مازيود (Léon Mazeaud) أستاذ بكلية الحقوق لباريس، هـنري ماسيس (Henri Massis) من أكاديمية فرنسا، جون ماسـون (Jean Masson) سـينمائي وصـحفي، ماسـون (Masson) أسـتاذ، ميشـالود (Mechallaud) طبيـب، جـول مـونّيرو (Jules Monnerot) كاتب، بول مونتـال (Paul Montal) مـن أكاديميـة العلـوم، جـون مارك مانتغار (Marc Monteguerre) كاتب، آبـل مـورو (Abel Moreau) كاتـب، ب، مورات (P.Morette) أستاذ جامعي، دكتور جاك مولينس (Jacques Moulins) رولانـد موسني (Roland Mousnier) أستاذ بجامعة السربون، هنري دومونفرايـو (Henri de Monfreid) كاتب، ناتر (Natter) أسـتاذ مسـاعد بـالسربون، روجـي نيميـي (Roger Nimier) كاتـب نيـار نـوال (Pierre Noel) رسـام، نيـار نـورد (Pierre Nord) كاتـب، بـارتيليمي أوت (Barthélémy Ott) أسـتاذ، جـورج أودارد، (Georges Oudard)

صحفي، السيدة باران بيال (Mme Parain-Vial) أستاذة الفلسفة بجامعة ديجون، جون بولهاك (Jean Paulhac) كاتب، بيرو (Peru) أستاذ جامعي بالسربون، جاك بيريت(Jacques Perret) كاتب، جيلبر بيكار، شارل بيكار (Charles Picard) من المعهد، روني بواريي (René Poirier) أستاذ الفلسفة بجامعة السربون وعضو بالمعهد، جلبير بروتو (Gilbert Prouteau) تقني سينمائي وكاتب، بيرنارد راقنات (Bernard Raguent) حقوقي، راتينود (Ratinaud) أستاذ جامعي، العقيد ريمي (colonel Rémy) كاتب، قائد شبكة (CND)، شانوين فاردينانـد رينـود (Ferdinand Rinaud)، دكتور ريفيون (Revillon) سطانيسلاس راي (stanislas Rey) ناشر، بول ريبود (Paul Ribeaud) صحفي، ريبادو ديما (Ribadeau-Dumas) منتج أفلام، شارا ريشي (Charles Richet) أستاذ من أكاديمية الطب، روني ريزاشير (René Risacher) منتج أفلام، ميشال (Michel Rohart) صحفي، جون رومانس (Jules Romains) من الأكاديمية الفرنسية، رمي رور (Rémy Roure) صحفي، ايفراد دي روفر (Évrard de Rouvre) منتج أفلام، ثيودور رويسني (Théodore Ruyssen) متعامل مع المعهد، ج. ب. ساباتير (J-P. Sabater) أستاذ جامعي، دكتور ساليز (Salez)، روني سارس (René Sers) أستاذ جامعي، ليوس دوسان بيار (Louis de saint-Pierre) مؤرخ، ميشال دوسان بيار (Michel de Saint-Pierre) كاتب، فيليب سان جرمان (Philippe Saint-Germain) كاتب، ألميرا سان كليت (Almira Saint-clet) كاتب، ألفونس سيشي (Alphonse Séché)

كاتب، كلودج، سطول (Claude J. Stoll) حقوقي، طالار (Tallard) أستاذ جامعي، روبيرت طارديف (Robert Tardif) محام، بياردو طارطاس (Pierre de Tartas) ناشر في الفنون ، تيري مولنيي (Thierry Maulnier) كاتب، توريفال (Thoreval) أستاذ جامعي، ب. س. تيمبال (P.-C. Timbal) أستاذ بكلية الحقوق بباريس، تيمونيي (Thimonnier) أستاذ جامعي، بيار توروت (Pierre Thurotte) صحفي، دكتور ليون تيكسيي (Léon Tixier) طبيب فخري بمستشفيات باريس، تورون (Turon) أستاذ، بول فارنيار (Paul Vernére) أستاذ بكلية الآداب ببوردو، السيدة فارنيار (Mme Verniére) أستاذة جامعية، فيال (Vial) أستاذ، دانيال فيلي (Daniel Villey) أستاذ بكلية الطب بباريس، الدكتور جون فينشون (Jean Vinchon) رئيس سابق لمصلحة طب الأعصاب وأستاذ بباريس، بيار وايت (Pierre Weite) محام، ج. زيمارمان (J.Zimmerman) محام.

* * *

محاولة الانقلاب

في خريف عام 1960 تمزق الستار وانكشفت نوايا الجنرال ديغول بينما أفصح مسلسل محاكمة قضية المتاريس بالجزائر عن تواطؤ وقع بين مجموعة من الجيش الفرنسي ومتطرفين من مدينة الجزائر، وفي خطاب له ألقاه يوم 4 نوفمبر تكلم رئيس الجمهورية عن «الجزائر الجزائرية» وأضاف بعد ذلك أن هذا يعني: جزائر محررة [...] الجزائر التي [...] ستكون لها حكومتها ومؤسساتها وقوانينها.

وبما أنّ النشطاء كانوا مدعومين بمجموعة كبيرة من الأوربيين فقد كان ردّهم سريعا وقويا؛ حيث إن ما بين يومي 9 و13 من شهر ديسمبر 1960 بمناسبة آخر زيارة للجنرال ديغول للجزائر استغل الأقدام السوداء الفرصة للتعبير عن تذمرهم من أوضاعهم إلى درجة أنهم أثاروا فتنة بمدينتي وهران والجزائر العاصمة، ولكن تحليل الجنرال لهذه الأوضاع لقي استحساناً كبيراً من حشود المسلمين المتظاهرين لصالح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية؛ حيث بدأنا نشاهد في كثير من المدن - في تلك الأيام - العلم الأخضر والأبيض الخاص بجبهة التحرير الوطني يرفرف فوق البنايات.

إنّ تصديق الشعبين؛ الفرنسي والجزائري على سياسة الجنرال التي عبرا عنها خلال استفتاء يوم 8 جانفي 1961 سمحت للحكومة بأن تدخل في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رغم

معارضة المتطرفين، وظهور المنظمة المسلحة السرية (oas) إلى الوجود.

في هذا الوقت بالذات قررت مجموعة من الجنرالات والعقداء كان يقودها الجنرال شال في 22 أفريل أن تقوم بمحاولة انقلاب على النظام، ولكنها فشلت أمام عزيمة رئيس الجمهورية، وتماطل مجموعة من الجيش، ومعارضة سلمية ممن كانوا يؤدون الخدمة العسكرية.

«رباعي الجنرالات المتعاقدين...» هذه العبارة التي جاءت على لسان الجنرال ديغول وقد أثرت كثيراً على المحيط ونفوس المواطنين.

إن محاولة الانقلاب لم يحضر لها جيداً وكانت غير منطقية لذلك فشلت وتبددت في نهاية الأمر.

بعض الجنود التائهين التابعين لوحدات المظليين قضوا أوقاتهم في مشاجرات كلامية داخل كتائبهم قبل أن يعودوا إلى معسكراتهم خاصة وأن الجنود كانوا قد استمعوا إلى خطاب الجنرال، وأن الأوروبيين أبعدوا عن كل هذه الأمور من طرف العسكريين الذي كانوا دائماً يشككون في أعمال ونوايا المدنيين.

* * *

محاولة الانقلاب لمدينة الجزائر[1]

استيقظت الجزائر فجر يوم 22 أفريل 1961 على وقع نبأ مؤثر بثته الإذاعة حيث قالت: «إن الجيش قد بسط سيطرته على الإقليم الجزائري الصحراوي» وبعد قليل قام الجنرال شال شخصياً بذكر أسماء من تصدروا قائمة المتمردين بقوله: «إنني متواجد بمدينة الجزائر بمعية الجنرال زيلير» (zeller) والجنرال جوحود (jouhoud) وفي اتصال مباشر مع الجنرال سالان (salan) من أجل الوفاء بوعدنا وهو: أن الجيش سيبقى محتفظاً بالجزائر حتى لا تذهب دماء الذين قتلوا سدىً، ومباشرة بعد سماع صدى هذا القول على الضفة المقابلة للبحر الأبيض المتوسط فهمنا جيداً أن آخر فصول حرب الجزائر سيبدأ في هذه الآونة.

وفي شهر جويلية من عام 1959 كان ريموند آرون (raymmand aroun) قد شخص ذلك بمقال نشر في مجلة بروف (preuves) حيث كتب يقول: «بامتناعها عن [المغادرة] وتهديدها بأنها ستستعمل الفيتو (veto) ضد السلطة المدنية، تبقى المؤسسة العسكرية لسنوات طويلة عنصراً رئيسياً وقطعياً في اللعبة السياسية الفرنسية».

---

(1) ميشال ويتوس في 18 جويلية 1986.

لأنه كان ينتابها على أرض الواقع وفي الميدان شعور بمشروعية انتصارها.

لكن منذ بضعة أشهر تسارعت مما دفع بديغول إلى السفر إلى الجزائر في يـوم 12 ديسمبر من أجل الشروع في حملة الاستفتاء على سياسة تقرير المصير.

كنا بالجزائر العاصمة ووهران نستعد لاستقبال فـتن حقيقيـة... وفي نفـس الوقـت كان آلاف من المسلمين يخرجون إلى الشـوراع وهـم يحملـون الرايـة الـخضراء الخاصـة بجبهة التحرير الوطني، سجلت آنذاك مـا لا يقـل عـن مائـة وعشريـن قتـيلاً و اضـطر ديغول إلى تخفيف فترة زيارته لأربعة وعشرين ساعة.

إن الأخوة التي طالما تغنى بها الجميع بين الفرنسيين والجزائريين أصـبحت مجـرد وهم وخيال.

إن الاستفتاء المقرر إجراؤه في يوم 8 جانفي 1961 يهدف إلى تعزيز سلطة ديغول بسلطة سياسية لا يمكن الجدال فيها سواء أكان ذلك من جانب الجـيش أو مـن جانـب قادة التمرد الجزائريين.

أثبتت نتائج هذا الاستفتاء صلابة وقوة الحكم الديغولي، حيـث إنـه تحصـل عـلى أكثر من 75% من أصوات المنتخبين ممن صوتوا لصالحه.

أما في فرنسا فإن المصوتين ضد هذا الاسـتفتاء كـانوا في معظمهـم مـن اليسـار المتطـرف، وأمـا بـالجزائر فقـد سـجل الـرفض مـن طـرف الطائفـة الأوروبية بينما ما لا يقل عن 40% مـن المسـلمين امتنعـوا عـن التصـويت

الذي نادت إليه جبهة التحرير الوطني. في الأخير هل حانت ساعة السلم؟!.

وعليه فغداة ظهور نتائج هذا الاستفتاء الانتصاري لم يبق يسمع إلا لصوت المفاوضات، وفي 22 من شهر مارس أعلن عن مكان إجراء هذه المقابلة وهي مدينة إفيان، ولم تمر سوى خمسة أيام أخرى حتى عرف تاريخ إجرائها؛: أي: يوم 7 أفريل، ولكن فجأة في 31 من شهر مارس تبددت كل هذه الأحلام؛ لأن جبهة التحرير الوطني رفضت المشاركة، والسبب في ذلك هو تصريح صرح به وزير الشؤون الجزائرية لويس كوكس (luis joxe) قبل ذلك بليلة حيث أعطى فيه انطباعا فُهم من خلاله أن جبهة التحرير الوطني لا تمثل الجزائريين الوطنيين.

وفي نفس هذا اليوم؛ أي: 31 مارس بالليل اغتيل رئيس بلدية إفيان بتفجير عبوة ناسفة وضعت على طرف نافذة بمنزله.

خلال هذه الأسابيع الممتزجة بالأمل والخوف تتالت وتسارعت الانفجارات. وقد أنشئت المنظمة المسلحة السرية (oas) وهي قادرة على أن تضرب أينما شاءت ومتى شاءت، لكن في يوم 11 أفريل عبّر ديغول صراحة عن وجهة نظره ورأيه؛ أي: أن الجزائريين سيقررون مصيرهم بأنفسهم، وأن الدولة الجزائرية التي ستشكل في المستقبل ستتمتع بسيادتها الداخلية والخارجية، وبعد عشرة أيام بدأت محاولة الانقلاب.

إن «الإدارة الجماعية العسكرية» كانت تتكون من أربعة جنرالات وهم: شال، وسالان -الذي رجع من مادريد - وجوحود، وزيلار؛ حيث

كانوا يعبرون عن آمال عميقة للضباط الفرنسيين، وكذا الآمال الخاصة بأوروبيي الجزائر[1].

وإن كانوا قد انتفضوا فذلك ضد خيانة الجنرال ديغول. كان يوجد وراء هؤلاء الجنرالات عدد كبير من العقداء منهم: قودار (godar)، عرقود (argood)، قارداس (gardes)، لاشروى (la cheroy)، بروازات (broizet)....

وبعد ساعات انضمت الحشود بسرعة، لكن بعض الوحدات بقيت متمسكة بالشرعية فاقتضى الأمر أن تحدث اعتقالات الجنرال بويي (poilly). هذه الظلال التي كانت تغطي المنظر وتحجب المشهد لم يكن بوسعها أن توقف محاولة الانقلاب التي كانت فعلاً قد نجحت بالجزائر، أو على الأقل إلى غاية ظهور ديغول على المنصة.

إن الكلمة في هذا المناسبات تفرض نفسها حيث لما نقوم بتقدير ذلك الخطاب المتلفز الذي ألقاه الجنرال ديغول مساء يوم الأحد 23 أفريل نعتبر أن الفنان كان في قمة موهبته.

* * *

(1) انظر مواد حالة الطوارئ الآتية.

حالة الطوارئ

المادة الأولى: تقررت حالة الطوارئ من طرف قيادة الجيش على امتداد كل المحافظات الفرنسية بإفريقيا.

المادة الثانية: وعليه فإن المهام والمسؤوليات المخولة قانوناً للحكم المدني تحول كاملة غير منقوصة إلى الحكم العسكري يستمر الحكم المدني في القيام بمهامه، ولكن تحت المراقبة المباشرة للحكم العسكري.

المادة الثالثة: على الموظفين المدنيين والعسكريين أن يولوا اهتماماً بالغاً لأوامر القيادة؛ حيث إنهم مسؤولون من جهة على أداء مهامهم حسب ما تقتضيه القوانين والإجراءات العامة والخاصة بحالة الطوارئ منذ الإعلان عنها إلى أن يتم إنهاء مهامهم بقرار عاجل صادر عن القيادة نفسها.

المادة الرابعة: إنّ الحريات العامة والضمانات الأساسية التي يكفلها الدستور والقوانين في مجال حماية المواطنين تبقى سارية المفعول لا يمكن أن يحاكم أي مواطن بسبب آرائه الشخصية وأفكاره الخاصة، شريطة أن لا تكون متبوعة بأفعال ممنوعة أصلاً بالنظر إلى القوانين المعمول بها حالياً.

المادة الخامسة: إن الأشخاص الذين يتخلون مباشرة عن الجزائر والصحراء سيعتقلون ويحالون إلى المحكمة العسكرية التي سيتم إنشاؤها في المستقبل القريب جداً من أجل أن تبت في مثل هذه الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة، وسيكون لهذه المحكمة الحق في الكشف عن هذه الجرائم والجنح، وكذلك تقدير العقوبات التي ستسلط على مرتكبيها مثلما تنص عليه قواعد القانون الجزائي المعمول به حالياً. للسلطة العسكرية وحدها الحقُّ في أن تأمر بتوقيف هؤلاء الأشخاص.

المادة السادسة: يجب أن تقوم عمليات الالتحاق بكل مناصب القيادة في كل محافظات الجزائر والصحراء في هدوء ونظام، كما يجب على السكان المدنيين أن يحترموا جيداً الأوامر التي تصدر من السلطة العسكرية، ولن يقبل بأي فوضى، وكل عنف أو تجاوز للقانون سيعاقب عليه بأشد العقوبات.

المادة السابعة: إن القيادة مصممة على بلوغ كافة الأهداف التي سطرتها من أجل إنقاذ البلد وكل معارضة سيتم تكسيرها مهما كانت ومن أي جهة كانت.

حرر بالجزائر

إمضاء الجنرالات شال، جوحود، سالان، ويلار.

رسالة من الجنرال ديغول إلى الأمة

في 23 أفريل 1961

إن السلطة المتمردة بالجزائر حاولت أن تقوم بانقلاب عسكري، لقد استغل أصحاب هذه المؤامرة عاطفة إطارات بعض الوحدات المتخصصة، ثم انضمت إليهم فئة متهورة من السكان الأوروبيين المغرر بهم عن طريق الترغيب والترهيب، بالإضافة إلى عدم قدرة المسؤولين - الذين فُوجِؤوا بالمؤامرات العسكرية- على السيطرة على الوضع.

هذه المؤامرة يمثلها في الظاهر «رباعي الجنرالات» متقاعدين وهناك حقيقة تكمن في وجود هذه المجموعة من الضباط والمؤيدين الطموحين والمتعصبين، وهي أن هذه المجموعة الرباعية تتميز بحنكة وسرعة في الأداء، ولكنها محدودة الأثر، وإنّ أصحابها لا يفهمون الأمة ولا يرون العالم إلا على الصورة التي يريدونها، إن محاولتهم هذه ستؤدي مباشرة إلى كارثة وطنية؛ لأن الجهد الكبير الذي بذل من أجل تقويم مسار فرنسا والذي شرع فيه، لقد كانت توجد في قاع الهوة أي يوم 18 جوان عام 1940، والتي رغم كل ما واجهها من العواصف أحرزت النجاح، وضمنت الاستقلال واسترجاع سيادة الجمهورية، ها هو اليوم يتجسد منذ ثلاث سنوات في مهمة النهوض بالدولة والحفاظ على الوحدة الوطنية، واسترجاع سيادتها ومكانتها بين الدول والأمم،

ومواصلة مهامها في الخارج؛ من خلال العمليات التحررية الضرورية للأمم...

كل ذلك سيصبح سرابا بسبب هذه المغامرة الممقوتة من متمردي الجزائر. ها هي الدولة الضعيفة والأمة التي يتحدونها بين الدول والأمم قد تزعزعت قوتها، وتدهورت مكانتها، وقد شوهت صورتها في إفريقيا ولكن من طرف من؟! ويا للأسف! ويا للأسف! ويا للأسف! من طرف رجال كان واجبهم الدفاع عن قيم الشرف والمكانة والوجدان والعطاء والاحترام.

باسم فرنسا آمر أن تسخر كل الإمكانات -أقول كل الإمكانات - من أجل قطع الطريق أمام هؤلاء الأشخاص في انتظار القضاء النهائي عليهم، وأمنع على كل فرنسي - وقبل ذلك على كل جندي- أن يستجيب أو أن ينفذ أوامرهم.

إن تلك المبررات التي قد تعد ضرورية محلياً من أجل تقبل قيادتهم على خلفية الواجبات العملية أو الإدارية لا يمكنها أن تقوم بتغليط أحد. إن القادة المدنيين والعسكريين هم وحدهم من لهم الحق في تولي مسؤوليات الدولة، كونهم هم الذين عُينوا لأداء هذه المهام، ولكن هؤلاء المتمردون يمنعونهم من أدائها. إن مستقبل المتمردين لن يكون إلا كما توعدتهم به الدولة بقوانينها الصارمة.

أمام هذه المأساة التي تحوم حول الأمة وتلك التهديدات التي تؤثر على الجمهورية، وبعد مشاوراتي الرسمية للمجلس الدستوري، والوزير الأول، ورئيس مجلس الأمة، ورئيس الجمعية العامة قررت أن لا أتقيد بالمادة 16 من الدستور، وأن أتجاوز مضمونها، وعليه من اليوم فصاعداً

فإنني سأتخذ -حسب الظروف - كل الإجراءات التي أراها مناسبة قصد التصدي للأوضاع السائدة، ثم إنني أقر كذلك اليوم وغداً استناداً إلى الشرعية الفرنسية والجمهورية التي تخولها لي الأمة، بالمحافظة -مهما كانت الظروف - على استكمال عهدتي إلى نهايتها ما لم تمنعني من ذلك إرادة الشعب في أدائها أو الموت، كما أنني لا أدخر أي جهد كي تبقى الأمور كذلك بعد مغادرتي.

أيتها الفرنسيات أيها الفرنسيون انظروا إلى أين تتجه فرنسا اليوم وما الوضع الذي ستصبح عليه غدا؟!

أيتها الفرنسيات أيها الفرنسيون أنا في حاجة إليكم!

وقد ألقى الجنرال خطابه مرتديا زيه العسكري، لذلك سمي هذا الخطاب بـ «خطاب النمر»؛ لقد جاء في هذا الخطاب [1]: «باسم فرنسا آمر بأن تسخر كل الإمكانات، أقول: كل الإمكانات من أجل قطع الطريق أمام هؤلاء الأشخاص...»

كما سمعنا فيه عبارة عظيمة؛ المرثاة الثلاثية: « يا للأسف، يا للأسف، يا للأسف...»، وقد استعمل في خطابه كلمة « رباعي الجنرالات»، حيث قال: « هذه المؤامرة يمثلها في الظاهر «رباعي الجنرالات» متقاعدين، وهي تضم أيضاً مجموعة من الضباط والمؤيدين والطموحين والمتعصبين» ولما أردنا أن نعرف معنى كلمة «رباعي الجنرالات»؟ رجعنا إلى قاموس إيميل ليتري (emile littrè) ففهمنا أنه كان يقصد مقياساً للتقييم، أي: ربع الرطل أو بعبارة أخرى؛ أقل من لا

(1) انظر إلى رسالة الجنرال ديغول إلى الأمة في : 23/أفريل/1961.

شيء، كان الجنرال قد كلف نفسه عناء البحث عن تلك العبارة المسيئة ليذل بها رؤوس محاولي ذلك الانقلاب الفاشل، ومن أين لـه ذلـك الأسـلوب القـديم، أسـلوب التقريـع والاحتقار؟

إن صدى مفعول الكلمات المستعملة كان على كل حال رائعاً؛ لأن انعكاساتها على الساحة كانت تحمل ضرراً يفوق بكثير ما قـد يصـدر عـن عشرة كتائـب مـن المظليـين، وتحت تأثير الكلام الـديغولي تحـول أصـحاب الانقـلاب الفاشـل إلى مجـرد أبطـال أكـل عليهم الدهر وشرب (أبطال على طريقة كالبرونيد لكن أكثر الكلمات تـأثيراً لا تنفـع إن لم يسمعها من هي موجهة إليه. على أية حـال فإنـه منـذ بدايـة حـرب الجزائـر أصـبح فضاء الاتصالات، والإعلام يعتمد على آلات جديدة مع اخـتراع جهـاز الراديـو وتسـويق أجهزة المذياع المحمول. ولقد استمع الجنود كلهم لذلك الخطاب. أمّا بالنسبة للربـاعي فإن الرهان كان كبيراً، وذلك ما يلزمهم كي يطلبوا دعم الكتائب، وهنا أصبح المتمـردون يلاطفون الكتيبة حيث سمحوا للمحررين بأن يصعدوا على ظهر بـاخرة المنصـور حتـى نختصر الزمن ونخصصه للعمل.. ولكن لا جدوى من ذلك؛ لأن صدى صوت فرنسـا قـد سمع على كل أراضي المعمورة، حيث أصبح الجنود يرفضون الاستجابة لأوامر المتمردين ولم يعد بإمكانهم أن يشكلوا فرقاً جديدة مع ماريوس (marios) أومع سيزار (cèsar). مرجعية من أجل مرجعية ربما كان هؤلاء يفكرون في إيسكارت فيـغ (escarter figue) أما جنود البحرية في المـرسى الكبـير فـما كـان لهـم - مـع تصرف هـذا الربـاعي لمدينـة الجزائر- إلا أن يقولوا: «إن البحرية الفرنسية تقول لك...».

فوق ساحة الفوروم لا يزال الأقدام السوداء يواصلون تهليلاتهم وتصفيقاتهم لصالح «رباعي الجنرالات» الذين أقسموا بأن لا يتخلوا عنهم.

ولكن لم يشعر رئيس الدولة في يوم من الأيام أنّه مدعم بقوة في الضفة المقابلة للمتوسط من طرف النقابيين والأحزاب والمثقفين، وكل المواطنين تقريباً كانوا يسيرون مثلما يقتضي نداء الجمهورية عند الضرورة.

في هذا الجو المتميز بالاتحاد المقدس حصل هناك شرخ لما قام ميشال دوبري (michel debrè) الذي كان دائماً يقول كلاماً خاطئاً حيث صرح في 23 أفريل في نداء يحرك المشاعر بقوله:قد ينزل المظليون، وعندما تقرع الأجراس اذهبوا مشيا على أقدامكم أو في سيارتكم وأقنعوا هؤلاء الجنود الذين ارتكبوا خطأ جسيماً بالتزام الهدوء يجب أن نعود إلى المنطق السليم وأن يشعر كل واحد منا بمسؤوليته في هذه الأمة، كثيرون هم الذين ظنوا آنذاك أن رباعي الجنرالات ليس وحده الذي يمكن أن يتصرف مثل ذلك التصرف المضحك والمثير للسخرية.

فتحولت هذه الفتنة إلى منبر لتلبية الطلبات حيث كانت الحشود التي تجمهرت بساحة الفوروم تنادي وتصرخ مرفوقة بزمامير السيارات «الجزائر الفرنسية»، صراخا يعبر عن حبها للجيش، وهي تردد عبارة: «ديغول إلى المشنقة»...

وفي مساء يوم الثلاثاء 25 أفريل بثت قناة فرنس خمسة (france 5)» عبر الراديو بثًا مباشرا وبشكل عادي وجهت من خلاله المذيعة نداءً للشعب بالتزام الهدوء والمكوث في البيوت.

إن الإدارة الجماعية العسكرية فهمت هزيمتها حيث في اليوم الموالي ومنذ ساعة الفجر سلم شال نفسه متبوعاً بعد ذلك بزيلار، لكن سالان وجوحود قررا مواصلة المقاومة في السرية التامة.

أمّا بالنسبة لديغول فقد فك الرهن العسكري ولم يبق إلا الخارجون عن القانون الذين يرغبون في أعمال العنف.

* * *

راوول سالان الضابط الاستعماري

راوول سالان (raoul salan) هو ضابط المستعمرة، نشأ في أسرة متواضعة، كانت له في بداية مشواره طموحات متواضعة، حيث كان مقاوماً في الفترة ما بين 1914 و 1918 ثم أصيب بجروح بالمشرق سنة 1921 ليكتشف بعد ذلك عام 1926 الهند الصينية، حيث قضى ثلاثة عشر عاما في حل وترحال منها وإليها، بقي متعلقاً كثيراً بهذا البلد المعقد وقد أثر الشرق الأقصى كثيراً على حياته.

شارك في الحملة التي قامت بها فرنسا على رأس كتيبة من السينغاليين، ثم انتقل إلى مصلحة استعلامات الإمبراطورية.

انتقل بعد ذلك إلى فيشي (vichy) ثم إلى داكار (dakar) أين أسعفه الحظ بأن يرتقي في عام 1942 إلى صف رئيس المكتب الثاني لإفريقيا الغربية الفرنسية (aof) وها هو في الجزائر سنة 1943 مسؤولاً عن الحركة السيكولوجية ومديراً لجريدة: «المقاوم ثلاثة وأربعون» (combattans 43).

التقى هناك بدولاتر (de lattre) الذي أسس لأول جيش فرنسي وذلك ما جعل نجمه يسطع، ومساره المهني ينطلق نحو الشهرة.

وفي فبراير 1945 تـرأس القسـمة الرابعـة عشر للمشـاة المتكونـة مـن (ffi) حيـث أصبح راوول سالان أصغر جنرالات الفرق في الجيش الفرنسي.

ولما غادر لاتر الجزائر متوجهاً نحو الهند الصينية في عام 1950 من أجـل تصـحيح الأوضاع هناك استعان بخدمات مساعده في العمليات الذي لقب من طرف زملائـه بـ «الموندارين» (maundarin) أي البطة.

وعلى الصعيد السياسي اكتسـب الجـنرال شـهرة الجـنرال الجمهـوري الـذي يحـترم السلطة كرجل يساري متواضع، وهذا الشيء أكسبه حب ودعم البعض وحياد الآخرين؛ لأنه لم يكن ثقيلا على الجميع.

عين في عام 1956 في منصب القائد الأول بالجزائر، وكل هذا الكفاءات والاحترافية التي امتاز بها، وكذا علاقاته السياسية مـع الآخـرين لم تفـده تجـاه المتشـبثين بـالجزائر الفرنسية.

إن التـدهور التـدريجي للسـلطة المدنيـة هـو الـذي دفـع بهـذا الرجـل المـخضرم والمحنك إلى أن يتحول إلى قنصل للجزائر معروف بتمرده قبـل أن يصـبح قائـداً أسـمى لحركة هدامة وفوضوية.

منذ ذلك الحين كانت أمور اللعبة قد حسمت، وأصبح الحكـم بيـد الجـيش، ولمـا بدأت «معركة الجزائر» مـا كـان عـلى ذلـك الـوالي العظـيم إلا أن يتنحـى عـن طريـق الجنرال ماسو، ويقنع مساعديه بالتخلي عن امتيازاتهم، كـان الأمـر يتعلـق -كـما كتـب سالان- بـ «الاقتراب منـا أكـثر عـبر قلـوب المـواطنين المسـلمين الـذين يعيشـون مأسـاة الإرهاب».

في بعض الأحيان -للأسف -يجب أن نتعامل مـع الآخـرين بقسـاوة، وقـد دعمتنـا باريس كثيرا في هذا المسعى.

وهكذا؛ تقرير يتبع تقرياً آخر، ورسالة تتلو رسالة أخرى حتى أصبح الجنرال ذا أهمية كبيرة، كون مؤيدي الجزائر الفرنسية المتواجدين بفرنسا هم الذي يدعمونهم إلى درجة أنّهم أثّروا على الرأي العام الفرنسي.

إن الحكومة فقدت من سلطلتها بقدر ما جعل الأوامر تأتيها من الجزائر، وهل لم تكن باريس -كعادتها- تحمي هذه الأمور؟

أليس من واجبها اليوم أن تحمي القرية التونسية ساقية سيدي يوسف من القصف -كي تغضب الجيش -حتى لا تتعرض لغضب الرأي العام الدولي الذي لم يرض عن الوضع السائد في الجزائر.

إن السياسة الفرنسية كانت هكذا موجهة من الجزائر بفضل رجل لا يحلل ولا يفكر إلا وهو يوظف المشكل الجزائري في حل المعضلة.

ولم يبق إلا تحويل هذه السلطة الغير مباشرة إلى سلطة حقيقية.

فوضعيته كانت شائكة ومعقدة، ولكنها في النهاية مريحة. «عندما أطلب من رئيس الحكومة [السيد بيار بفليم لين (m. Pierre pflimm lin)» أن يعفيني من هذه المهام، فهو على عكس ذلك -يبقي على مسؤولياتي قائمة، وممتدة على كل إقليم الجزائر.

ولكن العقدة الكبيرة هي «إلى من تشكو أمرك وتبوح له بآلامك؟» إن حكومة الإنقاذ العام لم تكتمل صورتها بعد.

كان السيد ليون دلبييك (leon delbeque) المبعوث لدى السيد شعبان دالماس (chaban delmas) وزير الدفاع الوطني قد أفصح عن اسم لـ "سالان" وعندما انتهى -السيد ليون دلبيك من إلقاء خطابه وهو

على شرفة مبنى الحاكم العام للجزائر- قال: «يحيا ديغول» ورددها سالان من بعده.

بدأ جحيم حياته مع هذيان حشود الجماهير، وبعد بضعة أشهر ركب الطائرة في اتجاه باريس.

استطاع ديغول أن يتخلص بسهولة مذهلة من أحد أصدقائه الأوفياء له والذي يتميز بخصال كبيرة، لكن أزعجه كثيراً عندما عرف أن الجيش ليس له ارتباط شخصي به.

لما سافر إلى إسبانيا ليلة عيد جميع القدسيين (توسان ـ la touussain) لعام 1960 رفقة النقيب فراندي (ferrandi) اقترح راوول سالان بصفة غير مباشرة ترشحه لخلافة شارل ديغول، لكنه كان في طريق مسدود؛ لأن الاتصالات التي قام بها وعلاقات الوفاء التي بقيت له لم تسمح له بزعزعة هذا الحكم حتى إن منفاه الاختياري يخدم مصالحها أكثر مما يضر بها.

ولما كان بعيداً عن محاولة انقلاب أفريل 1961 استطاع راوول سالان أن يفرض وجوده من بين الجنرالات بواسطة التحايل، حيث كان هذا «الماندران» عكس شال، يلعب ورقة المدنيين وهو الذي قفز من أعلى شرفة مبنى الحاكم العام ليدخل في ليلة السرية.

إن المنظمة الفتية لـ (aos)، أي: المنظمة العسكرية السرية هي خليط من عفوية الأقدام السوداء، ومعبد صغير للعسكريين حيث نقوم باختراع نظريات حول الحرب الثورية.

إن مجموعة مادريد الملتفة حول (آرغود) (argoud) هي في خلاف مع مجموعة الجزائر، إنه من غير الممكن على الإطلاق أن يقوم

الجنرال بإعطاء تنظيم حقيقي لهيئات متلاحمة بما أن علاقاته منقطعة منذ مدة طويلة، أو أنها غير آمنة أو غير مؤكدة، وأن مجموعات كثيرة ممن يريدون الإبقاء على الجزائر فرنسية يرون فيه الرجل «المضاد لديغول» على أرض الواقع، وهم يفكرون في استعماله - بما أنهم يحترمونه على هذا الأساس.

«تعديل سالان» صوت عليه ثمانون نائباً حيث إنهم أخذوا على عواتقهم ووافقوا على اقتراح تقليص مدة الخدمة العسكرية إلى ثمانية عشر شهراً، وكذلك تجنيد المجموعة الفرنسية القاطنة بالجزائر لهذا الغرض.

إن لجنة فانسان (de vencenns) الذي هلل له في نوفمبر 1961 بمقر التعاونية تضم من بين منشطيها كذلك السيد جورج بيدولت (gerge bidault) ورجالا آخرين مثل السادة: بيرنارد لافاي (Bernard lafay)، وجاك إيزوني (jeaque izorni)، وجون ماري لوبان (jean marie lepen) فكلما اقتربت ساعة وقف إطلاق النار- أي منذ ديسمبر 1961 - لجأ سالان إلى تصعيد وجهة نظره، حيث كان - رضي أم لم يرض - يدخل في حرب معلنة مع السلطة ومع ممثليها ومع كل أولئك الرافضين للجزائر الفرنسية، وذلك ما فتح المجال أمام ظهور وانتشار الاعتداءات والاغتيالات والقصف الأعمى بالجزائر. إن هذه الأحداث الأليمة لم تستثن فرنسا نفسها.

وبعد إلقاء القبض على الجنرال جوحود بوهران أوقف سالان أيضا بمدينة الجزائر في يوم 20 أفريل 1962.

وعليه فإن المحكمة أدانت راوول سالان بالمؤبد، وهذا الحكم فاجأ الكثير إلى درجة أن الجنرال ديغول شارك بإلغاء تلك المحكمة العسكرية العليا التي كان هو من أنشأها قبل سنوات.

وشيئاً فشيئاً امتدت الكارثة إلى الجزائر، وتفاقمت آلام ومآسي الأقدام السوداء، وكثر الخراب، وقد أسرع الجنرال جوحود المحكوم عليه في استعمال ما بقي له من قوة من أجل سد الباب في وجه هذه المغامرة الانتحارية، وهو في أعماق زنزانة المعدومين التي كان يقيم بها بتصرف نبيل، أمّا سالان فلم يلتحق به إلا في الدقائق الأخيرة من محاولة الصلح بين المنظمة العسكرية السرية التابعة لجاك سوزيني (jague suzini) والسلطة التنفيذية المؤقتة؛ أي بعد فوات الأوان.

وعليه فإنه ظل سجيناً بمدينة تول (tulle) رفقة المسؤولين العسكريين الرئيسيين عن محاولة الانقلاب إلى أن أفرج عنه في 15 جوان 1968 لما أصدر الجنرال ديغول عفواً رئاسياً شمل مجموعة الإحدى عشر ممن حكم عليهم بسبب الأعمال الإجرامية، وذلك في محاولة منه لامتصاص غضب كل من كانوا في السابق يعارضون ذلك الوضع الفوضوي.

* * *

موريس شال القائد[1]

في فجر يوم 22 أفريل 1961 تفاجأ جميع من علم أنّ موريس شال يوجد على رأس التمرد العسكري القائم بالجزائر رفقة الجنرالين جوحود وآندري زيلير.

كان الجميع يعرفه على أنه رجل قوي العزيمة ومعقد، وقد كان قبل أسابيع فقط طلب بأن يحال على التقاعد المبكر، لكن لا أحد كان يعتقد أنه سيتآمر ضد قائد عسكر يعمل بكل الحكومات مثلما ما عمل ذلك مع السيد بفليم في مايو 1958 الذي كان سببا في ترقيته إلى تلك المسؤوليات العليا في الدولة؛ وكان -عكس كثير من زملائه - دائماً يتجنب التصريحات المعلنة، أو المعارضة الشرسة والخفية.

كان موريس شال قد تعامل مع تلك الوضاع بطيبة قلب، ولم يكن يطمح إلى شيء داخل تلك المؤامرة الشيطانية التي خطّط لها كثيراً ورُتِّبت أمورها بكل دقة، وذلك ما أفصح عنه المستقبل فيما بعد، فكان آنذاك يشعر بخيبة أمل عميقة تجاه أولئك الرجال الذين جاء بهم ودربهم على المقاومة حيث كانت تربطه بهم علاقة صداقة حميمة وبالمقابل كان يشعر بكراهية جديدة ممزوجة بالعنف تجاه ديغول، ذلك

(1) جون بلانشايس في 20 جانفي 1979.

الرجل الذي كان يحبه ويدعمه، وهو الذي جعله يتخلى عن بعض مواقفه، فيما يخص تلك الطلبات التي وردت على يد العقداء؛ الذين أدت «حركيتهم» إلى إبعاده عن الجزائر.

فكان مساره معروفاً بالمسار السريع داخل قيادة الأركان تخللتها فترة قاسية، لكنها لامعة في المقاومة تميزت بالقصف الخفيف، ما سمي بالمتحولين المشهورين في عامي 1944 و 1945 كانوا في سنوات الخمسينات قد جعلوا من موريس شال أحد أحلامهم الأكثر تأكيداً للجيش الفرنسي، وبما أنه كان بمثابة همزة وصل بين الجانبين السياسي والعسكري لدرايته الكاملة بالقضايا الدولية كان يعرف على أنه رجل المهام الصعبة والمعقدة.

كان أحد أبرز المفاوضين الذين واجهوا البريطانيين أثناء قضية السويز (suez) عام 1956 وبما أنه كان النائب المباشر للجنرال إيلي (ely) قائد الأركان العامة للقوات المسلحة، فكان يعتبر الخليفة المعلوم لهذا المسؤول.

علاقاته بالأوساط السياسية وبالخصوص مع غي مولي (guy mollet) ومحيطه جعلت منه ذلك الابن المدلل للبرجوازية الصغيرة المرتبطة بـ «sfio» الفرع الفرنسي للدولة العمالية، أما في الواقع فإنه يتحدث أنه «يميل أكثر إلى اليسار».

إخفاقه في قضية السويز كان يمثل بالنسبة إليه ولكثير من الضباط دليل عدم قدرة السلطة على القيام بتلك المهام الكبرى؛ أي: أنها غير قادرة على وجه الخصوص أن تنتصر في حرب الجزائر إلى جانب كل هذا كان الرجل ذو الخمسين سنة من طينة تلك الأسلحة التي توجد

على أعلى مستوى من التطور التقني؛ لأنّه كان ينزعج كثيراً من ثقل وزن جيش تماطل كثيراً في تحديثه بسرعة؛ لأنه كان متأثرا جدا من غياب التصور وانعدام روح المبادرة عند مسؤولي «سلمية» حرب الجزائر.

لم يكن له ذراع في مؤامرة مايو 1958، لأنه كان يريد تجنب القطيعة بين الجزائر وباريس بكل الطرق والوسائل ، فذهب لملاقاة غي مولي (guy mollet) -دون أن يمر عبر السلّم والجهاز العاديين - من أجل أن يرسم له لوحة سيئة عن الوضع.

كان السيد دو شوفينيي (de chevinity) وزير الدفاع الوطني يرى في هذه الطريقة تدخلا غير مسموح في شؤون الغير، وعلى إثر ذلك قام بإيداع هذا اللواء في السجن بمدينة براست الفرنسية، مما دفع بالجنرال إيلي أن يقدم استقالته.

وبرجوع ديغول إلى الحكم ثانية رجع أيضاً إيلي ونائبه إلى أماكنهما، بينما أصبح شال جنديَّ الجنرال بالجزائر، وتوزعت مهام سالان المغضوب عليه بين السيد بول ديلوفريي (paul delouvrier) المندوب العام، وشال القائد الأول. والشيء الغير منتظر هو أن القائدين أصبحا متفقين جدا، وبما أنّ هذا الطيار استقبل استقبالا جيدا من طرف جنود البر استطاع أن يتجاوز المنحدر، ويحوّل تصرفاته الدفاعية إلى مبادرات هجومية بجمع كل احتياطاته العامة، من الطيارين وأعضاء جوق الشرق على وجه الخصوص، وكذلك من الحاجز المغربي إلى الحاجز التونسي بإطلاقه سلسة عمليات كانت نتيجتها أنها زعزعت وحدات الجيش الجزائري، فهذا الذي كان يُعتقَد بباريس، وهو؛ أن حل الأزمة في الأساس سياسي، وقد أصبح اليوم يعتقد أن الانتصار على

الصعيد العسكري هو في متناوله، ذلك ما سيسمح لفرنسا في سنوات حسب تقديراته فيما بعد، أن تكون لها علاقات وطيدة مع هذا البلد. وتشاء الأقدار أن يكون هؤلاء الذين وعدهم بالنصر - ويا لها من مفارقة - هم الذين سيحطمون مساره المهني. أما أولئك النشطاء المدنيون الذين كان يتجاهلهم ويحتقرهم، فقد انضموا إلى بعض الضباط التابعين إلى «الحركة البسيكولوجية» ورفضوا تلك السياسة الديغولية التي كانت تعتبر منفتحة نسبياً في جانفي 1960.

كان ذلك الأسبوع أسبوع المتاريس والعقداء الذين كانوا يتواجدون في الصفوف الأمامية، هم الذين دفعوا بشال لكي يضيق على باريس.

بدت شرعية كثير من وحدات المظليين كأنّها عمل غير مستقيم لكن شال تردد وترك الأوضاع تتدهور، وفي الأخير قرر -تحت ضغط السيد ديلو فريي - أن يلجأ إلى أسلوب الصرامة.

لكن بعد فوات؛ الأوان لأن ديغول لم يعد يثق في قيامه – على الصعيد العسكري- بسياسة جزائرية مشحونة بالمنعطفات غير أن أهدافها أصبحت ظاهرة للعيان.

تم استدعاء شال إلى القيادة، وبعد قضائه عدة أسابيع في «المعتقل» عين في الأخير في منصب لا قيمة حقيقية له سوى ما يحمله من أسم القائد الأول لقوات التحالف لشرق أوروبا، أي: ما يسمى بـ «القفص الذهبي» كما قال عنه شال نفسه، ثم انصرف ليتهيأ للدخول إلى سان غوبان (sain gobain).

إنه اليوم رجل حرم من انتصار كان يبدو له أنه على مقربة من تحقيقه، على الأقل فوق ذلك الميدان أين كان ينتظره العقداء الذين

حاربوا تحت قيادته، وكان ذلك القائد الوحيد الذي يكنون له كل الاحترام، لأنه غادر القيادة العامة واكتشف جزائر المحاربين، كما كان يشعر بذلك ويظهر في ملامحه، وفي الأخير وافق على أن يقوم بعملية «نظيفة» أي: عملية يقودها فقط العسكريون، ألم يعطوا المواعيد بأنهم لن يتخلوا عن الجزائر؟

في يوم 11 أفريل 1961 تكلم ديغول عن «دولة جزائرية» محتملة وفي 12 أفريل قرر شال رفقة الجنرالين: جوحود، وزيلار على أن يكون تاريخ الانقلاب يوم 20 أفريل، لكن العملية أجلت، وفي يوم 22 أفريل صباحاً سقطت مدينة الجزائر بين أيدي «المتمردين» حيث صرح شال للراديو: إنني متواجد بالجزائر [...] من أجل أن أفي بوعدي، وهو الاحتفاظ بالجزائر، ثم ذهب إلى أبعد من هذا حيث هاجم السلطة بشراسة ليردف قائلا: «إنني أحتفظ بحقوقي كاملة من أجل أن تمتد هذه الحركة إلى باريس، وتكون نظاماً دستورياً وجمهورياً» ولم تحصل هذه المبادرة على أي دعم شعبي يذكر بفرنسا رغم مجهودات بعض الضباط ورجالات السياسة، أما بالجزائر فقد التحق سالان بشال رغم أنّه لا يحبه بسبب علاقاته مع النشطاء، ولم يجد عند الجنود المساهمة والدعم اللذين وعدوه بهما، ولأنه رفض أن تزهق الأرواح، اضطر إلى إقناع القادة العسكريين بجدوى مبادرته، ولكنه لم يجبه أحد إلى ذلك إلا بعض الكتائب الاحتياطية، أمّا الآخرون فقد كانوا متذمرين من تصرفات بعض الضباط بالإضافة إلى معارضة جنود الكتيبة المتصاعدة، وقد اختار عدم الاستمرار في الحروب الأهلية التي تجهل نتائجها، وترك هذا المنهج الذي أثقل كاهل الخزينة.

وفي يوم 25 أفريل وبعد نقاش حاد دار بينه وبين الجنرالات الآخرين أُعلِن من باريس استسلامه حيث غادر ليلاً مبنى الحاكم العام على متن شاحنة تابعة لمظليي جوق الشرف كي يلتحق بزرالدة.

وبعد تحويله إلى باريس حوكم هناك رفقة آندري زيلار، وقد اعترف - بشجاعة كبيرة- بمسؤوليته في محاولة الانقلاب حيث كان يعتقد أن ذلك الفشل يعود إلى إرادته في أن تكون تلك العملية قضية جنود فقط ، فكان جزاؤه أنه قضى خمس سنوات ونصفاً بالسجن.

وعندما أخلي سبيله صرح بأنه لا يزال وفياً لأولئك الرجال الذين ساندوه، وهو متيقن من أن النصر كان ممكناً سنة 1961 وأن الواجب حتم عليه تحقيق ذلك الوعد الذي قطعه هو وأصحابه على أنفسهم بمحض إرادتهم وكانوا يريدون إقناع الجزائريين أن التخلي عن الجزائر كان غير ممكن. ولكنه بقي خارج النقاش السياسي يوصف بأول الجنود المهملين، وكان قد التزم الصمت أكثر من غيره دون أن يفعل شيئا باستثناء نشر مذكراته التي تميزت بالمستوى الضعيف.

* * *

آندري زيلار المتآمر[1]

إن الشرق المقـاوم والجزائـر يلتقيـان في تقاليـد عسـكرية أسريـة حيـث يتميـزان بطابعهما الانحداري تلك هي السـمات التـي جعلـت مـن الجـنرال آنـدري زيـلار أحـد القادة المتمردين على الجيش في الجزائـر سـنة 1961 ولـد مـاري آنـدري زيـلار بمدينـة بوزانسـون (besançon) في أول جـانفي مـن عـام 1898، وكـان ينتمـي إلى عائلـة مـن المهندسين والضباط الذين عاش بعضهم بـالجزائر، كـان والـده جـنرالا، وأخـوه الأصـغر أصبح في المستقبل جنرالا في الجيش يسمى هنري زيلار الذي كان أحد المنظمين لفاركور (vercors) وكذلك القائد العسكري لباريس.

التحق بصفوف الجيش في عام 1915 وعمره لا يتجاوز سـبعة عشر عامـا، وأصـبح ملازما في المدفعية بمدينة فاردون (verdun) وقائداً لحاشدة جنود في عام 1918، وبعد الحرب بقي يشتغل في صفوف المدفعية إلى غاية 1938 حيث حول إلى ميـدان السـكك الحديدية، نظرا إلى كفاءاته التقنية والتنظيمية، ثم أصبح بعـد ذلـك محافظـاً عسـكرياً لشبكة الجزائر وشبكةالبحر الأبيض المتوسط (النيجر).

(1) جون بلانشايس في 20 سبتمبر 1979.

تقلد الجنرال زيلار عـدة مناصـب بالأركـان العامـة للجيـش بالإضـافة إلى منصـب نائب قائد المدرسة الحربية في سنة 1948 ثم مفتشا للمدفعية، وذلك ما جعلـه يتـدرج في مسار قوي، لكنه لم يشتهر.

إنّ كفاءته التنظيمية هـي التـي جعلـت الجنرال كوينـغ (koeig) وزيـر الـدفاع الـوطني يعينـه في عـام 1955 خليفـة للجـنرال كليمانـت بـلان (clement blanc) في منصب قائد الأركان العامة للجيوش البرية.

كانت هذه الهيئة مقسمة في مهامها الائتلافية مع قوات حلـف الشـمال الأطـلسي (otan) وبداية حرب الجزائر، وكانت تحتاج إلى من يسـيرها، وقـد وقـع أول خـلاف في العام الموالي بين الجنرال زيلار والسيد ماكس لوجون (max lejèune) الذي كان يشـغل منصب الأمين العام للحرب. كان رئيس الأركان لا يقبل التضحية بأقسام حديثة أنشئت بأموال طائلة لتلعـب دورهـا في السـاحة الأوروبيـة في مهـام جزائريـة تجعـل تكلفتهـا تتفاقم أكثر فأكثر وعدم نجاعتها شبهة حتمية.

وخلال فترة «الفراغ السياسي» صرفـت أمـوال - كانـت مخزنـة لـكي تسـد الفـراغ الناجم عن الكتائب - في عمليات مكثفـة لتجنيـد الشـباب في الجزائـر ولـيس لهـا مـن حقيقة إلاّ التميز بالطابع السياسي.

إنها القطيعة على مستوى هذا المشكل التقني؛ لأن وجهة نظـر السياسـة للجـنرال هي واضحة جد ولا غبار عليها.

في تاريخ 26 فبراير طلب القائد العام للأركان -الذي كان قد عين كذلك في منصب مفـتش عام في شهر جانفي من نفس السنة- مغادرة مهامه والتحـق بشركـة التطـور الجهـوي للجنـوب الشرقي، كانت وقتها مجموعة من الجـيش غـير راضـية عـلى الكيفيـة التـي أديـرت بهـا حـرب

الجزائر، وكان ناطقها الرسمي آندري زيلار في مقال له في يومية كارفور (kamefour) قام بحملة عنيفة ضد السياسة العسكرية التي تعاقبت، وكأنه هو الذي يقرر بداية الحروب بالجزائر الفرنسية.

وجود ديغول في الحكم دونما أن يكون الجنرال زيلار قد شارك في إعادته إلى سدة الحكم لم يمنعه من إعادة إعطائه الفرصة وتنصيبه على رأس قيادة أركان فرق الجيوش البرية، وهو الشيء الذي جعله يتميز بمكانة وشرف كبيرين وسط الإطارات الحكومية.

أقام الجنرال زيلار حكمه بكل قوة بشارع سان جرمان حيث جعل منه معتقلا للجزائر الفرنسية في زمن كان فيه النظام- وخاصة قائده - قد ابتعد كثيرا عن فكرة السياسة الاندماجية. كان ديغول يرغب في تجسيد سياسته على يد من يعارضونها، تمكن أندري زيلار من المحافظة على منصبه مرتين بعد أن كان قد بلغ السن القانوني للتقاعد، وفي عام 1959 ودع كل زملائه عندما غادر منصبه وهو يشهراستعراضه لفائدة السياسة الخاصة بالجزائر الفرنسية، وعند ما أصبح رجلاً مدنياً لم يقتنع بمهمة الكتابة التي امتهنها، حيث بدأ يتحرك ويتآمر على الحكم رغم تلك الحراسة المضروبة عليه إلى أن أعلمه بذلك أولئك العقداء الذين نصبهم سابقاً.

لم يكن بمقدوره أن يتزعم أية حركة عسكرية، وباتفاق مع الجنرال جوحود دفع بالجنرال موريس شال – الذي كان قد غادر أيضا المؤسسة العسكرية - إلى القيام بهذه المهام.

وفي 20 أفريل قام الاثنان بمغادرة مدينة كراي (creil) الفرنسية في سرية تامة باتجاه الجزائر رفقة العقيد بروازت (broizet) وفي ليلة 22

من نفس الشهر أصبحت مدينة الجزائر تحت سيطرتهم، وإلى جانب هذا الثلاثي المكون: من شال، وجوحود، وزيلار، وانضم كذلك الجنرال سالان الذي أسندت له المهام الاقتصادية والمالية، ولكنه أصبح يتدخل في المجال السياسي وخاصة عندما قام باعتقال الجنرال دوبويي (de pouilly) قائد منظمة وهران الذي حضر للتفاوض مع قادة محاولة الانقلاب، واتهمهم بأنهم يلعبون على حبلين.

لما تبين فشل تلك المحاولة التي قام بها شال ومن معه وأخبرهم هذا الأخير بنيته في تسليم نفسه إلى السلطة، انتفض الجنرال أندري زيلار ضد ذلك القرار قبل أن يستسلم للأمر الواقع، بعد آخر ظهور له رفقة باقي الجنرالات الآخرين على شرفة مبنى الحاكم العام ليلة 26 أفريل ارتدى الجنرال آندري زيلار لباسه المدني واختفى عند أصدقائه وفي 6 مايو سلم نفسه إلى السلطة حتى لا يورطهم معه.

مَثُل بعد ذلك أمام المحكمة العسكرية العليا إلى جانب شال الذي شاركه المصير نفسه؛ أي الحكم بالمؤبد بالمؤسسة العقابية لمدينة تول (tulle) إلى أن صدر عفو رئاسي في يوم 14 جويلية 1966 وهو في الثامنة والستين من عمره، وكذلك عفو عام في 1968.

* * *

إيدمون جوحود ابن الأقدام السوداء[1]

إيدمون جوحود هو من الأقدام السوداء للغرب الجزائري، فهو ابن معلم قضى كل فترة دراسته بمدينة وهران إلى أن ارتقى إلى مؤسسة سان سير (sain syr) ثم إلى ثانوية بيجو (bugeaud) بمدينة الجزائر، ذلك ما يفسر موقفه الرئيسي من قيامه بمحاولة الانقلاب الفاشلة وعضويته في المنظمة العسكرية السرية (oas) وكانت الجزائر موطن هذا الرجل الصلب، والكثير الغضب، الذي لا يحسن المناورات السياسية.

في مايو 1958 ولمّا بلغ الثالة والخمسين من عمره قام هو وسالان بتلك الحرب التي كان يعتقد أن ديغول كان يريدها أن تحدث، وبعد عام عين قائد أركان للقوات الجوية، ولم يكن الأمر يتعلق بترقيته بقدر ما كان يهم من في السلطة إبعاد ذلك؛ الضابط الجنرال الذي يملك أعلى رتبة عن الجزائر، ولما أصبح جوحود مفتشاً عاماً بعد ذلك بثمانية أشهر كان يبدو أن ديغول قد استعمل نفس الطريقة التي استعملها ضد جيرود (giraud) كي يتمكن من إعطاء الذين أبعدوه عن السلطة ذلك

(1) جون بلانشايس في مارس 1989.

الفتات الخاص بالمسؤوليات ذلك لأن المفتش العام كان ممنوعاً من زيارة الجزائر...

لكن جوحود لم يكن مغفلاً، وحتى إن كان كذلك فإن أصدقاءه سيتكفلون بتنبيهه من غفلته.

تخلى الرجل عن البدلة العسكرية، وقبل بالرئاسة الشرفية للتجمع الوطني لفرنسيي الجزائر.

في ديسمبر 1960 رفض المشاركة في محاولة الانقلاب التي كان من المقرر أن تحدث أثناء قيام الجنرال ديغول بزيارة إلى الجزائر؛ حيث أصبح محل مشاورات من طرف بعض أعيان الحكومة لكي يكون على رأس جمهورية فرنسية مسلمة تابعة لدولة فرنسا، تلك العملية التي شرع فيها دون مشاورة ديغول بقيت مجرد أفكار فقط، وأصبح جوحود يخطط لأخذ سلطة الجيش في الجزائر، وهو على علاقة بسالان الذي استقر بمدريد.

ولما فشلت محاولة الانقلاب دخل جوحود في السرية داخل المنظمة العسكرية (oas)، تلك المنظمة التي عرفت صفوفها تمزقاً وانفصالات داخلية، والتي كان جوحود يُعرَف داخلها على أنه الرجل الأساسي لمنطقة الغرب، أصبح يغطي على الحركات التي تقام في السرية أكثر مما كان يقوم بها، وأثناء عملية تفتيش أجريت بتاريخ 25 مارس 1962 بشارع ساحل البحر بوهران ألقي عليه القبض من طرف السيد جاربارد (gerberd) مفتش التعليم التقني، ولم يتعرف على هويته إلا بعد ست ساعات.

«كنت أريد الدفاع عن أرض كانت أرضي وأرض عائلتي، ذلك ما صرح به إيـدمون جوحود أمام المحكمة العسكرية العليا التي حكمت عليه بالإعدام، وقبل ليلـة واحـدة من تنفيذ حكم الإعدام في حقـه، أي: يـوم 25 مـايو حـدث أمـر جديـد في الإجـراءات سمح لحافظ الأختام السيد جـون فـوير (jean feyer) وكبـار القضـاة مـن ربـح بعـض الوقت وتأخير تنفيذ الحكم، وكان ذلك سبباً في نجاته من الموت. وكان قـد قضى مئتـين وتسعة وعشرين يوما في زنزانـة المحكـوم علـيهم بالإعـدام قبـل أن يسـتفيد مـن قـرار العفو.

ولما غادر سجن مدينة تول (tulle) أصبح بمثابة راية للأقـدام السـوداء الـذين تـم ترحيلهم إلى فرنسا حيث بذل كل جهوده في توحيد وتنظيم عملهم وصفوفهم.

* * *

تحقيق في المنظمة العسكرية (oas)[1]

غداة يوم 8 جانفي 1961 كان قد وافق الشعب الفرنسي والجزائري بقوة على سياسة الجنرال ديغول (بنسبة 75% بفرنسا، و69% بالجزائر) ذلك ما جعل القوميين يحلمون بنهاية الحرب، عكس النشطاء الذين رفضوا منطق الحقيقة، وشرعوا في إنشاء المنظمة العسكرية (oas) وشنوا آخر هجومهم الذي دام أكثر من سنة، وبالرغم من مساعي بعض المتدخلين من العقلاء الذين بذلوا قصار جهودهم في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء والإصلاح بينهم إلا أن قنابل الإرهابيين بقيت لمدة تزرع الموت والكراهية داخل أوساط المجتمع.

أنشئت المنظمة العسكرية السرية (oas) في شهر فبراير 1961 أثناء «اتفاقيات مدريد» على بعض من سيكونون فيما بعد هم المشاركون في تلك المحاولة الفاشلة لانقلاب أفريل، وبعد فشلها الذريع في محاولتها غيرت المنظمة أسلوبها بعد الأزمات التي عرفتها والخسائر والتمزق داخل صفوفها، إلا أنها استطاعت أن تتحصل على دعم كبير مكنها من أن تقضي على كل من لا يستجيب لقواعد الانضباط العسكري الذي كان قادتها يرغبون في فرضه على المجموعة.

(1) جون بلاشايس في مارس 1989.

للمـرة الأولى كـان نشـطاء مدينـة الجزائـر يخضـعون لسـلطة رجـال غربـاء عـن محيطهم وبيئتهم... حيث كانوا يتميزون بعقليات وذهنيات مختلفة عما يوصفون بهـا حيث بات في الوقت الحاضر من الطبيعي أن شخصية القادة هي التي تعطي للمنظمة طابعها وأشكالها الأصلية.

هناك «تعليمة خاصة» صادرة عن راوول سالان مؤرخة في 2 سبتمبر 1961 تصرح بأن المنظمة العسكرية السريـة لصـحراء الجزائـر تسـيرها قيـادة أركـان متمركـزة بعـين المكان، حيث يوجد على رأسها كل من غـي (غـاردي) وكلـود (غـوادر) بمسـاعدة ثلاثـة مسـؤولين عـلى كـل قطـاع أي بـولين (الـدكتورة بيريـز) فـيما يخـص قطـاع المعلومـات والاستخبارات وقلور (غارداس) فيما يتعلق بالجانب التنظيمي، وجانين (سوزيني) فيما يرتبط بالجانب السياسي والنشاط البسيكولوجي، هذه القيادة تعتبر فيما يخص صحراء الجزائر أداة للقيادة المباشرة.

هذا التنظيم لا يتوافق مع ما هو معمول به على أرض الواقع.

وقد حظي جون جاك سوزيني (jean jacgue suzini) بمكانة كبيرة داخـل قيـادة أركان الجيش حيث أصـبح يتميـز بحريـة الحركـة والنشـاط مـثلما يتميـز بهـما غـودار (godard) وغاردي (gardy) هذا الرجل الشاب صـاحب الوجـه الشـاحب والأشـقر ذو الجسـم النحيـف والمقتنـع بالفاشـية كانـت لـه سـلطة مطلقـة عـلى سـفّاح المنظمـة العسكرية السرية (oas).

وهل يجب أن نقدّر في هذه القيادة ذلـك الجـنرال السـابق جوحـود الملقب بـ «الرفيق» الذي لا يظهر كثيراً، حيـث كـان يجمـع بـين مهمتـي:

نيابة القائد سالان وقيادة المنطقة الثالثة للمنظمة العسكرية السريـة (oas) في مـوطن ولادته وهو الغرب الجزائري.

على مستوى درجات أخرى كانت المنظمة قد استنجدت بنفس التنظيم الذي كان قائما داخل المؤسسة العسكرية، وما يحمله من تقسيم على شكل مقاطعات، ومنـاطق، وقطاعات مصغرة، وأحياء.

على رأس مقاطعة الجزائر على سبيل المثال يوجد تنظيم يعرف برمـز (oro) يـدار من طرف مكتب عملي تنشيطي، وهـو المكـان الـذي تجمـع بـه كـل المعلومـات حـول الشخصيات المشكوك في أمرهـا، أو التـي تعتـبر خطـيرة، وبالمكـان نفسـه يـتم تـدريب مجموعـة الكومانـدوس المتخصصـة المكلفـة بشـن الاعتـداءات، والقيـام بالعمليـات والنشاطات الصادمة.

يوجـد ذراع ثـانٍ للمنظمـة العسـكرية السريـة (oas) وهـو مكلـف بـالتنظيم الجماهيري «وبنيته الإدارية» حسب ما هو متداول في اللغة المستعملة منذ زمن قصير داخل السلطة العسكرية، وكذلك الدعم الـذي يقدمـه لصـالح الحركـة السريـة، حيـث يوصف بأنه المكان الذي تجمع به الأموال، وتجند فيه الوحدات الإقليمية، والمساعدات التي تقدم لعائلات الأشخاص الـذين دخلـوا في العمـل السري، وكـذلك ضـبط وتنظـيم خلايا المرور من الجزائر نحو الخارج، أو من مكان إلى آخر عبر تراب الإقليم وغيره.

أخيراً توجد منظمة خاصة بسيكولوجية (oap) وهي التي تسـند إليهـا مهام الدعاية، واختيار وتحديد الشـعارات والكلـمات النظاميـة، كـما أنهـا

تضمن تسرب وتوزيع المقالات السرية، والملصقات الكتابية على الجدران ...وغيرها.

ذلك هو الرسم التخطيطي الذي نلاحظ من خلاله أنه مقتبس من خبرة العسكريين وتقنيات الحرب الهدامة مثل التي قام بها كل من كارداس (cardas) ولا شروى (la cheroy) وغودار (godar) ... وغيرهم وأخيراً بعض الدروس المستخلصة من تنظيم جبهة التحرير الوطني (fln).

إن الحقيقة لا تتطابق كثيراً ودائماً مع هذه الصورة، لأن المنظمة العسكرية السرية لها نقاط قوة ونقاط ضعف، حيث كان أثرها على الصعيد الجغرافي مرهون بمدى الدعم المحلي الذي كانت تتحصل عليه.

نعترف في هذا المجال أنها كانت على وجه الخصوص متمركزة بقوة في الجزائر العاصمة وضاحيتها من الثنية شرقاً إلى شرشال غرباً على طول خط الساحل البحري، وهي المقاطعات التي توجد بها كثافة سكانية للمجموعة الأوروبية كمناطق عنابة ووهران حيث يسهل العمل المتواطئ مع النشطاء والعسكريين وغيرهم من المؤيدين لها.

إن عملية جمع التبرعات أصبحت هي الهاجس الكبير بالنسبة لمسؤولي المنظمة العسكرية السرية، ورغم وصول تلك الأموال بكثرة إلا أن التنظيم كان يواجه مشاكل كبيرة في تغطية أهم النفقات، وهو الشيء الذي دفع بهم إلى بذل جهود كبيرة في غضون بضعة أسابيع فقط في هذا المجال، ومن أجل تفادي مخاطر تحويلات هذه الأموال أُرغِم القائمون على عمليات جمع هذه التبرعات بأن يمنحوا لأصحابها

إيصالات دفع وهي عبارة عن استمارة لونها وردي، عليها طابع بريدي وتحمل اسم «الحركة الاجتماعية» وبها خانة تسجل بها المبالغ المدفوعة كتبرعات.

ولقد تم انتقاء القائمين على هذه التبرعات، حيث بقي أعضاء «مجموعات الصدمة» للمنظمة السرية هم الذين يشكلون القطعة الأكثر صلابة للمنظمة العسكرية السرية (oas) هي التي تعرف بنشاطها الأكثر خطورة. في شهر سبتمبر كان عدد هؤلاء بالجزائر العاصمة فقط يبلغ نحو ثلاثين مجموعة من هذا القبيل حيث يصل مجموعهم الإجمالي إلى ما يقارب مائتي رجل، وكانت كل مجموعة يطلق عليها تسمية من «دلتا واحد» إلى «دلتا ثلاثين» حيث كل تلك الاعتداءات عن طريق التفجيرات والاغتيالات التي نفذت على يد المنظمة العسكرية السرية (oas) بالمدينة كانت تابعة لهذا التخطيط التنظيمي المسمى بـ «دلتا».

وإذا صدّقنا المنظمة العسكرية السرية (oas) فإن تجنيد المناضلين لصالحها كان يتم دون عناء أمّا بالنسبة الجزائر، فيقدر هذا الرقم بأكثر من ألف وخمس مائة مجند، يوجد بينهم مئات من السفاحين، وعدد كثير ممن يعيشون في السرية التامة، وتتم مراقبتهم الفعلية من طرف المنظمة العسكرية السرية (oas) حيث ينتمون حسب المنطقة إلى منظمة الاستخبارات والعمليات (oro).

بين هؤلاء المناضلين الملتزمين على قناعة وبين تلك الحشود المكونة من الفضوليين توجد مجموعة من المناورين وهي كبيرة الحجم، وتضم أعضاء كثيرين، لأنها تشارك في عمليات أقل عنفاً

واعتقالاً، ولكنها تشكل العمود الفقري للمنظمة، ولا نستطيع أن نذكر رقما صحيحا لأفراد هذا التنظيم على مستوى كل إقليم الجزائر.

أما فيما يخص المنظمة السكانية للعاصمة وما جاورها فقد يكون تقدير هؤلاء النشطاء بحوالي عشرة آلاف إلى خمسة عشر آلفا معظمهم مسلحون، وذلك هو الرقم المتداول، وفي وهران تتكلم الاستخبارات الدقيقة عن مائتي شخص ممن كانت لهم مهام داخل شبكة المنظمة العسكرية السرية، وهو الرقم الذي يضاف إليه خمسون مناضلاً كانوا تابعين للشبكة القديمة لـ «إعادة النهوض الفرنسي» (france ressurection) ومئات أخرى من الأفراد هم أعضاء دائمون، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الوحدات الإقليمية التي تمثل آلافا عديدة من الرجال الموجودين بالمدن، وأكثر من عشرة آلاف بكل المنطقة

وفي الأخير كانت عدّة علاقات للنشطاء مع الذين كانوا يحاربون أعمالهم وتصرفاتهم، وعلى هذا الأساس كان رجال الشرطة بمنطقة الجزائر يمدونهم بمعلومات يومية كانوا يستقونها من محافظات الشرطة عبر الوطن في الوقت نفسه الذي كان بعضهم يغض النظر عن هوية هذا أو ذاك عندما يستجوبونهم عن طريق الخطأ؟ خلال عمليات مراقبة بالطرقات. إلى جانب كل هؤلاء يوجد كذلك حشود من المتعاطفين حيث من الطبيعي جداً أن يكون في الأوساط المختلفة نسبة تفوق 95% من مجموع السكان الأوروبيين على الأقل بمدينة الجزائر ووهران وربما عنابة.

كانت المنظمة العسكرية السرية (oas) بالنسبة لمعظم أوربيي الجزائر أملهم الأخير بما أنهم يثقون فيها؛ لأنه كان عليهم أن يبحثوا

على من يثقون فيه أن يثقوا فيها لأنّه لا أحد أصغى لصراخهم بعد كل ما عانوه من نكسات، حتى أصبحوا لا يؤمنون بكل ما يأتي عن طريق تلك الحكومة المغضوب عليها وكأنهم أجانب عنها.

لم يكن التفكير موحدا داخل هذه المنظمة، ويرجع السبب في ذلك إلى الضعف الطبيعي للمنظمة العسكرية السرية (oas) وهو الشيء الذي لا يجهله أعضاؤها الأذكياء، ولذلك تجدهم لا يشتغلون أكثر بتجنيد الرجال حول برنامج قوي بقدر ما يرفضون سياسة أصبحت جميع الشرائح ضدها.

«خوف المسلمين وجبهة التحرير الوطني» ذلك أن الفكرة التي أصبحت أكثر تداولاً هي: أن المنظمة العسكرية السرية (oas) لا تخسر كل ما اكتسبته ما لم يبلغ الشعور بالخوف مستواه القياسي؛ أي: قبل أن يكون فرنسيو الجزائر قد فقدوا كل آمالهم في تجنب ما كان معظمهم يظنه غير معقول وغير مقبول.

كانت المنظمة العسكرية السرية (oas) ترتكز أساساً على بعض التواطؤات العسكرية التي كانت في حقيقة الأمر جد متباينة حيث كانت تأتي بمشاركة ضباط بطلب من المنظمة السرية وكانوا يشعرون بذنبهم الكبير تجاه النظام.

فبغض النظر عن شعور معظم الإطارات بعدم الراحة لفكرة أنه سيطلب منهم اعتقال أحد زملائهم القدامى كان بعض الضباط يعرفون في الوقت بعض التجاوزات التي جعلتهم يكونون أكثر استجابة لطلبات المعارضة النشطة، وهكذا أصبح عدد كبير من ضباط الأقسام الإدارية المتخصصة (sas) في الوقت الحالي مضطرين -بالنظر إلى إعادة

الجهاز العسكري تضييق الخناق عليهم - أن يغادروا مناصبهم، وكذلك السكان الذين كانوا يشعرون بالقرب منهم أنهم ملتزمون شخصياً وسياسياً بما كانوا يعملونه، وهل لنا أن نستغرب في هذه الأوضاع بالذات من تصرفات بعض الضباط الذين رفضوا استقبال وإيواء «أعداء النظام» في بيوتهم.

لكن الانشغالات الأكثر جدية كانت تلك التي تتعلق بالفرقة الخارجية (lejion etrangere) ليست هي بكاملها ولكن الكثير من كتائبها، ولنتصور أنها ستفقد مقامها العالي ومجال حركتها وموطنها وأحيائها ومكان مناورتها في جزائر مستقلة وموحدة وبالخصوص في مدينة سيدي بلعباس. إن مشاركة كثير من وحداتها في الانقلاب الفاشل في شهر أفريل بالإضافة إلى إلغاء وجودها فيما بعد أثّر كثيراً على معظم القبعات البيضاء، لهذه الأسباب وجدت المعارضة استجابة ومشاركة فعالة وإيجابية من بعض أعضاء الفرقة الخارجية (lejion etrangere) حيث سجل في صفوف هذه المنظمة معظم الفارين من صفوف الجيش الفرنسي.

كانت المنظمة العسكرية السرية (oas) تبذل قصارى جهدها من أجل أن تكسب دعماً قوياً ومتنوعاً داخل صفوف الجيش حتى يمكن لها استغلال هذا الجهاز، وإذا صدقنا ما جاء على لسان ممثليها فإنه يوجد تنظيم عسكري سري حقيقي هو في اتصال دائم ومباشر مع كل منطقة، ولكن على هذا المستوى فقط مع مسؤولين مدنيين للحركة ربما كان بعض الضباط منخرطين في صفوف المنظمة العسكرية السرية (oas) وهو الشيء الذي جعلها تتحصل هنا وهناك - بفضلهم طبعاً -

على دعم مادي، أو على معلومات ثمينة وقيمة، وقد يحدث العكس إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التجارب الماضية، وتكون حينئذ المفاجأة.

لكن أكثر ما هو موجود في صفوف الجيش إذا قورن بما هو قريب من السكان الأوربيين، فإن المنظمة السرية (oas) لم تكن تحظى بدعم، وإن الاعتداءات الفردية بدأت تصدم كثيرا من الضباط، إنّ الإمكانات التكتيكية للمنظمةالعسكرية السرية (oas) محدودة، وبما أنه شرع في هذه الحركة بفكر مضاد لوضع تطوري سياسي حتمي، فإن قادتها لن يستطيعوا أن يحرزوا انتصارات دائمة، يبقى إذن التكهن فيما إذا كانت هذه الميول الساخطة القائمة حول حلول القضية الجزائرية لم تكن فقط أداة لتسمح لهم رغم كل ذلك بأن يلحقوا بالبلد اختيارات جديدة صعبة جدا.

* * *

شهادات ووثائق

بيار دابيزياس: ذكريات محاولة انقلاب[1]

هل كان لكم دور ما خلال حادثة المتاريس لجانفي 1960؟

لا، لم يكـن لي أي دور؛ لأنـني في تلـك الفـترة كنـت في فرنسـا لأسـباب عائليـة، الشيء المسـلي في كـل هـذا أنـني لمـا التحقـت بمنصـب عمـلي كقائـد أركـان لقطـاع المليـة بالشـمال القسـنطيني، بيـار مسـمر (Pierre messmer) موجـودا بـنفس المكـان وكـان قـد تـرك مهامـه بالمحافظـة العليـا لإفريقيـا الغربيـة الفرنسـية (aos) بسبب حصـول دول هـذه المنطقـة عـلى اسـتقلالها، وهـو الـذي كـان الجـنرال ديغـول أوفده إلى الجزائر من أجل أن يتحصل على «فترة احتيـاط» وبعـد مـرور ثلاثـة أسـابيع

(1) أجري هذا الحوار بتاريخ 24 جوان 1988.

عين هذا الأخير وزيراً للجيوش، وهكذا وجدت نفسي من بين مساعديه المقربين.

وما كاد يستلم مهامه رسمياً حتى حصل أول حادث، وهو تفجير القنبلة الذرية بمدينة رقان، وذلك ما أدى إلى إلقاء ذلك الخطاب المتعلق بتقرير مصير الجزائر الذي جاء على لسان رئيس الجمهورية قبل أشهر فقط، ويظهر من مفهوم ذلك الخطاب أن تلك الجزائر الفرنسية أصبحت فعلاً من زمن الأوهام، ونحن اليوم نقدر فعلاً مدى صعوبة الوضع على فرنسا في الانتشار عبر كل مساحة هذا البلد، وأن الجيش الذي أصبحت مهامه في الوقت الحالي تتمحور حول مدى سيطرته على الإمكانات الذرية التي يمتلكها عليه أن ينتهج نهجا جديدا.

وتبقى الحرب مستمرة، وهذا التحول لم يكن إلا تدريجياً وخاصة إذا علمنا أن الأغلبية الساحقة للجيش كانت دائماً مرتبطة بالجزائر الفرنسية، ومتضامنة مع الذين سموا أنفسهم أبطالا في عام 1958 وما بعده، وبما أنها تتوسع يوماً بعد يوم في احتلال المساحات فهي تعتقد بأن «الانتصار» ممكن جداً دون أن تقدر أن المشكل الأساسي يتعلق بقضية سياسية وهذه النظرة سائدة بباريس بالديوان العسكري للوزير الأول إلى درجة أن تلك المحبة والتماطل والتواطؤ الموجودة بكثرة هنا وهناك هي كانت تعرقل وتزيف وتحمي كل هذه الأمور إلى أن أصبحت سياسة الجنرال ديغول غير قادرة على فرض آرائها وفلسفتها وشعر القادة والشخصيات ممن كانوا يحلمون بتحقيق كل أهدافهم؛ مثل: سالان، وماسو، وشال، وأرغود، وترينكيي - وهم يحوّلون إلى

باريس الواحد تلو الآخر - العسكريين قد أصبح بعضهم يشككون في نسبتهم، حتى أحسوا كأنّهم يسلخون وهم أحياء.

وهل لنا أن نواصل في هذا النهج دون أن تحدث ردات أفعال مأساوية، هذا هو مشكل الوزير والذي يعتبر معقدا على اعتبار أن جهة معينة من السلطة قد تكون حذرة ولا ترغب في قول الحقيقة، وهل يود مع كل هذا أن يذهب إلى الميدان لزيارة القسم العاشر للمظليين ويشرح لهم فرضية الجزائر الجزائرية وهم أمامه في حالة هيجان صامت؟

أما بالنسبة للآخرين والذين أنتمي إليهم فهم لا يزالون على صلة مع القاعدة، ويعترفون أن كثيراً من الرجال مستعدون للتمرد، إنهم -بالمناسبة - يوصفون بالطيور ذات التكهنات السيئة، أو بالمتشائمين...

وهكذا حصلت محاولة الانقلاب ليوم 22 أفريل 1961.

أنا هنا ليس لي إلا ذكرى واحدة في تلك الأمسية الأخيرة بينما كان شال يتأهب للالتحاق بأحد المطارات القريبة من مدينة باريس كان الوزير قد زارني في مكتبي قبل أن ينصرف، وكانت قد تراكمت على طاولتي أكوام من أوراق التلغرافات (tèlègremmes) منذ الصباح كانت الطائرات العسكرية الجزائرية قد تجاوزت البحر الأبيض المتوسط، وربما يكون ذلك رمزاً لنهاية الحرب، ثم قام قادة الأسلاك بإبراق رسائل إلى قادة الأمة تعبيرا عن إخلاصهم.

قلت: للوزير متهكما وهو يفرك حاجبيه: «سيدي الوزير ها هي قد مضت أربعة أيام من الحلم إنهم كلهم أوفياء» أوفياء بعضهم مثل ذلك

الجنرال البارز بجيش الطيران الذي قام في اليوم الموالي وهـو كلـه خجـل بأنـه كـان قـد غادر بمحض الصدفة يوماً واحداً فقط قبل محاولة الانقلاب الفاشلة وهو متوجهـا نحـو مدغشقر، وأنه لم يجد طائرة لكي يعود إلى فرنسا.

وفي الأخير ختم أحد زملائه قائلاً: «يوجد في هذه القضية 7% من الضـباط الـذين انحرفوا عن القانون وانضموا إلى المنظمـة العسـكرية السريـة (oas) و7% ممـن كـانوا يناضلون ضدها، أما الباقي فلا لوم عليه!».

* * *

@Ahmedyassin90

آلان جاكوب: صحفي بالجزائر(1)

كيف كانت حياة الصحفي بالجزائر؟

إن المبعوثين الخاصين ليومية لوموند كانوا يقيمون بفندق الآليتي (aletti) بقلب مدينة الجزائر، وعلى العموم كان كل الصحفيين غير مستهدفين باستثناء بعض حالات التجمع والتجمهر للأشخاص مثل حادثة المتاريس، وهنا يجب التذكير بذلك الأمريكي الذي أصيب بضربات شفرة الحلاقة على يد المنظمة العسكرية السرية (oas) ولكن سوزيني أعطى آنذاك الأوامر بأن لا يهاجم الصحفيون، الخطر الكبير كان يكمن في التنقلات، وكنا نضطر إلى ان نستأجر سيارة ونذهب كلنا مع بعضنا البعض، أنا شخصيا اشتغلت كثيراً مع رئيس مكتب الوكالة الأمريكية (upi) آلان ريموند (alain raymond)

(1) أجري هذا الحوار بتاريخ 21 جوان 1988، ولد جاكوب آلان في عام 1932 والتحق بيومية لوموند في 1957، حيث كان يشغل بها مكلفا بشؤون الجزائر إلى غاية 1962 ليوفد بعد ذلك كمبعوث لنفس اليومية إلى لندن، وموسكو، وبيجين قبل أن يرقّى إلى نائب رئيس مصلحة الخارج (sercice etranger).

وبصفتكم كمراسل ليومية لوموند؟

جريدة لوموند كانت مطلوبة جدا؛ لأنها كانت منبرا وأداة تواصل وإعلام، فكانت مخاطباً متميزاً، ولكن السلطات كانت حذرة جدا منها، كانت لي مع جبهة التحرير الوطني علاقات، وكان أعضاء هذا التنظيم الذين يشتغلون بالإدارة الفرنسية يُعرفون بالتواصل السهل والهين وبالمقابل كان هوبير بوف ميري (hubert beuve mèry) قد منع كل تواصل المناضلين المسلحين باستثناء فترة الهدنة من الجانب الواحد حيث قمت بحوار واحد فقط. أما بالنسبة للمنظمة العسكرية السرية أو العسكريين المؤيدين لهذا التنظيم فإن الأمور كانت جد سهلة فمثلاً: سوزين، أو آرغود كانا في كل الأوقات يريدان شرح موقفيهما لكن مع العسكريين كان الموقف أكثر شدة وغموضا، لأنهم كانوا يميلون كثيراً إلى الفلسفة، وعلى أرض الواقع كانت تختلف الحالات، ففي بعض الأحيان كان الناس يتميزون بالحذر والتحفظ والتكتم عن عمليات التعذيب أو فيما يخص المعسكرات والمحتشدات. أما بالنسبة للعسكريين «الجمهوريين» فقد كانت لي علاقات جد طيبة على وجه الخصوص في زمن محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها الجنرالات وكانت علاقتي مع رجال الدرك أيضا طيبة جدا.

كيف كانت تتسم الأجواء؟

كنا بالجزائر دائماً ننتظر الحدث مثل الحدث المتعلق بالمتاريس والمظاهرات وغيرهم.

لكن في حقيقة الأمر إلى غاية الأشهر القليلة الأخيرة لم تكن هناك طلقات نارية. كانت المنظمة العسكرية السرية بمدينة وهران أكثر قوة وصلابة مما كان عليه الحال بمدينة الجزائر، قال لي الوالي ذات يوم: «مجال سلطتي لا يخطو خارج عتبة باب مكتبي».

وفي الداخل؟

في الداخل قمت بتجمعات إبان فترة الانتخابات أو بدعوة من العسكريين، وما أثر في كثيراً هو ذلك الصمت الذي التزمه السكان المسلمون؛ حيث لم يرغب أحد منهم أن يدلي برأيه أو أن يلتزم بشيء ما ربما لوجود مركز المراقبة العسكرية على أمتار فقط، وتلك الحراسة المشددة المضروبة عليهم، فكانت الشخصيات المسلمة جد حذرة وقليلة الكلام، وكان الخوف يسيطر على هذه الفئة من السكان، ولكن منذ مظاهرات المسلمين في ديسمبر 1960 تغيرت أحوالهم وأوضاعهم وبدأت تظهر تلك الرايات البيضاء والخضراء التي كانوا يرفعونها عالياً مسجلين بذلك التصرف اللارجوع في أمرهم، كان ذلك المنظر الذي يتسم بالفرح ظاهرا للعيان بالقصبة في الوقت الذي تصرف فيه العسكريون ببعض الحذر تجاه تلك المظاهر، ومنذ ذلك اليوم تغيرت الأوضاع رأساً على عقب، فكانت بذلك نهاية خرافة السكان الذين قامت جبهة التحرير الوطني بترهيبهم، لأن هذه الأخيرة عبّرت أخيراً عن شعورها السياسي.

وكيف كان موقف اليومية؟

كانت كل المواقف موجودة باليومية، ولكن لما قمت بكتابة مسلسلي حول المنظمة العسكرية السرية (oas) كان روبيرت غوتيي (Robert gauthier) رئيس تحرير الجريدة بالنيابة هوالذي شجعني على ذلك، ولكن فيما يتعلق بعمليات التعذيب كان بوف ميري متصلباً وعنيداً لا يقبل النقاش، وقد حرر في ذلك المجال تقارير اتسمت بمنطق السرية التامة، وهذا من الثوابت عنده، حيث يعتقد أنه من غير المعقول أن نقوم بإمضاء لائحة لهذا الغرض، وإذا كنا نؤمن بقضية ما ونريد مساندتها فلا داعي بأن نفعل ذلك عبر الصحف. أما بشأن تطبيق الحكم بالإعدام فهناك نقاشات ساخنة ومثيرة داخل غرفة التحرير اليومية.

كان كذلك يوجد مشكل لغوي؛ لأن كلمة استقلال كان يمنع التلفظ بها منذ مدة طويلة، وحتى إن المصطلح «محطم» أو «منهار» أصبح غير مسموح استعمالهما، على أية حال فإن الجريدة كانت لا تريد أن تصبح الناطق الرسمي باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، غير أن ذلك لم يكن ليمنعها من إعادة نشر بعض مقالات جرائد أخرى سويسرية، أو تونسية على وجه الخصوص، لكن على العموم كانت يومية لوموند بمثابة المسرع الذي عجل بنهاية الثورة وإخماد نيرانها عبر معلوماتها ومواقفها، وخاصة شروعها في ذلك الحوار الذي دار بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (gpra).

بيار فيدال ناكي «الجريمة الحقيقية»[1]

هؤلاء الرجال الذين أصبحوا - بعد مغامرة دامت أربعة أيام- يتربعون على سدة الحكم في الجزائر قبل أن ينهاروا جميعاً وبسرعة وكلهم معروفون وقد مضت سنوات عديدة ونحن نندد بهذه الجرائم والذين يتكلمون حالياً على «جنونهم الإجرامي» معظمهم قد تناسوا تلك الأحداث الأليمة، حيث إن الإجرم لا يعود فقط إلى تاريخ 22 أفريل 1961 أو إلى تاريخ 13 مايو 1958 وهذا «حسب التصرف السريع والمحدود» الذي يشهد لهم به الجنرال ديغول في أمسية 23 أفريل، ألم تكن قبل كل شيء تلك الفرصة التي تسمح لهم بالتنويع في تطبيق كل أساليب التعذيب، وتنظيم عمليات القمع؟

وهل العقيد غودار (godard) لم يتدخل غداة اغتيال موريس أودان (Maurice audin) من أجل إتلاف ملف القضية الذي أعدته مصالح محافظة (ولاية) الجزائر في هذا الشأن؟

(1) نشر هذا الموضوع في يومية لوموند بتاريخ 6 مايو 1961 وأمضاه بيار فيدال ناكي أمين لجنة موريس أودان، وهذه نسخة مأخوذة من النص الأصلي.

ألم يكن بصفته قائداً لقطاع الجزائر الساحلي ثم قائدا أول لمصالح الشرطة قد شارك بصفة فعالة في كل هذه العمليات التي طالت الأشخاص المفقودين؟

لنقرأ اليوم جرائد مثل يومية لوموند التي دعت قراءها بتاريخ 25 أفريل إلى الاطلاع على تلك الوثائق الهامة التي تكشف عن تصريحات العقيد آرغود (argoud) والتي نشرتها لجنة موريس أودان في شهر فبراير لكي تقرأ كذلك أن ضابطاً افتخر بنفسه أمام محكمة فرنسية على أنه هو الذي كان وراء تلك التصفيات الجسدية للأشخاص ثمّ يغادر المحكمة وهو حر طليق.

متى كانت إذن الدولة مهانة والحرية معها؟. هل فقط لما أراد «رباعي الجنرالات أن يفرض نفسه؟ أو أنّه عندما قام السيدان روبيرت لاكوست (Robert lacoste)» وسرج باريت (sege barret) والي[1] مدينة الجزائر بتحول سلطات الشرطة المدنية إلى الجنرال ماسو بتاريخ 7 جانفي فاتحين بذلك الباب -وهم يعلمون به جيداً - لصالح ضباط لا يتأخرون ولا يمنعهم مانع من استعمال العنف الناتج عن «دولة داخل دولة؟».

(ر.دولافينيات (r. delavignette). وقبل أسبوعين من ذلك التاريخ كان الجنرال فور (faur) قد دشن سلسلة من حلقات تلك المؤامرات العكسرية، وما كان يريد الاستحواذ عليه باستعماله القوة تحصّل عليه الجنرال ماسو مجاناً.

(1) مفتش عام للإدارة كان يتواجد في مهمة غير عادية (محافظ جهوي).

توجد علاقات منطقية بين استعمال أساليب التعذيب وأخذ السلطة لا يراها كثير من الناس، وبما أنّ الضحايا كانوا من الجزائريين فقد تبين لـدى معظـم الـرأي العـام أن عليهم التخلي عن هذه الطرق التي يستخدمونها في التعذب، وكثير من الذين يؤمنـون بالسلم يرون أنّ اللجوء إلى التعذيب هو رمز ساطع لحرب الجزائر وهـو في آخـر الأمـر يمثل أهم ما قامت عليه تلك الحرب!

«نحن نعلم كذلك جيداً ماذا كان يعني ذلك الانتصـار في مغـامرة الجزائـر»، إنهـا فرنسا التي تخضع إلى تلك الثلاثية الشهيرة المعروفة عن الرائد آرقود باسم: «المحافظة، الالتزام، الرقابة» فكان ذلك يسمح للفرنسيين بتمديد فترة استخدام تلـك الطـرق التـي تلجأ إلى «القوى المساعدة للشرطة» ضد أولئك الجزائـريين المشـتبه فـيهم فقـط، لكننـا نعلم كذلك أن الانتصار على «الفوضويين» لن يكون انتصاراً مـا لم يكـن هنـاك انتصـار على القائمين على عمليات التعذيب.

وإذا كان المسؤولون المـدنيون والعسـكريون عـن عمليـات التعـذيب قـد وجـدوا أنفسهم في الجهـة الملائمـة مـن ضـفتي البحـر الأبـيض المتوسـط -وربمـا مـن بـين تلـك المجموعة التي كانوا يحبذون الانتماء إليها - فـإنهم كـذلك لا يمكـنهم أن يكونـوا فـوق قوانين الجمهورية، وربمـا كـان ذلـك -في آخـر الأمـر- حـلا وسـطا وجـد ليرافـق سياسـة الضباط «الخونة» أو مع أنفسهم. وفي يوم 23 أفريل مسـاء ذكـر صـحفي تـابع لقنـاة تليفزيونية (rtf) ذلـك الخطـر الـذي كـان يحـوم فـوق بـاريس وهـو يـتكلم عـن تلـك «الغرغرينة» التي كانت تهدد بالانتشار.

ونحن من جانبنا نعلم كذلك ما هي هذه الغرغرينة وإلى أين ستمتد.

وقف إطلاق النار

إن فشل محاولة الانقلاب فتحت الباب لفك الرهانات وبات من الممكن للحكومة الفرنسية - أخيرا - أن تدخل في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، ولكن في فترتي مايو جوان 1961 بـ «إيفيان» وجويلية بـ«لوغرين» (lugrin) توقفت هذه المفاوضات بسبب مشكل الصحراء والشراكة مع فرنسا والسيادة الوطنية للجزائر والجزائريين.

إن قادة الثورة الجزائرية وكبار مسؤولي التحرير الوطني (aln) لم يتفقوا في اجتماعهم الذي عقد بمدينة طرابلس في شهر أوت حول استمرار تلك الحرب والمفاوضات الخاصة بها، وعقب ذلك خلف بن يوسف بن خدة فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بينما امتنع الجيش الذي كان يقوده العقيد هواري بومدين عن تلك الخطة المرسومة من طرف السلطة السياسية.

وبعد لقاء سري جرى بمدينة روس (rousses) في فبراير 1962 استمرت ندوة إيفيان في أشغالها يوم 7 مارس، وبلغت -في آخر المطاف -أهدافها. وفي يوم 18 مارس 1962 وقّع على ذلك الاتفاق الذي كان يضم وقف إطلاق النار بين الجيش الفرنسي والجيش الجزائري بداية من اليوم الموالي؛ أي 19 مارس 1962 واسترجاع

الجزائر لاستقلالها وسيادتها وتنظيم فترة انتقالية من طرف ديغول إلى غاية إجراء ذلك الاستفتاء الفاصل والنهائي. وعلى اعتبار أنها ثمرة مفاوضات طويلة وعصيبة سجلت هذه الاتفاقات حلول زمن فتح ملف الحصيلة على المستوى العسكري، والدبلوماسي، والإنساني.

* * *

الأطوار العسكرية الكبرى[1]

لما اندلعت عمليات التمرد الجزائري بتاريخ أول نوفمبر 1954 لم تكـن السـلطات العسكرية تملك إمكانات قابلة للاستعمال الفوري إلا فوجين من المظليين وثلاثة كتائـب من فرقة الحادي عشر (di) التي كانت في مرحلة إعادة تنظيم لصفوفها، وكذلك كتيبـة واحدة من فرقة الشرف، وسريّتين مدرعتين، أما الفرقـة الخامسـة والـعشرون للمشـاة - التي يتم نقلها عبر الجو - فستصل من فرنسا جواً وعبر البحر بعد ما كـان وصـلها أمـر بالانتقال إلى الجزائر يوم 30 أكتوبر.

إن التبعـات المبـاشرة لـذلك التمـرد قـد كتـب عليهـا لاحقـاً الجـنرال شـاريار (cherrière) قائد فرقة الجيوش الخاصة بـالأمن حيـث قـال: «إنهـا تـوحي بأننـا أمـام انتفاضة قبلية مثل التي نجدها في تاريخ شمال إفريقيا. نعتقـد أنّـه يكفـي للجـيش أن يحدّ من نشاط القبائل المتمردة المحاصرة جيداً حتـى لا تسـتطيع أن تمـنح للمجموعـة سوى أعدادا قليلة من الأفراد التابعين لها بعيداً عن الـدعم الـذي يأتيهـا مـن الخـارج، وهو الشيء الذي يسمح -من جهة أخرى - للشرطة بأن تسيطر على الأوضاع في الأماكن الأخرى».

(1) جون بلانشايس في 20 مارس 1962.

بعد بضعة أشهر فقط تخلى هذا الجنرال عن هذا المنصب لصالح الجنرال لوريو (lorillot) الذي لم يجد نفسه في مواجهة هذه المجموعات الصغيرة فحسب، بل أيضا في مواجهة منظمة أكثر صلابة.

وإلى جانب بعض الوحدات الفرنسية لـ نوفمبر 1954 انضمت في السنة الموالية (1955) قسمات القطاعات الحديثة التي كانت توجد ضمن أسطول الحلف الأطلسي (otan) بدءاً بالفرقة السابعة (dmr)، ثمّ تلتها فيما بعد الثانية، ثم الرابعة (dim)، هذه الوحدات الكبيرة التي أعيد تصنيفها؛ أي: تجريدها من بعض الآلات الثقيلة هي التي كانت تقوم بعمليات ضخمة وبالخصوص في الجهتين الغربية والشرقية من الجزائر المحاصرة والتمشيط، وقد كانت نتائجها غير مقنعة، ففي منطقة المامشة لم تستطع أربعة عشر كتيبة إلقاء القبض سوى على اثني عشر رجلاً.

وهنا يتضح جلياً أنه إذا كانت الوحدات الكبيرة المجهزة بمحركات غير مؤهلة لأداء المهام التي أسندت إليها، فإن عدد الجنود كان كافياً. وأمام هذا المتدهور فإن حكومة غي مولي (goymolette) قد قررت في ربيع 1956 أن ترسل كتائبها التي كان كثير من أعضائها الجدد موجودين بعين المكان، وأن تعيد تجنيد العديد ممن كانوا في عطلة أو من الاحتياطيين حتى يصل عددهم إلى ما يقارب أربع مائة ألف جندي.

وفي خريف عام 1956 تسلم الجنرال سالان منصب الجنرال لاريو الذي عين بدوره رئيسا لأركان الجيش في الوقت نفسه الذي بدأ فيه التنظيم السياسي والإداري (opa) لجبهة التحرير الوطني (fln) ينتشر ويتفرع بسرعة مما دفع بجيش التحرير الوطني (aln) أن يكثف صفوفه ويدعمها بكتائب وأفواج مختلفة. وهكذا ارتفع عدد جيش التحرير

الوطني (aln) من بعض مئات من الرجال في عام 1954 إلى عدد قدر ما بين ستين إلى سبعين ألف شخص مسلح في سنة 1958.

في أواخر سنة 1957، وبالقرب من الحدود التونسية الجزائرية كانت وحدات المستعمر تضغط على المنطقة، وهو الشيء الذي دفع بفرنسا إلى أن تنشئ حاجزاً كهربائياً بالمنطقة الحدودية وتقوم بتوسيعه تدريجياً نحو الجنوب إلى أن قامت في وقت لاحق بتدعيمه بخط موازٍ يقع خلفه.

استطاع الجيش -في بلد يشكو من ضعف الإدارة - أن يستبق السلطات المدنية إلى الحكم، ويحل محلها إلى غاية عام 1959 حيث كان عليه أن يتفرغ ويهتم بالمهام الخارجة عن الميادين العسكرية التي كانت كثيرة ومتنوعة. وفي منتصف شهر مارس من عام 1961 سجلت الأرقام التالية: 2120 معلما ومدربا عسكريا كانوا يقومون بتعليم 139000 تلميذ، و787 طبيباً، بالإضافة إلى 298 مساعدة من الإناث التابعات للجيش كن يجرين 1.624.000 استشارة طبية في الشهر الواحد، فيما كانت فرق الجيش تقوم بحماية 530 ورشة عمل، وكذلك 4.000 كيلومتر من خطوط السكك الحديدية، و7500 نقطة حساسة من 580 مستثمرة فلاحية وكذلك إنشاء فروع إدارية متخصصة وحضرية (737) في سنة 1961 وذلك ما تطلب تجنيد ما لا يقل عن 2076 ضابطاً وضباط صف.

خلال سنتي 1956 و 1957 تمّ الاستغناء عن كثير من القطاعات بصفة تدريجية، حيث وضعت تحت تصرف القوات الجوية فقط. كانت خارطة الجزائر مغطاة ببقع وردية خاصة «بالمناطق المحرمة»، ومن

أجل فصل السكان عن سيطرة حزب جبهة التحرير الوطني جمعهم الجيش الفرنسي داخل المراكز لعدة أشهر ذاقوا فيها مرارة العيش. هذا الإجراء كان خاصا بما لا يقل عن مليوني مواطن أغلبيتهم من النساء والأطفال والشيوخ، ولما تخلت الحكومة عن هذه السياسة في عام 1961 أصبح هناك 1.625.000 من السكان المسلمين مقسمين على 1881 قرية جديدة.

وبينما عمل راوول سالان على توزيع قواته حسب الطلب على مساحة الجزائر عن طريق «عمليات المحاصرة» التي يحتاج فيها إلى عدد كبير من أفراد الجيش كانت جبهة التحرير الوطني خلال عامي 1956 و 1957 تقوم بعمليات إرهابية داخل المدن.

إن الجنرال ماسو (massu) والفرقة العاشرة للمظليين بعد رجوعهم من بور سعيد (مصر) انخرطوا داخل «معركة الجزائر» حيث لم تتوان الجهتان في استعمال كل ما لديهما من إمكانيات لربح معركة الجزائر العاصمة.

وفي بداية عام 1958 استطاعت وحدات المظليين وفرق الشرف (l'jion) بعد معارك شاقة وعناء كبير بالشمال القسنطيني - تحطيم محاولات جيش التحرير الوطني (aln) في تكوين وحدات جيش كبيرة فكانت توجد في تلك الفترة فقط المعارك المعروفة بالكلاسيكية التي تغذي من حين لآخر نيران الفتنة والأزمة.

وما حادثة ساقية يوسف - القرية الموجودة على الحدود التونسية الجزائرية التي كانت مسرحاً للقنابل الفرنسية- إلا دليل على مدى

خطورة الأوضاع بالمنطقة، والتي بلغت درجة التفجير على مستوى الحاجز الكهربائي.

بتاريخ 13 مايو توقف تطوير القوة العسكرية لجيش التحرير الوطني (aln)، لكن سالان لم يبد عليه أنه كان عازماً على انتهاج استراتيجية هجومية.

إن الذين كانوا يسهرون على الحركة السيكولوجية كانوا يعتقدون أن التقنيات التي اقتبست من النظرية الماركسية اللينينية وقامو هم بتطبيقها كانت هي سلاح الانتصار.

إن الجنرال شال أرجع ذلك التفوق إلى مكانة أولئك «المحاربين» وهجوماتهم حيث قام في عام 1959 بإعداد وتنفيذ ذلك المخطط الذي يحمل اسمه، وبقيت الحدود الجزائرية التونسية، والحدود الجزائرية المغربية محروسة حراسة مشددة، وفي نفس الوقت كانت المناطق الشرقية والغربية والونشريس والشمال القسنطيني معرضة لسلسلة من عمليات التفتيش والتطهير.

قام الجنرال شال بتدعيم احتياطاته العامة بتفعيل الفرق: العاشرة، والخامسة والعشرين (dp) والفرقة الحادية عشر (di) كما ساعد على انخراط كثير من المسلمين في جيوشه حيث قامت القوات الجوية بدور هام ضمن هذا الجهاز العملي:

القادة الكبار:

الجنرال شيريار (cherrière): من أوت 1954 إلى جوان 1955.

الجنرال لوريو (lorriot): من جوان 1955 إلى نوفمبر 1956.

الجنرال سالان (salan): من نوفمبر 1956 إلى ديسمبر 1958.

الجنرال شال (challe): من ديسمبر 1958 إلى مارس 1960.

الجنرال كريبان (crepin): من ديسمبر 1960 إلى فبراير 1961.

الجنرال غامبياز (gambieze): من فبراير 1961 إلى جوان 1961.

الجنرال آيوريت (ailleret): من جوان 1961 إلى أفريل 1962.

الجنرال فوركيت (forquet): من أفريل 1962 إلى 3 جويلية 1962.

إن مخطط شال كان أحد الوجهين لعملة واحدة ووجهها الآخر هو «مخطط قسنطينة» ونلاحظ هنا نتائج جد مرضية سجلت في هاتين المبادرتين والمخططين، ولكن ضرورتهم على الصعيد العسكري لم تعكس نفس النتائج الإيجابية على الصعيد السياسي.

إن تلك العمليات التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي قلّصت من عدد جيش التحرير الوطني (aln) ما لا يقل عن خمسة عشر ألف جندي لكن احتياطات هذا الجيش التي كانت بالمغرب اقتربت من اثني عشر ألف رجل مسلم، وأكثر من ضعف العدد الذي كان بتونس؛ أي: 25000 جندي.

عقب حادثة المتاريس خلف الجنرال كريبان (crepin) الجنرال شال (challe) ولكن لم يحدث أي تغيير أساسي في مخططات شال ولا في مخططات من سبقه في نفس المنصب، وظل يعتمد على دعم الاحتياطات العامة، ثم جاء دور خلفه الجنرال غامبياز الذي أمر باستمرار الحرب إلى غاية توقيف العمليات الهجومية ولكن لما توقفت مفاوضات لوغران (lugrin) استؤنفت المعارك، ولكن على مستوى

محدود جداً، وإذ كانت مكانة جبهة التحرير الوطني قد بقيت على حالها بما يحفظ ماء وجهها، فإن جيش التحرير الوطني لم يكن بوسعه أن يشكل وحدات قتالية أكبر من جحيم الكتيبة.

بعد محاولة الانقلاب الفاشلة كانت للجنرال آيرات (ailleret) مهام إعادة جمع القوات التي كانت منتشرة عبر أكثر من خمسة آلاف مركز جمعا تدريجيا مع مواصلة القيام بتلك الحواجز الصلبة والقوية.

* * *

رفض التدخلات الأجنبية[1]

إذا كانت السياسية الفرنسية في الجزائر قد تغيرت كثيراً في الفترة ما بين 1954 و 1962 فإنها فيما يخص نقطة بعينها لم تتغير أبداً، فمن الدقيقة الأولى إلى الدقيقة الأخيرة كانت باريس دائماً ضد التدخلات الأجنبية محاولة فرض منطقها، وكانت تزعم أنها كانت قضية داخلية محضة، وفي ظل هذا السبب كانت الجمهورية الرابعة، ثم الجمهورية الخامسة ترفضان على التوالي كل مساعي واقتراحات الوساطة التونسية المغربية، تنكران حق الأمم المتحدة التي تكفلت بالقضية منذ عام 1955 في دراستها على اعتبار أنها غير مؤهلة لذلك.

هذا التصرف لم يغلق الباب تماماً في وجه بعض التطبيقات المتباينة في شأن القضية نفسها.

في شهر أكتوبر من عام 1955 غادر أنطوان بيني (Antoine pinay) قاعة الجلسات لجمعية الأمم المتحدة متبوعاً بالوفد المرافق له مخلفاً وراءه بعد كل هذا تأثرا وانفعالا فرض على الجمعية العامة لكي تعيد النظر في تصويتها، وقام من خلفه في نفس المنصب، كريستيان (christion pineau) مرتين بمرافعتين في شهري فبراير وديسمبر من عام 1957 كشفت عن نبوغه في الدفاع عن الملف

(1) آندري فونتان 20 مارس 1962.

الفرنسي متجنباً بذلك التصويت عن لوائح عرفت بـ «الآفرو آسيوية» كانت كلها تعبر عن موقفها المساند لموقف جبهة التحرير الوطني.

وبما أنه كان مقتنعاً بأهمية ذلك الظرف الدولي المناسب في البحث عن حل للقضية استطاع أن يتحصل على تصريحات ملائمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فيما يخص التوجه «الليبرالي» للسياسة الفرنسية.

لم يقبل الجنرال ديغول - مثل أي إنسان فرنسي - فكرة التدخل الخارجي في القضية الجزائرية؛ لأنّه كان قد اعتلى سدة الحكم بدعم من تيار يكره الأجانب بشدة، وهو كان يعتقد أنّ واجبه الأساسي هو إعادة حرية التصرف لفرنسا، ونحن نعرف عليه استخفافه بالولايات المتحدة الأمريكية، وبكل الديماغوجيين الذين يعتمدون على أفكارها وسياستها.

لم يكن مفاجئا حصول اللوائح المؤيدة والمدعمة لفكرة المتمردين على عدد متزايد من أصوات الجمعية - من جلسة إلى أخرى - بفضل قدوم عدد كبير من الوفود الأفرو أسيوية، لم تستطع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تتحصل على موافقة الجمعية العامة حول فكرة تقرير المصير الذي سيتم بمراقبة هيئة الأمم المتحدة التي عملت جاهدة من أجل إنجاحه فكان عليها أن تنتظر إلى عام 1961 لكي يتحقق لها ذلك وسط مناقشة تمخضت عن توصية كانت موافقة لمطالب جبهة التحرير الوطني، حصل هذا، ونحن نتساءل إن كانت هذه الجبهة في حقيقة الأمر تبحث فعلاً عن مساعي تعمل بسبل الحوار، وتؤمن بجدوى المفاوضة.

إن الجمهورية الفرنسية ليست أقل من سابقتها ولا أكثر منها، حيث إنها لم تتجاهل الطابع الدولي للقضية، كان الجنرال ديغول بعد عودته لسدة الحكم يكثف من جهوده في إعادة بعث علاقات فرنسا مع العالم العربي عندما يفكر في المشكل الجزائري، وقد اعترفت كل الدول العربية الواحدة تلو الأخرى بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ومنذ الوهلة الأولى كانت تونس، والمغرب، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والعراق، وليبيا قد عبرت عن موقفها المؤيد للمتمردين، وهو الدعم الذي لا يشكك فيه أحد حتى إنهم قاموا بدعوة ملاحظين عن جبهة التحرير الوطني لحضور مؤتمر باندونغ، وكذا بتمويلهم لهذا التنظيم حسب الضرورة، ومن دون إخفاء أي شيء من الأموال والأسلحة، وقواعد للتدريب وتسهيلات في نشر الدعاية.

إن تونس والرباط كانتا دائماً تريان في رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (gpra) والدولة الشقيقة والرئيس الذي سيكون في يوم من الأيام أحد القادة الثلاثة للمجموعة المغربية المستقبلية. ومن أجل الحد من انتشار الحركة وتعميمها اضطرت فرنسا إلى اتخاذ موقف وتصرف يشبهان ما يسميه الدبلوماسيون بأطروحة هالستاين (halstein)، من جهة أخرى عبرت جمهورية ألمانيا الفيدرالية (rfa) عن رغبتها في قطع علاقاتها الدبلوماسية مع كل دولة تعترف بغريمتها الشيوعية، وكما كان هذا الحال مع فرنسا كان الحال مشابهاً لمن يعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (gpra) حيث كانت هي الأخرى تهدد هذه الدول بقطع علاقاتها الدبلوماسية معها.

طبق هذا المنطق بصرامة نسبية، ولكنها غير متساوية تماماً، لكن كان هناك استثناء عام بالنسبة لدول العالم الثالث التي كان عددها في تزايد مستمر فكانت أيضا تعترف بالحكومة الجزائرية.

إن الاتحاد السوفياتي من جهة اختار أن لا يخوض هذه التجربة وكان علينا أن ننتظر أكتوبر **1960** حتى نشاهد نيكيتا خروتشوف (nikita khrouchtchev) وهي تستقبل بنيويورك وزراء جزائريين كانوا يحضون باعتراف هذا البلد بحكومتهم، هذا الاعتراف الذي - بالرغم من زيارة رسمية قام بها فرحات عباس إلى موسكو - بقي فقط اعترافاً بالكلام إلى غاية إقرار وقف إطلاق النار حيث تحول الاعتراف بالكلام إلى اعتراف بأداء القسم.

لا أحد من حلفاء فرنسا اعترف بوجود الحكومة المؤقتة الجزائرية (gpra)باستثناء باكستان التي هي -مثل فرنسا - عضو في ميثاق ماني (manille) ثم لا أحد منع على المواطنين ممارسة أي نشاط فوق هذا الاقليم، مثلما في ذلك رغبت فرنسا.

إن قوات الحلف الأطلسي (otan) تعارض فكرة إبقاء أو تحويل بعض أقسامها إلى ما وراء البحر مثلما وعدت بذلك سلفاً، حيث تحصلت فرنسا على أسلحة ومروحيات لم لم يكن أحد يعرف توجهها، لكن ذلك لم يمنع فيما بعد أن يصبح من الطبيعي - حتى فيما يخص أعز أشقائنا - التعامل مع جبهة التحرير الوطني على أساس أنها «الطرف المتفاوض الصحيح» الذي يجب علينا في نهاية الأمر إقحامه في المعادلة.

ذلك على وجه الخصوص موقف دول المجموعة التي كان يفتح في عدة مناسبات للمفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (gpra) وهو نفس الموقف المتخذ من طرف الأمريكيين ومنطقهم المعادي للاستعمار لم يكن بذلك السبب الوحيد.

إن القضية الجزائرية مثلها مثل الأزمة الإسرائيلية العربية كانت تضعهم في موقف حرج وصعب من أجل منافسة موسكو على العمل من أجل كسب ود ومحبة شعوب العالم الثالث، لكنهم لم يكونوا يتوقعون ترك هذه الوضعية هكذا دون أن يشعروا بالتخوف من نشر فرنسا لأحسن قواتها المقاتلة من وراء البحر الأبيض المتوسط.

وفي الاتجاه المعاكس فإن بعض من العسكريين كانوا يرون أن ذهاب فرنسا من المغرب سيفتح المجال واسعاً للفوضى، وذلك ما قد يستغله الاتحاد السوفياتي لتمديد مساحة تأثيره للاستحواذ على هذه المنطقة.

إن الكتلة السوفياتية اقتنعت بإعطاء المتمردين رخصة الدعم الدبلوماسي المبدئي الذي لكل تمنحه الحركات التحررية من آثار الاستعمار خارج حدودها، وأنها تمونه ببعض شحنات الأسلحة كما أنها تحفزها ببعض الكلمات الطيبة، لكن لا يبرر التهديد الذي يلوح في السماء لأسباب متناقضة من الجهتين لتدخلها المباشر في الأزمة.

فالبرغم من كل تلك الضجة حول الموضوع، والتي شهدتها منطقة الأمم المتحدة (onu) وغيرها من الأماكن الرسمية وبالرغم من تلك السفريات الرسمية، المتعددة لأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم يكن شكل الدعم المتحصل عليه سوى على الصعيدين

السياسي والسيكولوجي مما يوحي أن هذه الحرب التي دامت سبع سنوات كاملة لم تكن على وجه الخصوص سوى قضية بين فرنسا الطائفتين الجزائريتين.

* * *

مراحل التفاوض

أول مفاوضات سرية جرت في صيف 1956 بيوغسلافيا وإيطاليا بين بياركومين (Pierre commin) وهو من المقربين من غي مولي (guy mollet) وموفدين عن جبهة التحرير الوطني، لكن هذين اللقاءين كانا يهدفان إلى جس نبض الخصم أكثر مما كانا يبحثان عن أرضية حقيقية للتفاوض والاتفاق، فجاء تحويل طائرة بن بلة ليقضي نهائياً على كل مبادرات وآمال تحقيق السلم بين الطرفين.

سبتمبر 1959: وجود قاعدة مشتركة حول تقرير المصير

يرجع كل الفضل إلى الجنرال ديغول الذي اقترح منذ 16 سبتمبر 1959 مبدأ الحل التفاوضي للقضية الجزائرية بتلفظه بعبارة «تقرير المصير» معلناً بذلك نهاية خرافة «الجزائر الفرنسية» ليفتح بعدها مباشرة طرق وسبل الحوار.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ترحب بالموقف الفرنسي الـذي يعـترف بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، وتعلق أنها جاهزة في مباشرة الحوار والتفاوض مـع نظيرتها الفرنسية من أجل التشاور حول شروط تطبيقه، لكنه يشترط بأن يؤخذ بمنطـق «الوحدة الوطنية» للجزائـر، وكـذلك بــ «الوحـدة السوسـيولوجية» لشـعبها وإقليمهـا الموحد الذي هو غير قابل لأي تجزئة (وثيقة 28 سبتمبر).

بتاريخ 20 سبتمبر اقترحت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائريـة (gpra) اقـتراح أحمد بن بلة والأسرى الآخرين المتواجـدين بجزيـرة آكـس (l'ile d'aix) للتفـاوض مـع الحكومة الفرنسية، غير أن هذا الحوار المرتقب لم يجسد بعدُ، وانقطعت كل سبله بعد ذلك الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية بمدينة كولمار (colmar).

* * *

جوان 1960 أول اتصال رسمي بـ «ملون»

في الخطاب الذي ألقاه الجنرال ديغول بتاريخ 14 جوان 1960 كان يقترح على «مسؤولي التمرد» القدوم إلى فرنسا من أجل «البحث عن مخرج مشرف لتلك المعارك التي لم تنته بعد» إنها بالفعل طريقة تختلف نوعاً ما عن تلك الطريقة المتعلقة بـ «سلام الشجعان» لكن إذا كان هؤلاء الجزائريون معروفين ضمنياً على أنهم شركاء مميزون في الحوار والمفاوضات، إن لم يكونوا هم الذين سيحكمون غداً الجزائر على الأقل من أجل المشاركة والتنظيم مع حكومة باريس في ذلك التحول من مرحلة حرب إلى استفتاء، أصبح اليوم مقبولاً ومعمولاً به، فإنهم وجدوا هذا «التفتح» مشجعاً جدا لكي يبعثوا بأحمد بومنجل ومحمد صديق بن يحيى كمبعوثين للكشف عن هذه النوايا إن كانت حسنة، لكن بمدينة مولون (melun) اقتنع مبعوثا جبهة التحرير الوطني أن فرنسا لن تعبر للمندوبين، بتلك الصراحة الضرورية في عقد المفاوضات وإنما كانت تريد أن تدفع بهم إلى الاستسلام وترك أسلحتهم جانباً، وعليه فإنهم رفضوا ذلك الاقتراح وانقطعت بينهم الاتصالات.

في الخامس من شهر سبتمبر من نفس السنة صرح الجنرال ديغول أنه لا مجال لفتح المشاورات ما لم يقم الخصم بتخليه نهائياً عن حمل السلاح؛ حيث كانت النية في ذلك هي فصل البحث عن وقف إطلاق النار عن مسألة التفاوض السياسي، وذلك ما تفطن له أعضاء جبهة التحرير الوطني وجعلهم يرفضون المبادرة ثانية.

* * *

أفريل 1961: الاعتراف بمبدأ استقلال الجزائر

منـذ الأسـابيع الأولى لسـنة 1961 بـدأ مـن جهـة جـورج بامبيـدو (gerje pompidou) وبرونو دولوس (bruno de leusse)، ومن جهة أخـرى أحمـد بومنجـل، والطيب بـولحروف يتصلون فـيما بيـنهم بصـفة سريـة بسـويسرا، اتفقـوا عـلى القيـام بمحاولة جديدة بصفة رسمية، واقترح يوم 30 مارس على أن يكون تـاريخ بدايـة هـذه المفاوضات، صرح لويس جوكس (louis joxe) بيوم واحد قبـل الشروع في المفاوضـات أنه سيتفاوض مع كل من الحركة الوطنية الجزائريـة (mna) وجبهـة التحريـر الـوطني (fln) حينئذ ردت عليه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (gprq) أنها لـن تـحضر لهذا المؤتمر بينما عبر مصالي الحاج على أنه يثق في مكانة ومسـاعي غرمائـه السياسـيين في الحوار مع فرنسا.

هذا الحادث تسـبب في فـتح الجـرح وأدى بصـفة غـير مبـاشرة إلى الاعـتراف بـأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي وحدها الهيئة المخولة شرعاً للتفاوض حـول نهاية المعارك.

وبتاريخ 11 أفريل صرح الجنرال ديغول خلال مؤتمر صحفي فيما يخص إنشاء تلك «الجمهورية الجزائرية» التي كان قد تكلم عنها في شهر نوفمبر المنصرم أنه من جانبه مقتنع أن الدولة الجزائرية ستكون «دولة ذات سيادة داخلية وخارجية».

* * *

مايو- جويلية 1961 إيفيان- لوقران، إزدواجية الأداء الفردي المتوقف

إن فتح المفاوضات بإيفيان بتاريخ 20 مايو يعني من جهة أن الجبهة لا تشترط التفاوض بإقليم محايد، وأن الحكومة الفرنسية من جهة أخرى قبلت أن تتحاور مع خصمها الذي لم يتخل بصفة نهائية عن حمل السلاح، بالرغم من عملية الهدنة من طرف واحد، حتى ولو بدت تلك المشاورات مجدية، أو بالأحرى مسرحاً لازدواجية الأداء الفردي في الكلام الذي من خلاله استطاع كل طرف أن يصف كيف ستكون «جزائره في الغد».

كان فضل "لقاء إيفيان" أنه سمح بانطلاق جولة محادثات سياسية حقيقية بين لويس جوكس وسعد دحلب التي بدأت «تنضج» مع الزمن، وعليه فإن المؤتمر الصحفي الذي عقده لويس جوكس بإيفيان بتاريخ 26 مايو تكلم بمرونة عن مفهوم تلك «المشاركة» الفرنسية الجزائرية ليعطيها صبغة «التعاون».

ذلك لم يمنع توقف المحادثات والمشاورات بين الطرفين بخصوص المطلبين الدائمين والأساسيين لجبهة التحرير الوطني وهما:

«وحدة الإقليم»: أي: الاعـتراف بـأن الصـحراء جزائريـة، و«وحـدة الشـعب الجزائـري» ويعني: ذلك رفض منح الأوروبيين قانونا يعطيهم حق المواطنة مثلما هـو الحـال عليـه بلبنان، وهو الشيء الذي كانت تطالب بـه مجموعـة «التعـاون العضـوي للجمعيـات» وكذلك حكومة باريس.

* * *

سبتمر 1961 الجنرال ديغول يعترف بالطابع الجزائري للصحراء

بإيفيان وبلوغران كان المتفاوضون الفرنسيون متشبثين بأن الصحراء الجزائرية تشكل «قضية مستقلة بذاتها» ولكن من خلال كلمة للويس جوكس بثها الراديو والتلفزة في شهر أوت 1961 أشار هذا الأخير أن فكرة «الصحراء الجزائرية» يمكن أن تعترف بها فرنسا، وذلك ما ذهب إلى التصريح به بكل وضوح الجنرال ديغول في مؤتمره الصحفي ليوم 5 سبتمبر من نفس السنة، ولكن شريطة أن تبقى الجزائر مرتبطة بفرنسا.

إن الاتصالات السرية التي تواصلت فيما بعد كانت دائماً بصعوبات مختلفة تتعلق بضمانات الأوروبيين، وبالقواعد العسكرية التي كانت تطالب بها فرنسا، وبمدة تلك الفترة الانتقالية التي تسبق الاستفتاء وبتشكيل أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة، وكذا وتيرة إخلاء المكان بالإضافة إلى كل المهام المتعلقة بالجيش الفرنسي.

* * *

فبراير مارس 1962 الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري

كان الجنرال ديغول -بامتناعه في تدخله يوم 5 فبراير عن الكلام عن ذلك التعاون العضوي - قد كشف عن إزاحة آخر اعتراض أساسي كانت تقدمت به جبهة التحرير الوطني كشرط يجب احترامه قبل مواصلة المناقشات.

إن التخلي عن تلك السياسة التي تطمح في خلق أقلية مقيمة بصفة رسمية على أرض الجزائر يُفسِّر على أنه اعتراف ضمني لوحدة الشعب الجزائري.

انطلاقاً من هذا المبدأ كان على المتفاوضين أن يحرروا كيفيات وحالات تطبيق هذا الاتفاق، ذلك ما شكل موضوع تلك المحادثات والتشاورات التي جرت في روس وإيفيان.

* * *

البيان العام لاتفاقية إيفيان

بموجب نتائج استفتاء الثامن جانفي 1961 يعترف الشعب الفرنسي للجزائريين بحق اختيار مصيرهم السياسي عن طريق الاقتراع العام والمباشر فيما يتعلق الأمر بالجمهورية الفرنسية.

إن المفاوضات التي جرت بإيفيان من 7 إلى 18 مارس 1962 بين حكومة الجمهورية، وجبهة التحرير الوطني انتهت إلى الخلاصة الآتية:.

- تم الاتفاق على وقف إطلاق النار، وعلى إثر ذلك تتوقف كل العمليات العسكرية، وكذا العمليات الخاصة بالدفاع والمقاومة المسلحة على كل التراب الجزائري بداية من 19 مارس.

- إن تلك الضمانات الخاصة بإجراءات تقرير المصير وتنظيم فترة انتقالية في الجزائر من طرف السلطات العامة تم تحديدها باتفاق مشترك.

في ظل تشكيل دولة مستقلة وذات سيادة بعد عملية تقرير المصير، وهو الشيء الذي يتوافق مع الحقائق الجزائرية، تكون - في هذا الحالة - الشراكة بين فرنسا والجزائر قد استجابت لمصالح البلدين، تعتقد الحكومة الفرنسية وكذلك جبهة التحرير الوطني أن الحل يكمن في

استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا، وهو الحل الذي يتناسب أكثر مع الوضعية.

إن الحكومة وجبهة التحرير الوطني قاما تشاورتا على تحديد الاتفاق المتعلق بحل القضية عبر بيانات ستتم المصادقة عليها من طرف المنتخبين خلال الاقتراع الخاص بتقرير المصير.

* * *

اتفاقيات لم تحترم، ولكن لم يندد بها[1]

ترافق البيانَ العامَ لاتفاقيات إيفيان نصوصٌ قانونية متعددة ومختلفة طويلة الحجم، ودقيقة الموضوع والمعنى، منها تلك المتعلقة من جهة بوقف إطلاق النار، ومن جهة أخرى تلك الخاصة بتقرير المصير، وأخيراً تلك التي تحدد موضوع التعاون بين فرنسا والجزائر المستقلة وصاحبة السيادة الوطنية. بعد مضي عشر سنوات من التوقيع على تلك الاتفاقيات ما هي حصيلة عملية تطبيقها؟

لم يبق أشياء كثيرة من تنفيذ مشروع اتفاقيات إيفيان، وذلك الجهد المبذول في بناء هذه المعاهدة وتشييدها على أرض الواقع حيث سقطت جدران بكاملها، الواحد تلو الآخر عبر مرور السنين وبفضل القفز على القوانين وحلول الأزمات.

إن تلك المعادلة المزدوجة كانت تقتضي من جهة الإبقاء على أقلية فرنسية معتبرة بأراضي الجزائر، ومن جهة أخرى ترسيخ حكم ليبرالي بالجزائر، ولكن كل هذا انهار تماماً عند ما قامت مجموعة مجنونة من

(1) فليب هيردمان في 17 مارس 1972.

المنظمة العسكرية السرية (oas) بخلط أوراق اللعبة وتخويف الأوروبيين الذين غادروا الجزائر في تسابق مع الزمن في الوقت الذي كان فيه النظام الجزائري أكثر راديكالية في موقف رفضه لكل تلك الضمانات الممنوحة للأقدام السوداء من أجل الحفاظ على مساكنهم رغم ما قاله آنذاك أحمد بن بلة (24 أفريل 1962)، نحن مصممون على التطبيق الشرعي لهذه الاتفاقيات، إلا أنه لما عين على رأس الحكومة الجزائرية بعد ستة أشهر فقط ها هو يصرح أن هذه الاتفاقيات تشكل عائقاً، والذي يطرح مشكل عدم التلائم مع آفاق السياسة الاشتراكية المنتهجة من طرف الجزائر.

هل كانت اتفاقيات إيفيان مجرد لباس ضروري لسلم طال الحلم به؟ أم أنها كانت فقط غلافاً قانونياً لتحول لا مفر منه؟ حتى وإن كانت كل تلك التجاوزات المقرونة بسلسلة تظلماتها الكثيرة والمتعبة بخصوص ما يتعلق بالأقدام السوداء الذين سلبت منهم أوراقهم، فإن التحليل المرحلي التاريخي للنصوص حتى وإن كان بصفة مقتضبة يبرز أيضاً أن بعض بنود الاتفاقيات التي ساعدت تجسيد فترة الانتقال والتحول كانت قد طبقت بالفعل، وأن بنود أخرى ساهمت في بعث التعاون على المستوى الثقافي والتقني تحديداً.

أخيراً لما لم تحترم فرنسا التزاماتها بشرائها للكحول الجزائرية ترتب عنها الإخلال بواجباتها ومسؤولياتها في تعفن الأوضاع الخاصة بهذه الاتفاقيات.

هذا كله - ولا يستطيع أحد أن يكذبه- يعتبر اليوم من الماضي الذي لن يرجع ثانية لدرجة أن لا أحد من هذا الطرف أو ذاك يوليه أي اهتمام، ومنذ زمن طويل وهو الشيء الذي جعل نصوص قوانين 1962 في أغلب الأحيان موضوعة في طي النسيان، أو مجهولة، أو تم تجنبها وتجاوزها، ذلك ما لم يتم التنديد به بصفة صريحة ورسمية.

* * *

حصيلة الخسائر البشرية[1]

من الصعب جداً التعرف أو تقدير عدد الموتى خلال حرب الجزائر مثلها في ذلك مثل باقي الحروب المدنية، أو حروب العصابات، وهو الموضوع نفسه الذي تناولته عدة نقاشات مطولة بين سياسيين ومؤرخين وديموغرافيين، نحن اليوم هنا من أجل الوقوف على هذه الحالة ولتفاصيل أكثر عن هذا الموضوع ندعوكم لقراءة ذلك المقال الذي كتبه غي بارفيي (guy perville) ونشر في مجلة «التاريخ» - العدد 53 لشهر فبراير 1983 - وكذلك لتلك الموجة من الجدل التي صنعها (انظر مجلة التاريخ رقم 56 لشهر مايو من نفس السنة).

إن عدد المفقودين في صفوف العسكريين الفرنسيين (فرنسيو باريس والجزائر، «الفرنسيون المسلمون» وأعضاء جوقة الشرف) هو الأكثر وضوحاً ودقة، حيث سجل 27500 عسكري مقتول وألف مفقود.

أما بالنسبة للمدنيين من بين الفرنسيين المتواجدين بالجزائر فهذا العدد يصل إلى 2788 مقتول و857 مفقود إلى غاية وقف إطلاق النار، كما يجب أن نضيف إلى هذه الأعداد 2.273 مفقوداً ما بين يوم 19

(1) فيليب هيردمان في 17 مارس 1972.

مارس تاريخ دخول قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ ، ويوم 31 ديسمبر 1962 حيث تبين أن أكثر من نصف هذا العدد قد قتلوا رسمياً.

وأما بالنسبة لعدد المفقودين من السكان المسلمين الجزائريين فإن عملية التقـدير والتقويم صعبة جداً بسبب تنوع منابع الخبر والمراجع الخاصة بهـذه المصـادر. يعـترف الجيش من الجانب الفرنسي بأنه قتل 141.000 متمرداً، ويجب أن يضاف لهم 16378 مدنياً من الفرنسيين المقتولين و13296 من مفقـودين إلى غايـة 19 مـارس 1962، لكـن الجنرال ديغول كان يـتكلم حينئـذ عـن 145.000 ضـحية في شـهر نـوفمبر 1959 وعـن 200.000 في شهر نوفمبر 1960 هذه الأرقام لا تتضمن الأموات الغير المصرح بهـم، ولا الجرحى الـذين توفـوا متـأثرين بجـروحهم، ولا حتـى الضـحايا المـدنيين مـن عمليـات التمشيط والتجمعات.

أما عن الجانب الجزائري فإن جبهة التحرير الوطني تحصي في عام 1964 أكثر من مليون شهيد (الميثاق الـوطني) لكـن في سـنوات السـبعينات علمـت الحكومـة بشـكل رسمي برقم «مليون ونصف مليون شهيد» غير أن هذا الرقم الرمـزي يعنـي بـالضرورة أن كل هؤلاء قد استشهدوا.

هـذا الموضـوع كثـيراً مـا تناولـه الـديموغرافيون والمؤرخـون في عـدة مناسـبات باعتمارها معطيات ديموغرافية موجودة في عمليات الإحصـاء لسـنوات 1948 ، 1954 ، 1962، 1966 وقدّر كزافيير ياكونو (Xavier yacono) في مقال نشر في عام 1983 رقـم المفقودين عن الجانب الجزائري في حـدود 250.000 ضـحية، لكـن جـون كلـود شـازني

(jean ckande chesnais) باعتماده على نفس المعطيات والمعلومات توصل في عام 1987 إلى «مقياس تقدير 140.000 وفاة» أما المؤرخون الجزائريون من جانبهم فهم يتكلمون على عدد 30.000 إلى 500.000 ضحية.

أخيراً يوجد صعوبة كبيرة في تقييم عدد المسلمين الذين كانوا منخرطين في صفوف جيش فرنسا، أو كانوا مؤيدين لها وتمت تصفيتهم الجسدية بعد إعلان وقف إطلاق النار، فالبنسبة للمؤرخين الجزائريين: يتراوح عدد هؤلاء ما بين 30.000 إلى 100.000 شخص.

وحتى تكون الحصيلة مكتملة يجب أن نظيف لها آلافا من القتلى بالمغرب وبتونس خلال تلك الاشتباكات التي وقعت بالحدود الجزائرية، مثل أحداث ساقية سيدي يوسف.

وقد حدثت في فرنسا انتقامات من إثر تلك العمليات الإرهابية المختلفة للمنظمة العسكرية السرية (oas) ولجبهة التحرير الوطني (fln) وكذلك تلك الخاصة بتصفية الحسابات والقمع البوليسي (شارون ـــ charonne أو 17 أكتوبر 1961) إلى جانب تنفيذ العقوبة في حق المحكوم عليهم بالإعدام حيث أحصت فرنسا رسمياً 4.300 قتيل.

في أرقام هذه المحاسبة المرعبة يمكن أن يقتصر التوقع على حد 200.000 قتيل، ويمكن أن يصل إلى ما لا يقل عن 500.000 قتيل من الجهتين.

تكلفة الحرب[1]

إنه لمن المستحيل تقييم التكلفة الحقيقية لحرب الجزائر؛ لأن السلطات العمومية لم تتوقف عن تشتيت العناصر التي من شأنها القيام بتقييد هذه الحسابات.

ومشكلة ثانية تعترض هذا التقييم وهي: هل تضم هذه التكلفة مجموع النفقات المترتبة عن الحرب وما خلفتها أو فقط تلك النفقات التي أضيفت لميزانية الهيئة العسكرية والتي كان من الواجب توقعها في كل الحالات؟.

لقد اختارت السلطات العمومية الطريقة الثانية المسماة بـ «الفارق في التكلفة» غير أن كثيراً من الملاحظين والنقاد يحبذون الطريق الأولى أي: التكلفة الإجمالية، وعلينا هنا أن نتطرق إلى الفرضيتين.

1 ـــ **التكلفة الإجمالية**: بدأت أولى التقييمات الجديدة سنة 1958 وقدرت حساباتها في حدود 7.5 مليار فيما يخص التكلفة الإجمالية لميزانية الدولة والحرب إلى غاية 1957 وإلى أكثر من ثمانية ملايير فرنك عند نهاية 1958 وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار بعض المقارنات فيما يتعلق بالنفقات الإضافية المدفوعة لتكثيف المعارك ما بين 1958 و 1959 وإنشاء معسكرات التجميع وتجديد العتاد، ثم

[1] جيليير ماتيو في 20 مارس 1962.

التباطؤ في العمليات إلى غاية نهاية 1960 نستطيع أن نحدد القيمة العامة للحرب بمبلغ 9.5 مليار فرنك في 1959 وعشرة ملايير فرنك في السنة الموالية وإلى 10.5 مليار فرنك في عام 1961.

ويصير المجموع أقل بقليل من 50 مليار فرنك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مبلغ خمسة ملايير فرنك في عام 1956 وهي سنة دعوة الكتائب.

2 ـ **الفارق في التكلفة**: كثير من الدراسات الرسمية مثل تقارير شوساد (choussade) وغيون (guyon) لفبراير ومارس 1958 تقدره في حدود 3.5 مليار فرنك عام 1957 وإلى أقل بقليل في السنة التي قبلها وأكثر بقليل في السنوات الموالية بسبب الوصلات الممنوحة لميزانية قطاع وزارة الدفاع الوطني، نحن كنا قد قدرنا ذلك الفارق في التكلفة بحوالي 5.5 مليار فرنك عام 1959 ثم ارتفع هذا الرقم قليلاً في سنة 1960 قبل أن ينخفض في العام الموالي 1961.

إن مجموع هذه السنوات يعطي رقماً أقل بكثير من الرقم الأول حيث يبقى في حدود 27 مليار فرنك فرنسي.

ماذا تعني كل هذه الأرقام الإجمالية المخالفة لتقديراتنا، إن مبلغ 27 إلى 50 مليار فرنك فرنسي يساوي تكلفة إنجاز 900.000 إلى 1.600.000 مسكن اجتماعي (بينما لا تنجز سنوياً إلا 90.000 مسكن في الظروف الحالية) أو إنجاز ما بين 400.000 إلى 750.000 قسماً دراسياً، وهو ما يعادل من جهة أخرى ما بين 10 إلى 18% من الناتج الداخلي الفرنسي(pib) لسنة 1961.

لا يمكننا بطبيعة الحال أن نحصر القضية الجزائرية في مجـرد تبعـات وانعكاسـات مالية متعلقة بتكلفة الحرب.

إن تأثيرات اقتصادية أخرى قد عادت بالسلب عـلى الميزانيـة يجـب أن نـذكّر بهـا مثل: حدوث نزيف في العملة الصعبة في وقت كانـت الأمـة بحاجـة إلى تقلـيص حجـم ميزانية دفوعاتها، وكذا تقليص الضغط التضخمي الذي انجر عن ذلك الوضع منذ سنين خلت.

فليس من المستحيل تقدير تكلفة الحرب رغم الاعتماد على حسابات غير رسـمية، والتي تناهز الألف وخمسمائة مليون دولار أو أكثر، وهـو مـا يسـاوي تقريبـاً مجمـوع ديوننا العمومية تجاه الخارج (1.7 مليار دولار).

كيف تسببت لنا الحرب في خسارة الدولارات؟

بخمسة أشكال:

ـــ بشرائنا لعتاد عسكري اقتضت الحرب أن نلجأ إليه (تجديـد قطـع الغيـار عـلى وجه الخصوص والهيليكبتيرات).

ـــ بسبب تحويل المنتوج المحلي لتموين الجيش الفرنسي (مواد وطنية، وعسكرية ومدنية) بدل تصديره إلى الخارج (آلات ميكانيكيـة، وكهربائيـة، ووسـائل نقـل، ومـواد كيماوية، ومواد غذائية...).

ـــ ارتفاع مستوى العجز المالي الخاص بالجزائر تجـاه الخـارج (وهـو المبلـغ الـذي كان يُدفع من «الصندوق العام» للعملة الصعبة لمنطقة الفرنك الفرنسي).

وأخيراً بدفع فرنسا جزءاً كبيراً من مرتبات العمال الإيطاليين الذين جاؤوا للعمل ببلادنا ومصانعنا من أجل تعويض الشباب الفرنسي الذي استدعي من طرف الجيش الفرنسي لأداء الخدمة العسكرية.

لقد بات من الصعب تقييم ذلك الضغط الناتج عن التضخم بسبب الحرب، لكنه يبقى حقيقة لا مفر منها، خاصة في مجال الضرائب الإضافية التي رفعت من تكلفة الإنتاج، وكذلك ذلك التذبذب الحاصل في قانون العرض والطلب، فالعرض أصبح منخفضاً، والطلب أصبح متزايدا على المواد المعروضة للبيع، بالإضافة إلى التباطؤ الحاصل في مجال التطور التقني للصناعات التي تحتل مكانة مرموقة فيما يتعلق بعمليات التصدير، وزيادة على ذلك بقاء الصناعات الوطنية في وتيرة معينة، في حين كان يجب تطويرها ــ في أسرع وقت ــ لكي تواكب معايير الإنتاج الحديثة (الصناعات النسيجية على وجه الخصوص).

إن عدم اعتبار هذه العناصر لا يعني بالضرورة أنها لم تؤثر بصفة عميقة في اقتصادنا بل إنها كانت أحد الأسباب في تأخرها عن المنافسة المفتوحة ما بين الدول الستة للسوق المشتركة.

* * *

شهادة: رضا مالك:

لا يجب أن نحتقر من هم أصغر منا؟

هل شاركتم في المفاوضات؟

كنت الناطق الرسمي لجبهة التحرير الوطني بإيفيان، كما شاركت في المفاوضات السرية التي جرت بمدينتي بال (bale) وروس (rousse) والتي أدت إلى وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 هذه المفاوضات كرست جبهة التحرير الوطني كمتفاوض وحيد، وأغلقت الباب في وجه «قوة ثالثة» محتملة تجلس إلى «الطاولة المستديرة» ... إلخ مدينة إفيان كانت إحدى المحطات القوية لحركتنا التحررية في سياق نجاحها.

عبرنا بقوة عن موقفنا المخالف فيما يخص المبادئ الكبرى كالاستقلال السياسي، والسيادة، والوحدة الإقليمية، ورفض منح مكانة مرموقة لصالح الأقلية الفرنسية، وكذلك فيما يتعلق بالجوانب الثانوية مثل البترول، والبنوك، وقبول مبدأ تقرير المصير لتأكيد الاختيار الشعبي، لقد كنت شخصاً ممن حرر البلاغ العام الذي ينص على أن «الحكومة الفرنسية تعتقد إلى جانب جبهة التحرير الوطني أن الحل الأحسن والأجدر يمر عبر استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا...» كنا نرفض

استعمال كلمة «شراكة» (associstion) التي اقترحتها علينا البعثة الفرنسية واستبدلناها بعبارة «تعاون» (coopertion).

كيف جرت المفاوضات؟

شكلت قضية الصحراء المشكل الحقيقي في هذه المفاوضات، وإذا كان لقاء إيفيان قد عرف خلافاً تاماً حول مجموع النقاط المدرجة في النقاش، وهو ما كان وراء قيام بلوس جوكس بوقف المفاوضات، فإن جبهة التحرير الوطني عند استئناف المفاوضات بـ«لوغران» هي التي أخذت بزمام المبادرة لإيقاف النقاش ثانية بسبب النقطة المتعلقة بالصحراء.

كان من المستحيل أن نقبل بإقليم منقوص من تلك المساحة الشاسعة لصحرائنا، أذكر أن تلك المشكلة تمت تسويتها بمدينة «بال» أين كان لابن يحيى ومخاطبكم اتصالات مع كل من بروتو لولوس وكلود شايي، وللمرة الأولى كانت جبهة التحرير الوطني قد قبلت بتقديم تنازلات كبيرة وهامة تتعلق بعدم الثأر من الحركى مقابل اعتبار الصحراء منطقة جزائرية بحتة، وبذلك عبدت الطريق نحو لقاء بين الطرفين على المستوى الوزاري، فكانت لقاءات روس والتي عملنا من خلالها على إنهاء مشوار المفاوضات.

أما فيما يخص الأجواء التي سادت خلال المفاوضات فقد كنا متأثرين جدا بما يتعلق بالمبادئ؛ لأننا كنا دائماً نستحضر الذكرى السيئة لمولون أين حوصر بومنجل وبن يحيى لمدة داخل مبنى المحافظة

(الولاية)، كان علينا أن نبقي أسلحتنا في غرفة تغيير الملابس ما لم تصل المفاوضات إلى الحل النهائي الذي يرضي الطرفين.

ولما أقر ديغول عند افتتاح مؤتمر إيفيان الوقف الانفرادي للمفاوضات بتاريخ 20 مايو 1961 رفضنا من جهتنا مجاراته في هذه اللعبة، وكنا عند اتفاق الوفدين على نقطة معينة لا نعود لمناقشتها من جديد.

ساد تلك المفاوضات جو من الظرافة والاحترام المتبادل مع أننا لم نقم بمصافحة بعضنا البعض إلا بعد أن وقعنا على وثيقة وقف إطلاق النار؛ كنا في بعض الأحيان نشعر بنفاد صبر الجانب الفرنسي ومع ذلك لم نتسرع في التفاعل مع ذلك أبداً رغم الجرائم التي كانت تقوم بها المنظمة العسكرية (oas) وفي الأخير أجريت مفاوضات جد ناجحة أمام المجلس الوطني للجمهورية الجزائرية لم تسجل خلالها أيٌّ اعتراضات جادة أو ذات شأن (هناك أربعة امتناعات للتصويت من بينها تلك التي تخص بومدين).

حظيت جبهة التحرير الوطني بمكانة قوية ومرموقة على مستوى الدول العربية ودول العالم الثالث، كان ديغول يعتقد أنه من واجبه أن يعمل مع «هؤلاء الرجال» ويقوم بالشراكة معهم لتطوير عملية «ميدانية» ربما فاد من دون شك ـــ من قضية الجزائر ـ أكبر الدروس المتعلقة بتصفية الاستعمار، وهو أن لا تحتقر من هو أصغر منك.

السلم الدموي

بتاريخ 18 مارس 1962 انتهت تلك الأزمة القائمة بين فرنسا والجزائر، غير أن المأساة الجزائرية تواصلت بعد ذلك لأشهر طويلة، وبعد سبع سنوات ونصف من الحرب لا يزال متعصبو جبهة التحرير الوطني والمنظمة العسكرية السرية (oas) يرفضون التخلي عن السلاح ويقاتلون إلى آخر لحظة من حياتهم.

إن المنظمة العسكرية السرية (oas) التي كثفت من اعتداءاتها منذ بداية السنة رفعت من عدد عمليات الاغتيال والتخريب، وعليه فإن السلطة التفيذية الفرنسية الجزائرية التي بذلت كل ما في وسعها وجهدها من أجل تحقيق مصالحة المجموعتين وتعايشهم لم تتمكن من منع الأوروبيين المتخوفين على مصيرهم وحياتهم من مغادرة الجزائر والهروب نحو فرنسا.

إن اتفاقيات إيفيان التي تمت المصادقة عليها من طرف 90% من الفرنسيين في استفتاء 8 أفريل 1962 هي التي كرست استقلال الجزائر.

إن الشعب الجزائري وافق بالإجماع على استقلال بلده خلال استفتاء أول جويلية 1962 ليعانق الحرية، في حين التزم الأوروبيون الصمت وانتظروا وصول البواخر التي ستنقلهم إلى بلدهم، إن عمليات التصفية الدموية ضد الأوروبيين بوهران وضد الأعوان المسلمين المنخرطين في صفوف الجيش الفرنسي قامت في كل أرجاء الوطن

ولطخت بدمائها نهاية الحرب الطويلة، كان على الدرك وجبهة التحرير الوطني التدخل في عدة مناسبات من أجل إيقاف تلك المجازر، إن عملية الفرار الكثيف والسريع لفئة الأوروبيين من الجزائر المستقلة نحو فرنسا جعلها تدخل في خصامات ونزاعات بين أفرادها انتهت بإراقة دمائهم.

* * *

@Ahmedyassin90

ستة أشهر وسط دماء الأخذ بالثأر[1]

إن الفصل الأخير من حرب الجزائر الذي امتد على مدى الأشهر الستة الأولى من عام 1962 بدا وكأنه عالم من الكوارث فقبل، وأثناء وبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار لـ 19 مارس 1962 كانت المجموعتان الأوروبية والمسلمة تسبحان في دماء عمليات الثأر.

ففي يوم الأحد 14 جانفي بحي العناصر (الرويسو) شرق مدينة الجزائر قدم سفاحون على متن سيارة من نوع بيجو 403 وقصفوا بقنابل يدوية مقهى شعبياً قبل أن يقضوا على باقي الزبائن بمسدس رشاش مخلفين وراءهم ثمانية قتلى وأربعة وعشرين جريحاً، وفي اليوم نفسه على طريق سان شارل (saint charls) بضواحي بئر مراد رايس ها هم هذه المرة إرهابيو جبهة التحرير الوطني بتصويب أسلحتهم نحو سيارة من نوع آروند (aronde) مخلفين أربعة قتلى وجريحاً واحداً، كانت هذه المواجهات الدموية تخلف كل يوم ضحاياها عبر مختلف المدن الجزائرية من دون أن تستطيع السلطات الحكومية التصدي لها.

---

(1) ميشال وينوك في 20 جويلية 1986.

كان لنا موعد مع الرعب في كل يوم يشرف عليناشمسه فقد استطاعت المنظمة العسكرية السرية (oas) أن تستقطب تأييد الأقدام السوداء وتضمن طاعتهم لها، تأكدنا من ذلك بتاريخ 24 جانفي فبعد أيام وليالي من تلك الجرائم عرفت مدن الجزائر بطلب من المنظمة نفسها ـ فجأة الهدوء من أجل الاحتفال بثاني عيد ميلاد يوم الحواجز أما فرنسا فقد تمكنت المنظمة السرية من التوسع بسرعة كبيرة حيث تبين لنا أن لها مؤيدين من بين تلاميذ الثانويات، وحتى داخل بعض المدارس، وبدأنا نسمع بسرقة الأسلحة والمتفجرات من داخل المعسكرات الخاصة بالجنود؛ كما أصبحت الاعتداءات لا تحصى ولا تعد، وكانت تستهدف بعض الشخصيات من عالم السياسة والصحافة والجامعات.

في 5 فبراير وخلال تدخل جديد من ديغول موجه للأمة صرح وهو يشير إلى تلك «الأحداث» أنها لا ترتقي لأن تستولي على كل اهتمامنا رغم تلك البشاعة التي كانت تتصف بها، ولكنه قال بصريح العبارة: إنه يجب الحد من حركة مثيري الشغب ومعاقبة أتباع المنظمة العسكرية السرية (oas) بفرنسا، إن الاستياء كان عاماً من أولئك الفرنسيين الذين يقومون بقتل فرنسيين آخرين، وفي هذا الجو المحفوف بالدفاع الجمهوري واستجابة لنداء نقابات unef.fen.cftc.cgt التي انضمت إلى الحزب الشيوعي قام حزب (psu) والشباب الاشتراكي رفقة الملايين من الباريسيين بالتوجه إلى لاباستيل (la bastille) يوم 8 فبراير حاملين شعاراتهم.

صحيح أن وزير الداخلية ذكر في الصبيحة أن كل المظاهرات في الشوارع العمومية لا تزال ممنوعة، ولكن كيف لنا أن نتصور هرع قوات الشرطة وتسارعها لقمع حركة غضب الشارع التي لم تقم في الواقع إلا بترديد كلمات الجنرال من مهاجمة أولئك الفرنسيين الذين لا يشرفون فرنسا، ومهاجمة تصرفاتهم الإجرامية، وهل هي إلا طريقة للتعبير عن الدعم الشعبي لرئيس الجمهورية؟

وهل كان لمنظمي هذه المظاهرة أن يأخذوا حرفياً بجملة الرئيس فيما يخص الأشخاص التابعين للمنظمة العسكرية السرية (oas) حين صرح: أنه لن يسمح لهم بتجاوز القانون والعدالة والحكومة مستعدة لاتخاذ التدابير اللازمة؟ ألم يقل ديغول أثناء المحاولة الفاشلة لانقلاب الجنرالات وهنا نؤكد على خطابه الذي صرح به قائلاً: «أيها الفرنسيات أيها الفرنسيون، إني أطلب منكم مساعدتي ربما كان هناك سوء تفاهم».

في هذه الليلة بالذات دخلت محطة الميترو شارون (charonne) المتواجدة بشارع فولتر (voltaire) ضمن الأمكنة المقدسة الخاصة بالهيئة الجماعية كسابقها قديماً شارع الترانسونان (transononan) أو جدار الاتحاديين أين لقي ثمانية متظاهرين حتفهم وكان من بينهم ثلاث نساء وشاب في السادسة عشر من عمره يدعى دانيال فيري (Daniel ferry) كان عاملاً بيومية لومانيني (l'hemanite) أين تعرضوا للاختناق والدوس بالأرجل داخل مصعد الميترو تحت ضغط حشود المتظاهرين التي كانت تفر من ضربات الشرطة العنيفة.

وفي يوم 13 فبراير شهد جنازة الضحايا الثمانية لشارون والذين كانوا في معظمهم شيوعيين مئاتُ الآلاف من الأشخاص، كما أوقف

الإضراب العام تشغيل القطارات، وأغلق المدارس، ومنع صدور الجرائد، فكان ذلك اليوم يوم احتجاج وطني؛ شهد «معارضة قوية قام بها اليمين المتطرف» حسب ما وصفها بذلك بيار بريسون (Pierre brisson) في يومية لو فيغارو (le figaro) والذي كان يخشى الرجوع القوي للحزب الشيوعي، وهل كان لديغول أن يغضب جميع الناس؟

إن نتيجة سبر الآراء التي قامت بها مؤسسة (ifop) بتاريخ 19 فبراير 1962 لا تعكس الحقيقة؛ فقد ثبت أن 63% من المواطنين راضون بحكم ديغول حيث ارتفعت شعبيته بنسبة تقدر بـ 11% مقارنة بالشهر المنصرم.

كانت هذه الأحداث المتسارعة تنقل الفرنسيين من حالة الخشية والخوف إلى حالة الغضب الشديد، ومن حالة الغضب الشديد إلى حالة الأمل في ظرف زمني يشبه تراجيدية الكاتب الشهير راسين (racine).

وفي 19 فبراير علمنا بنهاية المشاورات السرية بين فرنسا والجزائر بروس (rosses) وهو ما كان يبشر باستئناف المفاوضات بينهما على المستوى الرسمي.

وبينما كانت آمال كل الفرنسيين معلقة في تحقيق السلم على افتتاح المؤتمر الجديد لإيفيان يوم 7 مارس لم يتوان كوماندوس المنظمة العسكرية السرية (oas) عن تكثيف عمليات العنف، والاعتداء على أرض الجزائر ولم يستثنوا حتى ثكنات الدرك والفرق المتنقلة حيث ضربوها بقاذفات البازوكة (bazooka) كذلك باستعمالوا سيارات ملغمة خلفت خراباً في الأحياء التي يقطنها المسلمون... كان الرعب يتلوه الرعب، وكانت الطلقات النارية هي الجواب على الاعتداءات،

وكانت الاعتقالات وحدها عقاب القاتلين، وهنا نذكر بقول مولود فرعون المعلم والكاتب في جريدته ليوم 28 فبراير: «منذ يومين وأنا سجين ببيتي لتجنب المضايقات والاعتداءات، وكان قد لقي حتفه يوم 15 مارس بالأبيار بأعالي مدينة الجزائر رفقة خمسة من زملائه الجزائريين على يد كوماندوس من المسعورين بواسطة مسدس رشاش».

وفي يوم 18 مارس بينما كان الجميع يركز النظر إلى قناة التلفزة الوحيدة لمشاهدة فيلم لـ «روكيي» (rouquier) المعنون بـ «فاريبيك» (farrebique) إذا بنشرة خاصة للأنباء تحل محله وتزيله جانباً، إن كل من كانوا يجلسون أمام جهاز التلفزة بدل تفاعلهم مع الفلم شدوا أنفاسهم، فطالما انتظروا تلك اللحظة التي لم يصدقوا بحلولها: نعم هي لحظة إقرار وقف إطلاق النار الذي سيبدأ مفعوله يوم الغد 19 مارس كما تقرر أيضاً إجراء استفتاء تقرير المصير، وهو ما أعلن عنه رئيس الدولة شخصياً في مداخلته؛ ذلك ما جعلنا نترقب نتيجة تلك العملية أي: تشكيل «دولة مستقلة وذات سيادة».

ولكن طيلة ثلاثة أشهر أخرى أي إلى غاية توقيع الاتفاق بين جبهة التحرير الوطني والمنظمة العسكرية السرية (oas) يوم 17 جوان والذي وضع حداً حقيقياً ونهاية لحرب الجزائر، كانت حلقة جديدة من الجرائم والقسوة قد اشتعلت بقوة، ورغم اعتقال الجنرال سالان يوم 20 أفريل إلا أن أولئك المغضوب عليهم من المنظمة العسكرية السرية (oas) استعملوا آخر ما يمتلكون من قوة في خضم تلك المعركة التي

بدؤوا يفقدون أمل إحرازها أمام أفـواج الأوروبيـين الـذين بـادروا بمغـادرة الجزائـر في زحمة لم تشهدها الموانئ والمطارات لوقت طويل جداً.

وقد ظن هؤلاء اللاجئون أن الجزائر ستبقى أرضـهم والـبعض مـنهم اسـتمر معـه ذلك الحلم إلى غاية تقرير وقف إطلاق النار، وفيما كـان معظمهـم يعتقـد أن ديغـول خانهم وأهملهم حصل عكس ذلك في فرنسـا غـداة تقريـر وقـف إطـلاق النـار، حيـث ارتفعت شعبية الجنرال لتصل ذروتها بتسجيلها لنسبة 70% من الموافقين عـلى سياسـة ديغول وموقفه من الجنرالات الذين قاموا بمحاولة انقلابهم الفاشلة، كما جاء التصويت لصالح الاستفتاء لشهر أفريل ليؤكد على الدعم الكبير من قبل الفرنسيين لصالح ديغول حيث وافق 90% عـلى توقيـع اتفاقيـات إيفيـان، فكـان ذلـك بمثابـة طـلاق بـائن بـين الفرنسيين الذين يقطنون فرنسا ورحبوا بنهايـة الحـرب وإحـلال السـلم، وبـين الأقـدام السوداء الذين بقوا مندهشين أمام تفاقم أضرارهم، ثـم بـدؤوا ينزلـون أفواجـاً أفواجاً بموانئ، فرنسا وسات، ونيس، لكن كان على المجموعتين أن تتعايشا مجدداً مع بعضـهم البعض.

* * *

قصف شارع إيزلي[1]

منذ عام والمنظمة العسكرية السرية (oas) تفرض منطقها وقانونها بمدينة الجزائر باسم الجزائر الفرنسية، وبعد أسبوع فقط من دخول اتفاقيات إيفيان حيز التنفيذ استعلت النار من جديد في مدينة كبرى مثل الجزائر، وصار حي باب الواد معقلاً كبيراً يشبه قلعة شاربرول (charbrol) يعج بضجيج الأطفال، لكنه للأسف كان مدججاً.

بالأسلحة بتاريخ 23 مارس من العام 1962 حوصرت مجموعة من الأقدام السوداء ـ بعد أن شهد معقلهم حالة طوارئ ليلة واحدة قبل الحدث ــ وتم إخراج أفرادها من النوافذ كالأرانب وهم يرتدون الراية الفرنسية، كما قام أحد مسؤولي مصالح الأمن بالكشف عن بيان سري للمبعوث الخاص ليومية لوموند، آلان جاكوب (alain jacop) بدا لهذا الأخير وكأنه ضرب من الخيال ومما تضمنه: أن قادة المنظمة العسكرية السرية (oas) قرروا من الآن فصاعداً اعتبار معاملة القوات الفرنسية على أساس أنها قوات أجنبية غازية ومحتلة.

وفي يوم 29 مارس صباحاً قررت قيادة المنظمة العسكرية السرية (oas) القيام بإضراب عام بمنطقة الجزائر الكبرى حيث دعت محبيها

---

(1) جون لاكوتير في 25 مارس 1972.

والمتعاطفين معها إلى التجمع بهضبة القليار، وساحة سوكار لافيريار ثم التوجه بعد ذلك نحو باب الواد لفك الحصار المضروب عليه، حيث كان الأطفال يموتون جوعاً، أما في صبيحة يوم 26 من نفس الشهر فإن الجنرالان آيلوري (ailleret) القائد الأول، وكابودانو (capodano) بدآ يتهيآن لاستعمال القوة نتيجة مواقف المنظمة العسكرية السرية (oas) حيال الأوامر التي كانت تأتي من باريس وبالتحديد من قصر الإليزي والتي كانت صارمة وجد واضحة؛ عدم التخلي عن أي شبر من الفضاء والقضاء على محاولة التمرد.

آيلوري وكابودانو من جهتهما كانا يعرفان أن الفصائل ليست كلها مستعدة للمشاركة في مثل هذه المهام التي تتطلب التحلي ببرودة الأعصاب وحسن التدبير، ولما كان الأمر يتعلق بأيام قليلة فقط قرر الاستنجاد بالكتيبة الرابعة للمناوشين الجزائريين (rta) التي كان يقودها العقيد غوبارد (goubard) هذا الأخير حذر الجنرالات بشأنها قائلاً: إنها مجموعة قوية جداً عند ممارسة مهامها في ميدان القتال، غير أنها تتكون من أفراد قرويين يتميزون بالسذاجة في اعتقادهم وتفكيرهم وهو ما سيجعلهم يتيهون في أتون حرب الجزائر، فوافق الجنرال آيلوري وأعطى الأمر كتابياً بأن لا تقحم الكتيبة الرابعة للمناوشين الجزائريين (4^0rta) في مثل هذه القضايا، لكنه لم يرسل إلى أي جهة معينة بذلك إلى يومنا هذا.

بدءًا من الساعة الثانية زوالاً لهذا الإثنين كان الجو جميلاً حيث بلغت درجته حرارة معتبرة، وبدأت الحشود التي كان أغلبها من الشباب تتوافد، وكان همهم الوحيد إزاحة الحاجز الذي يمنع سكان مركز مدينة

الجزائر من التوجه صوب حي باب الواد عبر شارع إيزلي (isly) على وجه الخصوص، وفي مدخل هذا الشارع الرئيسي لمدينة الجزائر يوجد «سداد» وضعه الرائد بوبات (poupat) الذي كان يتبع الكتيبة الرابعة للمناوشين الجزائريين (4^0rta) وهي الكتيبة التي لم يكن مرغوباً في الاستنجاد بخدماتها، ولكنها حشرت في خضم المعركة، وكان قائدها متواجداً على بعد مائة كليومتر من هذا المكان، كان الملازم الجزائري وشان داوود هو المسؤول عن ذلك الحاجز، سأل هو ومسؤوليه عن استعمال السلاح إذا ألجئوا إليه، فجاءتهم الإجابة من المنطقة العاشرة كما يلي: إذا أصر المتظاهرون على اختراق الحاجز الأمني فأطلقوا النار... لكن لا أحد أراد أن يؤكد ذلك الأمر المرعب كتابياً.

وبداية من الساعة الثانية والنصف زوالاً أصبح التجمهر كثيفاً وزادت جرأته، ثم بدات الشتائم تصب نحو المناوشين في عبارة «يا لكم من فلاقة» عندئذ ظن قادة المنظمة العسكرية (oas) أنهم على موعد وشيك لتفكيك القنبلة وتفجيرها بدفعهم حشود المتظاهرين الهائجة بشدة لاقتحام الشوارع والاستحواذ عليها، تهجم المتجمهرون في شكل سيول قضت على حواجز ذلك الملازم الجزائري الشاب ورجالاته، وفي حدود الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين زوالاً أطلقت طلقات نارية من رشاش صوب الجماعة من أعلى شرفة تقع بـ 64 شارع إيزلي «إنهم يطلقون علي النار، هل بإمكاني أن أرد عليهم؟» هكذا كان يتكلم الملازم وشان داوود في مكبر الصوت، عندئذ أعطاه مركز قيادة الكتيبة الضوء الأخضر، فبدأ القصف الأعمى المتقطع والوحشي، بعد ذلك سمع صراخ: كفى من إطلاق النار! كفى من إطلاق النار! أنا

أتضرع إليكم سيدي الملازم، كأنها صرخات غريق يطلب النجدة، إنها صرخات تنطلق من حناجر قد تعبت من شدة الصراخ وابيضت الألسنة من ترددها كثيراً، وكأنها أصبحت أصواتاً تائهة.

لم تدم المجزرة أكثر من بضع دقائق، لكن هذه الدقائق خلفت ستة وأربعين قتيلاً ومائتي جريح توفي منهم عشرون متأثرين بجروحهم، معظم الضحايا من سكان مدينة الجزائر المدنيين، حدث ما كان غير متوقع من إطلاق النار من طرف قوات الجمهورية صوب حشود المواطنين، وهو الحادث الذي كان كل واحد يخشاه منذ أشهر نظراً لتوتر الأوضاع؛ سواء من جانب السلطة، أو من جانب المنظمة العسكرية السرية (oas) وبما أن المجزرة كانت مرعبة، وكان واجب المسؤولين عدم إقحام القوات الأقل تدريباً في مثل هذه العمليات، فقد أبدت المنظمة العسكرية السرية (oas) تأثراً كبيراً جراء هذا القتل الجماعي لا لمسؤولياتها الثقيلة في إطلاق النار، ولكن أيضاً لأنها أرادت أن تبادر باستعمال القوة بعد الخسارة التي لحقت بها في حي باب الواد.

* * *

الموت بوهران

بتاريخ أول جويلية 1962 صوت الشعب الجزائري لصالح استقلال الجزائر، كان تصويت المسلمين كبيراً وقوياً كما أن التصويت الخاص بالأوروبيين الذين لم يغادروا أرض الجزائر لا يقل عنه أهمية، كانت نسبة التصويت بـ «نعم» في حدود 91.23% من جملة المسجلين و99.72% بالنسبة لمجموع المصوتين.

وفي يوم 3 جويلية أعلن رسمياً عن استقلال الجزائر وسط جو بهيج تسوده الفرحة والغبطة كما تخللته استعراضات عسكرية عن الجانب الجزائري، في حين شد عشرات الملايين من الأوروبيين الرحال نحو فرنسا عبر المطارات والموانئ.

قامت بوهران يوم 3 جويلية 1962 سبعة كتائب من جيش التحرير الوطني (aln) بالتظاهر بشارع هيريون (herriot) أمام جمهور غفير جداً، وكان النقيب بختي رئيس منطقة وهران المستقلة يتحدث للأوروبيين باللغة الفرنسية حيث قال لهم: يمكنهم الاستمرار في العيش معنا إذا شئتم، ولكن حسب الضمانات التي تعطيكم إياها الحكومة المؤقتة للجمهورية (gpra).

إن جيش التحرير الوطني (aln) متواجد بمدينة وهران، ولا أحد سيحاول ذبحكم بل بالعكس سنضمن لكم حياة أفضل من تلك التي

عشتموها في زمن مضى، إثر ذلك الخطاب المقتضب عرفت المدينة الأوربية التي كانت تعد معقلاً لنشاط المنظمة العسكرية السرية (oas) حتى أواخر أيام شهر جوان نوعاً من الهدوء، ولكن في يوم 5 جويلية هاجمت حشود من الأحياء المسلمة المدينة الأوربية وفجأة ـ في حدود الساعة الحادية عشر ـــ سمعت طلقات نارية، فصار الشباب يجوبون الشوارع ويصرخون «ها هي لواس، ها هي لواس- أي: المنظمة العسكرية السرية (oas) - تطلق النار باتجاهنا» وهنا ومن بين الحشود برز رجال مسلحون وتوجهوا إلى ساحة المعركة، وشُنّت حرب ضد الأوروبيين بكل شوارع قلب المدينة، وتعرض الرجال والنساء والأطفال لعمليات القتل والاختطاف.

إن الرعب الذي انتاب الفرنسيين دفعهم إلى الاختفاء في كل الأماكن المتاحة لهم مثل الثكنات ومبنى يومية ليكودوران (l'echod'oran) أو أن يفروا نحو قاعدة المرسى الكبير التي كانت بأيدي الجيش الفرنسي، دامت حالة الرعب هذه إلى غاية الساعة الخامسة زوالاً؛ أي: إلى أن تدخل الجنرال كاتز (katz) بطلب من جبهة التحرير الوطني وأمر الدرك الفرنسي بفرض الأمن، كانت الحصيلة ثقيلة جداً حيث سجلت وفاة خمسة وعشرين أوروبياً ومائة مسلم إلى جانب تسجيل أكثر من مائتي أوروبي مختطف، في حين يذهب بعض الدارسين إلى أن المختطفين كانوا خمس مائة مختطف، يروي الأوربيون فيما بينهم في جو سري وعاطفي تلك الأحداث الخاصة

بالاختطاف والتعذيب والسرقة، وفي نفس الوقت ينتقدون ويدينون موقف الجنرال كاتز الذي رفض طيلة ستة ساعات كاملة التدخل من أجل فرض الأمن وحمايتهم بحجة أن وزارة الجيوش منعت العسكريين الفرنسيين من مغادرة معسكراتهم وقواعدهم.

في الأيام الموالية لهذا الحادث الأليم وقعت عمليات تصفية حقيقية في صفوف الأحياء المسلمة في المدنية على يد أعضاء جبهة التحرير الوطني كما قتل إثر ذلك مائة لص ومتمرد داخل الأحياء الأوروبية، كانت فرق الدرك المتنقلة هي التي تحافظ على الأمن، في انتظار أن يلتحق أغلب السكان من الأقدام السوداء بفرنسا بعد الرعب الذي أثر فيهم إثر هذه المجزرة.

* * *

الوصول إلى مرسيليا[1]

منـذ أن سـافر أول فـوج عـلى مـتن بـاخرة شـانزي (chansy) في يـوم 15 أفريـل والمتكون من ستة وعشرين فرنسي رجعوا إلى وطنهم قـادمين إليـه مـن مدينـة وهـران التحق ما لا يقل عن ستة ألاف ومئة وواحد وتسعين فـرنسي كـان يسـكن بـالجزائر إلى مدينة مرسـيليا، أمّـا الآن فـإن البـواخر الثلاثـة التابعـة لـلإدارة العامـة للنقـل البحـري والمستخدمة خصيصاً لنقل المدنيين القادمين من الجزائر لا تزال تشحن ركابهـا كـل يـوم بأعداد متزايدة ورحلات تنطلق من موانئ الجزائر ووهران وعنابـة؛ وقـد سـجلت يـوم السبت رقماً قياسياً نظراً إلى أن بعض الأشخاص سافروا داخل عنابر السـفن حسـب مـا يتردد على لسان بعضهم، وهو السبب الذي منعهم من تنـاول وجبـاتهم أثنـاء الرحلـة. ومن جملة من وصل إلى مرسيليا بصفة مؤقتة كثير من النساء والأطفال وكذلك الأزواج الطاعنين في السن، والأسر الإسرائيلية والمسلمة، إن هذه الأسر المسلمة التي أعلنت منذ مدة انتمائها لفرنسا لا تزال تخشى على الـرغم مـن التصريحـات المطمئنـة والضـمانات المقدمة من طرف إخوانهم في الدين ثـأر جبهـة التحريـر الـوطني منهـا في طـوال أيـام حياتها.

---

(1) موريس دينوزيار في 12 مايو 1962.

وعلى متن الباخرة وبينما كان الجميع يقوم بتحرير استمارة إجراءات السفر قليلون جداً هم الذين كانوا يقبلون الحديث عند مساءلتهم من طرف البعض، كانت إجاباتهم ليس لدينا شيء نقوله... وحتى ولو شرحنا لكم ذلك فلن تفهموا أي شيء، نحن مسافرون نتوجه نحو محافظة فرنسية بعد مغادرتنا لمحافظة فرنسية أخرى، لا تشغلوا بالكم بنا «المنظمة العسكرية السرية» (oas) لولاها لكنا ذبحنا كلنا منذ زمن طويل، نحن ذاهبون إلى فرنسا، لأنه ليست لنا خيارات أخرى، والذين بقوا بالجزائر عليهم أن يحضروا ويهيئوا نعوشهم.... إلخ؟

على متن الباخرة ها هي صورة الجزائر لا تزال قائمة بذاتها، لكن على الرصيف نحن فوق التراب الفرنسي، لأنهم يتكلمون بكل طلاقة وكل سهولة، لقد فهموا أن على الضفة المقابلة للمتوسط أشخاص لا يفكرون مثلهم، خاصة عندما رأوا بأعينهم وقرؤا تلك العبارات المكتوبة بالحبر الأسود على جدران الكوخ الخشبي لبائع الأكل الخفيف لي لاجوليات (la joliette) المنطمة العسكرية السرية (أواس) سفاحين سالان إلى المقصلة لقد تصرفوا كأنهم لم يشاهدوا شيئاً....

ها هو طبيب أشقر يرافق زوجته وولديه الصغيرين يقول: ليس لدينا عائلة بفرنسا، لكن لزوجتي خالة بإيطاليا غير أنه لم يسبق لها وأن رأتها ولو مرة واحدة طول حياتها، وأنا اليوم ذاهب إليها على أن تبقى العائلة عندها هناك وأرجع أنا ثانية إلى منطقة القبائل لأتكفل بمرضايا، منذ فترة زمنية قصيرة كانت زوجتي وأبنائي يسكنون بمدينة البليدة، لكن ذلك لم يعد ممكناً اليوم، إنها لا تستطيع الخروج من بيتها بسبب الاختطافات التي تخشى أن تكون ضحيتها، وهي في الحقيقة أكثر بكثير مما

تتصورون، ويقوم بها مجموعات تابعة لجبهة التحرير الوطني (fln) أو إلى جيش التحرير الوطني (aln) أتمنى أن نلتقي جميعاً في الجزائر في يوم من الأيام، ثم يردف قائلاً: هنا على رصيف مارسيليا بوسعنا أن نتكلم بهدوء، ونحلل قضايانا وفق المنطق، أما في الجزائر فإن ذلك من المستحيل، منذ سبع سنوات وهم يقولون لنا كثيراً من الكلام ويعطونا كثيراً من المواعيد، إن الفرنسيين الذين يسكنون بفرنسا لا يتفهمون تماماً مشاكلنا، فالبنسبة إليهم أوروبيو الجزائر والمنظمة العسكرية السرية (oas) قضايا ليست سياسية بقدر ما هي سيكولوجية حتى وإن كانوا ضد الاعتداءات وضد الطرد العقابي، فهم يعتقدون أن العنف يعتبر آخر وسيلة لإبراز رأيهم والضغط على فرنسا التي لم تبال بشؤونهم، أما اتفاقيات إيفيان فهم يوافقون عليها، لكن كيف لهم أن يضعوا في ذلك ثقتهم وفي من سيضعونها؟

مثلما كان شعور ذلك الطبيب الشاب مؤثراً كان كذلك حال ذلك الطالب الذي قتل أباه الشرطي منذ ثلاثة أسابيع فقط بمنطقة الجزائر ولا أحد يدري على يد من حصل ذلك، وحال المهندس الطاعن في السن وكذا حال ساعي البريد المسلم الذي يضع قبعته الباكسية مثل الشاش وهو يرافق زوجته وبنيته؛ حيث قال: إنني متزوج بمنطقة الصافوى (savois) وكانت إحدى بناتي تشغل منصب مساعدة طبيب بالجزائر وأنا اليوم أتساءل إن كانت ستحصل على عمل بفرنسا، فهناك صار الأمر مستحيلاً؛ لأن الشكوك تظل قائمة تجاه كل الناس؛ من الموظف الذي نذهب لنستشيره في العمل؛ حيث لا ندري من هم الأصدقاء، وربما يكون الصديق هو من سيقتلك بوسط الشارع، وأنا لا أنسب ذلك

لا لجبهة التحرير الوطني (fln) ولا حتى للمنظمة العسكرية السرية (oas) ولا لغيرها، فأنا لم أمتهن السياسة، وسياستي الوحيدة هي عائلتي، نطق بتلك الجملة وهو يشير بيده إلى زوجته وبنيته، المهم أن يعشن سعيدات وأن يأكلن...! هذه هي حياتي اشتغلت لمدة واحد وأربعين عاماً بمصلحة البريد والمواصلات، وقضيت ثلاث سنوات من حياتي في صفوف الجيش، وأنا على أبواب التقاعد بداية من الشهر المقبل فسأحضر إلى فرنسا لقضاء آخر أيام حياتي...

* * *

مليون من المرحلين[1]

في بداية صيف 1962 آلاف العائلات التي كانت تخشى على حياتها سارعت نحو الموانئ والمطارات للتوجه نحو فرنسا، وبقيت بها أياما بها قبل الإقلاع، ثم بدأت عمليات الترحيل تتوسع مع مرور الأشهر والسنين إلى أن انقطعت بصفة نهائية، فإلى غاية 31 جويلية 1985 سجل نحو 968 685 مرحلاً من الجزائر و263357 من المغرب و179985 من تونس كاتبة الدولة المكلفة بالمرحلين، والتي أنشئت في شهر أوت من العام 1961 وكلف بالقيام بمهامها روبيرت بولين (Robert boulin) عملت كل ما في وسعها من أجل أن تضمن لهم النقل والتغذية وإعادة ترتيبهم وتصنيفهم، في حين فضل بعض المرحلين أن يستقر بإسبانيا وأمريكا الجنوبية وإفريقيا، إن النمو الاقتصادي ووجود فرص عمل كثيرة هي التي ساعدت على إدماج هؤلاء المرحلين إلى فرنسا.

في عام 1964 معظم الموظفين بالقطاع الخاص والذين يبلغ عددهم 144000 كانوا قد استعادوا مناصبهم ووظائفهم بينما تم إعادة

(1) جون بلانشايس في أكتوبر 1985.

تصنيف موظفي القطاع العام، في حين شكلت نسبة 14% ممن تجاوزوا الستين سنة مشكلاً حقيقياً بالنظر إلى مداخليهم الضعيفة.

إن ستين ألف مسلم من وحدات الإضافيين؛ أي: الحركى دون احتساب الأطفال كانوا قد قدموا إلى فرنسا فراراً من عمليات الأخذ بالثأر الدموي الذي ذهب ضحيته العديد من ذويهم، وكذلك من أجل المحافظة على جنسيتهم الفرنسية، كانوا يقيمون بورشات وضيعات غابية ومعسكرات كان قد أغلق آخرها عام 1975، إن صعوبة اندماجهم داخل المجتمع الفرنسي لا تزال قائمة إلى يومنا هذا.

إن مشكلة المرحلين أثرت كثيراً على السياسة الوطنية والمحلية وعلى وجه الخصوص بمنطقة الجنوب (midi) أما عملية تعويضهم المنصوص عليها في اتفاقيات إيفيان فلا تزال محل جدل وأخذ ورد ولم تعرف نهايتها إلى يومنا هذا.

* * *

حركى لارزاك[1]

في غضـون أسـبوعين فقـط وبصـفة مفاجئـة أصـبحت ضـاحية لاكافـالوري (la cavalerie) التي يقطنها ثمانمائة نسـمة تأخـذ معـالم الـدوار، وإذا كنـا قـد عشـنا عـدة سنوات إلى جانب الثلاثة آلاف وخمس مائة مسلم الذين كانوا يقطنونها في زمـن مضى، فإن ذلك كان يحدث من دون أن نراهم؛ لأنهم كانوا موجودين داخـل المعسـكر ووراء الأسلاك الشائكة أما الضيوف الجدد للارزاك فهم أناس أحرار، إنهم يتجولون على شكل مجموعات صغيرة في الشوارع، تبدو مندهشة من وضعها أو مما تراه بأسفل تلك الآثار المشـيدة مـن طـرف الرهبـان (les luoins chevalier) كـان الرجـال يرتـدون البدلـة العسكرية تارة، وتـارة اللبـاس الخـاص بـالحرب، وتـارة الجلابـة والبرنـوس أو الألبسـة المدنية، أما النساء فكن يضعن الملاحف.

كانوا يتوافدون على الدكاكين ويطيلون وقوفهم أمـام طـاولات سـلع التجار المتنقلين الذين يعرضون للبيـع أكوامـاً مـن السراويـل، والتنـورات والقطنيات، وكثيراً من الأواني المنزلية، إنها السوق العشـوائية عـلى طـول

---

(1) ميشال لوقريس في 10 جويلية 1962.

الطريق؛ كما نرى في الخلف لافتة مرفوعة مكتوباً عليها عبارة «مرحباً بالحركى» .

والمكان عبارة عن هضبة كلسيه بها القليل من العشب الذي يصلح لرعي الغنم ربما يشبه إلى حد ما ذلك الذي يوجد بالجزائر.

إن لا كافالوري مثلها في ذلك مثل ميلو (millau) لم تكن بالنسبة للمسلمين إلا مكاناً للنزهة، أو السياحية فبعد شراء المؤونة والقيام بفسحة، ها هم يرجعون ثانية إلى المعسكر الذي يسكنون فيه من أجل تنظيمه فالمدة جد قصيرة.

استقبل بلارزاك ما بين 20و26 جوان قوائم تضم 5650 شخصاً، يوجد منهم 1046 رباً لعائلة و447 عازباً و1077 امرأة متزوجة و247 امرأة عازبة، أو توفي عنها زوجها، وأما الأطفال: فيوجد منهم 972 يفوقون سن الثامنة، و1323 يتراوح سنهم ما بين عامين وثماني سنين وكذلك 538 صبياً.

كل هؤلاء الأشخاص كان يجب إيواؤهم وإطعامهم وتنظيمهم والتعامل معهم بطريقة إنسانية.

المشكل الأول: كان يكمن في كيفية إسكانهم؛ لأن البنايات التي كانت تأوي في السابق المعتقلين الوطنيين غير كافية؛ كما لم يكن بإمكاننا الفصل بين العائلات داخل المراقد حسب الجنس، والفكرة التي أخذ بها هي أن تقسم تلك المراقد على هيئة شقق أو مساكن تضم كل واحدة منها ثلاثة أو أربعة غرف تأوي كل منها الأب والأم والأطفال على حدة.

أما بالنسبة لباقي الأشخاص فقد نصبت لهم ثمانمائة خيمة ممتدة على طول خطوط الصفوف بمثلثاتها التي تحمل اللون الكالي (المشمش الياباني)، جهزت تلك الخيم ببعض الأسرة والخزائن الحديدية في شكل «أثاث منزلي» بينما استعملت الحقائب والصناديق التي تحوي كل ما استطاعوا أن يحملوه معهم من أمتعة من بلدهم الأصلي ككراسي أو طاولات.

كانوا يستفيدون من الإيواء والإطعام على يد فرقة متحركة من الجيش، كما يتقاضون علاوات معيشتهم، وهم يكوِّنون «مجتمعاً بحد ذاته» لقد جاؤا إلى هنا من كل مدن وقرى الجزائر على متن شاحنات في ثلاث عشرة رحلة ضمت كل واحدة منها ما بين 400 إلى 700 شخص، وكان أفراد كل مجموعة يعرفون بعضهم.

إن فرقة القناصة البحارين الذين جاؤوا من منطقة الغزوات (نمورس سابقاً Nemours) يشكلون لوحدهم تجمعاً بشرياً يضم حوالي خمس مائة شخص، وكانت الأحياء المتعددة - المشكلة للمعسكر - تبحث عن الاحترام، سارع الجيش لتهيئة المعسكر وتحويله إلى حيٍّ نظامي، وبذلك أصبح ذلك المعسكر القديم مركزا للأمومة، ويقدم خدمات الولادة بمعدل طفل واحد يومياً، كانت الأدوية بالصيدلية شبه مفقودة؛ حت اضطروا إلى استعمال الفيتامينات السوفياتية، ومقاييس الحرارة الصينية؛ وهي هدايا من دولتين عظيمتين شيوعيتين للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (gpra) استعملت هنا لهذا الغرض.

كانت رعاية الأطفال تشكل هاجسا للقائمين بأمورهم، ففي أقل من ثمانية وأربعين ساعة أنشئت لهم مدارس، وجيء بسبعة معلمين شباباً

من جنود الكتيبة لتولي تعليم خمس مائة تلميذ، وبسبب قلة أقسام الدراسة وتفادياً لاحتواء هذه الأقسام على ما يقارب السبعين تلميذاً في القسم الواحد شرع في نظام التناوب بين التلاميذ؛ حيث كان نصف القسم يذهب لحصة الرياضة في الوقت الذي يدرس فيه النصف الآخر ثم تحصل عملية المناوبة فيما بينهم، بقي مشكل عويص استعصى حله وهو بقاء الرجال دون عمل، وذاك الفراغ الذي يملأ حياتهم ليس بالرأي الصالح السديد.. يطمح مدير المعسكر إلى تشغيلهم في مهام يجنون منها أجرة مقابل إعادة ترميم وتأهيل بعض البنايات الهشة؛ ومع أن الإمكانيات المالية كانت متوافرة إلا أنّ القوانين كانت تمنعه من توظيف العمال «المدنيين».

إلى جانب ذلك يشعر العسكريون بضرورة إعادة ترتيب وتصنيف الحركى؛ حيث يعتقدون أن الحي المسلم الذي أنشئ ونظم بمعسكر لارزاك لا يمكن في أي حال من الأحوال مع كل ما شهده من عناية كما هو ظاهر للعيان أن يكون الحل الدائم الذي يسعى إليه الجميع وإنما هو فقط حل مرحلي ومؤقت، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجو بالهضبة سيكون من المستحيل تحمله مع قدوم فصل الخريف خصوصاً بالنسبة للنساء والأطفال الذين لا يستطيعون تحمل برودة المخيم.

* * *

الصراعات على الحكم

إن استقلال الجزائر قد فتح لها مرحلة جد صعبة، حيث كان عبد الرحمن فارس يتلمس جيداً هذا الوضع الخطير عندما قام بصفة رئيس الجهاز التنفيذي المؤقت بمحاولته الفاشلة للمصالحة بين فئات المجتمع الجزائري؛ لأن القادة الوطنيين كانوا قد شرعوا في خوض صراع من أجل الظفر بالحكم، فكانت من جهة مجموعة تيزي وزو إلى جانب قدماء أعضاء اللجنة المركزية (ppa - mtld) التي كان يقودها بن يوسف بن خدة والمدعمة في ساحة القتال بمنطقة القبائل وقائدها كريم بلقاسم، ومن جهة أخرى مجموعة تلمسان إلى جانب الائتلاف المكون من طرف نشطاء (crua) مثل بن بلة وبيطاط، وكذلك قيادة الأركان العامة التي كان يرأسها العقيد بومدين، بين هؤلاء وأولئك كانت مدينة الجزائر هي الهدف الوحيد، ومن سيستولي عليها؟ وفي الأخير كانت الغلبة للقوات العسكرية ومدرعات بو مدين التي توقفت على أرض الميدان وفرضت بصفة مؤقتة بن بلة على سدة الحكم.

* * *

عبد الرحمن فارس

الوسيط[1]

بالرغم من تلك الظروف التي جعلت منه مولودا في بيئة كبار الأغنياء إلا أنّ عبد الرحمن فارس كان من أصول متواضعة.

وفرت له عائلته كل الإمكانيات للتحول من المدرسة الابتدائية لأقبوا إلى كلية الحقوق بالجزائر، فكان أول المثقفين من أصول مسلمة بالجزائر، ذلك ما شكل تلك الانطلاقة الرائعة في مسيرته السياسية التي قادته من الفرع الفرنسي الدولي للعمال (sfio) إلى المجلس العام لمدينة الجزائر، ثم إلى الجمعية التأسيسية، حيث كان عضواً بها بعد إجراء انتخابات جزئية أين عرف عنه أنه كان نائباً منضبطاً حتى رئاسة لجنة المالية للبرلمان لمدينة الجزائر، وأخيراً الجمعية العامة الجزائرية.

كان آنذاك المثال الناجح للموظف المسلم الذي يعتمد على الانضباط والمهارة في عمله من أجل ضمان ترقيته داخل دواليب إدارة الجمهورية الفرنسية، كان يؤمن بقيم النظام الديمقراطي ليجعل منه

---

(1) جون لاكوتر في 21 مارس 1962.

نموذجاً؛ كما تفعل ذلك صور إيبينال (epinal) في ترويجها لفكرة الجزائر الطيبة (la bonne algerie) لطمأنينة كل الحكام العامين الليبيراليين مثل إيف شاتانيو (yves chataigneau).

ولكن منذ عملية التخريب التي عرفها مشروع فيولات (violette) إلى غاية القانون الخاص بـ «ديبرو» (depreux) وبعد ذلك انتخابات عام 1951 تبخر ذلك الحلم الكبير، إن موثق مدينة القليعة كان لا يزال يصرّح سنة 1955 أنه لا سعادة للجزائري إلا في هجرته لبلده، لكن حتى في ذلك الزمن نفسه كان التمرد قد ألحق بالجزائر ضرراً مزدوجاً من الإرهاب والقمع، من مكان إقامته بضاحية مدينة الجزائر كان الموثق يسجل كل المعلومات عن عمليات الإتلاف والتخريب في القرى الواقعة بمنطقة القبائل ومدى انعكاساتها على ما كان يحضر له حينها من أجل معركة الجزائر، ثم يستنتج الخلاصة من كل ذلك.

في شهر سبتمبر من العام 1955 كان أحد المسؤولين على الحركة المسماة «بحركة 61» المنشقة عن كتلة نواب الجمعية الجزائرية والمكونة من النواب الأكثر تأثيراً من أمثال: بن جلول، وولد عودية ومصباح، وعبد الرحمن فارس، هذا الأخير الذي سعى لسد الباب أمام محاولة تحرير فكرة الاندماج (intègretion) ثم قال في تصريح له خص به المبعوث الخاص ليومية لوموند إلى الجزائر روبيرت قوتيي (robert gauthier): «إن المخاطب الفعلي الوحيد في الوقت الحالي هو جبهة التحرير الوطني التي استطاعت أن تجند وراءها بإجماع شبه كلي الشعب الجزائري» حينئذ كان عليه أن يغادر الجزائر ويترك مهنته ليقيم بباريس أين كان تأثيره توصل إلى حل يتم على أساس التفاوض

بشأن القضية الجزائرية يلقى صدى واسعاً وجدياً، إلى جانب جون عمروش الذي لم يتوان في النضال داخل الوسط الصحفي والرأي العام كان عبد الرحمن فارس يبحث عن أطراف أخرى من شأنها أن تقنع فرنسا بمبادرة طيبة منه تعتمد على البراعة في أداء المهام وهما صفتان لذلك النابغة القبائلي...

أيام قليلة فقط قبل بداية شهر مايو من العام 1958 ها هي فرنسا الرسمية تقترح عليه العديد من المناصب العليا بما في ذلك -كما يقال- خلافة السيد سوستال (m, soustelle) **بقصر الصيف** (salon de lete).

ثلاثة أشهر فقط بعد رجوع الجنرال ديغول إلى شؤون الدولة ها هو يستدعيه إلى قصر الإليزي ليطلب منه جس نبض جبهة التحرير الوطني قبل إطلاق فكرة «سلام الشجعان» (la paixde braves) **هل رفضه لهذا المقترح المغربي؟ أم أن خلافا آخر كان وراء إبطال تلك المحاولة السلمية لحل القضية الجزائرية؟ هل يكون موثق مدنية القليعة قد فقد بتصرفه هذا الثقة التي وضعها فيه الرسميون؟ حينها بدأ يبتعد عن أوساط الحكم ليقترب أكثر فأكثر من الجماعات الثورية.**

إلى غاية شهر نوفمبر 1961 كان يعتبر شخصاً هامشياً بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، أو من الأعيان الذين يمكن استخدامه أو اعتباره مستشار جيداً في مجال الاقتصاد والقانون على أساس أنه أحد المختصين الذين تقبل منهم خدمات حقيقة ومتخصصة، إن اعتقاله بتاريخ 4 نوفمبر هو ما دفع به إلى أحضان جبهة التحرير الوطني بسجن لاسانتي (la santè) **حيث زالت عنه فكرة التعامل مع الحاكم ليحتضنه**

الثوار، هل جاب منطقة القبائل الكبرى ليدرس جيداً مدينة القليعة؟ وهل كان مساره الذي بدأه من تلك الجمعيات الجزائرية الهادئة هو الذي أوصله إلى سجن باريس ميزون دولافورس (maison de la force) وسط المحكوم عليهم بالإعدام؟

وها هو عبد الرحمن فارس اليوم يعود من جديد إلى الحياة السياسية ويقاوم التحدي القوي الذي يكمن في مواجهة شريحة من الشعب ضد نمط الحكم، وهو الشيء الذي يدفعه إلى إيجاد توافق بين كل شرائح المجتمع من أجل المستقبل المشترك للأمة هذا «الرئيس» بأتم معنى الكلمة اضطر فقط إلى أن يلبس ثوب القائد، لكن لا أحد ينكر أنه كان من طينة المفاوضين الأقوياء الذين تفانوا بكل مهارة في أداء مهامهم النبيلة؛ فقليلون هم الحكام الذين استنجدوا بمثل هذه الكفاءات المتميزة بالعطاء في البحث والتفاهم والسعي للوفاق بين مختلف طوائف المجتمع.

* * *

بن بلة الظاهرة[1]

لما سطع اسمه على الساحة السياسية وظهرت صورته في الجزائر بدا للناس وكأنه لم يتغير شيء في سماء الجزائر إلى درجة أن التمرد أصبح يعبر عن أطماعه وأحلامه، ذلك ما يعبر عن الحكم القائم على أساس الكلام الرنان لشخصية بسيطة وحماسية تتميز بالبلاغة الحادة تظهر وسط ذلك الجو الاجتماعي... في بداية عام 1955 منذ أكثر من ستة أشهر كانت الجزائر رهينة حركة ليس لها رأس معلوم تسعى للتوسع في شكل ثورة، كنا نعلم أن مجموعة من الناشطين يشكلون نصف عدد من أعطوا إشارة انطلاق التمرد كانوا يقيمون بمدينة القاهرة، في حين أنه من جملة كل هؤلاء القادة الثوار الجزائريين لا يعرف الفرنسيون سوى اسم فرحات عباس، ومصالي الحاج وهم اليوم لا يجدون لا هذا ولا ذاك، مع قرب نهاية مارس 1955 نشرت يوميتان على صفحاتها صورة أحمد بن بلة على أساس أنه أخطر المحركين للتمرد.

اعتماداً على تلك الصورة المنحوتة والاسم والأسطورة أصبح خصومه وأحبابه يتحدثون عنه ويتناقلون صورته بالأكواخ، حيث بدأ

[1] جون لاكوتر في 6 جويلية 1979.

اسمه يتنقل من هذا إلى ذاك على ضفتي البحر الأبيض المتوسط كان للتمرد الجزائري اسم وربما كذلك رأس، فبدأت شخصية الرجل تشق طريقها التاريخي لتكون تلك الصخرة التي تقوم عليها الحركة التمردية بأكملها.

وعلى هذا الأساس لا يمكننا أن نقول إنه كان محل «إشهار» أو حتى اخترع من طرف الصحافة الفرنسية، أو هو من صنع المصالح السياسية بالجزائر، لكنه من الطبيعي أن بن بلة الظاهرة والمكانة التي أخذها بسرعة في تكريس وإلهام الثورة الجزائرية جاءت من حاجة الشعب لقائد، ومن رغبة في الوضوح والبساطة والتشخيص، فكانت الحشود من الشعب تعرف من تحب والمعمرون يعرفون من يذمون، والشرطة تعرف من توقفه، وبما أن الشهرة هي من اختارته كان على بلة أن يأخذ بكل سرعة ذلك البعد الجديد.

هو ابنٌ لفلاحَيْن يسكنان بمغنية؛ إحدى القرى الواقعة بالقرب من الحدود المغربية، ولد في سنة 1915 قبل أن يصبح طالباً بثانوية بتلمسان، ثم عريفاً لغرفة الرماة الجزائريين في بداية الحملة الإيطالية، ثم مساعداً لـ «الثابور» (thabors) المغاربي في عام 1944 حيث قلد - وهو في هذه الرتبة - بميدالية ذهبية من طرف الجنرال ديغول؛ لتصرفه المميز خلال حادثة نار مونت كاسيتو (monte cassino) لكنه ظل إلى غاية 1947 مسؤولاً محلياً بسيطاً في صفوف حزب الشعب الجزائري (ppa) الذي أصبح منذ سنة 1946 يعرف باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية (mtld) ومنذ عام 1949 بدأ اسمه يسطع في سماء الجزائر لما أصبح أحد مسؤولي المنظمة السرية (oas) الذراع

المسلح، ومجموعة الصدمة لحزب (mtld)، ورئيس منطقة الغرب الجزائري، جاءت حادثة السطو على بريد وهران والتي نفذت من أجل توفير المال لصالح الحزب ليتم إلقاء القبض على مسؤولين بارزين، ومن بينهم بن بلة، ليقبع بسجن البليدة قبل تمكنه من الفرار منه سنة 1952 ويلتحق فوراً بالقاهرة أين سيساهم في وضع آخر اللمسات لعملية اندلاع ثورة أول نوفمبر.

كان اسمه وقتها رمزاً للحركة الأكثر راديكالية لما قرر الظهور بصفة رسمية في أفريل 1956 إلى جانب فرحات عباس عندما التحق هذا الأخير بجبهة التحرير الوطني (fln) وهنا يجب أن نذكر أن أقوال هذا الزعيم قد تم تحريفها من طرف وكالة صحفية عندما أوردت خبر ظهور أحمد بن بلة الذي كان يصغر «السيد عباس» بعشرين سنة، وهو يأخذه من ذراعه ليمنحه حمايته أمام الصحفيين ويصرح بقوة وسلطة هادئتين «فرحات أخي... وما يقوله هو أقوله أنا كذاك... » .

هذا هو أثر السلطة الذي لم ينمحي، وعليه فإن بن بلة كانت له مكانة رفيعة ومستوى جد مرموق، وهو ما يمنح صاحبه الشرعية، ويعطيه سلطة توزيع مهام الحكم.

ستة أشهر فقط بعد ذلك يتم اختطاف الطائرة التي تقله في سماء البحر الأبيض المتوسط؛ ليسجن بالجزائر، ثم فرنسا بـ:لاسانتي (la santè) وجزيرة إيكس (l'ile d'aix) وقصر التركان (chateaux de turquant) ثم الإضراب عن الطعام.

خلاصة القول:

مهما دامت الحرب، ومهما طالت فترة المفاوضات كانت هناك أسئلة تحوم في الأفق: «ما هو رأي بن بلة؟» وهل كان يوافق على كل ذلك؟

شبح بن بلة كان دائماً يلقي بظلاله على تطورات الأزمة، ويبدو أكثر حدة إلى درجة أنه لا أحد من الصحافة كان يستطيع أن يسأل عنه الجنرال ديغول خلال المؤتمر الصحفي الذي نشطه عام 1961 حيث كانت الأمور تبدو طبيعية حتى سمعنا رئيس الدولة يقول: «أظن أن أحدكم طلب مني معلومات عن أحوال بن بلة...».

1962 تاريخ استقلال الجزائر، وغداة التوقيع على وثيقة مفاوضات إيفيان أطلق مباشرة سراح بن بلة ومن معه، فكان بداية انفجار الخلاف حول الاستحواذ على الحكم بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (gpra) المتواجدة بتونس، والأركان العامة لجيش التحرير الوطني (aln) بغارديما وكذلك سجناء لاسانتي، وجزيرة آكس (فرنسا) من خلال اجتماعات قادة جبهة التحرير الوطني بسويسرا، ثم بالرباط إلى جلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في شهر جوان، ثم اجتماع مجموعة قادة جبهة التحرير الوطني بتونس، بدأت تظهر عند بن بلة بعض الديناميكية والتي كانت نوعاً ما ثقيلة في البداية إلى درجة أن

فصاحته ومهارته كانت شبه مكشوفة، ورغم كل ذلك يبدو وكأنه اكتسب خبرة من نضاله السري ومن تلك السنين الطويلة التي قضاها في السجن، كما يجب أن نعترف له أنه كان الأكثر عرضاً للكتفين من منافسيه، وكان يتميز بحب السلطة وله قابلية للتجاوب مع الجماهير شهد صيف 1962 الحزين أحداثا عرضية متقلبة، ومطارادات تفتقد للعدالة، وتصادماً دموياً عنيفاً في حلقات متسلسلة، بعدها جاء دور بن بلة ليدخل مدينة الجزائر يوم 4 أوت على ظهر دبابة من دبابات العقيد بومدين.

* * *

خط سير هواري بومدين

«لقد ولدت يوم انخراطي في الثورة» هذه العبارة كثيراً ما كان يرددها الرئيس هواري بومدين، بعد أن تيقن من حتميتها وضرورتها يوم الثامن مايو من العام 1945؛ حيث نزلت في ذلك اليوم حشود كبيرة من الجزائريين في العديد من مدن الشمال القسنطيني للتظاهر، والاحتفال على طريقتهم بانتصار الحلفاء، والمطالبة باستقلال بلدهم الجزائر، وبعد تدخل الشرطة ونشطاء أوروبيين تحولت تلك المسيرات التي كانت سلمية في بدايتها إلى تمرد دموي، تبعته عمليات قمع من دون شفقة ولا رحمة.

بمدينة قالمة وهي مقر دائرة تقع شرق قسنطينة يوجد شاب ذو الثالثة عشر من العمر يدعى محمد بو خروبة، أصبح شاهداً على تلك الأحداث، ولم يكن يظن آنذاك أنه هو من سيكون على رأس دولة الجزائر المستقلة والمتمتعة بسيادتها من عشرين سنة فقط ذلك التاريخ، وقتها فهم ذلك الشاب أن «الاستقلال» لن يفتك من المستعمر إلا بواسطة العنف، عن ذلك اليوم يقول: أحسست أنني هرمت قبل الأوان، وأن ذلك الشاب المراهق ـ الذي كنت أنا هو ـ قد أصبح رجلاً ناضجاً، في ذلك اليوم تيقنت أن أموراً ما في العالم قد تحولت.

كانت الحياة جد شاقة في سنوات الخمسينات من القرن الماضي بالنسبة لابن فلاح جزائري فقير الحال، كان والد محمد بو خروبة فلاحاً

صغيراً قد تأثر كثيراً من الأزمة فاضطر إلى العمل عند المستعمر كي يسد رمقه ويقوم بتربية أبنائه الخمسة، كان يريد أن يصير ابنه الأكبر الملقب بـ «السويدي» بسبب شعره الأصفر الرطب شخصية هامة، وعند إتمام دراسته الابتدائية بالمدرسة الفرنسية والمدرسة القرآنية انتقل الشاب محمد إلى المعهد القرآني بقسنطينة الكتانية، حيث كان برنامج المعهد مستنسخاً من برنامج معهد الزيتونة بتونس؛ فدرس به ثلاث سنوات، ولما كان المعهد مؤسسة تربوية يفد عليها مناضلو حزب الشعب الجزائري (ppa) برآسة مصالي الحاج فقد انخرط بكل سرعة في صفوف هذه المنظمة السرية التي تناضل من أجل استقلال الجزائر لم يكن ذلك المراهن صاحب النظرة اللماعة التي كانت تحمل «وميض كبرياء حماقة الفلاحين، وسكان الريف، والهضاب العليا» يستقطب اهتمام زملائه، لأنه كان خجولاً وكتوماً إلى درجة أنه لا يثق حتى في مشاعره وروابطه، يخيل لمحيطه أنه يريد أخذ بعض من المنافسة عنه.

ثم جاء موعد الإقلاع إلى تونس، ومن هناك إلى القاهرة التي وصلها سنة **1950** بعد سفر شاق عبر الصحراء الليبية التي قطعها مشياً على الأقدام خلال بحثه عن المركب المجاني، قضى بها أربع سنوات رافضاً الخوض في الدسائس رفقة من كان يطلق عليهم بنوع من الاحتقار تسمية «السياسيين» ولما اندلعت ثورة أول نوفمبر تقدم إلى مندوبية جبهة التحرير الوطني المتواجدة بالعاصمة المصرية، وطلب أن ينخرط في صفوف الثورة والبقية يعرفها الجميع؛ لم يتوان أحمد بن بلة في تكليف ذلك الطالب الشاب رفقة ثلاثة من زملائه بمهام صعبة؛ منها سفره عبر اليخت الذي منحه الملك حسين ملك الأردن إلى زوجته

الجديدة الأميرة دينا ومرافقته شحنة الأسلحة الموجهة لمجاهدي منطقة الغرب الجزائري، أتم محمد بوخروبة تلك المهام على أحسن وجه، حيث ركنت السفينة في ليلة باردة من ليالي فبراير 1955 بمكان قريب من مدينة الناظور المغربية، وهناك قرر تغيير اسمه ـ حتى يطوي الصفحة الرمزية لماضيه ـ فاختار اسمي ولِيين صالحين من الغرب الجزائري من تلمسان وهما هواري وبومدين، وهي التسمية التي بقي يلقب بها حتى بعد الاستقلال، ربما كان قد أخذ ذلك القرار حتى لا يظهر كرجل من منطقة الشرق الجزائري؛ لأن الجهوية كثيراً ما كانت ترعبه.

ثم جاءت فترة ارتقاء ذلك الرجل الذي استطاع بعيداً عن النزاعات «السياسية» أن يكرس كل جهوده لتكوين جيش تميز بالواقعية والحداثة، كما كان، ومنذ ذلك الوقت يفكر في مستقبل الجزائر بعد المقاومة ونيل الاستقلال، فالثورة بالنسبة إليه لا تنتهي بخروج المستعمر، ذلك ما جعله يعطي للثورة معنى يمكّنه فيما بعد من بناء الدولة، ويخوض معركة تنمية تحقق العدالة الاجتماعية، وهي الأمور التي كان متيقناً أن جيل الثورة وحده هو من سيقوم بها ويحققها.

بفضل عمله وتقشفه تدرج في المناصب والمهام إلى أن أصبح رئيساً للأركان العامة للجيش الوطني الشعبي قبيل التوقيع على اتفاقات إيفيان، وبعد أشهر قليلة من ذلك اعتلى بن بلة سدة الحكم بفضل دعم الأخير له، والدليل القاطع على ذلك هو أن الجيش الذي تكون لفترة طويلة بالمغرب وتونس كان يشكل القوة الحقيقية والوحيدة في مقابل قادة «ثوريين» مختلفين في أمورهم وفي تصوراتهم عبر معارك حامية، وأمام حزب بدأ يغزوه الانتهازيون.

لكن سرعان ما بدأت الهوة تكبر والشرخ ينمو بين أول رئيس للجزائر المستقلة والرجل الذي أصبح وزيراً للدفاع الوطني.

إن العقيد هواري بومدين وضباط الجيش الشعبي الوطني (anp) ألقوا باللوم على بن بلة بسبب تردي أسلوبه في تسيير البلاد والذي كان يشبه الأسلوب الخاص بـ «خلفاء بغداد» وكذلك ديماغوجيته وارتجاليته، وأصبحوا لا يرضون بعمل مستشاريه الماركسيين اللينينيين الذين كانوا يؤمنون بالتسيير الذاتي للمؤسسات ويريدون تطبيق هذا النظام على كل المجتمع الجزائري، وقد بلغ السيل الزبى عندما فكر بن بلة في إدخال الجيش إلى الثكنات، بالنسبة للعقيد بومدين يعتبر العسكريون صمام الأمان للثورة، ومن المستحيل السماح بإعادة العمليات التي أنتجت الملكية في المغرب، والبرجوازية الصغيرة في تونس، وأزاحت المقاومين الذين قاموا بحرب التحرير من الحكم.

بتاريخ 19 جوان 1965 في حدود الساعة الوحدة صباحاً قام ثلاثة ضباط باعتقال بن بلة في حين تموقعت بعض الدبابات بالأماكن الاستراتيجية بالعاصمة، كان ذلك مجرد احتياط شكلي؛ لأن الشعب لم يحرك ساكناً، وبدعم من الجيش والحزب حَكَمَ بومدين الجزائر ومن دون منازع إلى غاية وفاته في سنة 1978م.

* * *

شهادة بن يوسف بن خدة: رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (gpra)[1].

أصبحتم رئيساً للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (gpra) في شهر أوت 1961؟

نعم فعلاً، كان ذلك خلال اجتماع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (gpra) بطرابلس، وما يجب التأكيد عليه هو ذلك الجو الذي يسوده النقاش والديمقراطية والذي كان دائماً حاضراً في اجتماعات اللجنة الوطنية للثورة الجزائرية (cnra) أين كانت تتخذ القرارات بالإجماع؛ حكم على الرئيس فرحات عباس بحسب تسييره للحكومة، ثم بعد ذلك أقيل منها.

خلال الأزمة كان الرئيس هو من يدفع الثمن بطبيعة الحال، فكر الجميع في تغييره، وبناء عليه طلبوا مني أن أترأس حكومة مؤقتة جديدة للجمهورية الجزائرية تضم كريم بلقاسم، وبن طوبال، وبوصوف،

(1) جرى هذا الحوار في يوم 12 جويلية 1988 بمدينة الجزائر.

وكذلك سعد دحلب؛ كوزير للشؤون الخارجية، وأمحمد يزيد للإعلام، ومحمد سعيد وزيراً للدولة.

لماذا وقع اختيارهم عليك؟

أظن أن ذلك راجع إلى الضغط الذي فرضه مقاتلو الداخل على «الباءات الثلاثة» حتى يقع التغيير المنتظر.

تسمى مجموعة «كريم، وبن طوبال، وبوصوف» «سادة الحرب»، ثم تأتي مجموعة «دحلب، ويزيد وأنتم»: هل كان دحلب صديقاً لكم؟

دون أدنى شك

أنتم كنتم مع يزيد....؟

علاقاتنا كانت على أحسن ما يرام.

وعلى الصعيد السياسي كذلك؟

حتى في المجال السياسي؛ لأنه كان ينتمي إلى اللجنة المركزية (ppa - mtld).

إذن كانت هناك مجموعتان؟

نعم، كانت مجموعتان لكنهما كانتا متكاملتين، وما يجب التأكيد عليه هو أن النواة المحركة داخل جبهة التحرير الوطني كانت تتكون من قدماء مناضلي (ppa - mtld) فقد كانت الإطارات التي كونها هذا

الحزب هي التي قادت النظال على الصعيد العسكري والسياسي والدبلوماسي، بطبيعة الحال كان يحصل تارة عدم اتفاق حول طرق العمل في أعلى هرم الحكم، لكن الهدف كان واحداً، ثم إن الحرب فرضت علينا أن نتوحد فيما بيننا.

في شهر أوت 1961 كنتم تظنون أنكم على موعد قريب مع الاستقلال؟

لا أبداً؛ لأنه بقي هناك مشكلان هامان: الأول يتعلق بمصير الصحراء الذي لم يتكلم بشأنه ديغول، أما الثاني؛ فيتعلق بالأقلية الفرنسية بالجزائر، كان يجب علينا أن نحدد ما هو النظام الأساسي لهذه الفئة، هل ستتمتع بالجنسية المزدوجة، أم ستخضع لقانون الأجانب؟.

تعرضنا من جانبنا نحن لتهديدات خطيرة كانت تستهدف وحدتنا التي تمثل قوتنا الرئيسية، لما استلمت مهامي على رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (gpra) وجدت ملفين ثقيلين على الطاولة وهما: مواصلة المفاوضات، وتمرد بومدين الذي بدأ يظهر للوجود، هذا الأخير كان يتحدى سلطة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (gpra).

هل كان يجب معاقبته؟ كنا نخشى أن يقتتل جنودنا على الحدود؛ الموالون لبومدين ضد معارضيه، وفي هذه الحال كيف كانت سيتم مواصلة المفاوضات؟ وأمام هذه الانشقاقات كان الجنرال ديغول سيفرض علينا إرادته، لكن قوتنا الكبيرة كانت تكمن في وحدتنا حتى وإن كانت وحدة ظاهرية.

ناقشـنا المسـألة مطـولاً داخـل الحكومـة المؤقتـة للجمهوريـة الجزائريـة (gpra) فوجدنا أنفسنا أمام مشـكلين وهـما: مواصـلة المفاوضـات أو معاقبـة بومـدين، وعليـه اخترنا الأولى لأنها تتعلق بمصير الشـعب كلـه، وهنـا وقـع شرخ بيننـا نحـن المسـؤولين بالخارج، وهي القضية التي أثرت كثيراً في نفسية الشعب والمناضلين في مرحلة حاسـمة من الثورة الجزائرية.

لكننا كنا نتوقع أن ذلك أصبح وشيكاً؟

لكن لم نصل إلى نهاية المطـاف... إن تـاريخ الاسـتعمار سـجل كثـيراً مـن عمليـات الإخلال بالالتزامات وتضييع فرص السلم المتفق عليها جماعياً، وعلى هذا الأساس نـذكر الإخـلال باتفاقيـات هـوشي منـه وسـتانتي (hochiminn staintney) عـام **1946** مـن الطرف الفرنسي.

ومن يدري لعل الجيش كان قادراً على الاستيلاء على الحكـم بفرنسـا؟ كنـا نعـيش فترة ارتياب، ولكم أن تتذكروا أنه كان يوجد إلى جانب ديغول ديبري (debre)[1] الـذي لم يكن يتفق مع الجنرال في قراراتـه، ولا نـنسى كـذلك أن المنظمـة العسـكرية السريـة (oas) التي تسببت في خراب كبير للبلاد، وبما أننـا لم نكـن نحصـل عـلى نسـخة أصـلية لهذه المفاوضات فقد كنا نخشى كل شيء.

كما أن المنظمة العسكرية السرية (oas) هي التـي سـعت لاسـتفزاز المسـلمين مـن أجـل أن يتـدخل الجـيش الفـرنسي إلى جانبهـا ويقـع في

---

(1) وزيراً أول إلى غاية 14 أفريل 1962م.

أحضانها، وربما دفعه إلى أن يشكك في أمر الحكم بفرنسا، كما أن كثيراً من الضباط السامين لم يوافقوا حتى على مبدأ المفاوضات.

ودخلتم مدينة الجزائر في بداية شهر جويلية 1962؟

دخلنا إلى هنا في بداية شهر جويلية، كان وقتها قد أفرج عن السجناء الخمسة لأولني (aulnay) ووقع الائتلاف بين بن بلة وبين بومدين الذي كانت بيده القوة الضاربة ممثلة في جيش الحدود ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (gpra).

أنا شخصياً لم أرغب في استعمال القوة ضد هذا الثنائي، كنت أخشى أن تنشب نيران الحرب الأهلية وتغرق الجزائر فيها، في حين أن الجيش الفرنسي لم يغادر بعد، وكان متمركزاً بكل أنحاء الوطن، كما أن تعداد جيش التحرير الوطني (aln) هو جد ضعيف، ويشهد خلافات في بعض الأماكن، وأخيراً فزنا بالاستقلال وذلك هو الأهم.

* * *

آثار الحرب بفرنسا

كانت حرب الجزائر حرباً طويلة الأمد وجد أليمة لا لأنها حرب استعمارية بين الفرنسيين والجزائريين فحسب، بل لأنها كانت كذلك حرباً أهلية بين فرنسيين وجزائريين، إن هذه الحرب خلفت آثاراً من الصعب نسيانها أو محوها من ذاكرة الشعبين إلى درجة أنه منذ استقلال الجزائر لم ترتق العلاقات الفرنسية الجزائرية إلى درجة الصداقة؛ حيث بقيت دائماً مشوبة بالانفعال والضبابية.

كانت الجالية الجزائرية المقيمة بفرنسا ــ أكثر من غيرها ــ رهينة وضحية عمليات عنصرية تدعمت أكثر فأكثر خلال سنوات الحرب الثمانية، وأما المرحلون الذين لم يكونوا يعرفون فرنسا قبل 1962 فإنهم لم يستغرقوا وقتاً طويلاً كي يندمجوا ويتأقلموا مع الأوضاع الجديدة، على الرغم من تعرضهم لسلب ممتلكاتهم، وأما حالة الحركى فكانت أكثر تعقيداً منهما حيث سلبت منهم ممتلكاتهم وأصبحوا ضحية التصرفات العنصرية.

وفي هذه الحالات كان استحضار ذكريات حرب الجزائر يحدث نقاشات وجدلاً لا ينتهي، يجب علينا أن نذكر أن أكثر من 10% من سكان الجزائر الفرنسيين غادروا الجزائر أثناء الحرب أو بعدها مباشرة، وهي نسبة تقارب ثلاثة ملايين من الجنود، ومليوناً من المرحلين، وأكثر من ثمانية آلاف من المهاجرين، ورغم كل هذا فإن تكلم البعض

بصوت عال فالكثير منهم من اختاروا الصمت والامتناع عن الكلام، رافضين بذلك إيستعادة تلك الذكريات السيئة.

إن الجزائر وفرنسا لم تضطلعا بعد بمسؤوليتهما التاريخية كاملة تجاه حرب استقلال الجزائر، حتى وإن مر على تلك الأحداث جيل واحد فقط فإن الوقت يبقى قصيراً لينتهي الحداد، ودورياً وعلى ضفتي المتوسط يتم استحضار تلك الذكريات القذرة التي أثرت بطابعها السيء على تلك الفترة من الزمن ما بين سنتي 1954 و1962، بعض المحاربين الذين كانوا على قناعة بأن اختياراتهم آنذاك كانت صائبة يعلنون اليوم المطالبة بحقوقهم من دون مراعاتهم لحقوق الإنسان، والدليل على ذلك تصرف ذلك الضابط القديم في معركة الجزائر ـ مثله في ذلك مثل نظرائه ـ حيث لا يزال يصرح بأنه غير نادم على ما قام به ولكن كثيرون هم أولئك الذين اختاروا الصمت، أو تزيين ذكرياتهم.

إن حرب الجزائر لم تظهر بعد كل ما نعرفه عن فرنسا فيشي (la france de vichy) وفق ما جاء في فيلم «الهم والشفقة» (la chagrin et la pritè).

إن الجيش الفرنسي لا يرغب إلى غاية اليوم في إظهار الصور التي التقطها في فترة الحرب بالجزائر للعلن، ذلك دون أن نتحدث عن الأرشيف الذي تبقى أهم وثائقه بعيدة كل البعد من أن يتناولها المؤرخون.

ومع ذلك يبقى النضال مجرد قضية سهلة بالنسبة لتلك الأجيال التي لم تعايش تلك الثورة، في خضم حركة عدم القمع التي تميز عدم قمع

تصفية الاستعمار للقرن العشرين، تظهر حرب الجزائر وكأنها نتيجة أليمة من دون شك لحق الشعوب في تقرير مصيرهم بأنفسهم.

ولكن لا أحد يستطيع أن ينكر مائة وعشرين أو مائة وثلاثين سنة من التاريخ المشترك بين الشعبين، ولا يمكن لا لفرنسا ولا للجزائر أن تتجاهلا هذا التاريخ الذي يؤلمهما كثيراً، وشهود ذلك التاريخ لا يزالون في ورطة حتى يتراجعوا عن ذلك، ويأخذوا نفس المسافة من الموضوع، ومع كل هذا فإن الدارسين الجامعيين الجزائريين والفرنسيين يقومون بعملهم حتى بالاشتراك مع بعضهم البعض في بعض الحالات، إن أبحاثهم جد متقدمة في هذا الشأن، وتنظم دورياً ملتقيات تضم الفاعلين في الميدان إلى جانب المؤرخين.

يبقى تاريخ هاتين الأمتين أليماً حتى كأن المتوسط أصبح تلك الهوة التي تبعدهما أكثر عن بعضهما؛ وتفرق بينهما ذاكرة أولئك الذين يريدون أن يثبتوا للتاريخ أنهم الوحيدون الذين كانوا على حق في حين قمع نشاط جيل بأكمله وأرغم على أن يظل صامتاً.

* * *

المحاربون القدامى[1]

بالنسبة لفرنسا الرسمية لا يوجد هناك حرب في الجزائر، وما حدث من تاريخ أول نوفمبر 1954 إلى غاية 19 مارس 1962 ما هو إلا تتابع لعمليات حفظ الأمن خلال سبع سنوات كاملة، ومنذ ربيع عام 1956 كانت قد استعملت لهذا الغرض كتائب ضخمة لا تقل عن مليونين وسبع مائة ألف شاب فرنسي قدموا إلى أرض الجزائر من وراء البحر.

يوجد لدى قدماء محاربي الجزائر قليل من الذكريات المشتركة؛ فجزائر سنة 1961 هي غير جزائر عام 1956، في عام 1956 كان خصم فرنسا جبهة التحرير الوطني، وكان على الجيش أن يجند في صفوفه بسرعة فائقة شباناً كانت تنقصهم التجربة والتدريب والتأطير بالإضافة إلى عدم تأقلهم مع المناخ الجديد؛ حيث كانوا باستثناء مجموعة قليلة ممن تمت إعادة استدعائهم من جديد، ينفرون حتى لا نقول غير ذلك من تلك المغامرة المحتومة، مما تسبب في الفوضى وبعد سنة 1960 أصبحت الأمور تسير بسرعة لولا الزوبعة التي قضت على كل المدن التي دخلتها الحرب التي كانت قائمة على صعيدين وفي ميدانين مختلفين.

---

(1) جون بلانشايس في 5 جويلية 1985.

إن الخلية الأساسية في البلد هي القسم الذي يظل به الجندي متمركزاً لأشهر كاملة على رأس جبل، مقطوع الاتصال مع غيره ومع كل المصالح وكل المسالك، لا يوجد جبهة معينة للمصارعة، لأنه لا يمكننا أن نطلق ذلك الوصف على تلك الحواجز الموجودة على خطي الحدود الجزائرية مع تونس والمغرب، كما لا يجب أن نتكلم عن الخنادق والهرولات باستثناء تلك الخاصة بالوحدات الميدانية الموجودة بأعداد جد قليلة، وأما الخبرات فكانت جزئية وفردية وجد مختلفة، وكانت بالنسبة لهؤلاء عمليات كثيراً ما تكون مؤسفة وخائبة، أما معظم الآخرين فلم يطلقوا ولو طلقة واحدة من بنادقهم، كانت علاقاتهم نادرة مع فرنسيي الجزائر، وكانت جد متوترة بالمدن أين كان الجميع يفضل الصمت، إن ذكريات الجنود الشباب الذين قتلوا في ذلك اليوم الجنوني من طرف نظرائهم وأبناء جلدتهم، وكذلك عملية القمع التي خلفت مجزرة شارع إزلي لم يكن من شأنها أن تسهل اللقاءات بين الطرفين مما تسبب في مآس للأقدام السوداء، ألحقت الغبن بظروف ترحيلهم.

من هم المسؤولون عن ذلك يا ترى؟ ألم تكن فرنسا قد تخلت عنهم، وعن البلد الذي لم يروه بعد؟ هذه جملة من الأسئلة المحرجة التي نبذل كل ما في وسعنا ــ وستبقى على ذلك للأبد ــ كي لا نطرحها.

أما الجزائريون فليسوا قوماً مجهولين لدينا حتى لا نحسن التعامل معهم، ربما لأنهم العدو.

إن الشعور بالمسؤولية واحترام الآخر قليل جداً في المجموعة، إنها ظاهرة افتخار يتميز بها كبار المسؤولين، وما هي إلا نفق طويل يوجد

في نهايته ما تسميه الإدارة العسكرية ـ بصفة غريبة ـ العودة إلى «القواعد» و«نهاية خدمةالجندي».

إذا كانت حرب الفيتنام قد أثرت كثيراً على جيل كامل من الأمريكيين، فإن ذلك لا يرجع إلى طابعها الدموي والمؤلم فحسب، بل كذلك إلى الاستقبال المهين الذي خصت به أمريكا قدماء محاربيها، أما قدماء محاربي الجزائر فقد رجعوا إلى قواعدهم في جو الإهمال.

إن الحرب مهما بلغت قوتها كانت قد انتهت في ذلك اليوم الذي عدنا فيه إلى قواعدنا، رغم كل ذلك كنا نقول عن قناعة: إننا لم نقم إلا بمهامنا في الجزائر وإن طالت نوعاً ما.

بالبوادي التي كانت تمون الجيش بالجنود لم نكن نعتقد أننا نقوم بحرب ما وراء المتوسط إلا عند ما كنا نسجل على الأقل وفاتين بالضواحي المجاورة.

إن الذهاب والرجوع كان يتم في شكل مجموعات صغيرة تكاد تكون نصف الكتائب، وغالباً ما يندمجون بسرعة في الحياة المدنية حيث كانت تتوفر فرص العمل.

إلى جانب جنود الحرب العالمية الأولى (1914 ـــ 1918) الذين كانوا يعتقدون أن الحرب التي خاضوها هي وحدها الحقيقية، وكذلك أولئك الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية (1939 ـــ 1945) والذين كان ينظر إليهم بالاستخفاف والاحتقار حتى وإن قاوموا العدو مقاومة الأسود، كان يظهر الجندي الذي خاض حرب الجزائر في وضع أدنى منهما لإصابته بعقدة حقيقية تجاه أولئك وهؤلاء، لم تكن الملحمة من نصيبهم بل كانت لياليهم مقلقة ومضطربة؛ لأن خوفهم يعجز اللسان

عن وصفه مثلما نعجز كذلك عن الكلام عندما نتحدث عن الأبطال، تلك «المذلة» التي تصيبنا ونحن نرتدي البذلة الرسمية ليست بالموضوع الذي نتحدث عنه داخل الأسرة ومن شاركوا في معارك طاحنة قد يخيل لهم أنهم خاضوها من دون مقابل.

كان علينا أن نعلم أننا كنا ضحايا تلك «الحرب القذرة» إنه دور لا يمت بصلة إلى الحماسة، وعلى أي حال ما الذي سينفعنا إذا قمنا بحكاية كل ما عشناه؛ لأنه لا أحد سيستمع لنا ولخطابنا؟ طالما كنا كذلك، فنحن نود الحديث عن شيء آخر...

في ذلك الوقت ومنذ 1958 كان ديغول هو الذي يظهر في أعلى المنصة ويغذي الفرنسيين بكلام عن الحرب والأمل، كونه يحكم قومه بقوة التعبير وعمق المنطق، وهو ما جعله لا يتأثر كثيراً بالماضي.

كان الجيش منكباً وخجولاً من توتراته الداخلية وهو الشيء الذي دفع بالسلطة إلى الابتعاد عن تحريك الذكريات والاحتفال بالحملات فقد كان من واجبها أن تحتوي سخط الأقدام السوداء كي لا تتفاقم مرارة يومياتهم ويستغلون ذلك كفرصة متاحة لتفجير غضبهم.

«نحن الجرحى ـ يقول هذا الرقيب القديم في بناء الطرق والمنشآت القاعدية الذي فقد رجله إثر انفجار قنبلة فرنسية منسية - لم يتعاملوا معنا بمراعاة واعتبار لمشاكلنا وحاجاتنا حتى إنه لم يزرنا أحد بالمستشفى عدا ضابط صف لأجل تحرير تقريره؛ حيث سألني إن كنت قد فعلت ذلك عمداً... إن الوحيدين الذين بإمكانهم أن يقولوا شيئاً، لا يستطيعون ذلك الآن؛ لأنهم ماتوا كلهم».

في عام 1956 والسنوات التي تلته اكتشفنا أن فرنسا لها ستة أطراف، وإذا تكلمنا منذ الزمن القديم عن فرنسا «سداسية الأضلاع» فإن نجاح هذه الكلمة يرجع لسببين اثنين:

الأول: سياسي.

والثاني: سيكولوجي.

وطالما أننا نعتقد أن فرنسا والجزائر تمثلان وطناً واحداً يبقى من المستحيل أن نتكلم عن حكومة باريس بمفردها؛ أي: فرنسا الميتروبولية لأن هذا المصطلح أصبح «استعمارياً»، ومن أجل الإشارة إلى فرنسا «الأوروبية» يحيا إذن «الإفزاغون» أي فرنسا سداسية الأطراف الحدودية.

لكن هذه الكلمة في حد ذاتها تعبر عن الشيء المضحك المتعلق بالانغلاق؛ إذ تشير إلى وجود ستة حواجز تحاصر الفرنسيين في مساحتهم الأوروبية الصغيرة لتسد عليهم رؤية العالم الواسع، ويبقوا كما ذكرهم بذلك ديغول يطبخون حساءهم القليل داخل وعائهم الصغير.

إن إعادة بناء ما حطمته الحرب كان على وشك النهاية، وكان عليها أن تصحح رؤيتها فيما يتعلق بالتغيير الموجود خارج حدودها، والذي لم يسبق لها وأن تناولته من 1940 إلى 1944 حيث كانت أسيرة، وكان الفرنسيون في تلك الفترة فقراء.

أما الشباب ذوي العشرين سنة الذين ذهبوا إلى الجزائر من أجل عملية «حفظ الأمن» فهم في معظمهم لا يعرفون فرنسا قبل تسميتها بفرنسا سداسية الأضلاع، إن السياحة بالخارج كانت لا تزال حكراً على

أشخاص معينين، كما أن فريق ميديتيراني (chub mediterrannèe) الذي أنشئ رسـمياً في 1950 كان لا يزال فتياً.

إن زيارة الجزائر تعني قطـع البحـر عـبر البـاخرة لكارافيـل (la caravelle) التـي تستغرق مدة سفرها ساعتين ما بين الجزائر وباريس وهي لم تعد في مستوى مـا يطلبـه المسافر، وكذلك حرارة الشمس، وصور المـاضي: «انخرطـوا أو أعيـدوا انخـراطكم داخـل المجموعات الاستعمارية» وسترون النخيل والمسـاجد البيضـاء وآمـالاً عـن ذلـك الحـب الغريب، لكنها كانت حسرة على السذج؛ حيث لا يوجد هناك سوى الشـمس المحرقـة، والغبار الكثير، والأوساخ، وأوحال الشتاء هي نفسها تلك الموجودة بـــ: لا بروتـاني (la brotagne) واللوران (la lorraine) غير أنها أكثر احمراراً، إنـه بلـد فقـير ولا يوجـد بـه الحريات، فبالنسبة إلى هؤلاء ليست إفريقيا سوى صورة من نسج الخيال.

لكن بالنسبة للآخرين تعتبر الجزائر عكـس ذلـك تمامـاً فهـي تمثـل التغيـير ونوعـاً مـن المغامرة؛ فالعالم واسع، ويمكننا العيش بعيداً عـما هـو أصـلي، لقـد اكتشـفت طعـم النزهـة والهروب إلى فضاءات أخرى كي تتغير نوعاً ما حياتي، وأتـذوق أخطـاراً ومغـامرات مـن نـوع آخر، إن فرنسا بلد جميل، ولكن علينا أن نغادرها حتى نعيش وفق قواعد وقوانين مختلفـة، أو حتى نكون أقل عرضة للقواعد والقوانين التي تحكمنا الآن، وهكذا تم اكتشافهم للجزائـر وهم في سن العشرين، واكتشافهم كذلك لذاتهم، وها هم يتحدثون عن ذلك بعدما أصبحوا تقنيـين ومقـاولين ومعلمـين تحـت سـماء أكـثر رحمـة مـن تلـك التـي تغطـي فرنسـا، فهـم

يشيدون بمزايا تلك الغطسة الإجبارية التي غرست فيهم لذة السباحة بعيداً عن السواحل العائلية.

لكن الذكريات وقتئذ تتغير تدريجياً مع ظهور المسؤوليات كتلك المسؤوليات الموجودة في هرم الجيش حيث إن للملازم نظرته للأشياء المغايرة تماماً لتلك الخاصة «بالدرجة الثانية» بما أنه يشعر أن نفسيته أكثر راحة، وغير مرتبط بأي حركة مهما كان نوعها، وكذلك تلك المسؤوليات «التقنية». كان للجيش بالجزائر صحافيوه وسينمائيوه ومصوروه الذين كونوا مستقبلهم المهني على أرض ذلك البلد.

إن المخرج فيليب دوبروكا (philippe de broca) وهو لا يزال جندياً بسيطاً في مصلحة السينما للجيش جاب كل الجبال من 1955 إلى 1957 في تتبعه لكوماندوس الصدمة حاملاً على كتفه عدسته، كان ـ حسب أقواله ـ ضد فكرة عسكرة المنطقة بكل ما يملك من قوة، وكان يعتقد منذ البداية أن تلك الحرب تمثل هزيمة من الأساس، لكن كانت أيضاً ـ مثلما يضيف ـ فرصة «تدريب لا تعوض» آلان جيروم (alain jerome) وإيق كوريار (yig courriere) وكرستيان بيرنداك (cristiane bernadac) وفيليب لابرو (philippe labro) حتى وإن كان هذا الأخير قد كبر بعشرة سنوات خلال تلك الفترة، وكذلك آلان مانيفي (alain manevy) وغيرهم تعلموا كلهم مهنتهم في تلك الظروف، وبتلك المسؤوليات الاستثنائية[1].

---

(1) إنهم قاموا بحرب الجزائر، أقوال جمعت من طرف ج مارينيي (**g. marinier**) منشورات (**fnaca**) **edition mi**.

كان كذلك حالهم استثنائياً عكس ما كانت عليه ظروف مئات المتمرنين من ضباط الصف والجنود الذين عملوا بالأقسام الإدارية الخاصة (sas) وكان دورهم يكمن في تحسين التعليم وتقوية ضعف الإدارة.

من المستحيل أن تكون معلماً في أوقات، وجندياً في غيرها، فقد حصل لي أنه بعد الانتهاء من أداء واجبي التعليمي أن أوفد في عمليات ليلية، وألتقي من وراء أبواب المداشر وجهاً لوجه مع تلاميذي وهم وسط أهلهم وذويهم من أجل هذا ومن أجل أشياء أخرى كثيرة كنت أعتبر ما يحصل في الجزائر فضيحة، وهي فضيحة العالم الثالث، إن الفرق الموجود في ظروف المعيشة بين بعض المناطق بفرنسا والجزائر خلال تلك الفترة أقل بكثير مما هو عليه اليوم، وإذا نظرنا إلى حال هذا البلد الذي دخلناه عام 1830 فإنه لا يزال على تلك الحالة من التخلف وهو أمر في نفسه يعتبر صدمة.

إن العريف الأول جاك بارو (Jacque barrot) الذين أصبح فيما بعد نائباً بالبرلمان، ثم وزيراً للصحة هو كذلك «عمل بالحضيض» لما كان مناضلاً كاثوليكياً، فقد كان رفقة زملائه المعلمين حيث قام بضم أطفال الساقية إلى مدرسة عين أمباركة كما شارك بكل طاقته في تطوير دراسة كيفية إصلاح شؤون المنزل لصالح البنات، وقام بتوزيع آلات فلاحية وملابس أحضرها لهذا الغرض من فرنسا، وهو يصرح: «لا

وجود لحواجز مستعصية بين البشر» ولكن «إستراتيجية مد يد المساعدة لصالح الدول النامية تتطلب أكثر من الصبر والشعور بتطبيق ذلك»[1].

أربعة فرسان من الملازمين بالكتيبة وإن اختلفت نظرتهم لحرب الجزائر إلا أنهم متفقون على الأقل أن فرصة مناقشتها لم تحن بعد.

وهل لي أن أتصور نفسي مذنبا كما ذهب إلى ذلك آخرون؟ قال لنا أحد هؤلاء المنحدرين من عائلة ضباط، ثم أصبح تقنياً متنوع الاختصاصات التقنية وكذلك اقتصادياً صوته مسموع خلال الفترة الرئاسية السابقة، ولكن مذنب نحو ماذا؟ أعتقد أنني قمت بما كان يجب على القيام به وأنا متشبع بمثلي الأعلى، وهو الدفاع عن الحضارة الغربية ضد الشيوعية والفلاقة الذين يتبعونهم.

قضيت بالجزائر فترة حياتي الأكثر حماسة أين كنت أترأس ثلة من الجنود والفرسان، كما كنت أقاوم وأنا على يقين أن ذلك سيعود بالفائدة.. وأنا جد غاضب على الأشخاص الذين كانوا يطلقون علينا رصاصاتهم، وكان لديهم بفرنسا أحبابا ودعما ، كيف لنا أن نقوم بعملنا ولا نحس بالمرارة والغضب تجاه السياسة؟ إنني أرى الأشياء بهدوء أكثر وراحة وإن كنت أتذكر من حين لآخر بنوع من الإعجاب ما قام به كبار المسؤولين العسكريين وأتذكر أيضا بكثير من التفهم كل من فضلوا الخروج عن الشرعية ابتداء من عام 1961م.

أصبح الصمت نضالنا أما الرأي الشعبي الذي صار يعرف الحرب القذرة، وأننا خسرنا تلك المعركة، هذا لا شك فيه.

---

(1) قديم الجزائر (**l'aneieu d'algerie**) نوفمبر 1982.

أما الثاني: فهو متزوج وأب لطفلين ذهب إلى الجزائر متطوعاً في سنوات 1961 و1962 وعين بالجنوب الغربي في عمق الصحراء، تكلم يقول: «لم يكن ذلك من أجل الحروب الصليبية، بل لأنه كانت لدينا مسؤولية تتمثل في القيام بتحسين وضعية ورثناها، كان هذا الأخير قد عين بالجنوب الغربي في عمق الصحراء، لما أشرع في شرح عمل كتيبتي الخاصة بالفرسان التي كنت ضمنها والمكونة في معظمها من جزائريين لا يصدقني الشبان الذين ليس لهم فكرة عن حرب الجزائر؛ حيث ينظرون إلي في حيرة من أمرهم، قادتُنا الذين كانوا من قدامى جيش إفريقيا كانت لهم تجربة كبيرة نظراً لعلاقاتهم مع الشعب، حيث كان يوجد توازن عرقي متعدد الأطراف قد يكون ربما اصطناعياً لكنه فعلي وحقيقي، كنا نتصرف بعفوية فمن هنا كنت أظن أنه توجد رغبة في إيجاد شيء ما» .

مذنب؟ لماذا؟ نعم! طبعاً: الأمر يتعلق بالذنب الجماعي للفرنسيين الذين لم يقدموا الإسعاف لأشخاص يصارعون خطر الموت، نعم لأنه - ونزولاً عند أوامر قادتنا - جردنا زملاءنا من أسلحتهم، ونفذنا في حقهم عقاباً جسدياً عنيفاً، لكن حصل لنا وأن قمنا بإنقاذ البعض منهم بالمقاومة وخوض المعارك، ومع ذلك لا قينا بفرنسا إهمالاً مطلقاً.

نفس الذكرى الأليمة نجدها عند أحد المحامين: عملية تقليد الحركي تعني إعدامه، الأمر الذي أثر في نفسيي كثيراً هو خيانة الوعود، في البداية كنت من مؤيدي فكرة الجزائر الفرنسية، كنت معجباً كثيراً بهذا البلد وحتى بسكانه الأوروبيين والجزائريين، ثم بدأت تظهر لي

عملية الإدماج أكثر صعوبة، وقلت في قرارة نفسي ماذا نفعل عند هؤلاء، كل ذلك من أجل أن ينتهي بنا الأمر عند ذلك «الخطأ» السياسي غير العادي، ذلك الخطأ الدموي هل كل ذلك حصل من أجل الدفاع عن الحضارة الغربية؟ في بلد لم ير سكانه قبل الغزو الفرنسي أي فرنسي؟ يا لها من بلاهة!.

آلان دولاموراندايس (alain de la la morandais)وهو اليوم كاهن لخورنية بالضاحية الباريسية يكشف عن عمليات التعذيب كونه كان ملازماً للفروسية، وطالب إكليزيكية ميالاً لفكرة «الجزائر الفرنسية» فقد علم بأمور لا يصدقها العقل، بمدينة سعيدة كانت تتواجد وحدة تشرف عليها القيادة، وتقوم بصفة مستمرة بأبشع عمليات التعذيب، وكي يتيقن من أمره حضر شخصياً عملية استنطاق، فكان تقريره المفصل عن تلك الحادثة سبباً كافياً في تحويله إلى منطقة الجنوب تحت الحراسة.

لقد قام بمناقشة رسالة جامعية بجامعة السوربون وبالمعهد الكاثوليكي دون مجاملة تناولت موضوع الجماعات المسيحية الفرنسية وعمليات التعذيب، لكن يضيف قائلاً: المهم ليس ما وقع في الماضي ولكن منع محاولة تكراره، بصفته أحد رجال الكنيسة منذ مزاولته الدراسة بالثانوية في نهاية الستينات فقد بقي مقرباً من شباب تلك الفترة وتفهم تعطشهم للتغيير، ولم يكن وحده من يشعر بذلك التغيير، هل انتهت حرب الجزائر في 1968 لأنّه كان ذلك التاريخ الذي اختاره الجنرال ديغول لإفراغ السجون الفرنسية من نزلائها الذين قاموا

بالمحاولة الفاشلة للانقلاب على الحكم وجماعة المنظمة العسكرية السرية (aos) من أجل لم شمل جميع القوات التقليدية ضد دعاة الفوضى وأصحاب الأقنعة؟ طبعاً حصل ذلك؛ لأنه وبعد ست سنوات من نهاية الأزمة بقي الأشخاص الذين زج بهم في تلك المغامرة الأليمة، يشعرون تجاه المجتمع بشيء من الحذر والتجرد والضغينة، ولما أراد خلفهم كسر تلك الهياكل القديمة قدروا ذلك ــ في البداية على الأقل ــ بعطف لأن شبيبة أخرى أخذت بالثأر مكانهم.

* * *

@Ahmedyassin90

مقابر في خطر[1]

مقبرة سانت أوجان (sant eujene) تطل على البحر بأعمدتها أعمدتها المصنوعة من رخام كارار (carrare) نحو السماء وتصنع أشباح أشجارها السودوية من نوع السرو (cyprey) رسماً لأسنان المنشار في السماء الصافية بالأفق.

كان حارسها وهو ينتظر نهاية شهر رمضان يتقاضى مرتبه الشهري من طرف الجمعية الشعبية البلدية (apc) إلى جانب إعانة بسيطة من القنصل العام لفرنسا، لكنه لا يقبل تبرعات وهدايا الزوار؛ حيث سيقودنا إلى أسفل صليب ضخم صنع من الغرانيت الذي يقاوم تقلبات السنين أكثر من الأحجار الصغيرة (gres) والكلس (calcaire) والرخام ليقول لنا: هذا قبر الجنرال يوسف وهو صديق درب لاموريسيار (la moriciere) أحد الذين هزموا الأمير عبد القادر وألقى القبض على مجموعته.

في شكل أكثر بساطة يوجد بجانبه ضريح يذكرنا بشجاعة أولئك الممرضين العسكريين الذين كانوا في أواسط القرن الماضي قد سقطوا موتى وهم يحضرون الأدوية والعلاج لمن أصيبوا بداء الكوليرا بالقصبة وباب عزون، وباب الواد.

---

(1) ليو بالا سيو في 8 جويلية 1983.

وأقرب منه يوجد ضريح أحد أفراد عائلة لاكيار (la guiere) كان حفيد جنرال يحمل نفس اسمه، وابن رئيس الجمعية الجزائرية، ورئيس بلدية سانت أوجان (saint eugeine) نجل آخر اسمه جاك (jacques) على ضريحه لوحة تقول: إنه توفي عام 1957 من أجل الجزائر الفرنسية، لا توجد ولا ذاكرة واحدة من الذكريات الخاصة بمجموعة الأقدام السوداء أصابها خدش أو مجرد أذى، ما عدى نبتة الشوفان الطائشة التي غزت من دون حياء تلك المساحة منذ أكثر من عشرين عاما خلت، كان يزور هذه المقبرة كل عام مئات الحجاج القادمين إليها من فرنسا ويمرون دون أن يعلموا بضريح واحد من عائلة فيالار (vialar) أحد كبار قدماء كبار الفلاحين بمتيجة والهضاب العليا الذين أسسوا العرق الذي سمي آنذاك بالمستعمرين ذوي القفازات الصفراء.

تلك الأضرحة معرضة للتلف لأسباب عدة: منها قساوة المناخ الذي لا نستطيع فعل أي شيء ضده، إيول (eole) وفيبوس (phoebus) اليونانيان فخرا كبار المدن الرومانية مثل تمغاد وشرشال وتيبازة، وكبار المدن الفينيقية والقرطاجنية، أشجار الصنوبر والسرو وشجرة الكينا والتريباتبوس (therebithuo) الضخمة ذات الجذور انحنت أمامه حتى انكسرت، كما حصل مع شجرة البلوط العظيمة، ألحقت الرياح القوية أضراراً بالأضرحة وعرضتها للكسر، كما سجلت أولى عمليات نبش للقبور بعد حصول الجزائر على استقلالها، وعلى مستوى التراب الجزائري كله، وبالخصوص على الشريط الهلالي، تكونت جمعية يرأسها كاهن ومعلم للاهتمام بشؤون المقابر التي لم

تكن معتمدة من طرف السلطات العمومية، لكن كان مسموحاً لها بالنشاط بالغرب الجزائري، وبفضل مجهودات هذه المجموعة، وكذلك إعانات القنصل العام لفرنسا إلى جانب الولاة وبعض رؤساء البلدات الجزائرية تم ترميم العشرات من المقابر، والعديد من الأضرحة في الفترة الزمنية ما بين 1979 و 1983.

في الفترة نفسها تم توظيف أو تثبيت حراس هذه المقابر، وخصصت الأشغال الجارية بها لإتمام الأعمال المستعجلة بالدرجة الأولى، مثل إعادة ترميم الجدران الخارجية لمنع الجولات الليلية التي يقوم بها المنحرفون أخلاقياً من الشباب الذين يبحثون عن أماكن هادئة ليتعاطي حشيش القنب والمشروبات الكحولية التي تصنع بمزج ثلث من الكحول المخصص للاستعمال المنزلي مع ثلثين من مشروبات كوكا كولا منزوعة الغازت، هذه المشروبات المحصل عليها تسبب للشباب أمراضاً كحولية خطيرة (ethylisme) وهو المرض الذي يضاف إلى تلك الأمراض التي تسعى السلطات الجزائرية لمحاربتها إضافة إلى محاربتها للإخوان المسلمين من دون هوادة ولا شفقة.

في مثل هذه الظروف يجب تفسير كل ذلك الخراب الآلي والنظامي الذي طال الصليب والمصلوب ونجوم داوود وطاولات قانون الفسيفساء.

مدينة سيدي بلعباس هي مسرح آخر لنوع آخر من تخريب المقابر حتى وإن كانت في حالة نظيفة فإن مقبرتها المسيحية عرضة لقلع وخلع رخام أضرحة موتاها؛ حيث يقوم الشباب بطلب من حرفي جزائري يتواجد محله على طرف المدينة وفي وضح النهار بسرقة هذه القطع

الرخامية المصنوعة من غوانيت (granit) منطقة الفوج (les voge) لتستعمل بعد عملية تحضير وترميم كطاولات للشاي، أو الألعاب إن لم يعاد استعمالها كأحجار للقبور الخاصة بالمسلمين.

بمدينة بني صاف التي تحتوي على ميناء صيد صغير ومركز منجمي في ولاية تلمسان توجد مقبرة وسط مجموعة صغيرة من أشجار الصنوبر، وكما هو عليه الحال بمدينة تيارت (عاصمة الهضاب العليا) يوجد بها جنباً إلى جنب الصليب المسيحي، والأعمدة اليهودية المكسرة، والأقواس الماسونية على جانبي الممرات على حالها الأصلية، ولكن وجود المقبرة بجنب التلة جعل جهتها الخلفية عرضة للخراب والنهب بسهولة، وهي الجهة التي يدخل منها اللصوص بحثاً عن الحلي والأسنان الذهبية حيث يقومون بتفكيك قطع الرخام للوصول إلى جثث الموتى، تم ترميم هذه القبور مؤخراً وتبليطها بالإسمنت فيما يبقى رجال الدرك يقومون بدورات ليلية عديدة ومتكررة إلى هذا المكان[1].

الأوضاع نفسها من أقصى الضواحي الفرنسية القديمة الموجودة بالجزائر، إلى مناطق الصحراء والأوراس، وفي الوقت الذي تشهد فيه المجموعات السكانية الكبرى والمتوسطة التي تتواجد فيها مجموعات أوروبية ترميمات وصيانة دائمة لهذه المقابر، بالمقابل نلاحظ عدم الاهتمام بالمقابر التي ينعدم فيها التجمع السكاني للأوربيين وهو ما يفتح الباب أمام الخراب المنظم للصلبان من طرف المتطرفين،

---

(1) في سنة 1955 وقع على اتفاق بين جمعيات المرحلين والحكومة الجزائرية فيما يخص صيانة وترميم المقابر الأوروبية.

وعمليات السرقة لمبادلتها، فغالباً ما يقع نظرنا على أواني مصنوعة من معدن حجر الأونيكس (onyx) معروضة للبيع بالأسواق الشعبية، كل تلك الأوضاع شبيهة ببعضها، من حدائق سانت أوجان، وتلمسان، إلى المفرغات العمومية، وحتى المقابر التي التهمتها المسالك والطرق الجديدة؛ حيث يوجد هنا جثث محنطة وهناك جماجم منزوعة الأسنان.

يجب اتخاذ تدابير وحلول سريعة، لأنه بعد مرور سنين فقط لن يبقى أثر لهذه المقابر، بعض الأوروبيين يريدون ترحيل موتاهم من الجزائر والبعض الآخر يدرك أنه من المستحسن بقاء هؤلاء ينعمون بدفء المكان الذي ولدوا وماتوا به، والتفكير يدور حول إمكانية تجميعهم حول الكنائس الثلاثة: السيدة الإفريقية (note dame d'frique) بالجزائر والسيدة كروز (notre dame de sante cruz) بوهران وسانت أوغستان (saite aujustin) بعنابة (بونة) حيث سنقوم بجمع الأسماء القديمة للفرنسيس في هذه المقابر، وعلى الذين لم يقنعوا بهذه الفكرة أن يجمعوا موتاهم بمكان قريب منه، وهو نفسه بالنسبة للإسرائليين.

يبدو أن مندوبيات القنصلية الفرنسية، وحتى السلطات الجزائرية تحبذ مثل هذه الحلول التي نالت رضا كثير من الأقدام السوداء.

والإجماع الكبير الحاصل حول هذا الموضوع هو أن لن ينام موتى الجزائر في راحة كاملة وسلم أبدي.

* * *

زغاريد المصالحة[1]

في شهر نوفمبر من عام 1983 شهدت الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الشاذلي إلى فرنسا بعض اللحظات القوية مثل عزف النشيد الوطني الجزائري الذي استقبل على نغماته بالمطار، وكذلك مراسيم شعلة قوس النصر، وكانت الحلقة الأكثر تأثيراً هي استقبال الرئيس الشاذلي لألفي عضو من الجالية الجزائرية المتواجدة بفرنسا.

إن ذلك الاستقبال الحار من طرف هذه الجماهير لرئيس دولتهم وكذلك للسيد ميتيران الذي التحق به لحظتها يعد الحدث الأكثر أهمية في ذلك اليوم المشهود، توجد ظروف ترتقي فيها العاطفة إلى مصاف الحدث السياسي، وهو ما كان عليه الحال في ذلك اليوم الأغر؛ حيث كانت الحشود تهلل وتصفق لصالح الرئيس الشاذلي، كما فعلوا ذلك لصالح الرئيس الفرنسي عندما كان الأول يردد عبارة «صديقي فرنسوا ميتيران» للمرة الرابعة ممسكاً بيد مضيفة مرتين قبل أن يرفع ذراعه عالياً في السماء مثلما حدث ذلك بمدينة الجزائر، وقد عبر الجزائريون المتواجدون بعين المكان عن رغبتهم في المصالحة وسط الهتافات التي كانوا يقومون بها.

نسي الرئيس الشاذلي نص الرسالة التي كان سيلقيها في كلمته الموجهة للجالية الجزائرية، وهي رسالة أداديمية في الحقيقة، غير أن

(1) بول بالتا: في 10 نوفمبر 1983.

خطابه العفوي فاجأ الجميع بحيويته ومباشرته وثقل وزنه السياسي، حتى وإن ساهم في تحويل العاطفة إلى هذيان: «إنني جد سعيد بزيارتي هذه، وأنا كذلك سعيد بوجودي هنا رفقة صديقي فرنسوا ميتران، سعيد أنا كذلك بوجودي بينكم...».

هذا ما قاله بكل بساطة قبل أن يسترسل قائلاً: يجب علينا أن نترك الماضي للتاريخ حتى نمضي في مستقبلنا، قبل أن يذكر أن الجزائر حاربت بكل شرعية من أجل تحقيق استقلالها، مؤكداً على الروابط التي نشأت خلال تاريخ عمره مائة واثنان وثلاثون سنة كاملة.

وهو يستحضر أمل المواطنين الجزائريين أكد أن السلطات الفرنسية قد عملت ما كان عليها أن تقوم به، ليردف قائلاً: «أنتم كلكم سفراء للجزائر، عليكم أن تحترموا القوانين الفرنسية، واعلموا أن هدف كل واحد منكم هو الرجوع النهائي إلى بلدكم، ثم يوجه إنذاراً قوياً وغير مباشر لنشطاء بن بلة والإسلاميين المنخرطين تحت لواء القوات الدولية حينها يكمل خطابه بهذه الجمل: «إن الإسلام لا يعني العنف، ولا التعصب، ولا ردة الفعل، إنما الإسلام العدالة الاجتماعية».

وبعد أن ينادي بقوة لصالح تشييد الوحدة المغاربية يعود مرة ثانية إلى موضوع المصالحة الفرنسية الجزائرية.

وهم يهتفون باسمه بحرارة شرح السيد ميتران للجمهور الحاضر أن حضوره لهذا الحفل كان تعبيراً عن انضمام الشعب الفرنسي لهذه التظاهرة كي تكون شاهدة على الأمل في تصالح الشعبين، وفي كلامه عن هذه الزيارة التي تحمل معاني كبيرة جداً أكد أنها تعبر عن اختيار شجاع ونهائي كي نطوي صفحة الماضي، ونتكفل بالحاضر والمستقبل،

كـما أعـرب أن حضـوره بالمكـان يعتـبر شـهادة لإرادة سياسـية، وكـذلك شـهادة لـدعم الأخوة، فيما نادى بضرورة الحد من ظاهرة العنصرية وعـدم التسـامح بـين الأشـخاص، قبل أن يختم مداخلته التالية:« كم هو جميل أن نتكلم فيما بيننـا كـإخوة يحـترم كـل واحد منا القوانين والأعراف والعادات والتقاليد... ».

* * *

ذاكرة شريحة الأقدام السوداء

من أنكريو مـا سـياس (enricomacias) إلى جـاك أطـالي (Jacques attali) ومـن إيف سان لورانت (yves sqint laurent) إلى غي بيـدوس (guy bedos) كثـيرون هـم فرنسيو الجزائر الذين صنعوا اسماً لهم منذ أن غادروا في عام 1962 الأرض التي نشـؤوا وترعرعوا بها لما أصبحت مستقلة بعد ثماني سنوات من الحرب الدامية، وبعد ربع قـرن من ذلك التاريخ ها هم ينظمون أول تجمع عالمي لهم مـا بـين 25 و 28 جـوان 1987 بمدينة نيس، وخلال تلك الفترة الزمنية حاولوا إعادة بعث حياتهم مـن جديـد بفرنسـا، أو بأي مكان آخر حتى ينسو متاعبهم وآلامهم.

مجموعة من هؤلاء لا تـزال تحمـل في قلوبهـا الحـزن عـلى فقـدان ذلـك المـوطن الحبيب، بينما اختار آخرون سد الباب أمام ذكريات المـاضي ونسـيانه في الوقـت الـذي أصبح فيه الشباب يهتم أكثر فأكثر بتلك الفترة الزمنية التي لم يعايشوها، لكنهم كلهـم ممن أثر فيهم الحنين إلى الوطن العزيـز، اسـتطاعوا أن ينـدمجوا في المجتمـع الجديـد، ويشعروا بالانتماء إلى نفس الشعب ونفس المجموعة مـع محاولـة الحفـاظ عـلى تلـك الهوية المهددة من طرف عملية الاندماج الناجحة في ضمهم إلى المجتمع الفرنسي.

مرسـال مرتـان (marcel martin) صـحفي ومصـور ترعـرع بـأرض الجزائر ولكنه لم يرد أن يشارك نجوم «النخبة المثقفة» التـي تظهـر دائمـاً

وكأنها هي الناطق الرسمي للمجموعة إلى درجة أنه لم يتصل حتى بالممثلين الرسميين للمرحَّلين، وفضل -كما يقول- أن يعطي الكلمة لمن لم يتحصلوا عليها مطلقاً.

وها هم على سبيل المثال آلاف الوهرانيين الذين يتوجهون ليحجوا كل سنة إلى مدينة نيم الفرنسية أين يحتفلون بلقاءاتهم ويجتمعون وهم يرفعون لافتات كتب عليها أسماء المدن التي ولدوا فيها متسائلين وباحثين عن من يعرفونه كي يحيوه ويقبلوا عليه وسط حشود من الأشخاص يميزها جو تعمه الفرحة والدهشة، حيث تمتزج العاطفة بالغبطة، والنغمات أحياناً بسعادة التواجد مع الآخر.

وها هو بالأخص بيار سياس (Pierre siesse) وابنته الذين رافقتهما فرقة التلفزيون أونتان دو (antenne 2) الفرنسية إلى الجزائر حيث عادوا إليها للمرة الأولى بعد مغادرتهم لها في سنة 1966، يرجعون من جديد بعد خمسة وثلاثين سنة إلى مدينة بوفاريك أين كان الأب يمتلك بستان أشجار البرتقال حين كان عمرها لا يتجاوز السنتين، وهو اليوم صاحب حقل لإنتاج الورد بباربينيو (parpegnion) في حين أصبحت هي ممرضة، أثناء عودتهم إلى عين المكان وجدوا أن بنايات جماعية وعمارات قد غزت المنطقة وحلت محل الأشجار المثمرة لكن الأشخاص بقوا هم أنفسهم ولم يتغيروا؛ يتقدم نحوهم رجل، يريد اكتشاف هوية هؤلاء الزوار غير المنتظرين، يتردد قليلاً، ثم يصوب نظره إلى الكاميرا، إنه عامل كان يعمل بالمستثمرة في زمن مضى، الذي يعلمه عن بيار سياس موظفه السابق أنه لقي حتفه أثناء حادث هليكبتر مما جعله يستغرب تواجده أمامه وهو حي يرزق، في الأخير تصافح

الرجلان وهم يستفسرون عن أحوال العائلة، ويستحضرون ذكريات الماضي مع طبق الكسكس أين كان الجو لطيفاً وعائلياً، كان تجاذب أطراف الحديث يدور باللغة العربية وانقشعت حالة الاضطراب بسرعة.

وها هو كذلك أحد الأقدام السوداء يدعى جون، فراسوا قوانزاليز (jan frauçois gonzales) كان عازفاً على آلة الكمنجة، ورئيس جوق بمدينة فارساي (versail) صاحب أربعين عاماً رفقة أوتان دون يحضر إلى مدينة الجزائر التي لم يزرها منذ أن غادرها قبل خمسة وعشرين سنة خلت، بالمدينة لا يزال الناس يتكلمون اللغة الفرنسية ولا يمكنك أن تلاقي بالصدفة أحد أصدقائك القدامى وأنت تجوب شوارعها جون فرانسوا قونزاليز يتأمل جيداً تاريخه، فهل هو بصدد البحث عن هويته، إنه يقول إن هذه الهوية موجودة بداخلنا بداخل أنفسنا قبل أن يضيف: وما معنى ما نحن عليه اليوم إلا أننا كنا ضحية وشاية مرعبة،: لكنه يعتقد أن النفوس والأفكار أصبحت في الوقت الحاضر قادرة على تفهم ذلك.

* * *

شبح المنظمة العسكرية السرية (oas)

بتاريخ 7 جويلية 1987 صوتت الجمعية العامة بصفة نهائية على قانون تعويض المرحلين، ولكن بعد حدوث ملاسنات حول هذا الموضوع بدى وكأن الجراح لم تضمد بعد، رغم أثر الزمن في معالجتها.

لما قام الوزير الأول لفرنسا بمصافحة أحد الجنرالات المتمردين الذين قاموا بمحاولة الانقلاب الفاشلة التي حصلت بالجزائر... وهو يشير إلى تلك المصافحة التي حدثت يوم 21 جوان بمدينة نيس بين السيد جاك شيراك (Jacque chirac) والجنرال إيدوارد جوحود (edouard jouhoud) ها هو بيرنارد ديشامب (Bernard des champs) من الحزب الشيوعي لمنطقة القارد (gard) يفتح النار على خصومه مستقوياً بصديقه قي دوكولوني (guy ducolone) من الحزب الشيوعي لمنطقة السان العليا (haute seine) بقوله: كان هؤلاء الجنرالات ضد ديغول حينئذ وجد نواب الجبهة الوطنية قرار سكوت السيد بيار سارجان (Pierre sergent) من الحزب الوطني لمنطقة البيريني الشرقية وهو من قدامى المنظمة العسكرية السرية (oas) بفرنسا وتولى رئاسة هذا الكوموندوس الجديد، ولكن وسط الصراخ تراجع السيد ديشامب عن كلامه حيث قال: بالرجوع إلى حركة الوزير الأول لا أستطيع أن أعبر لكم عن مدى تأثري بذلك المدح والثناء لصالح الإرهاب.

عندئذ قفز السيد بيار ديسكافاس (Pierre descavs) من الحزب الوطني لمنظمة الواز (oise) وهو أحد الأقدام السوداء ليقول: «لا أستطيع أن أنسى كيف قامت جبهة التحرير الوطني باستقبال عدد من مواطني باستعمال القنابل الموجودة داخل الحقائب التي يتفاخر اليوم البعض بأنهم هم من حملها، نعم سادتي لقد سجلنا أكثر من عشرة آلاف قتيل بسبب جبهة التحرير الوطني، وكذلك بسبب أولئك السفاحين الذين قمتم بتعويضهم».

فلم يتمالك السيد دوكولوني نفسه وأجابه: أنتم الإرهابيون الحقيقيون؛ لأن المنظمة العسكرية السرية (oas) هي السبب وهي من قتلت، ليأتي بعد ذلك دور السيد ديسكافاس للرد عليه قائلا: يوجد من يزعمون أنهم فرنسيون ولكن أماكنهم ليست بقبة هذا البرلمان.

لم يفوِّت الشيوعيون هذه الفرصة على أنفسهم ليعود ثانية السيد دوكولوني إلى حلبة النقاش، وبعد أن استحضر اعتداء كلامار الصغير (petit clamart) ضد الجنرال ديغول، وكذلك ذلك الذي استهدف آندري مالرو (andrè melraux) وأصاب فتاة صغيرة بالعمى شرح يقول: «إن لفرنسا تاريخاً طويلاً، ولكي نتطرق إليه يجب أن تكون أيادينا نظيفة، وليست ملطخة بدماء الفرنسيين».

ولكن لما أعطى السيد جاك شعبان دالماس (Jacque chaban delmas) الكلمة إلى السيد سرجان انتفض السيد ديشامب وهو يصرخ: «الكلمة للمنظمة العسكرية السرية (oas) فأجابه عن ذلك نائب الجبهة الوطنية قائلاً: لا أحد من الأقدام السوداء يمكنه نسيان أن الشيوعيين هم من كان دائماً يطعن الجنود الفرنسيين في الظهر» على إثر

ذلك أصبحت التبادلات الكلامية نارية أمام لا مبالاة المجموعات الأخرى لأعضاء البرلمان، ذلك قبل أن يضيف السيد سارجان قائلاً:

أنتم حزب الخيانة والخديعة، ليرد عليه السيد دو كولوني: وأنت سافل ولئيم، قبل أن يختم السيد سارجان قائلاً: حزبكم يعمل ضد مصلحة فرنسا.

إن رئيس الجلسة لم يبادر إلى قطع ذلك النقاش الناري وإعادة الهدوء داخل الجمعية العامة، وذلك لا يعني أنه يوافق على كل ما استمع إليه، أما السيد ديشامب الذي لم يتحمل الوضع فقد انفجر قائلاً: أنا أرفض الاستماع للسيد سارجان، وعند مغادرة البرلمانيين الشيوعيين غرفة البرلمان قال السيد ديكافاش: ها هم الفلاقة قد ذهبوا، فيجيب عليه للمرة الأخيرة السيد سارجان بـ: «الآن نستطيع أن نتفس»[1]

يقال عن فرنسيي الجزائر إنهم من آكلي الكسكسي وسيخ اللحم الصغير، لكن يجب أن نذكر أن هؤلاء ينتمون إلى شرائح مختلفة، فبعضهم من الغزاة والبعض من مستصلحي الأراضي، فيما يتهمهم البعض الآخر بأنهم هم من «دنسوا البرنوس بعرقهم» ربما يوجد حالات منفردة، أو أمثلة محددة دون تعميم، فلم يكن الأقدام السوداء أحسن من باقي الفرنسيين ولا أسوأ منهم.

إن جون فرانسوا قوازاليس يدافع بشيء من القوة والقناعة عن شرف وأخلاق هذه الشريحة من الأقدام السوداء ويعتبر هو وكثير من أمثاله أن صورة الفرنسيين في ذهنية الناس والرأي العام أصبحت أحد الرهانات

---

(1) تييري بريهيي في 9 جويلية 1987.

الرئيسية للرجوع إلى الأصل؛ أي: أصل الفتنـة، وبعـد مـرور ربـع قـرن كامـل عـن تلـك الأحداث ها هي تلك الخرافات قد عرفت طريقها إلى التهدوء والسكينة.

هل انطفأت فعلاً تلك النيران بعد مضي ربع قرن من الزمن عن تلك الأحداث هو السؤال نفسه الذي أراد أن يطرحه مارسال مارتان (marcel mertin) وهو الذي غـادر وهران وعمره لا يتجاوز آنذاك سن التاسعة عشر، كونه من بين الذين يرغبـون في طـي الصفحة بصفة نهائية بقوله: «ما يميز الأقدام السوداء هي عاطفتهم، وأنا اليـوم بصـدد البحث إن كانوا قد تخلوا عن هذا الإحساس، وإن كان الزمن قد ساعدهم عـلى تجـاوز هذا الشعور» .

الجواب يختلف بطبيعة الحال حسب الأشخاص، وأعمارهم وظروف معيشـة كـل واحد منهم، على العموم كل ما لفت انتباه الصحفي خلال الريبورتاج الذي قام به هي برودة الجانب العاطفي بسبب تلك اللقاءات التي كان شاهداً عليها رفقة فريق أونتان دو (antenne 2) .

لم يكن هذا الرجوع إلى أرض الوطن هو الأول من نوعـه؛ لأن آخـرين سـبقوه إلى الجزائر، وصوّرت كاميرات التلفزة رحلاتهم خلال السنين التي مضت بكيفية غير رزينة، أظهرت الأقدام السوداء وهم متواجدون فوق أرضـهم وبشـوارع قـراهم جـد متـأثرين يكثرون من التساؤل والهموم، ذلك هو أثر الزمن بكل ما يحمله من مـآسي وحنـين، إن عملية الاندماج الاقتصادي للمرحَّلين إلى فرنسا كانت جد ناجحة حيث سـاعدتهم عـلى التأقلم بفضل عملهم وإرادتهم لكي يبنوا حياة جديدة بعـد أن أصـبحت الجزائـر بلـداً غريباً عنهم.

كما أنهم أصبحوا يهتمون أكثر فأكثر بثقافتهم وعاداتهم المشتركة لنسيان تلك الجروح الأليمة وساعدتهم بساطة حياتهم العادية، وإقامة دوائر جزائرية على إيجاد مناخ جديد يمكنهم من جرد التراث الخاص بالأقدام السوداء ورسم صور تقترب كثيراً من الواقع والحقيقة.

بعد مضي خمسة وعشرين سنة على تلك الأحداث يأمل مرحلو الجزائر أن يكونوا قد تجاوزوا محنهم وضمدوا جراحهم، ولم يبق سوى تلك الحالات الأليمة التي تخص الحركى، وتبقى فئة الأقدام السوداء مجموعة تسودها الحيوية، ولا تطلب إلا أن يُعترف بها وأن تحترم.

* * *

أسى المرحَّلين المسلمين

في كل الأحوال يمكن القول إن الأقدام السوداء محظوظون حيث استطاعوا بفضل حركة «ركور» (recoure) الانتهازية أن يشكلوا مجموعة تأثير تضغط بقوة على السلطات العمومية وبالخصوص خلال الفترات الانتخابية حتى تستفيد من بعض التقدير والاحترام الممنوح من طرف مرشحي السلطة التنفيذية.

لكن المجموعة الخاصة بالمرحلين المسلمين لا تستفيد من نفس الوضع السياسي والتقدير الاجتماعي، كونها متفرقة ومتذبذبة، وتنقصها الحنكة؛ وهو الأمر الذي جعلها تفشل في إيجاد أداة سياسية مستقلة تفرضها على الساحة السياسية كمفاوض وممثل أمام الحكومات والإدارة. وضعها هذا أثر عليها كثيراً فلا زال حالها يائساً منذ 1962 ولم تنفعها الإضرابات عن الطعام، والمسيرات الاحتجاجية، والأحداث المتنوعة السريعة النسيان، وآلاف المحاولات الفردية المحدودة التأثير والصدى.

إن الفرنسيين من أصل مغاربي الموجودين بفرنسا والذين تجاوز سنهم الثامنة عشر يمثلون على الأقل 800.000 ناخب محتمل بينما يصل عدد أبناء عائلات الحركى والمتعاونين الآخرين مع الجيش الفرنسي الذين يقطنون بالإقليم الفرنسي ما يعادل 280.000 شخص وهما الفئتان الشبابيتان اللتان تتذوقان يومياً مرارة العيش، وتغذيان شعلة الثورة النائمة ذلك أن كثافة الإضرابات عن الطعام التي انتشرت منذ عام

داخل صفوف هذه الفئة من المجتمع التي تشعر أنها مقصاة من الحياة بسبب استئصالها التاريخي والعنف العنصري لا يتعلق سوى بمظاهرات عشوائية.

يوجد كذلك من بين هؤلاء الناخبين الجدد ما لا يقل عن 150.000 مغاربي ممن رحلت عائلاتهم بصفة نهائية عن بلدهم الأصلي وهم اليوم مستقرين بفرنسا ويحتفظون أو متحصلون على الجنسية الفرنسية فيما يجب أن نضيف لهؤلاء مجموعة 3000.000 طفل من أبناء المغتربين المولودين بفرنسا، وأصبحوا بذلك فرنسيين ممن ينتمون إلى العائلات الجزائرية، أو من بلغوا سن الثامنة عشر بالنسبة للعائلات المغربية والتونسية.

وإذا ما قدرنا تلك الظروف الهشة التي تعيشها عائلات الحركى القدامى ستة وعشرين سنة بعد انتهاء حرب الجزائر نستطيع القول: أن هذا الجانب المضاف لقضية الأقدام السوداء يدخل في خانة السلبيات مثل تلك السوسة التي تنخر جسم المجموعة الوطنية بأكملها في حصيلة كل ما قمنا به منذ سنة 1962 إلى يومنا هذا.

إن الصعوبات التي يعاني منها هذا الشباب المسلم الأكثر تشرداً لا يمكن أن تعالج فقط برصد الأموال الخاصة؛ لأن المشكل المالي لم يطرح نفسه بصفة حقيقية منذ عام 1962 فيما يخص المرحلين المسلمين، عكس ذلك فإن قضية اندماجهم داخل المجتمع الفرنسي لم تؤخذ على محمل الجد لا من جانب الحكومات، ولا من جانب الإدارة

برمتها، ولا من طرف جمعيات الأقدام السوداء الذين كانوا منشغلين بمطالبهم الخاصة، ولا حتى من طرف الأحزاب السياسية.

* * *

أبناء مغتربين يصوتون[1]

أنا أشرف على إدارة حملة أحد المرشحين الذين لا أستطيع التصويت لصالحهم ويجب أن لا تتعجبوا لهذا الأمر، لأن كايسة تيتوس (kaissa titous) فعلاً ممنوعة من التصويت خلال تلك الاستحقاقات الانتخابية التي ستجري في شهري أفريل ومايو المقبلين، إنها ببساطة ليست فرنسية، وبما أنها من جنسية جزائرية فإن مديرة حملة بيار جوكين (Pierre juquin) تعتبر حالة فريدة من نوعها في تاريخ الانتخابات الرئاسية الفرنسية، حيث لا أحد من أبناء المغتربين وبالأخص صنف الإناث (beurette) لا يحمل الجنسية الفرنسية رغم كل ما حصل له أن يقوم بمثل هذا الدور الفعال في الاستحقاقات التي تؤدي إلى قصر الإليزي.

هذه الفتاة النحيفة وضعيفة الجسم ذات الرؤية الثاقبة هي قبائلية الأصل صاحبة أربع وثلاثين ربيعاً، وتحسن اللغة الفرنسية إلىٍ حد الإتقان حتى إن نطقها لها لا يحمل أي أثر للهجة معينة، وهي مقيمة بفرنسا منذ سن السابعة أين زاولت كل أطوار دراستها الابتدائية والثانوية والجامعية بكلية الحقوق... وهي تشعر بأنها فرنسية أكثر من أنها جزائرية رغم كل ذلك تقول: إن الهجرة هي من أعطت سنداً للوطن والجنسية، تقول هذا الناشطة التي كانت إحدى قادة مؤسسة آس أو آس

---

(1) روبيرت سول في 25 فبراير 1988.

العنصرية (sos racisme) أنا مقيمة بفرنسا حيث أعمل بها، وأدفع نصيبي من الضرائب، وبذلك أعتقد أن لي كلمة أقولها في هذا الشأن وهي: أنه كما علي واجبات فلدي كذلك حقوق وهذا ظني، كيسة بتتوس لا تجهل أن وضعيتها ستصبح مشكلة وتعطي الحجج لصالح أعداء المهاجرين لكنها متيقنة كذلك من ضعف النظام السياسي المفروض عليها من طرف المجتمع على أساس أنها من المهاجرين والأجانب فهل لها أن تستخلص الدروس من كل ذلك وتطلب الجنسية الفرنسية على أية حال؟ فإن كل أبناء المهاجرين الذين يستشيرونها تنصحهم بالتزام السير في هذا المسار لتحصيل المواطنة بكل صفة حيث تردف قائلة: قبل ثلاث سنوات فقط كنت أعتقد أنهم غير قادرين على التكوين أو الانخراط في حركة مستقلة وتجميعية، أما اليوم: فأنا أظن أنه عليهم أن يأخذوا مكانهم داخل الحياة السياسية.

إنهم يأخذون مكانهم شيئاً فشيئاً وبكل هدوء للمرة الأولى في تاريخ الانتخابات الوطنية أصبح تصويت فئة الشباب الفرنسي من أصول مغاربية يهم كثيراً الأحزاب السياسية، فمجموع الشبان من أصول مغاربية البالغين أكثر من ثمانية عشر سنة، وأقل من خمس وعشرين سنة، ونصف مليون بين أبناء المهاجرين وأبناء الحركى، نصف مليون ليس بالعدد الكبير جداً لكنه مهم إذا علمنا أن الانتخابات الرئاسية لعام 1981 حسمت بست مائة صوت فقط.

إن أعداداً كبيرة من هؤلاء الشباب بدؤوا يسجلون أنفسهم في قوائم انتخابية لتلك الجمعيات المسماة بفرنس بلوس، حيث نظمت في هذا

الشأن في الخريف المنصرم دورة بفرنسا حملت اسم قافلة (charter) الحقوق المدنية.

رئيس جمعية فرانس بلوس أرزقي دحماني البالغ من العمر خمسة وثلاثين سنة هو نفسه من مواليد الجزائر، وأحد أبناء الجيل الأول للمهاجرين الجزائريين، وكونه يشغل منصب أستاذ الاقتصاد الدولي بجامعة باريس (xlll) فيلطانوز فهو مؤيد قوي لفكرة الاندماج والحق في المساواة حيث استطاع بفضل مهارته أن يحث مؤسسات الاتصال على الاهتمام بحركته، وكذلك الأحزاب السياسية وعلى وجه الخصوص الحزب الاشتراكي.

تحت الغطاء السياسي اليساري يكوّن هؤلاء ما يسمى بالبورس (les beurs) غير أنهم يقولون بأنهم ليسو كلهم معنيون بهذه التسمية التي يعود أصلها إلى كلمة «العربي» المستعملة على وجه الخصوص في الضاحية الباريسية، لقد نالوا قليلاً من الرفق ودخلوا تحت مظلة تحميهم من تهجمات الآخرين، لقد كانوا فيما مضى لا يرون أي فائدة تجنى من انخراطهم في المنظمات السياسية، لكنهم منذ شهر مارس **1986** غيروا رأيهم؛ حيث شهد نجاح اليمين في الانتخابات ليفاجؤوا بعد ذلك بقانون باسكوى (pasqua) الخاص بشروط الدخول والإقامة بفرنسا ثم إعادة النظر في قانون الجنسية، وأخيراً الحكرة الطلابية.

هل لنا أن نذكر أن الطالب الوحيد الذي لقي حتفه خلال تلك الأحداث وكان ضحية الماسونية يدعى مليك أو سكين وهو ابن لزوجين جزائريين قد أصبح رمزاً، إن الملاحظين المهتمين بالشأن الطلابي والاجتماعي لم ينتظروا حدوث هذه الكارثة كي يعبروا بصوت

عال عن وجود أعداد كبيرة من طلبة أبناء المهاجرين الذين تظاهروا ضد قانون دوفاكي (devaquet) هذه هي المرة الأولى التي يعبر فيها الشباب المغاربي عن انتمائهم إلى حركة شبانية فرنسية حيث ــ عوض أن يطرح كل واحد منهم قضيته الخاصة ــ أصبحوا يطرحون القضايا الوطنية مثل تلك المتعلقة بـ «المساواة بين الجميع» أو تلك التي تندد بـ «العنصرية» كان أبناء المهاجرين قبل مدة فقط يعتقدون أنهم إذا صوتوا كفرنسيين فإنهم يكونون خائنين لآبائهم « إذا صوت كفرنسي سأخون والدي »، أما اليوم فالأمر لم يعد كذلك، حيث يلاحظ الباحث في علم الاجتماع عديل جازولي أنهم يفرقون بين المجموعة والجنسية كما أن كثيراً من الجزائريين هم في الوقت الحالي متيقنين من أن أبناءهم فرنسيون، وحتى ودادية الجزائريين المغتربين القريبة جداً من الحكومة الجزائرية يبدو أنها استسلمت لهذا الأمر حيث أصبحت لا تعارض هذه الصيغة الجديدة للمواطنة وقصرت اهتمامها فقط على الروابط الثقافية بدل الانتماء الوطني، منذ وقت غير بعيد نحن نلاحظ قدوم بعض الشباب الجزائري الذي بلغ سن الرشد، وحتى وذوي الخمسة وعشرين سنة تقريباً يطلبون الحصول على الجنسية الفرنسية يحصل هذا في الوقت الذي يكونون قد أداروا فيه بصفة نهائية ظهرهم للرجوع المحتمل إلى أرض الوطن، حيث أصبح مجرد خرافة وكأنهم من جانب آخر يرفضون التمتع بنصف المواطنة، وهي الحالة التي كانوا عليها في السابق.

إن الذين هم أكثر تحمساً وارتباطاً بالجنسية الفرنسية يعرفون جيداً أن ضمان قيمتهم يكمن في أصواتهم، وأن البطاقة الخاصة بالانتخاب

ليست عصاً سحرية، وأن الاندماج السياسي يلحقه الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ لأن هذه الشريحة من المجتمع هي الأولى المعرضة لاجتياح عاصفة البطالة لصنفها، حتى إن المتحصلين المقبلين على الشهادات الجامعية لمدينة فليطانوز (villetaneuze) لا يجهلون تلك الاحتمالات فعملية التوظيف لا تخضع فقط لقيمة الشهادة الجامعية بل تأخذ كذلك بعين الاعتبار شكل ولون بشرة صاحبها، وكذلك كيفية نطق اسمه.

هذا الأمر دفع الشباب إلى تقليد أو التشبه ببعض الأمثلة والرموز الناجحة؛ فقد بدؤوا الظهور بشكل لافت للانتباه لشتى القطاعات بدءاً بمجال الغناء مع كريم قاصل (karim kacel) والسينما مع مهدي شارف (mahdi cheref) وصولاً إلى الطب مع سالم فاصت (salem kacet) والبحث مع عزوز بقاق (azzouz begag) مروراً بالرياضة مع طارق بن حبيلس (tarek ben hebiles) لكن النجاح في مجال المال والأعمال هو الذي يشغل اليوم كثيرا بال أبناء المهاجرين كما هي الحال بالنسبة ليزيد سابق (yazid sabeg) الرئيس المدير العام لمؤسسة هامة للدراسات، أو ناصر صابر (Nasser saber) الذي أصبح أمير الأحذية.

إن الحصول على الجنسية الفرنسية والرغبة في الاندماح لا يمنعان من المطالبة بحقوق أخرى كتلك التي تتعلق بالأبوين أو الإخوة من غير الفرنسيين، ولكم أن تأخذوا على سبيل المثال حالة أختي لويزة فهي

مولودة بفرنسا قبل عام 1962 ولم تزر الجزائر، ولم تطأها قدماها ولـو مـرة واحـدة في حياتها، لكنها ليست فرنسية ولا حق لها في الانتخاب، هذا أمر غير عـادل والـديَّ كرسـا حياتهما في العمل بفرنسـا، ولـو كـان لهـما حـق في التصـويت لكانـت لهـم أكـثر قيمـة وتقديراً، هذا هو ما تحاول الجمعيات إيصاله من خلال هذه العبارة: صوِّت أنت اليوم حتى يستطيع ذووك التصويت غداً.

* * *

الاضطراب النفسي بالجزائر

لا يزال النظام الجزائري حبيس تلك النظرة المثالية والبطولية لثورة تحريرها في الوقت الذي أصبح فيه شباب الجزائر المولود بعد 1962 والذي يمثل 60% من مجموع السكان لا يعرف تاريخ بلاده جيداً، ولذا فهو يلوم الماضي على أنه يسد أمامه أبواب المستقبل.

كثيرون هم الذين شاركوا في حرب التحرير لكن المنافسات وعمليات التطهير والتصفية التي حدثت أثناء حكم بن بلة وبومدين أزاحت جانباً كثيراً منهم منذ عام 1979 بادر جامعيون جزائريون إلى بذل جهود جبارة لكتابة تاريخ ممحص، كما شهدت نفس الفترة إعادة الاعتبار لبعض زعماء التاريخ ممن توفوا، أو ممن لا يزالون على قيد الحياة، لكن أحمد بن بلة وحسين أيت أحمد وآخرون كثيرون فضلوا العيش دائماً في أوروبا[1].

وإذا كان لتاريخ حرب التحرير حضور قوي في كل مجالات الحياة فإن الفترة الزمنية التي سبقتها أقصيت تماماً من تاريخ الأمة، وكما كان لفترة الحرب التحريرية تأثير، كانت الحقبة الاستعمارية أيضاً قد أثرت كثيراً في الجزائر من خلال ما خلفته من فاجعات ونكبات، وآثار سلبية

---

[1] انظر « شبح المنظمة العسكرية السرية (oas) الذي تقدم ص ؟؟؟؟ وما بعدها.

في مجال الحرف التقليدية وتدهور الأعمال الفلاحية التي تسد حاجة الأسر اليومية للغذاء، وكذلك جميع إنجازاتها في مجال التجهيز والبناء وبعض المنشآت القاعدية.

ولما كان اقتصاد البلاد يعاني من جهة من شح في العوائد النفطية ومن جهة أخرى من تفاقم النمو الديموغرافي باشرت المجموعة الحاكمة للبلاد في جو يشوبه نوع من الصراع في إصلاحات عميقة للنظام، وقد اشتكى التقنقراطيون الشباب الذين تقلدوا حديثاً مسؤوليات في هرم الدولة من انغلاق حزب جبهة التحرير الوطني (fln) على نفسه، ومن الدور الكبير الذي لا يزال يلعبه الجيش في الحياة المدنية، ونظراً للمشاكل الجديدة التي طرأت على الساحة الاقتصادية والسياسية، وعلى وجه الخصوص في تحليلهم لأحداث أكتوبر 1988 جعلهم يتخلون عن النظام الاشتراكي بصفة نهائية.

إن النمط الأوروبي الاستهلاكي الذي كثيراً ما بثته لهم التلفزة الفرنسية والمتجسد في رجوع المهاجرين إلى أرض الوطن لقضاء عطلتهم الصيفية أصبح يغري الشباب الجزائري، ويدفع بهم إلى المطالبة بإصلاح النظام، لكن خيبة آمالهم تراكمت مع مرور الزمن.

لأن المنظومة الديمقراطية التي شرع في تجسيدها في الوقت الحالي تبقى جد ضعيفة ومفككة ومتذبذبة بالنظر إلى ما يعانيه المجتمع من صعاب على الصعيد الاقتصادي والديموغرافي والثقافي.

بمناسبة مرور ربع قرن على استرجاع الجزائر لاستقلالها وسيادتها قام مراسل يومية لوموند (le monde) برسم صورة عن وضعية بالجزائر.

* * *

رهان الرئيس الشاذلي

ورثت الجزائر فيما ورثت عن حرب التحرير تقليداً يتلعق بالسرية وهي الحالة التي بقيت منذ ذلك الزمن قائمة إلى درجة أن لا شيء من الأمور الهامة يمكن أن تظهر بصفة مباشرة على الساحة السياسية وغيرها.

ذلك التكتم هو ما أدى بالبلد إلى نسيان سنين الهرج والمرج والفوضى؛ فجزائر سنة 1987 هي غير جزائر عام 1962 كون رئيس الجزائر لتلك الفترة السيد أحمد بن بلة قدم نفسه ضمن ذلك المعرض المتبجح والمتهور وأن الصراع الدائر بين المجموعات ذات النفوذ أو تصفية الحسابات بين القادة التاريخيين قد تجاوزه الزمن مثله مثل انقلاب يوم 19 جوان 1965 الذي عبد الطريق نحو استيلاء العقيد بومدين على السلطة.

من عادة الناس دائماً التساؤل عن ذلك اليوم هل يحتفل به أو حتى يكون يوم عطلة مدفوعة الأجر، لكن في هذه السنة صادف يوم الجمعة وهو اليوم الثاني للراحة الأسبوعية في الجزائر ذلك ما جعل طرح مثل هذا السؤال لا جدوى منه، ومن جهة أخرى فلا شيء في هذه المناسبة يرمز إلى الرئيس بومدين الذي تربع على عرش الجزائر لأكثر من اثني عشر عاماً، وهو الذي كان وراء تأسيس كل مؤسسات الدولة التي لا زالت اليوم تظهر على حالها.

لم يعد الزمن اليوم يتناغم مع تلك الصناعات المصنعة، ولا مع الثورة الزراعية اللتين كانتا لمدة طويلة من الزمن هما ركيزتا التطور الاقتصادي الجزائري زيادة على ما كانت توفره ثروات الطاقة النفطية منذ تأميم المحروقات في عام 1971 ومنذ وصول الرئيس الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم في السابع من شهر فبراير من العام 1976 بفضل ترتيب الجيش لأمور البيت استطاعت الجزائر أن تنخرط في نهج أكثر واقعية[1].

* * *

(1) ولد الرئيس الشاذلي بن جديد عام 1929 بقرية «السبعة» بالقرب من عنابة وسط عائلة فلاحية فقيرة. التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني في بداية عام 1955 بالولاية التاريخية الثانية؛ حيث عرف ترقية سريعة في تدرجه بداخل فئات جيش التحرير الوطني (**aln**) ليصبح في عام 1960 على رأس كتيبة بالحدود الجزائرية التونسية، قبل أن ينتقل إلى الأركان العامة للجيش بغار ديماو، الذي كان يشرف عليه بومدين، وعند الاستقلال انضم إلى جانب هذا الأخير ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (**gprda**)، بعد ذلك عين على رأس الناحية العسكرية الخامسة بقسنطينة، ثم الناحية العسكرية الثانية بوهران، ليصبح عضواً بمجلس الثورة والضابط الأكثر أقدمية لأعلى رتبة في الجيش، قبل أن يعين من طرف جبهة التحرير الوطني (**fln**) كمرشح وحيد لخلافة بومدين في فبراير 1979، ويعاد انتخابه في سنتي 1984 و 1988.

حرم التاريخ

إن ما يفتقده الجزائريون هو علاقة أكثر انسجاماً مع تاريخ أمتهم الفتية، هذا الشعب الذي ألهم كفاحه شعوباً أخرى مرغم على أن يضع تلك الأحداث التي بقيت في ذاكرة جيل بأكمله جانباً بسبب خلافات بقيت قائمة بين قادته الأولين، كان للرئيس الشاذلي حدس الإحساس ـ الملفت للانتباه ـ لذلك الانحراف الخطير الذي حصل قبيل احتفالية ثلاثينية اندلاع الثورة في نوفمبر 1984 من دون أن يتجرأ على تكسير الطابوهات.

حيث برد الاعتبار للقبائلي كريم بلقاسم أحد القادة التاريخيين لجبهة التحرير الوطني (fln) والذي اغتيل بدوسالدورف (dusseldorf) في 1970 أين كان منفياً منذ وصل بومدين إلى الحكم، بالإضافة إلى أسماء أخرى ظهرت في الصحف الجزائرية، كما منح رئيس الدولة ميدالية الاستحقاق للمقاوم فرحات عباس الذي كان يعاني من مرض السلطان الذي أودى بحياته؛ حيث رفع عنه الإقامة الجبرية أشهراً قليلة بعد اعتلائه لسدة الحكم.

وقد تأثر الرئيس السابق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (gpra) تأثراً كبيراً لهذه المبادرة واستحسنها، غير أن كتابه الذي يحمل عنون «الاستقلال المصادر» منشورات فلاماريون (flammarion) 1984 الذي تناول فيه بقساوة الصراعات الشخصية، والانزلاقات

الإيديولوجية لبداية الاستقلال لم يسمح له بأن ينشر ويسوق ببلاده، إن محاولات «كتابة التاريخ» خارج المسموح به وإظهار بعض جوانبه الخفية تقف عند هذا الحد.

أما الشطر الثاني من العملية فكان يتضمن إجراء مفاوضات سرية مع عدد من كبار الشخصيات التي كانت تعيش في المنفى من أجل حثهم على الرجوع إلى أرض الوطن، البعض منهم استجاب لهذه المبادرة بسبب الإغراء ولكن التحاقهم الذي كان شأنه أن يعود بالفائدة على جبهة التحرير الوطني لم يكن كذلك، بينما طلب السيد حسين أيت أحمد أحد الزعماء التاريخيين القلائل الذين لا يزالون على قيد الحياة بفتح المجال للمناقشة حول صيغة تدريجية تمهد نحو التعددية الحزبية، لكن ذلك القائد القديم للجبهة (جبهة القوى الاشتراكية) الذي كان حزباً معارضاً ينشط في السرية التفت حينئذ إلى بن بلة الذي حكم عليه بالإعدام قبل أن يعفو عنه في أفريل 1965 وأقدم معه على مبادرة كانت بمثابة مفاجأة لمحبيه والمتعاطفين مع حزبه، حيث شرع أقدم منشط للمعارضة القبائلية رفقة عدوه القديم في مبادرة من أجل التأسيس للديمقراطية من مدينة لندن في ديسمبر 1985.

لم يكن أبداً للسيد الشاذلي نية في أن يتفاوض مع الرئيس بن بلة، الذي شن بدوره حملة عنيفة ضد النظام بعد إطلاق سراحه، وخاصة ضمن الأوساط المقربة من رئيس الدولة، كان هذا القائد للحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر (mda) يجوب الدول الأوربية متخذا من أراضيها مقرا ليشن هجومه ضد الجزائر، إن الذاكرة تخون في بعض الأحيان!!، لقد نسي بسرعة قمعه للحريات لما كان في سدة الحكم.

استطاعت حكومة الجزائر بكل سهولة منع صدور ونشر مجلة البديل الديمقراطي على يد السيد باسكوى، ثم السيد جوكس، والتي كان يديرها الرئيس السابق بعد أن أصبح على علاقة حميمية مع الإسلاميين، من حين لآخر، كان مجموعات من ذات التيار تهاجم مناضلي الودادية الجزائرية بأوروبا المقربة من جبهة التحرير الوطني (fln) من الصعب جداً معرفة مدى قوة إقبال المهاجرين على السيد بن بلة وأيت أحمد الذين كانا في تلك الآونة يشهدان حضوراً في الصحافة الفرنسية هؤلاء المنفيون كانوا متيقنين من أن اغتيال أحد أصدقاء السيد أيت أحمد المحامي على مسيلي كان قد حصل في العام الماضي بباريس على يد المصالح الخاصة[1] بينما رأى في ذلك المتسامحون استفزازاً للنواة الصلبة من أجل منع محاولة الحوار مع الحكومة، وإذا كانت هذه الجريمة من صنع الجزائر فكيف يا ترى سيكون الحوار مع المسؤولين لما يتعلق الأمر ليس بنشاط رجل واحد فقط وإنما مجموعة من الشعب الثائر.

إن السياسة الصناعية كانت ترتكز أساساً على الصناعات الثقيلة مثل الصناعات الحديدية، والتعدين، والمكانيكية، والكهربائية، والكمياوية، وإنتاج الطاقة، كانت هذه الأقطاب الصناعية تمتزج فيما بينها من أجل خلق نسيج صناعي حقيقي فيما كان يتجسد ذلك في شكل شركات وطنية ضخمة أصبحت مع مرور الزمن من المستحيل التحكم في تسييرها.

---

(1) انظر إلى «حسين أين أحمد قضية مالي **1989 paris l'adècouverte**».

وفي سنة 1980 بدأت عملية إعادة هيكلتها، حيث تم تقسيمها إلى وحدات مستقلة وصغيرة الحجم يمكن التحكم في ميزانيتها، حيث كانت السلطة تنوي بسط مراقبة أكثر صرامة على القطاع الصناعي العمومي مع إعطاء هذه المؤسسات استقلالية في تسيير شؤونها، فكان الرئيس الشاذلي يدعو بصفة مباشرة ومنتظمة إلى استقلالية المؤسسات وإعطاء مبدأ الأفضلية إلى الاستثمارات المنتجة، فكان لا يتوانى عن توجيه نقد مباشر ولاذع لنتائج القطاع العام التي لم ترتق إلى مستوى مقبول من أجل خفض مستوى توسع العملة النقدية حتى تتحصل على مكانة مرموقة في مجال الأسعار والأجور.

كان المطلوب من المؤسسات أن تدر أرباحاً أكثر فحذر من البطط العرجاء، فقد حان زمن الإنتاجية وإن عملية التأسيس للثورة الزراعية لم تكتمل بعد، حيث كلما تطورت الزراعة كلما انخفض الإنتاج الزراعي.

إن تغطية الاستهلاك الغذائي الوطني من الإنتاج المحلي قد انهارت حيث تدهور من نسبة 73% في سنة 1969 إلى 40% خلال السنة الموالية أمام هذا الخطر أعطيت الأسبقية والأهمية القصوى لهذا القطاع خلال المخطط الخماسي الأول (1980 ـــ 1984) الذي كان يهدف إلى الحد من التبعية للممونين والشركات الأجنبية، فيما عززت أكثر فأكثر تلك الأهمية في إطار مخطط (1985 ـــ 1989) بإعطاء الأولوية لتلبية الطلب الوطني للمواد الغذائية على المدى البعيد.

إن إمكانية تحقيق هذا الهدف تمر حتماً عبر تحسين الإنتاجية، ولكن كذلك عبر تطوير القطاع الخاص والخدمات المقدمة لفائدة

الفلاحين وضمان أرباح أكثر وخاصة بواسطة برنامج طموح لاستصلاح الأراضي التي بقيت إلى حد الساعة غير مستغلة.

كانت الثورة الزراعية منبية على فكرة تأميم الأراضي وإنشاء المزارع الاشتراكية المسيرة ذاتياً، أما السياسة الحالية فهي تعمل بفكرة الحصول على الملكية العقارية كقاعدة أساسية حيث إن لكل جزائري الحق في أن يتحصل على مساحة أرضية قابلة للاستغلال مرفوقة بقروض جد منخفضة، وحتى إعانات، فإن أصبحت تلك الأرض مستغلة بصفة جيدة ومنتظمة خلال خمس سنوات ستمنح نهائياً لصاحبها بكل ما تعنيه الكلمة من معاني في مجال الملكية.

لقد رجع القطاع الخاص بكل قوة في السنوات الأخيرة حيث أخذ حيزاً كبيراً في مناقشات إثراء الميثاق الوطني الذي يعتبر النص المرجعي للاشتراكية الجزائرية؛ وقد صوت الشعب الجزائري على ميثاق جديد خلال استفتاء عام جرى بتاريخ 16 جانفي 1986، من خصوصيات هذه النص أنه يعيد الاعتبار بصفة نهائية للمزارعين والصناعيين الخواص حتى يبادروا بالاستثمار في القطاعات المنتجة لكن المهمة ليست سهلة؛ لأنه يتعين على المستثمر الخاص أن يكون مدركاً لتفصيل مشروعه حتى يكون ناجحاً، خاصة إذا ما علمنا أن المسار الكفاحي الذي ينتظره سيكون محفوفاً بمشاكل بيروقراطية قد تنال من عزيمته في ظل احتكار الشركات الوطنية القوية لكل المجالات وخاصة التجارة الخارجية، ورغم كل هذه الصعوبات بدأ القطاع الخاص يلعب دوره حيث قفز مستواه إلى مرتبة جيدة في سنة 1985 ليتسع في السنة الموالية إلى نسبة نمو ادخار وصلت إلى حد 50%.

وياللأسف كانت الأوضاع السائدة على المستوى الدولي آنذاك تحول دون تحقيق رغبة الرئيس الشاذلي التي كشف عنها قبل سنتين خلت.

إن مداخيل الجزائر من العملة الصعبة تتكون من نسبة 98% من عائدات النفط والمحروقات، وبمجرد انهيار أسعاره على مستوى الأسواق الدولية تقلصت نسبة مواردها المالية بما لا يقل عن 40% وهو الأمر الذي فرض على الحكومة تأخير الشروع في إنجاز مشاريع كبيرة وهامة، وأرغمها على اتباع سياسة التقشف في مجال السلع المستوردة، كما عانى كذلك المتعاملون الخواص التابعون للسوق الخارجية في مجال استيراد المواد الأولية شبه مصنعة من مخلفات هذه الوضعية البائسة.

إن التصويت على الميثاق الوطني الجديد شكل حلقة هامة في الحياة السياسية الجزائرية، حيث أعطى فرصة لرئيس الجمهورية كي يعبر بدقة عن مدى شساعة المساحة الممنوحة له في مجال سيطرته على الأوضاع بصفة عامة؛ لأن النص المقدم للنقاش لم يكن من السهل المصادقة عليه في صيغته الأصلية، حيث تعرض لتعديلات أظهرت أن الرئيس لم يكن يتمتع بحرية مطلقة في فرض اختياراته، كانت المؤسسات تعمل لكن ببطء كبير، وكان الحزب يظهر متحد النظرة والأفكار، لكن التوجهات والتيارات المختلفة كانت تعبر عن آرائها داخل أجهزته، وأما الجيش الذي كان يتواجد بكل الأمكنة فكانت له دائماً كلمته، فلا يمكن أن تناقش الأشياء الهامة في حياة الأمة دون أن

يشرك في النقاش ويعطي موافقته، وعلى هذا الأساس يبدو أن اجتماعاً ضم كل المسؤولين العسكريين وترأسه الرئيس الشاذلي بتاريخ 28 أكتوبر 1988 بوزارة الدفاع الوطني هو من كان الفيصل في تغيير بعض الأمور على المستوى السياسي، تتمثل في تنازلات خفيفة يحصل بموجبها رئيس الدولة على ضمانات من طرف الجيش لمساندة سياسته الانفتاحية والليبرالية التي شرع فيها منذ وصوله إلى سدة الحكم، وذلك ما بينته اللهجة المستعملة في كل الخطابات التي قام بها، فكان يوبخ الولاة أثناء اجتماعهم السنوي الذي يجمعه بهم، ويوجه كذلك انتقادات لمسيري شؤون البلد وعلى وجه الخصوص الذين كانوا يعرفون منذ سنة 1985 على أنهم أصحاب الفكر الأرثوذوكسي الاشتراكي حتى بدا كأنه ينوي الابتعاد عن هذه المرجعية الإيديولوجية.

ها هو اليوم يتطرق بكل وضوح إلى ما لم يتطرق إليه فيما مضى، إنه من غير المعقول أن نظل نبذل قصار جهدنا ونخصص مبالغ باهضة بهدف واحد وهو إشاعة تلك الشعارات التي لا يوليها المواطن الجزائري أدنى اهتماماته، لأنها لا تعود بالفائدة على مجتمعنا، ها هو كذلك يذكر في كلمته التي ألقاها بمناسبة إقامة الندوة الرابعة حول التنمية الوطنية التي انعقدت بتاريخ 22 ديسمبر 1986 حيث عرّض بالمتمسكين بالأيدولوجية داخل حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) قائلاً: في كل مناسبة كنا نحاول فيها التطرق إلى تصفية وتطهير الأوضاع إلا وارتفعت أصوات تعتبر ذلك تراجعاً عن مواقفنا، نعم نحن اليوم

بصدد التراجع عن مواقفنا، وذلك يعني أننا تراجعنا عن سياسة الهروب نحو الأمام.

المنتهجة منذ مدة من الزمن، لأننا لم نعد نتحمـل عـبء الـديون وتبـذير ثرواتنـا ورهن مستقبل بلادنا.

* * *

@Ahmedyassin90

شبيبة مكتسحة ومهمشة[1]

خمسة وسبعون بالمائة من أربعة وعشرين مليوناً من الجزائريين سنهم أقل من ثلاثين عاماً، وستون بالمائة من هؤلاء عمرهم أقل من عشرين سنة، فيما تبلغ فئة الأقل من خمسة عشر سنة نسبة خمسين بالمائة ذلك ما يوحي أن الجزائر تعرف نمواً ديموغرافياً متسارعاً منذ مدة زمنية بعيدة، بل منذ ذلك اليوم من شهر ديسمبر **1980** لما قرر حزب جبهة التحرير الوطني (fln) أن يتطرق لهذا الموضوع حينها قامت اللجنة المركزية للحزب بإرسال توصية إلى الحكومة تطلب منها تسخير كل الإمكانيات البشرية والمادية والمالية اللازمة من أجل التحضير لإعداد برنامج وطني؛ لتنظيم النسل، ثلاث سنوات بعد ذلك التاريخ الرئيس الشاذلي قام بانتقاد لاذع للمسؤولين خلال كلمة ألقاها بمناسبة افتتاح المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني حيث قال: إن نسبة النمو الديموغرافي الحالية تعيق كل إمكانيات التطور الكمي والكثيف الذي يحمله تطور الجزائر كبرنامج له، وإذا كنا لا نستطيع أن نحمله كل أسباب تخلفنا الحالي فإنه يبقى السبب الحقيقي والأساسي للحالة المتردية للأمة.

---

(1) فريديريك فريتشار في 2 جويلية 1987.

في سنة 1987 وللعام الثاني على التوالي فاق النمو الديموغرافي الذي كان يقدر بصفة رسمية في حدود 3.2% لقد فاق سقف النمو الاقتصادي المتوقع، تراجع مداخيل العملة الصعبة والأزمة الاقتصادية التي حلت بنا وجعلت مشاكلنا تتفاقم بازدياد؛ حيث ولد ما لا يقل عن ثمانمائة ألف طفل جديد في السنة الماضية وقد يرتفع هذا العدد بألف نسمة جديدة العام المقبل، وهم بحاجة لاحتوائهم في الوقت الذي بلغت واردات الجزائر الخارجية من الغذاء 60% هذا العدد الهائل من الأطفال الجدد يجب على الدولة أن تضمن لهم الدراسة؛ حيث معدل أعمارهم يتراوح ما بين ست سنوات وخمسة عشر سنة يزاولون دراستهم بالمدارس الأساسية التي تخصص لها الدولة ثلث ميزانية قطاع التربية سنوياً.

يأخذ برنامج تنظيم النسل كل الحذر في استعمال المصطلحات المرادفة له مثل: الرقابة وتحديد النسل ومنع الحمل؛ لأنه يتصادم مع العادات والتقاليد، كون الأسرة الجزائرية تعتبر محافظة وأغلبية الشعب الجزائري مسلمون إذ أن الدين الإسلامي هو دين الدولة؛ إذ أن نسبة المرأة العاملة تبلغ 7% وهي نسبة قليلة مقارنة بالمرأة الماكثة بالبيت، كون غالبية النساء الماكثات بالبيت وظيفتهن حسب عقلية الرجل هي إنجاب الأطفال وليس العمل بالخارج، وعدد من تنجب منهن بلغ ثلاثة ملايين، وقد يرفع إلى تسع ملايين عام ألفين.

عشرين بالمائة فقط يستعملن طريقة لتنظيم النسل تتمثل في تناول الحبوب أو جهاز اللولب، ونجاح هذه العملية يتوقف على عدم نفاذ المخزون لهذه الأدوية بالصيدليات، وبتموينها بصفة دائمة ومنصفة، كما

أن الواقيات الذكرية أصبحت نادرة، وحتى حبوب منع الحمل المقدمة للإناث لا يتحصلن عليها إلا بعد كشفهن للدفتر العائلي.

أما فيما يخص هذا الأمر فمراكز تنظيم النسل هي المختصة في تقديم أدوية منع الحمل مجاناً.

إن السلطات الدينية للبلاد شاركت كذلك في هذه العمليات؛ حيث كان للمجلس الإسلامي الأعلى أن نشر وبطلب من الحكومة نصاً (فتوى) يسمح بتنظيم الحمل بشروط معينة، في نفس الفترة من الزمن نظمت ملتقيات دينية من طرف رجال الدين إلى جانب بعض الشخصيات المختصة في مجال الطب وذات معرفة برأي الدين في هذا الجانب.

وحتى تؤثر في الأوساط الاجتماعية حيث ساهمت في تبليغ وإيصال الرسالة؛ لأن الوقت يمر بسرعة.

إن الطرق القهرية لا جدوى منها؛ حيث إن سياسة الدولة ترتكز على توعية الجزائريين وإحساسهم بخطورة الظاهرة، وانعكاساتها على حياتهم اليومية هي التي تساعدهم على فتح أعينهم أمام سلبياتها لكون المعيشة أصبحت أكثر مشقة وتكلفة، وصاحب الدخل الضعيف في حيرة من أمره حيث يصبح هاجس العيش يؤرقه بالإضافة إلى المشكل العويص المتمثل في السكن، حيث وصل معدل الأشخاص بالسكن الواحد إلى 7.5 وذلك ما نتج عنه مشاكل عديدة داخل الأسرة الواحدة بسبب ضيق المكان وعدم ملاءمته مع العيش الكريم، والأسر الأكثر عرضة لهذا المشكل هي الأسر التي تسكن غرفة واحدة أو غرفتين، يتم التداول على النوم خاصة للأطفال الذكور الذين يمنعون من دخولها قبل

وقت معين بسبب ضيقها، ما يلفت الانتباه بالأحياء الشعبية أن أزقتها تخلو فجأة من الشباب الذكور خاصة وقت انتهاء بث برامج التلفزة عندئذ يضعون جهاز التلفاز، في مكان مخصص ليتم وضع الفراش، ويذهب كل واحد للنوم.

إن الشارع ليس أحسن المدارس، لكن معظم الشباب يقضون بها أكثر أوقاتهم، كما أن صغار السن يلعبون مقابلاتهم لكرة القدم على الأرصفة عند خروجهم من المدرسة، حتى إنهم في بعض الأحياء يراوغون السيارات التي تمر بجانبهم وهم غير مبالين بالخطر الذي يتعرضون له فتراهم يقتحمون كل المساحات الفارغة وأفنية العمارات ليلعبوا لعبتهم المفضلة بسبب انعدام المرافق الخاصة بهم، وما الكرة التي يلعبون بها سوى تلك المصنوعة من الورق الملفوف بالشريط اللاصق بكل مهارة.

إن الشباب المراهق العاطل عن العمل يقتدي بمن هو أكثر منه سنا في عادة الاتكاء على الحائط، أو كما هو شائع بينهم لفظ (حيطيست) وهم يقضون جل وقتهم في المزاح، أو في معاكسة الفتيات، ومع انعدام الحلول التي تضمن لهم العيش الرغد تجدهم يمتهنون مهنة الطراباندو (trabando) لأن باقي الحلول منعدمة حيث إن من يتعاطى مهنة الطرابنديست (trabendiste) يقوم بتهريب السلع من أجل كسب المال، وعادة ما تبدأ الأمور بشراء علب السجائر، وإعادة بيعها في أزقة الشوارع الكثيفة بالمارة فوق طاولة مصنوعة بالورق المقوى، ومن هنا تكون الانطلاقة القوية، حيث يقوم ذلك البائع بشراء كميات كبيرة من السجائر التي تحمل العلامات العالمية المصنوعة بالجزائر بكمية غير

كافية لتغطية السوق المحلية مثلا علامات مارلبورو، ووينسطون، وكرافن (marlboro - Winston - craven –) ولما تشتد الأزمة يصبح الطلب يفوق بكثير مستوى العرض، ويرتفع سعر هذه السلع، بحيث إن سعر العلبة الواحدة يصبح يساوي ما قيمته شراء علبتين أو ثلاثة (الدينار الواحد يساوي رسمياً فرنكاً واحداً).

يتعلم الشاب بسرعة متطلبات المهنة حيث أن المجتهدين منهم ينتقلون إلى الأشياء الهامة والأكثر ربحاً؛ لأن الطرابانديست المحترف يبحث عن الربح الوفير، ويرتقب حدوث الأزمات وقلة وفرة السلع فتراه دائماً يركض وراء ربح الأموال، حيث من الممكن أن بيع جهاز أو آلة تسجيل أغاني من نوع jvc آخر طراز أوتوميتيكي بثمن 45.000 دينار جزائري، رغم ارتفاع نسبة التمدرس في كل أنحاء الوطن والتي تبلغ 90% فإن كثيراً من الشبان يغادرون مقاعد الدراسة مباشرة في المرحلة التكميلية، ففي سنة 1986 كان عدد هؤلاء لا يقل عن 300.000 تلميذ قد غادروا مقاعد الدراسة؛ لأنهم تجاوزا سن السادسة عشر دون أن يتحصلوا على شهادة التعليم المتوسط في الوقت نفسه لا يستطيع قطاع التكوين المهني بكل فروعه وتخصصاته المنتشرة عبر كل تراب الوطن استيعاب سوى 81.000 متربصاً بالنظر إلى نقص إمكانيات التكفل بهذا العدد الهائل من الشبان الراغبين في مواصلة دراستهم المهنية، من جانب آخر فإن سوق العمل أصبح حجمه يتقلص يوماً بعد يوم، وهذا ما دفع بالشباب الذين يرغبون في مواصلة دراستهم الثانوية والجامعية أن يستخلصوا بأن الشهادات التي سيتحصلون عليها

لن تضمن لهم في المستقبل مكان عمل يتماشى مع طموحاتهم، أما الإناث فيمتهن الخياطة.

ذلك أن انشغالهم بمستقبلهم وعدم وجود الحلول المناسبة لها جعلهم ييأسون من أمرهم، ويستقيلون من مهامهم كأعضاء فاعلين داخل المجتمع حيث إن اشغالاتهم لم تعد مثل انشغالات أسلافهم، وأصبحوا ينسحبون فرادى وجماعات عن جيل نوفمبر، ذلك الجيل الذي قاد مقاومة وكفاح نوفمبر 1954 بالنسبة لهؤلاء الشباب لا مجال للشك في بناء أسس الدولة لكنهم لا يزالون يعانون من أثر التخلف الذي يحجب عنهم أفق مستقبلهم، ويمنعهم من تحقيق آمالهم حيث إن أوروبا التي هي على بعد ساعة فقط على متن الطائرة تبقى هي وجهتهم الأولى بكل ما تحمل من نمط مجتمع استهلاكي في مرجعيتهم.

بمدينة الجزائر العاصمة تطلق تسمية التشيتشي (tchitchis) على الشباب الذين لا يزالون يعتمدون على آبائهم (fils a papa) وهم الذين يسكنون الأحياء السكنية الراقية في مرتفعات المدينة وأعاليها، هؤلاء يتابعون دراساتهم بالثانوية الفرنسية، ثم ينتقلون بعد ذلك إلى الخارج لاتمام دراستهم الجامعية، إن مجموعة التشيتشي يرغبون في العيش مثلما تعيش المجتمعات الراقية فهم يرتدون اللباس الأمريكي والنظارات ذات اللون الأخضر الداكن وكل ما هو لماع وداكن بالنسبة للذكور وتلك الخاصة بممتهني الخياطة بالنسبة للإناث، وسياراتهم من أنواع فخمة، وسنهم لا يتعدى الثامنة عشر عاماً مثل غولف ج ت أ (GTI) و (BMW) بالنسبة للبالغين سن الخامسة بعد العشرين، ونوع المرسيدس (MERCEDES) لمنهم في سن الثلاثين حيث لا يهمهم

طرازها بقدر ما يهمهم صنف (أ) و يعني أنجكسيون (INJECTION) كما أن هؤلاء الشباب المدللون لا يعانون من مشكل المال والإمكانيات حيث إن مداخيل أوليائهم يبعدونهم عن الشعور بالحرمان، ويفتحون لهم الباب على وسائل الترفيه القليلة الموجودة بالعاصمة، مثل قاعات السينما الفاخرة التابعة للمركز الثقافي لرياض الفتح التي تقترح عليهم تسعرة 35 ديناراً جزائرياً للمشهد الواحد، وكذلك الملاهي الليلية الراقية أين تباع زجاجة الويسكي بما لا يقل عن 1500 دينار جزائري.

بالجهة المقابلة أي السفلى من السلم الاجتماعي يوجد لدى الشباب الساكن في الأحياء الشعبية نفس الأحلام، ويطلق عليهم بتسمية البوحي (BOHIS) في الماضي كان ساكنوا الأحياء الشعبية يلبسون صدندالا جلدية ويضعون فوق أذنهم باقة من نعناع مثلما يفعل التوانسة بنبتة الياسمين الفواحة، لكنهم كلما استطاعوا تغيير بذلتهم الزرقاء ويستبدلونها بسروال الجنز فعلوا ذلك، لأنه اللباس العام، ولكن أصحاب الألسنة الطويلة يتحدثون عن تبديل التشيتشي لسروال الجنز كل يوم، أما البوحي فلا ينزعه إلا في نهاية كل شهر، شباب البوحي يتميزون بقصات شعرهم القصيرة غالباً ما يتوافدون على ملاعب كرة القدم والمساجد بدلاً من الملاهي الليلية والتي غالباً ما يذهبون إليها، ولو صدت مؤخراً تلك الأبواب التي كانوا يأتون إليها في السابق وعليه كما أنهم يذهبون إلى مراقص الساحل في أمسيات نهاية الأسبوع، وسهرات فصل الصيف حيث يأتون على متن سيارات مازدة نفعية يركبها ثلاثة أشخاص من الأمام وعشرة أفراد في الخلف.

لا توجد مناوأة حقيقية بين هاتين الشريحتين في المجتمع الجزائري على الأقل عند فئة الشباب، وأن الحرب المرتقبة ما بين التشيتشي والبوحي قد لا تحدث أبداً؛ لأن مطالبهم الأولية هي نفسها حيث إنهم كلهم سئموا من أوضاعهم التي تميزت بالتوجيه المفرط للسلطات العمومية لحياتهم وشؤونهم الخاصة بالنظر إلى تنظيم نمط حياتهم التي تعتمد كلياً على إمكانيات الدولة.

ذلك ما جعل اهتماماتهم تتكاثر وتشكل مع مرور الزمن أهم هاجس للدولة.

فمن اليوم الرابع إلى اليوم العاشر من شهر أكتوبر 1988 عرفت الجزائر أسبوعاً دموياً شهدت فيه مدينة الجزائر العاصمة والمدن الرئيسية للوطن عدداً كبيراً من المتظاهرين والاحتجاجات لكن النظام قمعها بقوة رصاص الجيش الوطني الشعبي، والحصيلة كانت مئات الموتى في الشوارع، غير أن الرئيس الشاذلي استطاع أن يرجع الهدوء إلى البلد بعد إلقاء خطابه يوم 10 أكتوبر في بث مباشر على شاشة التلفزة حيث وعد خلاله بإجراء إصلاحات سياسية عميقة عقب احتجاجات الشباب، وأصبح كل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للسياسة الجزائرية المنتهجة منذ استرجاع سيادتها محل تغيير عاجل، وجاء بعد ذلك استفتاء يوم 3 نوفمبر الذي حمل الحكومة مسؤولية تسيير شؤون البلاد أمام المجلس الوطني، وإعادة انتخاب الرئيس الشاذلي لعهدة جديدة يوم 22 ديسمبر 1988 وكذلك صدور الدستور الجديد الذي كرس مبدأ التعددية الحزبية الذي صودق عليه من

طرف الشعب يوم 23 فبراير 1989 ليعطوا قسطاً من الراحة للمسؤولين الجزائريين دون أن يحلوا المشاكل المطروحة على الساحة.

في هذا الموضوع يرصد لنا فريديريك فريتشار مراسل يومية لومند بالجزائر (frèderic fritsches) يرصد لنا صورة بينة عن بداية وتطور تلك الأحداث الأليمة.

أصل التمردات الدامية لأكتوبر 1988: صدام الحزب مع الدولة[1]:

استطاع الرئيس الشاذلي أن يبسط من جديد سيطرته على الوضع العام للبلاد الذي أوشك أن يفلت من يده بعد غيابه عن الوطن مدة ستة أسابيع خلال صائفة عام 1988 كان يقضي فيها فترة عطلته السنوية، ولقد واجهته عند عودته سلسلة من المصاعب بسبب اقتراب المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني ذلك أن الوفاق الضروري للسير الحسن لمؤسسات البلاد بدأ يتلاشى مع اقتراب موعد شهر ديسمبر كل التيارات السياسية التي كانت تعارض الرئيس الشاذلي في ذهابه نحو إصلاحات عميقة وشاملة للاقتصاد والمجتمع خرجت حينئذ عن ذلك الصمت الذي كانت تفرضه على نفسها لتعبر عن موقفها.

وأول مشكل ظهر على السطح هو تلك القضية المتعلقة بمدارس البعثة الفرنسية بالجزائر، وبالرغم من كونها تعد من المسائل البسيطة في التعامل معها وحلها ظاهرياً إلا أنها عكرت وأزّمت الساحة السياسية الجزائرية والعلاقات الجزائرية الفرنسية التي أصبحت جد متوترة طيلة تلك الصائفة إلى أن وجد لها الحل النهائي الذي اتخذ في شهر سبتمبر.

---

(1) فريديريك فريتشار في 15 أكتوبر 1988.

إن استرجاع ثانوية ديكارت[1] (ocfa) من طرف السلطات الجزائرية بغض النظر عن تلك المشاكل التي أحدثها في العلاقات الثنائية الفرنسية الجزائرية كشف بصورة واضحة عن ظهور ائتلاف ظرفي بين لوبيات كثيرة من المعربين والبعثيين والإسلاميين كلهم ممثلون داخل جهاز الحزب.

إن الاستثمار المفرط في حدث جد عادي مثل هذا قد أرعب وعكر يوميات العاصميين أضف إلى ذلك عملية السطو الكبيرة على البنك الجزائري الخارجي التي شكلت عاملاً رهيباً استطاع أن يزعزع تلك الدائرة الأولى والضيقة للنظام على اعتبار أن من حوّل تلك المبالغ الضخمة كان على علاقة شخصية وحميمية مع ابن الرئيس الشاذلي، زيادة على كل هذا فإن المستفيدين من تلك الأموال كانوا قد استثمروا في ديوان رياض الفتح (oref) والمؤسسة التي كان يسيرها العقيد حسين سنوسي الذي كان يحضى بثقة رئيس الدولة، ومن خلال ديوان رياض الفتح كان المستهدف الحقيقي هو رئيس الدولة وحاشيته على يد من دبروا لهذه الفضيحة حتى يلهبوا بملفها الرأي العام في الوقت المناسب، وهنا يظهر جلياً أن بصمة الحزب والمصالح التابعة له كانت موجودة على أرض الواقع حيث هي التي كانت خلف الستار ووراء كل هذه الفضيحة للنيل من شخصية الرئيس ومصداقيته، حيث استطاع في الأخير أن يتعرف على مدبريها.

---

(1) ديكارت (**decartes**) التي كانت تعد جوهرة الديوان الثقافي الفرنسي بالجزائر (**ocfa**).

من تنازل إلى تنازل آخر وصل الأمر إلى الإعلان عن ضرورة الاستفتاء حول الاتحاد مع ليبيا، وهو مطلب المربع الأخير للتيار الناصري البارز في صفوف الحزب، ألم يكونوا هم من قاموا خلال جلسة رسمية في شهر جوان 1987 باستدعاء القذافي بعد أن وعدوه بأنه يمكنه إلقاء كلمة رمزية أمام اللجنة المركزية؟ كان على الرئيس الشاذلي ومقربيه أن يستعملوا الحنكة والذكاء من أجل التصدي لتلك المناورة في وقتها، وأخيراً ألقى العقيد القذافي كلمته على مسامع نواب المجلس الشعبي الوطني (apn) قبل أن يزور معرض الإنتاج الوطني بقصر المعارض في الوقت الذي كانت لا تزال فيه اللجنة المركزية للحزب تبحث عن الصيغة المناسبة لتدخله وربما كان ذلك هو السبب في غضبه ومغادرته السريعة للجزائر دون أن يحضر مراسيم الاحتفال بالذكرى الخامسة بعد العشرين لاسترجاع الجزائر لسيادتها واستقلالها.

كل هذه الظروف الاقتصادية وانعكاسها والتضحيات المسجلة أثناء فصل الصيف وعدم صرف مرتبات العمال بسبب تطبيق القانون العام للعامل (sgt) الذي كان بمثابة سلّم حقيقي للمرتبات على الصعيد الوطني، وكذلك مشكلة البطالة التي استعصى حلها ومحاربتها، كلها شكلت الأرضية المناسبة لإثارة الاحتجاجات الاجتماعية.

إن الاتحاد العام للعمال الجزائريين (ugta) النقابة الوحيدة، وإحدى المنظمات الجماهيرية للحزب الواحد دعمت هي الأخرى تلك المطالب الشرعية للعمال القلقون على مستقبلهم والمتأثرين بمآسي حاضرهم، حيث نظمت عمليات التظاهر وشحن العمال داخل مكان العمل.

ومنذ الدخول الاجتماعي في شهر سبتمبر لم ينخفض هيجان العمال مما أدى إلى ظهور خلافات اجتماعية هنا وهناك، وعلى وجه الخصوص بالمناطق الصناعة أين تتقارب المؤسسات ساعد كثيراً على انتشار حركة الإضراب بين فئة العمال الشيء الذي جعل الأزمة تتوسع أكثر فأكثر، فعلى سبيل المثال استطاعت الحركة الاحتجاجية للعمال التي بدأت في الشركة الوطنية للعربات الصناعية (snvi ex berlier) أن تنتشر بسرعة وسط المؤسسات المجاورة إلى أن عمت كل المنطقة الصناعية لمدينتي الرويبة والرغاية.

إن كلام المسؤولين النقابيين الذي وجد دعماً من طرف التيار اليساري داخل الحزب حتى وإن كانت يلفها بعض الغموض إلا أنها بقيت تهدد استقرار النظام الذي لم يكن باستطاعته أن يواجه خطر الانفجار الاجتماعي، وهو على شهرين من انعقاد مؤتمر الحزب، في كل الحالات فإنها اللحظة التي عجلت بتسارع الأحداث وتشابكها وتداخلها، فبالرغم من أن العمال قد استأنفوا عملهم تدريجياً بالمصانع منذ شهر أكتوبر إلا أن عدوى الإضرابات كانت قد انتقلت إلى المؤسسات العمالية المتواجدة بكل الجزائر العاصمة، وتحت ضغط النقابة وبتوسط من طرف الخدمات العمومية وعلى رأسها مؤسسة البريد والهاتف (ptt) أعلن يوم 5 أكتوبر **1988** أنه يوم إضراب عام، وعليه فإن الإضراب لم يكن في حاجة لكي يعلن عليه حتى يندلع وينفجر، لأن كل المؤشرات كانت توحي بذلك، وما كانت الصدامات التي وقعت بين المتظاهرين وقوات الأمن خلال الليلة التي سبقت ذلك الموعد بحي باب الواد إلا تلك الشرارة التي ألهبت نيران الأزمة حتى

أشتعلت بكل أنحاء الـوطن، وفي اليـوم المـوالي كـان آلاف تلاميـذ المـدارس والثانويـات غادروا مقاعد الدراسة، وقاموا بغزو جماعي للمدينة؛ حيث التحق بهم مجموعات من الشباب المقصى من التعليم والعـاطلين عـن العمـل ليقتحمـوا شـوراع المدينـة قبـل أن يخربوها عن آخرها.

لكن أين كانت قوات الأمن يوم الأربعـاء خمسـة أكتـوبر؟ إنهـا تلقـت تعلـيمات دقيقة حتى إن شرطة المرور غادرت هي الأخرى الساحات والطرق، وكأن كل ذلك كان متوقعاً إن لم نقل مبرمجاً، من هو يا ترى هذا الذي استطاع يوم الثلاثاء مساء أن يتصل ببعض باعة شارع ديدوش مراد حتـى ينصـحهم بـأن يبقـوا أبـوابهم في الصـباح المـوالي مصودة؟ ومن هم هؤلاء الشباب ذوي الوجه المشاغب والنظرة القوية الذين كانوا يوم الأربعاء صباحاً يوجهون هذه السيول البشرية في شوارع العاصمة، المدينـة المفتوحـة؟، وإذا كنا قد سمعنا البعض من هؤلاء يتكلمون فإننا كذلك رأينا آخرين، هل كان حـتماً على الحكومة الجزائرية أن تصل إلى هذا الوضع حتى تطلب المساعدة من الجيش ثـمّ أعلنت في اليوم الموالي «حالة الطوارئ».

إن الجيش قد قام بالمهام المنوطة به حيث أرجع الهدوء إلى البلد وصد كل منافـذ الرياح ومد وجزر البحر. من هم المتظـاهرون والمتسـببون في ذلـك؟ ومـن هـم هـؤلاء المدنيون الذين كـانوا يرتـدون سراويـل الجـيش وأحذيـة رياضـية (basket) والسـترات الجلدية، والذين كانوا من حين لآخـر يخرجـون مسدسـاتهم ليطلقـوا النـار؟ ومـن هـم هـؤلاء الرجـال الخمسـة الـذين كـانوا يرتـدون بـدلات مدنيـة، وهـم يركبـون سـيارة

نفعية من نوع 404 باشي (bachee) وهم يطلقون النار على المارة في حي القبة؟ ومن هم كذلك أولئك الذين كانوا يركبون سيارات الشركات الوطنية العمومية ويطلقون الرصاص هنا وهناك من سلاحهم الأوتوماتيكي؟

في أمسية يوم الإثنين العاشر من شهر أكتوبر بينما كان الإسلاميون المسالمون يتأهبون لإطلاق مظاهرة تندلع من حي بلكور (بلوزداد) نحو حي باب الواد حاول الشيخ سحنون إمام هذا المسجد أن يقنعهم بالعدول عن هذه المسيرة والتخلي نهائياً عنها، ومن بين من حرضوا عليها يوجد أشخاص كانوا يحملون السلاح تحت جلاباتهم البيضاء، أربعة أيام بعد حدوث مأساة باب الواد التي خلفت ثلاثين قتيلاً برصاص قوات الأمن يبدوا اليوم جلياً أن الرصاصة الأولى تم إطلاقها من جانب المتظاهرين، فكان الرد على ذلك بمثابة الجحيم.

أربع ساعات بعد ذلك قام الرئيس الشاذلي يخاطب الجزائريين على بعد معتبر من مكان الحادثة، لكن الرسالة وصلت جيداً فبعد فترة التأسف والحزن المشروعة بدأ الشعب ينتظر معاقبة رؤوس الفتنة، التي نادى وطالب بها مراراً إذ حلت بهم الحيرة، لكن انتظارهم لم يدوم طويلاً حيث ثمانية وعشرين ساعة بعد ذلك بدأ الرئيس الشاذلي يعطي الحل الملموس في تجسيد تلك الإصلاحات التي وعد بها في خطابه المتلفز قبل يومين في تصريح منه أنه سيعرض على الشعب استفتاء تغيير الدستور، وجعله يفتح المجال واسعاً أمام أكثر ديمقراطية في الحياة السياسية إن كان قد حصل على موافقة الشعب الجزائري؛ لأن الأمر هو كذلك.

وباقتراحه تعيين وزير أولٍ توكل له مسؤولية تشكيل طاقم حكومي يعين من طرف رئيس الدولة بصفته مسؤولاً عما يقوم به من مهام أمام نواب البرلمان، يكون الرئيس الشاذلي قد قام بخطوة عملاقة نحو التأسيس للديمقراطية، وفي نفس الوقت قد وضع جانباً جهاز الحزب فيما يخص مكانته القديمة في الشأن العام؛ لأنه من غير المعقول ألا يرافق هذا الانفتاح السياسي إجراء خاص بنظام تعيين المترشحين لنيابة الشعب مثلما يتم حالياً تعيينهم من طرف جهاز حزب جبهة التحرير الوطني (fln) ,ليصبح كذلك من غير المسلم به اللجوء إلى هذه الطريقة المنفردة من نوعها في الساحة السياسية الجزائرية، والتي يمكنها بعد انعقاد مؤتمر الحزب أن تمنح الإشارة الخضراء لمترشحين "أحرار" كي يتسنى لهم أن يسجلوا أنفسهم ضمن القوائم الانتخابية الخاضعة للإرادة والاختيار الشعبي.

إن وكالة الأخبار الرسمية؛ أي: الوكالة الجزائرية للأنباء (aps) قد صرحت وكتبت بالحرف الواحد أن الوزير الأول هو من يختار متعاونيه من الوزراء حسب مقاييس الكفاءة، وفي إطار المشاورة الواسعة من دون إقصاء أي أحد أو جهة معينة". لكن مالم تقله أكثر أهمية مما قالته؛ لأن شرط العضوية في الحزب لم يعد عائقاً أمام المترشحين للوصول إلى المهام السياسية العليا للبلاد, أو على الأقل ذلك هو ما يعبر عن الإرادة الحالية لرئيس الدولة الذي كان في حاجة إلى التصريح به حتى يقلص من نشاط آخر الإيديولوجيين داخل صفوف الحزب، وهم بطبيعة الحال أولائك الذين ظلوا منذ انعقاد المؤتمر الخامس عام

1984 يعرقلون ويرهنون كل حظوظ نجاح الإصلاحات المعلن عنها حتى قبل الشروع في تنفيذها على أرض الواقع .

هذا التغيير الجذري والأساسي والعميق للدستور سيرافقه تعديل آخر لا مناص منه للميثاق الوطني, بصفته النص المرجعي للاشتراكية الجزائرية, سيكلل كل المحاولات والجهود المبذولة من طرف الرئيس الشاذلي في مجال الانفتاح السياسي الذي باشره إلى يومنا هذا ـ طبيعة النظام بدأت تتغير منذ هذه السنوات الثلاثة التي مضت حيث إن الاعتماد الممنوح بتاريخ 11 أفريل 1987 للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان التي يرأسها الأستاذ ميلود براهيمي كانت بمثابة تلك الضربة القاضية الأولى التي تلقاها الحزب الذي كان حريصاً على الاحتفاظ بكل صلاحياته, غير أن هذا الحدث لم ينل رضا كل المتتبعين ليقدروا قيمته الحقيقية. فممّا يعاب على مؤسسي هذه الرابطة التي وصفت بسرعة أنها " نظامية " عكس تلك التي يقودها الأستاذ علي يحيى عبد النور المعروفة على أنها " بربرية" أو تلك التي يرأسها الأستاذ منور التي توصف " بالتروتسكية " لم يأخذوا بطبيعة الحال هذه المعطيات الأساسية.

ضربة أخرى كانت قد أصابت النظام السابق في الصميم بعدما قام في شهر جويلية وزير الداخلية السيد الهادي لخديري المعين حديثاً بتقديم قانون جديد حول الجمعيات، وحصل على موافقة البرلمان يجب على أغلب الجمعيات أن تتحصل على الاعتماد المسبق من الوزارة نفسها.

من جانب آخر كان قانون البلدية قيد التحضير حيث سيسمح لشخصيات مستقلة بأن ترشح نفسها للانتخابات المحلية, حتى وإن لم يصوت عليه من طرف البرلمان فإنه كان جاهزاً ومحفوظاً داخل درج من أدراج مكاتب الإدارة.

ربما يكون قد تجاوزه الزمن خلال الاستفتاءات القادمة حول الدستور والميثاق الوطني، في نهاية مسار هذه المعركة المحفوف بالحواجز والعراقيل الذي خاضه الرئيس الشاذلي، كان هذا الأخير قد حقق آخر شوط مستقيم دون أن يرتكب أي خطأ يذكر , كما أنه وجد خلال المؤتمر منافسيه في نفسية جد منهارة؛ لأن الشعب الجزائري قد سئم من تصرفات الحزب، وعبر جهراً عن كراهيته وبغضه له خلال تلك الأحداث الماضية التي شهدتها البلاد . لكن الجيش لم يخرج نظيفاً من هذه العملية الصعبة, وإن كان قد قام بمهامه في مجال حفظ الأمن واسترجاع الهدوء والسكينة، فإنه كان المسؤول المباشر عن وفاة مئات الجزائريين؛ حيث أولياؤهم لن ينسوا أن الجيش استعمل السلاح المخصص للدفاع عن شرف الوطن في قتل أبنائه دون اللجوء إلى وسائل التخويف وتفكيك المتظاهرين المتواجدة بكثرة في الجزائر, في المقابل استعملت شاحنات رش الماء ضد عمال المنطقة الصناعية بالرويبة بينما كان نصيب الشباب من أطفال الجزائر الطلقات النارية من رشاشات الدبابات ذات 23 ميلمتر.

* * *

الإقتصاد في مواجهة الحزب [1]

هل كـان انهيـار أسـعار الـنفط الـذي حـرم الجزائـر مـما يقـارب نصـف مـداخيلها الخارجية منذ ثلاث سنوات خلت ـ حسب ما أكدت ذلك السلطات ـ هو السبب الـرئيسي الـذي أدى إلى الانفجـار الحـالي ؟ ربمـا قـد يكـون هـذا التفسـير غـير كـافٍ! " إن الـنفط والكسكسي هـما السـبب في كـل شيء" , يـزعم أحـد رجـال النخبـة الجزائريـة يعـيش في المنفى مثل كثير من أمثاله الذين يطاردهم النظام, " لكن الأزمة سببها هو تراكم عوامـل الانفجار. كفانا , كفاية!" إن عوامل الرشوة، والتسيير الرديء لاقتصاد متركـز بقـوة لا يـتم بالليونة , تتحكم فيه أيادي النومانكلاتورة التي تجاوزها الزمن، إلى جانب إصـلاحات غـير جريئة وغير مقبولة أو عديمة التطبيق، وغير ملائمة متسببة في تغذيـة الشـكوك والأحقـاد دون الدفع بإنعاش الإقتصاد واختلاطها منذ سنين بالأزمة النفطيـة هـي التـي كانـت وراء تذمر الجزائـريين. مـن أوضـاع بلـدهم جعـل البنـوك تفكـر في تلـك المخـاطر الاجتماعيـة فاتخذت سياسة التقشف المستمر في النفقات كحل مفروض مثلما هـو الحـال في البلـدان الفقيرة؛ لأن الجزائر التي لم تنتظر تلك الأزمـة النفطيـة التـي حصـلت في عـام 1986 مـن أجل أن تقوم " بترشيد نفقاتها العمومية " وكذا تلـك المنزليـة الخاصـة بـالمواطن العـادي

(1) فيرونيك موروس في 13 أكتوبر 1988.

هي التي كانت تمثل منذ مدة زمنية طويلة كنموذج تسيير اقتصادي جيد في نظر مؤسسات" الإتابليشمانت" (etablishment) الاقتصادي العالمي، والدليل على ذلك هو الضوء الأخضر الذي منحها إياه صندوق القرض الدولي في شهر سبتمبر من عام 1985, حيث صرح خبراء هذا الصندوق بقولهم هذا : " من الملفت للانتباه أن يكون هذا النمو الغير عادي قد توصل إليه في زمن يقترن بتحسين ميزانية المدفوعات العادية ".

قررت الجزائر وهي جد فخورة باستقلالها الوطني , ومعتزة بنفسها أن تتخلى نهائياً عن المساعي الحميدة لكبار أرباب المال العالميين منذ أن تحركت السوق النفطية العالمية في عام 1982, حتى وإن كانت نسبة المديونية تعتبر ثقيلة الوزن (21 مليار دولار) فإن حجمها لم يرتفع بل قد انخفض خلال ثلاثة سنوات متتالية (من 1982 إلى 1985) وأن مستحقات المديونية بما في ذلك الأرباح المترتبة عنها (ما يقارب ستة ملايير دولار سنوياً) قد تم دفعها بكل سهولة من دون اللجوء إلى محاولة إعادة هيكلتها ـ وعند تجاوزها للعقبة الأولى المفاجئة استطاعت الجزائر أن تتغلب على أزمة عام 1986 بالحصول على التوازن في ميزان مبادلاتها التجارية الذي سجلت فائضاً مالياً قدر ب 1,5 مليار دولار بعد ذلك العجز التي عرفته في سنة 1986 والمقدر بثمان مئة ألف دولار , فكان "العجز" رغم كل ذلك ضعيفاً بالنظر إلى التدهور الملحوظ في المداخيل النفطية التي عرفت نقصاً ملحوظاً في عام 1986 حيث فقدت نسبة 40% من حجمها بعدما نزلت من 12,5

إلى 8 مليار دولار فقط مع العلم أنها تمثل ما يقارب 95% من مداخيل الجزائر .

في نظر المؤسسات المالية الدولية كانت الجزائر تعتبر التلميذ المثالي إلى درجة أنها قررت منذ بضعة شهور رفض تسلم قرض بمبلغ ملياري دولار تقدم بـه صـندوق النقـد الدولي (fmi) ولكن دفعت ثمـن ذلـك الـرفض؟ إن التسـيير الحسـن للـديون الخارجيـة للدولة لم يمنعها من ارتكاب أخطاء داخلية بلجوئها إلى تقشف مزدوج في نفقاتها حيث اعترفت عام 1985 بمحدوديتها الاجتماعية".

أول إجراء اتخذ في هذا الشأن هو تقلـيص الاسـتيراد عـما كـان عليـه عـام 1982 الذي أصبح يخضع لمراقبة قوية وشديدة لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية وذلـك منـذ صدور قانون 78/02 حيث سقف المشتريات الخارجيـة، مـن المـواد الغذائيـة في حـدود تلبية طلب سنتين من الاستهلاك أي بمجمـوع 7,5 مليـار دولار يـذهب ثلـث منهـا إلى تسديد فاتورة المواد الغذائية المستوردة، انعكاسات هذا الوضع نتج عنها نـدرة دوريـة في مواد الاستهلاك, عجز آلة الإنتاج، ارتفاع فاحش لسعر المـواد المسـتوردة بطـرق غـير قانونية، إزدهار السوق السوداء وقفزة جنونية في ارتفاع الأسعار!

عملية التقشف الثانية التي فرضتها ظروف 1986 تمثلت في تقليص ربـع نفقـات الميزانية في الوقت الذي نزلت فيه مداخيل الضريبة المضروبة على المنتـوج البـترولي إلى نصف حجمها في عام واحد فقط، بينما جمدت كل المشاريع الاسـتثمارية الكـبرى مثـل تلك المتعلقة بالصناعات الميكانيكية والحديدية في بلد تعـود منـذ القـدم عـلى العـيش

بنمط حياة «دولة العناية الإلهية» والتي تقرر الاستثمارات والتأسيس للأسعار والأجر والإنتاج، فإن تقشفا في الميزانية مثل هذا الذي حدث سيكون له حتماً انعكاساً كارثياً على حياة المواطن؛ لأنه يوقف التنمية بصفة مفاجئة.

فمن نسبة 5% سنوياً تدحرج النمو الاقتصادي الجزائري بداية من عام 1987 إلى نقص 3% أي: انخفض بثمانية درجات كاملة حيث يعتبر ذلك اجتيازا للخط الأحمر، وعندما نعلم أن النمو الديموغرافي لجنوب البلاد يفوق في الظرف الحالي نموه الاقتصادي والنتيجة واضحة: تزايد كبير لعدد البطالين الذين تقدر رسمياً بـــ 1% من مجموع العمال وربما كان عددهم الحقيقي أكثر بكثير من هذا.

وبهذا تكسرت الدينامكية الاقتصادية وظهرت على السطح كل العيوب التي طالما عمل النظام على إخفائها ليصبح من الصعب جداً تحملها لوقت كبير.

إن النقص الملحوظ في لتجهيزات القاعدية مثل النقل والسكن والمواصلات وغيرها، وكذلك الإطارات المتوسطة التكوين، والمواد نصف المصنعة قد أضرت كثيراً بالاقتصاد بحيث إن مستشفيات حديثة وجاهزة تماماً أصبحت معطلة عن العمل أو مغلقة لعدم توفرها على الممرضات، بينما ظلت انقطاعات الماء والكهرباء والاتصالات الهاتفية وحتى انحرافات القطارات عن سككها من المسائل اليومية في حياة المواطن الجزائري.

إن العجز الكامل لمنظومة بنكية ناجعة بالإضافة إلى غياب نسيج اقتصادي قوي مكون من مؤسسات متوسطة الحجم من المتعاملين هو

الذي وسع في عدم فعالية كبريات المجمعات الصناعية الوطنية التي أنشئت منذ عشرين سنة من أجل بعث قاعدة صناعية ثقيلة في مجال النفط والحديد والإسمنت وغيرها، ولكنها غائبة تماماً في القطاعات الاستهلاكية الكبرى والتي تسير من طرف إداريين لذلك عششت البيروقراطية داخل المؤسسات العمومية وحدت من فعاليتها إلى حد السيطرة كلياً على جميع نشاطاتها لتكون حاجزاً آخر يصعب تجاوزه من طرف المواطن.

أخيراً يجب التذكير بذلك الإفلاس الكبير المسجل في قطاع الفلاحة والذي دفع بالحكومة إلى استيراد ثلثي حاجياته الغذائية، وهذه الكمية تؤسس لعامل الندرة في السوق الداخلية، وتفاقم حجم السوق السوداء، منذ أكثر من سنة يقول أحد الملاحظين تشهد الساحة ظهور بعض الأشخاص يمتهنون سرقة بعض المواد الغذائية الأساسية مثل الخبز والزيت والدقيق وغيرها من بعض الأسواق.

كان مآل هذا النظام الفشل والإفلاس لولا وجود ذلك الاقتصاد الخفي الذي كان يقود البلاد بتوفيره لمناصب عمل غير قانونية وسرية وداعمة للسوق السوداء وتهريب السلع والغش الجبائي المقدرة بنحو 10% من الميزانية والتهرب من المسؤولية وإنعاش السوق الموازية للعملة الخارجية عن طريق المهاجرين وغيرها من الحرف الطفيلية والضرورية في آن واحد هي التي تغذي طبقة الفضوليين والمستفيدين من النظام أصبحت شيئاً فشيئاً غير مسموح بها في ظل تفاقم الفقر الذي ضرب باقي فئات المجتمع... ذلك هو السبب في تصاعد الكراهية ضد فئة النومنكلاتور (noumen Clature) التي تُشتم حالياً مثلما يذهب

إلى ذلك أحد الجزائريين حيث يعتقد أنها تصد في وجه الآخرين كل الأبواب وتتبختر بتفاخر وكبرياء...

وهو الوضع نفسه الذي إخفاء يفسر نصف تلك الإصلاحات التي أطلقتها الحكومة منذ ما لا يقل عن ثلاثة سنوات من أجل إعادة وضع جديدة ديناميكية لصالح الاقتصاد الوطني أصبح هشاً في كل مستويات التحليل سهل جداً مع مطلع العام ألفين اعتبار محدودية المخزون والاستهلاك الجنوني قد لا يبقي للجزائر بترولاً يصدره وبالتالي لا تكون هناك عملة خارجية.

من جانب آخر فإن ضغط النمو الديموغرافي أصبح غير متحكم فيه إلى درجة أن النفقات في المجال الاجتماعي أي التربية والصحة والتغذية قد استحوذت على مجموع طاقات الميزانية الوطنية، بالرغم من ارتفاع مؤشرات سعر الخام بالأسواق الدولية، وعليه يجب التحضير لفترة ما بعد البترول ودفع قطاع الفلاحة والصناعة نحو الاكتفاء الذاتي ولم لا إن أمكن الحال نحو التصدير، ومن جهة أخرى تحرير السوق والتفتح على القطاع الخاص لمنحه فرصة التأقلم على المدى البعيد ليكون البديل الحقيقي للمؤسسات العمومية الوطنية.

من سنة 1986 إلى سنة 1988 بدأت الإصلاحات تتسارع ولكنها لم تكن شاملة وجاءت متأخرة مما جعلها تخطئ أهدافها إلى حد الساعة.

وحتى الإصلاح الزراعي الذي تبعته نتائج ملموسة أصبح محل ضغائن، مثلما صرح بذلك أحد الملاحظين قائلاً: بارونات النظام

استولوا على القصور، وتلقوا عمولات في صفقات البترول، وأما أبناؤهم استحوذوا على الأراضي.

خلاصة القول:

إن الحكومة بخوضها غمار الإصلاحات عرضت نفسها لكل الأخطار، حيث إن انسحاب «دولة ـ العناية الإلهية» بصفة مستعجلة هو من جعل الأزمة البترولية في تسارع مع الزمن حتى إنه غذى مخاوف أصحاب الربع دون المساس بالمزايا الحقيقية للنظام، ودون أن يدفع نحو الأمام بالآلة الصناعية المعطلة منذ ما لا يقل عن ست سنين من التقشف، ذلك ما هيأ الظروف لوضعية انفجار حقيقية لعبت فيه الأزمة البترولية دورا قضى على كل أحلام الجزائريين.

* * *

النهر الذي حول عن مجراه[1]

لا يزال الدكتور سعيد سعدي يشد اهتمام الناس لما يتكلم عنه مع الأمل هذه المرة بالنظر إلى رياح الديمقراطية التي تعصف بالمنطقة منذ شهرين في كشفه عن تصرفات المسؤولين أنه لن يكون محل بحث أو متابعة من طرف الأمن العسكري الذي تعود على اعتقاله من منزله والمعروف عنه أنه يجل محل البوليس السري الحقيقي للنظام حيث تمتم بصوت منخفض وضحك مصطنع: «إنها ألف جثة من جثث الشباب هي التي تحميني»[2].

لم يكن سنه آنذاك في عام 1966 يتجاوز العشرين سنة لما أبعد بصفة مؤقتة من المؤسسة التعليمية التي كان يدرس بها عندما رفض تعريب نص مسرحية، ومن هنا بدأت قضية لعبة الغميضة التي واجهته مع السلطات حيث قادته في سنة 1985 إلى السجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة تأسيسه رفقة آخرين للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، والتي أنشئت فعلاً في العام نفسه على يد الأستاذ عبد النور علي يحيى الوزير السابق في حكم بومدين الذي انتقل إلى المعارضة، كان ذلك داخل

(1) جون بيار بيرانسل هوفوز في 15 ديسمبر 1988.

(2) الرقم الرسمي لضحايا أكتوبر هو 161 لكن التيارات الأخرى المعارضة تتحدث على أن عدد القتلى يتراوح ما بين 500 و1000 ضحية، و (1027) تحديداً ما بين الوفيات والمفقودين.

زنزانات لامباز (lambaz) الذي أسسه نابليون الثالث (napoleon) بالأوراس من أجل أن يلقي فيه بمعارضيه مثلما فعلت أيضًا الجزائر المستقلة أين حضر سعيد سعدي وانطلاق حركته الجديدة التي اشتهر بها واشتهرت سمعته بلغت الانتباه لشخصه.

بصفته طبيب نفساني قضى الدكتور سعيد سعدي وقتاً طويلاً في تحليل وتشريح شخصيات رفاقه حتى توصل في نهاية الأمر إلى أنهم كانوا ضحية كبت تاريخي والأوضاع العامة للأمة انحرفت عن مسارها وسكّتها، وذلك منذ الاستقلال؛ لأن الخطأ الكبير على المستوى السيكولوجي والسياسي لقيادة الاستقلال هو أنهم اعتقدوا أنه من الممكن أو من الواجب أن نلصق عامي 1962 و1830 ببعضهما البعض من أجل محو مائة واثنين وثلاثين سنة من الاستعمار الفرنسي.

إن الدكتور سعدي مقتنع كذلك أن الخطأ المتشابه الذي يحوم حول معظم الحركات الديمقراطية التي برزت من انتفاضة أكتوبر هي كونهم أرادوا الرجوع إلى الطهارة المثالية لعام 1962 من دون لأخذ بعين الاعتبار ستة وعشرين سنة من الاستقلال، إن ربع القرن الذي تميز بالصدام والمصائب بالإضافة إلى تلك الحقبة المكونة لمائة واثنين وثلاثين سنة من الاستعمار الفرنسي أثرت كثيراً على حالة الجزائر الآنية أكثر من تلك القرون الثلاثة للغزو التركي (1516 ـ 1830) وعلى الأقل على حد سواء من ألفية أسلمة البلد.

ولغرض تبرير تناسي كل هذه الحقبة الممتدة من 1830 إلى 1962 اضطررنا إلى إيجاد «دولة جزائرية سيادية» خيالية لتلاميذ المدارس حطمت من طرف جنود شارل العاشر (charl 10) ولكنها

استطاعت أن تظهر إلى الوجود ثانية عام 1962 هذا التنكر للتاريخ لم تجن منه الحكومة سوى أنها لقبت بخبث بـ «الأدجاك» (odjak) نسبة إلى كتيبة الانكشاريين التابعة للدولة العثمانية التي كانت تحكم مدينة الجزائر قبل عام 1830... أما فيما يخص الفترة الاستعمارية الفرنسية التي لم تكن فترة راحة على الإطلاق فإن توثيق المؤرخين حولها إلى انتفاضة دائمة ورفض تام لكل تعاون غربي.

دونما أن تشعر بذلك فإن الجزائر الجزائرية تكون قد سارت على خطة بعض المفكرين الاستعماريين مثل الأكاديمي لويس باتراند (louis betrand) (1866 ــــ 1941) الذين اعتقدوا أنهم سيكون لهم موعد مع إفريقيا اللاتينية بالقفز على العروبة البربرية التي صقلها الإسلام في نفوس مواطني هذا البلد، وهكذا كما كتبه رجيس ديبري (regis debray) صاحب كتاب «القوة والأحلام» (la puissance et les reves)[1]، «ليس أغلى من الازدراء بالأصول» وعلى وجه الخصوص تلك الأصول المباشرة.

هذا الجيل من الشباب الذي يتراوح سنه ما بين الخامسة عشر والثلاثين عاماً بنين وبنات، وعبر كل أنحاء الوطن يعلم اليوم ذلك جيداً وهو الذي لم يسبق له أن عرف النظام الفرنسي ولا حرب التحرير غير أنه لا يكترث بـ «عقدة المجاهد» هم المجاهدون الذين عبروا على أنهم أقوياء لدرجة أنهم عملوا على محو كل آثار الماضي الاستعماري للبلاد ولو أن كثيراً منهم لم يلتحقوا بالثورة إلا بعد الإعلان عن وقف إطلاق

(1) منشورات غاليمار 1984.

النار في مـارس 1962... إن الخـوري ألفـراد برانغـار (alfred bernguer) أحـد الأقـدام السوداء، غير أنه كان مواطناً ومناضـلاً جزائريـاً منـذ السـاعات الأولى للثـورة لا يـخشى اليوم أحد في تعليقه بكنيسة وهران لما يصرح: كل منا كان يعلـم في بدايـة عـام 1962 ثلاثة آلاف شهيد بالجبال، ولكن أشهر قليلة بعد ذلـك التـاريخ انتقـل ذلـك العـدد إلى ثلاثة مائة ألف... داخل المدينة.

في وســط ذلــك التجمــع الكبــير المحــتج في المجــال الإيــديولوجي والســياسي والاجتماعي والثقافي وكذا النضـال النسـوي والمهنـي وغـيرهم مـما ظهـر عـلى السـاحة الجزائرية منذ أكتوبر 1988 إلى أن اكتسح قرى بسيطة وهادئة حيث أصبحت بـدورها تنشط هي الأخرى بصفة غـير منتظـرة «لجانـاً» مـن أجـل الديمقراطيـة وحريـة الـرأي والاعتقاد أو ضد عمليات التعذيب والحزب الواحد، بداخل هذا الوضع المهول بالـذات ظهرت عزيمة المواطنين في كل أقطار الوطن التي لن تقبل من الآن فصاعداً بـأن تـرغم على الصمت باسم الثورة التي انتهت منذ ربع قرن.

على ضوء ذلك كتبت يومية أوريزون (horizon) الحكومية التي تتميـز ببعض الجـرأة على صفحة كاملة بقلم مراسلها من مدينـة سـيدي بلعبـاس قـادر مهـدي تقـول: الديمقراطيـة بنظرة الجزائر العميقة: نستطيع أن نـتكلم اليـوم مـن دون أن نحسـب عـلى أننـا مـن أعـداء الثورة، ليضيف زميلنا: منذ الاستقلال لم يسبق لنا وأن عشنا جواً كهـذا إن المـواطنين يشـعرون أنهم على أبواب تحولات كبيرة وعميقة، وفي نفس الوقت كتب كمال بلقاسـم مـدير أسـبوعية ألجيري أكتوياليتي (algerie actualitè) المعروف تقليدياً عنها أقل دو غماتية من كل وسـائل

الإعلام الجزائري يقول : «إن التكريم والتمجيد اللذين يستحقهما مناضلو نوفمبر 1954 (بداية من اندلاع الثورة التحريرية) لا يباع ولا يشترى لأنه مكتوب بأحرف من دم وبطولات وغيرها».

إن الخطاب الوزاري يبقى كذلك يشوبه نوع من الأفكار المتحجرة حيث ذهب محمد علي عمار وزير الثقافة والإعلام والذي كان قبل أيام قليلة مسؤولاً عن ودادية الجزائريين بأوروبا إلى اتهام الصحافة الباريسية بأنها تحرض على التمرد المتكرر [...]، والهدف من ذلك هو الدفع بالجزائر المحتجة في أحضان الدول المصنعة؛ كي يتمكن الاستعمار من استرجاع ما فقده خلال عشريات استقلال الجزائر.

كل ذلك محل استهزاء وسخرية الشارع الذي اخترع نكتة تظهر الرئيس ميتيران (mitterand) في حيرة من أمره أمام عرض الجزائر على فرنسا ثانية، مما جعل زميلتنا الشابة الساكنة بمدينة الجزائر ليندة عبابسة تثور بقولها: حتى وإن ذهب بعض التلاميذ إلى التفوه بعبارة «الجزائر الفرنسية» لاستفزاز أفراد الجيش، فإنه لا أحد على الإطلاق يشك لحظة واحدة في استقلالية الجزائر، فهي ضرورية وأساسية لنا مثل الهواء الذي نستنشقه، وإذا فكرنا في عكس ذلك فإننا نريد أن نغير الانتباه عن الأشياء الهامة، هذه المصالح الهامة علينا أن نعرف كيف يفسرها أحد أروع الروائيين الجزائريين الجدد الذين يكتبون باللغة الفرنسية السيد رشيد ميموني صاحب «رائعة النهر» الذي حول عن مجراه[1] وهو الكتاب الأكثر مقروئية من بين مؤلفاته، والذي يصح أن

---

(1) منشورات روبيرت لافونت 1982 ولافونيك الجزائر 1986.

يطلق عنوان كتابه كتسمية لكل تلك الفترة التاريخية الممتدة من 1962 إلى 1988 التي كانت شاهدة على تحريف أمة بأكملها عن أصولها، وتاريخها لفسح المجال أمـام نظـام متسلط وفاشل مُنـع الجزائريـون مـن انتقـاده أمـام الأجانـب بفضـل عـزتهم لـوطنهم وكبريائهم مثلما ذهب إلى ذلك نفس الكاتـب: في الوقـت الحـاضر لا تـزال السـلطة في حالة دوران بسبب الانتفاضة، ولكن قبل أن يستفيق ويجتاح تلك المساحة التي سـيطر عليها الشعب منذ أكتوبر، على المثقفين أن يقوموا بدور استراتيجي بأن يكونوا الحصـن المانع أمام اغتصاب تلك الديمقراطية الفتية.

ذلك التغيير والتحول الجديد الذي يحلم به رشيد ميموني، وكذلك عدد كبـير مـن الجزائـريين الـذين ينتمـون إلى كـل التوجهـات، يقتصرونهـا في هـذه الجمـل البسـيطة والقليلة: إنها تلك العبارات التي تعبر عن كل الأفكار حتى تلك التـي لا تشـاركهم فيهـا السلطة مثـل اللائكيـة واحـترام الحيـاة الشخصـية للأفـراد، وحريـة الاعتقـاد، والسـفر، وإمكانية الاختراع من دون التعـرض لأي عـائق مـن العوائـق واللهجـات التـي تمتلكهـا الجزائر بما في ذلك اللغة البربرية والفرنسية.

نعم، نعـم، لـيس بـالتسرع، ولـيس كـل شيء في لحظـة واحـدة، يجـب قليـل مـن النضج في الأفكار والمشاريع، هكذا كانت دوائر داخل النظام ترد على مطالب المواطنين، والتي لم تنج من الانتقادات من بعض أطراف المجتمع، في هـذا الظـرف الزمنـي بالـذات مـثلما كانـت وجهـة نظـر الصـحفي حسـين بـن حمـزة التـي نشرت صـفحة كاملـة مـن يومية المجاهد الحكومية حيث كتب يقول: إن القول بأن الشعب الجزائري غـير ناضـج

ليدخل عالم التعددية الحزبية يذكرني بتلك الفترة الاستعمارية التي كان يقال لنا خلالها: أنتم غير جاهزين لأخذ استقلالكم حيث إنكم غير قادرين حتى على صنع مدرجة الكريات وغيرها من أتفه الأشياء.

وحقيقة الأمر أن الجزائريين كانوا في عام **1962** جاهزين للدخول في التعددية الحزبية والسياسية والنقابية والثقافية والتواصلية حتى إنهم لما كانوا منقسمين إلى فئتين للتصويت في الانتخابات حيث كانت الفئة الأولى تضم اليهود والمسيحيين والمسلمين الذين تخلوا عن نظامهم الأساسي كمسلمين، وتضم المجموعة الثانية كل المسلمين الذين بقوا أوفياء لهذا النظام كونهم عرفوا وقتها كيف يقدروا ويثمنوا تلك الانتخابات المسماة على الطريقة الجزائرية الشهيرة للحاكم الاشتراكي، للجزائر مارسال إيدموند نايجلين (marcel Edmond naegelen) (1948-1951) أولاً بأول ظل المهاجرون وطلبة الأمس واليوم المتواجدون على الأرض الفرنسية الذين يزداد كل عام عددهم بحوالي مائتي ألف إلى درجة أن أصبح مليونين من الجزائريين (نحو10% من السكان) يسافرون عبر ضفتي المتوسط وهم يحلمون معهم أفكاراً وحاجيات ومنشورات ومئات الأشياء التي لا توجد بأرض الوطن من أسبوعية جون أفريك (jeune afrique) إلى حبات الموز....

يمثل الجزائريون والفرنسيون الجزائريون المتواجدون بفرنسا ما لا يقل عن مليوني منشق حسب المبدأ، والذين طلما ظلت حكومة الجزائر ومنذ زمن بعيد تفكر في استعمالهم كأداة ضغط على باريس، والذين أصبحوا بدورهم يضغطون على بلدهم الأصلي من أجل تحريره ممن يرهنون مستقبله.

بكل الأمكنة كنا نستمع لهذه الصرخة لولا أكسيجين المهاجرين ولولا قنوات الإذاعة والراديو الفرنسية لأصبحنا مثل ألبانيا أو ليبيا! بطبعهم أناس مهمون ومتحفظون بدأ هؤلاء الجزائريون فجأة ينشرحون ولا يبالون بعنصريتهم وكرههم للأجانب وبخصوص فرنستهم وفرانكفونيتهم مثلما يقول ذلك رب عائلة تتكون من ستة أبناء وهو الذي يعد من بين الأربع مائة وخمسين عاملاً في حالة إضراب حيث يعمل بشركة وطنية للآجر تقع على أبواب مدينة البليدة، كنا قد أركبناه معنا على متن سيارتنا: الديمقراطية تعني راتباً محترماً وعلاقات جيدة مع فرنسا.

كان مسؤولو الجزائر منذ الاستقلالها، وكذا من حلوا محلهم في هذه المسؤوليات يظنون أنهم سيسعدون الشعب الجزائري بنكرانهم لهذه المكاسب وذلك الماضي المشترك للأمة بما في ذلك جانبه الإيجابي، لكن الجانب السلبي لذلك الإرث عكس كل التوقعات وهو الذي تفوق في الأخير وعلى وجه الخصوص على تلك الطرق الخاصة بالتعذيب التي ورثها الفرنسيون عن غزات النازيين والذين هم بدورهم سلموها في شكل أداة للرعب، وعلى طريقتهم الخاصة للجزائريين الذين أضافوا لها بعض الخصوصيات المشرقية.

إن الدكتور سعيد سعدي الذي يوجد دائماً في الطليعة كان قد نشر في عام 1982 رواية باللغة البربرية[1] تدور أطوارها حول قصة مجاهد

[1] أسكوتي منشورات امديزن 75004 باريس 1982.

شاب في سنة 1956 أصبح يدير عمليات التعذيب بمقر الأمن في سنوات الثمانينات..

ولكن ذلك «الماضي الجميل» الذي أنكر حسب ما يلاحظ ذلك المؤرخ الماركسي محمد حربي الذي يعيش في المنفى بفرنسا منذ عام 1973 بعد أن قضى ست سنوات في السجن ها هو قد بدأ يثأر لنفسه مع بداية الثمانينات مثلما كان يصفه عند تطرقه لتلك الانتقادات الصغيرة المحلية التي شهدتها كل من مدن: عين البيضاء، وعين مليلية، وتيزي وزو، وسكيكدة، وبرج بوعريريج، ووهران، وقسنطينة، وغيرها التي أصبحت تنتهج ثقافة التمرد لمواجهة ثقافة التعسف شيئاً فشيئاً، فعوض أن يشرع في حل الخناق شرع النظام في الهروب نحو الأمام بالضغط أكثر فأكثر إلى أن وقع الانفجار العام في أكتوبر وقاد الشعب إلى المطالبة بالديمقراطية الوطنية، أما عدي الهواري المفكر الشاب في علم الاجتماعي ذو الأصول الوهرانية فهو يعتقد من جهته أن النظام السياسي الجزائري اعتمد حالياً قاعدة العمل حسب التمرد؛ لأن المؤسسات التي أنشئت حسب قالب الحزب الواحد كانت دائماً تعمل على غلق الفراغات والفجوات التي يتنفس منها جسد المجتمع، هذه النظرة هي نظرة متشائمة بالنسبة للمستقبل، ولكنها تتوافق مع ما يشعر به معظم الجزائريين الذين يعتقدون أن النظام لا يزال في حاجة إلى غزو شعبي حتى ينزل عند رغباته الشعبية، ويكرس مبدأ الحريات الأساسية الحقيقية، إنه فيروس الحرية الذي لم تكن تعرفه وصاية الجزائر (règence d'alger) في عام 1830 والذي تركته فرنسا خلفها في سنة 1962 قائماً وحياً رغم كل الضربات التي تلقاها على يدها على هذه

الأرض، وفي هـذا السـياق ربمـا ديغـول كـان مـرة أخـرى صـادقاً عنـد مـا قـال[1] لمـالرو (malraux) في عام **1960** :«ستبقى الجزائر فرنسية مثلما بقيت دائماً فرنسا رومانية».

* * *

(1) آندري مالرو «**calimard les chens quon alat» paris 1971 france**.

ملحقات

Sigles

ALN : Armée de libération nationale.
CCE : Comité de coordination et d'exécution.
CNRA : Conseil national de la révolution algérienne.
CRUA : Comité révolutionnaire d'unité et d'action.
DOP : dispositif opérationnel de protection.
DPU : dispositif de protection urbaine.
FLN : Front de libération nationale.
FNF : Front national français.
GPRA : gouvernement provisoire de la République algérienne.
MNA : Mouvement national algérien.
MTLD : Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques.
OAS : Organisation armée secrète.
OPA : Organisation politico-administrative (du FLN).
ORAF : Organisation pour la renaissance de l'Afrique française.
OS : Organisation spéciale.
PPA : Parti populaire algérien.
SAS : sections administratives spécialisées.
UDMA : Union démocratique du manifeste algérien.
UGCA : Union générale des commerçants algériens.
UGEMA : Union générale des étudiants musulmans d'Algérie.
UGTA : Union générale de travailleurs algériens.
ZAA : zone autonome d'Alger.

Bibliographie

Ouvrages généraux

ALLEG Henri (sous la direction de), *La Guerre d'Algérie*, 3 vol., Temps Actuels, Paris, 1981, 609, 607 et 613 p.

CHIKH Slimane, *L'Algérie en armes ou le temps des certitudes*, OPU, Alger, 1981, 512 p.

COURRIÈRE Yves, *La Guerre d'Algérie*, 4 vol., Fayard, Paris, 1968-1971 (réédition, 1985, Marabout-Université).

DROZ Bernard et LEVER Évelyne, *Histoire de la guerre d'Algérie*, Le Seuil, Paris, 1982, 376 p.

JULIEN Charles-André, et AGERON Charles-Robert, *Histoire de l'Algérie contemporaine, 1830-1954*, 2 vol., PUF, Paris, 1964 et 1969, 632 et 643 p.

TEGUIA Mohamed, *L'Algérie en guerre*, OPU, Alger, 1981, 786 p.

Sur le FLN et le nationalisme

COLLOT Claude et HENRY Jean-Robert, *Le mouvement national algérien par les textes, 1912-1954*, Paris, L'Harmattan, OPU, Alger, 1978, 344 p.

GADANT Monique, *Islam et nationalisme en Algérie, d'après "El Moudjahid", organe central du FLN de 1956 à 1962*, L'Harmattan, Paris 1988, 221 p.

HARBI Mohammed, *Le FLN, mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir*, Éditions Jeune Afrique, Paris, 1980, 446 p.
HARBI Mohammed, *Les Archives de la révolution algérienne*, Éditions Jeune Afrique, Paris, 1981, 600 p.
HAROUN Ali, *La Septième Wilaya, la guerre du FLN en France*, Le Seuil, Paris, 1986, 522 p.
KADDACHE Mahfoud, *Histoire du nationalisme algérien, 1919-1951*, SNED, Alger, 1980.
MANDOUZE André, *La Révolution algérienne par les textes*, Éditions d'aujourd'hui, Le Plan de la Tour, 1975, 280 p.
STORA Benjamin, *Aux sources du nationalisme algérien*, L'Harmattan, Paris, 1988, 195 p.
STORA Benjamin, *Dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens, ENA, PPA, MTLD (1926-1954)*, L'Harmattan, Paris, 1985, 404 p.
STORA Benjamin, *Messali Hadj, 1898-1974*, Le Sycomore, Paris, 1982, 299 p.

Sur les Européens

AYOUN Richard et COHEN Bernard, *Les Juifs d'Algérie*, Lattès, Paris, 1982, 260 p.
CARDINAL Marie, *Les Pieds-Noirs*, Belfond, Paris, 1988, 291 p.
COLLOT Claude, *Les Institutions de l'Algérie pendant la période coloniale (1830-1962)*, CNRS, Paris, OPU, Alger, 1987, 343 p.
ÉTIENNE Bruno, *Les Européens d'Algérie et l'indépendance algérienne*, CNRS, Paris, 1968.
HUREAU Joëlle, *La mémoire des pieds-noirs, de 1830 à nos jours*, Olivier Orban, Paris, 1987, 280 p.
LALOUM Jean, ALLOUCHE Jean-Luc, *Les Juifs d'Algérie*, Le Scribe, Paris, 1987, 319 p.
LECOMTE Daniel, *Les Pieds-Noirs, histoire et portrait d'une communauté*, Le Seuil, Paris, 1980, 310 p.
NOZIÈRE André, *L'Algérie, les chrétiens dans la guerre*, Éd. Cana, Paris, 1979, 328 p.

SIVAN Emmanuel, *Communisme et nationalisme en Algérie (1920-1962)*, Presses de la FNSP, Paris, 1976, 264 p.

Sur les musulmans

AGERON Charles-Robert, *Les Algériens musulmans et la France (1871-1919)*, 2 vol., PUF, Paris, 1298 p.
BOURDIEU Pierre, *Sociologie de l'Algérie*, PUF, Paris, 1960, 128 p.
JEANSON Colette et Francis, *L'Algérie hors-la-loi*, Le Seuil, Paris, 1955.
LACHERAF Mostefa, *L' Algérie, nation et société*, Maspero, Paris, 1965.
LACOSTE Yves, NOUSCHI André et PRENANT André, *L'Algérie, passé et présent. Le cadre et les étapes de la constitution de l'Algérie actuelle*, Éditions Sociales, Paris, 1960.
PERVILLÉ Guy, *Les étudiants algériens de l'Université française (1880-1962)*, CNRS, Paris, 1984, 348 p.
TILLION Germaine, *L'Algérie en 1957*, Éd. de Minuit, Paris, 1957.

Sur les phases de la guerre

HARBI Mohammed, *1954, la guerre commence en Algérie*, Éd. Complexe, Bruxelles, 1984, 209 p.

Sur la bataille d'Alger

DE BOLLARDIÈRE Jacques Paris, *Bataille d'Alger, bataille de l'homme*, Desclée de Brouwer, Paris, 1972.
MASSU Jacques, *La Vraie Bataille d'Alger*, Plon, Paris, 1971.

Sur la torture

ALLEG Henri, *La Question*, Éd. de Minuit, Paris, 1958.
VIDAL-NAQUET Pierre, *L'Affaire Audin*, Éd. de Minuit, Paris, 1958.
VIDAL-NAQUET Pierre, *La Raison d'État*, Éd. de Minuit, Paris, 1962.
VIDAL-NAQUET Pierre, *La Torture dans la République*, Éd. de Minuit, Paris, 1972 (nouvelle édition : La Découverte, Paris, 1983).
VIDAL-NAQUET Pierre, *Les Crimes de l'armée française*, Maspero, Paris, 1975, 172 p.

Sur de Gaulle

LACOUTURE Jean, *De Gaulle*, t. II et III, Le Seuil, Paris, 1985 et 1986, 725 et 867 p.
LACOUTURE Jean et MEHL Roland, *De Gaulle ou l'éternel défi*, Le Seuil, Paris, 1988, 525 p.
RÉMOND René, *1958, Le Retour de De Gaulle*, Éd. Complexe, Bruxelles, 1983, 213 p.

Sur le putsch

FAUVET Jacques et PLANCHAIS Jean, *La Fronde des généraux*, Arthaud, Paris, 1961.
VAISSE Maurice, *1961, Alger, le Putsch*, Éd. Complexe, Bruxelles, 1983, 186 p.

Sur l'OAS

KAUFFER Rémi, *OAS, histoire d'une organisation secrète*, Fayard, Paris, 1986, 424 p.
LANCELOT Marie-Thérèse, *L'Organisation Armée secrète*, Presses de la FNSP, Paris, 1963, 99 et 90 p.
OAS parle, Paris, Julliard, 1964, 353 p.

Sur les négociations

BURON Robert, *Carnets politiques de la guerre d'Algérie*, Plon, Paris, 1965.

LACOUTURE Jean, *1962, Algérie, la guerre est finie*, Éd. Complexe, Bruxelles, 1985, 207 p.

MAMERI Khalfa, *Les Nations unies face à la question algérienne, 1954-1962*, SNED, Alger, 1969, 222 p.

TRICOT Bernard, *Les Sentiers de la paix en Algérie*, Plon, Paris, 1972.

Sur les réactions de l'opinion

BRANCIARD Michel, *Un syndicat dans la guerre d'Algérie (la CFTC)*, Syros, Paris, 1984, 324 p.

HAMON Hervé et ROTMAN Patrick, *Les Porteurs de valises : la résistance française à la guerre d'Algérie*, Le Seuil, Paris, 1982, 440 p.

« La Guerre d'Algérie et les chrétiens », *Cahier de l'IHTP*, n° 9, Paris, 1988, 188 p.

« La Guerre d'Algérie et les intellectuels français », *Cahier de l'IHTP*, n° 10, Paris, 1988, 260 p.

MONETA Jean, *Le PCF et la question algérienne, 1920-1962*, Maspero, Paris, 1971.

Sur l'armée

GIRARDET Raoul, *La Crise militaire française, 1945-1962*, A. Colin, Paris, 1964.

LE MIRE Henri, *Histoire militaire de la guerre d'Algérie*, Albin Michel, Paris, 1982, 400 p.

PLANCHAIS Jean, *Une histoire politique de l'armée*, t. II : *1940-1967*, Le Seuil, Paris, 1967, 383 p.

Sur l'Algérie indépendante

BENHOURIA Tahar, *L'Économie de l'Algérie*, Maspero, Paris, 1980.
BOURDIEU Pierre et SAYAD Abdelmalek, *Le Déracinement. La crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie*, Éd. de Minuit, Paris, 1964, 225 p.
CHALIAND Gérard et MINCES Juliette, *L'Algérie indépendante*, Maspero, Paris, 1972.
CÔTE Marc, *L'Algérie ou l'espace retourné*, Flammarion, Paris, 1988.
DERSA, *L'Algérie en débat*, coll. « Cedetim », Maspero, Paris, 1979.
ÉCREMENT Marc, *Indépendance politique et libération économique — un quart de siècle du développement de l'Algérie, 1962-1985*, ENAP, Alger, PUG, Grenoble, 1986, 364 p.
ÉTIENNE Bruno, *Algérie, cultures et révolution*, Le Seuil, Paris, 1977, 320 p.
KHOROGLI Amar, *Institutions politiques et développement en Algérie*, L'Harmattan, Paris, 1988, 232 p.
MINCES Juliette, *L'Algérie de la révolution (1963-1964)*, L'Harmattan, Paris, 1988, 231 p.
RADIO BEUR, *Octobre à Alger*, Le Seuil, Paris, 1988, 166 p.
SCHNETZLER Jacques, *Le Développement algérien*, Masson, Paris, 1981, 231 p.
VILLIERS Gauthier de, *L'État-démiurge, le cas algérien*, L'Harmattan, Paris, 1987, 240 p.

Témoignages, mémoires et romans

ABBAS Ferhat, *Autopsie d'une guerre*, Garnier, Paris, 1981.
AÏT-AHMED Hocine, *Mémoires d'un combattant, l'esprit d'indépendance, 1942-1952*, Sylvie Messinger, Paris, 1983, 239 p.
AÏT-AHMED Hocine, *L'Affaire Mécili*, La Découverte, Paris, 1989.

ARGOUD Antoine, *La Décadence, l'Imposture et la Tragédie*, Fayard, Paris, 1974.
AZZEDINE (Commandant), *On nous appelait fellaghas*, Stock, Paris, 1976.
BECCARIA Laurent, *Hélie de Saint-Marc*, Perrin, Paris, 1989, 317 p.
BIGEARD Marcel, *Pour une parcelle de gloire*, Plon, Paris, 1975.
BUIS Georges, *La Grotte*, Julliard, Paris.
CARRIÈRE Jean-Claude, *La Paix des braves*, Le Pré aux clercs, Paris, 1989, 220 p.
CHALLE Maurice, *Notre révolte*, Presses de la Cité, Paris, 1968.
CHATENET Pierre, *Décolonisations, souvenirs et réflexions*, Buchet-Chastel, Paris, 1988, 245 p.
CHEVALLIER Jacques, *Nous Algériens*, Calmann-Lévy, Paris, 1958.
FERAOUN Mouloud, *Journal 1955-1962*, Seuil, Paris, 1962.
FOUCHET Christian, *Mémoires d'hier et de demain : au service du général de Gaulle*, Plon, Paris, 1971.
GAULLE Charles de, *Mémoires d'espoir*, Plon, Paris, 1970, 410 p.
LAFFONT Pierre, *L'Expiation, de l'Algérie de papa à l'Algérie de Ben Bella*, Plon, Paris, 1968, 348 p.
LA MORANDIÈRE François Porteu de, *Soldats du djebel*, UNC-AFN, Société de production littéraire, Paris, 1979.
MASSU Jacques, *Le torrent et la Digue*, Plon, Paris, 1972.
MIMOUNI Rachid, *L'Honneur de la tribu*, Laffont, Paris, 1989.
ORTIZ Joseph, *Mes combats*, Éd. de la Pensée moderne, 1964.
SAADI Yacef, *La Bataille d'Alger; I. L'embrasement*, ENAL, Alger, 1984, 407 p.
SOUSTELLE Jacques, *L'Espérance trahie, 1958-1961*, Éd. de l'Alma, Paris, 1962.
Témoignages, Édité par la FNACA, Paris, 1987.
TERRENOIRE Louis, *De Gaulle et l'Algérie, témoignage pour l'histoire*, Fayard, Paris, 1964.
TODD Olivier, *La Négociation*, Grasset, Paris, 1989, 325 p.
ZIMMERMANN Daniel, *Nouvelles de la zone interdite*, L'Instant, Paris, 1989, 120 p.

الفهارس

الموضوع: **الصفحة**

تصوير
أحمد ياسين

تصوير
أحمد ياسين

تصوير أحمد ياسين

تصوير
أحمد ياسين

تصوير
أحمد ياسين

تصوير
أحمد ياسين

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

تصوير

أحمد ياسين

دار الوعي
للنشر والتوزيع
حي محمد برانسي - قطعة (85) رويبة - الجزائر
هاتف: 15 47 85 021 الفاكس. 10 47 85 021
البريد الإلكتروني: administration@darelwaai.com
الموقع الإلكتروني: www.darelwaai.com

ISBN 9789931376132